

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة



٤٠٠٠١٨١

الصفوة الرصيه

في

شرح الدرّة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين

المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الثاني)

١٤٢٠ هـ

ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ١٧ × ٢٤ سم .

ردمك : ١ - ١٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة

١٥ / ١٤٠٥

ديوي ٤١٥،١

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٥

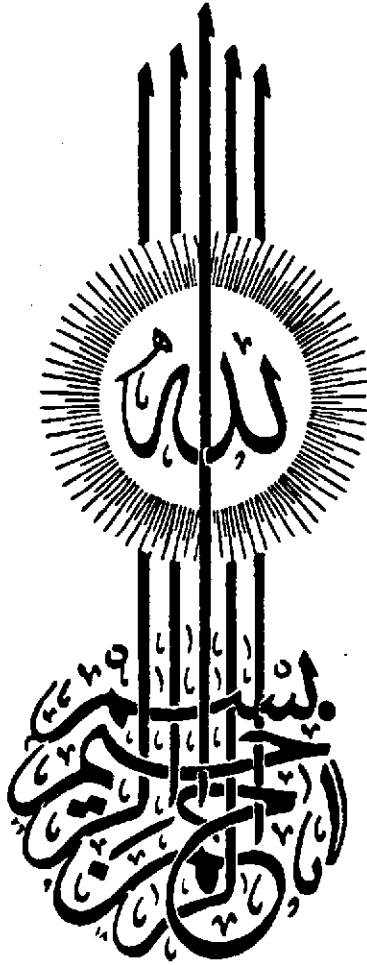
ردمك : ١ - ١٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى



[الفاعل]

وَكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلُهُ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كُلُّ فِعْلٍ " الْإِلْزَامَ وَالْمُتَعَدِّيَّ ، وَلَوْ قَالَ : " وَكُلُّ
فِعْلٍ تَامٌ رَافِعٌ فَاعِلُهُ " لَكَانَ أَحْسَنَ مِنَ الْإِطْلَاقِ ؛ إِذِ (١) الْفِعْلُ
النَّاقِصُ لَا يُسَمَّى الْمَرْفُوعُ بِهِ فَاعِلًا إِذْ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ بِهِ (٢) " نَحْوُ "
كَانَ " وَأَخْوَاتِهَا (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ مُؤَثَّرًا فِي الْفَاعِلِ الرَّفَعِ دُونَ
النَّصْبِ وَالْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ رُكْنَ مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ لَا يُسْتغْنَى عَنْهُ
فِي التَّرْكِيبِ ، وَالْمَفْعُولُ وَالْمُضَافُ يُسْتغْنَى عَنْهُمَا فِيهِ ، فَأُعْطِيَ
أَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ .

/ وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ " أَيُّ : قَبْلَ الْفَاعِلِ ؛
لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ لَصَارَ مُعْرَضًا لِدُخُولِ عَامِلٍ آخَرَ
عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلاَ فَاعِلٍ (٤) .
فَإِنْ قُلْتَ : " هَذَا (٥) لِإِزْمٍ فِي الْمَفْعُولِ ، وَمَعَ (٦) ذَلِكَ يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ !

(١) في (ف) "إذا" .

(٢) في (ف) "بها" .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٠ "قال النيلي : وكان ينبغي أن يقول " وكل فعل تام رافع فاعله ، فإن المرفوع بكان وأخواتها - أعني الأفعال الناقصة لايسمى فاعلاً ، وهذا حق " .

(٤) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل أو شبيهه ، عن شرح ابن عقيل للافية ١ / ٤٦٥ وشرح ابن القواس ١ / ٤٧٧

(٥) في (ف) "فهذا" .

(٦) في (ف) "ومع نحو ذلك" وكلمة "نحو" مقحمة لا معنى لها .

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَجُوزُ خَلُوهُ عَنِ الْمَفْعُولِ وَلَا
يَجُوزُ خَلُوهُ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتَ " ^(١)
فَزَيْدًا مَفْعُولٌ " ضَرَبْتَ " مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ عَامِلًا
(غَيْرَ الْفِعْلِ) ^(٢) قَبْلَهُ (وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتَ " ^(٣)
فَصَارَ الْمَفْعُولُ اسْمًا " إِنَّ " ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بِلَا مَفْعُولٍ ، (وَذَلِكَ
جَائِزٌ) ^(٤) بِخِلَافِ الْفَاعِلِ ، فَاِمْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لِذَلِكَ .
وَالْفَاعِلُ : " كُلُّ اسْمٍ أُسْنَدَ إِلَيْهِ (فِعْلٌ) " ^(٥) أَوْ شَبِيهَهُ مُقَدَّمٌ «تعريف الفاعل»
عَلَيْهِ أَيْدًا " .

قَوْلُنَا : " أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ " لِيَخْرُجَ " الْمَفْعُولُ " ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ
[غَيْرُ] ^(٦) مُسْنَدٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُنَا : " أَوْ شَبِيهَهُ " لِيَدْخُلَ
اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ ، وَالظَّرْفُ
الْمُعْتَمَدُ أَيْضًا ^(٧) ، وَقَوْلُنَا : " مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ " زَيْدٌ قَامٌ " ؛
فَأَنَّهُ لَيْسَ فَاعِلًا ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَوْلُنَا : " أَيْدًا " لِيَخْرُجَ مِنْهُ
مِثْلُ " قَائِمٌ زَيْدٌ " ^(٨) فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ مَجَازٌ ^(٩) لَيْسَ بِوَاجِبٍ .
وَقِيلَ : " الْفَاعِلُ هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي يَجِبُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ
لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ خَبْرًا " ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " الْأِسْمُ " الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ ،
وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " (وَجِبَ) " ^(١٠) تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمُ

(١) في (ف) " قيل العقل قبله " وهذا تحريف وتصحيف .

(٢) في (ف) " وذلك غير جائز وهو خطأ .

(٣) في (ف) " فعلاً " .

(٤) تكملة يوجبها المقام .

(٥) لم يمثّل المؤلف لاسم الفاعل وغيره من الأسماء والظروف ، لكن انظرها في شرح

ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٦٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٤ .

(٦) في (ف) " قائم به زيد " .

(٧) قوله " مجاز " يعني به جوازاً بدليل ما بعده .

(٨) سقط من (ف) .

عَلَيْهِ غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " لِمْجَرَدِ كَوْنِهِ (١) خَبَرًا " أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ
الَّتِي يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهَا بِهَا ، لَكِنْ لَا لِمْجَرَدِ (٢) كَوْنِهِ
خَبَرًا بَلْ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ (٣) .

وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضَعَهُ التَّذْكِيرُ

يُرِيدُ وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ فِي عَدَمِ التَّقْدِيمِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ
تَأْخِيرُ الظَّاهِرِ فَالْمُضْمَرُ أَوْلَى ؛ إِذْ مِنْهُ مُتَّصِلٌ وَمُسْتَتِرٌ ، وَذَلِكَ يَتَعَدَّرُ
تَقْدِيمُهُ .

وَإِنَّمَا كَانَ وَضَعُ الْفِعْلِ التَّذْكِيرَ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ
يُؤَكِّدُ بِهِ ، وَالْتَأْنِيثُ غَالِبًا يُفِيدُ الْوَحْدَةَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ " لَا
يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، فَأَمَّا " ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ " دُونَ غَيْرِهَا فَلَا يُفْهَمُ
مِنْهُ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى (٥) أَنَّ مَفْهُومَ " الضَّرْبِ " الْجِنْسُ أَنَّهُ يُسْنَدُ إِلَى
الْوَاحِدِ وَإِلَى الْجَمْعِ .

(١) فِي (ف) "قَوْلُهُ" .

(٢) فِي (ف) "بِمَجْرَدٍ" .

(٣) وَهَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ ٨ / ٧٤ ؛ لِأَنَّهُ " لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ تَقْدِيمُ كُلِّ خَبَرٍ

مِنْ نَحْوِ " زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَعَبْدَاللَّهُ ذَاهِبٌ " فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ .. عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْفَاعِلِ
لِأَمْرِ وِرَاءِ كَوْنِهِ خَبَرًا ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَامِلًا فِيهِ ، وَرَتَبَةُ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ وَكَوْنُهُ عَامِلًا فِيهِ
سَبَبٌ أَوْجِبَ تَقْدِيمَهُ ، كَمَا أَنَّ تَضَمُّنَ الْخَبَرِ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَنظَائِرُهُ سَبَبٌ
أَوْجِبَ تَقْدِيمَهُ ، فَاعْرِفْهُ " .

(٤) أَي : لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْفَاعِلِ ظَاهِرًا نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ مُضْمَرًا ، إِمَّا بَارِزًا نَحْوِ : قِمْتَ ، أَوْ
مُسْتَكْتَبًا نَحْوِ : زَيْدٌ قَامَ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَ وَضْعُهُ التَّذْكِيرَ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمَصْدَرُ
وَالزَّمَانُ ، وَهَمَا مَبْنِيَّانِ .

وَأِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ : قَامَتْ دَعْدُ ، غَيْرَ فَاصِلٍ

يُرِيدُ : أَنَّ " التَّاءَ " السَّاكِنَةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ
الْفِعْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا (مِنْ) (١) أَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِأَجْلِ تَأْنِيثِ
الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوُ تَمَثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " قَامَتْ " (١) دَعْدُ ، وَهَذِهِ
التَّاءُ « سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
التَّاءِ » الَّلَّاحِقَةِ (١) لِلْأَسْمَاءِ نَحْوُ " قَائِمَةٍ ، وَضَارِبَةٍ " ، وَهَذِهِ التَّاءُ
الَّلَّاحِقَةُ لِلْفِعْلِ لَا تَتَغَيَّرُ وَصَلًا وَلَا وَقْفًا ، وَ" التَّاءُ الَّلَّاحِقَةُ " (١)
لِلْإِسْمِ تُبَدَّلُ " هَاءً " فِي الْوَقْفِ .

(وقوله) (٢) « غَيْرَ فَاصِلٍ » يَعْنِي : أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ
وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجِبِ إِحْقَاقُ " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ ، نَحْوُ " قَامَتْ
الْيَوْمَ هِنْدُ " فَيَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَالْإِحْقَاقُ أَحْسَنُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ
" التَّاءِ " إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُظْهِرًا (٣) .

وَالثَّانِي : مَعَ الْفَصْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ فَهَلَّا قَالَ : وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ . ١/٦١

قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ (٤) إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَجَازِيَّ عَلَى

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) "مضمراً" .

(٤) في الأصل "بى وما فى (ف) أوضح .

خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَكَلَامُهُ فِي التَّائِيثِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَتَمَثِيلُهُ بِالْحَقِيقِيِّ دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " قَامَتْ دَعْدٌ " ، وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ " غَيْرَ فَاصِلٍ " عَنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمُؤَنَّثَ قَدْ يُنْقَلُ وَيُسَمَّى بِهِ مُذَكَّرًا (١) كَمَا فِي " طَلْحَةَ " ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِشَجَرَةٍ ذَاتِ شَوْكٍ ؛ فَنُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرًا (١) فَالْحَقُّوا " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ لِيَدُلُّوا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّ الْأِسْمَ بَاقٍ عَلَى تَأْنِيثِهِ ، لَمْ يُنْقَلْ إِلَى مُذَكَّرٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ نَوَالِهِ (٢)

فَهِنْدٌ هَهُنَا اسْمٌ لِرَجُلٍ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِ : " عَنْ نَوَالِهِ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا وَجِبَ الْإِحَاقُ عَلَامَةَ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا ، كَمَا وَجِبَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا !
قُلْتَ : لَا يَلْزِمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ وَالْجَمْعَ لَيْسَا بِوَصْفٍ لَازِمٍ بَلْ يَحْصُلُ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ضمن بيتين في (هلك ٣٩٥) ، ونسبهما لابن جندل الطعان ، وهما :

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك

فأيقنت أني ثائر ابن مكسدم غدا تنذ أو هالك في الهوالك

وابن جندل الطعان الكتاني ، كان موصوفاً مع جماعة ممن بذوا الناس طولاً وجمالاً وكان أحدهم يقبل المرأة على اليهودج ، وكان يقال للرجل منهم : مقبل الطعن .

كما أفاده المبرد في الكامل ١١٧ / ٢ ، واسمه عبدالله له يوم برزة على سليم كما في العقد الفريد ١٧٤ / ٥ ، ومعجم البلدان (برزة ٢٨٣ / ١) .

وانظر : معاني القرآن للأخفش ٤٧٣ / ٢ ، وابن يعيش ٩٣ / ٥ .

بِالاجْتِمَاعِ وَيَزُولُ بِالِافْتِرَاقِ ، وَأَمَّا التَّائِيثُ فَوَصَفُ (لَازِمٌ) (١) لَا يُفَارِقُ وَلَا
يَزُولُ ، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " قَامَ امْرَأَةٌ " (٢) فَشَاذٌ ، وَلِأَنَّهُ
اسْتَعْنَى فِيهِ بِتَأْنِيثِ الْاسْمِ عَنِ الْعَلَامَةِ كَمَا اسْتَعْنَوْا بِتَنْبِيَةِ الظَّاهِرِ وَجَمْعِهِ
عَنِ الْحَاقِ عِلَامَةٍ .

فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنِ فَاعِلِهِ لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ
قَوْلُهُ : " لَمْ تَجِبِ التَّاءُ مَعَ الْفَصْلِ يَقْتَضِي وَجُوبَهَا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ ، وَكَانَ
يَتَّبِعِي (أَنْ يَقُولَ) (٣) : وَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنِ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ
تَجِبِ التَّاءُ " لَكِنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ "

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْحَاقُ التَّاءُ " مَعَ الْفَصْلِ لِأَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَسْتَعْنَى (٤) عَنْهُ بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهُ مَعْلُومٌ .
وَالثَّانِي : أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ بِالْفَصْلِ فَأَثَرُوا التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ التَّاءِ ؛ إِذِ
الْعِلْمُ بِتَأْنِيثِ الْاسْمِ حَاصِلٌ (٥) ، وَ" الْهَاءُ " فِي " لَهُ " ضَمِيرُ الْفَاعِلِ .

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِبُ
لَمْ يَرِدْ بِالتَّخْيِيرِ هُنَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَذْفِ التَّاءِ " وَإِثْبَاتِهَا ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا
مَعَ الْفَصْلِ فِي الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا ، وَكَذَا مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ
أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِاخْتِيَارِهِ إِنْ شَاءَ الْحَقَّهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ ، وَإِنْ شَاءَ حَذْفَهَا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكتاب ٢٨ / ٢ هارون ، وروايته " وقال بعض العرب : قال فلانة " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " مستعنى " .

(٥) قال سيبويه ٢٨ / ٢ هارون " وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم

التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنتان حين أظهرهم عن الواو والالف .

والتأنيث الذي ليس بحقيقي مجازي ، وأما الحقيقي من التأنيث فهو ما كان بإزاء ذكر من الحيوان ، وأما غير الحقيقي فليس كذلك وهو مجازي ، ويتعلق بالأوضاع ويختلف باختلاف اللغات ، ولا ينظر فيه إلى مسماه بته ، ولذلك أنتوا الشمس وذكروا القمر ، لا لمعنى بل على طريق التخييل والتشبيه ، ولا حقيقة له أصلاً ، ولو أنت القمر وذكرت الشمس لجاز ، ويؤخذ مثل هذا من النقل أو السماع ، وذلك نحو " الشمس ، والقدر " فيجوز طرح العلامة فتقول : " طلعت الشمس " ، وإن شئت قلت " طلعت الشمس " ، ولك (١) الخيار في ٦١ / ب إحقاق التاء " وحذفها ، في خمسة مواضع :

أحدها مع الفصل في المؤنث الحقيقي ، نحو قولهم : " حضر القاضي اليوم امرأة " .

والثاني : المؤنث غير الحقيقي نحو " طلعت الشمس " .
الثالث : في جمع السالم من المؤنث الحقيقي ، نحو " جاغني مسلمات "

الرابع : في جمع تكسيره ، نحو " قام النساء " .
الخامس : في جمع التكسير من المذكرين ، نحو " قام الرجال ، وقامت الرجال " .

وإن يؤنث فاعل ضمير فليس في تأنيثه تخيير
تقديره: وإن يؤنث ضمير الفاعل، فـ "ضمير" بدل من "فاعل".
وإنما نفى التخيير إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث ؛ لأن

(١) في (ف) وكذلك .

الإضمار يردُّ الأشياءَ إلى أصولها ، فالأصلُ إلحاقُ "التاء" مع المؤنثِ في الظاهرِ (فوجب) (١) الرجوعُ إليه مع المضمَر ، وأيضاً فلَوْلَمْ يَجِبْ إلحاقُ "التاء" في قولهم : " الشمسُ طلعت " لَمْ يَتَّعِنَنَّ أَنْ المضمَر في الفعلِ راجعٌ إلى المؤنثِ الظاهرِ قبله فيما اجتمع فيه ظاهران ، وأحدهما مُذَكَّرٌ نحو " زيدٌ وهندٌ قام ، والقمرُ والشمسُ طلعا " فمع عدمِ العلامةِ يُظنُّ أنَّ المضمَرَ راجعٌ إلى المُذَكَّرِ لا إلى المؤنثِ ، ولشدةِ اتصالِ المضمَرِ لَزِمَتْ العلامةُ ، ولذلك (أَلْحَقُوهَا فِي الْفِعْلِ) (٢) وَالْمُؤنثِ غَيْرُهُ وَهُوَ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ كَأَجْزَاءِ مِنْهُ شَدِيدُ الْإِتِّصَالِ بِهِ خُصُوصاً إِذَا كَانَ مُضْمَراً بِدَلِيلِ وَقُوعِ عِلْمَةِ رَفْعِ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاعِلِ فِي الْأُمْتَلَةِ الْخَمْسَةِ ، فَإِنْ قُلْتِ : فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

فَلَا مُرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا (٤)

فَلَمْ يَلْحَقِ الْعِلْمَةَ فِي الْفِعْلِ مَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ «الْأَرْضِ» ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ : وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ .

قُلْتُ : أَرَادَ بِالْأَرْضِ : الْمَكَانَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا مَكَانَ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا (٥) .

- (١) في الأصل "وجب" .
(٢) في (ف) "أَلْحَقُوهَا فِي الْمُؤنثِ الْفِعْلِ" .
(٣) هو عامر بن جؤين الطائي كما في الكتاب ٤٦ / ٢ هارون ، وفرحة الأديب ١٠٢ ، والكامل ٢٧٩ / ٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦٢٤ / ٢ ، وابن يعيش ٩٤ / ٥ ، وهو كثير الدوران في كتب النحو واللغة ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٥٧ " ومنهم من يرويه " ولا أرض أبقلت إبقالها " على تخفيف الهمزة من "إبقالها" ولا ضرورة فيه ، إلا أن الشاعر كما في رصف المباني ١٦٦ ليس من لغته النقل فيثبت التاء ويكسرهما ويصح الوزن ، وذكر الغندجاني في فرحة الأديب ١٠٢ أن ابن السيرافي نسبه للخنساء واعتذر له المحقق بأن ذلك من صنيع النساخ ولم ينسب ابن السيرافي ، وهو حق .
وقد نسب للأعشى في شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وليس في ديوانه .
(٤) يصف الشاعر أرضاً لكثرة الفيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل وهو من التبات ما ليس بشجر ، يقال : أبقل المكان فهو أبقل والقياس مبقل .
(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٦٢٤ / ٢ ، وابن يعيش ٩٤ / ٥ ، والمذكر والمؤنث للفرأء ٨١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، وأمثال أبي عكرمة ٣٢ .

[الأفعال المتعدية]

الأخْرُ التَّالِيهِ نُو الوُصُولِ بِأَحْرَفِ الجَرِّ إِلَى مَفْعُولِ

يُرِيدُ بِالأَخْرِ القِسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " التَّالِيهِ " أَيْ : الَّذِي يَتْلُو الأَوَّلَ أَيْ : يَتَّبِعُهُ ، وَتَالِي الأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ تَالِيًا لِلأَوَّلِ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي عَدَمِ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، فَوَافَقَهُ فِي ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ فِي أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ فَهَمُّهُ عَلَى مَفْعُولٍ لَكِنْ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ ، أَلَا تَرَى قَوْلَكَ : " مَرَرْتُ " مَثَلًا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ بِدُونِ مَمْرُورٍ بِهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : " طَالَ ، وَاحْمَرَ " فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ فَهَمُّ مَعْنَاهُ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الفَاعِلِ .

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الأَوَّلُ فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

يُرِيدُ : المُتَعَدِّي بِحَرْفِ الجَرِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أحدهما : لَا يَجُوزُ إسْقَاطُ حَرْفِ الجَرِّ مِنْهُ إِلا فِي الشُّعْرِ ، وَفِيمَا سَمِعَ عَنْهُمْ (١) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " فَلَا يَجُوزُ إسْقَاطُ " البَاءِ " مِنْهُ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ كَالْجُزْءِ مِنَ الأَسْمِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِهِ ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَدٌّ لَهُ وَمَوْصَلُهُ إِلَى الأَسْمِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمِ وَالفِعْلِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ ، أَمَّا اِفتِقَارُ الأَسْمِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ ، وَأَمَّا اِفتِقَارُ الفِعْلِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَدٌّ

(١). نحو قول جرير :

تمررون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

أى : تمررون بالديار ، وفي ابن يعيش ٨ / ٥١ " حكى ابن الأعرابي عنهم " مررت زيدا " وهو شاذ .

لَهُ ، فَحَذَفُهُ إِجْحَافٌ بِهِمَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : التَّعْدِي كَأَمِنْ فِي الْفِعْلِ
 الْمُتَّعِدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَتَوْا بِحُرُوفِ الْجَرِّ لِيُظْهَرَ بِهَا مَا كَانَ كَأَمِنًا
 فِيهِ .

وَأَسْبَابُ التَّعْدِي مُتَّعِدَّةٌ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ ، لِأَنَّ
 الْفِعْلَ لَا تَتَغَيَّرُ بِهِ صِيغَتُهُ وَلَا مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَتَّعِدِي بِهِ
 جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ (١) وَمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ .

أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلَا يَتَّعِدِي بِهَا إِلَّا الثَّلَاثِيُّ ، وَكَذَلِكَ التَّضْعِيفُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَأَلْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ (٢) يُفْصَلُ » فَلَيْسَ

عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : " قُمْتُ أَنْ قُمْتُ ، وَقُمْتُ لِأَنَّ قُمْتُ " .
 قِيَاسًا مُطْرَدًا فِي " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ (٣) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الْمُعْدِي لِلْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ،

فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَارَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ أَوْ خَارِجًا

عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ فِيمَا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَوَّلِهِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ

نَحْوُ " أَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِوَسْطِ الْفِعْلِ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ

يَكُونَ مِنْ (جِنْسِ عَيْنِ الْفِعْلِ) (٤) وَهُوَ التَّضْعِيفُ نَحْوُ " خَرَجْتُ زَيْدًا " ،

(١) فِي الْأَصْلِ " الثَّلَاثَةُ " وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ف) .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " لَيْسَ عَنْهُ " ، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِلنَّظْمِ السَّابِقِ .

(٣) وَكَذَلِكَ " لِأَنَّهُمَا مُوَصُولَانِ لِتَقْدِيرِهِمَا بِالْمَصْدَرِ فَاسْتَجِيزَ فِيهِمَا الْحَذْفُ لِطَوْلِهِمَا بِالصَّلَةِ " أَفَادَهُ ابْنُ

القَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٤٨٦/١ .

(٤) فِي (ف) " عَيْنُ جِنْسِ الْفِعْلِ " تَحْرِيفٌ .

أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا وَهُوَ أَلِفُ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " سَارَ زَيْدٌ ، وَسَايَرْتُهُ " (١) .
 وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْدِيُّ لِلْفِعْلِ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ سِينٌ " اسْتَفْعَلَ "
 مَعَ زَوَائِدِهِ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدٌ ، وَاسْتَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْدِيُّ لِلْفِعْلِ
 خَارِجًا عَنْ صِيغَةِ الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَامِلًا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ
 عَامِلًا وَذَلِكَ كَوَاوٍ " مَعَ " نَحْوُ " سِرْتُ وَزَيْدًا " ، وَ" إِلَّا " فِي الْإِسْتِثْنَاءِ
 نَحْوُ " (قَامَ) (٢) الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " .

وَالْآخِرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصَلَّهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا ، وَاشْكُرْ لَهُ

يُرِيدُ الضَّرْبَ الْآخَرَ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُتَكَلِّمُ
 مُخَيَّرٌ فِي إِبْتِائِهِ وَحَذْفِهِ ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ " شَكَرْتُ ، وَنَصَحْتُ
 وَكَلِمْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَوَزَنْتُ " (٣) .

وَقَوْلُهُ : " اشْكُرْ خَالِدًا " مِثَالٌ لِحَذْفِ الْجَرِّ ، وَقَوْلُهُ : " وَاشْكُرْ لَهُ "
 مِثَالٌ (لِإِبْتِائِ حَرْفِ الْجَرِّ) (٤) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ أَنَّهَا مُتَعَدِّيَةٌ
 بِنَفْسِهَا ، فَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ - أَعْنِي النَّاصِبِ بِنَفْسِهِ -
 وَقِيلَ : (هِيَ لُغَةُ قَوْمٍ مُتَعَدِّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ) (٥) فَلَمْ يَجْزُ إِسْقَاطُهُ مِنْهَا
 عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَهِيَ مِنْ بَابِ " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " ، وَقِيلَ فِيهَا بِالتَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ،
 وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي أَجَازُوا فَصَلَّهُ "
 أَي : أَجَازُوا فَصَلَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنَ الْأِسْمِ ، وَنَصِبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى

(١) فِي (ف) وَسَائِرُ بِهِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) زَادَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١ / ٤٨٨ الْفِعْلُ " جَنَّتْ " نَحْوُ قَوْلِهِ : " جَنَّتَكَ ، وَجَنَّتْ إِلَيْكَ " .

(٤) فِي (ف) " لِإِبْتِائِ الْحَرْفِ " .

(٥) فِي (ف) " إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ أَنَّهَا مُتَعَدِّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ " .

هَذِهِ الْأَفْعَالُ غَيْرُهَا ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى السَّمَاعِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
 " قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :
 « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ » (١) فَفَقِيلَ : اللَّامُ زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ
 مَحْمُولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيَّ : إِرَادَتُهُمْ لِيُطْفِئُوا ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَعَدَّى
 بِالْحَرْفِ وَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ ، تَقُولُ : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ
 لَزِيدٍ " ، وَلَا يَجُوزُ " عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ لَزِيدٍ " ، (وَكَذَا الْقَوْلُ
 فِي (٢)) قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ (٣) .

الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ مَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا
 بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَا يُعَدِّيهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ :
 " وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ " (أَيُّ) (٤) : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَفْعُولِ أَنْ
 يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الْفَاعِلِ إِلَّا فِيمَا اسْتَنْتَاهُ .

"بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُولِ"

وَفِي النَّاصِبِ لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ نَاصِبُهُ هُوَ الْفِعْلُ ؛ لَا قِتْضَاءَهُ إِيَّاهُ .

(١) سورة الصف ٨ .

(٢) زيادة من (ف) .

(٣) البيت لكثير عزة كما في ديوانه ١٠٨ ، والكامل ٩٧/٣ ، والعيني ٢٤٩/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ .

ومغنى اللبيب ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ٦٥ ، ٥٨٠ ، وانظر تخريجاته في الديوان ١١٦ .

(٤) سقط من الأصل .

الثَّانِي : أَنْ نَاصِبَهُ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِيهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ نَاصِبَهُ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا (١) .

أَقُولُ : وَالْحَقُّ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ انْقَسَمَ الْفِعْلُ إِلَى لَازِمٍ وَمُتَعَدٍّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَاعِلُ عَامِلًا فِي الْمَفْعُولِ لَمَا جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا جَامِدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ مُتَصَرِّفٍ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ مُضْمَرًا وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَالْمَعْمُولُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِحَيْثُ (٢) يَقَعُ (الْعَامِلُ) (٣) ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ عَامِلًا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جُزْءَ الْعَامِلِ فَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ تَقْدِيمًا لِلْمَعْمُولِ (٤) عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَامِلِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ (٥) لَا تَصْرَفُ لَهَا ، فَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا .

إِلَّا لِلْبَيْسِ لَوْ أَتَى مَعْكُوسًا كَمَا تَقُولُ : زَارَ مُوسَى عَيْسَى (٦)

(١) انظر ذلك في الهمع ٨ / ١٦٥ ، فقد نسب الأول للبصريين ، والثاني لهشام الكوفي ، والثالث للفراء ، وزاد ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٥ قولاً رابعاً ونسبه للكوفيين فقال " وقال الكوفيون خالف الفاعل في المعنى فخالفه في الإعراب " أي : أن المفعول منصوب على الخلاف ، وانظر ذلك في الإنصاف مسألة ١١ ص ٧٨ ، وشرح الكافية ١٢٨/٨ .

(٢) هكذا في النسختين ولعلها " حيث " ، قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " والمعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل " ، وهو كثيراً ما يعول على النيلي في شرحه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " للمفعول " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " زار عيسى موسى " .

هَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ : "وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ" إِلَّا لِحُوفِ لَبْسٍ لَوْ أَتَى مَعْكُوسًا ، أَيْ : لَوْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي مَثَّلَ بِهَا ، وَهُوَ إِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِمَّا فِي الَّلَفْظِ أَوْ مُطْلَقًا مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ ؛ لِأَنَّ مَثَل " زَارَ مُوسَى عَيْسَى " قَدْ انْتَفَى الْإِعْرَابُ مِنْهُمَا لَفْظًا لِاتِّقْدِيرًا وَأَنْتَفَتِ الْقَرِينَةُ ، أَمَا انْتِفَاءُ الْإِعْرَابِ لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا انْتِفَاءُ الْقَرِينَةِ ؛ فَلِأَنَّ " كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ فَلَا مَرَجِحَ لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا التَّقْدِيمُ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ ، وَقَوْلُنَا : " انْتَفَى [الْإِعْرَابُ] (١) لَفْظًا أَوْ مُطْلَقًا " أَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " لَفْظًا " عَنِ الْمَقْصُورِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِيٌّ ، وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " مُطْلَقًا " عَنِ مِثْلِ " ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ " ؛ فَإِنَّ الْإِعْرَابَ هُنَا مُنْتَفٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، لِأَجْلِ الْبِنَاءِ ، وَقَوْلُنَا : " مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ " أَحْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ مِثْلِ " رَضِعَتِ الْكُبْرَى الصُّغْرَى " فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ لَبْسٌ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، لِوُجُودِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَقَدْ تَكُونُ الْقَرِينَةُ لَفْظِيَّةً ، نَحْوُ " ضَرَبَ مُوسَى الطَّوِيلُ عَيْسَى " فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ " الطَّوِيلَ " عَلِمَ أَنَّ الْأَخِيرَ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَّةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا فَوَجِبَ (٢) جَعْلُهَا لِلأَوَّلِ .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَهُ (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ . « مَوَاضِعُ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ »

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا (١) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " فيجب " .

(٣) في (ف) : ما ذكره ، وما ذكره المصنف هو " زار موسى عيسى " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا (١) .
 وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ " إِلَّا " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا
 عَمْرًا " إِذَا أُرِدَّتْ حَصْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ دُونَ غَيْرِهِ وَجِبَ
 التَّقْدِيمُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ .
 الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّ " الْمَكْفُوفَةَ بِـ " مَا " نَحْوُ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ
 عَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ بَعَيْنِ
 مَا ذَكَرْنَا فِي " إِلَّا " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : « مواضع تقديم المفعول »
 أَحَدُهَا : إِذَا أُضِيفَ الْفَاعِلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " ضَرَبَ
 زَيْدًا غُلَامُهُ " (٢) .

الثَّانِي : إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، وَالْفَاعِلُ لَيْسَ
 كَذَلِكَ نَحْوُ « أَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَمَا جَاعَنِي إِلَّا أَنْتَ » (٣) .
 الثَّلَاثُ : أَنْ يَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ " إِلَّا " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا
 زَيْدٌ " إِذَا أُرِدَّتْ نَفْيَ الضَّرْبِ عَنْ عَمْرٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا مِنْ زَيْدٍ ،
 فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّمَا " نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) نحو " ضربت زيدا ، وضربتكَ " قال ابن القواس في شرحه ٤٨٩/١ : " لأنه لو أخرج لآدى إلى انفصاله مع إمكان اتصاله ، وهو باطل ، لأنه لا يؤتى بالمتفصل إلا عند تعذر المتصل ، لكونه أخصر " .

(٢) فى ابن القواس ٤٩٠/١ " لأنه لو تقدم الفاعل لآدى إلى الإضمار قبل الذكر ، فيعود الضمير على ما بعده لفظاً ومعنى ، وهو محال " .

(٣) لأنه لو أخرج المفعول لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله ، وهو محال . عن المصدر السابق .

.....وَأِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)
 وَ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو " ، وَالْمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو " إِذَا
 أَرَدْتَ أَنْ زَيْدًا لَمْ يَضْرِبْهُ أَحَدٌ أَبَتَهُ إِلَّا عَمْرُو (٢) ، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا يَجُوزُ
 فِيهِ الْأَمْرَانِ .

" بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ "

وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقُولُ : إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ
 أَخَذَ بَيِّنٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ قَدْ يَكُونُ فِعْلًا مُضْمَرًا ، ثُمَّ إِضْمَارُ
 الْفِعْلِ إِمَّا وَاجِبٌ ، وَإِمَّا جَائِزٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا جَمِيعًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْوَاجِبِ
 الْإِضْمَارِ وَبَيْنَ الْجَائِزِ ، فَقَوْلُهُ : " إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ " مِنْ الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ
 إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهِ ، فَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَ " شَيْئًا " مَعْطُوفٌ عَلَى
 " إِيَّاكَ " ، وَالتَّقْدِيرُ (٣) : " إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُحْذَرُ " أَحْذَرُ ، أَوْ اتَّقِ ، وَلَا يُقَدَّرُ الْفِعْلُ
 النَّاصِبُ إِلَّا أَخِيرًا ، لِيَبْقَى الضَّمِيرُ بِحَالِهِ مُنْفَصِلًا ، إِذْ لَوْ قَدَّرْتَهُ أَوَّلًا (٤) لَصَارَ

(١) هذا جزء بيت للفرزدق كما في ديوانه ٧١٢ ، وروايته :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهو في المحتسب ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ ، ٥٦ / ٨ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧ ، وشرح شواهد
 المغنى ٧١٨ ، والتصريح ١ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ٦٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٩ ، والتحفة الشافية
 لوحة ٢٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٢ .

(٢) قال ابن القواس ١ / ٤٩٠ : « ويستفاد منه حصر الفاعلية في عمرو ، ونفيها عما عداه ، وهو عكس

الصور المتقدمة في وجوب تقدم الفاعل » .

(٣) في (ف) " وتقديره " .

(٤) في (ف) " أولا " .

مُتَّصِلًا ، فَيَصِيرُ فِي التَّمَثِيلِ " أَحْذَرُكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ " (١) فَيَصِيرُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ إِلَّا فِي "أَفْعَالِ الْقُلُوبِ" (٢) وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَقَوْلُهُ : " يُنْكَرُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ صِفَةٍ لِشَيْءٍ ، وَالْإِضْمَارُ الْوَاجِبُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ، قِيَاسِي ، وَمَسْمُوعٌ ، فَأَلْقِيَاسِي مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِثَالِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي هَذَا النَّحْوِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ كَانَ الْمُخَاطَبُ الْمُحَذَّرُ (٣) مَذْكَورًا إِمَّا مُنْفَصِلًا بِلَفْظِ إِيَّاكَ ، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ (٤) اسْمٌ وَذَكَرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ بَعْدَهُ إِمَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ مُكَرَّرًا وَجِبَ الْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِالْمَحذُوفِ ، وَبَسَدَ طُولِ الْكَلَامِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ التَّكْرِيرِ مَسَدًا الْفِعْلِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ مَعْلُومٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمُحَذَّرُ (٥) ، وَالْمَحذَّرُ مِنْهُ عِلْمَ الْفِعْلِ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : " إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ، وَرَأْسُكَ وَالسَّيْفَ " (٦) وَمِثَالُ (التَّكْرِيرِ) (٧) " الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَالْأَسَدَ الْأَسَدَ " (٨) .

(١) في (ف) "يحذر" .

(٢) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ " قوله " إياك وشيئا ينكر " الأصل فيه اتفك إلا أنهم لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول إلا في أفعال القلوب مثل " علمتني " فعدل عن الكاف إلى النفس فصار اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة في كلامهم تخفيفاً فزال الموجب للإتيان بالنفس ووجب عود الضمير ولم يمكن الإتيان به متصلاً لعدم ما يتصل به فأتى به منفصلاً .

(٣) في (ف) " المحذور " .

(٤) في (ف) " أو مضاف إليه " .

(٥) في (ف) " المحذور منه وهو سهو .

(٦) ومثال نكر المحذَّر منه مجروراً " إياك من الأسد " ، والأصل " باعد نفسك من الأسد " ، ثم حذف باعد وقاعله ، المضاف بوقيل : التقدير " أحذرك من الأسد " .

انظر ذلك في أوضح المسالك ٣ / ١١٢ ، والكتاب ١ / ١٣٨ بولاق ، والتصريح ٢ / ١٩٢ .

(٧) في (ف) " المكرر " .

(٨) التكرير يقوم مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى . عن ابن القواس ١ / ٤٩٢ .

وَمِثْلُهُ مَكَّةَ ، وَالْإِهْلَالَ ، لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ ، وَالْإِهْلَالَ

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَمِثْلُهُ " يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكِرُ " يَرِيدُ أَنْ قَوْلِكَ لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ أَعَدَّ أُهْبَةَ الْحَجِّ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ : " مَكَّةَ " أَيُّ: تُرِيدُ مَكَّةَ ، أَوْ تَقْصُدُ مَكَّةَ مِثْلَ قَوْلِكَ : " إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ " وَليْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ فِيهِ (١) وَاجِبٌ وَإِظْهَارُ الْفِعْلِ مُمْتَنِعٌ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا جَائِزٌ ، وَإِظْهَارُ الْفِعْلِ لَيْسَ مُمْتَنِعاً (٢) ، بَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَوَازِ الْحَذْفِ لِأَنَّهُ فِي وَجُوبِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ جُزْءٌ مَفْهُومِ الْوُجُوبِ ، أَوْ مِثْلُهُ فِي مَطْلَقِ الْحَذْفِ لِفِعْلِهِ ، فَاعْرِفُهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ هُنَا ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ دَالَّةٌ ، وَكَذَا الْمُتَنْتَظِرُونَ لِرُؤْيَةِ الْإِهْلَالِ إِذَا سَمِعَ سَامِعٌ إِهْلَالَهُمْ (٣) - أَيُّ: صِيَّاحَهُمْ - قَالَ: الْإِهْلَالَ وَاللَّهِ ، أَيُّ: رَأَوْا الْإِهْلَالَ ؛ لِأَنَّ تَوَقُّعَهُمُ الْإِهْلَالَ وَرَمَى أَبْصَارَهُمْ إِلَى جِهَتِهِ وَصِيَّاحَهُمْ عَقِيبَ ذَلِكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ رَأَوْهُ . وَقَوْلُهُ : " لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ " قَرِينَةٌ لِحَذْفِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ " مَكَّةَ " ، /، ٦٣ ب / وَالْإِهْلَالَ " مَنْصُوبٌ (بِفِعْلِ) (٤) مُقَدَّرٌ وَلَيْسَ مَنْصُوباً بِـ « رَأَى » ، لِأَنَّ (٥) الصِّيَّاحَ لَا يُرَى بِالْعَيْنِ بَلْ يُسْمَعُ ، وَتَقْدِيرُهُ لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ ، وَسَمِعَ الْإِهْلَالَ .

(١) فِي (ف) " مِثْلُهُ " .

(٢) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ لَوْحَةَ ٤٢ : " لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَسُدُّ مَسَدَ الْفِعْلِ مِنْ حَرْفِ عَطْفٍ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ تَكْرِيرٍ فَلَا يَلْزِمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ وَجَوَازُ إِضْمَارِهِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ " .

(٣) فِي (ف) " إِهْلَالَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " فَعَلَ " .

(٥) فِي (ف) " بَانَ " .

شأنك والحج أي: الزم شأنك أهلك والليل أي: الحق أهلك

هذا من الواجب الإضمار، والتفسير والتقدير فيه كما ذكر صاحب الأرجوزة، إلا أن فيه بحثاً، وهو أن "الواو" في قوله "والحج" ليس عاطفاً بل بمعنى "مع"؛ لئلا يلزم منه أن يكون مأموراً بشيئين، أحدهما الشأن، والآخر الحج، فإن الشأن ليس أمراً غير الحج بل هو (١) مقدمات الحج والتلبس به، والأمر بلزوم هذا الشأن الخاص أمر (٢) بلزوم الحج.

وأما "أهلك والليل" (٣) فالتقدير: إحقق أهلك، "والليل" معطوف على

الأهل بتقدير فعل بحسب المعنى أي: وسابق، كما قال الشاعر:

يا ليت (زوجك) (٤) في الوعى متقلداً سيفاً ورمحاً (٥)

أي: ومعتقلاً رمحاً؛ لأن الرمح لا يتقلد به كما أنه ليس مأموراً

بلحاق الليل، بل مأموراً بلحاق أهله قبل الليل.

والفعل هنا يقدر أول كما ذكر صاحب الأرجوزة، لأن الاسم

المنصوب به اسم ظاهر.

(١) في (ف) زيادة (من).

(٢) في (ف) أمراً.

(٣) مثل يضرب في التحذير والأمر بالحزم، انظر مجمع الأمثال ٨٦ / ١، والمستقصى ٤٤٣ / ٨.

(٤) بياض في الأصل.

(٥) البيت لعبدالله بن الزبير السهمي القرشي وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام، ترجمته

في المرصع ١٩٧، والمؤتلف والمختلف ١٩٤، وهو في شعره ٢٢ برواية "يا ليت زوجك قد غدا"،

ويروى "يا ليت بعلك"، و"يا ليت شيخك".

وهو في الخصائص ٤٢١ / ٨، والإنصاف ٦١٢، وابن يعين ٥٠ / ٢.

وَهَكَذَا كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ الشَّرًّا

"ذَا" (١) مِنْ قَوْلِهِ "هَكَذَا" إِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِ الْإِضْمَارِ؛ لِأَنَّ "كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا" عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ، وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ بِرَجُلٍ (٢) وَبَيْنَ يَدَيْهِ زُبْدٌ، وَسَنَامٌ، وَتَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ الْمَمْرُورُ: مِنْ أَيِّهِمَا تُحِبُّ أَنْ أُطْعِمَكَ؟ مِنَ الزَّبْدِ أَوْ (٣) مِنَ السَّنَامِ؟ فَقَالَ لَهُ: "كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا" أَيُّ: أَطْعِمْنِي كَلَيْهِمَا، وَزِدْنِي تَمَرًا، فَخَيْرُهُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَطَلَبَهُمَا مَعًا وَزِيَادَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ "كَلَيْهِمَا" بِالْأَيْتِدَاءِ، وَيَنْصِبُ التَّمْرَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَيُّ: كِلَاهُمَا لِي، وَزِدْنِي تَمَرًا (٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ" فَإِنَّهُ صِدْرُ بَيْتٍ مِنْ أَيْيَاتِ الْكِتَابِ، وَهُوَ:

فَأِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَاللِّشْرُ جَالِبٌ (٥)

(١) في (ف) "ذاك".

(٢) قال ابن الخباز في شرحه ٣٥ "أشرف جندلة الشكري على عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدي وبين يديه زبد وسنام وتمر .."، وقيل الذي مرّ بعمرو هو عائذ الشكري .
وقد ذهب كلامه هذا مثلاً انظره في مجمع الأمثال ٣/ ٣٨، وقيل الذي كان بين يدي عمرو هو زيد وقرص وتمر كما في المستقصى ٢/ ٢٣١، وفصل المقال ١١٠.

(٣) في الأصل "أم".

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٨١ هارون.

(٥) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم كما في الخزنة ١/ ٤٦٥ بولاق وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون غير المنسوبة وأورده النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٥ ولم ينسبه، وكذا العيني ٤/ ١١٣، وابن يعيش ٢/ ٢٥، وهو في طبقات الزبيدي ٥٣ منسوباً للفضل ابن عبد الرحمن، وهو في الخصائص ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والتصريح ٢/ ١٢٨، غير منسوب أيضاً.

ردوى عجزه في (ف) « وإلى الشر » وينكسر البيت.

فَأِيَّكَ الْأَوَّلُ^(١) مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، وَ " إِيَّاكَ " الثَّانِي تَأْكِيدٌ لَهُ ، وَ " الْمِرَاءُ " عِنْدَ سَيِّبُوهِ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، كَأَنَّهُ لِمَا قَالَ : " إِيَّاكَ " قَالَ " اتَّقِ الْمِرَاءُ " ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ لِإِيَّاكَ وَالتَّقْدِيرُ : " (إِيَّاكَ)^(٢) بَاعِدُ عَنِ الْمِرَاءِ " ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَسَيِّبُوهِ لَا يُجِزُ اسْقَاطَ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا مَعَ " أَنْ " ، فَلَوْ قَالَ : " إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ " لَجَازَ ، وَالتَّقْدِيرُ " مِنْ أَنْ تُمَارِيَ " ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : " الْمِرَاءُ " مَصْدَرٌ ، وَ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، فَمَا جَازَ مَعَهَا جَازَ مَعَ الْمَصْدَرِ ، فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ السِّيْرَافِيُّ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " أَنَا رَاغِبٌ فِي أَنْ أَلْقَاكَ ، وَرَاغِبٌ أَنْ أَلْقَاكَ " فَيُجُوزُ اسْقَاطَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ " أَنْ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " أَنَا رَاغِبٌ لِقَاكَ " وَأَنْتَ تُرِيدُ " فِي لِقَائِكَ " لَمْ يَجُزْ^(٤) ، فَقَدْ حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ " أَنْ " وَالْمَصْدَرِ .

(١) في الأصل " الأولى " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ هارون .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ج٢ لوحة ٦٧ : " لو قلت : أنا راغب أن ألقاك وحريص أن أحسن إليك جاز ، ولو جعلت مكان " أن " المصدر فقلت " أنا راغب في لقاك حريص على الإحسان إليك " لم يجز حذف حرف الجر ، لا يجوز " أنا راغب لقاك وحريص الإحسان إليك " وإنما لم يجز في المصدر المحض ما جاز في " أن " ؛ لأن " أن " وما بعدها من الفعل وما يتعلق بالفعل من فاعل أو مفعول بمعنى المصدر وطال فجوذا حذف حرف الجر منها تطول الكلام " وانظر ابن يعيش ٨ / ٥١ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ: "الشَّرُّ" فَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَلْ مِنْ غَيْرِهَا،
وَالْتَّقْدِيرُ "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أَوْ مِنَ الشَّرِّ"، فَحَذَفَ: لِضَيْقِ مَجَالِ
النَّظْمِ عَلَيْهِ (١)، أَوْ يَكُونُ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي: أَحْذَرِ الشَّرَّ، وَحَذَفَهُ
لِدَلَالَةِ التَّحْذِيرِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

١/٦٤ / وَأَنْتَهُ خَيْرًا ، وَرَاءَ أَوْ سَعَا وَنَاقَةَ اللَّهِ ، وَكُلُّ سَمِعَا

أَمَّا نَصْبُ "خَيْرٍ" عِنْدَ سَيَبُويهِ فَلَيْسَ بِ "انْتَهُوا" ، بَلْ
بِفِعْلِ آخَرَ، لِأَنَّ "انْتَهُوا" أَمْرٌ بِتَرْكِ الشَّرِّ، أَي: انْتَهُوا عَنِ الشَّرِّ
فَلَا يَصِحُّ نَصْبُ "خَيْرًا" بِانْتَهُوا؛ لِأَنَّهُ لَا زِمٌ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ "انْتَهُوا
عَنْ خَيْرٍ لَكُمْ" ، بَلِ الْمُرَادُ "انْتَهُوا عَنِ الشَّرِّ، وَأَنْتُوا (٢) خَيْرًا
لَكُمْ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدُّهُ، وَلِهَذَا قَالَ سَيَبُويهِ "فَأِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
أَنْتَهُ فَانْتَ (٣) تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرَ" (٤) فَهُوَ
عَلَى كَلَامَيْنِ، يُرِيدُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿انْتَهُوا﴾ (٥) أَي:
اخْرُجُوا مِنَ الشَّرِّ وَأَدْخُلُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَهُوَ عَلَى كَلَامَيْنِ يُرِيدُ أَنْ
"انْتَهُوا" كَلَامٌ تَامٌ، وَ"خَيْرًا" مِنْ كَلَامٍ آخَرَ وَمَعْمُولٌ فِعْلٌ آخَرَ أَي:
انْتُوا (٦) خَيْرًا.

(١) هذا مستفاد من شرح ابن الخباز ٢٣٨/١، وقال صاحب الشرح المجهول لوجه ٤٣ معقباً عليه
أقول: وهذا تعسف لا يقتضيه اللفظ مع أنه لو كان مراداً لكان مكرراً، لأن هذه المسألة قد تقدم
ذكرها في قوله: "إياك وشيئاً ينكر"، والظاهر أن هذه اللفظة إنما أتت بها لأجل تتميم البيت لا
غيره.

(٢) في (ف) "وانتهوا" تحريف.

(٣) في (ف) "فانك".

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٣ هارون.

(٥) قال تعالى: "انتهوا خيراً لكم" سورة النساء ١٧١، وقوله "انتهوا سقط من (ف).

(٦) في (ف) "انتهوا".

وَالْقِصَّةُ فِي حَقِّ النَّصَارَى فَهُمْ لَوْ انْتَهَوْا عَنِ الْقَوْلِ بِالثَّلَاثَةِ (١) مِنْ غَيْرِ
اعْتِقَادِ التَّوْحِيدِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَيْرًا .

قَالَ الْكَسَائِيُّ : " خَيْرًا " مَنْصُوبٌ خَيْرًا لِـ " كَانَ " مُضْمَرَةٌ تَقْدِيرُهُ :
انْتَهُوا يَكُنِ الْاِنْتِهَاءُ خَيْرًا لَكُمْ ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْمَصْدَرِ ، أَي : انْتَهُوا انْتِهَاءً خَيْرًا لَكُمْ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَرَاءَ أَوْسَعَا " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِمْ : " وَرَاءَكَ أَوْسَعُ
لَكَ " (٣) فَوَرَاءَكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : ارْجِعْ وَرَاءَكَ ، وَ " أَوْسَعُ "
مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ أَي : أَنْتِ أَوْسَعُ لَكَ أَي : مَكَانًا أَوْسَعُ ، فَأَوْسَعُ نَعْتُ الْمَنْعُوتِ
مَحذُوفٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٤) " نَاقَةَ اللَّهِ " ، تَقْدِيرُهُ : أَحْذَرُوا نَاقَةَ اللَّهِ (٥) ، أَي : أَحْذَرُوا
عَقْرَ نَاقَةَ اللَّهِ .

(١) المراد بالتثنية هنا الله تعالى وصاحبه وابنه - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا - ، والنصارى يقولون بالتثنية ، ومعناه عندهم : أن الله جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم فيجعلون كل أقنوم إلهاً ويعنون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم ، وربما يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس . انظر ذلك في تفسير القرطبي ٢٣ / ٦ .

(٢) راجع معاني القرآن للفراء ٢٩٥ / ١ ، والقرطبي ٢٠ / ٦ ، وحاشية الكتاب ٢٨٤ / ١ هارون نقلاً عن السيرافي . وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٥ / ١ .

(٣) يقال : إن أول من قاله الحطيئة للشاعر ابن الحماسة حينما أتاه ، في قصة طويلة فذهب قوله مثلاً ، انظر : الفاخر ٣٠١ ، والوسيط في الأمثال ١٧٨ ، ومعناه تأخر تجد مكاناً أوسع لك .

(٤) أي : المصنف ، وهو يشير إلى قوله تعالى : " فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها " سورة الشمس ١٣ .

(٥) راجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٠٤ ، وابن يعيش ٢٨ / ٢ .

قَدْ أَضْمَرُوا أَعْطِ ، وَزِدْنِي ، وَاحْذَرُ وَآتِقِ ، وَأَتَتْ ، مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ
أَخَذَ هَهُنَا يَبِينُ الْأَفْعَالَ الْمَقْدَرَةَ النَّاصِبَةَ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَقَوْلُهُ: أَعْطِ
نَاصِبٌ " كَلِيهِمَا " ، وَقَوْلُهُ: " زِدْنِي " نَاصِبٌ " تَمَرًا " ، وَقَوْلُهُ: " احْذَرُ "
نَاصِبٌ " الْمِرَاءَ " ، وَ" نَاقَةَ اللَّهِ " أَيْضًا ، وَ" آتِقِ " نَاصِبٌ " الشَّرَّ " .
وَقَوْلُهُ: " مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ " يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ (١) إِضْمَارُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ
بِعَيْنِهَا ، بَلْ لَكَ أَنْ تُضْمَرَ لَفْظًا مَعْنَاهُ مِثْلُ مَعْنَاهَا ، فَلَكَ أَنْ تُضْمَرَ مِثْلًا
عَوْضَ " آتِقِ " " احْذَرُ " ، وَلَكَ أَنْ تُضْمَرَ عَوْضَ " أَعْطِ " نَاقَةَ " ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي
الْمَعْنَى .

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حَمِلُ أَضْمَرَ فِعْلُهُ كَيْتَ قَدْ نُقِلَ
قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَ مَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (٢)
يُرِيدُ وَمِنْ الْمَفْعُولِ الَّذِي يُنْصَبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ
فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَمَفْهُومُهُ كَالْبَيْتِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ
بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ " الْحَيَاتِ " مَنْصُوبَةٌ بِـ " سَأَلَمَ " ، وَالسُّأَلَمَةُ مُفَاعَلَةٌ لَا تَقَعُ غَالِبًا

(١) فِي (ف) " لَا يَتَّعَيْنُ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبِهِ فَقِيلَ : لِلْعَجَاجِ وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانِهِ ٨٩ ت / وَايِمَ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ
بَيْرُوتَ ، وَقِيلَ : لِمَسَاوِرِ الْعَبْسِيِّ ، وَقِيلَ : لِابْنِ جَبَابَةَ " الْمَعْوَارِ بْنِ الْأَعْنَقِ " ، وَقِيلَ : لِأَبِي حَيَّانَ
الْفَقْعَسِيِّ . وَقِيلَ : لِلدَّبِيرِيِّ " لَعْلَهُ وَزَيْرِ بْنِ الْمَهَاجِرِ " ، وَنَسَبَهُ سَيَّبِيُّوهُ ٢٨٦ / ١ هَارُونَ لَعْبِيدِ بْنِ
عَبْسٍ ، وَقِيلَ : لِلتَّدْمَرِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَصَفَّ الشُّاعِرُ رَجُلًا بِخُشُونَةِ الْقَدَمِينَ فَالْحَيَاتُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا .

وَالْأَفْعَوَانَ : الذِّكْرُ مِنَ الْأَفْعَامِيِّ . وَالشُّجَاعُ : نَوْعٌ مِنْهُ . وَالشُّجَعَمُ : الطَّوِيلُ ، وَالْمِيمُ : زَائِدَةٌ .

وَهُوَ فِي الْخُرَازَنَةِ ٤ / ٢٩٣ ، ٥٧٠ بُولَاقَ ، وَالْعَيْنِيُّ ٤ / ٨٠ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣ / ٢٨٣ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ
٩١٧ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنَى ٩٧٣ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ١ / ٢٠١ ، وَاللِّسَانَ
" صُرْمَ " ، وَرَصَفَ الْمَبَانِي ٢٠٧ .

إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، وَ "أَلْقَدَمُ" أَيْضًا مَنْصُوبَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهَا بِـ " سَأَلَمَ " الْمَذْكُورِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُنْصَبَ " أَلْقَدَمُ " بِإِضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَقَعُ غَالِبًا إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ " الْحَيَّاتِ ، وَالْقَدَمِ " فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ فِعْلٌ بِصَاحِبِهِ ، وَمَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ صَاحِبِهِ ، فَالْحَيَّاتُ مَنْصُوبَةٌ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ سَأَلَمَتْهَا الْقَدَمُ (١) ، (٢) فَكَأَنَّهُ قَالَ : " قَدْ سَأَلَمَتْ الْقَدَمُ الْحَيَّاتِ " ، وَالْقَدَمُ مَنْصُوبَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا قَدْ سَأَلَمَتْهَا " الْحَيَّاتُ " (٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : " قَدْ سَأَلَمَتْ الْحَيَّاتُ الْقَدَمَ " ، فَفَاعِلُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ (٣) بِالْقَدَمِ ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ مُفَسَّرٌ بِالْحَيَّاتِ ، وَالَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ رَأَوْا " أَلْقَدَمَ " مَنْصُوبَةً ظَاهِرًا ، وَرَأَوْا " الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا " أَيْضًا مَنْصُوبَيْنِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى (٤) نَصْبِهِمَا إِلَّا أَنَّهُمَا (٤) بَدَلٌ مِنْ " الْحَيَّاتِ " فَحَكُمُوا بِنَصْبِهِمَا ، وَالْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَارِبَ زَيْدٍ عَمْرًا " (٥) كُنْتَ مُخَيَّرًا فِي أَيِّهِمَا شِئْتَ نَصَبْتَ وَرَفَعْتَ الْأَخْرَ ، فَـ " ضَارِبَ " يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْفِرَادِهِ وَيَصِحُّ وَقُوعُهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ضَارِبَ زَيْدٍ عَمْرًا " بِرَفْعِ الْأَسْمَيْنِ ، وَتَرْفَعُ الثَّانِي بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا إِذَا نَصَبْتَهُمَا

(١) فِي (ف) " الْحَيَّاتِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " مَفْصَلٌ " .

(٤) فِي (ف) (نَصْبِهَا إِلَّا أَنَّهَا) تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي (ف) " ضَارِبَ زَيْدًا عَمْرًا " بِالنَّصْبِ فِيهِمَا .

بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ رَفْعُ " الْحَيَّاتِ " ، وَالْقَدَمِ " مَعاً ،
وَنَصْبُهُمَا مَعاً (١) .

وَجَعَلَ الْفِرَاءُ (" الْقَدَمَ ") (٢) مَثْنًى وَقَدْ حُذِفَ نُونُهُ (لَا لِلِإِضَافَةِ) (٣)
وَتَقْدِيرُهُ " الْقَدَمَانِ " (٤) كَمَا حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّ الْقَطَاةَ قَالَتْ لِلضَّبِّ : بِيضُكَ ثِنْتَانَا
، وَبِيضِي مَائَتَا " أَرَادُوا (٥) " ثِنْتَانِ ، وَمَائَتَانِ " (٦) ، فَحَذَفُوا النُّونَ لِغَيْرِ
الِإِضَافَةِ ، وَكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ (٧) الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى إِلَى شَيْءٍ
فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ وَالشُّذُوزِ .

(١) قال النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٩ " رفع ما نصب وما نصب على المعنى لأن كل شيء
من هذين مسالم للأخر فهو فاعل وهو مفعول ؛ لأنه لما وطئ القدم الحياتِ سالمت هذه تلك ، وهذه
هذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " للإضافة وهو تحريف بدليل ما بعده ، والحذف هنا للتخفيف ، أو للضرورة .

(٤) ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ١١ / ٣ فقال " فنصب " الشُّجَاعَ " ، وَالْحَيَّاتُ قَبْلَ ذَلِكَ مَرْفُوعَةٌ
لأنَّ الْمَعْنَى : قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم
واقعاً على الحيات " .

وقد عزاه البطلوسي في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٥ للفراء في حين أن ابن جنى في
الخصائص ٣ / ٤٢٠ نسبه للكوفيين .

(٥) في الأصل " أراد " .

(٦) انظر الخصائص ٣ / ٤٣١ ، واللسان " حجل " .

(٧) قال في الشرح المجهول لوحة ٤٤ " والفراء فرَّ من هذا التقدير وعدل إلى وجه آخر فجعل " الحياتِ
" منصوبة لأنها مفعولة لسالم ، والفاعل جعله : " القدما " مثنى محذوف كما قد رووا أن القطاة
قالت للضب : بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، أي ثنتان ومائتان " ولا بعد في الوجهين " .

[المتعدى إلى مفعولين]

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولٌ ثُمَّ لَهُ لِأَخْرٍ وَمَفْعُولٌ
لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ ، وَقَدْ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينًا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

القِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَفْعَالِ (الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا بِنَفْسِهَا ^(١))
وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهَذَا الضَّرْبُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَعَدَّى إِلَى
وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَلَا يَتَعَدَّى (إِلَى آخَرَ) ^(٢) بِحَرْفِ الْجَرِّ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدَّى
بِحَرْفِ الْجَرِّ أَقْوَى مِنَ اللَّازِمِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ^(٤) ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَأَمَّا مَا حَاكَاهُ سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " سَمِيئَةُ
زَيْدًا ، وَسَمِيئَةُ بَزِيدٍ " ^(٥) فَمَتَّوَلٌ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّعَازِعُ ^(٦)

(١) في (ف) "الذي تنصب مفعولاً واحداً بنفسه".

(٢) في (ف) "إلى واحد آخر".

(٤) في (ف) "الذي".

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٧ فما بعدها هارون ، والتأويل فيه جواز حذف حرف الجر منه كما في ابن يعيش ٧ / ٦٤ .

(٦) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية "وخيراً إذا هب" ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩ / ١ هارون ، المقتضب ٤ / ٣٣٠ برواية "منأ الذي" بحذف الواو ، وكذلك جاء في (ف) ، وهذا يسمى بالخرم وهو حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت ، فإذا خرم "فعلون" بقي "عولن" فينتقل إلى "فعلن" ويسمى أثم . راجع الكافسي للتبريزي ٢٧ وهو في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٢٤ ، والنقائض ٢ / ٦٩٦ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والخزانة ٣ / ٦٧٢ بولاق ، والأصول في النحو ١ / ٢١٥ .

أَيُّ : اخْتِيرَ مِنَ الرِّجَالِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ قَدْ أُقِيمَ
مُقَامَ الْفَاعِلِ فَرَفِعَ لِبِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) أَيُّ : اخْتَارَ مِنْ قَوْمِهِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَتَعَدَّى
الْفِعْلُ إِلَى الثَّانِي بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ : (إِنْ) (٢) ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ بَدَلٌ مِنْ
"قَوْمِهِ" ، وَلَيْسَ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ لِعَمْرٍو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ (٣) :
أَمْرَتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٤)
أَيُّ " أَمْرَتُكَ بِالْخَيْرِ ، فَحُذِفَ " أَلْبَاءُ " وَنَصَبَ ، وَكَذَلِكَ :
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا (٥)

أَيُّ " مِنْ ذَنْبٍ " فَحُذِفَ " مِنْ " ، وَنَصَبَ .
وَقَوْلُهُ : " يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينًا " يَعْنِي حَرْفَ الْجَرِّ إِنْ شِئْتَ أَسْقَطْتَهُ
وَنَصَبْتَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، وَإِنْ شِئْتَ أَثْبَتَهُ وَجَرَّرْتَ بِهِ . وَقَوْلُهُ : " كَاخْتَارَ (٦)

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) شاعر فارس من أهل اليمن (- ٢١ هـ) شهد اليرموك وذهبت عينه (الأغاني ٢٠٨ / ١٥) .

(٤) الديوان ٤٧ ، والكتاب ١ / ٣٧ ، والأصول في النحو ١ / ٢١٣ ، ومعنى اللبيب ٤٦٥ ، والمقتضب

٢ / ٣٥ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، وقيل : إن هذا البيت ورد في شعرين أحدهما في شعر أعشى طرود

كما في المؤلف ١٧ ، والثاني في شعر اختلف في قائله فنسب لعمرو بن معد يكرب ، ولعباس بن

مرداس ، ولزرة بن السائب ولخفاف بن ندبة ، وهو في شعره ١٢٦ ، وانظر الخزانة ١ / ١٦٤

بولاق . وروى أمرتك الرشيد " والنشأ : المال الثابت كالضياع وغيرها .

(٥) هذا بعض بيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة ١ / ٤٨٦

بولاق ، والكتاب ١ / ٣٧ هارون ، والأصول في النحو ١ / ٢١٢ ، وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا أَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه ، والوجه : القصد والمراد .

وهو في الخصائص ٣ / ٢٤٧ ، وابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، والصاحبي ١٥١ ، والهمع ٢ / ٨٢ .

(٦) « سقط من الأصل » .

مُوسَى قَوْمَهُ سَبَعِينَا " مِثَالٌ لِلِاسْقَاطِ ، وَكَانَ السِّيْرَافِي يُسَمِّي
 الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ مَفْعُولًا مِنْهُ (١) ، وَيَجُوزُ
 الْاِقْتِصَارُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ / عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

١ / ٦٥

الخامسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ الْعَبْدَ حُلَّتَيْنِ

هَذَا الْقِسْمُ أَقْوَى مِنْ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي التَّعَدِّي (٢)
 إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَّعَدَى إِلَى الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ حَرْفٍ . ثُمَّ
 هَذَا الْمُتَّعَدَى بِنَفْسِهِ إِلَى اثْنَيْنِ ضَرْبَانِ :

ضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ ، وَيَأْتِي نِكْرُهُ .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى اثْنَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَخْرِ ، وَهُوَ

مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، فَهَذَا (يَجُوزُ) (٣) الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ (٤)

الْمَفْعُولَيْنِ ، تَقُولُ : كَسَوْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَذَكُرُ الْجِبَّةَ ، وَكَسَوْتُ جِبَّةً

(١) نسب المؤلف إلى السيرافي أنه كان يسمى المفعول الثاني من هذه الأفعال مفعولا منه ، وقد رجعت
 إلى شرحه على الكتاب ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، فألفيته موافقا لسببويه في كون المفعول الثاني منصوبا
 على نزع الخافض حيث نكر أن الأصل في قولك " اخترت الرجال عبدالله " اخترت عبدالله من
 الرجال " ثم قال بالنص " وحذفت " من " فوصل الفعل إلى الرجال " ، وكذلك فعل ابن القواس في
 شرحه لوحة ٧٠ ، وصاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ ولست أدري لعل أولئك العلماء قد
 عثروا عليه في موطن آخر ، أو في كتاب آخر للسيرافي على أن السيرافي قد أكد في موضع آخر
 من شرح الكتاب ١ / ٢٨٥ عند قول الشاعر " ومنا الذي اختير الرجال سماحة " أن " الرجال " هو
 المفعول الثاني .

(٢) في الأصل " في المتعدى " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " أحدى " .

وَلَا تَذَكَّرُ زَيْدًا ، وَفِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا فَائِدَةٌ ، وَهِيَ رَفْعُ الْمِنَّةِ عَنِ الْأَوَّلِ
 إِنَّ لَمْ تَذَكَّرْهُ ، (وَعَدَمُ اسْتِقْلَالِ الثَّانِي وَاسْتِكْنَارِهِ)^(١) إِنَّ اِقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ .
 وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا ، وَأَصْلُ " أَعْطَى " أَنْ
 يَتَّعَدِي إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : " عَطَوْتُ الدَّرْهَمَ " أَي : تَنَاوَلْتَهُ^(٢) ثُمَّ عُدِّي إِلَى
 الْآخِرِ بِالْهَمْزَةِ ، وَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ لِمَا لَمْ يَقَعْ لِبَسُّ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ :
 " أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا " اِمْتَنَعَ التَّقْدِيمُ ؛ إِذْ يَصِحُّ مِنَ الثَّانِي الْأَخْذُ بِخِلَافِ
 " أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا"^(٣) ؛ فَإِنَّ الدَّرْهَمَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْأَخْذُ لِزَيْدٍ ، فَجَازَ التَّقْدِيمُ .

(١) في (ف) "وعدم استقبال الثاني واستكباره" وهو تحريف .

(٢) في (ف) "اعطوت الدرهم ، أي : ناولته" .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه لوجه ٣٦ "مذهب البصريين أن الثاني منصوب بالفعل المذكور لأنه

يقتضيه ، ومذهب الكوفيين نصبه بفعل مضمير كأنك قلت : "أعطيت زيدا فأخذ درهما" ولو كان

كما زعموا لم يجز أن يقول "أعطيت زيدا درهما فلم يأخذه" للمناقضة .

وقال ابن القواس في شرحه لوجه ٧٠ "وفي هذا الجواب نظر لجواز أن يكون المقدر منفياً وهو

مضمير على شريطة التفسير" ، وكذا جاء في المصباح المنير (عطا) .

[" ظنَّ " وأخواتها]

وَسَادِسُ لَهَا تَمَانٍ تَطَلَّبُ مَبْتَدَأٌ وَخَبِرًا فَتَنْصِبُ
وَهِيَ ظَنَّتُ مَعَ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعَ جَعَلْتُ وَهِيَ كُلُّهَا تَلَفَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمَلُهَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ هِيَ الْقِسْمُ السَّادِسُ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَقْسَامِ الَّتِي
ذَكَرَهَا (١) ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُهَا سَبْعَةً ، فَمِنْهَا ثَلَاثَةٌ لِلشَّكِّ ، وَهِيَ :
" ظَنَّتُ ، وَخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ " (٢) وَثَلَاثَةٌ لِلْيَقِينِ وَهِيَ : " عَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ
وَرَأَيْتُ " ، وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهِيَ قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ ، فَإِنْ صَحَّ الِاعْتِقَادُ كَانَ
يَقِينًا ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ كَانَ شَكًّا ، وَقَدْ زَادَ (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ عَلَيْهَا " جَعَلْتُ "
فَهِيَ تَمَانِيَةٌ ، وَيَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَيْهَا أَفْعَالًا تَقَارِبُهَا وَهِيَ " دَرَيْتُ ، وَشَعَرْتُ
وَتَوَهَّمْتُ " ، وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ فِيهَا " سَمَى ، وَكَنَى ، وَاتَّخَذَ " (٤) .

أَمَّا " جَعَلَ " فَفِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَعَلَكُمْ مَلُوكًا ﴾ (٥) ؛
لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ (٦) مَفْعُولِيهَا هُوَ (٦) الْأَوَّلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (٧) ، وَالْمَشْهُورُ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلَّا السَّبْعَةُ .

(١) انظر ص ٢٨٨ فيما تقدم .

(٢) في (ف) " حبست " .

(٣) في (ف) " جاز " .

(٤) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ " الصحيح أن لا حصر لها بل كل ما كان في معناها

من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فهو منها " .

(٥) سورة المائدة : ٢٠ .

(٦) في (ف) " مفعولها وهو " .

(٧) سورة النساء : ١٢٥ .

وَأَمَّا الْغَرَضُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ فَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ " احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَاراً عَنْ عِلْمٍ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) ^(١) شَكٍّ ، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ الْأَحْتِمَالِ أَدَخَلْتَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ أَحَدَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ .

وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَا بَعْدَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَكَانَا فَضْلَتَيْنِ ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ أَوْ الْعِلْمِ فَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا " فَالْمُظَنُّونُ هُوَ الْأَنْطِلَاقُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ " زَيْدًا " لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّيْءِ الْمَظْنُونِ لَا أَنَّهُ مَظْنُونٌ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا : لَمْ يَعْلَمْ الْأَنْطِلَاقُ لِمَنْ هُوَ ، كَمَا لَوْ ذَكَرْتَ خَبَرًا وَلَمْ تَذْكُرْ مَبْتَدَأً ، وَلَوْ قُلْتَ " ظَنَنْتُ زَيْدًا " وَلَمْ تَذْكُرْ " مُنْطَلِقًا لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مَظْنُونًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُمَا مَعًا ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ خَبَرًا عَنِ الْفَاعِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ إِذَا لَمْ تَأْتِ بِالْمَفْعُولَيْنِ ؟

قِيلَ : الْفَائِدَةُ فِيهِ (أَنَّهُ أَخْبَرَ) ^(١) أَنَّهُ ظَانَ كَمَا تَقُولُ : " أَكَلْتُ ، وَشَرِبْتُ " فَالْفَائِدَةُ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْكَ أَكْلٌ وَشَرْبٌ .

وَحُكْمُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ حُكْمُ الْمُبْتَدَأِ فَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ الْخَبَرِ فَيَكُونُ نَكْرَةً ، وَمَفْرَدًا ، وَجُمْلَةً ، وَمُسْتَقًّا ، وَجَامِدًا ، وَيَلْزَمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ مِنْهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، أَوْ مُسْتَقًّا .

وَكَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْخَبَرِ ، وَلَا حَذْفُ الْخَبَرِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْمُبْتَدَأِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

(١) سقط من الأصل .

وَصَابِطُ هَذَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا حَذَفْتَ الْفِعْلَ ، جَازَ أَنْ
يَكُونَ ^(١) الثَّانِي مِنْهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْزِ الْأَقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا
جَازَ الْأَقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ "أَعْطَيْتُ" ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ
الْفِعْلَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ إِذْ (لَا ارْتِبَاطَ) ^(٢) بَيْنَهُمَا ،
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا غَيْرُ الْأَوَّلِ جَازَ
الْأَقْتِصَارُ فِيهِمَا ^(٣) عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَعْرِفُ الْأَطْلَالَ لَكِنْ إِخَالَهَا ^(٤)

فَ " إِخَالَ " هُنَا بِمَعْنَى أَتَوْهُمْ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَبَيْنَ ^(٥) بَابِ "أَعْطَيْتُ" أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ
الْمَفْعُولَيْنِ إِلَّا عِنْدَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَفِي بَابِ "أَعْطَيْتُ" : يَجُوزُ
الْحَذْفُ مُطْلَقًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "ظَنَنْتُ ذَاكَ" فَلَيْسَ "ذَاكَ" أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ بَلْ
هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَفْعُولَانِ مَحْذُوفَانِ ، فَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ
زَيْدًا قَائِمًا ؟ فَقُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ أَيُّ : ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ ^(٦) ، وَهَذَا يَقُولُ : ظَنَنْتُ
ذَاكَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَوْ كَانَ "ذَاكَ" مَفْعُولًا لَكُنْتُ قَدْ نَصَبْتُ بِظَنَنْتُ ثَلَاثَةً

(١) في (ف) " أن لا يكون "

(٢) في (ف) " لا أن يناط "

(٣) في (ف) " منهما "

(٤) لم أعر على قائله ولا تتمته ، وهو في شرح ابن القواس ١ / ٥١٦ غير منسوب .

(٥) في (ف) " وهى "

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٠ هارون وفيه " يدلك على أنه الظن أنك لو قلت : " خلت زيدا وأرى زيدا " لم

يجز " ، وانظر الأصول في النحو ١ / ٢١٧ .

مَفَاعِيلَ ، وَتَسُدُّ " أَنْ " مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ ^(١) ، فَتَقُولُ : " ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ " ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ التَّانِي مَحذُوفٌ ^(٢) .

وَحُجَّةٌ سِبْيَوِيهِ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّنُّ وَغَيْرُهُ مُصْرَحٌ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِضْمَارِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ صرَّحَتْ بِالْمَصْدَرِ مَكَانَهَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَفْعُولِ تَانٍ ، أَمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا فَفِيهَا اسْمٌ وَخَبْرٌ لَفْظًا ، فَأَعْنَتُ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَحُجَّةٌ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا قَدْ نَابَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ " عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ " ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَظَنَّ ابْنُ طَرُثُوثٍ عَتِيْبَةً ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَالَتُهُ ^(٣)

فَ " تَكْذَابُهُ " ^(٤) مَرْفُوعٌ بِذَاهِبٍ ، وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ هارون ، وفيه " قاماً " ظننت أنه منطلق " فاستعنى بخبر " أن " ، تقول :

أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغنى ، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر " أن " .

(٢) جاء في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٦ " مذهب سيبويه أن " أن " مع اسمها وخبرها مفعولٌ

" ظن " ولا مفعول له آخر مقدراً ، والأخفش يجعل (أن) مع جزأيهما في مقام المفعول الأول ويقدر

الثاني أي علمت أن زيداً قائماً حاصلأى قيامٌ زيدٍ حاصلأً انتهى " باختصار ، وانظر الهمع

١/ ١٥٢ .

(٣) البيت لذى الرمة كما في ديوانه ٢/ ١٢٦٤ برواية :

" لعل ابن طرثوث عتبية ذاهب " ، وعليها فلا شاهد فيه .

العادية : البئر القديمة . والجعائل : جمع جعالة ، وهي هنا بمعنى الرشوة ، وقد اختصم الشاعر

وابن طرثوث في بئر فزاد أن يقضى له بها ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥ ، والأصول

في النحو ١/ ٢٢٢ ، والتحفة الشافية لوحة ١٧١ .

(٤) في (ف) " فتك " .

[الإلغاء والتعليق]

وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَاعْمَلْ مُطْلَقًا مَا لَمْ تُصَابِفْ بَعْدَهَا مُطْلَقًا
لَا مَبْدَأَ وَحُرُوفَ الْجَحْدِ وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدُّ
نَحْوُ عَلِمْتُ مَنْ تَرَى أَبُوكَ وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخْرُوكَا

1/66 / اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا حَالٌ تَقَدَّمَ ، وَحَالٌ تَوَسَّطَ ، وَحَالٌ
تَأَخَّرَ ، فَإِنَّ تَقَدَّمَتْ وَجِبَ الْأَعْمَالُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهَا ،
وَالْإِلْغَاءَ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِلتَّنَافِي ، وَإِنْ
شَبَّتَ قُلْتَ : التَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى الْأَهْتِمَامِ بِهَا ، وَالْإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى اطِّرَاحِهَا
وَهُمَا أَيْضًا مُتَنَافِيَانِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَقْوَى بِالتَّقْدِيمِ
وَيَضَعُفُ بِالتَّأخِيرِ (١) أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ
" لَزِيدٍ ضَرَبْتُ " ، وَلَمْ يَجْزُ " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ إِلْغَاءَهَا مَعَ
التَّقْدِيمِ (٢) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو زِيَارَتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ (٣)

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٠ الحاشية .

(٢) نسبة ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٢٠ للكوفيين والأخفش .

(٣) البيت لكعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه من قصيدة " بانث سعاد " التي مدح بها رسول

الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، انظر شرح قصيدة كعب بن زهير للتبريزي ١٨ ، ويروى :

أرجو وأمل أن يعجلن في أيدٍ وما لهنَّ طوال الدهر تعجيلُ

وعليه فلا شاهد فيه ، وهو في أوضح المسالك ١ / ٢٢١ ، والتصريح ١ / ٢٥٨ والهمع ١ / ٥٢ ، ١٥٣

والدرر اللوامع ١ / ٢٦ ، ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل للكافية ١ / ٤٣٥ ، والخزانة ٤ / ٧ بولاق .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَقَدْ حَذَفَهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهِيَ مَفْعُولٌ ثَانٍ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ تُصَادَفْ بَعْدَهَا مُعَلَّقًا " .

التَّعْلِيقُ : مِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " امْرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ " إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَعْلِ وَلَا مُطَلَّقَةً ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَامِلَةً فِي الْمَعْنَى غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي اللَّفْظِ وَصِفَتْ بِهَذَا الْوَصْفِ .

" بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ " (٢)

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ أَنَّ الْإِلْغَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ قَطْعُهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّعْلِيقَ لِمَانِعٍ لَفْظِيٍّ ، وَالْإِلْغَاءَ لِمَانِعٍ ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِيَارِ (٣) الْمُتَكَلِّمِ .

وَالْحُرُوفُ الْمُعَلَّقَةُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ (وَحَرْفُ النَّفْيِ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْأَرْجُوزَةِ ، وَمَثَلُ بِالنَّفْيِ وَالْأَسْتِفْهَامِ) (٤) وَلَمْ يُمَثَّلْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَمِثَالُ الْأَسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ " مَنْ تَرَى أَبُوكَ " فَ « مَنْ »

(١) هذا أحد تأويلات البصريين ، والثاني أن يكون من التعليل بلام الابتداء المقدره ، والأصل

"لدينا" ، والثالث أن يكون من الإلغاء ، لأن "العامل" إخال "سبق بما .

والحق أن رأى الكوفيين والأخفش هو السليم؛ لعدم احتياجه إلى التأويل في كل ما جاء عن العرب.

(٢) انظر تفصيل الفرق بينهما في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٩ .

(٣) في (ف) "أخبار" .

(٤) سقط من (ف) ، انتقل نظر .

اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسْتِفْهَامِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ "أَبُوكَ" خَبْرُهُ، وَمِثَالُ النَّفْيِ
(قَوْلُهُ) (١)، [وَقَدْ ظَنَنْتُ] (٢) مَا هُنَا أَخُوكَ " فَأَخُوكَ مُبْتَدَأٌ، وَ "هُنَا" خَبْرُهُ،
وَمِثَالُ لَامِ الْأَبْتِدَاءِ: " ظَنَنْتُ لَزِيدًا قَائِمًا "، وَمَوْضِعُ هَذِهِ الْمُبْتَدَأَاتِ الثَّلَاثَةُ
وَأَخْبَارُهَا (نَصَبٌ) (٣)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَإِنَّمَا عَلَّقْتُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ،
لَأَنَّكَ لِمَا جِئْتَ بِحَرْفِ الْأَسْتِفْهَامِ كُنْتَ مُسْتَخْبِرًا، فَلَوْ (أَعْمَلْتَ) (٤) الْفِعْلَ
لَكُنْتَ مُخْبِرًا، وَالْإِخْبَارُ وَالْأَسْتِخْبَارُ مُتَنَافِيَانِ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ يَكُونُ مَا
بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَلَوْ أَعْمَلْتَ [الْفِعْلَ] فِيهِ لَكَانَ مَفْعُولًا وَهُمَا مُتَنَافِيَانِ، وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ: لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْأَسْتِفْهَامُ، وَحَرْفُ النَّفْيِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ فَلَوْ عَمِلَ مَا
قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا لَخَرَجَتْ عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ عَمِلْتَ "إِنَّ" فِيمَا
بَعْدَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ "إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا" وَهِيَ حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ أَوْضَعُ مِنْ
الْفِعْلِ. قِيلَ: "إِنَّ" اللَّامُ، وَ "إِنَّ" كِلَاهُمَا حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ
فَاللَّامُ مُقْوِيَةٌ لـ "إِنَّ"، وَقِيلَ: إِنَّمَا جَازَ فِيهَا الْإِلْفَاءُ وَالتَّعْلِيْقُ نُونٌ غَيْرُهَا
مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَفْعُولِ شَيْئًا فِي الْحَقِيقَةِ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ لَا
تُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ - كَتَأْثِيرِهَا فِي الْمَعْنَى.

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكلمة يستقيم بها النص .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " علمت " .

وَقِيلَ : لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الحُرُوفَ ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا إِذِ
الْغَرَضُ بِهَا الشُّكُّ (١) أَوْ العِلْمُ فِي الخَبَرِ .

وَقَوْلُهُ : " لَا تُعَدُّ " أَيُّ : لَا تُعَدُّهَا فِي اللفظِ ، وَأَمَّا فِي المَعْنَى
فَهِىَ مُتَعَدِّيَةٌ .

والحال الثانية :

أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ فَيَحْصُلُ التَّسَاوِي بَيْنَ قَرِينَةِ
الفِعْلِ وَالابْتِدَاءِ ؛ [لِأَنَّ الِابْتِدَاءَ] (٢) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوَى عَلَى الجُزْءِ
الأوَّلِ لَكِنْ (٣) الفِعْلُ قَدْ اسْتَوَى عَلَى الجُزْءِ الثَّانِي ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :
" أَنَّى التَّخْيِيرُ " أَيُّ : لَكَ الخِيَارُ إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ ،
وَقَالَ قَوْمٌ : الإِعْمَالُ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَرْجَحُ مِنَ الإِلْفَاءِ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَهَا
عَلَى أَحَدِ الجُزْأَيْنِ يُوجِبُ إِعْمَالَهَا (فِيهِ) (٤) ، وَإِذَا وَجَبَ إِعْمَالُهَا فِي
أَحَدِهِمَا وَجَبَ فِي الأُخْرَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :

لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا المَشْهُورُ .

فَقَوْلُكَ - إِذَا تَوَسَّطَتْ - " زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، بِالنَّصْبِ أَحْسَنُ

(١) فِي الأَصْلِ " الشَّى " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " وَلَكِنْ " بِالوَاوِ .

(٤) فِي (ف) " فَوَجِبَ " .

(٥) سَقَطَ مِنَ (ف) .

مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي (وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ ^(١)) وَالْخَوْرُ
فَ« اللُّؤْمُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« الْخَوْرُ » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَ« فِي الْأَرَاجِيزِ »
خَبْرُهُ ، وَ« خِلْتُ » مَلْفَاءَةٌ .

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَالْإِلْغَاءُ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ وَلِيَهُ الْخَبْرُ وَازْدَادَتْ
ضَعْفًا بِالتَّأخِيرِ ، وَفِي قَوْلِهِ فِي الْأَرْجُوزَةِ : « وَقَدْ تَعْمَلُهَا » دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الْإِلْغَاءَ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِكَلِمَةٍ « قَدْ » وَهِيَ لِلتَّقْوِيلِ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ :
وَأَعْمَالُهَا قَلِيلٌ ، وَأَجَازَ سَبَبِيَّهِ الْإِلْغَاءَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْمُولُ الْخَبْرِ نَحْوُ :
مَتَى يُظَنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ وَأَيْنَ يُظَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، فَمَتَى (تَتَعَلَّقُ) ^(٣) بِمُنْطَلِقٍ ،
وَأَيْنَ تَتَعَلَّقُ بِقَائِمٍ ، وَأَجَازَ نَصَبَ « قَائِمٍ » عَلَى الْحَالِ ، وَجَعَلَ « أَيْنَ » خَبْرًا ^(٤) ،

(١) نسب البيت في الكتاب ١٢٠ / ٨ للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من شعراء العصر الأموي
تعرض لهجاء الفرزدق وجرير فأهمله فسقط . ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٦ / ٨ وكنى
الشعراء - نوادر المخطوطات ٢٩٠ / ٧ ، والقاموس (لعن) ، ونسبه ابن السيرافي ٤٠٧ / ٨ لجرير ،
وليس في ديوانه ، وقال (أراد بهذا عمر بن لجا يقول : أتهددني بأن تهجونني بالأراجيز ، وفي
الأراجيز خلت لؤم الشعراء وخورهم ، وعندهم أن الشعر القحل هو القصيد .
وتعقبه الغندجاني في قرحة الأديب ٩٢ وخطأه في نسبة البيت وقال إنما هو للعين المنقرى ، وكان
يهجو رؤية بن العجاج وليس عمر بن لجا ، وكانت قافية البيت (الفشل) وليس (الخور) فرواه :

أبا الأراجيز يا بن الوقب توعدني وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل
وعليه فلا شاهد في البيت ، وهو في الأصول في النحو ٢٢٠ / ٨ ، والإيضاح العضدي ١٣٥ ، وابن
يعيش ٨٤ / ٧ ، ٨٥ ، والهمع ١٥٢ / ٨ ، وكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٦ ، والخزانة ١٢٥ / ٨
بولاق .

(٢) ما بيت القوسين ، وهو من عجز البيت حتى نهاية القوس - سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " معلق " .

(٤) قال سيبويه ١٢١ / ٨ هارون : " فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى

بها الابتداء ، قلت : أين ترى زيد ، وأين ترى زيدا " أي : على الإلغاء والإعمال .

وَتَكُونُ " يُظَنَّ " عَلَى هَذَا مُتَوَسِّطَةً ، فَإِذَا قُلْتَ : (" زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ " كَأَنَّكَ قُلْتَ :) (١) " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فِي ظَنِّي " فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ، وَأَعْطَيْتُ .

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرُ الشَّيْءِ فَارْفَعْ كَخَلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ

" الزَّيْدَانِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُنَا " خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولِ ثَانٍ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " خَلْتُهُ " ضَمِيرُ الشَّيْءِ ، وَهِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ يُحذفُ هَذَا الضَّمِيرُ فِي الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

كَذَلِكَ أَدْبَيْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ أَدْبِي إِنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبِي (٢)

أَرَادَ " وَجَدْتُهُ " فَحذفَ " الْهَاءُ " ، وَ " مَلَكَ الشَّيْمَةِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " الْأَدْبِي " خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَ " الْهَاءُ " الْمَحذُوفَةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ (٣) .

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرٍ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (٤)

مِثَالُ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ بِظَنَنْتُ قَوْلِكَ : (ظَنَنْتُهُ) (٥) عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، كَمَا تَقُولُ : " ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا " ، وَكَذَلِكَ " عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ " ، إِذَا أَلْغَيْتَ ، وَيَضَعُفُ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) نسبه أبو تمام في حماسته ١ / ٥٧٤ لبعض الفزاريين ولم يعينه ، وروايته بنصب " الأدبا " ، وعليها فلا شاهد في البيت .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١١٤٦ ، والمقرب ١ / ١١٧ ، والخزانة ٤ / ٥ بولاق .

(٣) بعده في (ف) " فإنها تنصب مفعولين " وهو شرط بيت للناظم ، سيأتي ، وليس هذا محله .

(٤) سيأتي شرطه الثاني بعد قليل .

(٥) سقط من (ف) .

إِلْغَاؤُهَا وَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لَهَا ، وَالتَّأَكِيدُ يُفِيدُهَا قُوَّةً فَلَا تُلْغَى .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الظَّرْفِ مِنَ الْمَكَانِ [فَا] كَقَوْلِكَ : " عِنْدَكَ أَظُنُّهُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَكَقَوْلِكَ : " اللَّيْلَةَ أَظُنُّهَا عَمْرًا ذَاهِبًا " ، فَتَنْصِبُ بِهَا الْمَفْعُولَيْنِ مَعَ ضَمَائِرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، كَمَا تَنْصِبُ بِهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : " ظَنَنْتُ اللَّيْلَةَ عَمْرًا قَائِمًا " .

« فَصْلٌ »

قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ بِهِ خَيْرًا " ، فَخَيْرٌ مَصْدَرٌ ، أَي : ظَنَّ خَيْرٍ ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ ، وَالْمَفْعُولَانِ مَحذُوفَانِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ » (١) فَهُمَا مَصْدَرَانِ ، الْأَوَّلُ مُؤَكَّدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : (غَيْرَ الْحَقِّ) ، وَالثَّانِي لِلتَّشْبِيهِ أَي : مِثْلَ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ (٢) وَالْمَفْعُولَانِ مَحذُوفَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَنَتْرَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ (٣)

أَي : فَلَا تَظُنِّي ظَنًّا غَيْرَ مَا أَخْبَرْتُكَ بِهِ ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ : قَدْ يُقَامُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٢) انظر ذلك في البحر المحيط ٣/ ٨٨ ، والكشاف ١/ ٤٧٢ .

(٣) الديوان ٩٧ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، والخصائص ٢/ ٢١٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ .

فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا يَقْلِبُهُ وَرَدُّ مِنَ الْمَوْمِ مَرْدِمٌ (١)

فَقَالَ : " شَيْئًا مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، فَهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَعَادَيْتُ شَيْئًا مِنْ عَدَاءٍ ، وَالشَّيْءُ مَبْهُمٌ يَعْمُ الْعَدَاءُ وَغَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَذَلِكَ « ذَاكَ » مَبْهُمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِ ، فَجَعَلُهُ إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ وَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعِ الْخَاصِّ (٢) .

..... وَإِنْ تَكُنَّ " رَأَيْتُ " رَأَى الْعَيْنِ

فَأِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلٌ قَلْبٌ يُشْتَرَطُ
اعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " إِذَا كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " لَمْ تَنْصِبْ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْبَصَرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ لَا عَلَى صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ مَعَانَ لَا تُدْرِكُ بِالْبَصَرِ وَإِنَّمَا تُدْرِكُ بِالْعِلْمِ ، وَالْمُدْرِكُ بِالْبَصَرِ هُوَ مَحَلُّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا " ، وَهُوَ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ جَعَلْتُ " زَيْدًا " مَفْعُولًا ، وَ" قَائِمًا " حَالٌ مِنْهُ .

(١) البيت لأبي خراش الهذلي .

وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤ برواية " فعديت .. يزعزعه ورد ، وفي كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي ١١٩ برواية " يزعزعه وعك " .

يقال : عاديت أي : انحرفت شيئًا وإن أخذ على جهة قصدى في العدو ، ويجوز أن يكون " عاديت " بمعنى عدوت ، والدريس : الثوب الخلق .

الورد : من أسماء الحمى وقيل : يومها ، وإن كان مع الحمى شئ من البرسام وهو صغار الجدري فهو الموم . المردم : الملازم .

يقول : إن ثوبه الذي كان عليه يضطرب لشدة عدوه كما يكون ثوب الذي ينتفض من الحمى .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٢ .

وَالشَّرْطُ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ أَفْعَالِ
(١) الْقُلُوبِ لَا مِنْ أَفْعَالِ (١) الْجَوَارِحِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ مَفْعُولِي هَذِهِ
الْأَفْعَالِ مَحْكُومٌ بِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ أَمْرٌ ذِهْنِيٌّ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " رَأَيْتُ " ، هَذِهِ لَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهَا بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " كَقَوْلِكَ : " رَأَيْتُ اللَّهَ غَالِبًا " (أَيُّ :

عَلِمْتُهُ غَالِبًا) (٢) .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الِاعْتِقَادِ " كَقَوْلِكَ : " فُلَانٌ يَرَى رَأْيِي

الْخَوَارِجِ " . أَيُّ : يَعْتَقِدُهُ ، فَيُنْصَبُ (٣) مَفْعُولًا وَاحِدًا كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى

" أَبْصَرْتُ " ، فَإِنْ نَصَبْتَ شَيْئًا آخَرَ كَانَ حَالًا .

وَلِـ " ظَنَنْتُ " ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الْيَقِينِ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ

أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (٤) أَيُّ يُوقِنُونَ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَدَحَهُمْ بِذَلِكَ (٥) ، وَلَوْ

كَانُوا شَاكِّينَ لَمَا مَدَحَهُمْ بِلِ ذَمِّهِمْ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الِاعْتِقَادِ الرَّاجِحِ مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ (٦) .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " فيصيب " .

(٤) سورة البقرة ٤٦ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٩٦ .

(٦) نحو : ظننت زيدا منطلقاً .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " اتَّهَمْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا فَقَطْ ، لِأَنَّ
(الاتِّهَامَ يَقْتَضِي مَنَّهُمَا فَقَطْ) (١) .

وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَهِيَ أَبَدًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :
أَحَدُهُمَا : الشُّكُّ ، وَالثَّانِي : الْيَقِينُ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ (٢) ، لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ (" تَكُونُ ") (٣)
جَعَلْتَ " أَنْ " مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَهِيَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ أَفْعَالِ
الْيَقِينِ (٤) ؛ لِمَا فِي " أَنْ " مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَمُضَارِعِهَا (٥) " يَحْسِبُ " بِفَتْحِ
الْعَيْنِ ، وَكُسْرِهَا (٦) .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :
أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " عَرَفْتُ الشَّيْءَ " وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَنْصِبُ
مَفْعُولًا وَاحِدًا .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عَالِمًا بِزَيْدٍ وَإِنَّمَا يَحْدُثُ لَكَ عِلْمٌ بِإِنْطِلَاقِهِ ، فَتَنْصِبُ
مَفْعُولَيْنِ ، وَتَأْتِي " عَلِمْتُ " بِمَعْنَى " ظَنَنْتُ " قَالَ جَرِيرٌ (٧) :

-
- (١) فِي (ف) " الْإِبْهَامُ يَقْتَضِي مَبْهَمًا " وَهُوَ تَصْحِيفُ كَمَا أَنَّ كَلِمَةَ " فَقَطْ " سَقَطَتْ مِنْهَا .
(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٧١ .
قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَغَيْرُهُمَا بِنَصْبِ النُّونِ فِي " تَكُونُ " وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِالرَّفْعِ
عَلَى أَنَّ " حَسِبَ " بِمَعْنَى عِلْمٍ وَتَيَقَّنَ .
انظُر : السَّبْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ ٢٤٧ ، وَالتَّيْسِيرَ ١٠٠ ، وَالنَّشْرَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَةِ ٢٥٥/٢ ، وَ"تَكُونُ"
فِي الْآيَةِ تَامَةً . بِمَعْنَى « تَقَعُ » فَلَا تَقْتَرِ إِلَى خَيْرٍ .
(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .
(٤) وَمِنْ نَصْبِ النُّونِ جَعَلَ " أَنْ " نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى الشُّكِّ . انظُرِ الْبَيَانَ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ
الْقُرْآنِ ١ / ٣٠١ ،
(٥) فِي (ف) " وَمُضَافٌ عَنْهَا " .
(٦) انظُرِ الصَّحَاحَ ، وَمَخْتَارَ الصَّحَاحِ فِي " حَسِبَ " .
(٧) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةِ الْخَطْفِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ الْمَشْهُورِينَ ، تَرَجَمَتْهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ
١ / ٤٧١ .

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ (١)
 فَيَنْصِبُ (٢) بِأَنْ بَعْدَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى " الْعِلْمُ " لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ فِي
 قَوْلِهِ " يُدَانِينَا " (٣) .

وَأَمَّا " خِلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخِيَالِ الَّذِي يُخِيلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ
 مِنْ " الْيَاءِ " (٤) ، يُقَالُ : خِلْتُ إِحَالَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ (٥) .
 وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهِيَ (٦) قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ وَمَذْهَبٌ ، وَقَدْ يَصِحُّ وَقَدْ
 لَا يَصِحُّ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمْتُ " فِي مَوْضِعِ الْكُذْبِ وَالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :

-
- (١) الديوان ١٥٧ / ١ برواية " أن لا يفاخرنا " من قصيدة يهجو بها الأخطل .
 وهو في الهمع ٢ / ٢ برواية " من خلفه أحد " وهي كما قال صاحب الدرر اللوامع ٢ / ٢ : محرفة
 والصواب أن القصيدة رائية
 وهو في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٢١٣ .
 (٢) في " فنصب " .
 (٣) لأن " أن " حينئذ تكون مخففة من الثقيلة ، وأسمها ضمير الشأن .
 (٤) في (ف) " التاء " وهو تصحيف ، والمعنى أن عينه ياء .
 (٥) وهو الأفضح ، وينوأسد تقول " أخال " بالفتح ، وهو القياس " (مختار الصحاح خيل) .
 (٦) في (ف) " فهي " .
 (٧) سورة التغابن ٧ .

زَعَمَ مَطِيئَةَ الْكُذْبِ (١) ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمَ " بِمَعْنَى التَّحْقِيقِ ،
كَقَوْلِ أُمِيَّةَ : (٢)

إِنَّ اللَّهَ مُوفٍ لِّلْعَبْدِ مَا زَعَمَا (٣)

وَأَمَّا " جَعَلْتُ " (فَعَلَى) (٤) ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " خَلَقَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلَ
الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (٥) .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الشَّرُوعِ فِي الشَّيْءِ ، كَقَوْلِكَ : " جَعَلَ ٦٧ / ب
يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ : شَرَعَ فِي فِعْلِهِ .

(١) انظر زهر الاكم في الامثال والحكم للحسن اليوسى ١٢٨ / ٣ ، برواية " زعموا مطية الكذب " ، وقال
" إنما يقال هكذا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه ، وإنما يجرى على الألسن ، وأكثر ما يكون ذلك
كذب " . ، ولعل عدم وروده في كتب الامثال المتداولة بيننا دليل على أنه من الحكم ، وقيل : إن ذلك
حديث كما في اللسان " زعم " وفي الحديث " بئس مطية الرجل زعموا " ، معناه أن الرجل إذا
أراد المسير إلى بلد والظعن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضى أربه فشبه ما يقدمه المتكلم
أمام كلامه ويتوصل به إلى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية " ، وروى " زعموا مظنة -
بالطاء المعجمة والنون - الكذب " ، وأيضاً " زعموا كنية الكذب " .
انظر الهمع ٦ / ٨ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي .

ترجمته في الشعر والشعراء ٤٦٦ / ٨ ، والخزانة ١٨ / ١ بولاق .

(٣) نسب المؤلف الشطر لأمية وهو في ديوانه ٧٥ برواية " لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا " وصدده كما في الديوان
" نُودِي قَمٌ وَأَرْكَبِنُ بِأَهْلِكَ " ، وروى البيت للنابغة الجعدى كما في شعره ١٣٦ ، والجمهرة
٧ / ٣ ، واللسان " زعم " والخزانة ٣ / ٤ بولاق ، وجاء في النسختين " وَإِنَّ اللَّهَ " ، وقيل : الزعم هنا
بمعنى القول أو الضمان .

(٤) في (ف) " على " .

(٥) سورة الأنعام : ١ ، قال ابن سلام في التصاريح ٢٠٩ " يعنى وخلق الليل والنهار ، وليس في
القرآن غيرها " أي بهذا المعنى .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (" صَيَّرَ " ، وَهَذَا) (١) الْقِسْمُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، إِلَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَقْعُولَيْنِ ، وَإِلَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا (بِنَفْسِهِ) (٢) وَإِلَى الْأَخْرِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا (٣) : بِمَعْنَى " الْقَوْلِ ، وَالتَّسْمِيَةِ " نَحْوُ " جَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحًا " أَي : (قُلْتَ فِيهِ ذَلِكَ) (٤) ، وَسَمِيَّتُهُ (٥) .

الثَّانِي : بِمَعْنَى " التَّوَهُّمِ " (٦) كَقَوْلِكَ : " اجْعَلِ الْأَسَدَ ثَعْلَبًا ، وَاهْجُمِ عَلَيْهِ " أَي : احْسِبْهُ (٧) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً ﴾ (٨) أَي : اعْتَقَدُوا ، وَلَيْسَتْ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَا تُوجِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الِاعْتِقَادُ (٩) .

(١) في الأصل غامض ؛ لطمس بعض حروفه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " أحدهما " .

(٤) في (ف) " قلت ذلك فيه " .

(٥) انظر أمالي المرتضي ١٨٤ / ٢ ، والإيضاح ٣٢ .

(٦) في الأصل " القول " تحريف سببه سبق النظر ، وفي ابن القواس لوحة ٧٢ " وثانيها التوهّم والاعتقاد " .

(٧) في الأصل " حسبه " .

(٨) سورة الزخرف : ١٩ ، والذي قال إنَّها هنا بمعنى التسمية أبو علي في الإيضاح ٣٢ .

(٩) لم يذكر المؤلف القسم الثالث من أقسام ما يتعدَّى بنفسه حسب تقسيمه ، ولعله سقط من الناسخين ، وهو كما جاء في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ " وثالثها النقل من حال إلى حال ، كقولك : " جعلت الطين خزفًا ، والتمر خلًا ، والواحد اثْنَيْنِ " ، وفي التنزيل ﴿ فجعلهم جُذَاذًا ﴾ . والله أعلم .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى فِيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ
الْجَرِّ فَتَحْوُ : (جَعَلْتُ) (١) السَّرَجَ عَلَى الدَّابَّةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَجْعَلُ
الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى (٢) بَعْضٍ ﴾ (٣) أَي : يُلْقِيهِ ، وَ " بَعْضُهُ " مَنْصُوبٌ بِدَلٍّ
مِنْ " الْخَبِيثِ " .

وَأَمَّا " وَجَدْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " الْعِلْمِ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (٤) ، وَمَصْدَرُهَا " وَجُودًا " .
وَالثَّانِي : بِمَعْنَى " أَصَبْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا (٥) ، وَمَصْدَرُهَا
" الْوُجْدَانُ " .

« فِصْلٌ »

وَمِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِشَيْءٍ
وَاحِدٍ ، فَتَقُولُ : " ظَنَنْتَنِي قَائِمًا " فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِيهَا هُوَ الْفَاعِلُ ،
وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي
فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتَنِي قَائِمًا " فَالْمُظَنُّونُ هُوَ الْقِيَامُ فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَا
يُفِيدُ ذِكْرَهُ ، مَا لَمْ يُذْكَرْ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا مُضْمَرٌ .
وَقِيلَ : إِنَّمَا وَقَعَ الْفَاعِلُ هُنَا وَالْمَفْعُولُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ عِلْمَ
الْإِنْسَانِ وَظَنَّهُ بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وَقُوعًا مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ أَعْرَفٌ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " فوق " بدل " على " ، وهو خطأ .

(٣) سورة الأنفال ٣٧ ، قال الزجاج في معاني القرآن ٢ / ٤٥٦ " أي : يجعل بعض ما أنفقه

المشركون على بعض " .

(٤) نحو " وجدت الله راحماً " .

(٥) نحو " وجدت الضالة " أي : أصبتها .

[المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُلُ الهمزُ ، أو ضَعْفَ ثُمَّ يَنْقَلُ (١)
إِلَى ثَلَاثَةِ تَقُولُ : أَعْلَمًا الْقَوْمَ خَالِدًا أَبَاكَ الْأَكْرَمًا
كَذَا تَعْدَى لِثَلَاثَةِ " أَرَى " كَذَلِكَ " أَنْبَأَ " ، وَكَذَلِكَ " أَخْبَرَا "

هَذَا الْقِسْمُ السَّابِعُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ غَايَةً لِقَصْدِ
التَّعْدَى إِذْ لَا يُتَّصَرُّ أَنْ يُوجِبَ الْإِنْسَانُ لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ حَتَّى يَصِيرَ بِذَلِكَ
فَاعِلًا .

وَالْمُتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ سَبْعَةٌ أَيْضًا ، وَهِيَ " أَرَيْتُ " ، وَأَعْلَمْتُ ، وَنَبَّئْتُ
وَأَنْبَيْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، [وَحَدَّثْتُ] (٢) .

وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِإِلَّا خِلَافٍ " أَرَيْتُ " وَ " أَعْلَمْتُ " تَقُولُ : " أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا " ، وَكَانَ قَبْلَ النَّقْلِ (٣) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَلَمَّا عَدِيَّتَهُ
بِالْهِمَزَةِ أُوجِبَتْ لَزِيدِ الْعِلْمِ بِعَقْلِ عَمْرٍو .

وَأَمَّا " نَبَّأْتُ " ، وَأَنْبَأْتُ " [فَقَدْ] وَضِعَا عَلَى التَّعْدَى ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ
مِنْهَا " نَبَّأْتُ الرَّجُلَ قَائِمًا " ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " بِالْهِمَزِ أَوْ ضَعْفَ ثُمَّ

(١) النقل : هو " أن تدخل في أول الفعل الثلاثي همزة فتنتقله من " فَعَلَ " إلى " أَفْعَلَ " ، أفاده
الصيمري في التبصرة والتذكرة ١١٩ / ٨ . وقال ابن الخيازي في شرحه ٢٤٩ / ٨ " وقول يحيى " أو
ضعف فهو ينقل " خطأ ، لأن نَبَأَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ موضوعات على التضعيف ، وليس التضعيف فيها
للنقل " .

(٢) إضافة يقتضيتها المقام ، والمؤلف سينكرها قريباً في الشرح .

(٣) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) " الفعل " ، والصواب ما أثبتته .

يُنْقَلُ "عِبَارَةً عَنْ "أَعْلَمُ، وَرَأَى" (١) فَقَطُ (٢)، وَأَنَّ "أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَخَبَرَ، وَخَبَّرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ" لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِالتَّضْعِيفِ أَوْ الِهْمَزِ فَهِيَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ فِيهَا نَقْلٌ (٣)، وَتَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةِ لِسْبَهَيْهَا بِ«أَعْلَمْتُ»؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَنْبَأْتَهُ، (أَوْ حَدَّثْتَهُ) (٤)، أَوْ أَخْبَرْتَهُ فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ التَّعَدِّيُّ إِلَى ثَلَاثَةٍ (بِالتَّضْعِيفِ) (٥) فِي . أَرَيْتُ، وَأَعْلَمْتُ وَأَمَّا، أَنْبَأْتُ، وَنَبَأْتُ فَمُتَعَدِّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَى الْآخِرِ بِحَرْفِ جَرٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ﴾ (٧)، ﴿وَنَبَّأَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٨) وَلَمَّا أُجْرِيَتْ مُجْرَى "أَعْلَمْتُ" لِمَا ذَكَرْنَا نَصَبَتْ ثَلَاثَةً . وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّقْلَ بِالِهْمَزَةِ يُؤْخَذُ سَمَاعًا وَلَمْ يَرِدِ السَّمَاعُ إِلَّا فِي "أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ"، وَأَجَازُهُ الْأَخْفَشُ فِي "ظَنَنْتُ" قِيَاسًا (٩) .

- (١) في (ف) وعن أرى .
(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٦ : "أو يكون اختياراً منه لذهب الأخفش"، وكان الأخفش يجيز القياس على "أعلمت، وأريت"، وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول: أظننت زيدا عمراً منطلقاً، وأزعمته أخاه سائراً، وكان الأصل: ظن زيدا عمراً منطلقاً، وزعم زيدا أخاه سائراً، وغيره من النحويين لا يتجاوز ما قالته العرب وهو "أعلمت، وأريت"، عن التبصرة والتذكرة ٨ / ١٢٠ بتصرف يسير .
(٣) اعتراض من المؤلف على ما ذكره المصنف في البيت الأول .
(٤) في (ف) "إذا أعلمته" تحريف .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) في الأصل غير واضح .
(٧) سورة التحريم ٣ .
(٨) سورة الحجر ٥١ .
(٩) انظر: ابن يعيش ٧ / ٦٥، ٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٤، والتبصرة ٨ / ١٢٠، وشرح السيرافي ٨ / ٢٩١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١ / ٢، فقد نصوا عليه

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يَجُوزُ الْغَاوُهَا ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ ؛ لِأَنَّ (١) الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِيهَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) ، وَلَا تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ لَا يَقْبَلُ الْعِلْمَ فَلَا يَصِحُّ إِعْلَامُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ حَذْفَ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ كَأَحَدِ مَفْعُولِي " أَعْطَيْتُ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ (٣) ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلٍ " ظَنَنْتُ " ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الثَّلَاثِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " ، وَلَا حَذْفُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّكَ (٤) مَتَى ذَكَرْتَ الثَّانِي لَزِمَ ذِكْرُ الثَّلَاثِ ، وَمَتَى ذَكَرْتَ الثَّلَاثَ لَزِمَ ذِكْرُ الثَّانِي (٥) ، فَإِنْ دَخَلَتْ " إِنَّ " عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ كَسَرْتَهَا ، إِنْ كَانَ الثَّانِي جُمَّةً (٦) ، نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إِنَّهُ (٨) عَاقِلٌ " ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا فَتَحَّتْهَا نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيْدًا قُدُومَ عَمْرٍو أَنَّهُ قَرِيبٌ " .

(١) في الأصل كان .

(٢) قال السيوطي في الهمع ١/١٥٨ " وقد ورد السماع بإلغائهما حكي " البركة أعلمنا الله مع الأكابر " .. واستدل ابن مالك للتعليل بقوله تعالى : « ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق » .

(٣) في (ف) " لا يجيزه " .

(٤) في (ف) " لأنه " تحريف .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦ .

(٦) الجمة : شخص الإنسان قاعداً أو نائماً .

(٧) في الأصل " فانه " وهو سهو .

« فَنَلُّ »

إِذَا قُلْتَ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ " لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
 وَتَكُونُ " التَّاءُ " مَعَ الْوَاحِدِ ، وَالْاِثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ (١) ، وَلَا فَرْقَ
 بَيْنَ وُجُودِ هَذِهِ الْكَافِ وَعَدَمِهَا ، تَقُولُ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، (وَأَرَأَيْتَ
 زَيْدًا مَا صَنَعَ ") (٢) ، وَلَيْسَتْ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ وَلَا الْعَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " أَخْبِرْنِي " ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا إِمَّا اسْمٌ
 مُفْرَدٌ ، أَوْ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ مَاضِيَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي
 كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ (٣) ، وَ ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ (٤) .
 الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " أَنْبِئُهُ " (٥) نَحْوُ " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي
 أُحِبُّهُ " أَيْ : أَنْبِئُهُ (٥) فَإِنِّي أُحِبُّهُ .

(١) قال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٢١ ، " واستغنى بما يلحق الكاف من
 التثنية والجمع عن تشية التاء وجمعها وتانيثها تقول : " أرايتك زيدا ما صنع ، وأرايتكم وأرايتكما
 وأرايتكن ، ولا تغيّر التاء ، فزيد هو المفعول الأول ، وما صنع في موضع المفعول الثاني " . هذا
 مذهب جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أن الكاف فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي
 عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر : الجنى الداني ٩٢ ، ومعنى اللبيب
 ٢٤٠ ، ووصف المباني ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٤ .

(٢) سقط من (ف) سيق نظر .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) في (ف) " بمعنى أنباته " .

[المنصوبات]

القول في تعديّة الأفعال لسبعة تأتي على التوالى

يُريدُ بالأفعالِ هنا جميعَ الأفعالِ مِنَ اللّازِمِ وَالْمُتَعَدِّىِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ مُطْلَقًا ، وَالْمُبْتَهَمُ وَالْمَعْدُودُ مِنَ الْمَكَانِ دُونَ الْمُخْتَصِّ مِنْهُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَالْحَالُ ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، أَمَّا تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ فَبِمَادَّتِهِ ، وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا صِيغَتُهُ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الزَّمَانِ فَبِصِيغَتِهِ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْمَكَانِ فَلِأَنَّهُ مُسْتَقَرُّهُ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، فَلِأَنَّهُ عَلْتُهُ (وَالْبَاعِثُ عَلَيْهِ) (١) وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْحَالِ ؛ فَلِأَنَّهُ هِيَئَتُهُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ أَشْخَاصِهِ ، وَمَنْ يَجْعَلُ الْمَفْعُولَ لَهُ مَصْدَرًا (٢) يَدْخُلُ فِيهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَادَّتِهِ ، أَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَهُ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّخْصِيسِ ، وَأَمَّا الْاسْتِثْنَاءُ فَمُخَصَّصٌ أَيْضًا كَالْتَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَلِاسْتِغْنَاءِ (٣) عَنِ الْمَصَاحِبِ لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) منهم الزجاج ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين كما في شرح قطر الندى

. ٢٠١

(٣) في النسختين « فالاستغناء » ، بولعل الصواب ما أثبت .

فَالْخُمْسَةُ الْأُولَى يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَأَمَّا
 الْاِثْنَانِ الْآخِرَانِ فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا بِوَاسِطَةٍ ، وَهُمَا الْاسْتِثْنَاءُ ،
 وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَهَذِهِ السَّبْعَةُ يَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ اللَّازِمُ ، فَإِنْ كَانَ ٦٨ / ب
 يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى
 اثْنَيْنِ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى تِسْعَةٍ ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ صَارَ مَعَ هَذِهِ
 السَّبْعَةِ يَتَعَدَّى إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلِهَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ هَذَا الْبَابَ
 عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَقْسَامَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ لِيُنْضَافَ مَا تَعَدَّتْ إِلَيْهِ هَذِهِ
 إِلَى (مَا تَعَدَّتْ) (١) إِلَيْهِ تِلْكَ ، فَأَعْرِفُهُ .

(١) في الأصل " إلى ما تعديه " .

[المصدر]

المصدر المبهم للتأكيد مثل بيان النوع والمحدود

يريد : أول السبعة " المصدر " وإنما ذكره أولاً ؛ لأن حروف الفعل الأصلية - التي منها أمثلته - هي المصدر ، فلا وجود (لصيغ الفعل بدون حروفه) (١) الأصلية ، فلما كان التلغظ بالفعل يتوقف على المصدر وجب ذكره أولاً ، وسمي مصدراً ؛ لصدور الفعل عنه ، فهو محل الصدور كالمقعد لمحل القعود ، والمدخل لمحل الدخول (٢) .

والمبهم : هو الذي إذا ذكر لم يدل مفهومة على أمر زائد على مفهومة من لفظ الفعل وإنما يذكر لتأكيد الفعل (٣) .

وإنما يذكر المصدر لثلاثة (٤) معانٍ ، إما لتأكيد ، وإما لبيان النوع ؛ وإما لعدد المرات ، وهو الذي عبّر عنه بقوله : " المحدود " ؛ لأن العدد يحصر أجزاء المعنود كما يحصر الحد أجزاء المحدود ، وقال بعضهم : المحدود : ما كان للمرة الواحدة نحو " ضربت ضربة " ، والمعدود لما زاد على المرة الواحدة ، وقد روي " مثل بيان النوع ، والمعدود " (٥) ،

(١) في (ف) " لصنع الفعل إلا بدون حروفه " وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الفعل أصل المصدر ، انظر مبحث اشتقاق المصدر فيما تقدم ، والإنصاف مسألة ٢٨ ص ٢٣٥ .

(٣) قيل : تأكيداً لفظياً ، وقيل : تأكيداً معنوياً ؛ لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز ، أفاده السيوطي في الهمع ١/ ١٨٦ .

(٤) في الأصل " لثلاث " .

(٥) أى : جاء في بعض نسخ الدرّة الألفية ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٧ : " وقد يوجد في بعض النسخ " والمعدود " .

أَمَّا الْمُبْهَمُ فَقَدْ ذُكِرَ ، وَأَمَّا بَيَانُ النَّوْعِ وَعَدَدُ الْمَرَّاتِ فَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ
 ذِكْرُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ
 ضَرْبًا شَدِيدًا " فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى مُطْلَقِ الضَّرْبِ ، وَأَمَّا الشَّدَّةُ فَلَمْ
 يَدُلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ " فَإِنَّ لَفْظَ "ضَرَبْتُ"
 لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ
 فِي ذِكْرِهِ حَاجَةٌ إِلَى لِيَاذَةِ فَائِدَةٍ ، وَهِيَ أَحَدُ (الْأَشْيَاءِ) (١) (الَّتِي) (٢) ذَكَرَ
 (هَا) (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ، أَمَّا تَوْكِيدُ الْفِعْلِ فَنَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا "
 وَالْأَصْلُ " ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ " فَانْتَفَى بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ ثَانِيًا ؛ طَلَبًا
 لِلِاخْتِصَارِ وَالْخَفَةِ فِي اللَّفْظِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " بَيَانُ النَّوْعِ " أَنَّ الْمَصْدَرَ
 جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " احْتَمَلَ الْقِلَّةَ وَالْكَثْرَةَ ،
 وَالشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَ هَذِهِ الْمُحْتَمَلَاتِ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ بِهِ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا
 ﴾ (٤) ، فَوَصَفَ الثُّبُورَ - أَعْنِي الْمَصْدَرَ - بِالْوَحْدَةِ مَرَّةً ، وَبِالْكَثْرَةِ أُخْرَى ؛
 لِاحْتِمَالِهِ إِيَّاهُمَا .

وَقَالُوا فِي الْمُبْهَمِ : هُوَ النُّكْرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ ، وَلَا الْمُضَافَةُ (٥) ، وَلَا

(١) فِي (ف) " أَشْيَاءٌ " بِالْتَنْكِيرِ .

(٢) فِي (ف) " الَّذِي " .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْفِرْقَانِ : ١٤ .

(٥) فِي (ف) " وَلَا الْإِضَافَةُ " تَحْرِيفٌ .

الْمَحْدُودَةِ بِالْهَاءِ ، وَالْمُخْتَصُّ مَا ثَبَتَ فِيهِ أُضْدَادُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مِثْلُ بَيَانِ النَّوعِ وَالْمَحْدُودِ " (يُرِيدُ) (٢) : أَنْ

الْمُبْهَمَ مِثْلَ الْمُخْتَصِّ فِي كَوْنِهِ مَصْدَرًا ، أَيْ : مَفْعُولًا مُطْلَقًا .

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمِعْتُ طَمَعًا

/ يُرِيدُ " بِالْكُلِّ " الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ ١/٦٩

بِالْفِعْلِ الْمُلَاقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ

يُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ الْمُلَاقِي لَهُ فِي

الْلَفْظِ وَالْمَعْنَى قَوْلُهُ : " طَمِعْتُ طَمَعًا " ، وَمِثَالُ الْمُلَاقِي لَهُ فِي

الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ " حَبِسْتُ مَنْعًا " (٣) .

وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّقِيدُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ كَمَا يَتَّقِيدُ

بِأَقْبِي الْمَفْعُولَاتِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : ضَرَبَ ،

وَكَذَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ الضَّرْبَ ؟ وَلَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِالضَّرْبِ ؟ كَمَا

تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِزَيْدِ الضَّرْبِ ؟ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ

(١) أي : إما أن يكون موصوفاً نحو " ضربت ضرباً شديداً " ، وإما أن يكون مضافاً نحو " جلست

جلسة الأمير " ، وإما أن يكون محدوداً بالهاء نحو " ضربت ضربة " ، وإما أن يكون معرفاً بالالف

واللام التي للعهد نحو : ضربت الضرب الذي تعرفه ، وإما أن يوصف به نحو " ضربت ذلك

الضرب " .

مستفاد من التحفة الشافية لوجه ٣٧ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " دمعا " .

العامل في " منعا " من قولك : " حبست منعا " مختلف فيه ، فأكثر النحويين على أن العامل فيه

الفعل المذكور قبله ، وذهب آخرون إلى أن العامل فيه فعل مقدر دل عليه الظاهر فكانت قلت :

" حبست فمعت منعا : ينظر ابن يعيش ١/ ١١٢ .

فَتَقُولُ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : بِزَيْدٍ ، فَتَأْتِي بِإِبَاءٍ فِي السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُكَ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ ، وَيُؤْتَى أَيْضًا بِهَا فِي الْجَوَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُجِيبِ : بِزَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ فِي أَيِّ (مَكَانٍ) (١) ضُرِبَ ؟ فَجَوَابُهُ " فِي الدَّارِ " ، فَيُؤْتَى (بَلْفَظٍ " فِي " سُؤَالًا) (٢) وَجَوَابًا .

وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، يَمْشِي الْخَطْرَا
وَقَدْ ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوَاطِينِ أَوْ الْفَا كَهَذَا الضَّرْبِ

" رَجَعَ الْقَهْقَرَى " مِنْ بَيَانِ النَّوْعِ ؛ لِأَنَّ " الْقَهْقَرَى " نَوْعٌ مِنَ الرَّجُوعِ (الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ) (٣) الْمُلَاقِي لِـ " رَجَعَ " فِي الْاِشْتِقَاقِ ، فَإِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ " الرَّجُوعُ " عَمِلَ فِي " الْقَهْقَرَى " الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ (٤) ؛ لِإِنَّ النَّوْعَ يَتَّضَمُّنُ الْجِنْسَ ، فَالْقَهْقَرَى رَجُوعٌ خَاصٌّ ، فَقَوْلُكَ : " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ رَجُوعًا مَخْصُوصًا " ، وَقِيلَ : الْقَهْقَرَى صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَيُّ : رَجَعَ الرَّجْعَةُ الْقَهْقَرَى (٥) ، وَقِيلَ : " الْقَهْقَرَى " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ غَيْرِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ " (٦) ، وَتَقْدِيرُهُ : " رَجَعَ يُقَهْقِرُ الْقَهْقَرَى " (٧) وَحُذِفَ الْفِعْلُ لِذِلَالَةِ " رَجَعَ " عَلَيْهِ .

- (١) فِي الْأَصْلِ " كَانَ " .
- (٢) فِي (ف) " فَيُؤْتَى لَفْظَ سُؤَالًا " .
- (٣) فِي (ف) " الَّذِي هُوَ النَّوْعُ الْمَصْدَرُ " بِإِقْحَامِ كَلِمَةِ " النَّوْعِ " .
- (٤) وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ كَمَا فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٥ هَارُونَ .
- (٥) ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ فِي النَّحْوِ ١ / ١٩١ ، وَنَسَبَهُ لِلْمَبْرَدِ وَكَذَلِكَ نَسَبَهُ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١ / ٥٢٩ لِلْمَبْرَدِ وَابْنُ السَّرَاجِ .
- (٦) بَعْدَهُ فِي (ف) " وَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ رَجَعَ " .
- (٧) نَسَبَهُ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ لِنَاطِفَةَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ الرُّضِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١ / ١١٥ .

الْفَهْقَرَى : الْمَشْيُ إِلَى خَلْفٍ ، وَالْقَوْلُ فِي " اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ " كَالْقَوْلِ فِي " رَجَعَ الْفَهْقَرَى " بِعَيْنِهِ ، وَالصَّمَاءُ : هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِإِزَارٍ يِعْمُ جَمِيعَ الْبَدَنِ أَي : يَسْتُرُهُ ، وَقِيلَ : يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ ، وَيَشُدُّ طَرْفَيْهِ وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْقَصَّارُونَ عِنْدَ غَسْلِ الثِّيَابِ (١) ، وَ " الْخَطْرَى " نَوْعٌ مِنَ الْمَشْيِ (٢) ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي " الْفَهْقَرَى " (مِنْ) (٣) الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " فَإِنَّ " أَشَدَّ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الضَّرْبِ ، وَيَعْضُ الشَّيْءُ مِنْهُ ، فَأَشَدُّ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ضَرَبْتَهُ كُلَّ الضَّرْبِ ، وَيَعْضُ الضَّرْبِ " ؛ لِأَنَّ " كُلَّ الضَّرْبِ " بِمَعْنَى مَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ، وَمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتِكِ الْحَبَّ كُلَّهُ وَزِدْتِكِ حَبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ (٤)
فَجَعَلَ " كُلًّا " تَأْكِيدًا لِلْمَصْدَرِ ، وَالتَّأْكِيدُ كَالْوَصْفِ (٥) ، وَكَذَلِكَ " بَعْضُ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتَهُ (أَيُّ) (٦) ضَرْبٍ ، وَأَيَّمَا ضَرْبٍ أَيُّ : ضَرْبًا شَدِيدًا ؛ لِأَنَّ " أَيًّا " بَعْضٌ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا أَيُّ "

(١) القصار : المحور للثياب لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته " القصارَة " (اللسان / قصر) .

(٢) فيه شئ من الإعجاب . اللسان " خطر " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) لم أعر على قائله .

وهو في الخصائص ٢ / ٤٤٨ ، والمحاسب ١ / ٢٢٨ برواية " قبل يعرف " ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٣ ، والتحفة الشافية لوحة ٣٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٨٥ غير منسوب .

(٥) في (ف) " للوصف " .

(٦) سقط من (ف) .

"ضَرْبٌ" فَحَذَفَتْ الْمَوْصُوفَ وَأَقَمَّتْ الصِّفَةَ مَقَامَهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ
الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا النَّوْعِ أَرْبَعَةَ أَضْرَبٍ :

الْأَوَّلُ : إِقَامَةُ النَّوْعِ مَقَامَ الْجِنْسِ كَمَا فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : إِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : ٦٩ / ب
"أَشَدُّ الضَّرْبِ" .

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ : إِقَامَةُ الْأَلَةِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ مَقَامَ
الْمَصْدَرِ نَحْوُ " ضَرَبْتُهُ سَوَاطِينَ " أَي : ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) (١) بِسَوَاطِينَ ،
فَبِسَوَاطِينَ صِفَةً الْمَصْدَرِ الْمَحذُوفِ ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَأَقَامَ
السَّوَاتِينَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا ذَا
سَوَاطِينَ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْعَدَدُ كَقَوْلِهِ : " أَوْ أَلْفًا " فَإِنَّ الْعَدَدَ إِذَا مِيزَ
بِالْمَصْدَرِ كَانَ مَصْدَرًا (نَحْوُ) (٢) "ضَرَبْتُهُ أَلْفًا ، أَي : أَلْفَ ضَرْبَةٍ" ،
أَوْ أَلْفَ سَوَاطِينَ ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ
ضَرْبًا مَعْدُودًا " وَالتَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) (٣) عِشْرِينَ ضَرْبَةً ،
وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ : "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ سَوَاطِينَ" أَي "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً ذَاتَ
سَوَاطِينَ" ، فَفَعِلَ بِهِ (مَا ذَكَرْنَا) (٤) مِنَ الْحَذْفِ ، وَالْمَصْدَرُ فِي جَمِيعِ
هَذَا مَحذُوفٌ وَقَدْ أُقِيمَ مَقَامَهُ إِمَّا نَوْعُهُ ، وَإِمَّا وَصْفُهُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) "أى" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) "كما ذكرنا" .

[نصب المصدر بفعل مضمَر]

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مَضْمَرًا وَيَنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرًا
تَقُولُ : خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَسَقِيَا وَنِعْمَةٌ ، وَمَرْحَبًا ، وَرَعِيَا

يُرِيدُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَالْمَفْعُولِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ تَارَةً يَجِبُ إِضْمَارُهُ ، وَتَارَةً لَا يَجِبُ [وَمَا يَجِبُ] (١) إِضْمَارُ فِعْلِهِ مِنْهُ مَا يَكُونُ لَهُ فِعْلٌ مَأْخُودٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ .

أَمَّا الْجَائِزُ [ف] (١) قَوْلُهُ : " خَيْرٌ مَقْدَمٌ " فَالْتَقْدِيرُ فِيهِ " قَدِمْتَ مَقْدَمًا خَيْرٌ مَقْدَمٍ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ وَهِيَ " خَيْرٌ مَقْدَمٍ " ، فَهُوَ فِي حَذْفِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، ثُمَّ إِنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِصِفَةِ الْمَصْدَرِ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ : لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَخَيْرٌ " مِنْ " خَيْرٌ مَقْدَمٍ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ فَ « خَيْرٌ مَقْدَمٍ » (فِيهَا هُنَا) (٢) حَذْفَانِ :

أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْفِعْلِ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : حَذْفُ الْمَصْدَرِ لِدَلَالَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ .

وَلَا يَجِبُ الْحَذْفُ هُنَا ، بَلْ إِنَّ شِئْتَ قُلْتَ : " قَدِمْتَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ " ، وَيَجُوزُ

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فههنا " .

رَفَعُهُ بِالْأَبْتِدَاءِ أَيْ " قَدُّوْمُكَ خَيْرٌ مَقْدَمٌ " (١)

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) : " سَقِيًّا " فَاِضْمَارٌ فِعْلُهُ لِأَزْمٍ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِخُصُوصِيَّةِ الْفِعْلِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَصْدَرَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَالِدُعَاءِ إِثْمًا

يَكُونُ غَالِبًا بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] (٣) رَعِيًّا .

وَالْقَوْلُ (٤) فِي قَوْلِهِ : " رَعِيًّا " كَالْقَوْلِ فِي " سَقِيًّا " (٥)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " مَرْحَبًا " فَفِي نَصْبِهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَصْدَرٌ صَارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ أَيْ :

رَحِبْتَ بِلَادِكَ رَحْبًا " ، أَيْ : اتَّسَعَ مَاؤُهَا وَمَرَعَاهَا ، وَطَابَتْ سَكْنَاهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّ انْتِصَابَهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَيْ : صَادَقْتَ رَحْبًا

لَاضِيْقًا (٦) ، وَيَجُوزُ رَفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَيْ : لَكَ مَرْحَبٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنُعْمَةٌ - بِضَمِّ النُّونِ - فَيُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ

(١) راجع الكتاب ٢٧٠ / ١ هارون ، وابن يعيش ١١٣ / ١ .

(٢) في (ف) " قوك " تحريف .

(٣) إضافة يوجبها المقام ، وقد أضافها محقق الكتاب ٣١٢ / ١ هارون .

(٤) في (ف) " قالقول " .

(٥) أى : أن فعله لازم الحذف ، ولكن بعضهم قد أظهره توكيداً ، قال ابن يعيش ١١٤ / ١ : " وبعضهم

يظهر الفعل توكيداً فيقول " سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيًا " وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع

فيقول " سقى لك ، ورعي والمعنى مفهوم " ، وقال المبرد في المقتضب ٢٢١ / ٣ " والرفع يجوز على

بعد ، لأنك تبدئى بكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها " .

(٦) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٢٩٥ / ١ هارون .

فِي الْجَوَابِ وَهُوَ "نَعَمْ" ، يُقَالُ : " نَعَمْ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ " (١)
 فَإِذَا قِيلَ لَكَ : أَفَعَلْتَ كَذَا ؟ تَقُولُ فِي الْجَوَابِ : نَعَمْ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، أَيْ
 نِعْمَتَ عَيْنِكَ (٢) نِعْمَةٌ ، أَيْ : رَأَتْ مَا هُوَ لَهَا نَعِيمٌ .

١ / ٧٠

وَمِنْهُ لَبِيكَ ، وَوَيْلًا كَيْلًا وَمِنْهُ سَبْحَانَ ، وَوَيْلًا عَوْلًا

أَيْ : وَمِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَلْزَمُ إِضْمَارُ فِعْلِهَا ، أَمَا " لَبِيكَ " فَمُتْنِي ، فَالْتَّنِينَةُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ مُتْنِي ، وَالتَّنِينَةُ (٣) فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ ، يَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : لِلتَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ التَّنِينَةِ لَا يُوجِبُ حَذْفَ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَيْ : نَوْعَيْنِ مِنَ الضَّرْبِ ، فَلَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْفِعْلِ لِانْتِفَاءِ التَّكْثِيرِ ، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ " أَلْبُ بِالْمَكَانِ " : إِذَا أَقَامَ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَقِيمُ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، أَيْ : أَلْبُ عَلَيْهَا الْبَابَ بَعْدَ الْبَابِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلًا كَيْلًا " فَالْوَيْلُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَدْعُو عَلَيْهِ ، وَلَا فِعْلَ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا ، فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ فَقُلْتَ : " وَيْلَكَ " نَصَبْتَهُ ، وَإِذَا أُرِدْتَهُ فَالِاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ ، تَقُولُ : " وَيْلٌ لَهُ " (٤) ، وَ " كَيْلًا نَعْتُ لَوَيْلٍ ، أَيْ : كَثِيرًا .

(١) "نعمه العين قرنتها ، والعرب تقول : نَعَمْ وَنُعْمَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ .." عن اللسان "نعم" .

(٢) في (ف) "عينيك" تحريف .

(٣) في (ف) "فالتنينة" .

(٤) بعد قوله : "ويل له" في (ف) "فإذا أضففته" ولا معنى لهذه العبارة هنا ، كما أنه في النسختين "ويل له" بالنصب ، وهو لا ينسجم مع اختيار المؤلف ، فالصواب "ويل له" بالرفع ، وكذا قوله "نعت لوليل" صوابه "نعت لويل" ؛ لأن "ويلًا كَيْلًا" من قول المصنف .

وَأَمَّا " سُبْحَانَ " فَمَصْدَرٌ ثَقُلَ اسْتِعْمَالُهُ مُفْرَدًا - أَيْ غَيْرَ مُضَافٍ - ، فَإِذَا أُفْرِدَ فَهُوَ عَلَمٌ عَلَى التَّسْبِيحِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَيُنَكَّرُ وَيُضَافُ (١) ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٢)

فَهُوَ اسْمٌ الْمَصْدَرِ وَيَتَنَصَّبُ كَمَا يَتَنَصَّبُ مُسَمَّاهُ وَهُوَ التَّسْبِيحُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " سُبْحَانَ اللَّهِ تَسْبِيحًا ، ثُمَّ أَقَمْتَ " سُبْحَانَ " مَقَامَ التَّسْبِيحِ ، وَصَارَ بَدَلًا مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَوَجِبَ إِضْمَارُ فِعْلِهِ ، وَمَعْنَاهُ بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وَلَا يَنْصَرَفُ ، أَيْ : وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِحَالٍ : فَلَا يَقَعُ فَاعِلًا ، وَلَا مَفْعُولًا (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلًا عَوْلًا " فَإِنَّمَا ذَكَرَ " وَوَيْلًا " هُنَا وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ لِتَبَعِهِ " عَوْلًا " ، وَ" الْعَوْلُ " الْغَلْبَةُ ، مِنْ " عِيلَ صَبْرُهُ " أَيْ : غَلِبَ (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَوَيْلًا غَالِبًا " ، وَ" الْعَوْلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " (٥) فِي غَيْرِ هَذَا : الْبُكَاءُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ " عَوْلٌ " هُنَا إِلَّا تَابِعًا لَوَيْلٍ (٦) .

وَخَيْبَةً ، وَجَنْدَلًا ، وَبَهْرًا ، وَصَبْفَةً اللَّهُ ، وَجَدْعًا عَقْرًا

أَمَّا " خَيْبِيَّةٌ " فَدُعَاءٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، أَيْ : خَابَ (٧) خَيْبَةً ، وَمَعْنَى

-
- (١) فِي (ف) " فَيُضَافُ " .
(٢) لَمْ أَعثرْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الرَّجْزِ وَلَا تَمَتَّهُ . وَهُوَ فِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٤٨/١ ، وَالْهَمْعِ ١٩٠/١ ، وَالذَّرِيرِ اللُّوَامِعِ ١٦٤/١ ، وَالْخَزَانَةَ ٣/٢٥٠ بُولَاقَ ، وَالْعَلِيمِي عَلَى التَّصْرِيحِ ١٢٥/١ .
(٣) رَاجِعِ الْكِتَابِ ١/٣٢٢ ، ٣٢٤ هَارُونَ .
(٤) رَاجِعِ اللِّسَانَ " عَوْلٌ " .
(٥) فِي (ف) " وَالْعَوْلُ وَالْعَوِيلُ " ، وَلَمَّا كَانَ مَعْنَى " الْعَوِيلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " وَاحِدًا أَثَرَتْ مَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ ، انظُرِ اللِّسَانَ " عَوْلٌ " .
(٦) قَالَ سَبِيوِيهِ ١/٣٢٢ هَارُونَ " وَلَا تَقُولُ : عَوْلٌ لَكَ حَتَّى تَقُولَ : وَوَيْلٌ لَكَ ، لِأَنَّ ذَا يَتَّبَعُ ذَا " .
(٧) فِي الْأَصْلِ " أَخَابَ " .

" خَابَ فِي الدُّعَاءِ : لِأَظْفَرَهُ اللَّهُ بِمُرَادِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : " خَيْبَةً لَهُ " فَيَرْتَفِعُ بِالْأَبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا " جَنْدَلًا " فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَيْنٍ ، وَهُوَ الصَّخْرُ الصَّلْبُ الشَّدِيدُ (١) ، وَلَمَّا كَانَ " الْجَنْدَلُ " شَدِيدًا كَتَبُوا بِهِ عَنِ الشَّدَّةِ وَالصُّعُوبَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَقَاهُ اللَّهُ شِدَّةً وَصُعُوبَةً ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَصَبَهُ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ اشْتَقُّوا (٢) لِهَذَا اللَّفْظِ فِعْلًا مِنْ لَفْظِهِ ، فَإِذَا قَالُوا : تُرِبًا وَجَنْدَلًا لَكَ " (٣) فَمَعْنَاهُ تَرِبْتُ ، وَجَنْدَلْتُ ، وَيَجُوزُ (٤) رَفَعُهُ بِالْأَبْتِدَاءِ ، أَنْشَدَ سَبِيئِيهِ :

لَقَدْ أَلْبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِنَا فْتَرِبُ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ (٥)

فَرَفَعَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَ " لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ " خَبْرٌ (٦) ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : أَذَلَّ اللَّهُ الْوُشَاةَ ذِلَّةً ، وَلَقَّاهُمْ صُعُوبَةً ، فَكُنِيَ بِالتُّرْبِ عَنِ الذِّلَّةِ ، وَبِالْجَنْدَلِ عَنِ الصُّعُوبَةِ .

وَأَمَّا " بَهْرًا لَهُ " فَبِمَعْنَى قَوْلِكَ : تَعَسَّأَ لَهُ ، وَلَيْسَ "بَهْرًا" بِمَعْنَى الْغَلْبَةِ مِنْ

(١) انظر القاموس المحيط " جندل " ، ونظام الغريب في اللغة للربيعي ٢٥٤ .

(٢) في (ف) " استقروا " تحريف .

(٣) فسرته سبويه في الكتاب ١ / ٣١٤ هارون بقوله " كانه قال : ألزمك الله وأطعمك الله ترِبًا وجندلًا وما أشبه هذا من الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) لم أعثر على قائله وهو في الكتاب ١ / ٢١٥ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٢٨٣ وشرح أبياته أيضا للأعلم ١ / ١٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٢ وابن يعيش ١ / ١٢٢ ، والمخصص

١٢ / ١٨٥ ، والهمع ١ / ١٩٤ غير منسوب

(٦) في (ف) " خبره " .

قَوْلِهِمْ : بَهْرَهُ الْأَمْرُ أَيَّ غَلْبِهِ (١) ؛ لِأَنَّ هَذَا لَهُ فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ب / ٧ .
 "بَهْرًا" بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ فَلَهُ فِعْلٌ أَيْضًا ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّعَسُّ ،
 وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْغَلْبَةِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَّ (٢) تَعَسَّ فَقَدْ عَثَرَ
 وَسَقَطَ فَهُوَ مَغْلُوبٌ لَا مُحَالَةَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (٣) الْغَلْبَةِ وَقَدْ
 أُقِيمَ مَقَامَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ كَقَوْلِهِ : "جَدَعًا عَقْرًا" ، وَكَذَلِكَ "جَدَعًا"
 مَعْنَاهُ جَدَعَهُ اللَّهُ جَدَعًا (٤) ، أَيُّ : قَطَعَهُ قَطْعًا ، وَالْجَدْعُ : الْقَطْعُ ،
 وَأَنْفٌ مَجْدُوعٌ (٤) أَيُّ : مَقْطُوعٌ ، وَكَذَلِكَ "عَقْرًا" أَيُّ : عَقَرَهُ اللَّهُ عَقْرًا .
 وَأَمَّا "صِبْغَةَ اللَّهِ" فَمَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى
 الْفَاعِلِ ، وَمَعْنَى "صِبْغَةَ اللَّهِ" دِينَ اللَّهِ (٦) [فِي] (٧) قَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ ﴾ (٨) إِلَى آخِرِهِ

(١) هذا اعتراض من المؤلف على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٢٥٧/١ "وأما بهراً" فمعناه غلبة ، يقال : بهره ، أي : غلبه ، ووافق صاحب الشرح المجهول ابن الخباز ، ثم قال في لوحة ٤٨ :
 "وقال النيلي : هو بمعنى "تعساً" ومنع أن يكون من هذا المعنى ، بأن قال : لو كان بمعنى غلب
 لكان له فعل ، وهذا لا يدل على مطلوبه " ، أما ابن القواس فقد كان يرى رأي النيلي في
 شرحه ٥٢٦/١ ، وكلاهما موافق لسيبويه الذي فسره في الكتاب ١/ ٣١١ بمعنى "تباً" وانظر
 ابن يعيش ١/ ١٢٠ . فما بعدها .

- (٢) "قد سقط من (ف) .
 (٣) في (ف) "بموضع" .
 (٤) انظر اللسان "جدع" ، وهو في (ف) بالذال المعجمة .
 (٥) «عقراً» قط من الأصل ، والعقر : قطع القوائم .
 (٦) في (ف) أَيُّ : دين الله .
 (٧) في (ف) "بمعنى" ولعلها كما أثبتنا ، وهي ساقطة من الأصل .
 (٨) في كلتا النسختين "وما أنزلنا" خطأ .

﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ (١) أَي : دِينَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الدِّينُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِبْغًا ؛ لِأَنَّهُ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، وَبِإِيْمَانٍ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ كَمَا يَتَمَيَّزُ التَّوْبُ الْمَصْبُوغُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَارَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ كَأَنَّهَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْفِعْلِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا (٢) بَطَلَتْ الْإِضَافَةُ ، فَتَقُولُ : " صَبَغَ اللَّهُ ذَلِكَ صِبْغَةً " ، وَلَيْسَتْ " صِبْغَةً " مِنْ أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ ، وَ" الصَّبْغَةُ " هُنَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ لِنَفْسِهَا .

وَقِيلَ : " صِبْغَةَ اللَّهِ " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٣) .

وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : هِيَ صِبْغَةُ

اللَّهِ (٤) .

(١) هذه آيات ثلاث من سورة البقرة وهي " ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ " .

(٢) نحو " وعد الله " وسنة الله ، وكتاب الله ، وصنع الله " عن شرح ابن الخباز ٢٥٧/١ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ ، و" ملة " منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، تقديره : " بل نتبع ملة إبراهيم " .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢ / ١ هارون ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٧٣ / ١ .

[باب الظروف]

ظرف الزمان

وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفَعَلُ

الظَّرْفُ - فِي اللُّغَةِ - الْوَعَاءُ ، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَزْمِنَةُ أَوْعِيَةً لِلْأَفْعَالِ ،
وَالْأَمْكِنَةُ أَوْعِيَةً لِلْجُنْثِ وَالْأَفْعَالِ جَمِيعاً (سَمِيَتْ) (١) ظُرُوقًا بِهَذَا الْأَعْتِبَارِ (٢) ،
وَأِنَّمَا قَسَمَ الظَّرْفَ إِلَى زَمَانِيٍّ ، وَمَكَانِيٍّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَابِدٌ أَنْ يَحْدُثَ فِي
زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ
عَلَيْهِ بِصِيغَتِهِ أَيُّ : بِوَضْعِهِ ، وَلِذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ الزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ ، فَدَلَالَةُ الْفِعْلِ
عَلَى الزَّمَانِ تُعَلِّمُ مِنْ لَفْظِهِ ، أَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ فَلَا تُعَلِّمُ مِنْ لَفْظِهِ ، بَلْ
دَلَالَتُهُ (٤) عَلَى الْمَكَانِ عَقْلِيَّةٌ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ دَلَالَتُهُ (٤) عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى مِنْ
دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٢٩ واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال ، فأما
وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقول : زيد خلقك ، وزيد أمانك ، وعبدالله عندكم ،
لأن فيه معنى استقرار عبدالله عندك ، فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثن ، لأنَّ
الاستقرار فيها لا معنى له ، ألا ترى أنَّكَ تَقُولُ : زيدٌ عِنْدَكَ يوم الجمعة ، لأنَّ معناه : " زيدٌ استقر
عندك في هذا اليوم " . ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يستقم ، لأنَّ يَوْمَ الجمعة لا يخلو منه زيدٌ
ولاغيره فلا فائدة فيه " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

وَقَدْ حَدَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ بِقَوْلِهِ : فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفْعَلُ ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ
حَدُّ ظَرْفِ الْمَكَانِ ، فَالظَّرْفُ : مَا فُعِلَ (١) فِيهِ فِعْلٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ،
وَتَصَبُّ الظَّرْفِ مُشْرُوطٌ بِتَقْدِيرِ " فِي " ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : بِتَقْدِيرِ " فِي " ، لِأَنَّ
الْمُقَدَّرَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَجَوَازُ إِظْهَارِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الظَّرْفَ لَمْ يَتَّضَمَّنْ مَعْنَى "
فِي " إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ لَبُنِيَ ، وَلَمَّا جَازَ إِظْهَارُهَا ، فَإِنْ ظَهَرَتْ إِلَى اللَّفْظِ
أَنْجَزَ الظَّرْفُ بِهَا (٢) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الظَّرْفِ ، بَلْ إِنْ نُصِبَ
(مِنْ) (٣) غَيْرَ تَقْدِيرِ " فِي " كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
أَفْضَلَ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ " .

تَقُولُ فِي الْمُبْتَهَمِ : سِرْتُ دَهْرًا وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ : سِرْتُ شَهْرًا (٤)

ظَرْفُ الزَّمَانِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ، مُبْتَهَمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، (٥) وَمُخْتَصٌّ
مِنْ كُلِّ وَجْهِ (٥) ، وَمُخْتَصٌّ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ .

فَالأَوَّلُ مَا كَانَ مَجْهُولَ (٦) الْمِقْدَارِ مَجْهُولَ (٦) الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : سِرْتُ
دَهْرًا ، وَكَذَلِكَ ، " سِرْتُ حِينًا ، وَوَقْتًا وَزَمَانًا ، وَأَيَّامًا " ، كُلُّ ذَلِكَ مُبْتَهَمٌ .

(١) فِي (ف) يَفْعَلُ ، "

(٢) لِلْمَزِيدِ مِنْ ذَلِكَ رَاجِعَ ابْنُ يَعِيشَ ٢ / ٤١ ، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١ / ٢٢٨ .

(٣) فِي (ف) " فِي " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " الشَّهْرَا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبِقَ نَظَرُ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَالثَّانِي : هُوَ مَا كَانَ مَعْلُومَ الْعَيْنِ وَالْمِقْدَارِ فَهُوَ نَقِيضُ « الْمُبْهَمِ » وَذَلِكَ ٧٨ / ١
 نَحْوُ " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَصُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ " ؛ (لِأَنَّ مِقْدَارَ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ
 مَعْلُومٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّعْيِينُ بِكَوْنِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَكُونُ شَهْرَ رَمَضَانَ) (١) .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ (٢) : مَا كَانَ مَجْهُولَ الْعَيْنِ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "
 سِرْتُ شَهْرًا " ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ [مُنْحَصِرٌ] (٣) بِعَدَدِ مَعْلُومٍ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ مِنْ حَيْثُ
 إِنَّهُ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ ، مُبْهَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَهْرٌ غَيْرٌ مُعَيَّنٌ (٤) .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ الْمُبْهَمِ مِنَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 " سِرْتُ " عَلِمَ أَنَّ السَّيْرَ كَانَ فِي وَقْتٍ ، أَوْ فِي حِينٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ
 مُطْلَقُ الزَّمَانِ ، وَصِيغَتُهُ الْمَخْصُوصَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَعَيَّنِ مِنْهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ
 - أَعْنِي الْمُبْهَمَ مِنَ الزَّمَانِ - إِلَّا أَنْ يُوصَفَ أَوْ يُضَافَ وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ مِنَ
 الْمَخْتَصِّ ؟

قُلْتُ (٥) : الْفَائِدَةُ فِيهِ الْإِبْهَامُ ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لَمَنْ لَا يُؤْتِرُ الْإِفْصَاحَ .
 وَمَا كَانَ جَوَابًا لِـ « مَتَى » فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَعْلُومُ الْعَيْنِ تَقُولُ : " مَتَى
 سِرْتُ " ؟ فَجَوَابُهُ " يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .
 وَمَا كَانَ جَوَابًا لِـ " كَمْ " : فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَجْهُولُ الْعَيْنِ نَحْوُ " كَمْ
 سِرْتُ " ؟ فَجَوَابُهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ شَهْرًا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير « وهو المبهم المعلوم المختص من وجه دون وجه » .

(٣) في الأصل « مختص » والمثبت من (ف) .

(٤) جاء بجواره في الأصل « ومنه قسم رابع وهو ما كان معلوم العين مجهول المقدار .. » فكلام غير

واضح ، وفي ابن القواس « كغدوة وبكرة وسحر معيئات » .

(٥) في (ف) « قلنا » .

وَقَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : مَتَى صُمْتَ ؟ فَجَوَابُهُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَالصُّومُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَتَى خَرَجْتَ مِنْ [مَنْزِلِكَ] ؟ " (١) فَجَوَابُهُ " يَوْمَ كَذَا " ، فَالْخُرُوجُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ لَا فِي كُلِّهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ [فِيمَا] (٢) كَانَ جَوَابًا لـ " كَمْ " (٣) .

مَعْرِفَةُ عُدِلِ أَعْنِي سَحْرًا	فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذْكَرًا (٤)
نَحْوُ مَسَاءٍ ، وَصَبَاحٍ ، وَيَكْرُ	وَمِنْهُ مَا تَتَكَبَّرُهُ قَدْ اسْتَمَرَ
كَفْتَوَةٍ ، وَيَكْرَةَ لَنْ تَصْرِفَهُ	وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفَةُ
عَنْهُ ، وَتَارَةً بِهِ تُخْبِرُ	وَمِنْهُ مَا تَنْقَلُهُ فَتُخْبِرُ

" الْمَاءُ " (فِي) (٥) " مِنْهُ " فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ يَرْجِعُ إِلَى " ظَرْفِ الزَّمَانِ " ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصْرِيفِ وَالِانْتِصَافِ وَعَدَمِهِمَا ، أَوْ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْصَرِفٌ مُتَّصِرٌ ، وَضِدُّهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ وَلَا مُتَّصِرٌ ، وَإِلَى مُنْصَرِفٍ غَيْرِ مُتَّصِرٍ ، وَضِدُّهُ ؛ وَهُوَ الْمُتَّصِرُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ تَخْتَصُّ بِالْمُعْرَبِ مِنْ " ظَرْفِ الزَّمَانِ " فَأَمَّا الْمُبْنِيُّ مِنْهُ نَحْوُ : إِذْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢٢٩/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، والكتاب ٢١٦/١ هارون .

(٤) في (ف) « منكرا » وكذلك في إحدى نسخ ابنِ الْخَبَّازِ . وما أثبتته من أعلية النسخ . وقال صاحبُ

الشرح المجهول لوحة ٤٩ « واحترز بقوله : « مذكر » عن قولهم « سحرة » بالهاء فإنها مخالفة لسحر

في الحكم » .

(٥) سقط من (ف) .

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ " الْمُنْصَرِفُ الْمُتَصَرِّفُ " نَحْوُ " يَوْمٌ ، وَلَيْلَةٌ " . أَمَّا أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ فَظَاهِرٌ ، لِعَدَمِ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ فِيهِ ^(١) ، وَلَوْجُودِ التَّنْوِينِ ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَرِّفًا " فَالْمُرَادُ بِالتَّصَرُّفِ مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَصِيرُ فَاعِلًا ، وَمَفْعُولًا (بِهِ) ^(٢) ، وَمَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، نَحْوُ " مَضَى الْيَوْمُ ، وَرَأَيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارِكًا ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارِكٌ ، وَالْمُبَارَكُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ / وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي عَنَاهُ ^{٧٨} ب / صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ يَقُولُهُ : " وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ " ^(٣) : أَيُ : تَنْقُلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتُخْبِرُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَوَّلِ فِي الطَّرْفَيْنِ ، وَهُوَ " سَحَرٌ " فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَصَرَّفُ ، أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَنْصَرِفُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِأَنَّهُ [مَعْرِفَةٌ] ^(٤) مَعْدُولٌ عَنِ " السَّحَرِ " الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، فَالْمُرَادُ بِسَحَرِ السَّحَرِ الْمُعَيَّنُ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ - أَيُ : لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلَا تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ - فَلِأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى وَقْتٍ بَعَيْنِهِ بَغَيْرِ آلَةٍ مِنَ آلَاتِ التَّعْرِيفِ ^(٥) وَغَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ أَحْكَامِ نَظَائِرِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ ، وَلَزِمَ النُّصَبَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ " سَحَرًا " مِنْ الْأَسْحَارِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، أَعْنَى الْمُنْصَرِفِ الْمُنْصَرِّفِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : وَهُوَ الْمُنْصَرِفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِّفِ ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ فِي الْأَرْجُوزَةِ بِأَنَّ تَنْكِيرَهُ قَدْ اسْتَمَرَ ، أَيُ : ثَبَّتَ فِيهِ وَلَزِمَ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْكِيرِ هُنَا أَنَّ

(١) فِي (ف) « مِنْهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) بَعْدَهُ فِي (ف) « أَي تَنْقُلُهُ عَنْهُ » وَهِيَ زِيَادَةٌ وَتَكَرَّرَ مَعَ مَا بَعْدَهَا .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) الْأَلَةُ : الْأَدَاةُ . وَجَمَعَهُ « آلَاتٌ » . مَخْتَارُ الصَّحَاحِ « أَوَّلٌ » .

أَلْفَاظَهَا أَلْفَاظُ [مُنْكَرَةٌ] ^(١) بِدَلِيلِ انْصِرَافِ : عَتَمَةٍ ^(٢) وَفِيهَا تَاءُ التَّائِيثِ ، فَصَوَّرْتُهَا صُورَةَ النِّكَرَةِ لِأَنَّهَا نِكْرَةٌ فِي النِّيَّةِ ، بَلْ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَكْسُ " سَحَرَ " ، فَالْمُرَادُ بِاسْتِمْرَارِ تَنْكِيرِهَا أَنَّهَا نِكْرَةٌ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ انْصَرَفَتْ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَنْصَرَفُ - أَيَّ لَا تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ وَلَا تَخْرُجُ عَنْ نَصْبِ ^(٣) الظَّرْفِيَّةِ - فَلِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ أَحْكَامِ نِظَائِرِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْعِنَايَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا وَقْتُ بَعِيْنِهِ ، فَقَدْ عُرِفَتْ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّعْرِيفِ ، أَيَّ : لَمْ تُعْرَفْ بِآلَةٍ ، كَالْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَلَا بِالْوَضْعِ ، كَالْأَعْلَامِ ، فَلَمْ تَكُنْ أَعْلَامًا ، لِإِنَّ " عَشِيَّةً ، وَعَتَمَةٌ " مَصْرُوفَتَانِ مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ ، وَلَوْ كَانَتَا عِلْمَيْنِ لَمْ تَنْصَرَفَا ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ ، [وَالتَّائِيثُ] ^(٤) . بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا أَرَدْتَ بِصَبَاحٍ ، وَمَسَاءٍ صَبَاحٍ يَوْمِكَ ، وَمَسَاءٍ لَيْلَتِكَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ صَبَاحًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، كَانَتْ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِي الصَّرْفِ وَالتَّصَرُّفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

خَلِيلٌ ^(٤) لَا يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ وَلَا مَسَاءٌ ^(٥)
فَنَقَلَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

(١) تكملة يوجبها المقام ، ويدل عليها سياق الكلام .

(٢) العتمة : وقت صلاة العشاء ، وقيل : العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق (الصحاح ومختار الصحاح « عتم ») .

(٣) في (ف) « لفظ » .

(٤) في الأصل « خليلك » .

(٥) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها عبد الله بن جدعان ، كما في ديوانه ١٩ ، وروايته :

كريم لا يغيره صباح عن الخلق السني ولا مساء

وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٧٢ ، وشرح ابن الخباز ١/٢٦٠ ، وشرح ابن القواس ١/٥٤١ .

وَأَمَّا "بَكَرٌ" ^(١) (فَهُوَ) ^(٢) يَفْتَحُ "الْبَاءَ ، وَالْكَافَ" ، وَهُوَ لَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ
أَيْضاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ نَكَرَاتٌ لَازِمَةٌ لِلتَّنْكِيرِ .

وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ مَا كَانَ مِنْهَا مُؤَنَّثاً ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصَرُّفِهَا فِي لُزُومِهَا
الظَّرْفِيَّةِ فَبَابُهُ السَّمَاعُ ، فَهِيَ (فِي) ^(٣) الظَّرْفِيَّةِ كَ « سُبْحَانَ اللَّهِ » فِي
الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ " وَمِنْهُ مَا تَتَكَبَّرُهُ قَدْ اسْتَمَرَّ " .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ وَذَلِكَ نَحْوُ " غُدُوَّةٌ ،
وَبُكْرَةٌ " إِذَا أُرِدَتْ بِهِمَا بُكْرَةٌ يَوْمَكَ ^(٤) ، أَوْ بُكْرَةٌ يَوْمَ بَعِينِهِ ، وَغُدُوَّةٌ ^(٥) يَوْمَكَ ، أَوْ
غُدُوَّةٌ يَوْمَ بَعِينِهِ لَمْ يُصَرَّفَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلَتْهُمَا بِقَوْلِهِ :
" وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ " .

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا (مُتَصَرِّفَيْنِ) ^(٦) : فَلِأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَلَمِيَّةِ عَلَى جِهَةِ تَعْرِيفِ
الْأَعْلَامِ ، فَلِذَلِكَ يُرْفَعَانِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْصَبَانِ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ تَقُولُ :
سِيرَ عَلَيْهِ غُدُوَّةٌ " فَتَرْفَعُ " غُدُوَّةٌ ، لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذِهِ
غُدُوَّةٌ ، وَمَوْعِدُكَ بُكْرَةٌ " ^(٧) ، فَتَنْقَلِبُهُمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَتُخْبِرُ بِهِمَا وَعَنْهُمَا .

(١) « بكر » يفتح أوله وثانيه ، لغة في « بكرة » جاء في الصحاح « بكر » سير على فرسك بكرة وبكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل « من » .

(٤) في (ف) « يوم » .

(٥) في (ف) « أو غدوة » .

(٦) في النسختين « متصرفتان » .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ هارون .

[ظرف المكان]

أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السَّتُّ مِثَالُهَا يَمْنَةً خَلْفُ تَحْتُ

يُرِيدُ: أَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرِ "فِي" فَالْجِهَاتُ السَّتُّ ، ١/٧٢
فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ الْمُخْتَصَّ لَا يَكُونُ
مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ « فِي » بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ بَلْ عَلَى
مُطْلَقِ الْمَكَانِ فَعَمِلَ فِي مُطْلَقِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي مُخْتَصِّهِ (١) كَمَا عَمِلَ فِي
مُخْتَصِّ الزَّمَانِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ .
وَ " الْمَكَانُ " مَأْخُوذٌ مِنَ التَّمَكُّنِ (٢) ، وَهُوَ الثَّبُوتُ أَوْ الْحُصُولُ ، فَالْمَكَانُ :

(١) المكان المختص ما كان له حدٌ ونهايةٌ نحو « الدار والمسجد » لا يتعدى إليه الفعل إلا كما يتعدى إلى « زيد ، وعمرو » فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعولٍ به إلا بحرفٍ جرٍ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرفٍ من الأمكنة المخصوصة إلا بحرفٍ جرٍ ، نحو « وقفت في الدار » ، لأن الفعل لا يدلُّ على أنه في الدار ، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه ، خلافاً للمكان المبهم وهو ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره فالفعل اللازم يتعدى إليه بنفسه بنحو « جلست مجلساً ومكاناً حسناً ، ووقفت قدأماك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف (عن ابن يعيش ٤٣/٢ فما بعدها بتصرف) .

(٢) قال الرعييني في شرح الدرّة : « أما اشتقاقه فاختلّفوا فيه ، فمنهم من قال : إنّه مُشْتَقٌّ مِنْ تَرْكِيْبِ « ك و ن » فَيَكُونُ وَزْنَ « مَكَان » مَفْعَلًا بِزِيَادَةِ الْمِيمِ وَأَصَالَةِ الْأَلْفِ ، وَهَذَا قَوْلُ ثَعْلَبِ وَجَمَاعَةٍ ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ « كُنْ مَكَانِزُوقٌ وَقَمِ مَقَامِكُ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَكَانَكَ الْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَصْدَرِ أَوْ اسْمُ الْمَوْضِعِ مِنْ مَكَانٍ . وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ تَرْكِيْبِ « م ك ن » فَيَكُونُ وَزْنُهُ « فَعَالًا » بِأَصَالَةِ الْمِيمِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ ، وَدَلِيلُهُ أَنَّهُمْ كَسَرُوهُ تَكْسِيرًا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ الْمِيمِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ فَقَالُوا : « مَكَانٌ وَأَمْكَنَةٌ كَشْرَابٌ وَأَشْرَبَةٌ » فَكَمَا أَنَّ الشَّيْنَ مِنْ شَرَابٍ أَصْلٌ ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ ، كَذَلِكَ تَكُونُ الْمِيمُ مِنْ مَكَانٍ أَصْلًا ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ ، ... قَالَ ثَعْلَبٌ : وَلَا دَلِيلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَصَالَةِ الْمِيمِ ... وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ لَهُ مَسْتَنَدٌ إِلَّا أَنَّ الثَّانِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ .

مَاحَصَلَ فِيهِ الْجِسْمُ ، وَقِيلَ : مَا لَاقَى سَطْحَهُ سَطْحَ الْجِسْمِ . وَالظَّرْفُ
 مِنَ الْمَكَانِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، كَمَا انْقَسَمَ ظَرْفُ الزَّمَانِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ
 مُبْهَمٌ ، كَالْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَمُخْتَصٌّ ، كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ ، وَمَعْدُودٌ ، كَالْمِيلِ
 وَالْفَرَسِخِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمُخْتَصِّ وَالْمَعْدُودِ بَعْدَ [الْمُبْهَمِ] (١) .

فَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ : هُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ بِالِإِضَافَةِ إِلَى مُقَابِلِهِ (٢) ؛
 فَإِنَّ " قُدَّامًا " عِبَارَةٌ عَنْ مَكَانٍ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُوَاجِهُ الشَّيْءَ
 الْمُتَحَيِّرَ لَفْظَ قُدَّامٍ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَسْتَدْبِرُهُ - أَعْنِي خَلْفًا - ، وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ الْجِهَاتِ كَفَوْقٍ ، وَتَحْتٍ ، لِأَنَّ يَمِينَ زَيْدٍ يَسَارٌ لِمَنْ يَقَابِلُهُ ، وَقُدَّامَهُ خَلْفٌ
 لِمَنْ يَسْتَدْبِرُهُ مَا اسْتَقْبَلَهُ ، وَهَذَا هُوَ الْإِبْهَامُ فِيهَا ، فَهَذِهِ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ
 وَيُنْصَبُهَا بِتَقْدِيرِ " فِي " لِإِبْهَامِهَا ، وَلِأَنَّهَا تُشَبِّهُ ظُرُوفَ الزَّمَانِ فِي تَنَقُّلِهَا
 وَتَغْيِيرِهَا ، فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَسْتَقْبِلُ فِي وَقْتٍ جِهَةً كَانَتْ يَسْتَدْبِرُهَا فِي آخَرَ ،
 فَيَصِيرُ مَا كَانَ خَلْفًا أَمَامًا ، وَمَا كَانَ يَمِينًا يَسَارًا ، كَمَا يَصِيرُ الْمُسْتَقْبِلُ مِنَ
 الزَّمَانِ مَاضِيًا .

وَبَنَى صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ " يَمَنَةً ، وَخَلْفٌ ، وَتَحْتٌ " عَلَى الضَّمِّ ؛ لِقَطْعِهَا مِنَ
 الْإِضَافَةِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ٢٢٧ ، وشرح ابن القواس ٥٤٢ .

(٣) ذكر في حاشية الأصل بخط مغاير نقل منسوب لابن القواس ، صورته « وقيل : هو ما كان مجهول

المقدار والصورة » ، وهو في شرحه ٥٤٣ .

وَعَكْسُهَا فَوْقَ أَمَامٍ يَسْرَةٌ وَمِثْلُهُ مَا سَابِقُ أَمْرَةٍ

يُرِيدُ بِالْعَكْسِ : الْمُقَابِلِ ؛ فَإِنَّ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي ^(١) ذَكَرَهَا فِي هَذَا
الْبَيْتِ فِي مُقَابِلَةِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي ^(١) ذَكَرَهَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ، أَمَّا "فَوْقُ"
فَمُقَابِلُ "تَحْتُ" ، وَأَمَّا "أَمَامُ" فَمُقَابِلُ "خَلْفُ" وَأَمَّا "يَسْرَةٌ" فَمُقَابِلُ
يَمْنَةٌ ^(٢) "قَوْلُهُ" : وَمِثْلُهَا ^(٣) "مَا سَابِقُ أَمْرَةٍ" يُرِيدُ : مِثْلَ هَذِهِ الْجِهَاتِ فِي الْإِبْهَامِ
، وَهِيَ الْفَافُ مُرَادِفَةٌ ^(٤) لَهَا فِي الْمَعْنَى .

مِنْهُ تَجَاهٌ وَكَذَا حِذَاءٌ وَمِنْهُ تَلْقَاءُ كَذَا إِزَاءٌ

الْهَاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ " الْمُبْتَهَمِ " الَّذِي هُوَ الْجِهَاتُ أَيُّ : وَمِنْ الْمُبْتَهَمِ .
أَمَّا تَجَاهٌ فَاصْلُهُ وَجَاهٌ فَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا وَاجَهَكَ مِنْ
الْأَمْكَنَةِ ، أَوْ وَاجَهْتَهُ أَيُّ : مَا قَابَلَ وَجْهَكَ ، أَوْ ^(٥) قَابَلْتَهُ بِوَجْهِكَ .
وَأَمَّا " حِذَاءٌ " فَلَا مَهْمَلٌ وَوَأَوْ مِثْلُ " كِسَاءٌ " ، وَأَبْدَلَتْ هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ
أَلِفِ زَائِدَةٍ ، فَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " فَلَانَ يَحْذُو حَذْوَ أَبِيهِ " أَيُّ : يَقْصِدُ
قَصْدَهُمْ فِي أَفْعَالِهِ ، وَيَتَّبِعُهُمْ فِيهَا .

(١) فِي (ف) « الَّذِي » .

(٢) فِي (ف) زِيَادَةٌ " وَأَمَّا " .

(٣) هَكَذَا فِي النُّسخِ بِالتَّائِيثِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّظْمِ « وَمِثْلُهُ » بِالتَّنْكِيرِ ، وَلَعَلَّ « وَ » مِثْلُهَا « أَوْضَحَ مِنْ »

وَمِثْلُهُ « وَلِهَذَا اعْتَمَدَهَا أَكْثَرُ شُرَاحِ الدَّرَةِ كَابِنِ الْقَوَاسِ وَالرَّعِينِيِّ وَغَيْرِهِمَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ « مُتْرَادِفَةٌ » وَالتَّائِيثُ مِنْ (ف) .

(٥) فِي (ف) « أَيُّ » .

وَأَمَّا " تَلْقَاءُ " فَلَأَمَّةُ " يَاءٌ " مِثْلُ " رِدَاءٍ " وَهُوَ مَا تَتَلَقَّاهُ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَقَدْ
يَكُونُ مَصْدَرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَلْيَوْمَ قَصَّرَ عَن تَلْقَائِكَ الْأَمْلُ (١) .

أَيُّ : عَنِ لِقَائِكَ (٢) .

وَدُونَ مِنْهَا ، وَكَذَا عِنْدَ ، وَمَعَ فَهَذِهِ وَشِبْهَهَا انْصَبَهَا جُمَعَ

قَوْلُهُ : " مِنْهَا " يُرِيدُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ الْمُبْهَمَةِ .

أَمَّا " دُونَ " فَهِيَ (٣) أَشَدُّ إِيْهَامًا مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ ، لِاحْتِمَالِهَا كُلِّ وَاحِدَةٍ

مِنْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) هذا عجز بيت للراعي النميري كما في ديوانه ٢٣٣ ، وصدرة :

« أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ » .

وهو من شواهد الكتاب ٨٤//٤ على أن « التلقاء » بمعنى « اللقيان » ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٤٤٢/١ « يروي : أقصر . يخاطب امرأة ، يقول أملت أن أصل إلى ما كنت تعديني به ، فلما كثر إخلافك لي أقصر ألمي » . ورواه النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠ « فاليوم أقصر تأميك الأمل » ، وعليه فلا شاهد فيه .

وهو في المخصص ١٩٠/١٤ ، والعيني ٢٣٦/٢ ، والصحاح ، واللسان في « لقي » ، وقد ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في معجمه ٢٩١ وخطب بينه وبين بيت آخر ذكر في الحيوان ٢٣١/١ ، والبيان والتبيين ١٨٠/٨ . ونسبه الزمخشري في أساس البلاغة (قصر) لعنترة ، وهو في ملحقات ديوانه ٢٢٨ .

(٢) لم يشرح المؤلف قوله « إزاء » ، ولعله سقط من الناسخين ، وشرحه صاحب الشرح المجهول المؤلف في لوحة ٥٠ حين قال : وأمّا « إزاء » فالهمزة في أوله مبدلة من واو ، لأنه مشتق من « الموازاة » ، ويقال منه : « وازى » لكنها أبدلت همزة : لوقوعها أولاً مكسورة كما في « إشاح » ونحوه ، وقال الرعيني في لوحة ٢٨ « همزته عن ياء لأنهم قالوا : أذى يآذى إذا أتى من الوجه الذي يؤمن منه » وهو الصحيح كما في اللسان « أذى » .

(٣) في (ف) « فهو » .

فَأَنَّ الْمُوعِدِيَّ يَرَوْنَ دُونِي أَسْوَدَ خَفِيَّةِ الْغَلْبِ الرَّقَابَا (١) ب / ٧٢

أَيُّ : يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِي ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا وَمَعْنَاهُ الرَّدِّيُّ
مِنَ الشَّيْءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دُونًا (٢) .

وَأَمَّا " عِنْدَ " فَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا قَرُبَ مِنْكَ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا (٣) بَعْدَ ، تَقُولُ:
عِنْدِي مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ .

وَأَمَّا " لَدَى " (٤) فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَحْضُرُكَ ، وَ " عِنْدَ " فِي الْأَصْلِ لِمَا
حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ قُطْرٍ كَانَ مِنْ أَقْطَارِكَ ، فَهِيَ أَهْمُ مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَكَسْرُ
أَوَّلِهَا أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهِ ، وَقَفْحِهِ (٥) .

وَأَمَّا " مَعَ " فَمَعْنَاهَا الصُّحْبَةُ (٦) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا وَقُوعُهَا

(١) البيت لربيعه بن مَرُومِ الضَّبِّيِّ كما في حماسه أبي تمام ٢٨٤/١ ، والتذكرة السعدية ٧٢ ، والخزانة
٢٠٢/٤ بولاق .

ونسبه الأزهري في تهذيب اللغة ١٣٢/٣ إلى جرير وليس في ديوانه (ت / د / نعمان طه) .
الموعدي : الذين يوعدونه . وَالْخَفِيَّةُ : المأسدة . الغلب الرقابا : الغلاظ ، ويريد الغلب رقابا ، وانتصابه
على التشبيه بالضارب الرجل .

(٢) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وهو في الصحاح ، ومختار الصحاح ، واللسان في «علا» برواية :
« إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءُ رَأَمَ الْعَلَاءَ وَيَقْنَعُ بِالْدُّونِ مَنْ كَانَ دُونًا »

بدون نسبة .

يقال : عَلِيَ بِالْكَسْرِ فِي الْمَكَارِمِ وَالرَّفْعَةِ وَالشَّرَفِ يَعْلَى عَلَاءً ، وَيُقَالُ أَيْضاً : عَلَا بِالْفَتْحِ يَعْلِي .

(٣) فِي (ف) « فِيهَا » .

(٤) فِي (ف) « الَّذِي » .

(٥) « عِنْدَ » مِثْلَةُ الْفَاءِ كَمَا فِي الصَّحاحِ « عِنْدَ » .

(٦) فِي (ف) « الصَّحَّةُ » .

صِلَّةٌ لِ « الَّذِي » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ (١)
 (وَالدَّلِيلُ) (٢) عَلَى اسْمِيَّتِهَا تَنْوِينُهَا ، وَقَدْ حَكَوْا : " جِئْتُ مِنْ مَعَهُمْ " فَأَدْخَلُوا
 عَلَيْهَا " مِنْ " ، وَإِذَا نُوتَتْ كَانَتْ حَالًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا (٤)

أَيُّ : مُصْطَحِبَيْنِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

" فَهَذِهِ وَشَبِهُهَا أَنْصَبَهَا جُمْعٌ "

أَمَّا " هَذِهِ " فَقَدْ ذَكَرَهَا ، وَأَمَّا " شَبِهُهَا " فَيَعْنِي بِهِ مِثْلَ : " وَقَفْتُ قُرْبَكَ ،
 وَحَوْلَكَ ، وَقَرِيبًا مِنْكَ ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ ، وَزَيْدٌ بَيْنَ الْقَوْمِ " مِمَّا أَشَبَّهَا فِي
 الْإِبْهَامِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ ، فَأَعْرِفُهُ .

(١) سورة الفتح : ٢٩ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « امرئ القيس » .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

« عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل » .

وهو في ديوانه ١١ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٣٧ الضمير في قوله « تقول » يعود على « غنيزة
 » في قول من زعم أنها امرأة ، والواو واو الحال ، كأنه قال : تقول ، وهذه حالها . و « الغبيط قيل :
 الهودج بعينه ، وقيل : قَتَبُ الْهُودَجِ ، وقيل : هو مَرَكَبٌ من مراكبِ النِّسَاءِ ، و « مَعًا » منصوبٌ على
 الحال من النونِ والألفِ ، والعامل فيه « مَالٌ » ، كأنه قال : وقد مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا جَمِيعًا ، كَمَا تَقُولُ :
 قَامَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، أَي : قَامَا جَمِيعًا . (أفاده الأنباريُّ في شرح القوائد السبع الطوال ٢٨) .

وَهَكَذَا تَفَعَّلَ فِي الْمَحْدُودِ (١) كَالْمِيلِ ، وَالْفَرَسَخِ ، وَالْبَرِيدِ

يُرِيدُ : تَفَعَّلَ فِي الْمَحْدُودِ (١) مِنَ الْمَكَانِ مِثْلَ فِعْلِكَ فِي الْجِهَاتِ السَّتِّ ،
وَهُوَ أَنْ تَنْصِبَهُ (بِالْفِعْلِ (٢)) الْأَلْزِمِ بِتَقْدِيرِ : " فِي " تَقُولُ : سِرْتُ مِيلاً ،
وَشَيَعْتُكَ فَرَسَخاً " (٣)

وَالْمَحْدُودُ (١) مِنَ الْمَكَانِ : مَا كَانَ لَهُ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ الشَّائِعَةِ .
وَقَوْلُنَا : " قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ " يَدْخُلُ فِيهِ الْمُخْتَصُّ ؛ لِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ ،
وَبِقَوْلِنَا : " الشَّائِعَةُ " خَرَجَ الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَكَانِ ، فَإِنَّ لَهُ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ
الْمَسَاحَةِ لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ غَيْرُ شَائِعٍ (٤) فِي الْبِقَاعِ بَلْ هُوَ فِي مَكَانٍ بَعِيْنِهِ .
أَقُولُ : وَالصَّحِيْحُ أَنْ يُقَالَ : مَا عَلِمَ قَدْرُ مَسَاحَتِهِ مِنْ لَفْظِهِ .

و " الْبَرِيدُ " أَرْبَعَةُ فَرَسِخٍ ، وَالْفَرَسَخُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ خُطْوَةٍ ، وَقِيلَ اثْنَا
عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ (٥) ، وَالْمِيلُ : أَرْبَعَةُ أَلْفِ خُطْوَةٍ .

وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةٌ الْمِقْدَارِ فَهِيَ مَجْهُولَةٌ الْأَعْيَانِ (٦) فَاشْتَبَهَتْ

(١) فِي (ف) «المعْدود» وَهِيَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، وَأَشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ مَغَايِرِ ، وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ

الْمَجْهُولُ لَوْحَةٌ ٥٠ : « وَيُرْوَى « المعْدود » بِالْعَيْنِ .

(٢) فِي (ف) « فِي الْفِعْلِ » .

(٣) شَيَعَ الرَّجُلُ أَخَاهُ : تَبِعَهُ .

(٤) فِي (ف) « لَيْسَ شَائِعٌ » وَلَعَلَّهَا « لَيْسَ بِشَائِعٍ » .

(٥) الْفَرَسَخُ : قِيلَ : إِنَّهُ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ كَمَا فِي الْمَعْرَبِ ٢٩٨ ، وَالْمَفْصَلُ فِي الْأَلْفَاظِ الْفَارِسِيَّةِ ١٢٨ ،

وَالصَّحِيْحُ أَنَّ الْكَلِمَةَ عَرَبِيَّةٌ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْجُمْهُرَةِ ٢/٢٢٢ : « وَالْفَرَسَخُ مِنَ الْأَرْضِ اشْتِقَاقُهُ

مِنْ « الْفَرَسَخَةُ » ، وَسَرَاوِيلُ مَفْرَسَخَةٌ ، أَيُّ : وَاسِعَةٌ » ، وَانظُرِ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ ١٧٨ (فَرَسَخٌ) .

(٦) فِي (ف) « الْعِيَانِ » .

الْجِهَاتِ ؛ لِأَنَّ « الْفَرَسَخَ » ، وَالْمِيلَ ، وَالْبَرِيدَ " إِنَّمَا أُطِيقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ،
وَأِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مَكَانًا ، بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَسَاحَةُ كَمَا أَنَّ " قَدَامًا " .
إِنَّمَا أُطِيقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ « خَلْفٌ » .

وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبِنَاءُ كَمِثْلِ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ وِرَاءُ

كُلُّ ظَرْفٍ تَقَطَّعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَيَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِيًّا مُرَادًا تَبْنِيهِ عَلَى
الضَّمِّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ مُبْهَمَةٌ لَا تَتَّبِينُ إِلَّا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ (١) ،
إِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، لِأَنَّ مَا [مِنْ] وَقَبْلُ « إِلَّا وَهُوَ بَعْدُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ،
وَكَذًا مَا مِنْ « بَعْدِ » إِلَّا وَهُوَ « قَبْلُ » بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْجِهَاتُ فَهِيَ
مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا قَطَّعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ فَكَأَنَّكَ قَدْ
جَعَلْتَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ غَايَةً نُطِقَ وَآخِرَهُ ، وَبَعْضَ الْكَلِمَةِ لَا يُعْرَبُ فَبُنِيَتْ لِذَلِكَ (٢) .
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُ يُعَاقِبُهُ فَلَمَّا حُذِفَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَضُمَّنَ الْمُضَافُ مَعْنَاهُ صَارَ كَأَنَّهُ قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى حَرْفٍ ، وَهُوَ
التَّنْوِينُ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ (٣) .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالْعَامِلُ لَا يُفِيدُ
ذِكْرَهُ دُونَ الْمَعْمُولِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ .

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٥٠ « أما علة بنائها فمشابقتها الحرف من حيث صارت بإرادة
المضاف إليه كالجزم من الكلمة وأما علة بنائها على الحركة فلكون البناء فيها عارضاً ، وأما علة
تخصيص الضمة فلكونها لا توجد لها في حالة الإعراب » .

(٢) ولذلك يسمى هذا النوع من الظروف بالغايات .

(٣) انظر ابن يعش ٨٥/٤ فما بعدها .

وَقَوْلُنَا : « إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِيًّا » احْتِرَازُ مِمَّا كَانَ غَيْرَ مَنْوِيٍّ
فَإِنَّهَا تُعْرَبُ ، تَقُولُ : « جِنَّتُكَ » (١) مِنْ قَبْلُ ، فَتَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ ، وَإِنَّمَا
تَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ ، لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَنْوِهَا كَانَ الْأَسْمُ قَائِمًا بِرَأْسِهِ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ
إِلَى غَيْرِهِ فَلَمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، فَلَمْ يُبْنَ ، وَتَقُولُ : « جِنَّتُكَ » (١) مِنْ قَبْلُ « فَتُعْرَبُ
وَتُنَوَّنُ إِذَا لَمْ تَنْوِ الْإِضَافَةَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَادِ الْحَمِيمِ (٢)

فَأَعْرَبَهُ مَنْصُوبًا إِذْ لَمْ يَنْوِ الْإِضَافَةَ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

لَعَنَ الْأَلَهَ ثَعْلَةَ بَنِ مَزَاحِمٍ لَعْنَا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامِ (٣)

وَيُرْوَى « ثَعْلَةَ » بِالتَّاءِ فَاعْلَمْ ، أَرَادَ : مِنْ قُدَامِهِ ، فَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
وَهُوَ يُرِيدُهُ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ فَلِأَنَّهَا مُتَمَكِّنَةٌ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبِنَاؤُهَا

(١) فِي (ف) « حِينْتُدْ » .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الصَّعْقِ وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خُوَيْلِدِ الْكَلَابِيِّ فَارِسٍ جَاهِلِيٍّ كَمَا فِي الْخَزَانَةِ
٢٠٥/١ بُولَاقَ ، وَنَسَبَهُ الْعَيْنِيُّ فِي هَامِشِ الْخَزَانَةِ ٤٣٥/٣ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْرَبَ ، وَرَوَى عَجْزَهُ « أَغْصُ
بِنَقْطَةِ الْمَاءِ الْحَمِيمِ » ، وَ« أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ » ، وَ« أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْمَعِينِ » .
قَالَ الْعَيْنِيُّ : « الْأَظْهَرُ « بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ » أَي : الْعَذْبُ وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ « بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ » .
وَأَقُولُ : الْمَشْهُورُ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ قِصْدَةِ مَيْمِيَّةَ نَكَرَتْ فِي الْخَزَانَةِ ٤٣٥/٣ مَنْسُوبَةً
لِيَزِيدَ ، وَنَسَبَ أَيْضًا لِلنَّابِغَةِ كَمَا فِي دِيوَانِهِ ٢٤٥ ، وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨٨/٤ ، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ
١٠٤ ، وَالْهَمْعَ ٢١٠/١ ، وَالذَّرْرَ الْوَامِعَ ١٧٦/١ .

(٣) نَسَبَ هَذَا الْبَيْتَ لِبَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ كَمَا فِي الْكَامِلِ ٥٩/١ ، وَهُوَ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢١٦/٢ ،
وَالْتَصْرِيحِ ٥١/٢ ، وَالْهَمْعَ ٢١٠/١ ، وَالذَّرْرَ الْوَامِعَ ١٧٧/١ ، وَالْعَيْنِيَّ ٤٣٧/٣ ، وَيُرْوَى « ثَعْلَةَ بَنِ
مَسَافِرٍ » ، « لَعْنَا يَشْنُ » ، وَفِي (ف) « لَعَنَ اللَّهُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ الْوِزْنَ ، وَرِوَايَةُ الْمَوْلَفِ «
ثَعْلَةَ » بِالتَّاءِ ذَاتِ الثَّلَاثِ النَّقْطِ لَمْ أَرَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ ، وَلَوْلَا تَعْقِيبُهُ بِقَوْلِهِ « وَيُرْوَى ثَعْلَةَ بِالتَّاءِ » لَقَلَّتْ
دَخْلُهَا شَيْءٌ مِنَ التَّصْحِيفِ .

عَارِضٌ ، وَأَمَّا بِنَاوُهَا عَلَى الضَّمِّ فَلَأَنَّهُ حَرَكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا فِي حَالِ الإِعْرَابِ
 - أَعْنِي إِذَا أُضِيفَ - ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ
 أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ " مِنْ " نَحْوُ " مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ أَنْجَرَ ، وَخَرَجَ بِدُخُولِ " مِنْ " عَنْ
 الظَّرْفِيَّةِ فَلَا مَدْخَلَ [لِلرَّفْعِ] (١) فِيهِ مُضَافًا ، فَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ دُونَ غَيْرِهِ ؛
 لِامْتِنَاعِ الضَّمِّ إِذَا أُعْرِبَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَقَدْ يُنَوَّنُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي
 ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، كَمَا يُنَوَّنُ الْمُنَادَى وَهُوَ مَضْمُومٌ (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا (٣) .

فَنَوَّنَ " بَعْدَ " وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنَوَّنْ ، وَيُنَشِّدُهُ عَلَى
 الرَّحَافِ الَّذِي يَقْبُونَهُ كَفًّا (٤) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) كقول الأحوص :

سَلَامَ اللّهِ يَا مَطْرُءَ عَلَيْهَا وَتَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُءَ السَّلَامُ

(٣) عجز بيت لم أهدت إلى قائله ، وفي الخزانة ١٣٢/٣ بولاق أن الفراء سمعه من بعض بني عقيل ،
 وقال البغدادي : « لم أر من عزاه إلى قائله » .

وروى العجز « فما شربوا بعداً » : بفتحتين على الإعراب ، وصدره مختلف فيه فيعضهم رواه « ونحن
 قتلنا الأسد أسد خفية » قال عنه البغدادي « وهذا تحريف قطعاً ، ولا يلائمه ما بعده ، ورواية
 البغدادي « ونحن قتلنا الأزدي أزد شنوة » وهو في العيني ١٣١/٣ ، وأوضح المسالك ٢١٥/٢ ،
 وشرح شذور الذهب ١٠٥ ، والهمع ٢٠٩/١ ، والدرر اللوامع ١٧٦/١ والتصريح ٥٠/٢ ، وما يجوز
 للشاعر في الضرورة ١٦٢ .

(٤) قال القيرواني في (ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٣) : « فأما الضم بالتنوين والنصب به في
 حال البناء فهو اضطرار عند البصريين وأكثرهم لا يجيزه . وهذا البيت عندهم ليس بحجة . وذلك أن
 حذف التنوين في البيت جائز في العروض ، لأنه من الطويل ، والطويل يدخله « الكف » وهو ذهاب
 النون من مفاعيلن فيبقى (مفاعيل) ، فإذا سقط التنوين في هذا كان مثل ما ذكرنا ، والذي أجازاه
 وشبهه بالنداء المفرد إذا اضطر إلى تنوينه نون مضموماً ، وانظر معنى المكفوف في الكافي في
 العروض والقوافي للتبريزي ٢٦ .

و " فِي " بِهِ تَقْدَرُ الظُّرُوفُ وَهُوَ (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحذُوفٌ

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ شَرْطَ نَصْبِ الظَّرْفِيَّةِ تَقْدِيرُ " فِي " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَ فِي بِهِ تَقْدَرُ (٢) الظُّرُوفُ " يَعْنِي إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ " فِي " إِذَا قُدِّرَتْ كَانَتْ مَحذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ :

" وَهُوَ (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحذُوفٌ " ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَحذُوفٌ بِقَوْلِهِ :

" تَقْدَرُ " ؟

قُلْتَ : فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " مَحذُوفٌ " أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ " فِي " ، وَإِذَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ قَدْ تَضَمَّنَ (٣) مَعْنَاهَا ، إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا لَمَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، وَلَوْجِبَ بِنَاءُ الْاسْمِ ، وَلَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : " إِذَا نَصَبْتَهَا " (٤) مُطْلَقَ النَّصْبِ بَلْ إِذَا نَصَبْتَهَا نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ (٥) ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : " أَحَبُّ زَمَنِ الرَّبِيعِ ، وَأَكْرَهُ زَمَنِ الشِّتَاءِ " ، وَنَحْوُ " عِشْرِينَ يَوْمًا " ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَلَمْ تَكُنْ " فِي " مَحذُوفَةً مِنْهُ ، إِذْ لَيْسَ نَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ ، بَلْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَكُونُ " فِي " مَقْدَرَةً وَلَا يَكُونُ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٦) أَيِ : بَلْ مَكْرُهُمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَكَقَوْلِ

الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) « فِهُوَ » .

(٢) فِي (ف) « تَقْدِيرُ » .

(٣) فِي (ف) « ضَمَنَ » .

(٤) فِي (ف) « نَصَبْتَهَا » .

(٥) فِي (ف) « بِهِ » .

(٦) سُورَةُ سَبَأٍ : ٣٣ .

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (١)

فَكَيْفَ تَقُولُ : شَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرٌ « فِي » ؟

قُلْتُ : لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وَوُجُودِ الْمَشْرُوطِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَخَلُّفُهُ لِمَانِعٍ ، بَلْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْمَشْرُوطِ وَوُجُودِ الشَّرْطِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْآيَةَ ، وَالْبَيْتَ فِيهِمَا اتِّسَاعٌ ، وَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ (٢) فِيهِمَا إِلَّا مَجَازًا ، وَإِذَلِكَ (٣) يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ "الَّيْلَةَ" عَلَى الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ ، وَتَجْرُ "أَهْلَ" بِالْإِضَافَةِ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ (٤) .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي (٥) مِنْ أَمَكُنْ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

أَيُّ : لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ الَّذِي يُعَدِّي الْفِعْلَ إِلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « عُدِّي » يَرْجِعُ إِلَى « الْفِعْلِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ ذِكْرٌ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِقَوْلِهِ : « يُعَدِّي » إِذْ مَفْهُومُ التَّعْدِيَةِ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ ، فَكَانَتْهُ (قَالَ) (٥) : لَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، فَحَذْفُ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ « يُعَدِّي » وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَهَهُنَا قَدْ عَلِمَ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ (حَذْفُ) (٥) حَرْفِ

(١) هذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين فيما أعلم .

وهو في الكتاب ١٧٥/١ هارون ، والأوصل في النحو ٢٢٥/١ ، والمحاسب ٢٩٥/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٥/٢ .

(٢) أيُّ : إضافة المشتق للظرف ، و « الظرف إذا أضيف إليه يخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج منه إذا دخل عليه حرف الجر » .

أفاده المرزوقي في شرح الحماسة ٦٥٥/٢ .

(٣) في (ف) وكذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، والخزانة ٤٨٥/١ بولاق .

(٥) سقط من (ف) .

الْجَرُّ عَنِ الْأَمَكَةِ الْمُخْصُوصَةِ فَلَا يُقَالُ : « قَعَدْتُ السُّوقَ ، وَلَا جَلَسْتُ
 الْبَصْرَةَ » ، " بَلْ " فِي السُّوقِ ، وَفِي الْبَصْرَةِ " : لِأَنَّ هَذِهِ أَمَكَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ مَعْرُوفَةٌ
 مُتَمَيِّزَةٌ بِأَعْيَانِهَا عَمَّا عَدَاهَا مِنَ الْأَمَكَةِ فَأَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِظُرُوفٍ
 فَلَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ اللَّازِمُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ كَمَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ ، فَلَا تَقُولُ : "
 جَلَسْتُ الدَّارَ " كَمَا لَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ زَيْدًا " ، بَلْ تَقُولُ : جَلَسْتُ فِي الدَّارِ كَمَا
 تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " .

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصِبِ الْفِعْلُ الْمَكَانَ الْمُخْصُوصَ وَنَصَبَ الزَّمَانَ الْمُخْصُوصَ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُخْصُوصِ فَلَمْ يَنْصِبْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ صِيغَةَ الْفِعْلِ
 تَحْصُلُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلَا تَحْصُلُ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ دَلَالَةٌ
 عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ فَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ ، بَلْ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى مُطْلَقِ الْمَكَانِ ، وَذَلِكَ لَا
 يَخْرُجُ عَنِ الْجِهَاتِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّى إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ .

كَالدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْأَسْوَاقِ ، وَالشَّامِ ، وَالْمَشْرِيقِ وَالْعِرَاقِ

ذَكَرَ فِي هَذَا أَمثلة الْمَكَانِ الْمُخْصُوصِ ، فَيُقَالُ : " ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ "
 وَيُسَمَّى الْمُخْصُوصُ مِنَ الْمَكَانِ الْمُؤَقَّتِ ، وَالتَّوَقُّيْتُ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالتَّحْدِيدُ ،
 وَكَذَلِكَ مَوَاقِيتُ الْحَجِّ أَمَكَةٌ ، فَمِيقَاتُ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ (١) ، وَمِيقَاتُ الشَّامِ
 الْجُحْفَةُ (٢) ، وَلَيْسَتْ " ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْجُحْفَةُ " أَرْمَنَةٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " دَخَلْتُ الدَّارَ " .

(١) ذات عرق : هو الحد الفاصل بين تهامة ونجد ، وقيل : جبل طريق مكة ومنه ذات عرق . ينظر (مرصد
 الإطلاع ٩٣٢/٢) .

(٢) الجحفة : قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وسميت بالجحفة لان السيل
 اجتمعها واستأصل أهلها في بعض الأعوام (معجم البلدان ١١٠/٢) .

(فَإِنَّ التَّفْصِيرَ: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ) (١) ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ (٢) ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : " دَخَلْتُ الْقَوْمَ " ، بَلْ " دَخَلْتُ فِي الْقَوْمِ ، وَدَخَلْتُ
فِي الْأَمْرِ " فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي الْمَكَانِ .
فَأَمَّا " ذَهَبْتُ الشَّامَ " فَكَانَهُمْ أَرَادُوا الْمَكَانَ ، فَأَقَامُوا الْخَاصَّ مَقَامَ الْعَامِّ ،
وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ هَذَا فِي الشَّامِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْيَسَارُ ؛ لِأَنَّهُ شَامَةٌ أَيُّ :
يَسْرَةٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : " ذَهَبْتُ شَامَةً ، وَذَهَبْتُ الْيَسَارَ " جَازَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
" ذَهَبْتُ الْيَمْنَ " لِأَنَّهُ مِنَ الْيَمَنِ ، وَالْيَمْنَةُ ، وَلَمْ يُجِيزُوا " ذَهَبْتُ عُمَانَ ، وَمَكَّةَ ،
وَالْبَصْرَةَ " إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ " ذَهَبْتُ الشَّامَ " لِأَنَّهُ يَسَارُ الْكُعْبَةِ ، وَالْيَمْنُ يَمِينُ الْكُعْبَةِ .

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) وفي شرح الشريشي ٩٥٦/١ « وزعم الجرمي أن « دخلت » يتعدى بنفسه ، وأبطلوا قوله بقولهم : « دخلت في هذا الأمر » فعدوه بحرف الجر فدل على أنه الأصل » .

« الحال »

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهَةُ الْوَصْفِ كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي

إِنَّمَا ذَكَرَ الْحَالَ بَعْدَ الظَّرْفِ لِشَبْهِهَا بِهِ ، إِذْ (١) كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِـ " فِي " كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كَذَلِكَ ، وَتَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَالشَّيْءُ يُذَكَّرُ عَقِيبَ الشَّيْءِ إِذَا قَارَبَهُ أَوْ شَارَكَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الظَّرْفَ بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ مِنْهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَضْعِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِحُرُوفِهِ (٢) .

وَالْحَالُ : مُشْتَقَّةٌ مِنْ " حَالٍ يَحُولُ " إِذَا تَغَيَّرَ ، فَعَيْنُهَا " وَأَوْ " ، وَتُذَكَّرُ ، وَتُؤنَّثُ ، تَقُولُ (٣) : " حَالٌ حَسَنٌ ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ " (٤) .

وَقَوْلُهُ : " هَيْئَةٌ " يَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ ؛ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ ، فَاحْتِاجَ إِلَى إِخْرَاجِهَا عَنِ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ : " شَبِيهَةُ الْوَصْفِ " ، وَشَبْهُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، وَوَجْهُ شَبْهِ الْحَالِ بِالصِّفَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ ، لَكِنَّ الصِّفَةَ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الذَّاتِ ، وَالْحَالُ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَقَتَ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، وَلِبَيَانِ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لَا مُطْلَقًا ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّأْنِيثِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ « إِذَا » .

(٢) فِي (ف) « بِحَرْفِ فِيهِ » .

(٣) فِي (ف) « يُقَالُ » .

(٤) وَفِي شَرْحِ الرَّعَيْنِيِّ لَوْحَةِ ٣٢ « وَقِيلَ : سُمِّيَ حَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا إِلَّا لَمَّا أَنْتَ فِيهِ تَطَاوَلَ الْوَقْتُ أَوْ قَصُرَ » .

وَتَسْمِيَتُهُ حَالًا تَسْمِيَةٌ بَصْرِيَّةٌ ، أَمَا الْكُوفِيُّونَ - كَمَا فِي الرَّعَيْنِيِّ أَيْضًا - فَيَسْمُونَهُ قَطْعًا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا قَبْلَهُ مَعْرِفَةً وَهُوَ نَكْرَةٌ ، قَطَعَ عَنِ التَّبَعِيَّةِ إِلَى النِّصْبِ ، وَفَرَّقَ هِشَامٌ فَقَالَ : مَا جَاءَ مِنْهَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَضْمُرَةِ يُسَمَّى حَالًا ، وَمَا جَاءَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ الظَّاهِرَةِ يُسَمَّى قَطْعًا .

وَالْجَمْعُ ، وَالْحَالُ كَذَلِكَ ، وَتُخَالَفُهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ (١) لِصَاحِبِهَا فِي الْإِعْرَابِ ،
وَلَا فِي التَّعْرِيفِ .

وَرَسَمُ الْحَالِ أَنْ يُقَالَ : هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَيْئَةِ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ
بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَدْخُلُ فِيهِ " جَاعِي رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا كَرِيمًا ! قُلْتَ : إِنَّ
قَوْلَكَ : جَاعِي رَجُلٌ كَرِيمٌ " يَدُلُّ عَلَى هَيْئَةِ ذَاتٍ مُطْلَقًا لَا بِإِعْتِبَارِ كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ
مَفْعُولًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " فِي الدَّارِ رَجُلٌ كَرِيمٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فَاعِلًا ، وَلَا مَفْعُولًا
، وَالصِّفَةُ ثَابِتَةٌ لَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، فَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ وَصْفٌ هَيْئَةٍ
الْفَاعِلِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ ، وَوَصْفٌ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لَا
مُطْلَقًا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مُخَصَّصَةً وَمُقَيَّدَةً لَهُ كَقَوْلِهِ (٢) :

" جَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي "

فَإِنَّ " خَائِفًا " مُخَصَّصٌ لِلْمَجِيءِ وَمُقَيَّدٌ لَهُ ، فَإِذَا انْتَفَى الْمَجِيءُ انْتَفَى
الْخَوْفُ الْمَخَصَّصُ لَهُ ضَرُورَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْعَامُّ انْتَفَى الْخَاصُّ ، وَقَوْلُهُ :
" يَسْتَخْفِي " حَالٌ ثَانِيَةٌ ، أَي : مُسْتَخْفِيًا ، وَصَاحِبُهَا الضَّمِيرُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ (٣) ،
وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيهَا (٤) .

(١) بعده في (ف) « للموصوف في التذكير » وهو تكرار من الناسخ مع ما قبله سببه زلة نظر .

(٢) في النسختين « كقولك » والأولى ما أثبت ، لأنه قول الناظم .

(٣) ذكر الرعيني في شرحه أن ابن جني وجماعة من النحويين يجيزون تعدد الحال وصاحبها متحد ، نحو

« جاء زيد ماشيا ضاحكا » على أن « ضاحكا ، وماشيا » حال من زيد ، وحجتهم أن الحال صفة

في المعنى للفاعل أو المفعول ، واجتماع صفتين فأكثر جائز ، وذهب الفارسي وجماعة من المحققين

إلى أن ذلك لا يجوز ، وحجتهم أن الحال مشبهة بالمفعول فكما أن الفعل إذا استوفى مفعوله لم يكن

له مفعول آخر ، كذلك إذا أخذ الحال لم يكن له حال أخرى ، فعلى هذا المذهب إذا جاء ما يوهم

جواز المذهب الأول ، نحو قولك « جاء زيد ماشيا راكبا » جعل أهل هذا المذهب الحال الأولى من زيد

، والثانية حالا من الضمير في الأولى ، وكذا الحكم فيما زاد . (شرح الرعيني لوحة ٢٨) بتصرف

، وعليه يكون المؤلف موافقا للفارسي فيما ذهب إليه ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٤ : «

وكما يكون للمبتدأ خبران فصاعداً قد يكون لذي الحال حالان فصاعداً ، ويجوز أن يكون الحال

الثانية من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى » .

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٩٩ ، وابن يعيش ٥٥/٢ .

مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مَنكُورَةٌ حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَنكُورَةِ

بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فِيهِ فَضْلُهُ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَةً

قَدْ ذَكَرَ لِلْحَالِ سِتَّ شَرَائِطَ ، خَمْسٌ (١) مِنْهَا شَرْطٌ فِي نَصْبِهَا ، أَمَّا كَوْنُهَا « مَنْصُوبَةً » فَلِأُمُورٍ نَذَكُرُ بَعْضَهَا :

أَحَدُهَا : لِشِبْهِهَا بِالْمَفْعُولِ فِي كَوْنِهَا فَضْلَةً .

وَالثَّانِي : (٢) لِشِبْهِهَا بِالظَّرْفِ لِتَقْدِيرِهَا بِـ " فِي " .

وَالثَّلَاثُ (٣) : لِشِبْهِهَا بِالْمَصْدَرِ فِي مَجِيئِهَا مُؤَكَّدَةً .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مُشْتَقَّةً " فَلِشِبْهِهَا بِالصِّفَةِ ، وَلِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَلِيَحْصَلَ لَهَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ بِالِاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا (٤) فَإِنَّ الْمَعْنَى جَاءُوا مُفْصَلِينَ هَذَا التَّفْصِيلَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مَنكُورَةٌ " فَلِأَنَّهَا خَبِرٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

" جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا " فَقَدْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِمَجِيئِهِ وَرُكُوبِهِ ، وَلِأَنَّهَا جَوَابٌ لـ " كَيْفَ " وَأِنَّمَا يَقَعُ " كَيْفَ " لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ النُّكْرَاتِ : لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الْمَجْهُولَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ " (٤) الْغَفِيرَ " فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : مَرَرْتُ بِهِمُ

جَامِينَ - أَيُّ : كَثِيرِينَ - غَافِرِينَ الْأَرْضَ بِكَثْرَتِهِمْ أَيُّ : سَاتِرِينَ لَهَا .

ب / ٧٤

(١) فِي (ف) « خَمْسَةٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي نَصْبِ الْجُزْءِ الثَّانِي خِلَافَ ، ذَهَبَ الرَّجَا جُ إِلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِي إِلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ ، وَقِيلَ : إِنْ الْأَسْمِينَ مَعَ مَنْصُوبِيَانِ بِالْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَهُمَا ، لِأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا هُوَ الْحَالُ ، وَالْحَالِيَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُمَا لَا مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَصَارَا يُعْطِيَانِ مَعْنَى الْمَفْرَدِ ، يَنْظُرُ فِي التَّصْرِيحِ ٢٧٠/١ ، وَشَرَحَ الرَّعِينِي لَوْحَةَ ٤٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « الْجَمَّ » .

وَأِنَّمَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِهَا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً
لِتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْمَجْهُولُ لَا يُفِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِكُلِّ
قَائِمًا " فَإِنَّمَا جَازَ الْحَالُ مِنَ التَّنْكِيرِ لِمَا فِي " كُلِّ " مِنَ الْعُمومِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ
الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّنْكِيرِ ، وَلِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصِّفَةِ لِمُخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي
التَّعْرِيفِ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ " لِيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ كَوْنُهَا فَضْلَةً ، وَقَدْ عَلَّلَ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ : فَهِيَ فَضْلَةٌ " (أَيُّ : فَضْلَةٌ) (١) لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " فَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ (فَائِدَةٌ عَلَى) (٢) قَوْلِهِ :
" مُشْتَقَّةٌ " ، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَوْنِهَا مُشْتَقَّةً أَنَّ فِيهَا ضَمِيرًا ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ
ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّكْيِيدِ (٣) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْحَالِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا ارْتِفَاعَ
الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ رَفْعُهَا الظَّاهِرِ بَعْدَهَا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا أَبُوهُ " فَأَبُوهُ فَاعِلٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) « فائدة تدل على » .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٢ : « السادس أن يكون فيها ضميرًا لترتبط مع صاحبها به ،
والنيلي حكم بأن قوله : « فيها ضمير » مكرر لأنه قد فهم من كونها مشتقة أن يكون فيها ضمير ، ثم
قال : اللهم إلا أن يكون قد ذكره على وجه التأكيد ، وأقول : هذا ليس بمكرر ، لأن الحال قد تكون
مشتقة ولا ضمير فيها وذلك إذا ارتفع الظاهر بعدها ، فعلى هذا الشرط هو رفْعُها الفاعل سواء كان
ظاهرًا أو مضمراً ، وأما اشتراط كونه مضمراً فغير صحيح » .

وقال الشريشي ٦٧١/١ : « وقوله : « فيها ضمير » يريد : أنها لما وجب أن تكون مشتقة أو في
حكم المشتق وجب أن يكون فيها ضمير : لأن المشتق لا بد فيه من الضمير ، وكذلك ما كان في معنى
المشتق ، ووافق ابن القواس ٥٥٦/١ النيلي إذ قال : « لأن شرط كونها مشتقة يفني عنه ، وإنما هو
حكم لها » .

مَرْفُوعٌ بِ « قَائِمٍ » ، وَيُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ [(٢) وَيُؤَكِّدُ تَقْوِيلٌ (١) : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا هُوَ فَعَمَّرُوا ، وَ « عَمَرُوا » مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْحَالِ ، وَ « هُوَ » تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ] (٣) ، وَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِالْمَرَاتَيْنِ جَالِسَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا ، فَكِلْتَاهُمَا تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي « جَالِسَتَيْنِ » ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَتَكُونُ جُمْلَةً ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ بِإِلَّا فَصَلِّ .

فَتَلَزَمُ الْوَاوُ وَطَوْرًا تُحذفُ وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضَعُفُ

تَقْدِيرُهُ وَيَكُونُ الْحَالُ جُمْلَةً فَتَلَزَمُ الْوَاوُ ، أَي : تَلَزَمَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وَعَلَى الْأَفْصَحِ فِي الْبَعْضِ ، وَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ الصِّفَةَ ، وَالْجُمْلُ تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَاتُ جَزَاءً أَنْ تَكُونَ - أَعْنَى الْجُمْلَةُ - حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ جَزَاءً أَنْ تَكُونَ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً جَزَاءً أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَالْجُمْلَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ تَلَزَمَ فِيهِ (٢) الْوَاوُ ، وَضَرْبٌ لَا تَلَزَمُ ، وَالَّذِي تَلَزَمَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا لِصَاحِبِ الْحَالِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ ضَاحِكٌ .

وَالثَّانِي : إِذَا خَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُوا مُنْطَلِقٌ " ، وَإِلَى (الضَّرْبَيْنِ) (٤) أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَتَلَزَمُ الْوَاوُ " .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي لَا تَلَزَمُ فِيهِ الْوَاوُ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ الْأَفْصَحُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ، وَضَرْبٌ الْأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُهَا مِنْهُ ، فَأَلَّوْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَ

(١) فِي نَسْخَةِ (ف) « بِقَوْلِهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقُ نَظَرِ .

(٣) فِي (ف) « فِيهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ « هَذَا الضَّرْبُ » .

زَيْدٌ وَأَبُوهُ ضَاحِكٌ " يَجُوزُ طَرَحُ الْوَاوِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْارْتِبَاطَ قَدْ حَصَلَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ عَلَى ذِي الْحَالِ ، مِثْلَهُ قَوْلُهُمْ : " كَلَّمْتُهُ فَوَهُ إِلَى فِي " وَأَلْفَصَحُ إِبْتِاتُ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ (١) فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَيْسَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالضَّمِيرُ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " أَبُوهُ " لِرِبْطِ الْمُبْتَدَأِ لَا لِرِبْطِ الْخَبَرِ ، قَالُوا : وَهِيَ (الَّتِي رِبَطَتْ) (٢) الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأَ جَمِيعًا ، وَالْمُرَادُ رِبْطُ الْخَبَرِ لَكِنْ لَا يُمْكِنُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذْ لَا يُمْكِنُ (٣) دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْخَبَرِ فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْأَوَّلِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْخَبَرَ مُرْتَبِطٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مُرْتَبِطٌ (بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى ذِي الْحَالِ) (٤) ، وَسَيَبِيئِهِ (٥) يُقَدَّرُ الْوَاوُ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ بِـ " إِذْ " ؛ لِمَا فِي الْحَالِ مِنْ شَبَهِ الظَّرْفِ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي الْأَفْصَحُ فِيهِ طَرَحُ الْوَاوِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ظَرْفًا مُقَدَّمًا عَلَيْهِ نَحْوُ : خَرَجَ زَيْدٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ ، (أَي : وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ) (٦) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) « لَأَنَّ الْوَاوَ » .

(٢) فِي (ف) « الَّذِي نَصَبَتْ » .

(٣) فِي (ف) « لَا يَكُنْ » .

(٤) فِي (ف) « بِالْخَبَرِ وَالْغَايَةَ عَلَى ذِي الْحَالِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ ٩٠/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٦٨/٢ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ^(١)

أَيُّ : وَعَلَيَّ سَوَادٌ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَضَارِعاً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مَضَارِعاً فَمَا أَنْ يَكُونَ مُنْبِتاً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُنْبِتاً فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَاوِ تَنْزِيلاً لِلْمُضَارِعِ مَنْزِلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي عَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْوَاوِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " قَدِمَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ " أَيُّ : مُتَكَلِّمًا " ، وَإِنْ كَانَ مَضَارِعاً مَنْفِيًّا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ، بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ .

وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ مَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ "

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ عَمْرُو " .

وَأِنَّمَا جَازَ إِخْلَاءُ الْجُمْلَةِ (الْحَالِيَّةِ)^(٢) مِنَ الضَّمِيرِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالظَّرْفِ

إِذَا وَقَعَ خَبَرًا ، إِذْ لَا ضَمِيرَ فِيهِ (ظَاهِرٌ)^(٣) ، وَبِتَقْدِيرِ^(٤) الْوَاوِ بِـ " إِذْ "

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد ، كما في ديوانه ٥١/٣ ، وهو بتمامه :

« إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلْدَةِ أَوْ نَكَرْتَهَا نَهَضْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ »

وهو من قصيدة يخاطب بها خالد بن جبلة الباهلي ، قال محقق الديوان : « هذا البيت من أشهر شعر بشار استشهد به علماء العربية على خلو جملة الحال من الواو إذا كان خبرها ظرفاً مقدماً عليها ، لأنه يتقدمه صار المبتدأ بعده كالفاعل ، فأشبهت الجملة الفعلية فصارت جملة « علي سواد » كأنها فعلية » .

إنكار البلدة : إنكار أهلها على حدِّ قوله تعالى : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » ، البازي : الصقر وهو من أبكر الطيور خروجاً علي سواد : أي : بقية من الليل .

وهو في شرح الكافية للرضي ٢١١/١ ، والخزانة ٥٤٠/١ بولاق ، ومعاهد التنصيص ٢٨٧/١ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ٢٥١ .

(٢) سقط ف ي (ف) .

(٣) في (ف) « دخل ظاهر » .

(٤) في الأصل « وتقدير » .

يَتَحَقَّقُ شَبَهُ الظَّرْفِ (١) .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ مُضَارِعًا وَهُوَ الْمَاضِي ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ
مُثَبَّتًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَفِيهِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّانِي : بِالضَّمِيرِ وَحَدَّهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّلَاثُ : بِالْوَاوِ وَحَدَّهُ : نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرُو " .

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًا فَثَلَاثَةٌ أَيْضًا :

بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ أَبُوهُ " .

(٣) وَبِالضَّمِيرِ وَحَدَّهُ [نَحْوُ " جَاءَ "] (٢) زَيْدٌ مَا خَرَجَ أَبُوهُ " (٣)

وَبِالْوَاوِ وَحَدَّهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو " .

وَلَا بُدَّ مَعَ الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ مِنْ " قَدْ " ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَوْ جَاءُ وَكَمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤) أَي : قَدْ حَصِرَتْ (٥) .

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤٧/١ : وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنها بمعنى « إذ »

إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك .

(٢) تكملة يوجبها المقام .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) سورة النساء : ٩٠ .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين ، لأن لفظة « قد » تقرب الماضي من الحال ، أما الكوفيون والأخفش فقد

ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه « قد » أو لم تكن ، لأن التقدير على خلاف

الأصل ، وقياساً على وقوعه صفة للنكرة من غير تقدير ، وهو الراجح في نظري ، لأنه قد ورد بدون «

قد » كثيراً وتأويل الكثير ضعيفاً .

انظر : الإنصاف ٢٥٢ المسألة ٢٢ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/١ ، والهمع

. ٢٤٧/١

فَهَذِهِ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ غَيْرِ الْمُضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ .
وَالْمُضَارِعُ الْمُقْتَرِنُ بِلَمْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاضِي ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْطِقْ
عَمْرُو " .

قَوْلُهُ : " وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعَفُ " لَمَّا ذَكَرَ الْحَالَ وَبَيَّنَ حَقِيقَتَهَا ،
وَذَكَرَ شَرَايِطَهَا أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْعَامِلِ فِيهَا فِعْلًا أَوْ اسْمًا مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ
يَمْنَعْ تَقَدُّمَهَا عَلَيْهِ مَانِعٌ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِالتَّصْرِفِ فَنَقُولُ :
" رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ " ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لِضَعْفِهِ .

فَلَا تَقْدُمُهَا عَلَى تَنْبِيهِ وَلَا إِشَارَةٍ ، وَلَا تَشْبِيهِ

وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلٌ وَفِي سِوَاهَا إِنْ تَقَدَّمَ لَمْ تَبَلْ

الْعَامِلُ فِي الْحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَالْمَعْنَوِيُّ - هُوَ الَّذِي
عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْحَالُ [مِنْ] (١) عَامِلِهَا مَا يَضْعَفُ " - فَلَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛
لَأَنَّهُ ضَعْفٌ عَنِ التَّصْرِفِ فِي نَفْسِهِ فَضَعْفٌ عَنِ التَّصْرِفِ فِي مَعْمُولِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ
مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَ صُورٍ :

إِحْدَاهَا : التَّنْبِيهِ [(٢) نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ " قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ " ،
وَيَجُوزُ " هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " فَتَقْدُمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا لَا عَلَى التَّنْبِيهِ] (٣) .

الثَّانِيَةُ : اسْمُ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ " قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " .

الثَّلَاثَةُ : التَّشْبِيهِ ، نَحْوُ " كَأَنَّكَ قَائِمًا أَسَدٌ " ، وَكَذَلِكَ التَّمْنِي ، نَحْوُ : لِيَتَكَ

قَائِمًا فِي دَارِنَا " ، وَكَذَلِكَ التَّرَجِّي ، نَحْوُ " لَعَلَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا خَلْفَ عَمْرُو " ،

(١) فِي الْأَصْلِ « فِي » .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقُ نَظَرِ .

وَكَذَلِكَ النَّدَاءُ ، نَحْوُ (١) :

يَا بُوْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (٢)

وَالْحَالُ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلُّهَا مِنْ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي التَّنْبِيهِ " أَنْبَهُ عَلَى زَيْدٍ قَائِمًا " ، وَفِي الْإِشَارَةِ " أَشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا " ، وَفِي التَّشْبِيهِ " أَشْبَهُهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ بِالْأَسَدِ " ، وَكَذَا فِي " لَيْتَ " تَقْدِيرُهُ " أَتَمَنَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " لَعَلَّ " " أَتَرَجَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " النَّدَاءِ " أَدْعُو بُوْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا .

فَأَمَّا الظَّرْفُ (٣) فَتَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ عِنْدَنَا قَائِمًا " ، فَلَا يَجُوزُ " زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَنَا " ، بِتَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى الظَّرْفِ (٤) ، وَالْحَالُ ٧٥/ب هَهُنَا مِنْ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ " زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا قَائِمًا " : " وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ (فِي) (٥)

(١) فِي (ف) « نَحْوِ النَّابِغَةِ » .

(٢) هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٢٢٠ ، وَصَدْرُهُ :

« قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ » وَيُرْوَى : يَا بُوْسَ لِلْحَرْبِ .

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٧٧/٢ هَارُونَ ، وَالْخَصَائِصُ ١٠٦/٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٢٥١/١ ، وَالْإِنْصَافُ

٣٣٠/١ ، وَابْنُ يَعِشَ ٦٨/٣ ، ٣٦/٤ ، ١٠٤/٥ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ ، وَالْهَمْعُ ١٧٣/١ .

خَالُوا : تَخَلَّوْا مِنْ حَلْفِهِمْ وَقَطَعُوهُمْ . يَا بُوْسَ لِلْجَهْلِ ، يَعْنِي مَا أَبَاسُ الْجَهْلِ عَلَى صَاحِبِهِ

وَأَضْرَهُ لَهُ !

(٣) هَذِهِ الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ .

(٤) هَذَا مَذْهَبُ سَيَّبُوِيهِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ مُطْلَقًا إِنْ تَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ ، نَحْوُ « زَيْدٌ وَأَقْفَأُ خَلْفَكَ » ،

و« زَيْدٌ وَأَقْفَأُ فِي الدَّارِ » ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ عَلَى

قِرَاءَةِ « مَطْوِيَّاتٍ » ، وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ سَيَّبُوِيهِ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ بِحَرْفِ الْجَرِّ

غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ كَلِيَّتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ مُسْتَفَادَ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٥٦٢ ، وَشَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ

٢٧٠/١ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ ١٢٢/٢ هَارُونَ بُوَشْرَحِ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ عَقِيلٍ ٨٤٦/١ ، فَمَا بَعْدَهَا ،

وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٠٤/١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الظَّرْفُ ؛ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا هَذَا الْبَيَانَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا هِيَ
وَصَفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَلْحَالُ يُشْبِهُ الظَّرْفَ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ،
نَحْوُ " كُلُّ يَوْمٍ لَكَ تَوْبٌ " فَتَوْبٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَكَ " الْخَبَرُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - أَعْنِي
" لَكَ " عَامِلٌ فِي " كُلِّ يَوْمٍ " النَّصْبَ .

قُلْتُ : الْحَالَ لِشَبَهِهَا بِالظَّرْفِ تَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى ، وَلِشَبَهِهَا بِالْمَفْعُولِ لَا
يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى مُتَقَدِّمَةً .

وَكَذَلِكَ الْحَالَ مِنَ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ الْإِضَافَةِ (١) لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي سِوَاهَا إِنْ تَقَدَّمَ لَمْ تَبَلْ " أَيُّ : فِي سِوَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَجُوزُ
التَّقْدِيمُ فِي الْحَالِ ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ ذُكِرَ (٢) ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ،
وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَنَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمًا ضَارِبٌ
عَمْرًا " ، أَيُّ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا قَائِمًا " ، وَقَوْلُنَا (٣) " فِيمَا تَقَدَّمَ : " مَا لَمْ يَمْنَعُ
مَانِعٌ (٤) احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ الْمَوْصُولَةِ بِهِ (٥) .

وَمِثَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ " زَيْدٌ قَائِمًا مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ " أَيُّ : " زَيْدٌ مَضْرُوبٌ
غَلَامُهُ قَائِمًا " ، وَمِثَالُ الصِّفَةِ " زَيْدٌ قَائِمًا حَسَنُ الْوَجْهِ " أَيُّ : " زَيْدٌ حَسَنُ
الْوَجْهِ قَائِمًا " .

(١) فِي (ف) « أَوْ بِالْإِضَافَةِ » ، وَمِثَالُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمَجْرُورِ قَوْلُكَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا » ، وَمِثَالُهَا مِنَ
الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى « مَلَأَ إِبْرَاهِيمُ حَنِيْفًا » .

(٢) رَاجِعْ ص ٤٨٨ .

(٣) فِي النِّسَخَتَيْنِ « وَقُلْنَا » ، وَالْأُولَى مَا أَثْبَتَ .

(٤) فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : أَعْجَبَنِي مَجْرَدَةُ الضَّارِبِ هُنْدًا . عَنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٠٥/٨ .

وَإِذَا عَمِلَ فِي الْحَالِ فِعْلٌ جَامِدٌ لَا يَتَّصِرُفُ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا قَائِمًا ! ، [وَنَعْمَ الرَّجُلُ قَائِمًا زَيْدًا] (١) ، وَفِي تَقْدِيمِ الْحَالِ مِنْ اسْمٍ " لَيْسَ " عَلَيْهَا خِلَافٌ كَالْخِلَافِ فِي خَبَرِهَا (٢) ، نَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا بِجَمِيلٍ " وَكَذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَبَرِهَا .

وَحَالٌ مَا نُكَّرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ كَقَوْلِهِ : لِمِي مُوحِشًا مَلَلٌ

إِنَّمَا حَسُنَتْ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا نَحْوُ : قَامَ ضَاحِكًا رَجُلٌ . كَمَا حَسُنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا خَبَرُهَا وَهُوَ ظَرْفٌ نَحْوُ " عِنْدَكَ رَجُلٌ " وَالْحَالُ لَهَا شَبَهُ بِالظَّرْفِ ، وَشَبَهُ بِالْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ عَنِ النُّكْرَةِ بِالظَّرْفِ مَعَ تَقَدُّمِهَا ، فَكَذَا يَصِحُّ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ مَعَ التَّقْدِيمِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَتَقَدَّمَ لَأَلْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ رَجُلًا رَاكِبًا " فَلِهَذَا قَالَ : " وَحَالٌ مَا نُكَّرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ " أَيُ : تَقَعُ حَالَةٌ قَبْلَهُ ، وَكَذَا إِذَا وُصِفَتِ النُّكْرَةُ حَسُنَ الْحَالُ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ " سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَجَاءَ فَرَسٌ (٣) لَهُ سَابِقًا (٤) " فَلَمَّا وُصِفَ الْفَرَسُ بِقَوْلِهِ : " لَهُ " (٥) حَسُنَتْ الْحَالُ مِنْهُ مَعَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) أَيُ : مِنْ جَوِّزٍ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا جَوِّزَ تَقْدِيمِ الْحَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ مَنَعَ .

(٣) فِي (ف) " فَرَسًا " وَهُوَ خَطَأٌ نَحْوِي .

(٤) أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٥/٢ ، ١١ ، ٥٦ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : " سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَيْلِ فَارْسَلُ مَا ضَمُرَ مِنْهَا مِنَ الْحَفِيَاءِ أَوْ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ وَأَرْسَلَ مَا لَمْ يَضْمُرْ مِنْهَا مِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ " الْحَدِيثُ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ ٣٩/٣ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَقْمٌ " ٢٥٧٧ " بَلَفِظَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ " ، وَفَضَلَ الْقَرْحَ فِي الْغَايَةِ " أَمَّا عِبَارَةٌ " فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا " فَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ فِي الْمُرْتَجَلِ ١٦٥ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٢٠٤/١ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥) سقط من (ف) .

التَّكْبِيرِ ، كَمَا يَحْسُنُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكْرَةِ إِذَا وُصِفَتْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ رَفْعِ " سَابِقٍ " وَنَصْبِهِ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَهُ نَعْتًا لِلْفَرَسِ جَازَ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ حَصَلَ لِلْفَرَسِ مِنْ قَبْلُ ، (لَا) (١) فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَظَاهِرُ النَّصْبِ أَنَّ السَّبْقَ حَصَلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ (لَا) (٢) فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " لِمِي مُوحِشًا طَلَّلٌ " يُرِيدُ بِهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لِمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلٌ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلٌ (٣)

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ " طَلَّلًا " نَكْرَةٌ ، وَ " مُوحِشًا " صِفْتُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ " لِمِيَّةٌ طَلَّلٌ مُوحِشٌ " فَلَمَّا قَدَّمَهُ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكْرَةِ (٤) .

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْحَالَ هُنَا (٥) لَيْسَتْ مِنَ النَّكْرَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّ " طَلَّلًا " مُبْتَدَأٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي

(١) فِي (ف) " الْآنَ " .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) ، وَانظُرِ الْمُرْتَجِلَ ١٦٥ .

(٣) الْبَيْتُ لِكَثِيرِ عَزَّةَ ، وَهُوَ فِي دِيوانِهِ ٥٠٦ ، ٥٣٦ ، وَالْكِتَابُ ١٢٢/٢ ، هَارُونَ ، وَالْخِصَائِصُ ٤٩٢/٢ ، وَمَجَاسِ الْعُلَمَاءِ لِلزَّجَاجِيِّ ١٧٤ ، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ ١٨٧ ، وَالْمُرْتَجِلُ ١٦٦ ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النُّحُو ١١٧ .

قَالَ الشَّنْتَمَرِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ ٢٧٦/١ بُولَاقَ : " وَيُرْوَى " : " لِعَزَّةَ " ، وَلِهَذَا قَالُوا : مَنْ رَوَاهُ : لِمِيَّةَ نَسَبَهُ لِذِي الرِّمَّةِ ، وَمَنْ رَوَاهُ لِعَزَّةَ نَسَبَهُ لِكَثِيرِ عَزَّةَ .

الطَّلَلُ : مَا شَخَّصَ مِنْ آثَارِ الدَّارِ ، وَالْمُوحِشُ : مَنْ ذَهَبَ عَنْهُ النَّاسُ .

يُلُوحُ : يَلْمَعُ . الْخَلَّلُ : جَمَعَ خَلَّةً بِالْكَسْرِ ، وَهِيَ بَطَانَةٌ تَغْشَى بِهَا أَعْجَانُ السِّيُوفِ .

(٤) قَالَ فِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لُوحَةٌ ٥٥ : " وَهَذَا النَّوعُ يَسْمِيهِ النَّحْوِيُّونَ أَحْسَنَ الْأَقْبِيحِينَ ؛ لِأَنَّ تَكْبِيرَ صَاحِبِ الْحَالِ قَبِيحٌ ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا قَبِيحٌ ، لِأَنَّهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفُصْحَاءِ ، وَكَانَ التَّقْدِيمُ أَحْسَنَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْحَالَ تُشَبَّهُ الْخَبَرَ ، وَصَاحِبُهَا يُشَبَّهُ الْمُبْتَدَأَ ، وَالْمُبْتَدَأُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً وَقَدَّمَ خَبْرَهُ عَلَيْهِ جَازَ فَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْحَالِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً وَقَدِّمَتْ عَلَيْهِ " .

(٥) فِي (ف) " هَا هُنَا " .

(٦) عَارِضُ ابْنِ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٥٦٤ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّبِيلِيُّ ، فَانظُرْهُ هُنَاكَ .

صَاحِبِهَا ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ ،
 وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلًا فِي الْحَالِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْحَالَ مِنْ
 "طَلَّلَ" فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْحَالَ هُنَا مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِ ١/٧٦
 وَالْمَجْرُورِ (١) لِأَنَّهُ خَبَرٌ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ فَاعِلٌ ، وَالْحَالَ مِنْ ذَلِكَ
 الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ " طَلَّلَ مُسْتَقَرٌّ لَمِيَّةٌ مُوحِشًا " ، فَالْجَارُ
 وَالْمَجْرُورُ (١) (نَائِبٌ عَنِ " مُسْتَقَرٌّ ") (٢) وَمَتَّحَمَلٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ
 مُسْتَتِرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا تَطَرَّدَ قَاعِدَتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : الْحَالَ وَصَفٌ هَيْئَةٌ
 الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ ، [وَ] عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ الْحَالَ (وَصَفٌ) (١)
 هَيْئَةٌ الْمُبْتَدَأِ لَا وَصَفٌ هَيْئَةٌ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ (٣)

فَالصَّالِحَاتُ مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَابٌ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " عَلَيْهَا " خَبَرُهُ ،
 وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَ " مُغْلَقًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ لَا
 مِنْ " بَابٌ " ، فَافْهَمَهُ مُحَرَّرًا .

وَلَا يَدُّ أَنْ يَتَّحِلَّ (٤) فِي وَجْهِ لِقَوْلِ الْقُدَمَاءِ فَنَقُولُ : لَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ
 الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " نابت غير مستقر " تحريف

(٣) هذا عجز بيت نسبة الرَّمْخَشْرِي فِي أساس البلاغة (نشر ٩٥٧) لجميل ، قال : قال

جميل يشكُّ ناساً :

الشَّرُّ مُنْكَشَفٌ تَلْقَاهُ مُنْتَشِرًا وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ

وليس في ديوان جميل .

وهو في : أسرار العربية ١٤٧ ، والمرتلج ١٦٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٥٤ ،

والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٨/١ ، ٤٠٨ ، ١٤١/٢ بدون نسبة .

(٤) في الأصل غير واضحة .

الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴿ (١) فَإِنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنْ " الْحَقِّ " ، وَهُوَ خَبَرٌ (هُوَ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ إِذْ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، وَلَا الْمُبْتَدَأُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْمَلُ ، وَلَا (الْحَقُّ) ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَمَا لَا يَعْمَلُ الْمَوْصُوفُ فِي صِفَتِهِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ " أُثْبِتَهُ ، أَوْ أَحَقَّهُ " (٢) ؛ فَاعْرِفُهُ (٣) .

مسألة :

إِذَا قُلْتَ : " هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ " فَمَا الْعَامِلُ ؟ لِأَنَّ " هُوَ " مُضْمَرٌ فَلَا يَعْمَلُ ، وَ " رَجُلٌ " غَيْرٌ مُشْتَقٌّ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا ، فَمَا الْعَامِلُ ؟ .
قُلْتَ : الْعَامِلُ " كَانَ " التَّامَّةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ " ، فَاعْرِفُهُ (٤) .

(١) سورة البقرة : ٩١ .

(٢) في الأصل " أَوْ أَحَصَّهُ " ، وفي (ف) " أَوْ أَحَقَّهُ " وهي لا شك محرّفة من " أَحَقَّهُ " كما في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٥٤/١ ، والشرح المجهول للمولف لوحة ٥٢ ، ومعنى " أَحَقَّهُ " أي : وقفت على حقيقته .

(٣) وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦١ " اللهم إلا أن يقال : إن العامل في الحال لا يجب أن يكون هو العامل في صاحبها بديل " وهو الحق مصدقاً " ، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، وَأَمَّا الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ فِي التَّحْقِيقِ مَقْدَمَةٌ عَلَيْهَا كَمَا حَكَاهُ سَبِيوِيَه " وهو قائماً رجلٌ " أي " هو رجل قائمٌ " فلما قدّم ما لو تأخر لضعف نصبه على الحال تعيّن نصبه بالتقديم لا أنه كما يقولون : إِنَّهُ قَدَّمَ الصِّفَةَ فَصَارَتْ حَالًا ، لِأَنَّ الصِّفَةَ مَقْدَمَةٌ لِلذَّاتِ ، وَالْحَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مَقْدِمَةٌ لِلْفِعْلِ .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٢ " هذه مسئلة مشكلة ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ أَيْضًا مُشْكَلٌ ، وَوَجْهَ الْإِشْكَالِ أَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ ، وَالْإِبْتِدَاءُ أَيْضًا لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ هُوَ " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ حَالًا مِنَ النُّكْرَةِ أَيْضًا " .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَاكِيدًا كَمَا قَالَ : هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا .

الحالُ المؤكِّدةُ لها خواصُّ تختصُّ بها ، فمنها أنَّها لازمةٌ غيرُ منتقلةٍ ،
ومنها أنَّ معناها يفهمُ قبلَ ذكرها ؛ لدلالةِ الجملةِ التي قبلها عليها ، ومنها أنَّها
تأتي بعدَ جملةٍ مركَّبةٍ من اسمين لا عملَ لها (١) فيها ، والمثالُ في ذلك قولُه
تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (٢) فألحالُ " (مُصَدِّقًا) " (٣) ، وقد
جمعَ الشروطُ الثلاثةَ (٤) ، فإنه لا زِمَ غيرُ منتقلٍ ؛ لأنَّ " الحقَّ " لا ينتقلُ عن
تصديقه لِمَا صدَّقه ، وهو معلومٌ قبلَ ذكره - أعني " مُصَدِّقًا " - ؛ لأنَّ الحقَّ لا
يكونُ إلا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم من الحقِّ لا من غيره ، والذي مَعَهُم هو ذِكْرُ نبوَّةِ
مُحمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ - وذلك حقٌّ فلا يكونُ الحقُّ إلا مُصَدِّقًا لذلك ،
فقد علمَ التصديقُ من قولِه (٥) : " وَهُوَ الْحَقُّ " قبلَ ذكره .

بقيَ الكلامُ على العامِلِ في هذهِ الحالِ ، وقد تقدَّم تفصيلُه قبلَ هذا البيتِ
بلا فصلٍ ، وهو " أحقُّه " ، أو أثبتُّه ، أو ما في " الحقَّ " من معنى الثبوتِ ؛ لأنَّ
الحقَّ هو الثابتُ الذي لا يتغيَّرُ .

(١) في (ف) " له " .

(٢) سورة البقرة : ٩١ .

(٣) في النسختين بالرفع .

(٤) الحال المؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وهي ضربان مؤكدة لعاملها ، وموكدة
لمضمون الجملة ، فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظاً وهو الغالب نحو قوله تعالى : " ولا تعثوا
في الأرض مفسدين " وقد توافقه معنى ولفظاً ، وهو قليل ، كقوله تعالى : " وأرسلناك للناس
رسولاً " . والمؤكدة لمضمون جملة قبلها : وهي التي نكرها المؤلف هنا بشروطها الثلاثة ، وقد أنكر
الفراء والمبرد والسهيلي الحال المؤكدة ، وقالوا : " بل هي مبينة أبدأ ، لأنَّ الكلام لا يخلو عند نكرها
من فائدة " . انظر شرح الألفية للمرادي ١٥١/٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٩/١ .

(٥) في (ف) " وهو قوله " .

وَالَّذِي أَرَى أَنْ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةَ هِيَ الَّتِي تَعْلَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ
تَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لَا عَمَلَ لِأَحَدٍ أَجْزَائِهَا فِيهَا (١) ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَفَى بِالنَّبِيِّ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي (٢)

فَ " كَافٍ " (٣) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لِقَوْلِهِ (٤) " كَفَى " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا كُنْتُ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدَعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ (٥)

فَ « غَيْرَ رَاكِبٍ » حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ « يَمْشِي » ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ :

" يَمْشِي " أَنَّهُ غَيْرُ رَاكِبٍ ، وَمِنْهُ " هَذَا النَّبِيُّ صَادِقًا " فَقَدْ عَلِمَ بِقَوْلِنَا " هَذَا
النَّبِيُّ " أَنَّهُ صَادِقٌ ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْحَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْتَقَلَةٌ ، وَمُؤَكَّدَةٌ ، وَمُقَدَّرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ

قَبْلَ وَجُودِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ (٦) ،

فَالْخُلُودُ غَيْرٌ وَقَعَ فِي الدُّنْيَا بَلْ فِي الْآخِرَةِ ، فَهَذِهِ (٧) حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، أَيْ :

(١) كما اشترط ذلك الزمخشري في المفصل ٦٣ .

(٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي ، وهو جاهلي قديم ، ترجمته في الشعر والشعراء

٢٦٧/١ ، وعجز البيت كما في ديوانه ١٤٢ .

" وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ " .

وانظر اختلاف روايات العجز في الخزانة ٢٦٢/٢ بولاق .

وهو في ابن يعيش ٥١/٦ ، والمرتلج ١٦٤ ، والمنتصف ١١٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة

١٠٦ .

(٣) في (ف) " فكأنه " .

(٤) في (ف) " بقوله " .

(٥) البيت لحاتم الطائي

انظر ديوانه ٢٠٥ ، والحماسة البصرية ٣١/٢ .

القلوص : الناقة الشابة ، وجمعها قُلُوصٌ وَقَلَائِصٌ .

(٦) سورة هود : ١٠٨ .

(٧) في الأصل " فهذا " ، والأنسب ما في (ف) .

مُقَدِّرِينَ فِي الدُّنْيَا لِلْخُلُودِ فِي الْآخِرَةِ ، وَمُوَطَّئَةً (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٢) ، فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (قُرْآنًا) مُوَطَّئَةٌ لَهَا ، أَي : مُمَهَّدٌ ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (٣) فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (لِسَانًا) مُوَطَّئَةٌ لَهُ ، أَي : مُمَهَّدٌ ؛ لِأَنَّ (لِسَانًا) لَيْسَ مُشْتَقًّا فَلَا يَكُونُ حَالًا فَهُوَ مُوَطَّئٌ لِلْحَالِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٤) فَـ (أُمَّةً) حَالٌ وَمُوَطَّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٥) ، فَـ قَوْلُهُ " أَمْرًا " حَالٌ مُوَطَّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ (مِنْ عِنْدِنَا) ، وَالْحَالُ هُنَا مِنَ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ (٦) ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِصِفَتِهَا .

(١) في (ف) "وموطنه" وهو تحريف ، ومعنى الموطئة : أن تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب انتصابها ، وتجرى هي عليه صفة ، وهي المقصودة ، عن التحفة الشافية لوجه ٦١ .

(٢) سورة يوسف : ٢

(٣) سورة الأحقاف : ١٢ .

(٤) سورة الأنبياء ٩٢ ، وفي النسختين " وإن هذه " بزيادة الواو ، وهو سهو من الناسخين .

(٥) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

الضمير في " فيها " يعود على " ليلة مباركة " في الآية السابقة ، وهي ليلة القدر . يفرق : يفصل ، أَي : يُحْكِمُ اللَّهُ أَمْرَ الدُّنْيَا إِلَى قَابِلٍ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . (راجع الكشاف ٣/٥٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٢٨/١٦) .

(٦) أَي : من " أمر " الأول ، وقد ذكر العكبري في إملأ ما من به الرحمن ٢٢٩/٢ لنصب " أمرًا " ستة أوجه : " أحدها هو مفعول " منذرين " كقوله " لينذر بأساً شديداً " ، والثاني : هو مفعول له ، والعامل فيه : أنزلناه ، أو منذرين ، أو يفرق ، والثالث : هو حال من الضمير في " حكيم " ، أو من " أمر " ، لأنه قد وصف ، أو من " كل " ، أو من الهاء في " أنزلناه " والرابع : أن يكون في موضع المصدر ، أَي : فرقاً من عندنا ، والخامس : أن يكون مصدراً ، أَي : أمرنا أمرًا ... والسادس : أن يكون بدلاً من الهاء في " أنزلناه " .

وَقَوْلُهُ : " وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا " إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَلِهَذَا أَتَى بِحَرْفٍ " قَدْ " الدَّالُّ عَلَى التَّقْلِيلِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ صِفَةٍ كَقَوْلِهِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَا وَجَهْدَهُ ، وَوَحْدَهُ أَتَاكَمَا

" قَدْ " هُنَا تَدُلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ كَمَا دَلَّتْ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَادِرٌ . قَوْلُهُ : " فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ النَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ فَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً وَيُرَادُ بِهِ النَّكْرَةُ كَالْعِرَاقِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً وَيُرَادُ بِهِ (١) الْمَعْرِفَةَ كَسَحَرُ (٢) ، وَهِيَ أَيْضًا - أَعْنِي الْمَعْرِفَةَ - إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ ، أَمَا تَمَثِيلُهُ بِـ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقِ » فَإِنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ لَبِيدٍ (٣) :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَعْضِ الدِّخَالِ (٤)

(١) ف (ف) " بها " .

(٢) إِذَا أُرِدَتْ بِهِ سَحَرٌ لَيْلَتِكَ فَإِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا أَلْفٍ وَلَا مِ .

(٣) وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٨ ، وَالْكِتَابُ ٣٧٢/١ هَارُونَ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٣٧/٣ ، وَالْإِنْصَافُ ٨٣٢ . وَشَرَحَ أَيْبَاتِ

سَيبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٢١/١ ، وَالْإِفْصَاحُ ٣١٢ .

(٤) أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ : أَيُّ : أَطْلَقَهَا مَعْتَرِكَةً مَزْدَحِمَةً ، وَلَمْ يَذُدْهَا : أَيُّ لَمْ يَحْبِسْهَا عَنِ الْعِرَاقِ وَيُورِدْهَا نُوْدًا نُوْدًا وَطَائِفَةً طَائِفَةً كَمَا يَفْعَلُ الرَّعَاةُ إِذَا أُوْرِدُوا الْإِبِلَ الْمَاءَ .

وَنَعْضُ : بِسُكُونِ الْفَيْنِ وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ : كَثْرَةُ الْحَرَكَةِ ، وَيُرْوَى " نَعْضُ " بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ ، وَالدِّخَالُ : أَنْ يَدْخُلَ بَعِيرٌ قَدْ شَرِبَ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ يَشْرِبَانِ لِيَشْرَبَ مَعَهُمَا مَرَّةً ثَانِيَةً وَذَلِكَ لَضَعْفِهِ أَوْ لَشِدَّةِ عَطْشِهِ أَوْ لِكْرَمِهِ فَيَنْغَضُ ذَلِكَ عَلَيْهَا الشَّرْبَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا مِنْهُ ، وَقَالَ الْأَعْلَمُ : " الدِّخَالُ : أَنْ يَدْخُلَ الْقَوِيُّ بَيْنَ ضَعِيفَيْنِ ، أَوْ الضَّعِيفُ بَيْنَ قَوِيَيْنِ فَيَنْتَعِضُ عَلَيْهِ شَرْبَهُ " (حَاشِيَةُ الْكِتَابِ ١٨٧/١ بُولَاق) ، وَيُرْوَى " فَأُوْرِدْهَا الْعِرَاقَ ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي شَرَحِ أَيْبَاتِ سَيبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ . ٢١/١ .

فَالْعِرَاكُ مَصْدَرٌ مُعْرَفٌ بِالْأَلَامِ وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلِ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : " إِنَّ الْعِرَاكَ " مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَهِيَ فِي حُكْمِ النِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَقِيلَ : لِأَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَتَعْرِيفُهُ كَتَنكِيرِهِ ، وَقِيلَ : " الْعِرَاكُ " مَصْدَرٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ ، أَيُّ : مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكُ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فَبَقِيَ أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكُ ، ثُمَّ (حَذَفَ) (٢) اسْمَ الْفَاعِلِ ؛ لِدَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ » (٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشًّا أَرْسَلَ الْأَتْنَ إِلَى الْمَاءِ لِتَشْرَبَ وَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ يَنْظُرُ ، فَإِنْ جَاءَهَا صَائِدٌ يَصِيحُ بِهَا فَتَهْرَبُ مَعَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُشْفِقْ (عَلَى نَعْضِ الدَّخَالِ) يَرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً أَيُّ : مُزْدَحِمَةً لَمْ يُشْفِقْ (٤) عَلَيْهَا مِنْ تَكْدُرِ الْمَاءِ عِنْدَ دُخُولِهَا مُزْدَحِمَةً فِيهِ ، بَلِ أَشْفَقَ عَلَيْهَا مِنَ الصَّائِدِ فَوَقَفَ يَنْظُرُ (إِلَيْهَا) (٥) مِنْ بَعْدِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) وقال الكوفيون : " المصدر مشتق من الفعل ، ينظر ذلك في الإنصاف ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، ومسائل خلافة في النحو للمكبري ٦٨ .

(٢) في (ف) " يحذف " .

(٣) ذكر البغدادي في نصب " العراك " عدة مذاهب يظهر عليها التكلف ، منها ما ذهب إليه الكوفيون من جعلهم (العراك) مفعولاً ثانياً لـ " أرسلها " بعد تضمينه معنى " أوردتها " فكانت أوردتها لتعترك وليس كذلك ففي (المقتضب ٢٣٧/٣) أن المعنى أرسلها وهي تعترك لا لتعترك . ينظر في الخزانة ٥٢٤/١ بولاق .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في الأصل " لها " .

"جُهْدُهُ" (١) أَي: يَجْتَهِدُ جُهْدَهُ "ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ [أَوْ] (٢) مُجْتَهِدًا جُهْدَهُ ، فَأَقَامَ اسْمَ الْفَاعِلِ مَقَامَ الْفِعْلِ ، وَالْمَصْدَرُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا " وَحْدَهُ " فَاقِيلٌ : هُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ ، أَي: أَوْحَدْتُهُ ١/٧٧ [إِحَادًا] (٣) ، ، وَقِيلَ : هُوَ ظَرْفٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ " أَي: مَرَرْتُ بِهِ مِنْ نَاحِيَّتِهِ ، أَوْ عَلَى حِيَالِهِ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ ، أَي: مَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِدًا ، وَيَلْزَمُ النَّصْبَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا مِنْ لَفْظِهِ فِعْلًا (٤) ، وَلَا يَنْجُرُّ إِلَّا فِي أَرْبَعِ صُورٍ :

الأولى [مَدْحٌ] (٥) وَهُوَ قَوْلُهُمْ : " نَسِيحٌ وَحْدِهِ " ، أَي: لَا مِثْلَ لَهُ كَالثُّوبِ الَّذِي يُنْسَجُ عَلَى مَنَوَالٍ لَمْ يُنْسَجْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ (٦) ، وَثَلَاثَةٌ فِي غَيْرِ الْمَدْحِ ، وَهِيَ :

(١) في الأصل " فعله جهده " وعبارة " فعله " ليست من قول الناظم .

(٢) في النسختين (أى) ، وهو تحريف ، قال ابن القوأس في شرحه ٥٦٩/١ " قولهم : طلبه جُهْدَهُ " والتقدير إما مجتهداً ، أو يجتهد جهده " .

(٣) سقط من الأصل ، وفي (ف) " اتحاداً " تصحيف .

(٤) ذكر ابن القوأس في شرحه ٥٦٩/١ في نصب " وحده " ثلاثة مذاهب :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه أنه مصدر محذوف الزوائد واقع المصدر .

وثانيها : للكوفيين ويونس .. أنه ظرف ، لأنه بمعنى " على حiale " .

وثالثها : للزجاج وهو أنه ينتصب على المصدر ، ويلزم النصب ولا يتغير .

وانظر كذلك الكتاب ٣٧٨/١ هارون ، وابن يعيش ٦٣/٢ ، والهمع ٢٤٠/١ ، وشرح الكافية للرّضى

٢٠٣/١ ، وقيل جاء من لفظه فعل ، فقد حكى وحد كعود بعده انظر اللسان (وحد) ، والتصريح

٣٧٤/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مثل يضرب في مدح الرجل النقطع القرين . انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٣ ، وابن يعيش

٦٣/٢ .

" جَحِيْشٌ وَحْدِهِ " ، و " عَيْبِرٌ وَحْدِهِ " (١) ، و " رَجِيْلٌ وَحْدِهِ " .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : " رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ " (٢) ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي " عَوْدِهِ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، و " عَلَى بَدْنِهِ " الْخَبَرُ (٣) ، وَيَجُوزُ نَصْبُ " عَوْدِهِ " عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ " رَجَعَ " قَدْ يَأْتِي مُتَعَدِّيًّا (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " تَنَى (٥) عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ " (٦) .

(١) يقال هذا للرجل المعجب برأيه الذي لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة أحد ، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، قال ذلك ابن عيش ٦٢/٢ ، بتصريف يسير ، وانظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٣٦/٢ ، والصحاح في " وحد " .

(٢) عودته : حالٌ من فاعل " رجع " المستتر فيه ، أي : عائداً ، ومعناه : رجع عائداً في الحال ، وقيل : رَجَعَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ ، وقيل : معناه راجعاً على طريقه . ينظر ذلك في التصريح ٢٧٣/١ .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ١٨٨ " وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه فاعل بـ " رَجَعَ " والثاني : أنه مبتدأ ، وعلى بدنه في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال .

(٤) ويشهد له قوله تعالى : " فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ " الآية .

(٥) في الأصل غير واضح .

(٦) وأجاز بعضهم أن يكون " عودته " مفعولاً مطلقاً لـ " رَجَعَ " أي : رجع على بدنه عودته المعهود ، كئنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ... فلا يكون من هذا الباب .

انظر شرح الكافية ٢٠٢/١ .

« التمييز »

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ العَدَدِ وَالكَيلِ وَالوِزْنِ وَمَمْسُوحٌ يَحَدُّ

إِنَّمَا كَانَ تَفْسِيرُ العَدَدِ هُوَ الأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ العَدَدِ وَضِعَتْ مُبْهَمَةً فَاحْتَأَجَتْ إِلَى مَا يَبِينُهَا وَيَرْفَعُ إِبْهَامَهَا ، وَغَيْرُ الأَعْدَادِ مُشَبَّهَةٌ بِهَا كَمَيِّزِ " كَمْ " وَ" حَبْدًا " ، وَ" نَعَمْ " وَ" بئْسَ " وَ" أَفْعَلِ " التَّفْضِيلِ ، وَ" رَبٌّ " ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ لَمْ تَوْضَعْ مُبْهَمَةً لَكِنْ عَرَضَ لَهَا الإِبْهَامُ ، ، فَلِذَلِكَ كَانَ (الأَصْلُ فِي) (١) التَّمْيِيزِ (أَنْ يَكُونَ) (١) مُفَسَّرًا لِلعَدَدِ .

وَأَمَّا " الكَيْلُ ، وَالوِزْنُ ، وَالْمَسَاحَةُ " فَهِيَ أَعْدَادٌ تَبِينُ بِهَا كَمِّيَّاتُ المَقَادِيرِ .

وَالتَّمْيِيزُ " تَفْعِيلٌ " مِنْ قَوْلِكَ (مَيَّرْتُ) (٢) الشَّيْءَ إِذَا خَلَّصْتَهُ (٣) بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ : رَفَعُ الإِبْهَامِ الحَاصِلِ بِالْوَضْعِ فِي مَفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ بِذِكْرِ أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ (٤) .

فَقَوْلُنَا : " رَفَعُ الإِبْهَامِ " يَشْمَلُ الإِبْهَامَ العَارِضَ وَالإِبْهَامَ الحَاصِلَ بِالْوَضْعِ ، فَأَمَّا الإِبْهَامُ العَارِضُ فَهُوَ مَا يَعْضُ فِي الأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ كَالْعَيْنِ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ العُضْوِ المُبْصِرِ ، وَعَيْنِ المَاءِ ، وَعَيْنِ الذَّهَبِ ، وَعَيْنِ القَوْمِ أَيُّ : سَيِّدِهِمْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَيْنٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ بَاصِرَةٌ " ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَمْيِيزًا ؛ لِأَنَّ الوَاضِعَ لَمْ يَضَعْ لَفْظَ العَيْنِ إِلاَّ لِوَاحِدٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الإِبْهَامُ

(١) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " مَرَّتْ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) كَتَبَ تَحْتَهُ فِي الأَصْلِ بِحَظِّ مُغَايِرٍ " أَيُّ : إِذَا فَصَلْتَ " .

(٤) عَرَفَ الزَّمخَشَرِيُّ التَّمْيِيزَ فِي مَفْصَلِهِ ٦٥ فَقَالَ " وَهُوَ رَفَعُ الإِبْهَامِ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ " وَقَدْ تَأَثَّرَ المَوْالِفُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ .

بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّمْعِ لِحَفَاءِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ "عَشْرِينَ" فَإِنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ لِعَدَدٍ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : "رَأَيْتُ عَيْنًا" وَيُرِيدُ بِهَا الْعَضْوُ الْبَاصِرَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ «عَشْرُونَ» وَيُرِيدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا ؛ فَإِنَّ الْعَشْرِينَ لَمْ تَوْضَعْ لَشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، بَلْ لِمَطْلَقِ الْعَدَدِ .

بِوَأَحَدٍ مُنْكَوِّرٍ اسْمٍ جِنْسٍ مُقَدَّرٍ بِـ « مِنْ » مُزِيلِ اللَّبْسِ

"الْبَاءُ" فِي قَوْلِهِ : "بِوَأَحَدٍ" يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ بِوَأَحَدٍ ، وَلَمَّا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ التَّمْيِيزَ وَذَكَرَ أَنَّهُ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ أَخَذَ هُنَا بِيَيْنِ خَوَاصِّ التَّمْيِيزِ فَذَكَرَ أَرْبَعًا ، وَهِيَ (١) كَوْنُهُ "وَاحِدًا" ، مُنْكَرًا ، جِنْسًا ، مُقَدَّرًا بِـ « مِنْ » . (٢) .

وَقَوْلُهُ : "مُزِيلِ اللَّبْسِ" إِشَارَةٌ إِلَى الْغَرَضِ بِالتَّمْيِيزِ وَهُوَ إِزَالَةُ الْإِبْهَامِ .

أَمَّا كَوْنُهُ "وَاحِدًا" فَلِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِقَوْلِكَ (٣) : "عَشْرُونَ دِرْهَمًا" بَيَانُ جِنْسٍ ، وَهَذَا الْبَيَانُ يَحْصُلُ بِالْوَأَحَدِ ؛ لِأَنَّ الْكَمِيَّةَ قَدْ عَلِمْتَ بِقَوْلِكَ : "عَشْرُونَ" لِأَنَّهَا تَقْيِيدُ الْجَمْعِ لَكِنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْدُودِ مَجْهُولَةٌ ، فَبَيَّنَّا بِقَوْلِكَ : "دِرْهَمًا" فَوَجِبَ إِفْرَادُهُ لِدَلَالَةِ لَفْظِ الْعَدَدِ عَلَى / الْمَقْدَارِ .

ب / ٧٧

وَإِنَّمَا كَانَ "نَكْرَةً" ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالنَّكْرَةِ ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا (٤) ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " وَهُوَ " .

(٢) فِي (ف) " بَفِي " وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، لِأَنَّ الْمَقْدَرِ بَفِي هُوَ الْحَالُ لَا التَّمْيِيزُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِقَوْلِهِ " .

(٤) هَذَا الشَّرْطُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَقَدْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى جَوَازِ تَعْرِيفِهِ وَاحْتِجَاجِهِ لِذَلِكَ ،

رَاجِعِ الْهَمْعَ ٢٥٢/١ .

بِأَسْرَعِ الشَّدِّ مَنْأ (١)
 فَقَدْ قِيلَ : إِنْ نَصَبَ " الشَّدِّ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ لِأَعْلَى التَّمْيِيزِ ،
 وَقِيلَ الألفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ (٢) ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ "
 لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الكَرَى (٣)
 فَنَصَبَ (" أَخْفِيَةَ) (٤) الكَرَى " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ .
 وَقَوْلُهُ : " اسْمُ جِنْسٍ : " إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِي سَوَّغَ إِفْرَادَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 اسْمَ جِنْسٍ جَازَ تَشْبِيهُهُ وَجَمْعُهُ مُطَابِقًا (٥) لِلْمُمَيِّزِ بِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَنْدَى العَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ (٦)

(١) قطعة بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، وهو بتمامه :

بِأَسْرَعِ الشَّدِّ مَنِي يَوْمَ لَأْنِيَةِ لَمَّا عَرَفْتَهُمْ وَاهْتَزَّتِ اللَّمَمُ

الشَّد : العدو . النية كعدة ، من ونى يني نية : إذا تعب وفتر ، والبيت في ديوان الهذليين ١٥/٣ ،
 والمحتسب ٣٠٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٤/١ ، والمحكم ٤١٩/٧ ، واللسان (شدد) .

(٢) وجاء في المحتسب ٢٠٣/٢ " أراد بأسرع في الشَّد ، فحذف الحرف وأوصل (أسرع) ، أو فعلاً دل
 عليه أسرع هذا " .

(٣) نسب هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدي ، وعجزه :

" تزججها من حالك واكتحالها " ولم أجده في الديوان .

الإيقاط : جمع يقظ ، وقد استشهد بعضهم بالبيت على هذا .

الأخفية : الأظلية واحدا خفاء ، وسمى خفاء لأنه يخفى ما تحته وأصل الخفاء الكساء الذي يستر
 به الوطى وهو سقاء اللبن والمراد هنا أجفان العيون ، في الأصل " خفية الكرى " تزججها : أي
 تكملها بالزج ، يقال زججت المرأة حاجبها إذا أدقت صنعتهما وتزيينهما . من حالك : من أسود .
 والبيت في ابن الشجري ١٠٦/١ ، والمحتسب ٤٧/٣ ، وابن يعيش ٢٧/٥ ، والعيني ٦١٢/٣ ، وسر
 صناعة الإعراب ٤٣/١ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " مطابقة " .

(٦) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، وابن الشجري ٢٦٥/١ ، وابن
 يعيش ١٢٣/٨ .

فَجَمَعَ "بَطُونٌ" وَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ (١) عِلْمًا " فَتُفْرِدُ إِذَا أَرَدْتَ الْجِنْسَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْأَنْوَاعَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ عِلْمًا ، فَتَجْمَعُ ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْوَاعًا مُخْتَلَفَةً مِنَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : مُقَدَّرٌ بِمِنْ " فَإِنَّمَا (١) قَدَّرَ التَّمْيِيزُ بِ « مِنْ » (١) ؛ لِأَنَّ " مِنْ " تُفِيدُ فِيهِ التَّبْيِينَ وَالتَّبَعِيضَ جَمِيعًا ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ ، أَلَّا تَرَى (أَنَّكَ) (١) [إِذَا] قُلْتَ : لِلَّهِ دَرُهُ فَارِسًا (جَزَأَ أَنْ يَكُونَ " فَارِسًا ") (١) حَالًا ، وَجَزَأَ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا ، فَإِذَا خِفْتَ اللَّبْسَ أَظْهَرْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : لِلَّهِ دَرُهُ مِنْ فَارِسٍ (٢) .

نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَنَّا شَرَابًا وَنَحْوُ قَدْرٍ رَاحَةٍ سَحَابًا
يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينٍ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلًا وَهَكَذَا مِثْلُ الْإِنَاءِ عَسَلًا

مِثْلَ بِقَوْلِهِ " ثَلَاثُونَ مَنَّا شَرَابًا " الْمَعْدُودَ ، وَالْمُوزُونِ ، أَمَّا " مَنَّا " فَمَيِّزٌ بِهِ " ثَلَاثِينَ " ، وَهُوَ عَدَدٌ ، وَأَمَّا " شَرَابٌ فَمَيِّزٌ بِهِ " مَنَّا " وَهُوَ وَزْنٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ " ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الْأِسْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَنُونُ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ يَمْنَعَانِ مِنَ الْإِضَافَةِ .

وَقَوْلُهُ : " وَنَحْوُ (٤) قَدْرٍ رَاحَةٍ سَحَابًا " تَمَثِيلٌ لِلْمِقْدَارِ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَإِلَيْهِ

(١) سقط في ف .

(٢) في (ف) " زيد أكثر علما " .

(٣) انظر التبصرة ١/٢١٨ .

(٤) في (ف) " ويجوز " .

أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَعَنْ تَنْوِينِ " أَي : وَيُنْصَبُ عَنْ تَنْوِينٍ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَمْنَعُ
مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُمَيِّزِ كَمَا يَمْنَعُ النُّونُ .

وَقَوْلُهُ : " وَهَكَذَا مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا " تَمَثِيلٌ بِالْمِقْدَارِ مِنَ الْمَوْزُونِ ،
وَأِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ " وَعَنْ إِضَافَةِ " أَي : وَيُنْصَبُ (التَّمْيِيزُ) (١) عَنْ إِضَافَةٍ .
وَقَوْلُهُ : " عَلَى التَّبْيِينِ " أَي : (٢) عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ ، وَالتَّفْسِيرَ ،
وَالتَّبْيِينَ أَسْمَاءٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى التَّبْيِينِ " (٢) أَي
: عَلَى (٣) جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ النُّصْبِ أَنْتَصَبَ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ
مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، بِمَا بَيَّنَّ مِنْ قَوْلِهِ " مُشَبَّهٌ بِضَارِبِينَ رَجُلًا " ؛ لِأَنَّ رَجُلًا "
مِنْ قَوْلِهِ " ضَارِبِينَ رَجُلًا " مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ ، وَالتَّمْيِيزُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ،
لِأَنَّهُ يَنْتَصِبُ (٣) بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي الْجُمْلِ ، وَبَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ بِالنُّونِ ،
أَوْ بِالتَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدَاتِ ، كَأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّمْيِيزُ كَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ
" مِنْ " فَهُوَ - أَعْنَى التَّمْيِيزِ - كَالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّرِ بِـ " مِنْ " " فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ (٤) (أَي : مِنْ قَوْمِهِ) (٢) وَجَرَّ " مُشَبَّهًا "
لِأَنَّهُ صِفَةٌ " نُونِ " أَي : يُنْصَبُ التَّمْيِيزُ عَنْ نُونِ مُشَبَّهٍ بِنُونِ "
ضَارِبِينَ رَجُلًا " يُرِيدُ أَنَّ النُّونَ فِي " ثَلَاثِينَ " مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَنْعِ
النُّونِ مِنْ " ضَارِبِينَ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَي : مُشَبَّهًا بِمَنْصُوبِ " ١ / ٧٨

(١) فِي (ف) " التَّنْوِينِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبْقَ نَظَرِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " نَصْبِ " .

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٥٥ .

ضَارِبِينَ رَجُلًا " ، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ : " قَدَرُ رَاحَةٍ " مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَا
يَمْنَعُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ " ضَارِبٌ زَيْدًا " مِنَ الْإِضَافَةِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا " مِلءٌ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَ " عَسَلًا "
مَنْصُوبٌ بِ " مِلءِ الْإِنَاءِ " ، كَمَا أَنْتَصَبَ مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ " عَجِبْتُ مِنْ
ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَالتَّنْوِينُ الْمُقَدَّرُ مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَالْتَّنْوِينِ لَفْظًا فَتَنْصِبُ مَا
بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ ، وَزَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ؛ لِأَنَّ
التَّنْوِينُ مُقَدَّرٌ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَكَذَلِكَ " هِنْدٌ حُسْنَى وَجْهًا " ، وَمِنْهُ مُمَيِّزٌ " أَحَدٌ
عَشَرَ " إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ " مُقَدَّرٌ بِالتَّنْوِينِ (٢) ، وَمِنَ الْمُقَادِيرِ قَوْلُهُمْ : " عَلَى الثَّمَرَةِ
مِثْلَهَا زَيْدًا " ، لِأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ فِي مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا "
فَإِنَّمَا يَعْنِي مِقْدَارَ الرُّطْلِ [لَا الرُّطْلَ] (٣) الَّذِي يُوزَنُ بِهِ بَلُّ مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ

(١) ذكر الرعيني في شرحه لوحة ٧٦ خلاف النحويين في الناصب للتمييز المنتصب عن تمام الاسم فقال
" ذهب الجمهور أن الناصب له الاسم المميز فإذا قلت : " عندي عشرون درهماً ، وقفيضان برأ ،
ورطل زيتاً " فالناصب " عشرون ، وقفيضان ، ورطل " ، وإنما عملت هذه الأسماء مع جمودها ؛ لأنها
شبهت بالمشقق ، واختلف في الذي شبهت به ، فقبل باسم الفاعل ؛ لطلبها اسماً بعدها كما أن اسم
الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك وقيل بالمصدر ، وقيل بالصفة المشبهة ، وقيل بأفعل التفضيل
في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير ، وهذا أولى إذا كان الشبه سبب العمل
وجب أن تحمل هذه الأسماء في العمل على ما شبهها به أقوى وأقرب .. ويظهر من ابن الأثير في
كتابه البديع أن التنوين والنون والإضافة هن العوامل ولم يقل به أحد ، ... وقد نقل أبو محمد القاسم
بن أحمد الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية والنيلي في شرح الحاجبية [ينظر لوحة ٦٦] أن العامل
المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك " عندي رطل زيتاً " معناه عندي مقدار رطل زيتاً : "
فحذف وجعل " رطل " يدل عليه والمقدار مصدر ... ، ونقل الأندلسي أيضاً عن الكوفيين أنه منصوب
بإسقاط الخافض "

(٢) قال الصيغري في التبصرة ٣١٧/١ : " لأن أصله أحد وعشرة ، وتسع وعشر " .

(٣) ساطق من الأصل .

المقدار مُبهمٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُوزَنُ (١) .

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدَ فِي أفعالٍ مَعْمُولُهَا يُؤَدِّنُ بِإِنْتِقَالِ (٢)

تَقُولُ مِنْهُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا

الْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ، الْأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ ، قَوْلُهُ " وَاسْتَعْمَلُوهُ : أَيُّ : وَاسْتَعْمَلُوا الْمُمَيِّزَ .

قَوْلُهُ : " فِي أفعالٍ " يُرِيدُ فِي الْجُمْلِ ، قَوْلُهُ " بَعْدَ " (أَيُّ : بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِمْ) (٣) لَهُ فِي الْمَفْرَدِ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْسِيمِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " فَإِنَّ " نَفْسًا " مَنْصُوبَةٌ بِـ " طَابَ " وَإِنْ كَانَ لِأَزْمًا (٤) ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَالْأَصْلُ " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، فَنَسَبَ الطَّيِّبَ إِلَى جُمْلَةٍ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ فَحَصَلَ الْإِبْهَامُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الطَّيِّبِ إِلَى زَيْدٍ تَحْتَمِلُ وُجُوهًا ، بِأَنَّ يَكُونَ

(١) انظر ذلك في ابن يعيش ٧٠/٢ فما بعدها ، والمقتضب ٣٢/٢ ، والكتاب ٢٩٨/١ بولاق .

(٢) في (ف) " في انفصال " ، وهو تحريف للرواية الثانية " بانفصال " .

(٣) في (ف) " يريد في استعمالهم .

(٤) ذكر الرعيني أن التحويين مختلفون في العامل في التمييز المنصوب عن تمام الجملة ، فذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي إلى أنه الفعل الذي قبله أو ما جرى مجراه ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه تمام الجملة التي انتصب عنها ، فإذا قلت : " اشتعل الرأس شيباً ، وزيدٌ طيبٌ قلباً " فليس العامل عنده " اشتعل " ولا " طيبٌ " وإنما العامل عنده كون الجملة قد تمت ، وانتصاب الجملة عن ذاك التمام قال ابن عصفور : وهذا مذهب المحققين ، فقال الرعيني : والصحيح مذهب سيبويه ويلزم ابن عصفور أن يكون العامل معنًى ، ولا يقال به إلا حيث لا يوجد غيره .

شرح الرعيني لوحة ٨٠ ، وينظر الهمع ٢٥١/١ ، والإيضاح العضدي ٢٠٣ .

طَابَ أَصْلًا ، أَوْ كَلَامًا ، أَوْ عَرِضًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَمَيَّزَ ذَلِكَ الاحْتِمَالَ الَّذِي
 حَصَلَ مِنَ النَّسَبَةِ بِقَوْلِهِ : " نَفْسًا " فَحَصَلَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :
 " وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا " يُرِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُسَنَّدَ الْفِعْلُ إِلَى النَّفْسِ ؛
 لِأَنَّهَا هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالطَّيِّبِ وَإِنَّمَا عَكْسَ ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ
 النَّفْسِ وَتَقْدِيمِ زَيْدٍ قَدْ نَسَبَ الطَّيِّبَ نِسْبَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا نِسْبَةٌ عَامَّةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُ "
 طَابَ زَيْدٌ " فَنَسَبَ الطَّيِّبَ إِلَى جُمْلَةِ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ ، ثُمَّ نَسَبَهُ إِلَى النَّفْسِ عَلَى
 الْخُصُوصِ ، فَإِذَا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ (١) أَبًا " جَازَ أَنْ يَكُونَ الْأَبُ هُوَ زَيْدٌ فَتَكُونُ
 نِسْبَةُ الطَّيِّبِ [(٢) بِاعْتِبَارِ أُبُوَّتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَبِ الْأَبِ الَّذِي
 لَزَيْدٍ فَتَكُونُ نِسْبَةُ الطَّيِّبِ] (٣) إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أُبُوَّةِ أَبِيهِ (٣) لَهُ ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ
 [الْأَخِيرِ] : " طَابَ زَيْدٌ أَبَاءً " فَتَجْمَعُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " طَابَ أَبَاءُ زَيْدٍ أَبَاءً " (٤)

(١) في الأصل " زيداً "

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ابنه "

(٤) في النسختين " طاب أباً زيد أباً " والصواب ما أثبتته ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ :
 فتقول : طاب زيد أباً " فتفرد إذا قصدت أبوة زيد بالإضافة إلى ابنه وكذا إذا قصدت بالأب أبوة
 أبي زيد ، فإن قصدت أباه ، وأمه قلت : طاب زيد أبوين ، وأن قصدت أبوة أبائه قلت : طاب زيد
 أباءً " وقال ابن القوأس في : طاب زيد أباً " : " يجوز أن يكون زيد هو الأب والطيب له ، ويجوز أن
 يكون المراد أباً زيد والطيب لأبيه ... والاسم المميز حينئذ أما أن يكون جنساً أو لا يكون ، فإن لم
 يكن يجب أن يطابق به ما قصد فيهما - أعني في زيد وفي متعلقه - من إفراد وتنثية وجمع إن قصد
 بأن زيدا هو الأب نحو : طاب زيد أباً والزيدان أبوين والزيدون أباء ، وإن لم يقصد بالأب زيد بل
 قصد به أب له يجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتنثية والجمع دون زيد ، نحو : " طاب زيد أباً ،
 وطاب زيد أبوين لأبيه وأمه ، وطاب زيد أباءً لجماعة من أبائه وإن كان جنساً " ويجب الإفراد إن
 قصد به الحقيقة المشتركة ، نحو : طاب زيد أبوةً وعلماً وداراً ، وأن قصد الأنواع جاز تنثيته وجمعه
 " شرح ابن القوأس ٥٧٧/٨ .

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ [يَجِبُ] (١) الْإِفْرَادُ ، وَتَقُولُ : " طَابَ زَيْدٌ عَلِمًا " أَيْ :
" طَابَ عِلْمُ زَيْدٍ عَلِمًا " ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّمْيِيزُ لَيْسَ لَزِيْدٍ بَلْ لِمُتَعَلِّقِهِ .

وَلَا تُؤَخَّرُ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

اتَّفَقُوا فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدِ ، نَحْوُ " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
تَأْخِيرُ الْعَامِلِ فِيهِ عَنِ الْمُمَيِّزِ وَتَقْدِيمِ الْمُمَيِّزِ عَلَى عَامِلِهِ ، فَلَا يَجُوزُ
دِرْهَمًا عَشْرُونَ " وَلَا " سَمْنَا مَنْوَانِ " ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي التَّمْيِيزِ
فِعْلًا مُتَّصِرًا فَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ ، وَالْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ / عَلَى ٧٨ / ب
الْعَامِلِ ، فَأَجَازُوا (٢) " نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ " وَلَمْ يُجِيزُوا " (عِنْدِي) (٣)
زَيْتًا رَطُلٌ " لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَاحْتِجُوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ
[أَمَّا الْقِيَّاسُ] (١) فَإِنَّ التَّمْيِيزَ فَضْلَةً كَالْحَالِ ، وَالْحَالُ يَجُوزُ فِيهَا
التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَّصِرًا فَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ (٤) وَأَمَّا امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ
فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدَاتِ ؛ فَلِأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَ مُتَّصِرٍ ، فَأَمْتَنَعَ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ
فِيهَا كَمَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَّصِرٍ ، وَأَمَّا
السَّمَاعُ فَقَدْ أَنْشَدُوا فِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) في النسختين " فأجاز " بالإفراء .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر رأى المبرد وشيخه المازني في المقتضب ٣/٣٦ ، والإنصاف ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ .

(٥) البيت مختلف في نسبه ، فقيل للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك ، وقيل : لأعشى

همدان عبدالرحمن بن عبد الله وهو في ديوانه ٧٥ وقيل لقيس بن معاذ العامري ، وليبت عدة

روايات ، وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، وشرح السيرافي ج ٢ لوحة ٢٦ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ،

والإنصاف ٨٢٨ والأصول في النحو ١/٢٧١ ، والإيضاح العسدي ٢٠٣ ، والمرتل ١٥٩ ،

والحلل ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠٤ ، والعيني ٣/٢٣٥ .

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فَالْتَقْدِيرُ : وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا يُطِيبُ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ :
الرَّوَايَةُ (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) (١) .

فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَخْرُجُ عَنْ بَابِ التَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى فَقَدْ
تَأَوَّلُوهَا (٢) ، فَمَنْ رَوَى (وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ) بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ
أَسْفَلَ قَالَ : اسْمٌ " كَانَ " مُضْمَرٌ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى " حَبِيبَهَا " وَ " نَفْسًا " خَبْرٌ "
كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبًا بِالْفِرَاقِ ، أَي : صَاحِبَ نَفْسٍ ،
فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَتَصَبَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِقِيَامَهُ مَقَامَهُ ، وَ " يَطِيبُ " فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ صِفَةً لِلْخَبَرِ الْمَحذُوفِ الَّذِي أُقِيمَتِ النَّفْسُ مَقَامَهُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالتَّاءِ
بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهِ تَأَوَّلَهُ هَذَا التَّأْوِيلَ بَعَيْنِهِ ، لَكِنْ يَجْعَلُ " تَطِيبُ " [نَعْمًا] (٣)
لِلنَّفْسِ لِإِصَاحِبِهَا ، وَتَقْدِيرُهُ " وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بِالْفِرَاقِ " فَعَلَى
هَذَا " تَطِيبُ " نَعْتٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا لِلْمُضَافِ الْمَحذُوفِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْقِيَاسِ عَلَى الْحَالِ فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى
فَاعِلٌ يَصِحُّ [إِسْنَادٌ] الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ (٤) فَيَصِحُّ أَنْ
يُقَالَ : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، وَالْحَالُ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِذَا أُضِفَتْهَا إِلَى

(١) ذكر في الخصائص ٢٨٤/٢ منسوباً إليه ولي تلميذه الرّجّاجي ، وإسماعيل بن نصر ، وانظر

الإيضاح العضدي / ٢٠٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٤ .

(٢) أي : الرواية التي استدلت بها المازني ومن معه تأولها المانعون لتقديم التمييز وهم سيبويه ومن تابعه .

انظر الكتاب ٢٢٤/١ هارون ، وابن يعيش ٧٣/٢ .

(٣) في الأصل مكانه مطموس .

(٤) بعده في (ف) " فيقال " ولا معنى له ها هنا .

صَاحِبِهَا ، [فَلَمَّا كَانَ] ^(١) التَّمْيِيزُ فِي الْمَعْنَى فَاعِلًا امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ ^(٢) عَلَى عَامِلِهِ
كَالْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ فَضْلَةٌ ، فَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَ الْحَالِ [وَالتَّمْيِيزِ] ^(٣) .

[وَأَقُولُ : إِنَّ] ^(٤) هَذَا الْفَرْقَ إِنَّمَا يَنْهَضُ فَرْقًا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ
نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ [وَقُوعِ الْفِعْلِ إِلَى] ^(٥)
الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٦) فَلَا يَنْهَضُ فَرْقًا ؛
لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ [إِذَا أُضِيفَ] ^(٧) إِلَى مَا
انْتَصَبَ عَنْهُ كَانَ مَفْعُولًا ، وَالْمَفْعُولُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّ
التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرٌ ، [وَالتَّفْسِيرُ لَا يَكُونُ] ^(٨) إِلَّا لِمُفَسَّرٍ ، وَلَا بَدُّ فِي
الْمَعْنَى مِنْ تَقْدِيمِ الْمُفَسَّرِ عَلَى مَا يُفَسَّرُهُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُفَسَّرًا لَهُ ^(٩) فَفِي تَقْدِيمِهِ
إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ كَوْنِهِ مُفَسَّرًا فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لِذَلِكَ . وَجَوَابٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ
مُغَيِّرٌ عَنْ أَصْلِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي التَّمْيِيزِ وَصَفًا لَهُ كَقَوْلِكَ :
عِنْدِي دَرَاهِمٌ عِشْرُونَ " فِي قَوْلِكَ : " عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا " ، وَ " لِي عِرْقٌ
مُتَّصِبٌ فِي قَوْلِكَ : " تَصَبَّبْتُ عِرْقًا " ، وَ " لِي نَفْسٌ طَيِّبَةٌ " فِي قَوْلِكَ : " طَبِئْتُ
نَفْسًا " ، وَ " عِنْدِي عَسَلٌ مِلءُ الْإِنَاءِ " ^(١٠) ، فَلَمَّا غَيَّرَ عَنْ أَصْلِهِ لَزِمَ التَّأْخِيرُ ؛

(١) في الأصل مطموس .

(٢) في الأصل " تقدمه " .

(٣) سورة القمر : ١٢ .

(٤) نَسَبَ الْأَسْيُوطِيُّ هَذَا التَّعْلِيلَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ، انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٢٨/٢ وذكره

ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١ .

(٥) في قولك : " عندي ملء الإناء عسلاً " ، وانظر ذلك في شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١ .

لأن تَقْدِيمَهُ تَغْيِيرٌ ثَانٍ فَيَكُونُ فِي التَّقْدِيمِ (تَكْثِيرٌ) ^(١) لِلتَّغْيِيرِ ، وَالتَّغْيِيرُ خِلَافٌ
أَلْأَصْلِ ، فَمَا ظَنَنْكَ بِتَكْثِيرِهِ ! ^(٢) .

مسألة

إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَفْرَهُ عَبْدٌ " ^(٣) بِالْجَرِّ فَإِنَّ الْعَبْدَ هُوَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّ

أَفْعَلَ ^(٤) التَّفْضِيلَ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى / مَا هُوَ بَعْضُهُ ^(٥) ، فَإِنَّ نَصَبْتَ " عَبْدًا " ^{٧٩ / ١}

كَانَ الْعَبْدُ لَزَيْدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ عَبْدًا ^(٦) ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : زَيْدٌ فَارَهُ عَبْدُهُ ، فَفَارَهُ
وَصَفُّ لِلْعَبْدِ وَقَدَجَرَى خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا نَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا " ، فَالْحُسْنُ
لِلْوَجْهِ وَقَدْ جَرَى عَلَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ " [فَهُوَ] ^(٧) قَضِيَّةٌ ^(٨) مُهْمَلَةٌ ،

وَالْقَضِيَّةُ الْمُهْمَلَةُ الْكُلُّ فِيهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالبَعْضُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ ، فَإِذَا كَانَ

(١) فِي (ف) " تَكْثِيرًا " .

(٢) كُلُّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّعْلِيلَاتِ - فِي نَظَرِي - لَا تَصْمَدُ أَمَامَ كَثْرَةِ الشُّوَاهِدِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا التَّمْيِيزُ

مَقْدَمًا عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ ، وَقَدْ اقْتَنَعَ بِهَا الْمَازَنِي ، وَالْجَرْمِي وَالْمَبْرَدُ وَالْكَسَائِي .

انظُر : شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٢٠٨ ، وَالهِمَعُ ١/٢٥٢ ، وَأَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِي ١٧٣ ، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ ٢٢٨ ،

وَقَالَ الرَّعِينِيُّ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٨٢ : " وَمِثْلُ هَذَا السَّمَاعُ مَعَ الْقِيَاسِ عَلَى الْفَضْلَاتِ يُوجِبُ التَّقْدِيمَ ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

وَقَدْ اخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَ تَقْدِيمِهِ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِشُّوَاهِدٍ عَدَّةٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٤٧٦ .

(٣) الْفَارَهُ : الْحَازِقُ بِالشِّيءِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ مَطْمُوسٌ .

(٥) انظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢/٢٨ ، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١/٢٧٢ .

(٦) قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضِبِ ٣/٣٤ " إِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا فَإِنَّمَا عَنَيْتَ مَالِكَ الْعَبْدِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ

أَفْرَهُ عَبْدٍ فِي النَّاسِ فَإِنَّمَا عَنَيْتَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ " . وَانظُرِ الْأَصُولُ فِي النُّحُو ١/٢٦٨ .

(٧) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .

(٨) فِي (ف) " قِصَّةٌ " .

(البعض) (١) هُوَ الْمُتَيَقِّنُ صَارَ التَّقْدِيرُ (٢) : " وَحَكَمَ بَعْضُهُمْ " ثُمَّ حَذَفَ
 الْمُضَافَ وَأَقَامَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مَقَامَهُ ، فَارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ (٣) .

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الْأَعْبَادِ وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا مُوَحِّدًا
 فَلَيْسَ تَمْيِيزًا وَوَجْهٌ نَصْبِهِ تَشْبِيهٌ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٌ وَقَعَ مَنْصُوبًا بَعْدَ صِفَةٍ فَعَلُّهَا لَازِمٌ سَوَاءً كَانَ مُفْرَدًا أَوْ
 مَجْمُوعًا فَإِنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، بَلْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ (٤) ، أَمَا كَوْنُهُ
 لَيْسَ تَمْيِيزًا فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ وَقُوعَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً
 الثَّبَتَةَ (٥) ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ
 " الْحِسَانُ " فَعَلُّهَا لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَى المَفْعُولِ فَوَجِبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ
 بِالمَفْعُولِ ؛ لِتَعَدُّرِ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا بِالتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَدُّرِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِعَدَمِ التَّعَدِّيِّ ،
 فَإِنَّ كَانَتِ الصِّفَةُ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ جَازٌ جَرُّ المَنْصُوبِ بِالإِضَافَةِ ، نَحْوُ : الْحِسَانِ
 الْأَعْبَادِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنٌ هُوَ فَاعِلُهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " التقديم " ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه ٢٧٩/١ " قول يحيى : " وحكموا في الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ،
 لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك " ، ولهذا نرى المؤلف هنا يحاول أن يجد للمصنف مخرجاً
 وعذراً .

(٤) وذلك نحو : قومك الحسان الأعبد .

(٥) أَمَا الكوفيون فقد أجازوا وقوع التمييز معرفة ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾
 ويقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والآية عند البصريين محمولة على حذف " في " ، والبيت على زيادة الألف واللام وأنه شاذ ، عن
 شرح الشريشي ٦٨٩ ، والشرح المجهول لوحة ٥٥ ، وانظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

وَيَجُوزُ رَفْعُ " الْأَعْبُدِ " بِالصِّفَةِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهَا عَلَى ضَعْفٍ ؛ لِجَمْعِ الصِّفَةِ ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُشْبِهُ الْمَفْرَدَ ، فَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ يَكُنْ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكَذَا إِذَا نَوَّتَ " الْحِسَانَ " ، وَلَمْ تُعْرِفْهُ بِاللَّامِ كَانَ الْكَلَامُ فِي نَصْبِ " الْأَعْبُدِ " كَالْكَلَامِ فِي نَصْبِهَا مَعَ تَعْرِيفِ " الْحِسَانَ " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

فَنَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ لِعَدَمِ تَعَدُّي الْفِعْلِ .

وَمَنْ نَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّمْيِيزِ وَقَدَّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ جَازَ أَنْ يَنْصَبَ " الْأَعْبُدَ " عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيَقَدَّرُ زِيَادَةَ اللَّامِ^(٢) .

فَإِنْ نَكَرْتَ " الْأَعْبُدَا " ، وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ أَعْبُدًا " جَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَكِنْ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَرْجَحُ ؛ لِجَمْعِهِ ، فَإِنْ أَفْرَدْتَهُ وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ عَبْدًا " كَانَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحُ ؛ لِأَفْرَادِهِ وَتَنكِيرِهِ .

(١) قائله راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ٣١٠ ، وشرحها ١٠٨٥ ، والعيني ٥٠٢/١ وقد سماه (رشيدا) خطأ كما نقل عن التَّوْزِيءِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ فَحِينَنْدَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ ثُمَّ قَالَ : لَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ فَإِنَّ قَائِلَهُ هُوَ رَشِيدٌ .. وَيُرْوَى :

" رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو "

وهو المشهور . قوله " رَأَيْتَكَ " خُطَابُ لَقَيْسِ بْنِ مَسْعُودِ الْيَشْكِرِيِّ وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ : " يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو " وَكَانَ عَمْرٍو هَذَا حَمِيمُ قَيْسَ ، أَيُّ : لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا فَرَرْتَ ، وَطَابَتْ نَفْسُكَ عَنْ حَمِيمِكَ الَّذِي قَتَلْتَاهُ .

وانظر كذلك العيني ٢٢٥/٣ ، والهلل ٢٢٢ ، والهمع ٨٠/١ ، ٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٥٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣ ، ٤٧٩ .

(٢) هذا على مذهب البصريين المانعين لتعريف التمييز ، أما على مذهب الكوفيين فهو تمييزٌ إذ لا يشترطون التنكير فيه .

« الْمَفْعُولُ لَهُ »

أما (١) الذي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ يُنْصَبُ ، نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ

إِنَّمَا ذَكَرَ " الْمَفْعُولَ لَهُ " بَعْدَ " التَّمْيِيزِ " وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَهُ شَبَهُ بِالْحَالِ ؛ لِتَنْكِيرِهِ ، وَمِنْ التَّمْيِيزِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَالُ ، نَحْوُ " لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا " ، وَالْحَالُ مُشَبَّهٌ بِالظَّرْفِ ، وَالْفِعْلُ أَدَلُّ عَلَى الظَّرْفِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ إِذْ لَا يَنْفَكُ الْفِعْلُ مِنَ الظَّرْفِ وَقَدْ تَنَفَّكَ أَفْعَالُ الْبِهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ مِنْ عِلَّةٍ وَلَا تَنَفَّكَ عَنْ هَيْئَةٍ .

وَالهَاءُ فِي " لَهُ " مِنْ قَوْلِهِ : " مَفْعُولًا لَهُ " رَاجِعَةٌ إِلَى " الَّذِي " أَوْ إِلَى / الضَّمِيرِ فِي " سُمِّيَ " ، وَ " لَهُ " فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ ٧٩ / ب فَاعِلُهُ .

قَوْلُهُ : « يُنْصَبُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا نَصْبُهُ فَبِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ : " فَعَلْتُهُ مَخَافَةَ الشَّرِّ أَنْ تَأْتِيَ بِاللَّامِ (٢) الْمَفِيدَةَ لِلتَّعْلِيلِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ اللَّامُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ " فَإِنَّ الْقَتْلَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْمَجِيءِ فَكَيْفَ يَكُونُ عِلَّةً لَهُ ؟ فَيُقَالُ : إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ عِلَّةٌ غَائِبَةٌ ، وَالْعِلْلُ الْغَائِبَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْفِعْلِ ، لَكِنَّ تَصَوُّرَ الْقَتْلِ فِي النَّفْسِ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْمَجِيءِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتَهُ تَأْدِيبًا " فَإِنَّ تَصَوُّرَ التَّأْدِيبِ وَتَعَقُّلَهُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الضَّرْبِ وَوُجُودُ التَّأْدِيبِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالضَّرْبِ ، فَتَصَوُّرُ التَّأْدِيبِ عِلَّةٌ فِي الْفِعْلِ ،

(١) في بقية الشروح التي وقفت عليها « ثُمَّ » .

(٢) في الأصل « اللام » .

وَالْفِعْلُ عَلَّةٌ فِي حُصُولِ التَّأْدِيبِ (١) .

مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلُ الْفَاعِلِ أَعْمُ مِنْهُ لَا يَلْفِظُ الْعَامِلِ
بَلْ مَصْدَرًا جَوَابَ " لِمَ " مُقَدَّرًا بِاللَّامِ إِلَّا فَيَكُونُ مُظْهِرًا

" مُقَارِنًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " يُنْصَبُ " ، وَقَدْ ذَكَرَ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ

سِتَّ شَرَائِطَ :

الأولى : كَوْنُهُ " مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ " يُرِيدُ فِي الْوُجُودِ ، كَقَوْلِكَ : " جِئْتُكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ " :

فَإِنَّ الْمَخَافَةَ مُقَارِنَةٌ لِلْمَجِيءِ فِي الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَفْعُولُ لَهُ مُقَارِنًا
لِلْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةٌ ، وَأَنْعَلَةٌ لَا تَنْفَكُ عَنْ مَعْلُولِهَا .

الثانية : أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " جِئْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ " فَالْخَوْفُ مِنْ

فِعْلِ فَاعِلِ الْمَجِيءِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ - إِذَا نَصَبْتَهُ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ -

فِعْلَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْحَوَاسِ الْبَاطِنَةِ لَا مِنْ

أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْغَيْرِ عَلَى

التَّحْقِيقِ لِيُفْعَلَ مِنْ أَجْلِهِ فِعْلٌ ، وَلَا يُقَالُ : جِئْتُ زَيْدًا ضَرْبًا لَهُ ؛ لِأَنَّ

الضَّرْبَ مِنْ فِعْلِ (٢) الْجَوَارِحِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ أَي :

إِرَادَةَ الضَّرْبِ لَهُ (٣) .

(١) قَالَ الرَّعِينِيُّ فِي حَدِّ الْمَفْعُولِ لَهُ : " أَمَا حُدَّهُ فَهُوَ الْأِسْمُ الْمُنْتَصَبُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ .. فَإِذَا قُلْتَ :

" ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا " فَتَأْدِيبُ مَفْعُولٌ لَهُ ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى لِلتَّأْدِيبِ ،

وَقَدْ حُدَّهُ ابْنُ النَّحْوِيِّ فَقَالَ : " الْمَفْعُولُ لَهُ عِلَّةٌ إِصْدَارُ الْفِعْلِ بِالْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ ، وَمَعْلُولٌ لَهُ بِالْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ " .

، وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا ، فَتَأْدِيبًا يَكُونُ سَبَبًا وَمَسْبُوبًا ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ،

أَمَّا كَوْنُهُ سَبَبًا لِلضَّرْبِ فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ غَايَتَهُ وَفَائِدَتَهُ فَلَوْلَا مَا وَقَعَ الضَّرْبُ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " بِالْعِلَّةِ

الغَائِيَّةِ " ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مَسْبُوبًا بِاعْتِبَارِ وُجُودِهِ فَإِنَّ التَّأْدِيبَ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ الضَّرْبِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ

: " بِالْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ " أَنْتَهَى كَلَامُ الرَّعِينِيِّ مِنْ شَرْحِهِ لَوْحَةِ ٨٣ .

(٢) فِي (ف) " أَفْعَالٌ " .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخُبَّازِ فِي شَرْحِهِ ٢٨١ ، وَقَوْلُ يَحْيَى " جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ " خَطَأً ، إِلَّا أَنْ يُعْتَقَدَ حَذْفُ مُضَافٍ

تَقْدِيرُهُ إِرَادَةَ قَتَلَهُ " .

الثالثة: كَوْنُهُ أَعْمٌ مِنْهُ " أَي: أَعْمٌ مِنَ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّ (١) الْإِكْرَامَ فِي قَوْلِكَ : " جِئْتُكَ (٢) إِكْرَامًا " أَعْمٌ مِنَ الْمَجِيءِ ؛ لِحَوَازِ حُصُولِهِ بِغَيْرِ مَجِيءٍ .

الرابعة: قَوْلُهُ: " لَا بِلِفْظِ الْعَامِلِ " لِتَمَيُّزِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذَا " وَلَا بِمَعْنَى الْعَامِلِ " لِخُرُوجِ مِنْهُ: قَعَدْتُ جُلُوسًا فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ مَفْعُولًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ " قَعَدْتُ " .

الخامسة: قَوْلُهُ: " بَلْ مَصْدَرًا " أَي: بَلْ يَكُونُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ حَادِثٌ ، وَالْعَلَّةُ مُقَارِنَةٌ لِلْمَعْلُولِ وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ (مِنْهُ الْفِعْلُ) (٣) فَهُوَ حَادِثٌ لِحُدُوثِ أَصْلِهِ .

السادسة: قَوْلُهُ: " جَوَابٌ لِمَ " ، اللَّامُ فِي لِمَ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ " الْمِيمُ " اسْمٌ ، وَأَصْلُهُ " لِمَا " فَحُذِفَ أَلِفُ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُوصُولَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مُقَدَّرًا بِ " لِمَ " ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ سَائِلٌ سَأَلَ لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فَيُقَالُ: لِأَجْلِ كَذَا ، فَظُهُورُ اللَّامِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْعَلَّةِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ ؛ لِظُهُورِ اللَّامِ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ وَفِي الْجَوَابِ .

قَوْلِهِ: " إِلاَّ فَيَكُونُ مُظْهِرًا " يَعْنِي اللَّامُ ، وَإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ وَجَبَ إِظْهَارُ اللَّامِ ، فَ " إِنْ " حَرْفُ شَرْطٍ ، وَ " لَآ " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ " أَلْفَاءُ " فِي قَوْلِهِ: " فَيَكُونُ " جَوَابُ الشَّرْطِ ، أَي: إِنْ لَا يَكُنْ بِهِذِهِ الشَّرُوطِ فَيَكُونُ اللَّامُ مُظْهِرًا ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ شَرْطٌ فِي نَصْبِهِ وَحُذْفِ اللَّامِ مِنْهُ .

١ / ٨٠

(١) فِي (ف) " لِأَنَّ " .

(٢) فِي (ف) " جِئْتُ " .

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ " مِنَ الْفِعْلِ " وَلَيْسَ مَذْهَبُ النَّبَلِيِّ كَذَلِكَ انظُرْ ص ٦٦ فِيمَا تَقَدَّمَ ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا

أَثَبْتَ .

مِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مَقَارِنٍ لِلْفِعْلِ " خَرَجْتُ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِي لَكَ غَدًا " (١) وَمِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ " زُرْتُكَ لِإِكْرَامِكَ زَيْدًا " فَالْإِكْرَامُ لِغَيْرِ الزَّائِرِ ، أَيُّ : لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ (١) .

وَمِثَالُ كَوْنِهِ لَيْسَ مَصْدَرًا قَوْلُكَ : " جِئْتُكَ لِلشَّيْبِ " .

فَبِائْتِنَاءِ هَذِهِ الشَّرُوطِ الثَّلَاثَةِ يَجِبُ إِظْهَارُ اللَّامِ ، وَيَنْبَغِي (٢) أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذِهِ الشَّرُوطِ شَرْطٌ آخَرٌ ، فَيُقَالُ : : وَأَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أُضْمِرَ وَجِبَ إِظْهَارُ اللَّامِ نَحْوُ " الْإِكْرَامُ جِئْتُكَ لَهُ " .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ بِقَوْلِهِ : " يُنْصَبُ " فَإِنَّ الْمُضْمَرَ مَبْنِيٌّ . وَذَهَبَ الرَّجَاجُ (٣) إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : ضَرَبْتَهُ تَأْدِيًّا مَعْنَاهُ " ضَرَبْتَهُ فَتَأَدَّبَ تَأْدِيًّا " ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : " ضَرَبْتَهُ فَلَمْ يَتَأَدَّبْ " وَلَهُ أَنْ يَقُولَ : التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَهُ ضَرْبَ تَأْدِيْبٍ (٤) ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَحُرُوفُ التَّعْلِيلِ أَرْبَعَةٌ " اللَّامُ ، وَالْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَالْكَافُ " ، فَاللَّامُ عَلَى الْأَصْلِ لِدُخُولِهَا عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَ [أَمَا] (٥) الْبَاءُ " وَ " مِنْ " فَلَا يُقَدَّرَانِ إِلَّا مَعَ " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِكَ : " لَا أَكَلِمَكَ أَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا " (١) .
إِنْ شِئْتَ قَدْرَتَهُ بِاللَّامِ أَيُّ : لِأَنَّ شَتَمْتَ زَيْدًا (١) ، وَإِنْ شِئْتَ بِالْبَاءِ أَيُّ : بِأَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " وَيَجِبُ " .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٦٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين ينظر شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٤) في (ف) " تَأْدِيْبًا " .

(٥) تكلمة يستقيم بها النص .

وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بـ « مِنْ » قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بِأَلْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدَّمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ ﴾ (٢) ، أَيْ : بِسَبَبِ ذَنبِهِمْ ، وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بِالْكَافِ : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، أَيْ : لِأَجْلِ مَا عَلَّمَكُمْ ، وَقَدْ حَمَلَ الْخَلِيلُ « الْكَافَ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَكَاثُهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٤) عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى لَامِ الْعِلَّةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وَيِ ، أَيْ : عَجِبْتُ : لِأَنَّهُ) (٥) لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ (٦) .

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُودًا
وَالهَوْلَ مِنْ تَهْوِيلِ الهَبُودِ (٧)

وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُودِ

(١) سورة المائدة : ٣٢ .

(٢) سورة الشمس : ١٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٤) سورة القصص : ٨٢ .

(٥) في (ف) " وى أعجب أنه " .

(٦) قال سيبويه ١٥٤/٢ هارون : " سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله " ويكاثه لا يفلح " .. فزعم أن " وى " مفصولة مِنْ كَأَنَّ " ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نَبَّهوا فقليل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندهم هكذا ، والله تعالى أعلم ، وأما الْمُفْسَّرُونَ فَقَالُوا : أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ " . وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْبَيَانِ ٢٣٧/٢ ، وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْكَافَ مُتَّصِلَةٌ بِـ « وَى » ، وَتَقْدِيرُهُ : وَيَكُ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ ، وَيُوكَدُّ كَلِمَةَ تَقْرِيرٍ .. وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ (وَى) مُتَّصِلَةٌ بِالْكَافِ وَأَصْلُهُ " وَيَلِك " ، وَحَذَفَتِ اللَّامُ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ " .

(٧) قَدْ ضَمَّنَ الْمَصْنُفُ نَظْمَهُ هَذَا رَجْزًا لِلْعَجَاجِ وَهُوَ فِي دِيوانِهِ ٢٣٠ وَيُنَبِّهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ قَرِيبًا .

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٦٩/١ هَارُونَ ، وَشَرَحَ آيَاتَهُ لِابْنِ السَّيْرَانِيِّ ٤٧/١ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلأَعْلَمِ ١٨٥/١ ، وَشَرَحَ آيَاتَهُ لِلْحَّاسِ ١٢٨ ، وَالإِيضَاحَ الْعَضْدِيَّ ١٩٧ ، وَأَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ١٨٧ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٥٤/٢ ، وَالأَصُولَ فِي النُّحُو ٢٥١/١ ، وَالخَزَانَةَ ٤٨٨/١ بُولَاق .

يُرِيدُ جَاءَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ وَأَصْحَابِهِ وَلَمْ يُخَالَفَ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةً إِلَّا أَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ (١) فَإِنَّهُ يَأْتِي تَعْرِيفُهُ (٢) ، وَيَقُولُ : لَوْ جَاءَ مَعْرِفَةً لَجَازَ قِيَامُهُ (٣) مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَخَافَةُ الشَّرِّ ، بَرَقَعَ " الْمَخَافَةَ " لَا غَيْرَ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ دَلَّ عَلَى تَنكِيرِهِ كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ بِنَنْزَلَةِ " مِثْلِ ، وَغَيْرِ ، وَأَسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ الْمَاضِي " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبَوِيهِ وَأَصْحَابُهُ .

وَلَمَّا ذَكَرْفِي الْأَرْجُوزَةَ أَنَّهُ يَجِيءُ مَعْرِفَةً ، وَنَكْرَةً اسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ (٤) ، فَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ نَكْرَةً قَوْلُهُ : " مَخَافَةٌ " ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ مَعْرِفَةً قَوْلُهُ : " وَزَعَلَ الْمَحْبُورَ " فَ " زَعَلَ " مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى " الْمَحْبُورِ " ، وَ " الْهَوْلُ " مَعْرَفٌ بِاللَّامِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى " مَخَافَةٍ " فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى " كُلِّ عَاقِرٍ " فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ ، أَيْ : وَرَكِبَ الْهَوْلُ (٥) .

(١) وهو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرّمي البصري ، كان أثبت القوم في كتاب سيبويه ، وعليه قرأت الجماعة ، وكان عالماً باللُّغة حافظاً لها ، وكان جليلاً في الحديث والأخبار . توفي سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ١٤٥ ، ومراتب النحويين ١٢٢ ، والعبر ٣٩٤/١ ، والجرح والتعديل ٣٩٤/١ ، والأنساب للسمعاني ٢٥٤/٣ ، وأبو عمر الجرّمي هـ فما بعدها (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) انظر مذهب الجرّمي في (أبو عمر الجرّمي) ١٤١ ، وأسرار العربية ١٨٨ .

(٣) في (ف) "مقامه" .

(٤) انظر ديوانه ٢٣٠ ، وقد سبق تخريجه .

(٥) انظر ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٩/١ ، والخزانة ٤٨٨/١ بولاق .

وَالْعَاقِرُ : الرَّمْلَةُ الَّتِي لَا تُنْبِتُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحْمِلُ عَاقِرًا
تَشْبِيهَا لَهَا بِالرَّمْلَةِ الَّتِي لَا تُنْبِتُ ، وَالْجُمُهورُ : مُعْظَمُ الشَّيْءِ ، أَي رَكِبَ كُلَّ
رَمْلَةٍ عَظِيمَةٍ لَا تُنْبِتُ (١) مَخَافَةَ أَنْ يُصَادَ (٢) ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ الثَّورَ الْوَحْشِيَّ ، وَإِذَا
لَمْ يَكُنْ فِي الرَّمْلِ نَبَاتٌ لَمْ يَكُنْ لِلصَّائِدِ فِيهِ مَا يَسْتُرُهُ عَنِ الثَّورِ ، فَيَرَاهُ فَيَهْرَبُ
مِنْهُ . وَالزَّعْلُ : النَّشَاطُ ، وَالْمَحْبُورُ : الْمَسْرُورُ ، وَ" الْهَبُورُ " (٣) : جَمْعُ هَبْرَةٍ ،
وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ .

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

ثُمَّ الذِّي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ تَنْصِبُهُ إِذْ " مَعَ " وَأَوْ مَوْضِعَهُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ بِتَوْسِطِ " الْوَاوِ "

الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ .

فَقَوْلُنَا : " مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " لِيَعْلَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ النِّصَبَ

بِوَلِيخْرَجِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِقَوْلِنَا " أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ (مَعْنَى) (٤)

الْفِعْلِ .

وَقَوْلُنَا " بِتَوْسِطِ الْوَاوِ " ، لِيَخْرُجَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَوْسِطِ غَيْرِ

« الْوَاوِ » ، وَقَوْلُنَا " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلِتَعْلَمَ الْمَصَاحِبَةُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ " وَلَا تُنْبِتُ " بِزِيَادَةِ الْوَاوِ ، وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) فِي (ف) " أَنَّهُ يُصَادُ " .

(٣) فِي (ف) " وَالْمَحْبُورُ " تَحْرِيفٌ .

عَلَى أَنَّهُ رَوَى " وَالْهَوْلُ مِنَ تَهَوْلِ الْقُبُورِ " ، وَالْهَوْلُ : الْفَزَعُ الَّذِي يَهْوِلُهُ ، وَالتَّهْوِيلُ : أَنْ يُعْظَمَ الشَّيْءُ

فِي نَفْسِكَ حَتَّى يَهْوَلَكَ أَمْرُهُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

هَذَا مَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ (١) فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ (٢) أَنْ " الْوَاوُ " عَدَّتِ الْفِعْلَ ، أَوْ
 مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَتَنْصِبُهُ (٣) ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلُّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ
 « الْوَاوِ » كَمَا يَخْتَلُّ بِإِسْقَاطِ " الْبَاءِ " فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ " الْوَاوُ " فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَهَلَّا جَرَّتْ
 كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي [التَّعْدِيَةِ] (٤) .

قُلْتَ : الْوَاوُ " فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ عَطْفٌ فَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا حَتَّى تَعْمَلَ
 الْجَرَّ (٥) ، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِصًا ، وَالْأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا
 كَانَ مَجْرُورًا بِـ " مَعَ " صَارَ مَنْصُوبًا بَعْدَ " الْوَاوِ " ، لِتَعَدُّرِ إِضَافَةِ الْحَرْفِ كَمَا
 أَنَّ الْمُسْتَنْتَنِي بِـ " غَيْرِ " مَجْرُورٌ ، فَإِذَا حَذَفْتَ " غَيْرًا " وَجَعَلْتَ مَوْضِعَهَا " إِلَّا " ^(٦)
 تَعَدَّرَتْ إِضَافَةُ الْحَرْفِ ، فَصَارَ الْأِسْمُ بَعْدَ " إِلَّا " مَنْصُوبًا فِي الْإِيجَابِ (٦)
 وَحُكِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ " مَعَ " ، وَآتَى بِالْوَاوِ مَوْضِعَهَا أُعْرِبَ الْأِسْمُ
 بِإِعْرَابِ " مَعَ " (٧) . وَلَا بُدَّ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

(١) الكتاب ٢٩٧ / ١ هارون ، حيث قال : " والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها "

(٢) في (ف) " في المفعول له " .

(٣) وقال الرَّجَّاجُ : ناصبه فعلٌ مضمَر بعد الواو ، وقال عبدالقاهر الجرجاني : ناصبه الواو ، وذهب
 الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على الخلاف بوقد رد جمهور البصريين هذه المذاهب وأبطلوها . ينظر
 ذلك في ابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٥ ، والإنصاف ٢٤٨ المسألة ٣٠ .

(٤) مكانها في الأصل بياضٌ .

(٥) في (ف) " الحروف " بدل " الجر " .

(٦) انظر رأيَ الْأَخْفَشِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وسر صناعة
 الإعراب ١ / ١٤٤ ، والهمع ١ / ٢٢٠ .

(٧) ينظر ذلك في ابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٥ فقد نصا عليه .

أَحَدَهَا : أَنْ تَحْذِفَ " مَعَ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقِيمَ " الْوَاوُ " مَقَامَهَا ، لِمْشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى ،
إِذِ « الْوَاوُ » لِلْجَمْعِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَصِيرَ الْأِسْمُ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِـ « مَعَ » مَنصُوبًا
بَعْدَ " « الْوَاوُ » .

وَقَوْلُهُ : " تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوُ مَوْضِعَهُ " يُرِيدُ تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ ،
لِأَنَّ " مَعَ " - الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِلَا وَاسِطَةٍ لِكُونِهَا ظَرْفًا - قَدْ
خَلَفَهَا (١) " الْوَاوُ " الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا (٢) مَا بَعْدَهُ بِتَوَسُّطِهِ ، فَتَعَيَّنَ
النَّصْبُ مَا لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْتِيرُ الْفِعْلِ فِي
" مَعَ " نَصْبًا كَانَ تَأْتِيرُهُ (فِيمَا بَعْدَ الْحَرْفِ) (٣) الَّتِي بِمَعْنَاهَا (٤) كَذَلِكَ .

نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءِ وَسَطَحَ الدَّارِ وَمَا لَزِيدٍ وَأَرْتَكَابَ الْعَارِ
وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَوْلَى
النَّصْبُ فِي مَا بَعْدَ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ
بِوَاجِبٍ ، وَجَائِزٍ وَمُخْتَارٍ .

فَالْوَاجِبُ فِي كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ ، كَقَوْلِهِ : " اسْتَوَى الْمَاءُ
وَسَطَحَ الدَّارِ " (فَبِإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَاءَ سَاوَى سَطْحِ الدَّارِ) (٥) وَعَادِلُهُ
بِالْأَرْتِقَاءِ إِلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي السَّطْحِ ، وَكَذَلِكَ / قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا ٨١ / ١

(١) فِي الْأَصْلِ " مَدْحَلُهَا " .

(٢) فِي (ف) " الَّتِي " .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " فِيهَا بَعْدَ الْفِعْلِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَهُوَ مُتَّفِقٌ مَعَ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٥٨٧ وَابْنِ
الْقَوَّاسِ كَثِيرَ الْمَوَافِقَةِ لِلْمَوْلَفِ .

(٤) فِي (ف) " مَعْنَاهَا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرُ .

يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا بَعْدَ التَّوَكُّيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " وَكَذَلِكَ " مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا ؟ يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لَا يُجِيزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ (١) .

وَبِالْجُمْلَةِ (قَائِن) (٢) تَعَذَّرَ الْعَطْفُ وَجِبَ النَّصْبُ ، وَمَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

وَالْأَمِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرَكِي زِيَارَتَهَا فَإِنِّي لَا أَتُوبُ

يُرِيدُ " فَإِنِّي لَا أَتُوبُ مِنْ هَوَى لَيْلَى مَعَ تَرَكِي زِيَارَتَهَا ؟ إِذْ [تَعَسَّرَ] (٤)

جَعَلَ الْوَاوِ عَاطِفَةً إِلَّا بِنَظَرٍ دَقِيقٍ .

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ ، نَحْوُ " قُمْتَ

أَنْتَ وَزَيْدًا " وَكَقَوْلِهِ (٥) : " وَمَا لَزَيْدٍ وَأَرْتِكَابِ الْعَارِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ " أَرْتِكَابِ " بِالْجَرِّ عَلَى " زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ (٦) .

وَأَمَّا مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ

(١) هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٢) كذا في النسختين ولعلها " فإن " .

(٣) هو مجنون ليلى - قيس بن الملوح - كما في ديوانه ٦٤ ، ورواية الديوان " فَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى " ، وذكر محقق الديوان أنه يروى " فَأَمَّا مِنْ هَوَى سَعْدَى " ونسب لنمير بن كهيل الأسدي .

وهو في الموشى ٨٩ .

(٤) سقط من الأصل والمثبت من (ف) ولعلها " تعذر " .

(٥) في الأصل " كقوله " بدون الواو " .

(٦) قال ابن القوّاس في شرحه ٥٨٩ " الثاني ما يجوز نصبه ويترجّح فيه الجرُّ وذلك إذا وقعت الواو بعد

مجروورٍ ظاهر ، نحو " ما لَزَيْدٍ وَأَرْتِكَابِ الْعَارِ " ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ فِعْلٌ ، وَالْإِضْمَارُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، كَانَ جَرُّهُ أَوْلَى " ، وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٥٧ : " وَالْجَرُّ فِيهِ أَجْوَدُ ، لِأَنَّ

المعطوف عليه مظهر لا يفترق إلى إعادة الجار " .

وَشُرَكَاعَكُمْ ﴿١﴾ فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وَلَا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ، بَلْ جَمَعْتُهُمْ فَاخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ خِلَافَ الظَّاهِرِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُوا شُرَكَاعَكُمْ " ، بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فِي الْأَوَّلِ ، وَيُوصَلُ الْهَمْزَةُ وَفَتَحَ الْمِيمِ فِي الثَّانِي .

وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ : " وَمَا لَزِيدٍ وَأَرْتَكَابَ الْعَارِ " مَعْنَى فِعْلٍ ؛ لِأَنَّ " مَا " اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ ، وَ" لَزِيدٍ " خَبْرُهَا ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي نَابَ مِنْابِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَحْوَمَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا " فَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ أَوْلَى مِنْ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ وَحَذْفِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يُعْطَفُ عَلَى " أَنْتَ " فَـ " مَا " اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنْتَ " خَبْرٌ (٢) ، وَ" هَذَا " مَعْطُوفٌ عَلَى " أَنْتَ " ، وَ" الْقَوْلُ " نَعْتٌ " هَذَا " ، وَوَجْهَ النَّصْبِ أَنَّ قَوْلَكَ : " مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلُ " بِمَعْنَى مَا تَصْنَعُ وَمَا تَلْبِسُ " ، وَكَذَلِكَ " حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ " (٣) ؛ لِأَنَّ " حَسْبُكَ " بِمَعْنَى " كَفَاكَ " .

وَمَعْنَى قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا " بِالنَّصْبِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " بِالرَّفْعِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصْبِ اصْطِحَابَهُمَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَطْفِ وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُصْطَحِبِينَ كَانَا أَوْ مُفْتَرِقِينَ (٤) .

(١) سورة يونس : ٧١ .

(٢) في (ف) خبره .

(٣) " زيدا " مفعول معه ، " ودرهم " خبر « حسبك » .

(٤) في (ف) " متفرقين " انظر لذلك المرتجل ١٨٤ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ " الْوَائِ " وَإِنْ كَانَتْ مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ (١) ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ (٢) فِي الضَّرُورَةِ (٣) .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لِلْعَطْفِ فِي الْأَصْلِ فَهِيَ تَقْتَضِي التَّبَعِيَّةَ ، فَتَقْدِيمُهَا يُخِلُّ بِمُقْتَضَاهَا .
" الْإِسْتِثْنَاءُ "

هَذَا مَكَانٌ نِكَرِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ عَدْيُ الْفِعْلِ لِلْأَسْمَاءِ

إِنَّمَا خَصَّ نِكَرَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِمْشَارَكَتِهِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي كَوْنِهِ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ ، بِتَوْسِطِ حَرْفٍ (٤) .

(١) قَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٨٨ : وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ حَذْفَهَا مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ :

وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومِ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

وَالتَّقْدِيرُ : تَبْكِي عَلَيْكَ وَنَجُومِ اللَّيْلِ ، وَلِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْعَاطِفَةُ ، وَالْعَاطِفَةُ قَدْ حَذَفَتْ .

(٢) فِي (ف) " حَذْفُ الْوَائِ " .

(٣) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٥٩ " قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : قَوْلُكَ " مَا زِلْتُ وَزَيْدًا " بِمَعْنَى مَا زِلْتُ

بِزَيْدٍ ، فَالْوَائِ بِمَعْنَى الْبَاءِ ، وَالْبَاءُ تَعْدِي الْفِعْلُ ، فَكَذَلِكَ الْوَائِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى

الْفِعْلِ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْوَائِ لِلْعَطْفِ ، وَالْمَعْطُوفُ تَابِعٌ ، فَحَقُّهُ التَّأْخِيرُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِ مِنَ الْمَفْعُولِ

مَعَهُ ، كَمَا حَذَفَتْ اللَّامُ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ ، لِأَنَّ هَذَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْتَبِسُ ، وَانظُرْ

الْأَصُولَ فِي النُّحُو ١ / ٢٥٤ فَمَا بَعْدَهَا .

(٤) فِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى أَقْوَالٌ نَكَرَهَا السِّيُوطِيُّ فِي الْهِمَمِ ١ / ٢٢٤ ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ قَوْلُ مَنْهَا ، أَمَّا

الرُّعَيْنِيُّ فَقَدْ أَفَاضَ فِي عَرْضِ أَقْوَالِ النِّحَاةِ فِي نَاصِبِهِ فَذَكَرَ ثَمَانِيَةَ أَقْوَالٍ ثَامِنَهَا " أَنَّ النَّاصِبَ الْجُمْلَةَ

الْمُتَقَدِّمَةَ سِوَاءَ كَانَتْ فِعْلِيَّةً أَوْ اِسْمِيَّةً وَكَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ ، قَالَ ابْنُ

الصَّائِغِ : زَعَمَ سَيِّبِيهِ أَنَّهُ يَنْصَبُ بِمَا قَبْلَهُ كَمَا انْتَصَبَ الدَّرْهَمُ فِي قَوْلِكَ " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " فَظَاهِرٌ

هَذَا أَنَّهُ انْتَصَبَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَنْصُوبٌ لِمَجَاعَةِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ

.. وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ الْخِلَافَ فِي النَّاصِبِ ، قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي

الْمُتَّصِلِ ، وَأَمَّا الْمَنْقَطُ فَالْعَامِلُ فِيهِ " الْإِ " ؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ " لَكِنْ " وَلِهَا خَبَرٌ مُقَدَّرٌ عَلَى حَسَبِ

الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَذَكَرَتْ التَّامِينَ لِأَنَّ السِّيُوطِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْهِمَمِ ، وَانظُرْ أَيْضًا الْإِبْضَاحَ فِي

شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١ / ٣٦٣ .

وَالِاسْتِثْنَاءُ : اسْتِفْعَالٌ مِنْ تَنَيْتٍ عَلَى الشَّيْءِ ، إِذَا عَطَفْتَ ، أَوْ التَّفَتُّ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَلْتَفِتُ إِلَى الْجُمْلَةِ عَاطِفاً عَلَيْهَا لِيُخْرِجَ [بَعْضَهَا] (١) عَمَّا تَنَاوَلَهُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ .

وَأَمَّا رَسْمُهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ : هُوَ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ (٢) عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ بِ « إِلا » أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ .
فَقَوْلُنَا : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ " لِيُخْرِجَ مِثْلَ « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » فَإِنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ عَمْرًا عَنِ الْقِيَامِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى زَيْدٍ ، (لَكِنْ لَيْسَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ (٣)) أَكْثَرَ مِنَ الْمُخْرَجِ .

وَقَوْلُنَا : " بِإِلَّا " ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ / ٨١ / ب
وَالْحُرُوفِ ، لِيُخْرِجَ مِنْهُ مِثْلَ « قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدٌ » فَإِنَّهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ ، لَكِنْ لَيْسَ بِ « إِلا » وَلَا بِمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَلِيُخْرِجَ أَيْضًا بِقَوْلِنَا : " أَكْثَرُ مِنْهُ " قَوْلُكَ : " قَامَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو " فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ (٤) .

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

إِنَّمَا كَانَتْ " إِلا " هِيَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الْمَطْلُوبَةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " بالحكم " .

(٣) في (ف) " لكن ليس المحكوم عليه " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ " لعدم صحة الإخراج إذ لا يتصور الإخراج إلا

حيث يتصور الدخول " .

كَالشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّدَاءِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ "إِلَّا" هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ
الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا كَانَتْ "إِنْ" هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَقَوْلُهُ : " وَمَاعَدَاهُ " أَي : وَالَّذِي عَدَا «إِلَّا» أَشْيَاءُ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا
فَهِيَ تَفِيدُ فَائِدَةَ "إِلَّا" فِي إِخْرَاجِ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَهَا
فَهَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : " تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ " ، وَإِلَّا [كَانَ] يَجِبُ أَنْ يُبْنَى "غَيْرٌ" ، وَسَوَى
[وَسَوَاءٌ] ، لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ .

تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرًا وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى

إِنَّمَا نُصِبَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ (١) "إِلَّا" كَلَامًا مُوجِبًا ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ
الْمَفْعُولَ لَوْقُوعِهِ فَضْلَةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " كَلَامٌ تَامٌ ، فَلَوْ
جَازَ أَنْ يُذَكَرَ جَعْفَرُ (٢) بِغَيْرِ "إِلَّا" لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ، لَكِنْ لَا مَعْنَى لِذِكْرِ
جَعْفَرٍ بَعْدَ قَوْلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " "إِلَّا" بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ ، لِكُونِ "قَامَ" لَازِمًا
فَوَجِبَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ "إِلَّا" لِتُعَدِّيَ بِهَا الْفِعْلَ فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا

فَإِنَّ (٣) قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ "إِلَّا" مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ فَهَلَّا جَرُّوا بِهَا !

قُلْتَ : لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ (عَلَيِ الْفِعْلِ تَارَةً ، وَعَلَى) (٤)
الاسْمِ تَارَةً كَقَوْلِكَ : " مَا زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ " ، وَمِنْ شَرْطِ
الْعَامِلِ الْاِخْتِصَاصُ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ .

(١) فِي (ف) " مَا بَعْدَ " .

(٢) فِي (ف) " جَعْفَرًا " بِالنَّصْبِ وَهُوَ جَائِزٌ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمَعْلُومُ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَصُولِ فِي
النَّحْوِ ١ / ٣٤٢ فَانظُرْهُ هُنَاكَ .

(٣) فِي (ف) " فَإِذَا " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

قَوْلُهُ: " وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى " يُرِيدُ فِي الْمِثَالِ [الْمَذْكُورِ] (١)
 فَيَجُوزُ رَفْعُ " جَعْفَرٍ " نَعْتًا لِلْقَوْمِ ، وَوَقُوعُ " إِلَّا " صِفَةً بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ
 الْحَدِيثُ: " النَّاسُ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالِمُونَ (٢) ، وَالْعَالِمُونَ هَالِكُونَ (٣) إِلَّا الْعَامِلُونَ
 وَالْعَامِلُونَ هَالِكُونَ (٤) إِلَّا الْمُخْلِصُونَ (٥) " فَجَعَلَ " إِلَّا " فِي هَذَا وَصْفًا ، فَلِذَلِكَ
 رَفَعَ مَا بَعْدَهَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " غَيْرًا " أَصْلٌ فِي الصِّفَةِ ، وَ" إِلَّا " أَصْلٌ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ ثُمَّ
 يُسْتَثْنَى بِـ " غَيْرٍ " حَمَلًا عَلَى " إِلَّا " ، وَيُوصَفُ بِـ " إِلَّا " حَمَلًا عَلَى " غَيْرٍ " .
 فَتَقُولُ: " لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَنَفَعَنَا " ، وَبَابُ اسْتِعْمَالِ " إِلَّا " وَصْفًا
 غَالِبًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ جَمْعٍ مُنْكَرٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ .

فَقَوْلُنَا: " بَعْدَ جَمْعٍ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " قَامَ رَجُلٌ إِلَّا عَمْرُو " لِعِدَمِ الْفَائِدَةِ ،
 وَقَوْلُنَا: " مُنْكَرٌ " احْتِرَازٌ عَنْ (٥) مِثْلِ " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " : إِذَا أَرَدْتَ قَوْمًا
 مَعَهُودِينَ أَوْ مُعَيَّنِينَ يَقُولُنَا: " غَيْرِ مُنْحَصِرٍ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَيَّ (٦) عَشْرَةٌ
 إِلَّا دِرْهَمٌ " (فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ) (٧) " إِلَّا " بَعْدَ جَمْعٍ مُنْكَرٍ لِكِنَّهُ مُنْحَصِرٌ بِالْعِدَدِ ، فَلَمْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " العاملون " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) انظر كشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٤٣٣ ، وفيه أنه حديث مفترى ملحون . وقد ذكره المؤلف في

كتابه التحفة الشافية لوحة ٧٢ ، وذكره أيضاً الرضي في شرح الكافية ١ / ٤٢٧ بلفظ " الناس

كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا

المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم " .

(٥) في (ف) " من " .

(٦) سقط في (ف) .

(٧) في (ف) " فقد وقع " .

يَجِبُ جَعْلُ "إِلَّا" فِيهِ صِفَةً ، بَلْ يَجُوزُ (١) ، وَمِمَّا يَجِبُ جَعْلُ "إِلَّا" فِيهِ صِفَةً قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) ، فَيَمْتَنِعُ الاستِثْنَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَوَجْهُ امْتِنَاعِهِ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَثْنَى مِنْ إِيْجَابٍ ، أَوْ مِنْ نَفْيٍ ، وَكِلَا التَّقْدِيرَيْنِ بَاطِلٌ ، أَمَّا وَجْهُ بَطْلَانِهِ مِنَ النَّفْيِ فَإِنَّ / الاستِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِيْجَابٌ ، وَالْإِيْجَابُ فِي ١ / ٨٢ سِيَاقِ " لَوْ نَفْيٌ ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَأَمَّا بَطْلَانُ كَوْنِهِ مُسْتَثْنَى مِنْ إِيْجَابٍ فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ الإِيْجَابِ نَفْيٌ ، فَيَكُونُ امْتِنَاعُ الْفُسَادِ (مُعْلَقًا بِنَفْيِهِ) (٣) ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِعْرَابٍ يُؤَدِّي إِلَى الإِلْحَادِ ، وَأَيْضًا [فَإِنَّ] " لَوْ " وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْيِ [كَالنَّفْيِ] (٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " امْتَنَعَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَإِنْ كَانَ الامْتِنَاعُ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْيِ كَلْفِظِ النَّفْيِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ لَا يَجُوزُ فَإِنَّهُمْ مَنْعُوا " جَاءَ نِي رِجَالٍ إِلَّا زَيْدًا " فِي الإِيْجَابِ ، وَ" مَا جَاعَنِي رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ " فِي النَّفْيِ ؛ [لِأَنَّ الْجَمْعَ] (٥) الْمُنْكَرَ لَا يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ زَيْدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَصِحَّ إِخْرَاجُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) قَالَ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٧٢ : " فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ الاستِثْنَاءُ وَالنَّصْبُ " ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي

شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ٢٤٦ .

(٢) سُورَةُ الْاَنْبِيَاءِ : ٢٢ .

(٣) فِي (ف) " مُتَعَلِّقًا بِنَفْسِهِ " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْاَصْلِ .

(٥) سَقَطَ مِنَ (ف) .

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (١)
 فَ " إِلَّا الْفَرَقْدَانِ " نَعْتُ لِقَوْلِهِ " كُلُّ أَخٍ " فَلِذَلِكَ رَفَعَهُ .

[الاستثناء من غير الموجب]

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ " لَا " النَّهْيِ
 وَكَانَ الْأِسْمُ فَضْلَةً ، فَإِنْ نُصِبَ فَعَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِيبُ
 فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرٌ يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا وَجَعْفَرُ
 الضَّمِيرُ فِي " أَتَى " يَرْجِعُ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، أَيِ : وَإِنْ [أَتَى] الْأَسْتِثْنَاءُ بَعْدَ
 حَرْفِ نَفْيٍ أَوْ حَرْفِ نَهْيٍ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَكَانَ [الْأِسْمُ] الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً
 أَيِ : بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، بَأَنَّ يَكُونُ قَدْ أَخَذَ الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ .
 وَبِالْجُمْلَةِ : يُرِيدُونَ بِالْفَضْلَةِ (أَلَّا يَكُونَ) لِلْفِعْلِ عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَ " إِلَّا " بِدُونِهَا إِلَّا

(١) جاء في حاشية (ف) " قائله الأعشى ، وقيل عمرو بن معد يكرب " ، ولم أر من نسبه للأعشى غيره
 وليس في ديوانه ، أما نسبه لعمرو بن معد يكرب الصحابي فقد قال بها كثير ، منهم سيبويه في
 الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، والجاحظ في البيان والتبيين ١ / ٢٢٨ ، والمبرد في الكامل ٤ / ٧٦ ، والهروي
 في الأزهية ١٨٢ ، والصميري في التبصرة ١ / ٢٨٣ وقد نسبه . . . إلى حضرمة بن عامر كما
 في المؤلف ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٦ ، قال الأعمش في حاشية الكتاب
 ١ / ٣٧١ بولاق " ويروي لسوار بن المضرب " .

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب ١٦٧ ، وانظر أيضاً تحقيق العلامة البغدادي في شرح
 شواهد مغني اللبيب ٢ / ١٠٥ ، وفي الخزانة ٢ / ٥٢ بولاق ، وهو في المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وابن
 يعيش ٢ / ٨٩ كذلك .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان ، يقول : كل أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا .

تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا " [(١) فَإِنَّ " عَمْرًا "] فَضْلَةٌ ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ ؛ لِعَدَمِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ بَلْ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَقَوْلُهُ : " بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " مَا زَالَ الْقَوْمُ الْإِزِيدًا قَائِمِينَ " لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ صَارَ إيجابًا ، وَلَوْ قَالَ " بَعْدَ النَّفْيِ " لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِ : " حَرْفِ النَّفْيِ " ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ النَّفْيُ بِغَيْرِ الْحَرْفِ ، نَحْوُ " لَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ " ، لَكِنَّ الْحَرْفَ هُوَ الْأَصْلُ فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ ، فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ .
فَإِذَا وَجِدَ الشَّرْطَانَ - أَعْنِي الْحُرُوفَ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ " إِلَّا " اِفْتِقَارٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا - فَفِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ :

أَجُودُهُمَا : الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِبُ " ، أَيُّ : الْإِبْدَالُ هُوَ الصَّوَابُ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِمِشَاكَلَةِ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْبَدَلَ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِخِلَافِ النَّصْبِ فَإِنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِبُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى مُنْقَطِعًا ، لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ بِالْمُتَّصِلِ (٢) أَعْنَاهُ عَنِ الْاِحْتِرَازِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو قوله " ما في الدار منهم بشر .. إلا جعفرًا وجعفر " .

وَأَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَلَى أَصْلِ الْبَابِ لِمُشَارَكَةِ الْمُوجِبِ فِي كَوْنِهِ
 فَضْلَةً وَقَدْ اسْتَشْكَلَ قَوْمُ الْبَدَلِ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ " زَيْدٌ "
 فِي قَوْلِكَ : " مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " إِلَّا بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَلَا بَدَلَ فِي بَدَلِ
 الْبَعْضِ مِنْ ضَمِيرٍ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ زَيْدًا
 الظَّهْرُ / وَالْبَطْنَ ، أَي : الظَّهْرَ مِنْهُ ، وَقَالُوا أَيْضًا : مَا بَعْدَ " إِلَّا "
 مُوجِبٌ وَمَا قَبْلَهَا مَنْفِيٌّ ، فَكَيْفَ يَبْدَلُ (الْمُوجِبُ) (١) مِنَ الْمَنْفِيِّ (٢) ؟
 وَمِثَالُ النَّفْيِ " مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرٌ " .

وَمِثَالُ الِاسْتِفْهَامِ " هَلْ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرٌ " ؟ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ :
 " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ إِلَّا عِشْرُونَ " فَكَمْ مُبْتَدَأٌ ، وَ " دِرْهَمًا تَمْيِيزٌ ، وَ " مَالُكَ "
 خَبْرٌ وَ " عِشْرُونَ " بَدَلٌ مِنْ " كَمْ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " بِكَمْ دِينَارٍ ضَيَعْتَكَ إِلَّا
 مِائَةً " بِجَرِّ " الْمِائَةِ " بَدَلًا مِنْ " كَمْ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ " لَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا
 جَعْفَرٌ " .

وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالانْقِطَاعُ وَاجِبُ اللُّزُومِ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الْوَاجِبِ " وَالْمُتَّبِعِ أُولَى .

(٢) قَالَ ابْنُ النَّظَامِ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ص ١١٧ " الْإِتْبَاعُ فِي هَذَا النَّوعِ عَلَى الْإِبْدَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَلَى
 الْعَطْفِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ : كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهُوَ مُوجِبٌ وَمَتَّبِعُهُ مَنْفِيٌّ ؟ وَأَجَابَ
 السَّيْرَاقِيُّ بِأَنَّهُ قَالَ : هُوَ يَدُلُّ مِنْهُ فِي عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَتَخَالَفَهُمَا بِالنَّفْيِ وَالِإِيجَابِ لَا يَمْنَعُ الْبِدْلِيَّةَ ؛
 لِأَنَّ مَذْهَبَ الْبَدَلِ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ ، وَالثَّانِي فِي مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ يَتَخَالَفُ الْمُوصُوفُ
 وَالصِّفَةُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيْبٍ " .
 وَقَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٥٩٧ " وَلَا يَقَالُ : لَوْ كَانَ بَدَلٌ بَعْضُ اللَّزْمِ الْإِشْكَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ .. ، لِأَنَّا
 نَجِيبُ أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ فَالضَّمِيرُ مَحْذُوفٌ فِي اللَّفْظِ مُرَادٌ فِي الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرُ " مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ " ،
 وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَا نَسْلَمُ أَنْ الْاِخْتِلَافَ فِي الْحُكْمِ يَمْنَعُ الْبِدْلِيَّةَ قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ اِخْتِلَافِ الصِّفَةِ
 وَالْمُوصُوفِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ " .

قَدْ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ "إِلَّا" خَاصَّةٌ يَجِبُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأولُ : فِي الإِجَابِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونُ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ البَابِ .

الثَّانِي : فِي التَّكْرِيرِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلِكَ] : " مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا "

تَرْفَعُ وَاحِدًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَتَنْصِبُ الْآخَرَ الْبَتَّةَ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ رَفْعِهِ ، لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ

فِيمَا أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ هُوَ

بَعْضُهُ وَلَا مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِالفِعْلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ

الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكِ (١) بِحَرْفِ عَطْفٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَ

الِاسْمَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ جَازَ أَنْ تَرْفَعُ الثَّانِيَّ بَدَلًا مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ :

" مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أَبُو مُحَمَّدٍ " إِذَا جَعَلْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ كُنْيَةً لَزَيْدٍ .

الثَّالِثُ : التَّقْدِيمُ (٢) فِي الْمُسْتَتْنَى عَلَى الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ فَيَجِبُ النَّصْبُ

لِبُطْلَانِ الْبَدَلِ بِالتَّقْدِيمِ (٣) ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ وَتَقْدِيمُهُ يُبْطِلُ كَوْنَهُ تَابِعًا فَيَبْطُلُ

كَوْنُهُ بَدَلًا .

الرَّابِعُ : الِاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ " وَهُوَ قَوْلُكَ : " مَا بِالْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسًا "؛

فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ لِبُطْلَانِ

الْبَدَلِ ، وَوَجْهُ [بَطْلَانِهِ] (٤) أَنْ الْبَدَلَ (٥) لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ إِمَّا نَفْسَ الْمُبْدَلِ

مِنْهُ (٤) أَوْ بَعْضَهُ ، أَوْ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ "فَرَسًا" مِنْ "أَحَدٍ" فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) فِي (ف) "اشتراك" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "المتقدم" .

(٣) إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَتْنَى عَلَى الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ ، فَإِنَّ كَانَ الْكَلَامَ مُوجِبًا نَحْوَ "قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ" وَجِبَ نَصْبُ

الْمُسْتَتْنَى ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامَ غَيْرَ مُوجِبٍ ، نَحْوَ "مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ" فَلِمُخْتَارِ نَصْبِهِ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي (ف) "إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ" .

ذَلِكَ ، فَبَطَلَ الْبَدَلُ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

وَالْغَرَضُ مِنَ الْاسْتِنَاءِ الْمُنْقَطِعِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً فِي أَنَّ الْجِنْسَ قَدْ جَاءَ بِتَمَامِهِ لَمْ يَتَخَلَفْ عَنْهُ إِلَّا مَا لَيْسَ مِنْهُ .

وَأَمَّا أَنَّ الْجِنْسَ [لَمْ يَأْتِ] (١) بِجَمِيعِ تَوَابِعِهِ وَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ لِمُصَاحِبَتِهِ (٢) ، بَلْ قَدْ تَخَلَفَ مِنْهُ بَعْضُهَا .

وَإِلَّا " هُنَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَكِنَّ " ، وَشَبَّهَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ بِـ " لَا " الْعَاطِفَةَ فَإِنَّهَا تَعَطَّفُ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَتَقُولُ : " جَاءَ رَجُلٌ لَا حِمَارٌ " (٣) ، وَيَبْنُو تَمِيمٌ يُبَدِّلُونَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ (٤) ، فَقَالُوا : الْمُرَادُ بِـ " أَحَدٍ " مَا يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ (٥) ثُمَّ غَلَبَ جَانِبُ مَنْ يَعْقِلُ فَأَتَى بِالْفِظِ " أَحَدٍ " [وَ] الْمُرَادُ هُوَ وَغَيْرُهُ ثُمَّ أُبْدِلَ .

وَقِيلَ : كَأَنَّهُ أَرَادَ " مَا بِالْأَدَارِ شَيْئٌ أَوْ حَيَوَانٌ " ، فَأَقَامَ " أَحَدًا " - وَهُوَ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ شَيْءٍ - مَقَامَ " شَيْءٍ " ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى " أَحَدٍ " لَفْظُ " شَيْءٍ " فَأَبْدِلَ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ .

وَقَدْ بَيَّنَّ بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ جَمِيعَ ضُرُوبِ الْاسْتِنَاءِ مِنَ الْمُوجِبِ ، وَالْمَنْفِيِّ وَالْمُقَدَّمِ ، وَالْمُنْقَطِعِ ، وَالْمُفْرَغِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ ذِكْرُ الْمُفْرَغِ ؟

(١) في الأصل " لما ناب " تصحيف .

(٢) في الأصل " لمصاحبه " .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢٠ / ٢ ، وشرح ابن الخباز ٢٩١ / ١ .

(٤) انظر ذلك في الكتاب ١ / ٣٦٣ بولاق ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والأصول في النحو ١ / ٣٥٣ ،

وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ١١٥ .

(٥) ينظر في التبصرة ١ / ٢٨٠ .

قُلْتُ : أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ الْاسْمُ فَضْلَةً " : فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ
الْمُسْتَنْتَى فَضْلَةً كَانَ الْعَامِلُ مُفْرَغًا لِمَا بَعْدَ " إِلَّا " (١) .

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى " إِلَّا " يَجِيءُ اسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلًا
/ فَالاسْمُ غَيْرٌ ، وَسَوَاءٌ ، وَسَوِيٌّ وَالْفِعْلُ حَاشَا ، وَعَدَا ، ثُمَّ خَلَا

١ / ٨٢

الْمُشَبَّهُ بِـ " إِلَّا " مِنَ الْأَسْمَاءِ " غَيْرٌ " ، وَ" سَوَاءٌ " - بِالْمَدِّ
وَفَتْحِ السَّيْنِ ، وَكَسْرِ السَّيْنِ مَعَ الْمَدِّ قَلِيلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ (٢)

وَفِيهَا مَعَ الْقَصْرِ لُغَتَانِ : ضَمُّ السَّيْنِ ، وَكَسْرُهَا .
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " لَا سِيْمًا " مِنَ الْأَفَاطِ الْاسْتِثْنَاءِ (٣) .
وَأَمَّا الْمُشَبَّهَةُ بِـ " إِلَّا " مِنَ الْأَفْعَالِ فَارْبَعَةٌ : " لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ،
وَمَا عَدَا ، وَمَا خَلَا " ، وَأَمَّا " حَاشَا " ، وَخَلَا ، وَعَدَا - غَيْرَ مَقْرُوتَيْنِ بِـ "
مَا " - فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ . وَوَجْهَ شَبَهِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِـ
" إِلَّا " مُخَالَفَةُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، فَـ " إِلَّا " حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَالْحَرْفِيَّةُ

(١) وكان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر "إلا" نحو "ما قام إلا محمد" ، وما رأيت إلا محمدًا
وما مررت إلا بمحمد" .

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ٨٩ ، وصدره فيه :
" تجانفُ عن جَلِّ اليمامة ناقتي " ، ويروى :

" تزارر عن جو اليمامة ... وما عدلت من أهلها بسوانكا

وهو في الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ هارون ، والمقتضب ٤ / ٢٤٩ ، وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٤ ،
والأضداد للأصمعي ٤٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٢ ، وليس في كلام العرب ٩٩ .

(٣) نسب في الهمع ١ / ٢٣٤ للكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي
والنحاسي وابن مضاء ، فإذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " فقد خالفهم زيد في أنه أولى
بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الألووية ، وقال السيوطي : " والصحيح
أنها لا تعد من أنوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام .

أَرْجِحُ فِي " حَاشَا " وَالْفَعْلِيَّةُ فِي " عَدَا " ، وَخَلَا " أَرْجِحُ .

أَمَّا " لَيْسَ " فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً لِنَاطِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا^(١)

" لَيْسَ " هُنَا اسْتِثْنَاءٌ بِمَعْنَى " إِلَّا " وَالتَّقْدِيرُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ

زَيْدًا " ، وَلَا يَكُونُ [الضَّمِيرُ فِي]^(٢) " لَيْسَ " ، [وَلَا يَكُونُ]^(٣) عَائِدًا عَلَى مَا

تَقَدَّمَ ، وَلَوْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهِ لَقِيلَ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا " ، [وَلَا يَكُونُونَ]^(٤)

زَيْدًا " .

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا بِدَلِيلِ قَوْلِ سَيْبَوِيَّةِ^(٥) : " إِنَّهُ

يُوصَفُ بِـ " لَيْسَ " ، وَلَا يَكُونُ " وَمَا بَعْدَهُمَا كَمَا يُوصَفُ بِـ " غَيْرِ " نَحْوُ : " مَا

جَاءَ نِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا " ، فَالْجُمْلَةُ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ نَعْتًا لـ " أَحَدٍ " ؛ لِأَنَّهُ ،

نَكْرَةٌ ، وَتَقَعُ حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُظْهِرُوا اسْمَ " لَيْسَ " ، وَلَا يَكُونُ " فِي

الِاسْتِثْنَاءِ فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّهَا فَرَعَانِ عَلَى

" إِلَّا " وَهِيَ مَعَ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهَا جُزْآنِ فَقَطْ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا

(١) لم أهدت إلى قائل هذا البيت

وهو في تهذيب اللغة ٧٤ / ١٣ ، واللسان " ليس ٩٥ / ٨ ، وشرح ابن القواس ٦٠٥ / ٨ غير منسوب .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، قال ابن القواس في شرحه ٦٠٥ / ٨ : " أما (ليس ولا يكون) فهما فعلان

ناقصان والمنصوب بعدهما خبر لهما واسمهما مضمرة فيهما لا يظهر إذا استثنى بهما نحو " قام

القوم ليس زيداً ولا يكون بكرة " ، فليس هنا بمعنى (إلا) والتقدير : ليس بعضهم زيداً ولا يكون

بعضهم بكرة ، ولا يعود الضمير على المستثنى منه وإلا لوجب إبرازه .. ، وهو باطل بالإجماع ؛

لأنه كناية عن بعض " .

(٣) في الأصل " ولا يكون " .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٤٨ هارون بلفظ مغاير ، وهو مذهب الخليل واختيار الجرمي ، انظر (أبو عمر الجرمي

كَذَلِكَ ، فَكَانَ " لَيْسَ وَلَا يَكُونُ " مَا بَعْدَهُمَا جُزْأَيْنِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ كَمَا فِي "
 إِلَّا " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ .

وَأَمَّا " لَا سِيِّمًا " فَـ " لَا " حَرْفٌ نَفْيِي ، وَ" سِيٌّ " بِمَعْنَى " مِثْلٌ " ، يُقَالُ "
 هُمَا سِيَّانٍ " أَيُّ : مِثْلَانِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَ " لَا " عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ تَخَفَّفَ يَاوُهُ
 فَيُقَالُ : " لَا سِيِّمًا " ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِيٌّ " "
 سَوِيٌّ " فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً
 وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَ" مَا " بَعْدَهَا زَائِدَةٌ ، فَيُخَفِّضُ الْإِسْمُ بَعْدَهَا
 بِالْإِضَافَةِ ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ ^(١)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مَوْصُولَةً فَيَرْفَعُ " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ
 [مَحذُوفٌ] ^(٢) أَيُّ : الَّذِي هُوَ يَوْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُولَةٍ ،
 فَيَنْصِبُ ^(٣) " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، [أَيُّ] ^(٤) أَعْنِي يَوْمًا ، أَوْ
 أَتَمَّنَى يَوْمًا ، أَوْ أَخْصُ يَوْمًا " ، فَإِذَا جَرَرْتَ " الْيَوْمَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ
 لِلْيَوْمِ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلصَّلَاحِ ، أَيُّ : وَلَا سِيِّمًا صَلَاحٍ يَوْمٌ ^(٥) .

وَكُلُّ مُسْتَنْتَى بِالِاسْمِ جَرٌّ وَأَنْصَبُ سَوَاءٌ مَدَّةً وَقَصْرَهُ

أَمَّا الْجَرُّ فَبِالْإِضَافَةِ ، وَأَمَّا نَصْبُ " سَوَاءٍ " فِي الْمَدِّ فَظَاهِرٌ ، وَ [أَمَّا] فِي

(١) الديوان ٦٣ ، وهو بتمامه :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ

وقد سبق تخريجه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " فيرفع " .

(٤) انظر ابن يعيش ٢ / ٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٩ .

الْقَصْرِ فَمُقَدَّرٌ ، وَوَجْهٌ نَصَبِهِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ
وَصَلُّهُمْ " الَّذِي " بِهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، قَالَ لَيْبِدٌ (١) :

وَابْدُلْ سِوَامَ الْقَدْرِ إِنْ نَسِيتَ سِوَاهَا دُهْمًا وَجُونًا

/ فَنَصَبَ " دُهْمًا ، وَجُونًا " ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمٌ " إِنْ " ، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ وَهُوَ

٨٣ / ب

" سِوَاءٌ " ، وَلَوْلَا أَنَّهُ ظَرْفٌ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّ فِي غَيْرِ
قَدْرِكَ (٣) إِبِلًا دُهْمًا وَجُونًا فَأَطْعِمِ النَّاسَ مِنْهَا .

فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ فَمَعْنَاهُ مَكَانَ زَيْدٍ ، أَوْ بَدَلَ

زَيْدٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " غَيْرِ " أَنَّ " سِوَى " لَا يَفْرَعُ لَهَا الْعَامِلُ إِلَّا

فِي الشَّعْرِ .

" غَيْرِ "

وَ " غَيْرٌ " كَأَسْمٍ بَعْدَ " إِلَّا تُعْرَبُ فَصِفَ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهُ

يُرِيدُ أَنَّ إِعْرَابَ " غَيْرِ " كَأِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " إِلَّا " وَلَا بُدَّ

مِنْ إِعْرَابِ " غَيْرِ " لِاسْمِيَّتِهَا ، فَتَنْصِبُهَا فِي الْإِجَابِ (٤) ، وَفِي التَّقْدِيمِ (٥) ،

(١) الديوان ٢١٥ ، وروايته " وابدل سنام القدر " ، ورواه المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٧٢ " وابدل

سوام المال " ، وكذلك جاء في ابن يعيش ٨٣ / ٢ والإنصاف ٢٩٦ ، وابن القواس ٦٠٧ / ١ والمغنى

لابن فلاح لوحة ١٨٤ . السوام : هي التي ترعى حيث تشاء لا يمنعا أحد .

والدهم : السود ، وهي خيار المال . والجون : هي السود ، وهي أيضا البيض ، فهي من الأضداد .

(٢) المؤلف تابع لجمهور البصريين الذين يرون أن " سوى " لا تكون إلا ظرفاً في السعة ، أما الكوفيون

فيذهبون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً . انظر الإنصاف ٢٩٤ المسألة ٢٩ .

(٣) في (ف) " في قدرك " ، وانظر شرح ديوانه ٣٢٤ .

(٤) نحو " نجح الطلاب غير زيد " .

(٥) نحو " ما جاعني غير زيد أحد " .

وَفِي الْإِنْقِطَاعِ (١) ، وَتَبَدُّلُهَا مِمَّا قَبْلَهَا حَيْثُ تُبَدِّلُ مَا بَعْدَ "إِلَّا" مِمَّا قَبْلَهَا (٢) ،
 تَقُولُ فِي (الْمَوْجِبِ) (٣) : " قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " (٤) فَتَنْصِبُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَتْنَى
 هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا ، وَإِنَّمَا نَصَبُهَا الْفِعْلُ الَّذِي [لَا (٥)] يَتَعَدَّى ؛ لِإِبْهَامِهَا ،
 فَأَشْبَهَتْ لِذَلِكَ الظَّرْفَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [غَيْرِكَ] " (٥) ، فَكُلُّ مَنْ
 عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ . وَأَصْلُ «غَيْرٍ» الصِّفَةُ ، ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَى "إِلَّا" فِي الْاسْتِثْنَاءِ ؛
 لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي مُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، وَكَذَا (٦) حُمِلَتْ "إِلَّا" عَلَى "
 غَيْرٍ" فَوُصِفَ بِهَا .

" حَاشَا "

وَعِنْدَ سِبْيَوِيَّةٍ " حَاشَا " تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرِّ لَا يَفْتَرِضُ

" حَاشَا " عِنْدَ سِبْيَوِيَّةٍ حَرْفُ جَرٍّ (٧) فَلِذَلِكَ يَخْفِضُ بِهَا (٨) ، وَمَعْنَاهَا (٩)

التَّنْزِيهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَذَبَ النَّاسُ حَاشَا زَيْدٍ " ، فَمَعْنَاهُ أَنْزَهُ زَيْدًا مِنَ الْكُذْبِ
 وَأَبْعَدَهُ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ سِبْيَوِيَّةٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِغَيْرِ

(١) نحو " ما جاعني أحد غير حمارٍ " .

(٢) وذلك في غير الموجب حيث يجوز النصب ويختار البدل ، نحو " ما جاعني أحد غير زيدٍ ، وغير زيدٍ " .

(٣) في النسختين " الواجب " والأولى ما أثبت .

(٤) في (ف) " إلا زيد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) وكذلك " .

(٧) في (ف) " زيادة من حروف الجر " .

(٨) الكتاب ٢ / ٣٤٩ هارون ، وهي من مسائل الخلاف كما في الإنصاف ٢٧٨ المسألة ٢٧ .

(٩) في الأصل " معناه " .

نُونٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ ضَالَّةً حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعذُورٌ
فَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقَالَ : " حَاشَانِي " بِنُونِ الْوِقَايَةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ .
وَالْمُبْرَدُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢) ، لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ الْجَرُّ بِهَا ، وَدَلِيلُهُ
عَلَى كَوْنِهَا فِعْلاً دُخُولُ الْحَذْفِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ (٣) فَحَذَفَ
الْأَلْفُ وَتَعَلَّقَ اللَّامُ بِهَا ؛ وَتَصَرَّفَ الْفِعْلُ مِنْهَا ، قَالَ النَّابِغَةُ :
وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (٤) .

وَأَجَابُوا عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَدْخُلُ الْحُرُوفَ ، وَلِذَلِكَ حَقَّقَتْ «رَبُّ» ،
وَلَعَلَّ " ، وَقَالُوا : " سَوَّ أَفْعَلُ " فِي " سَوَّفَ أَفْعَلُ " .
وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ ، وَعَنِ الثَّلَاثِ بِأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهَا
وَلَيْسَتْ فِعْلاً ، كَقَوْلِهِمْ : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلَا أَيُّ : قَالَ : " لَوْلَا كَذَا لَفَعَلْتُ " ، وَ
" لَوْلَا " حَرْفٌ بِالِاتِّفَاقِ .

(١) هو الأقيشر ، واسمه المغيرة بن أسود من الشعراء الإسلاميين ، كان يغضب إذا قيل له الأقيشر .
ترجمته في الشعر والشعراء ٥٦٣ / ٢ ، والمؤتلف والمختلف ٧١) ، ويروى صدره :
" في فتية جعلوا الصليب إلههم " .

وهو في العيني ٣٣٧ / ٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٩ / ٢ ، والهمع ٢٣٢ / ٨ ، والدرر
اللوامع ١٩٧ / ٨ ، والتصريح ١٢ / ٨ ، والتحفة الشافية لوحة ٧١ .
(٢) قال في المقتضب ٣٩١ / ٤ " وما كان حرفاً سوى "إلا" فحاشا ، وخلا ،
وما كان فعلاً فحاشا ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف " .

(٣) سورة يوسف : ٣١ .

(٤) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشببه

وهو في ديوانه ١٣ ، والأصول في النحو ٣٥٢ / ٨ ، والإنصاف ٢٧٨ ، والتبصرة ٣٨٥ / ١ ، ومقدمة
في النحو للذكي ٥٧ .

" خَلَا ، وَعَدَا "

وَرَأَى أَنَّ "مَا مَعَ" خَلَا ، وَمَعَ "عَدَا" فَتَنْصِبُ مُسْتَنْتَاهُمَا فَرَضٌ بَدَأَ

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ "خَلَا ، وَعَدَا" فِعْلَانِ وَقُوعُهُمَا صِلَةً لِ « مَا »
الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَالْحَرْفُ لَا يُوصَلُ بِهِ الْحَرْفُ ، فَلَا يَكُونُ " خَلَا ، وَعَدَا " حَرْفًا ،
وَحَكَى الْأَخْفَشُ الْجَرَ بِهَمَا^(١) وَذَلِكَ دَلِيلٌ حَرْفِيَّتَهُمَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ " مَا "
عَلَيْهِمَا يَتَّعِينَ النَّصْبُ ، وَالْفَاعِلُ فِيهِمَا مُضْمَرٌ أَبَدًا فِي الْاسْتِنَاءِ ، لِيَكُونَ
مَا بَعْدَهُمَا مُفْرَدًا ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا " كَذَلِكَ .

وَمَعْنَاهُمَا الْمَجَاوِزَةُ^(٢) ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ " ^(٣) خَلَا زَيْدًا "
فَمَعْنَاهُ خَلَا بَعْضُهُمْ مِنَ الْقِيَامِ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " ^(٣)
عَدَا زَيْدًا " فَمَعْنَاهُ جَاوَزَ بَعْضُهُمُ الْقِيَامَ ، أَي : تَبَاعَدَ عَنْهُ وَانْتَفَى مِنْهُ ،
وَهُوَ زَيْدٌ / وَالرَّبِيعِيُّ^(٤) يَجْعَلُ " مَا " زَائِدَةً لَا مَصْدَرِيَّةً ، فَعَلَى هَذَا لَا ١ / ٨٤
(يُقْتَرَضُ) ^(٥) النَّصْبُ^(٦) .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١ / ٥٨٥ ، وابن يعيش ٢ / ٧٨ حيث نص على حكاية الأخفش .

(٢) في النسختين بالراء المهملة ، وهو تصحيف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) الربيعي سبق ترجمته في ١٠٩ .

(٥) في (ف) بالعين المهملة .

(٦) والرَّبِيعِيُّ مسبوقٌ إلى هذا الرَّأْيِ ، لِأَنَّهُ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ - المتوفى سنة ١٨٣ هـ - والجرمي -

المتوفى سنة ٢٢٥ هـ - ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١ / ٥٨٤ ، ومعنى اللبيب ١٧٩ ،

وأبو عمر الجرمي ١٥٨ .

المفعول الذي لم يسم فاعله *

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قَدْ يَحْتَفِ الْفَاعِلُ لَفْظًا جَاهِلًا

أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضٌ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضٌ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَقِيبَ الْقَوْلِ فِي تَعْدِيَةِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَجْعَلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ ، وَمَا يَتَّعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ يَتَّعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَمَا يَتَّعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ [يَتَّعَدَّى] ^(١) إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " الْفِعْلَ لِأَلْمَفْعُولِ الَّذِي أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْمَفْعُولِ ، بَلْ فَاعِلٌ بِهِ ، وَلَا يُقَالُ : هَذَا فَاعِلٌ زَيْدٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْفِعْلِ ، فَالْهَاءُ فِي " فَاعِلِهِ " ضَمِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِـ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " ، وَلِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ فِيمَا بَعْدُ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ " فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ " يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ إِذْ لَا يُقَالُ : فِعْلُ الْفِعْلِ فَتَعَيَّنَ أَنْ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ " يَعُودُ عَلَى " الْمَفْعُولِ فَكَذَلِكَ " الْهَاءُ " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ " بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ : " إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضٌ " فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي

(١) سقط من الأصل .

فِعْلُهُ " ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " فَاعِلِهِ " عَائِدَةٌ عَلَى " مَا " الَّتِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَلَفْظُ فِعْلِهِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا الْجَهْلُ بِهِ . وَهُوَ أَنْ تُشَاهِدَ زَيْدًا مَقْتُولًا وَلَا تَعْرِفَ قَاتِلَهُ فَتَقُولُ : " قَتَلَ زَيْدٌ " ، فَلَا يُمْكِنُكَ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَعْلَمَ الْفَاعِلَ (وَلكِنْ) (١) لِلْمِتَكَلِّمِ فِي حَذْفِهِ غَرَضٌ .

وَقَدْ تَخْتَلَفَ الْأَغْرَاضُ بِحَذْفِهِ فَتَرْتَقِي إِلَى عَشْرَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ :
أَوَّلَهَا : أَنْ لَا يُذْكَرَ الْفَاعِلُ خَوْفًا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : عَظُمَ قَدْرُ الْفَاعِلِ وَخَسَةُ قَدْرُ الْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ :
" قَطَعَ اللَّصُّ ، وَمِنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ » (٢) .

الثَّلَاثُ : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ عَظُمَ قَدْرُ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِنَا : " قَتَلَ الْحُسَيْنُ " الرَّابِعُ : أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا غَرَضُهُ فِي ذِكْرِ مَا حَدَثَ بِالْمَفْعُولِ فَقَطُّ ، أَوْ تَعْرِفَ أَنَّ السَّامِعَ يَكْرَهُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ .
وَالْخَامِسُ : أَنْ يُحَذَفَ طَلْبًا لِلِاخْتِصَارِ ، وَلَا يَكُونُ الْاخْتِصَارُ إِلَّا حَيْثُ يَعْلَمُ الْفَاعِلُ .

السَّادِسُ : الْإِبْهَامُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
السَّابِعُ : التَّوَافُقُ : وَهُوَ أَنْ يُوَافِقَ حَرْفُ الرَّوِيِّ (٣) (فِي بَيْتِ حَرْفِ الرَّوِيِّ) (٣) فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) سقط في (ف) .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) سقط من الأصل .

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرِدَّ الْوَدَائِعُ (١)
 فَلَوْ سَمِيَ الْفَاعِلُ لَنَصَبَ " الْوَدَائِعُ " وَحَرَفُ الرَّوِيِّ مَرْفُوعٌ ، وَذَلِكَ
 عَيْبٌ يُسَمَّى الْإِصْرَافَ ، وَهُوَ إِقْوَاءٌ بِالنَّصْبِ (٢) .
 الثَّامِنُ : التَّفْعِيلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ الَّتِي زَعَمْتَ فُوَادَكَ مَلَّهَا خُلِقْتَ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوَى لَهَا (٣)
 فَلَوْ قَالَ : خَلَقَهَا اللَّهُ هَوَاكَ كَمَا خَلَقَكَ هَوَى لَهَا ، لَانْكَسَرَ وَلَمْ
 تَصِحَّ (الْأَفَاعِيلُ) (٤) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي تَقْطِيعِ الْبَيْتِ .

التَّاسِعُ : التَّقَارُبُ فِي السَّجْعِ نَحْوُ : " كَثُرَ النَّضَالُ وَقَتَلَ الرَّجَالُ " ٨٤/ب
 فَلَوْ سَمِيَ الْفَاعِلُ لَزَادَتْ كَلِمَاتُ السَّجْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى وَاخْتَلَفَ
 الْإِعْرَابُ أَيْضًا .

الْعَاشِرُ : الْمُبَالَغَةُ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ " .

(١) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته "الأوديع" والخزانة ٢ / ٣٣٥ بولاق ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٤ .

(٢) الإقواء : اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة ، أما الإصراف فكما قال الشارح وقال ابن خالويه : ليس في كلام العرب : أصرفت إلا في موضع واحد وهو قولك : أصرفت القوافي إذا أقويتها .. ، فأما سائر الكلام فصرفت " انظر ليس في كلام العرب ٢٢ ، وانظر ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠١ ، والكافي في العروض والقوافي ١٦٠ .

(٣) نسب هذا البيت لعروة بن أذينة الشاعر الأموي في ديوانه المجموع ٣٦٠ ، ونسب أيضاً لمجنون ليلى كما في ديوانه المجموع ٢٣٦ ، وقيل : إنه لبشار ، وليس في ديوانه ، وهو في الحماسة لأبي تمام ١٣ ، وشرحها للمرزوقي ٣ / ١٢٣٥ ، وعيون الأخبار ٤ / ٢٩ ، وأمالى المرتضى ١ / ٤١١ ، ونصرة الثائر ١٥٧ ، والتحفة الشافية لوجه ٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين " والمراد التفاعيل ، ينظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي لابن عباد ، وشرح ابن القواس ١٢٨٠ ، وسيذكرها النيلي هكذا في ٢ / ٦٦٢ .

فَهَذِهِ عَشْرَةٌ أُمُورٌ غَيْرُ الْجَهْلِ بِهِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضٌ " أَي : فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ : " إِذْ ذَاكَ " أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ ، وَ " ذَاكَ " مُبْتَدَأٌ

وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، أَي : إِذِ الْحَذْفِ كَائِنٌ ، وَ " رَفَعٌ " خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ رَفْعُ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَحُدِّثَ بِهِ

عَنْهُ ، فَارْتَفَعَ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ .

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ وَكُسِرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلُ

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضَرِبَا وَافْتَحَهُ فِي الْآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرِبَا

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلَيْهِ لَا فَاكْسِرْ بِهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ قِيلَا

وَقَدْ يَشْمُ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ الَّذِي يَنْوِبُ عَنِ فَاعِلِهِ

" الْهَاءُ " فِي [" فِعْلِهِ "] (٢) " ضَمِيرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " أَي : وَفِعْلُ

الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ

عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفَاعِلِ لَا لِلْمَفْعُولِ ، لَكِنْ لَمَّا

صَارَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَمُخْبَرًا بِهِ عَنْهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَحَّ

إِضَافَتُهُ [(٣)] إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا ضَمُّ أَوَّلِهِ وَكُسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي لِيَدُلُّوا

بِهَذَا التَّغْيِيرِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ [(٤)] .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ التَّغْيِيرَيْنِ مِنَ الضَّمِّ وَحُدِّدَهُ ، أَوْ

الْكَسْرِ وَحُدِّدَهُ !

(١) راجع الهمع ١ / ١٦١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الاصل .

قُلْتُ : لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَحَصَلَ اللَّبْسُ ، (أَمَا لَوْ اقْتَصَرُوا) (١) عَلَى الضَّمِّ لَحَصَلَ (بَيْنَ) (٢) الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِيمَا كَانَ فِي مَاضِيهِ هَمْزَةً فِي حَالِ الْوَقْفِ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَعْلَمَ " وَوَقَفْتَ عَلَى الْمِيمِ سَاكِنَةً لَمْ يَعْلَمْ السَّمْعُ هَلْ هُوَ مَاضٍ ، أَوْ مُضَارِعٌ ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَلَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى كَسْرَةٍ مَا قَبِلَ الْأَخِيرُ لِلتَّبَسُّبِ بِـ " فَعِلَ " ، نَحْوُ : سَمِعَ ، وَعَلِمَ .

قَوْلُهُ : " وَافْتَحَهُ فِي الْآتِي " أَيُ : فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، أَي : افْتَحَ فِي الْآتِي مَا كَسَرْتَهُ فِي الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا فَتَحُوهُ فِي الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَكْسُورًا كَمَا كَانَ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ لَلتَّبَسُّبِ بِالرُّبَاعِيِّ الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ ، فَلِذَلِكَ انْضَافَ الْفَتْحُ فِي " الْآتِي " إِلَى الضَّمِّ كَمَا انْضَافَ إِلَيْهِ الْكَسْرُ فِي الْمَاضِي . وَهَذَا التَّغْيِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا صَحَّتْ عَيْنُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا قَالَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ (٣) . قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " نَحْوُ ضَرْبٍ " .

(١) فِي (ف) " أَمَا أَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ « مِنْ » .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ٢٩٩/١ وَقَوْلُ بِيحِي : (فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ) رَدِيءٌ ، لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِوَعْدِ وَدَعْيٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : وَعَدَ وَدَعَى فَيُضْمُ الْأَوَّلُ ، وَالَّذِي لَهُ فِي ذَلِكَ أَثَرُ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ الصَّحِيحِ اللَّامِ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ ، نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، فَتَمَامُ الْإِحْتِرَازِ أَنْ تَقُولَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ أَوْ اعْتَلَّتْ فِي وَلاَمِهِ ، فَبِإِنْ أَنْ كَسَرَ الْعَيْنَ يَكُونُ فِي الصَّحِيحِ كَضْرِبٍ ، وَفِي الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ ، كَوَعِدَ ، وَفِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ، كَدَعَى ، وَفِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، كَشَرِيٍّ " ، فَاعْتَدَرَ النَّبِيلِيُّ لِلْمُصَنِّفِ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيمَا بَعْدَهُ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَقَالَ : " وَإِنْ يَكُنْ
 أَوْسَطُهُ عَلِيلاً " فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " أَوْسَطُهُ " عَنْ لَامِهِ نَحْوُ " عَرِي " ، وَدَعَا .
 فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ ضُمَّ الْأَوَّلُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ ؟ وَهَلَّا عَكِسَ ذَلِكَ ؟
 قُلْتُ : الْخُرُوجُ مِنْ كُسْرِ إِلَى ضَمٍّ تَقِيلُ فَرَفِضَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اخْتَارُوا الضَّمَّةَ دُونَ غَيْرِهَا ؟
 قُلْتُ : لِأَنَّهُ لَوْ فَتِحَ لَأَتَّبَسَ بِـ " فَعِلَ " نَحْوُ " سَمِعَ " ، وَلَوْ كُسِرَ
 الْأَوَّلُ لَتَوَالَتْ كُسْرَتَانِ ، وَاخْتَارُوا الضَّمَّةَ لِأَنَّهُ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهِ وَكُسِرَ مَا
 قَبْلَ آخِرِهِ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ [فِي] أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ
 الْمُسَمَّى فَاعِلُهَا .

وَإِنَّمَا كُسِرُوا أَوَّلَ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي " قِيلَ " " قَوْلَ "
 بِضَمٍّ " الْقَافِ " وَكُسِرَ " الْوَاوُ " فَاسْتَنْقَلُوا الْكُسْرَةَ (١) عَلَى " الْوَاوِ "
 فَنَقَلَتْ إِلَى " الْفَاءِ " (٢) فَسَكَنَتْ الْوَاوُ وَأَنْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ قَلْبُهَا " يَاءً "
 كَمِيعَادٍ ، وَمِيزَانٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بَالِيَاءٍ فَفِيهِ نَقْلٌ بِغَيْرِ قَلْبٍ ، فَإِنْ
 كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ رِبَاعِيًّا فَهُوَ كَالثَّلَاثِيِّ فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى " الْفَاءِ " .
 وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ ، وَالسُّدَاسِيُّ فَإِنْ كَانَ فِيهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤)
 الثَّلَاثُ > مَعَ (٣) الْهَمْزَةَ وَلَا يَكْفِي ضَمُّ الْهَمْزَةِ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الدَّرَجِ ،
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤) أَوَّلُهُ وَثَانِيَهُ نَحْوُ " تَعَلَّقَ بِهِ ، وَتُدْخِرُجَ "

(١) فِي (ف) " الْكَثْرَةُ " .

(٢) فِي (ف) " إِلَى الْوَاوِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " مِنْ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْطَلِقَ ، وَأَسْتُخْرِجَ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

بِالْحَجَرِ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى ضَمَّةٍ وَاحِدَةٍ لَأَتَّبَسَ بِالرُّبَاعِيِّ الْمُضَارِعِ
 الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ وَقَفًّا ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْخُمَاسِيِّ "يَاءً" (١) نَحْوُ " افْتَعَلَ ،
 أَوْ انْفَعَلَ " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " اخْتِيرَ " فَيُنْقَلُ الْكُسْرُ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ [لِبَعْدِ
 الْفَاءِ] (٢) بِالزَّائِدِ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ قَبْلَ " الْفَاءِ "
 نَحْوُ " انْقِيدَ " فَتَنْقُلُ الْكُسْرَةَ إِلَى " الْفَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ " وَوَجْهُ الْإِشْمَامِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ
 الْأَصْلَ هُوَ الضَّمُّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَا يَلْتَبِسُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ ، وَقَدْ يُؤْتَى
 بِالضَّمِّ صَرِيحًا فَتَقْلَبُ " الْيَاءُ - فِيمَا عَيْنُهُ " يَاءً - " وَأَوَّأ " فَيُقَالُ : " قَوْلُ
 الْقَوْلِ (٣) وَيُبْعُ الْعَبْدُ " ، وَوَجْهُ هَذِهِ اللَّغَةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الضَّمِّ خَوْفُ
 اللَّبْسِ ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " بَعْتَ يَا عَبْدُ " لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ هُوَ الْبَائِعُ ،
 وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا ، فَإِذَا ضَمَمْتَ " الْبَاءَ " وَقُلْتَ : " بَعْتَ يَا عَبْدُ "
 عَلِمَ أَنَّهُ مَبِيعٌ لَا بَائِعٌ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ الْإِشْمَامِ ، وَالضَّمُّ ، وَهِيَ مَا تَرَى مِنْ
 الْفَرْقِ بَيْنَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ .

يَكُونُ مَفْعُولًا كَغِيْضِ الْمَاءِ وَقَضَى الْأَمْرُ ، وَيُسْفَى الدَّاءُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولًا " الْمَفْعُولُ بِهِ لِأَيِّ مَفْعُولٍ كَانَ ، وَتَمَثِيلُهُ
 يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ جَعْلُهُ
 فَاعِلًا خَالِصًا فِي بَابِ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا " ، فَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ

(١) في الأصل " تاء " بنقطتين من فوق ، وهو تصحيف ، وقوله بعد ذلك " نحو " أي : على وزن .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسختين " القائل ، وانظر ابن يعيش ٧٠ / ٧ .

أَيُّهَا شَيْئٌ ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَغِيضَ الْمَاءِ ، وَقَضِيَ الْأَمْرُ " [إِشَارَةٌ] (١)
 إِلَى الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَغِيضَ أَلْمَاءِ وَقَضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (٢) ، وَقَدْ حَصَلَ
 لَهُ مِنَ الْآيَةِ التَّمَثِيلُ بِالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَمُعْتَلِّ اللَّامِ ، أَمَا مُعْتَلُّ اللَّامِ فَجَارٌ
 مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَ" يَشْفَى الدَّاءُ " مِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ .

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُهُ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ
 إِقَامَةَ غَيْرِهِ مَقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ ، لَكِنْ هُوَ أَوْلَى ، وَأَنْشَدُوا :

فَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابُ (٣)

فَأَقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْفَاعِلِ - أَعْنَى قَوْلُهُ " بِذَلِكَ " - مَعَ وُجُودِ
 الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ النَّحْوِيُّونَ بِوُجُودِ رَكِيكَةٍ لَمْ نَذْكُرْهَا لِرِكْتِهَا (٤) ،
 وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ " سَبَّ " فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَالنَّقْدِيرُ لِقِيلٍ : " سَبَّ الْكِلَابُ
 بِذَلِكَ الْجِرْوِ " ، فَحَذَفَ " الْقَوْلُ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٥) أَي : فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ . ٨٥/ب

(١) تكملة يوجبها السياق .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) نسب هذا البيت في التحفة الشافية لوحة ٢٧ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق لجريير يهجو به الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ولا النقائض .

قفيرة : أم الفرزدق ، وقيل : أم صعصعة بن ناجية جد الفرزدق ، ويروي فكيهة أيضاً على وزنه وهو تحريف في نظر البغدادي .

والبيت في : ابن يعيش ٧/ ٧٥ ، وابن الشجري ٢/ ٢١٥ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٣٣٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

(٤) انظر هذه الأوجه في ابن يعيش ٧/ ٧٦ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق .

(٥) سورة آل عمران : ١٠٦ .

وَفِي قَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولًا " إِشْعَارُ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْأَلزِمَ لَا يَبْنَى لِمَا نَمَّ
يُسَمُّ فَاعِلُهُ ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الْفِعْلُ غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَى شَيْءٍ لِعَدَمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ
الْفَاعِلِ إِذْ كَانَ هَذَا الْبِنَاءُ يُوجِبُ حَذْفَ الْفَاعِلِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَبْرًا عَنِ الْآخَرِ فِي الْأَصْلِ جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَيُّهُمَا شِئْتَ
مَقَامَ الْفَاعِلِ مَا لَمْ تَخَفْ لُبْسًا ، وَإِلَّا فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ نَحْوُ " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا .

فَأَمَّا بَابُ " ظَنَنْتُ " فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ وَلَا يُقَامُ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ
مُسْنَدٌ إِلَى الْأَوَّلِ ، فَإِذَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَارَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَيَلزَمُ أَنْ يَكُونَ
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، نَحْوُ " ظُنَّ
زَيْدًا قَائِمٌ " لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ
غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ .

وَيَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ
الثَّانِي فِي بَابِ " عَلِمْتُ " ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جَازَ وَإِلَّا
فَلَا ، مِثَالُهُ " أَعْلِمَ يَعْقُوبَ يُوسُفُ أَحْسَنَ الْإِخْوَةِ " فَتَرْفَعُ " يُوسُفَ " وَهُوَ
الْمَفْعُولُ الثَّانِي ؛ إِذْ لَا لَبْسَ فِي أَنْ " يَعْقُوبَ " هُوَ الْمَعْلَمُ لَا يُوسُفُ .

وَلَا يُقَامُ الْحَالُ ، وَلَا التَّمْيِيزُ مَقَامَ الْفَاعِلِ (١) ، لِأَنَّ مَا يُقَامُ مَقَامَ
الْفَاعِلِ قَدْ يُضْمَرُ ، وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ لَا يَقْبَلَانِ التَّعْرِيفَ ، فَلَا يُضْمَرَانِ ، فَلَا
يُقَامَانِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ (مَصْدَرٍ) (٢) لَا يَتَصَرَّفُ ، وَكُلُّ ظَرْفٍ لَا

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو / ٩١ .

(٢) في النسختين " مضمَر " ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر التحفة الشافية لوجه ٧ . حيث قال النيلي

" والمصدر أيضاً يشترط فيه التصرف فلا يقام سبحانه الله ولييك م ومعاذ الله مقام الفاعل " .

يَتَصَرَّفُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ ، وَتَقْدِيرُهَا يُوجِبُ نَصْبَهُ فَتَدَاوَعَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا أُقَدِّرُ " اللَّامَ " كَمَا لَا أُقَدِّرُ فِي الظَّرْفِ " فِي " إِذَا أَقَمْتَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

قُلْتَ : إِذَا لَمْ يُقَدِّرِ " اللَّامَ " لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا لَهُ ، وَالْكَلامُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا لَمْ يُقَدِّرْ فِيهِ [فِي] لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا .

وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَ " الْوَاوَ " بَطَلَ كَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ " الْوَاوِ " ، وَإِنْ أَقَمْتَهُ مَعَ " الْوَاوِ " فَإِنَّ " الْوَاوَ " فِي التَّحْقِيقِ لِلْعَطْفِ ، فَهِيَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَإِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَيَحْصُلُ التَّدَاوَعُ .

تُرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْسِيرِ	وَأَحْرَفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ
فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ	كَمُرِّي ، وَسِيرِي وَقَدْ بُنِيَ
وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمِلَ	وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ الْأَوَّلِ
تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيحِ	لِلْفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ
ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرٌ (١)	فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا لَمْ يَبْنِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُ لِلْمَفْعُولِ ،

وَلَا مَفْعُولَ ، مُحَالٌ فَبَطَلَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ / لَكِنْ قَدْ (يَتَعَدَّى الْفِعْلُ) (٢) ١/٨٦

(١) من قوله " لفقده مفعول به " إلى آخره قال عنه صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ : " هذان البيتان يوجدان " في بعض النسخ دون البعض ، والترتيب المذكور فيهما لم أره في كلام غير هذا المصنف ."

(٢) في (ف) " يتعدى من المفعول ."

بِأَحْرَفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " سِيرِ بَزِيدٍ " فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ
 مَقَامَ الْفَاعِلِ (١) (وَجَازَ أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ) (٢) وَهُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ
 ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هُنَا مُقَوٌّ لِلْفِعْلِ وَمُعَدَّةٌ لَهُ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ - أَعْنِي الْجَرَّ -
 فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ " مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، وَ" كَفَى بِاللَّهِ " وَالتَّقْدِيرُ : " مَا جَاعَنِي
 أَحَدٌ ، وَكَفَى اللَّهُ " مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَمَجِيبُهُ فِي الْمَفْعُولِ
 الَّذِي قَصَرَ الْفِعْلُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى .

قَوْلُهُ : " مُرَّبِي " الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَكَذَلِكَ " بِي " مِنْ
 قَوْلِهِ : " سِيرَ بِي " .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » (٣) ، " فَعَلَيْهِمْ " فِي
 مَوْضِعِ رَفْعٍ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ - أَعْنِي " الْمَغْضُوبَ " - ، وَلَوْ قُلْتَ : " سِيرَ يَوْمٌ
 لَضَرْبِ زَيْدٍ " لَمْ يَجْزُ أَنْ تُقِيمَ الْمَجْرُورَ بِاللَّامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا لَامُ
 الْفَرْضِ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ " يَعْنِي فِي غَيْرِ
 الْمُتَعَدِّي ، لِأَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَتَّعَدَّى إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَامَ " ظَرْفُ
 الزَّمَانِ ، وَالْمُبْتَهَمُ مِنَ الْمَكَانِ " مَعَ ظُهُورِ " فِي " فِيهِ ، وَلَا مَعَ تَقْدِيرِهَا .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا جَعَلْتَ " فِي " كَالْبَاءِ ظَاهِرَةً .

(١) وقال قوم : النائب ضمير مستتر ، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ، يقول ابن هشام :
 ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حجة - انظر شرح اللوحة البدرية ١ / ٣٥٦ .

(٢) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٣) سورة الفاتحة : ٧ .

(٤) أي : مفعول لأجله ، وهو لا يجوز أن يقام مقام الفاعل كما تقدم .

قُلْتُ : " الْبَاءُ " لَا يَسْتَتَفِي الْفِعْلُ فِي التَّعْدِيَةِ عَنْهَا ، وَأَمَّا " فِي " فَتُحَذَفُ وَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِدُونِهَا إِلَى جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ وَالْمُبْتَهَمِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ . وَالظَّرْفُ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَيُجْعَلَ مَفْعُولًا عَلَى الْاِتِّسَاعِ ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَصِحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَلَا يُقَالُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ " إِذَا أَرَدْتَ سَحْرًا بِعَيْنِهِ .

وَقَوْلُهُ : " وَالْمَصَادِرُ الْأَوَّلُ " يُرِيدُ بِـ " الْأَوَّلِ " الثَّلَاثَةَ : ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصْدَرُ (١) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا " أَوَّلٌ " أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى أَوْلِيَّتِهَا وَلَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّصَرُّفِ كَسَحْرٍ ، وَ" ذَاتَ مَرَّةٍ " فِي الْأَزْمِنَةِ ، وَ" عِنْدَ " فِي الْأَمْكِنَةِ ، وَ" سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ " فِي الْمَصَادِرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِـ " الْأَوَّلِ " الْمَفَاعِيلَ الصَّرِيحَةَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَقَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ الْأَوَّلِ لظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصَادِرِ " .

قَوْلُهُ : " وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمَلٌ " هَذَا صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ، أَوْ سَيْرٌ " لَمْ يَجْزُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ " فَإِنَّ الْيَوْمَيْنِ قَدْ تَخَصَّصَا إِذْ كَمِيَّتُهُمَا مَعْلُومَةٌ ، وَكَذَلِكَ " فَرَسَخَانِ " ، وَالْمَصْدَرُ

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٦٢ : " وقوله : ' والمصادر الأول ' يريد بالأول المصادر الباقية على أوليتها ، أي : أصلها ولم يعرض لها ما يمنعها التصرف مطلقاً كسبحان ونحوه ، والنيل جعل قوله : ' الأول ' متعلقاً بظرف الزمن والمكان والمصادر ثلاثتها ، وفيه نظر إذ الظاهر أن ' الأول ' صفة للمصادر لأنها جمع مثلها وأما ظرف الزمن والمكان فمفردان لا يصح جري الأول عليها لا صفة ولا بدلاً فعسلى هذا لأبد من قيد يفهم منه أن الطرفين لأبد من كونهما متصرفين ، فإن ' سحر ' ونحوه من ظروف الزمان ، و ' عند ' ، ونحوه من ظروف المكان لا يصح أن يقام مقام الفاعل ، لأن عدم تصرفه يمنع رفعه وليس في كلامه ما يدل على ذلك " .

(١) مِنْ وَصْفِهِ ، أَوْ إِضَافَتِهِ ، أَوْ تَعْرِيفِهِ بِاللَّامِ ، أَوْ تَشْبِيهِهِ
بِغَيْرِهِ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ بِهِ سَيْرُ الْإِبِلِ " أَي : سَيْرٌ مِثْلُ سَيْرِ الْإِبِلِ [أَوْ
أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُودًا نَحْوُ : ضَرَبَ ضَرْبَةً وَضَرَبَتَانِ ، وَعِشْرُونَ
ضَرْبَةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ قَدْ فَهِمَ مِنْ لَفْظِ
الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ لَمْ يَفِدْهَا الْفِعْلُ .

قَوْلُهُ : " لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تَقَامُ هَذِهِ إِلَى آخِرِهِ " ، وَقَدْ
ذَكَرْنَا عَلَّةَ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : " مَعَ التَّرْجِيحِ " (٣) أَي : مَعَ التَّمْيِيزِ أَنَّهَا أَرْجَحُ ، أَي :
هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ أَوْلَى بِإِقَامَتِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، أَمَّا [(٣) إِذَا لَمْ
تَجْتَمِعْ فَلَا تَرْجِيحُ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ
فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرًا
شَدِيدًا " فَإِنَّ " زَيْدًا " سِيرَ بِهِ وَهُوَ مَسِيرٌ [بِهِ] ، وَالْفَرَسَخَانِ ،
وَالْيَوْمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ، بَلْ هُمَا مَسِيرٌ فِيهِمَا لَا بِهِمَا فِي التَّحْقِيقِ ،
وَإِنَّمَا جُعِلَا مَسِيرًا بِهِمَا مَجَازًا وَاتِّسَاعًا لَا حَقِيقَةً .

وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ / أَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ ، إِذْ ٨٦ ب/
كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَمْرِ زَائِدٍ عَلَى
حُرُوفِهِ ، وَهِيَ (٤) الصِّيغَةُ الْمَخْصُوصَةُ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ لَا يَذْكَرُ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) تَكْمَلَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْبُ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) وَهُوَ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الثَّلَاثَةُ الْبَوَاقِي غَيْرُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَوْلَى مِنْهُ لِظُهُورِ

الإِعْرَابِ فِيهَا .

وَأِنْ نَقُلْ : سِيرَ بَزِيدٍ سَيْرًا يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كَانَ خَيْرًا

قَالَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ :

" فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

فَذَكَرَ أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ يُقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْمَصَادِرُ بَعْدَهُ ، وَيَعْدُ

الْمَصَادِرِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ " أَي : فَالْمَجْرُورُ

أَسْبَقُ إِلَى الْقِيَامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ : " ثُمَّ الزَّمَانُ " فَاتَى بِحَرْفِ " ثُمَّ "

الدَّالُّ عَلَى التَّرْتِيبِ (١) ، ثُمَّ قَالَ (٢) فِي الْبَيْتِ : وَإِنْ أَقَمْتَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ

مُقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الثَّلَاثَةَ الْآخَرَ وَأَخْرَجْتَ الْمَصْدَرَ كَانَ جَائِزًا ، وَلَمْ

يَصِفِ (٣) الْمَصْدَرَ ؛ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَتُكَالًا عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ :

" وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمِلٌ " .

وَأِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ

يَقُولُ : مَتَى أَقَمْتَ وَاحِدًا مُقَامَ الْفَاعِلِ وَجِبَ نَصَبُ الثَّلَاثَةِ ، ضَرُورَةٌ

أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ إِلَّا وَاحِدًا ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " رَفَعْتَ وَاحِدًا " أَقَمْتَهُ مُقَامَ

الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يُرِدْ : أَنَّكَ تَضُمُّ آخِرَهُ ؛ فَإِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ

(١) بعده في (ف) والتعقيب ، والمشهور أن (ثُمَّ) للترتيب مع التراخي لا للتعقيب ، والجنى الداني ٤٢٧

يزعم بعضهم أن ثم تقع موقع الفاء .

(٢) بعده في (ف) " هذا " .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذي قال في شرحه لوحة ٤٨ : " وفي المثال خلل ، لأنه لم يصف

المصدر " .

إِلَّا حُكْمًا ، أَوْ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " إِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا " إِنْ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ سَوَاءً
ظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ .

وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الْأَوَائِلِ

(يَقُولُ فِي هَذَا الْمَفْعُولِ) (١) الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : حَالُهُ كَحَالِ

الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ [الْفِعْلُ] وَمُخْبَرٌ بِهِ عَنْهُ .

قَوْلُهُ : " وَالتَّرْتِيبُ فِي الْأَوَائِلِ " يُرِيدُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَعْطَيْتُ زَيْدًا
عَمْرًا " يَلْزَمُكَ التَّرْتِيبُ وَرَفْعُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الْأَخَذُ بِالْمَأْخُودِ
كَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَا مَقْصُورَيْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ
مُوسَى عِيسَى " خَوْفَ اللَّبْسِ .

وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ تَقْدِيمَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى (الْفِعْلِ) (٢) إِذَا اتَّصَلَ

بِهِ حَرْفٌ جَرٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لِلْفِعْلِ فِيهِ أَثَرٌ ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُونَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ إِنْ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (٣) أَنَّ " عَنْهُ "

فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِمَسْئُولٍ (٤) ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَفْعُولٌ فِي
الْمَعْنَى ، حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ مِنْهُ بِالنَّصْبِ ، نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ،

(١) فِي (ف) يَقُولُ أَنْ هَذَا حَالُ الْمَفْعُولِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ الْأَسْرَاءِ : ٣٦ .

(٤) ذَكَرَ هَذَا الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٤٤٩ / ٢ ، وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٧ / ٦ فَقَالَ :
" وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ " عَنْهُ " فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَيَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ وَمَصْدَرٍ وَظَرْفٍ بِشَرْطِهِمَا
جَارٌ مَجْرَى الْفَاعِلِ ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ وَأَقِيمَ مَقَامَهُ " ، وَهُوَ
مَا أَرْجَحُهُ وَأَمِيلُ إِلَيْهِ لِئَلَّا يَشُدَّ عَمَّا قَامَ مَقَامَهُ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ .

وَذَكَرَ (ابْنُ جِنِّي) (١) فِي إِعْرَابِ الْمَنْهُوكَةِ لِأَبِي نُوَّاسٍ (٢) الَّتِي أَوْلَهَا :

وَبَلَدَةٌ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءٌ تُخْطَى فِي صَعْرٍ

مَرَّتْ إِذَا الذُّبُّ اقْتَفَرَ

فَقَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ " مَرَّتْ " عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " تُخْطَى "

الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَفَعُوا صِفَةَ

فَاعِلِ الْمَصْدَرِ الْمَجْرُورِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) هي أرجوزة للشاعر أبي نواس الحسن بن هانئ من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة ، وقيل إن عدم احتجاج أهل اللغة بشعره عائد إلى خلاعته ومجونه ، قال ابن جنني في تفسير هذه الأرجوزة ٩ " قال بعض أهل علم العرب ، فيما بلغنا عنه : " لولا ما كان يخلط شعره من الخلعة ، لاحتج بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى ، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذه الأرجوزة قالها أبو نواس في تقرير الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين ، وقد تعمد فيها أن ينحو منحى شعراء العرب الأقدمين ليظهر لعلماء اللغة أنه يستطيع مجاراة الأولين إلى جانب تجديده في اللغة والأسلوب والأغراض .

وهذه الأرجوزة من الضرب الخامس من " الرجز " ، ووزنها من العروض " مستفعلن ، مستفعلن ، إلا أن الرخاف يدركها فيجوز في " مستفعلن " " مفاعلن " ، ومفتعلن ، وفعلتن " ، وهذا الضرب يقال له " المنهوك " وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

الزور : الميل والاعوجاج . الصعر : الميل . تخطى : تقطع . المَرَّتْ : المفازة بلا نبات . اقتفر : اقتفاه وتبعه ، ومطلع هذه الأرجوزة موجود في تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جنني ١٠ فما بعدها ، والديوان ٤٣٨ .

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (١)

فَرَفَعَ " الْمَظْلُومَ " حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ " الْمُعَقَّبَ " فَاعِلٌ فِي

الْمَعْنَى .

[مسألة]

[للامتحان]

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النُّشَاءِ أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفَ مِائَةٍ

1/87 وَكُسِّيَ الْمَكْسُوفُ قَرَوًا جِبَّةً وَتَقْصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً

" أُعْطِيَ " فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَّعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَ " الْمُعْطَى "

اسْمُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَيَتَّعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ

أَيْضًا فَيَحْتَاجُ إِلَى أَرْبَعَةِ مَفَاعِيلَ ، اثْنَيْنِ لِأُعْطِيَ ، وَاثْنَيْنِ لِلْمُعْطَى .

أَمَّا مَفْعُولُ " أُعْطِيَ " الْأَوَّلُ فَهُوَ " بِالْمُعْطَى " ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي

" مِائَةٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقِيمَ بِالْمُعْطَى " مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ

الْجَرِّ عَلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ الْجَرِّ

إِنَّمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِقَدْرِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، كَمَا ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) ،

(١) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة كما في ديوانه ١٢٨ ، وصدره :

" حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوْحِ وَهَاجَهَا " ، وَيُرْوَى " وَهَاجَهُ " وَهِيَ رِوَايَةُ الْدِيْوَانِ . وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ

أَرْجُوزَةِ أَبِي نُوَاسٍ ٢٤ ، وَإِنْصَافِ ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، وَالخَزَانَةِ ١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٤٤١ بُولَاقَ ، وَابْنِ

عِيْشٍ ٢ / ٢٤ ، ٤٦ ، ٦٦ / ١ ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٢٨ ، ٢ / ٣٢ ، وَالهِمَعِ ٢ / ١٤٥ .

تَهَجَّرَ : سَارَ فِي الْهَاجِرَةِ ، وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ .

الرُّوْحُ : مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ .

وَهَاجَهَا : أَرْعَجَهَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَعُودُ إِلَى حِمَارِ الْوَحْشِ ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ الْمَتَّصِلُ يَعُودُ

إِلَى الْاِثْنَيْنِ . الْمَعْقَبُ : الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً عَقِبَ مَرَّةٍ وَلَا يَتْرَكَ .

(٢) انظر ص ٥٥١ .

وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ بِالْمُعْطَى " مَقَامَ الْفَاعِلِ تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ، وَبِالْمُعْطَى " (١) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَقَدْ أَخَذَ " أُعْطِيَ " مَفْعُولِيهِ (الَّذِينَ) (٢) أَقِيمَ أَحَدَهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى " الْمُعْطَى " فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا وَلَا يَبْدُ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الَّذِي هُوَ " بِهِ " مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِوُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ " الْأَلْفُ " ، فَتَعَيَّنَ رَفْعُ " الْأَلْفِ " بِالْمُعْطَى لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ " بِهِ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ إِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُعْطَى .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا كَانَتْ " الْمِائَةُ " مَرْفُوعَةً بِالْمُعْطَى ، وَ " الْأَلْفُ " مَرْفُوعَةٌ

بِالْمُعْطَى ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي " الْمُعْطَى " بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَمَا بَعْدَهُمَا مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمَفْعُولِيهِ صَلَّتَهُمَا ، فَلَوْ رَفَعْتَ " الْأَلْفَ " بِالْفِعْلِ ، وَ " مِائَةَ " بِالْمُعْطَى لَكُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ ، إِذْ مَعْمُولُ الصَّلَةِ مِنَ الصَّلَةِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " تَعُودُ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي " الْمُعْطَى " ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " أُعْطِيَتْ بِالتُّوبِ أَوْ بِالْعَبْدِ الْمُعْطَى بِهِ زَيْدٌ أَلْفًا مِائَةً " فَلَمَّا حَذَفْتَ الْفَاعِلَ وَبَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " الْمِائَةَ " مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا حَذَفْتَ فَاعِلَ " الْمُعْطَى " وَبَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " أَلْفًا " مَقَامَ الْفَاعِلِ .

الْفَاعِلِ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الْمُعْطَى " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الَّذِينَ " ، وَفِي (ف) " الَّذِي " .

فَإِنْ حَذَفَتْ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ " الْمُعْطَى " ، وَمِنْ الضَّمِيرِ الَّذِي بَعْدَ
" الْمُعْطَى " كَانَ الْأَوَّلَى رَفَعَ " الْمُعْطَى " ، وَنَصَبَ " الْمِائَةَ " ، وَرَفَعَ الضَّمِيرَ
الْمُسْتَتِرَ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ ، وَنَصَبَ " الْأَلْفَ " ، وَمِثَالُهُ كُسَيِّ الْمَكْسُوُّ
فَرَوًّا جِبَّةً ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ: أُعْطِيَ الْمَعْطَاهُ أَلْفُ مِائَةٍ ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ،
وَقَدْ مَثَّلَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ بِقَوْلِهِ : " وَكُسَيِّ الْمَكْسُوُّ
فَرَوًّا جِبَّةً " فَأَلْمَكْسُوُّ مَرْفُوعٌ ، وَ " جِبَّةٌ " مَنْصُوبٌ ، وَفَاعِلُ " الْمَكْسُوُّ " مُضْمَرٌ
يَعُودُ إِلَى (١) " الْأَلْفِ وَاللَّامِ " ، وَ " فَرَوًّا " مَفْعُولُهُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ :
كُسَيِّ الْمَكْسُوَّهُ أَوْ الْمَكْسُوَّ إِيَّاهُ " (٢) فَرَوُّ جِبَّةً ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، كَمَا يَجُوزُ
أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ الْمَعْطَى بِهِ أَلْفُ مِائَةٍ " أَقَمْتَ " الْمُعْطَى " مُقَامَ
الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ اسْتِغَالِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَنَصَبْتَ " مِائَةً " ، وَيَجُوزُ رَفْعُهَا
وَنَصَبُ " الْمُعْطَى " ، (أَمَا " الْأَلْفُ " فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهَا) (٣) ؛ لِاسْتِغَالِ اسْمِ
الْمَفْعُولِ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْبَاءِ .

(١) " إلى " مكرر في الأصل .

(٢) المثال في الأصل " كست المسكوة ايه فرو جبة " ، وفي (ف) " كسوت المكسوة أو المكسو إياه فرو
جبة " ، وهو ليس واضحاً كما ترى فائتت ما جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٥ ، وهو " كسي
المكسو " أو المكسو إياه فرو جبة " ؛ لأن صاحبة كثيراً ما يعول على المؤلف ، أما ابن القوأس
فقال في شرحه لوحة ٩٨ : " ويجوز أن يرفع الفرو والجبة ، لقيامها مقام الفاعل ، وينصب المكسو
والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال : " كسي المكسو إياه فرو
جبة " ، لعدم اللبس ، كما يجوز " أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ " .

وقد نقل السيوطي هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٢ / ٦٥ نقلاً عن ابن القوأس .

(٣) في الأصل " أما بالآلف فيتعين رفع المِائَةِ والمثبت من (ف) .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى أَلْفًا مِائَةً " تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لِاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ " الْمُعْطَى " بِالْبَاءِ ، وَنَصَبَتْ " الْأَلْفَ " ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْنَ فِي " الْمُعْطَى " قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ ب/٨٧ « الْأَلْفِ » ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْأَلْفِ وَنَصَبُ الضَّمِيرِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (١) مَجَالٌ وَاسِعٌ لَا يَلِيْقُ اسْتِقْصَاؤُهَا بِالْمُخْتَصِرَاتِ (٢) ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِيمَا تَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنَ اثْنَيْنِ .

قَوْلُهُ : " وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً " .

أَقُولُ : إِنَّ " نَقَصَ ، وَ وَزَنَ " ، لَا يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَكَأَنَّهُ حَمَلَ " نَقَصَ " عَلَى ضِدِّهِ " ، وَهُوَ " زَادَ " ، وَحَمَلَ " وَزَنَ " عَلَى نَظِيرِهِ (٣) وَهُوَ " نَقَدَ " ، يُقَالُ : نَقَدْتُهُ أَلْفًا (٤) ، وَزِدْتُهُ خَيْرًا .

(١) قال ابن الخباز في شرحه ٣٠٤/١ " هذه المسألة ذكرها الزجاجي في الجمل ، ويحيى سلك أسلوبه وإن لم يذكر لفظه " .
وهذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة وإفادة الرياضة والتدريب . عن شرح ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٢) في الأصل " لا يليق استقصاها بالمختصرات " .

(٣) قبله في (ف) " ضميره وهي زيادة من الناسخ .

(٤) نقدته ألفاً بمعنى أعطيته إياها .

[النكرة والمعرفة]

القول في التعريف والتكبير تكبير الاسم الأصل كالتكبير
الأترى عموم شيء أول وكان قبل زيد اسماً رجلاً

التعريف والتكبير مصدران لقولك : " عرفت الشيء " إذا جعلته معرفة عند المخاطب بوجه من الوجوه الموضوع له ، وكذلك التكبير من قولك " نكرت الشيء " إذا جعلته نكرة بوجه من الوجوه المفيدة له ، ولا يصح إطلاق التكبير - على هذا التعريف - على النكرات الأوائل ، بل على ما كان معرفة ثم عرض له شياع ، نحو " مررت بأحمد وأحمد آخر " ، وكل أحمد مررت به فأكرمه " ، فأما النكرة فهي الأصل ، فكيف يصح تكبيرها ؟

قوله : " تكبير الاسم [الأصل] (١) قد استدل على أن النكرة هي الأصل (٢) بأمرين :

أحدهما : أن النكرة أمر عام ، والعام (مقدم على الخاص) (٣) ، بيان عموم النكرة : أنه يصح أن يطلق على كل واحد من المعارف " أنه شيء " ، ولا يصح إطلاق شيء من المعارف على « شيء » باعتبار كونه شيئاً ما ، وإلى هذا أشار بقوله : " ألا ترى عموم شيء أول " (٤) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله : إن النكرة هي الأصل ، هذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور ، أما الكوفيون وابن الطراوة فقد خالفوهم واستدلوا لذلك .

ينظر ذلك في الهمع ٨ / ٥٥ .

(٣) في (ف) مقدمة على الأصل الخاص .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٨ / ٦٢٨ : " فعموم شيء : مبتدأ ، وأول خبره " .

وَالثَّانِي : أَنَّ النَّكْرَةَ أَسْبَقُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلٌ " يُرِيدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَذْكَرَ قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ لَهُ اسْمٌ يَخْصُهُ كَانَ لَهُ اسْمٌ (يُقَالُ عَلَيْهِ) (١) وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَفْرَادِ نَوْعِهِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : (رَجُلٌ) (٢) .

إِعْرَابُ الْبَيْتِ : إِنْ جَعَلْتَ " كَانَ " تَامَةً كَانَ " اسْمًا " حَالًا مِنْ " زَيْدٍ " ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً كَانَ « اسْمًا » خَبَرَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " وَكَانَ لَفْظُ رَجُلٍ اسْمًا قَبْلَ لَفْظِ زَيْدٍ " ، يُرِيدُ أَنَّ الْعَامَّ قَبْلَ الْخَاصِّ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا لِمَ كَانَ التَّنْكِيرُ الْأَصْلُ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ (٣) .

(١) في (ف) " يقال على حاله عليه " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٤ " وليس ما ذكره - أي المصنف - دليلين على أن التنكير هو الأصل بل دليل واحد ، وقد توهم قوم أن في البيت دليلين على ذلك ، وهو توهم خطأ " . والدليل الَّذِي لَمْ حَهُ فِي الْبَيْتِ هُوَ أَنَّ النَّكْرَةَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَالْعَامُّ جُزْءُ الْخَاصِّ ، وَسَابِقٌ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، وَلَا فَرْقَ - فِي نَظَرِي - بَيْنَ مَا لَمْ حَهُ وَمَا فَهَمَهُ غَيْرَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَدْمَجَ الدَّلِيلَيْنِ الَّذَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا غَيْرُهُ مِنْ شَرَاخِ الدَّرَةِ كَالْمَوْلَفِ هُنَا ، وَابْنِ الْقَوَاسِ لَوْحَةَ ٩٨ ، وَالشَّرِيشِي ج ٢ لَوْحَةَ ١ .

(٣) راجع مبحث " ما ينصرف وما لا ينصرف " فيما مضى " ص ٣٤٥ .

[خصائص النكرة]

وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ "رُبُّ" أَوْ "أَلُّ" أَوْ "كَمْ" مُضَافَةٌ عَلَيْهِ تُنْخَلُ
 أَوْ مِنْ "لِلْإِسْتِعْرَاقِ" ، أَوْ "كُلًّا لَهُ" فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ مِنْهُ
 رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكَتُ ، أَوْ كَمْ وَكُلُّ عَبْدٍ (١) مَالَهُ مِنْ بَرِّهِمْ
 قَدْ ذَكَرَ لِلنُّكْرَةِ خَمْسَ خَصَائِصَ :

إِحْدَاهَا (٢) : "رُبُّ" ، وَمِثَالُهُ "رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكَتُ" ، فَمَا قَوْلُهُمْ :

"رَبُّهُ رَجُلًا" فَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلَّةٌ

دُخُولِ "رُبُّ" عَلَى النُّكْرَةِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ (٣) .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَزِيدَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَكَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ فِي أَنْ

الْأَلْفَ وَاللَّامَ جَمِيعًا لِلتَّعْرِيفِ (٤) ، وَكُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَهُوَ نَكْرَةٌ .

الثَّلَاثَةُ : دُخُولُ "كَمْ" عَلَيْهِ خَبَرِيَّةً كَانَتْ أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً ، لِأَنَّ مَا ١/٨٨

بَعْدَهَا فِي الْبَابَيْنِ تَمْيِيزٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَّةً كَوْنِ التَّمْيِيزِ نَكْرَةً فِي بَابِهِ (٥)

وَقَوْلُهُ : "مُضَافَةٌ" كَأَنَّهُ حَشْوٌ ، فَإِنَّ مَعْمُولَ "كَمْ" لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً

أُضِيفَتْ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ تُضَفْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ

لِلزُّومِهَا فَإِنَّ "مَجْرُورَ" كَمْ "لَا يَحْذَفُ ، وَالتَّمْيِيزُ يَحْذَفُ ، نَحْوُ : كَمْ مَالُكَ؟

أَيُّ : كَمْ بَرِّهِمَا مَالُكَ ؟ .

(١) في الأصل "ورب عبد" .

(٢) في (ف) "احدها" .

(٣) راجع مبحث "حروف الجر" فيما مضى ، ص ٣٠٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٤ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ بولاق ، ووصف المباني ٧٠ ، والجني الداني ١٢٨ .

(٥) راجع باب التمييز فيما تقدم ص ٥١٠ .

وَالرَّابِعَةُ : " كُلُّ " ؛ فَإِنَّهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُفْرَدُ امْتَنَعَ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومُ الْأَشْخَاصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَانَاهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ (١) ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " عُمُومُ الْأَشْخَاصِ " عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا عُمُومَ الْأَجْزَاءِ ؛ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ بَعْدَهَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ الرَّغِيفِ أَكَلْتُهُ ، وَكُلُّ الْكِتَابِ قَرَأْتُهُ ، وَلا مِمْتَنَاعَ وَقُوعِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا [مُفْرَدَةً] (٢) - إِذَا أُريدَ بِهَا عُمُومُ الْأَشْخَاصِ - [لَزِمَ] تَنْكِيرُ الْعِلْمِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى " (٣) ، وَتَمَثِيلُهُ [عَلَيْهِ] (٤) يَدُلُّ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَكُلُّ عَبْدٍ " .

الخَامِسَةُ : " مِنْ " الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ النَّفْيِ وَهِيَ الَّتِي لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، أَيِ : لِإِسْتِيعَابِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ ، وَتَمَثِيلُهُ عَلَيْهِ " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : " مَا لَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَسْتَوْعِبِ النَّفْيُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ : " مَا لَهُ دِرْهَمٌ [بِلِ دِرْهَمَانِ] (٦) ، وَلَوْ قُلْتَ :

(١) سورة الأسراء : ١٣ .

(٢) في الأصل " معرفة " ، واحترز بقوله " مفردة " عن الجمع نحو قوله تعالى : " وكلهم آتية " عن ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٣) لم أجده في كتب الأمثال التي رجعت إليها ، وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، وشرح معناه فقال : " أي : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى " ، وذكره صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٤ حيث قال : " واعلم أن العلم إذا وقع بعد " كُلُّ " المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم : لكل فرعون موسى " .

(٤) في الأصل " عليهم " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) تكملة يوجبها المقام ، وهي في ابن القواس لوحة ٩٨ .

" مَا لَهُ مِنْ دِرْهِمٍ بَلْ دِرْهِمَانٍ " كُنْتَ قَدْ أَتَيْتَ عَيْنَ مَا نَفَيْتَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ نَفَيْتَ
الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ فَأَيْبَاتُ الدَّرْهِمَيْنِ - فِيمَا بَعْدُ - إِيْبَاتٌ لِلْوَاحِدِ وَمَا زَادَ
عَلَيْهِ ، فَـ " مِنْ " بَعْدَ النَّفْيِ بِمَنْزِلَةِ " كُلُّ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْ كَلَّا لَهُ " يُرِيدُ
لِلْإِسْتِغْرَاقِ (١) ، فَالضَّمِيرُ فِي " لَهُ " عَائِدٌ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ .

وَمِنْ النَّكْرَاتِ الْمَنْفِيَّةِ بِـ " لَا " الَّتِي لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، وَكَذَلِكَ " غَيْرٌ " ، وَشَبَهُهُ ،
وَمِثْلُهُ - غَالِبًا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي [غَيْرٌ] (٢) الْمَاضِي (٣) .

(١) فِي (ف) " الْإِسْتِغْرَاقِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " مَعْنَى " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ص ٥٧١ فِيمَا يَأْتِي .

(٣) لَمْ يَمِثِلِ الْمَوْلَفُ لِهَذِهِ النَّكْرَاتِ ، وَمِثَالُ النَّفْيِ بِـ " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ " ، وَمِثَالُ غَيْرِ ، وَشَبَهُهُ ، وَمِثْلُ

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ وَشَبِيهِكَ وَمِثْلِكَ » .

[أنواع المعارف]

أما المعارفُ فخمسةٌ تُذكرُ أولها الأعلامُ ثم المضمرةُ
والمبهمُ المخصوصُ والمُعَرَّفُ بالألامِ ، والمُضَافُ لِاسْمٍ يُعَرَّفُ

المَعَارِفُ جَمْعُ مَعْرِفَةٍ ، وَهِيَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ ، فَقَالُوا :
" اسْمٌ مَعْرِفَةٌ " ، وَقَالُوا فِي رَسْمِ الْمَعْرِفَةِ : كُلُّ اسْمٍ قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى
مَعْنَى مُعَيَّنٍ دَلَالَةً يَتَّضَمَّنُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا خَمْسًا فَدَلِيلُ
الْحَصْرِ (١) أَنَّ الْمَعْرِفَ لِلشَّيْءِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَفْظِيًّا أَوْ لَا .
وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَهُوَ " الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ " ، وَإِمَّا مِنْ
آخِرِهِ ، وَهُوَ " الْمُضَافُ " .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الْمَعْتَوِيُّ ، فَأَمَّا أَنْ لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ
" الْعَلَمُ " ، أَوْ يَحْتَاجُ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ " الْمُضْمَرُ " ، أَوْ
إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ " الْمُبْهَمُ " (٢) .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْعَلَمَ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْلَاهَا

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوجه ٥٠ : " لم أر للحصر في الخمسة دليلاً " .

(٢) المراد بالمبهم : أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

(٣) قال الشريشي في شرحه ج ٢. لوجه ٢ : « اتفق النحويون على أن المعارف خمسة واختلفوا في

أعرقها ، فالجمهور على أن المضمرة أعرقها .. ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن العلم
أعرف من المضمرة .. ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف أسماء الإشارة .. ، وقد
بدأ المصنف بالعلم ، وظاهر كلامه أنه أعرف من المضمرة ، وهو خلاف قول الجمهور » .

وقيل : إن الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في " العلم ، والمبهم " بعد " المضمرة " ، فقال
البصريون : " العلم " أعرف ، وقال الكوفيون : المبهم أعرف ، وإليه ذهب صاحب الإنصاف .
انظر الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ ، وشرح ابن الخباز ٣٠٩-١ .

الأعلام" ؛ لأن " العلم " لا يتناول إلا واحداً بعينه ، فأما " المضمَر " فإنه مع تناوله الواحد بعينه يتناول ما أشبهه ، فإن قولك : " أنا " يُطلق على كل واحد من المتكلمين .

ومنهم من يختار أن " المضمَر " أعرف المعارف (١) ، واحتج بأنه لا يوصف ، وبأن منه ضمير المتكلم وهو أعرف بنفسه ، ولا يلتبس بـ ٨٨/ب على السامع غيره ، فإنك إذا سمعت قائلاً من جماعة يقول من وراء جدار : " أنا فعلت " لم تشك أنه ضمير لذلك المتكلم ، وإذا سمعت قوله : " أنت فعلت " وعنده جماعة لم تعرف من المخاطب منهم بذلك ، وكذا لو قال : " زيد قام " لم يعلم بعينه ؛ لجواز الاشتراك .

وبالجُملة فقد انقسم الخلاف في المعارف بعدد انقسامها (٢) .
قوله : " والمبهم المخصوص " احترز به عن التكرات ؛ لأنها مبهمَةٌ ، ولكنها غير مخصوصة ، وسيذكر - إن شاء الله تعالى - لأنه لا تنافي بين الإبهام ، والتعريف .

قوله : " والمضاف لاسم يعرف " يريد إلى اسم ، فاللام بمعنى " إلى " ، واحترز بقوله : " يعرف " من المضاف إلى النكرة فإنها لا تُعرف (٣) المضاف إليها ، وينبغي أن يقول : إلى اسم يعرف إذا كان

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور كما في الهمع ٨ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٨ / ٣١٢ ،

والإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللحة البدرية ٨ / ٢٩٥ " وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كل من

المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف ، وهو غريب " .

(٣) في (ف) زيادة " فلا يعرف " .

المُضَافُ قَابِلًا لِلتَّعْرِيفِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ (" مِثْلٌ " ، وَغَيْرُهُ ، وَشِبْهُهُ)^(١) ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لِغَيْرِ الْمَاضِي .

فَبِإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَدْعِي الْحَصْرَ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، وَمِنْ الْمَعَارِفِ " الْمُنَادَى الْمُقْصُودُ ، وَالْفَاطَةُ التَّوْكِيدِ غَيْرُ الْمُضَافَةِ " ؟

قُلْتُ : أَمَّا " الْمُنَادَى " فَمَحْمُولٌ عَلَى " الْمُضْمَرِ " ، وَلِذَلِكَ بَنُوهُ ، وَفَتَحُوا لَامَ الْجَرَمَةِ فِي الْإِسْتِغَاثَةِ^(٢) ، وَأَمَّا " الْفَاطَةُ التَّوْكِيدِ " فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنُوبٌ مُرَادٌ فِيهَا لِأَزْمِ لَهَا ، كَمَا لَزِمَ ظَاهِرًا فِي أَخَوَاتِهَا ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قِسْمِ " الْمُضَافِ " .

(١) في الأصل " مثل غير وشبهه " ، والمثبت من (ف) .

(٢) نحو " يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو " ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢ / ٢٨٠ " وإنما فتحت مع المستغاث ، لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر ، نحو " لك ، وله " .

[الْعِلْمُ]

فَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي يَكُونُ مِثْلَهُ لِغَيْرِ النَّاسِ
مِمَّا يَلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ ، وَلَا حِقِّ ، وَشَدَقَمِ

قَالُوا فِي حَدِّ " الْعِلْمِ " : هُوَ مَا عَلِقَ عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنُهُ ، غَيْرَ مُتَنَاولٍ مِمَّا
أَشْبَهَهُ (١) .

فَقَوْلُهُمْ " بَعَيْنُهُ " خَرَجَ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرَ مُتَنَاولٍ مِمَّا
أَشْبَهَهُ " خَرَجَ بِهِ بَاقِيَ الْمَعَارِفِ ، وَيُرِيدُ بِالتَّنَاولِ تَنَاوُلًا وَضَعِيًّا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
تَنَاوَلَ مَا أَشْبَهَهُ تَنَاوُلًا اتِّفَاقِيًّا ، كَرِجَالِ اسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ ، أَوْ مَا لَا
يُشْبَهُهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَرَجُلٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ تُسَمَّى بِبَغْدَادٍ .

وَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو " وَنَحْوِهِمَا مَأْخُودٌ مِنْ
" الْعِلْمِ " إِذْ بِهِ يَعْلَمُ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ إِذَا ذَكَرَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الْحِجَارَةُ الَّتِي
تُنصَبُ عَلَى الطَّرِيقِ أَعْلَامًا لِیُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ ، وَمِنْهُ أَعْلَامُ الْعَسَاكِرِ ؛
إِذْ يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَائِفَتَهُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهَا .

وَأَمَّا وَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَى وَضْعِ الْأَعْلَامِ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ
(قَدْ) (٢) يَحْتَاجُ إِلَى نِدَاءٍ صَاحِبِهِ لِيُخَاطَبَهُ أَوْ لِيُخْبِرَ (عَنْهُ) (٣) ، وَقَدْ يَلْزِمُهُ
حَقُوقٌ لِغَيْرِهِ ، وَتَلْزِمُ غَيْرَهُ (حَقُوقٌ) (٣) لَهُ فَاحْتَاجُوا إِلَى تَعْيِينِ مَنْ لَهُ وَمَنْ

(١) هذا الحد ذكره الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٢٥ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

عَلَيْهِ بِلَفْظٍ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : " زَيْدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الشَّخْصُ ، أَوْ ذَلِكَ الشَّخْصُ .

وَأَمَّا الْحَاجَةُ إِلَى الْأَعْلَامِ فِي غَيْرِ الْأَنَاسِيِّ (١) فَلَيْسَ لِأَجْلِ النَّدَاءِ
وَالْمُخَاطَبَةِ وَالتَّفْهِيمِ إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا يُفْهَمُ وَيُنَادَى ، وَلَا لِحُقُوقِ تَتَعَلَّقُ بِهِنَّ
بَلْ لِحَاجَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهَا فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنَ الْخِصَالِ وَالصِّفَاتِ .

ثُمَّ الْعَلَمُ فِيهَا - أَعْنِي الْبَهَائِمَ - عَلَى ضَرِيئِينَ ، مِنْهُ مَا يَكُونُ
لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ .

فَالأَوَّلُ مَا يُقْتَنَى لِلْمَصَالِحِ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِ
نَوْعِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ " وَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِيِّ " يَكُونُ مِثْلُهُ ١/٨٩
(لِغَيْرِهِمْ) (٢) مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " أَي : يَكُونُ " الْعَلَمُ " فِيهَا لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ
(كَمَا كَانَ فِي النَّاسِ) (٣) كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ " ثُمَّ قَالَ : " كَأَعْوَجٍ ، وَلَا حِقِّ " فَمَثَلُ

(١) ذكر في (ف) حاشية تقول :

" قوله " للأناسي " أصله أناسي بتشديد الياء فحذف للضرورة ، وأصله " أناسين " جمع "إنسان" كسرحان وسراحين أبدلت من النون فيه ياءً وأدغمت ، وقيل : هو جمع " إنسي " على القياس .
قوله " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " والهاء تعود إلى العرب ، أي : مِمَّا يَلَابِسُهُ الْعَرَبُ ، أَي : يخالطه ويألفه
ويَتَّخِذُهُ ، وقوله " كأعوج " تمثيل لقوله : " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " .

(٢) هكذا في النسختين ، وهو في النظم " لغير الناس " كما سبق .

(٣) في (ف) " ومنه ما يكون كما كان في الناس " .

بِأَعْلَامِ الْخَيْلِ وَلَيْسَتْ نَعْمًا ، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ ^(١) ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِمَّا يُلَابِسُونَهُ
وَلِذَلِكَ شَبَّهُهُ بِالنَّعَمِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ النَّعَمِ لَمَا صَحَّ تَشْبِيهُهُ بِالنَّعَمِ ؛ لِأَنَّ
الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ ، لَكِنَّ الْخَيْلَ مِنَ الَّذِي يُلَابِسُونَهُ لَا مِنَ النَّعَمِ ،
فَالَّذِي يُلَابِسُونَهُ أَعْمٌ مِنَ النَّعَمِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَعْمًا وَغَيْرَ نَعَمٍ ، فَدِ
"أَعْوَجٌ" عَلَّمَ عَلَى فَرَسٍ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْخَيْلُ"
الْأَعْوَجِيَّاتُ " ^(٢) ، وَلَا يَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ ، وَهُوَ فَرَسٌ لِبَنِي
هِلَالٍ ^(٣) مَنقُولٌ مِنَ الصَّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ "الْعَوَجِ" ، وَكَذَلِكَ "لَا حِقُّ" عَلَمٌ ،

(١) هذا اعتراض على ابن الخباز الذي خطأ المصنف في هذا الموضوع حيث قال في شرحه لوحة ٥٠
"وقوله : " كالنعم كأعوج " خطأ ، لأن الخيل ليست من النعم ؛ لأن النعم هي الإبل ، والأنعام هي
الإبل والبقر والغنم " ، وتبعه الشريشي في شرحه ج ٢ لوحة ٢ ، أما الرعيني فيقول في شرحه
لوحة ٦٦ : " وقد يخرج كلامه على أمرين صحيحين : أحدهما أن قوله " كالنعم " وقوله " كلاحق "
إلى آخره مثالان لشيين جاء بهما على جهة اللف والنشر ، وبيان ذلك أنه ذكر في البيتين أن لغير
الناس أعلاماً موضوعةً كما هي للناس فاحتاج إلى تمثيل تلك الأعلام ، وشرط أن ذلك لا يكون
إلا فيما يلبس الناس فاحتاج أيضا إلى تمثيل الجنس الملابس للناس ، فقوله " كالنعم " راجع
للملابس من حيث هو ملابس وضع له علم أو لم يوضع ، وقوله " كلاحق " إلى آخره راجع إلى
تمثيل الأعلام موضوعة لغير الناس رد الأول للأخر ورد الأخر للأول ، والتقدير : " يكون مثله لغير
الناس كلاحق وأعوج وشدقم ولا تكون الأعلام لغير الناس إلا مما يلبسونه كالنعم ، وعلى هذا
حملة ابن التحوية .

الثاني : أن يحمل كلامه على أنه مثل الملابس بوجهين من التمثيل : إجمالي وهو قوله : " كالنعم "
ومفصلي وهو قوله " كلاحق " إلى آخره .

(٢) انظر ذلك في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، والعقد الفريد ١ / ١٥٨ ، والأعوج في الأصل :
الضامر .

(٣) بنو هلال : هم أولاد هلال بن عامر بن صعصعة كما في جمهرة أنساب العرب ٢٧٣ .

وَهُوَ فَرَسٌ لِمَعَاوِيَةَ^(١) ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ "لَحِقْتُ الشَّيْءَ" إِذَا أُدْرِكْتَهُ ، وَأَمَّا "شَدَقْتُ" فَعَلِمْتُ عَلَى جَمَلٍ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ^(٢) ، وَهُوَ مِنْ "الشَّدَقِ" ^(٣) وَمِيمُهُ زَائِدَةٌ مِثْلُ "زُرْقُمٍ" ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْإِبِلُ "الشَّدَقِمِيَّاتُ" ، وَكَذَلِكَ وَضَعُوا لِلْبِلَادِ وَالْجِبَالِ أَعْلَامًا .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَّخِذُونَهُ وَلَا يَقْتَنُونَهُ فَالْعَلْمُ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ كَأَسَامَةِ عِلْمٍ لِلْأَسَدِ ، وَ"تُعَالَةَ" عِلْمٌ لِلتُّعَلَبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ امْتِنَاعٌ صَرَفِهِ ، وَامْتِنَاعٌ دُخُولِ لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَامْتِنَاعٌ دُخُولِ "رُبِّ" عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ "أَسَامَةُ" مَوْضُوعًا^(٤) لِلْجِنْسِ فَاطْلَاقُهُ عَلَى

الْوَاحِدِ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ ؟

قُلْتُ : قَدْ قَالُوا : إِنَّ "أَسَامَةَ" مَوْضُوعٌ لِحَقِيقَةِ الْأَسَدِ الْمَعْقُولَةِ فِي الذَّهْنِ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ الْخَارِجِيِّ لِمُطَابَقَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ ، لِمُطَابَقَتِهَا لَهُ لِأَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ ، هَذَا قَوْلٌ مِنْ حَقَّقَ (ذَلِكَ)^(٥) . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ ، وَالْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ مِنْ

وَجْهَيْنِ :

(١) قال ابن الكلبي ٢٢ هو لغني بن أعصر ، وقال ابن يعيش ٢٤ / ١ : "لعاوية بن أبي سفيان - رحمه الله - مشهور ، واسم فعل لغني" ، وقال الرعيني في شرحه لوحة ١٦٥ "هو اسم علم لفرس معاوية بن أبي سفيان" .

(٢) أخر ملوك الحيرة ، وهو صاحب النابغة الذبياني ، وكان له يومان : يوم بؤس ويوم نعيم ، قتل عبيد بن الأبرص ، وعدى بن زيد يوم بؤسه ، وقتله كسرى في قصة نكرها ابن قتيبة في المعارف ٦٤٩ .

(٣) والشدق : وسع الفم . انظر اللسان (شدق) .

(٤) في (ف) "علما" .

(٥) سقط من (ف)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ فِي عِلْمِ الشَّخْصِ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَالشَّرِكَةُ فِي عِلْمِ
الْجِنْسِ وَضْعِيَّةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أُسَامَةُ أَشَدُّ مِنْ ثُعَالَةَ " فَإِنَّمَا تَعْنِي النَّوْعَ .
وَقِيلَ : " أُسَامَةُ " عِبَارَةٌ عَنِ الْأَسَدِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ الْمَعْهُودِ فِي الذَّهْنِ .
ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ مِثْلُهُ مُحَمَّدٌ (١)
" مِنْهُ " أَيُّ : مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ النَّاسُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ ،
وَمَنْقُولٌ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَنْقُولِ ، وَالْمُرْتَجِلُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمُخْتَرَعُ ، وَهُوَ
الَّذِي لَمْ يَكُنْ سُمِّيَ بِهِ شَيْءٌ قَبْلَ جَعْلِهِ عِلْمًا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ ، بَلْ
وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عِلْمًا ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرَّجُلِ " مِنْ قَوْلِهِمْ :
ارْتَجَلَ الشُّعْرَ " إِذَا قَالَهُ قَائِمًا عَلَى رِجْلِهِ أَيُّ : مَا جَلَسَ لَهُ ، بَلْ قَالَهُ
مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ وَغَيْرِ فِكْرٍ .

وَقَوْلُهُ " مِثْلُهُ مُحَمَّدٌ " فَإِنَّ " مُحَمَّدًا " لَيْسَ مُرْتَجِلًا بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ
عَنْ صِفَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

(١) ذكر الرعيبي في شرحه ١٧١ أن في بعض النسخ جاء بعده :

مالم يكن وصفاً في الناسِ ومنه ما شدُّ عن القياسِ

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، ورواية البيت فيه :

إليك أبيت اللعن كان كلاًها إلى الماجد الفرع الجواد المحمد

وانظر ابن يعيش ٦/١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٠٠ .

فَادْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ التَّحْمِيدِ (١) .
فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ " الْمُرْتَجَلِ " أَلَّا يَكُونَ مُشْتَقًّا ؛ فَإِنَّ " حَنْتَفًا ،
وَفَقْعَسًا " مُرْتَجَلَانِ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ " الْفَقْعَسَةَ : الْبِلَادَةُ (٢) ،
وَالْحَنْتَفُ : الْجَرَادُ - فِي الْأَصْلِ - ثُمَّ سُمِّيَ بِهِمَا (٣) .
أَمَّا " فَفَقْعَسٌ " فَهُوَ حَيٌّ مِنْ أَسَدٍ ، وَأَمَّا " حَنْتَفٌ " (٤) فَاسْمُ ابْنِ أَوْسِ
الْحَمِيرِيِّ (٥) ، وَقِيلَ : هُوَ " الْحَنْتَفُ " ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .
فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا قُلْتَ فِي " مُحَمَّدٍ " إِنَّهُ مِثْلُهُ ؟
قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُرْتَجَلِ أَلَّا يَكُونَ مُشْتَقًّا بَلْ شَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ
عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ، وَ " مُحَمَّدٌ " عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ؛ لِأَنَّهُ " مَفْعَلٌ "
مِثْلُ " مُكْرَمٍ " وَمَعْظَمٍ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ وَجْهٌ حَسَنٌ يُخْرِجُهُ مِنْ هَذَا الدَّخْلِ (٦)
الَّذِي أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَبَيَانُهُ أَنْ تَقُولَ : التَّقْدِيرُ " ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ
مُقَرَّدٌ : مِنْهُ مُرْتَجَلٌ " أَيُّ : مِنَ الْمُقَرَّدِ مُرْتَجَلٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ "

(١) انظر المزهر في اللغة ٢/ ١٢٩ ، والاشتقاق ٨ .

(٢) انظر الاشتقاق ١٨٠ .

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٣٠ (حنتف) .

(٤) في الأصل (حنيف) .

(٥) انظر اللسان " حنتف " ، وابن يعيش ١/ ٣٣ .

(٦) في (ف) " المدخل " تحريف ، والدخْلُ : العيب .

تَمْثِيلاً^(١) بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمُرْتَجَلُ مِنْهُ ، لَا بِالْمُرْتَجَلِ^(٢) ، وَيَكُونُ " الَّذِي " مُبْتَدَأً " ، وَ " فِي النَّاسِ " صِلَتُهُ ، وَ " مُفْرَدٌ " بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصَّلَةِ وَ " مُرْتَجَلٌ " مُبْتَدَأً ، وَ " مِنْهُ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا نَعْتٌ لِمُفْرَدٍ ، وَخَبَرٌ " الَّذِي " الْجُمْلَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " ، فَأَعْرِفُهُ ، وَقَسِّ عَلَيْهِ لِتَعْرِفَ كَيْفَ الْخُلَاصُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ .

وَصِدِّهِ الْمُنْقُولُ نَحْوُ الْفَضْلِ وَأَسَدٍ ، وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلٍ نَحْوُ يَزِيدٍ ، وَآتَى عَنْ أَمْرِ كَمَا إِصْمِتِ ، وَ " أَطْرَقًا " فِي الشُّعْرِ يَعْنِي بِضَدِّهِ ضِدُّ الْمُرْتَجَلِ وَهُوَ مَا لَيْسَ مُرْتَجَلًا ، وَذَلِكَ هُوَ الْمُنْقُولُ .
وَالْمُنْقُولُ : مَا كَانَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ ثُمَّ نَقِلَ وَصَارَ عِلْمًا بِالنَّقْلِ لَا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ إِمَّا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ مُفْرَدٍ ، كَأَسَدٍ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ مُنْتَهَى ، كَالْبَحْرَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ، نَحْوُ " كِلَابٍ ، وَعَرَفَاتٍ " أَوْ عَنْ مُصَغَّرٍ ، نَحْوُ " زَهَيْرٍ " ، أَوْ عَنْ مَصْدَرٍ ، كَفَضْلِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ عَنْ صِفَةٍ ،

(١) في النسختين " تمثيل " بالرفع ، والصواب ما أثبتته .

(٢) لم يسلم تخريج المؤلف هذا من الاعتراض ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٦ : " ويحتمل في الجواب وجهاً بعيداً من التحقيق وهو أنه يكون تمثيلاً للمفرد " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٠٠ " وقيل : ليس مراده أن محمداً مرتجل بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد ، والتقدير " ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل " أي : المفرد مرتجل فيكون قوله " مثاله محمد " تمثيلاً للمفرد الذي المرتجل منه لا بالمرتجل ، وفيه من التكليف ما ترى ، وانظر المطبوع ٦٣٧ .

ومن تعقيب ابن القواس على المؤلف يظهر أن ابن القواس قد اطلع على شرح النيلين وأفاد منه كثيراً حتى إننا لا نكاد - في بعض المواطن - نرى فرقا بين الشرحين ، وهذا التعقيب أكبر دليل على ذلك ، أما الشريشي فقد حاول تخريج قول المصنف على أن محمداً مشتق من " الحمد " ولم يستعمل حتى سمي به .

كَحَاتِمِ ، وَخَالِدٍ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمُحَمَّدٍ ، أَوْ عَنْ فِعْلٍ ، إِمَّا مَاضٍ ، كَشَمَّرَ فِي
اسْمِ فَرَسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرًا (١)

يُقَالُ : شَمَّرَ فِي الْأَمْرِ أَي جَدَّ فِيهِ ، وَإِمَّا مُضَارِعٌ نَحْوُ " يَزِيدُ " ، أَوْ
عَنْ أَمْرِكُ « إصْمِتْ » فِي اسْمِ بَرِيَّةٍ بَعَيْنِهَا (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِيَوْحِشٍ إصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ (٣)

وَقِيلَ : الْعَلَمُ مَجْمُوعٌ قَوْلِكَ " وَحَشٌ إصْمِتَ " (٤) وَيَقُولُونَ : " لَقِيْتَهُ بِوَحَشٍ

إِصْمِتَ " (٤) ، وَبِبَلَدَةِ إِصْمِتَ ، أَي : بِمَكَانٍ قَفْرٍ لَا أُنَيْسَ بِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَا
يَكُونُ عَلَمًا ، إِذْ لَيْسَ هُوَ لِمَكَانٍ بَعَيْنِهِ .

(١) هذا عجز بيت لجميل وهو في ديوانه ١١٣ ، وصدره من الديوان

أَبُوكُ حُبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَةٌ

ويروى " يا شماخ " ، و " يا عباس " .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٢١٥ ، وحماسة أبي تمام ١٨٦ / ١ ، والعقد الفريد ٢٩٩ / ٥ ،
وشرح الحماسة للتبريزي ١١٤ / ١ ، واللسان " شمر " وشرحه المرزوقي فقال " يقول : أبوك الذي
سرق برد ضيفه وغدر به وخانه ، وجدى فارس هذا الفرس المعروف ، وسارق الضيف برده أصله
سارق برد الضيف ، لكنه أضافه إلى الضيف بناء على قولهم : سرقت الضيف برده ، والمراد
سرقت من الضيف ، لكنه لما حذف الجار تخفيفاً وصل الفعل فعمل فيه ، ثم أضاف اسم الفاعل
إليه .. ، وحباب يجوز أن يكون بدلاً وسارق الضيف خيراً ، ويجوز أن يكون حباب خيراً وسارق
الضيف صفة ، وهذا أجود حتى يكون في مقابلة فارس شمر " .

(٢) ينظر معجم البلدان ٢١٢ / ١ " اصمت " .

(٣) البيت للراعي النميري من قصيدة يمدح بها عبدالله بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وهو في
ديوانه ١٦٧ .

وهو في المفصل ٧ ، وابن يعيش ٢٩ / ١ - ٣٠ ، ومعجم البلدان (اصمت ٢١٢ / ١) ، والخزانة
٢٨٤ / ٣ بولاق .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِلْجِنْسِ كَأَسَامَةَ ، وَهُوَ - أَعْنِي
 "إِصْمِتَ" - مَنْقُولٌ عَنِ الْأَمْرِ مُجْرَدًا عَنِ الضَّمِيرِ فَلِذَلِكَ أُعْرِبَ وَمَنْعَ
 الصَّرْفَ ؛ لِلْوِزْنِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَحُكِيَ بِنَاؤُهُ ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ
 هَمْزَتُهُ لِيَجْرِيَ عَلَى غَالِبِ مَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ (١) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ
 تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ ، أَوْ عَلَى الْمَصَادِرِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، فَمَا دُخُولُ
 هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ فَقَلِيلٌ فِي أَسْمَاءِ مَحْصُورَةٍ مَعْدُودَةٍ تُذَكَّرُ فِي
 مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْمَشْهُورُ "صَمِتَ يَصْمِتُ" بِضَمِّ الْمِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَمَا أَنْ
 يَكُونَ غَيْرَ بِالتَّسْمِيَةِ ، أَوْ يَكُونَ الْكَسْرُ فِيهِ مَسْمُوعًا لُغَةً فَبَقِيَ بَعْدَ النُّقْلِ عَلَى
 كَسْرِهِ ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَرِيَّةُ بِهَذَا الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ فِيهَا يَخَافُ فَيَقُولُ
 لِصَاحِبِهِ : إِصْمِتْ ؛ لِيَلَّا تُسْمَعَ أَصْوَاتُنَا فَتَهْلِكُ (٢) ، فَسُمِّيَتْ [بِاسْمِ مَا
 يُقَالُ] (٣) فِيهَا .

وَأَمَّا "أَطْرَقًا" فَقَالَ الْهَذَلِيُّ (٤) :

/ عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَا الْخِيَا مِ إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي ١/٩٠
 وَمَعْنَى "أَطْرَقًا" أَرْمِيَا بِبُصْرِكُمَا إِلَى الْأَرْضِ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بِنُ

(١) ومثله في معجم البلدان ١/ ٢١٢ .

(٢) ومثل هذا في معجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ - ٢٩٢ بولاق .

(٣) موضعه في الأصل بياض .

(٤) هو أبو نؤيب خويلد بن خالد كما في ديوان الهذليين ١/ ٦٥ ، والمفصل ٨ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ -

٣٠ ، ومعجم البلدان ١/ ٢١٨ (أطرقا) ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ١٦٥ ، وشرح الأشموني

١/ ١٤٢ .

الْعَلَاءِ : " أَطْرَقًا " اسْمٌ لِمَوْضِعٍ بَعَيْنِهِ مَنقُولٌ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ (١) ، وَكَأَنَّ
الرَّجُلَ سَمِعَ نَبَأَهُ (٢) فَقَالَ لِصَاحِبِيهِ : " أَطْرَقًا " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْمَنقُولُ عَنِ الْمَفْرَدِ ، وَ" أَطْرَقًا "
مُرَكَّبٌ ؛ لِأَنَّ " الْأَلْفَ " فِيهِ ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ وَهُوَ فَاعِلٌ فَيَدْخُلُ فِي الْمُرَكَّبِ !
قِيلَ : فِيهِ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِعْلًا أَمْرًا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
الضَّمِيرِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ " الْأَلْفَ " بَدَلٌ مِنْ نُونِ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ (٣) .

وَمُتْرَكَّبٍ كَمَعْدِي كَرِيًّا وَجُمْلَةً مَحْكِيَةً أَنْ تُعْرِيًّا

كَشَابَ قَرْنَاهَا وَرَوَى حَبًّا وَمِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَتَهُ الْاِنْبَاءُ

تَبَيَّنَتْ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَيَسِيدُ

وَيُرَوَّى " وَعَنْ مُرَكَّبٍ كَمَعْدِي كَرِيًّا " ، وَمَنْ رَوَى " وَمُتْرَكَّبٍ بِغَيْرِ " عَنْ

« عَطَفَهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ : " وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ - أَيِّ فِعْلٍ - ، وَعَنْ

مُتْرَكَّبٍ " (٤) .

وَالْمُرَكَّبُ (٥) مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ

(١) ذكر ذلك في معجم البلدان ٢١٨ / ١ ، وحقق أن (أطرقا) موضع من نواحي مكة ، وهي من منازل
هذيل ، وكعب من خزاعة أيضاً .

(٢) تقول : " سمعت نبأه أي : صوتاً " (أساس البلاغة : نبأ) .

(٣) من قوله " فإن قلت " إلى آخره موجود في شرح ابن القواس لوجه ١٠١ مع اختلاف يسير في
بعض الألفاظ .

(٤) ويروى " ومتركب " بالرفع عطفًا على قوله " منه مفرد " .

(٥) في (ف) والمتركب .

بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْارْتِبَاطُ إِسْنَادِيًّا ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ ، وَإِمَّا إِضَافِيًّا
كَعَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ارْتِبَاطٌ بَلْ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا فَهُوَ
كَمَعْدِي كَرِبَ ، فَذَكَرِبَ " هُوَ الْفَسَادُ ، وَ " مَعْدِي " بِمَعْنَى (١) التَّجَاوُزِ ، فَمَعْدِي
كَرِبَ : عَدَاهُ الْفَسَادُ أَيُّ : تَجَاوَزَهُ ، ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا عَلَى رَجُلٍ
بِعَيْنِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ الْأَوَّلُ مِنْ " مَعْدِي كَرِبَ " كَبَعْلَبِكَ ، لَكِنَّهُمْ
أَسْكَنُوا " الْيَاءَ " ؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : الْفَتْحَةُ لَا تُسْتَنْقَلُ عَلَى " الْيَاءِ " إِعْرَابًا ، فَكَيْفَ تُسْتَنْقَلُ
بِنَاءً ، بِدَلِيلِ فَتْحِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ فِي النَّصْبِ ؟

قُلْتُ : فَتْحَةُ الْإِعْرَابِ غَيْرُ لَازِمَةٍ بَلْ تَزُولُ بِزَوَالِ عَامِلِهَا ، وَأَمَّا فَتْحَةُ
الْبِنَاءِ فَلَازِمَةٌ لَا تَزُولُ ، فَاسْتَنْقَلُوهَا فِي الْمُعْتَلِّ بِنَاءً لِلزُّومِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ
أَنْ يُقَالَ : " مَعْدِي " - بِفَتْحِ الدَّالِ - كَمَا يُقَالُ : " مَغْزَى ، وَمَرْمَى " ؛ لِأَنَّ
" الْمَفْعَلَ " مِنْ الْمُعْتَلِّ أَبَدًا يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الدَّالَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ
مِنْ " عُدِي " بِنَاءً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَصْلُهُ " مَعْدِي " (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " هُوَ " .

(٢) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ ، وَقِيلَ : إِنْ الْأَصْلُ فِيهِ " مَعْدُو " بِالْوَاوِ الْمَشْدُودَةِ وَقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً فِي مِثْلِهِ
شَاذٌ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ جَمْعٍ ، قَالَ الْأَعْلَمُ : " الشَّاهِدُ فِيهِ قَلْبُ " مَعْدُو " إِلَى " مَعْدِي " اسْتَنْقَالًا لِلضَّمَّةِ
وَالْوَاوِ وَتَشْبِيهًا لَهُ بِمَا يَلْزِمُ قَلْبَهُ مِنَ الْجَمْعِ ... ، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَجْعَلُ " مَعْدِيًا " جَارِيًا عَلَى
" عُدِي " فِي الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيْبِيهِ مِنْ شِدُوذِهِ تَشْبِيهًا بِالْجَمْعِ ، لِأَنَّ مَفْعُولًا
يَجْرِي عَلَى " فَعَلْتُهُ " كَمَا يَجْرِي عَلَى " فَعَلَ " ، تَقُولُ : عَدَوْتُ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ كَمَا يُقَالُ :
عُدِيَّ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ اسْتَوِيَا فِي التَّغْيِيرِ مَعَ اخْتِلَافِ فَعْلِيهِمَا فِيهِ " ، وَنَقَلَ هَذَا الْبَغْدَادِيُّ
فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٤٠٠ .

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيَّ وَعَادِيَا (١)

ثُمَّ خَفَّفَ بِحَذْفِ أَحَدِ الْيَاعِنِ .

وَأَمَّا " ذَرَى حَبًا " فَمِنْ الْأَعْلَامِ ، وَأَصْلُهُ أَنْ رَجُلًا كَانَ يَذَرِي الْحَبَّ
فَسُمِّيَ بِمَا كَانَ يَفْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْغَلْبَةِ ، وَ " ذَرَى " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْفَاعِلُ
مُضْمَرٌ ، وَحَبًّا " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَكَذَا " شَابَ " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَ " قَرْنَاهَا "
فَاعِلٌ ، وَ " الْقَرْنَانِ " الذُّؤَابَتَانِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقِيلَ : جَانِبَا الرَّأْسِ ، فَكَانَتْهُمُ
قَالُوا : شَابَتْ ذُؤَابَتَاهَا (٢) ، وَغَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ فَسُمِّيَتْ بِهِ ، وَأَمَّا :

نُبِئْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ (٣)

فَلَا يَخْلُو " يَزِيدٌ " فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِمْ : " يَزِيدُ
الْمَالُ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ : " الْمَالُ يَزِيدُ " ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِمْ
" يَزِيدُ الْمَالُ " مُجَرَّدًا مِنَ الْفَاعِلِ / فَيُعْرَبُ وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ وَلَا يُحْكَى ، ٩٠/ب
فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ ، فَهُوَ جُمْلَةٌ
يَجِبُ حِكَايَتُهَا ، وَ " أَحْوَالِي " فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ " نُبِئْتُ " ، وَ " بَنِي
يَزِيدٍ " صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَ " لَهُمْ فَدِيدٌ " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

(١) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي الجاهلي من قصيدة قالها لما أسرته تيم الرباب ،
وصدره : " وقد علمت عرسي مليكة أننى " ، ويروى " معدوا " ، و " عليه " وهو في المفضليات
١٥٨ ، وشرحها للتبريزي ٦١١ والكتاب ٢٨٢ .٢ بولاق ، والمحتسب ٢ / ٢٠٧ ، وابن يعيش
٣٦ / ٥ ، ٢٢ / ١٠ ، ١١٠ ، والمقرب ٢ / ١٨٦ ، والعيني ٤ / ٥٨٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن
السيرافي ٢ / ٤٣٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ٢٤٥ .

(٢) في النسختين " ذوائبها " ، تحريف ، والذؤابة : الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة .

(٣) قائله رؤبة بن العجاج ولم أجد في أصل ديوانه وإنما هو في الزيادات ١٧٢ ، وهو في المفصل ٦
، وابن يعيش ١ / ٢٨ ، وشرح الألفية لابن الناطم ٢٨ ، وشرح الألفية للمراي ١ / ١٦٢ والخزانة
١ / ١٣٠ بولاق ، والعيني ١ / ٢٨٨ .

فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، مَفْعُولٌ ثَالِثٌ لـ " نُبِئْتُ " ، وَ ظَلُمًا " مَفْعُولٌ لَهُ ، أَوْ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ " فَدِيدٌ " [وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ " فَدِيدٌ "] (١) ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالشَّهِيْقِ ، وَالنَّهِيْقِ ، أَيُّ : يَفِدُونُ عَلَيْنَا ظُلْمًا ، وَ " الْفَدِيدُ " : الصِّيَاحُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَالِثًا ، أَيُّ : ذَوِي ظُلْمٍ (٢) ، وَ " لَهُمْ فَدِيدٌ " فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ " عَلَيْنَا " يَتَعَلَّقُ بِـ " لَهُمْ " ، لِأَنَّهُ خَيْرٌ فَدِيدٌ فَهُوَ نَائِبٌ عَنِ " اسْتَقَرَّ " ، (أَوْ " مُسْتَقَرٌّ ") (٣) .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ حِكَايَةُ " يَزِيدُ " لِلضَّمِيرِ (٤) الَّذِي فِيهِ ، فَلَوْلَا الضَّمِيرُ لِأَعْرَبٍ وَمُنْعَ الصَّرْفِ (٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " تَزِيدٌ " بِالتَّاءِ بِنِقْطَتَيْنِ مِنْ أَعْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :
يَعْتَرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِبَتْ بَرُودَ بَنِي " تَزِيدٍ " الْأَذْرُعُ (٥)

(١) تكملة يوجبها السياق وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ٦٩ ، وشرح ابن القواس ٦٤٤ ، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه .

(٢) قوله " ذوى " سقط من (ف) وفي الأصل " أي : ذو ظلم " وهو سهو من الناسخ صوابه كما في ابن يعيش ٢٨ / ١ " أي : ذوى ظلم " ، والشرح المجهول لوحة ٦٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " الضمير " .

(٥) البيت لأبي نؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١ / ١٠ ضمن قصيدته العينية الشهيرة التي قالها حينما هلك بنوه الخمسة في عام واحد . وهو في المفضليات ٤٢٥ ، وشرحها للتبريزي ١٤٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣١٤ ، والمحاسب ٢ / ٨٨ ، والمنصف ١ / ٢٧٩ ، والخزانة عرضا ١ / ١٣٢ بولاق ، والصحاح (زيد) ، ويروى " يعثرن في علق النجيع " ، والعلق والنجيع : اسمان للدم ، ويروى " بنى يزيد " بالياء التحتية ، وروى أبو عبيدة " برود أبي يزيد " . قال : " وكان تاجراً يبيع العصب بمكة " .

الظبات : جمع ظبة وهي حد السهم ، والمعنى : تعثر الحمير والسهام فيها ، وأذرعها بسبب الدماء كانها كسيت بروداً حمراً ، شبه طرائق الدم بطرائق البرود .

وَهَذَا الْبَيْتُ بِالتَّاءِ لَا غَيْرُ^(١) ، وَأَقُولُ : إِنَّ " تَزِيدَ " بِالتَّاءِ هُوَ تَزِيدُ بْنُ
حُلْوَانَ لَمْ يَأْتِ مَحْكِيًا ، وَفِي الْبَيْتِ قَدْ جَاءَ مَحْكِيًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ عَلَى
رَجُلٍ آخَرَ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُسَمَّى بِهَا تُحْكَى وَلَا يَصِحُّ إِعْرَابُهَا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ
بِالتَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ تَشْبِيهُ حَالِ مَنْ سُمِّيَ بِهَا [بِحَالِ مَنْ وُصِفَ بِهَا فَكَمَا
لَا تُغَيَّرُ الْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَذَلِكَ إِذَا وُصِفَ بِهَا]^(٢) ، وَقِيلَ : إِنَّمَا حُكِّتِ
الْجُمْلَةُ لِانْتِفَاءِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ ، لِأَنَّ الْمُقْتَضِي لِلِإِعْرَابِ تَعَاقُبُ الْمَعَانِي
عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَلِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْ أُعْرِبَتْ بِالتَّرْكِيْبِ الإِسْنَادِيِّ ، فَأَحَدُ أَجْزَائِهَا
أَوْ هُمَا مُعْرَبَانِ بِالتَّرْكِيْبِ الأوَّلِ فَلَمْ يَبْقَ لِلِإِعْرَابِ الثَّانِي الْحَادِثُ بِالتَّرْكِيْبِ
الثَّانِي مَحَلٌّ فَتَعَدَّرَ إِعْرَابُهَا^(٣) فَوَجَبَ أَنْ يُحْكَى ذَلِكَ الإِعْرَابُ الأوَّلُ ، وَيُحْكَمُ
عَلَى مَوْضِعِهَا بِالِإِعْرَابِ عَلَى [حَسْبِهِ]^(٤) ، فَلِذَلِكَ لَا تُتَنَّى وَلَا تُجْمَعُ ، بَلْ
تَقُولُ : " جَاعِي رَجُلَانِ كِلَاهُمَا ذَرَى حَبًّا ، أَوْ اسْمَاهُمَا ذَرَى حَبًّا " ، وَلَا
تُصَغَّرُ .

(١) وفي ديوان الهذليين ٨ / ١٠ " بني يزيد " بالياء التحتية .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) قال الرعيني في شرحه لوحة ١٧٠ " وحكم هذا النوع في التسمية الحكاية ولم يحك سيبويه
غيره ، ومن العرب من يعربه إعراب المضاف والمضاف إليه فيقول " جاعني برق نحره " برفع
" برق " وجر " نحره " ، قال الشيخ أبو حيان : ويظهر من ابن مالك أنه قياس ، وإنما هو سماع .

(٤) في الأصل " جنسه " .

(المضممر)

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفسِّرٌ مُقَدِّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ

أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلا تفسِيرِ

المُضْمَرُ : " مَا وُضِعَ لِمِتْكَلمٍ ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ ، أَوْ لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ " ، وَلَا يَضُرُّ التَّرْدُّدُ بِلَفْظِ " أَوْ " فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُضْمَرَ مَا كَانَ أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ (١) .

وَالْمُضْمَرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِضْمَارِ ، وَهُوَ الْإِخْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَضْمَرَ الشَّيْءَ فِي نَفْسِهِ إِذَا أَخْفَاهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ (٢) :

أَرَانَا إِذَا أَضْمَرْتِكَ الْبِلَا دُ نَجْفَى وَتُقَطِّعُ مِنَّا الرَّحِمَ

أَيُّ : أَخْفَيْتَكَ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ مَا لَا يَظْهَرُ لَهُ لَفْظٌ ، أَيُّ : لَا

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٦٧ " ولا يضر هذا التريديد في الحد : إذ كل واحد من الأقسام المذكورة مراد ، وإنما يكون التريديد مُخِلًا في التحديد إذا أُريدَ أَنَّ المحدود أحد الأقسام الموردة لا على التعيين .

(٢) هكذا في النسختين ، وفي هامش (ف) " بيت الأعشى " ، وليس البيت لامرأة كما ذكر المؤلف وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، وقد ذكر فيها ابنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ولعل في ذلك ما يشفع للمؤلف في قوله " ومنه قول امرأة " ، لأن هذا البيت وما قبله عبارة عن حكاية قول ابنة الشاعر التي تخاف عليه في رحلته التي لا تكاد تنقطع ، استمع إليه يقول قبل هذا البيت :

تقول ابنتي حين جد الرحيل أَرَانَا سِوَاءَ وَمَنْ قَدْ يَتِمُّ
أَيَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا فَأَنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرَمِ
وَيَا أَيَّتَا لَا تَزُلْ عِنْدَنَّا فَأَنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمِ

والبيت في الديوان ٤١ ، والمرتلج ٢٨٠ ، والكامل ٣ / ٣٢٠ ، والخزاعة ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٢٦٥ عرضا بولاق ، وأساس البلاغة ، والتاج ، واللسان (ضمير) .

يَبْرُزُ ، فَهُوَ مَخْفِيٌّ الْبَتَّةَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ فِي الْمُضَارِعِ ،
وَالْأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " قُمْ " .

وَقِيلَ : هُوَ مَا حُوذِيَ مِنَ الضُّمُورِ وَهُوَ الْهَزَالُ - أَعْنَى : خِفَّةُ
اللَّحْمِ - ، وَمِنْهُ تَضْمِيرُ الْخَيْلِ (١) ؛ لِأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ
" التَّاءِ فِي " قُمْتُ " ، وَ" الْيَاءِ فِي " عَلَامِي " ، وَ" الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَذَلِكَ
فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ وَالنَّقْصَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الظَّاهِرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ (بِقَوْلِهِ) (٢) : الْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ ؟ ، وَهَلْ
مُضْمَرٌ بِلا مُفَسِّرٍ ؟

قُلْتُ : احْتَرِزَ بِهِ عَنِ الْمُضْمَرِ الْمَعْلُومِ / الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ بِلا تَفْسِيرٍ . ١/٩١
فَإِنْ قُلْتُ : فَقَدْ جَعَلَ لَهُ تَفْسِيرًا فِي قَوْلِهِ :
أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " (٣)

قُلْتُ : لَكِنَّهُ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ فَهُوَ كَلَّا تَفْسِيرٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ : مَا لَهُ تَفْسِيرٌ
بِلَفْظٍ .

فَإِنْ قُلْتُ : الْمُتَكَلِّمُ ، وَالْمُخَاطَبُ ، تَفْسِيرُهُ ، بِغَيْرِ لَفْظٍ .
قُلْتُ : كَلَامُهُ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُضْمَرُ مَا كَانَ
لِغَائِبٍ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ سِيَاقِ الْقَوْلِ ، أَوْ كَانَ مَعْلُومًا ، أَوْ
كَانَ لِحَاضِرٍ يُفَسِّرُهُ الْحُضُورُ ، وَدَخَلَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ : " أَوْ حُضُورٍ " .

(١) وهو أن تعلق حتى تسمن ثم ترد إلى القوت ، وقيل : تضميرها أن تشد عليها سروجها وتجلل
بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب رهلها ويشد لحمها . انظر اللسان " ضمير " .

(٢) في (ف) " في قوله " .

(٣) سيأتي هذا فيما بعد .

قَوْلُهُ : " مُقَدَّمٌ " لِيَدْخُلَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ " ، أَوْ " بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ " لِيَدْخُلَ
 ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَمِثْلُ " رَبِّهُ رَجُلًا ، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
 زَيْدًا " وَيَأْتِي تَفْسِيرُ هَذَا فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
 فَإِنْ قِيلَ : فَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ ؛ فَإِنَّهُ يُفْسَرُهُ
 مَا بَعْدَهُ .

قُلْتُ : التَّمْيِيزُ جَمِيعُ أَنْوَاعِهِ (مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ) (١) ، وَأَمَّا " الْمُضْمَرُ "
 فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّمْيِيزَ مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ ،
 وَالْمُضْمَرُ مُفَسِّرٌ لِشَخْصِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فِي قَوْلِكَ (٢) فِي تَعْرِيفِ الْمُضْمَرِ " مَا وَضِعَ لِمَتَكَلَّمٍ ، أَوْ
 مُخَاطَبٍ " يَدْخُلُ النَّدَاءُ فَإِنَّهُ وَضِعَ لِلْخَطَابِ ، وَكَذَلِكَ بَنِي نَوْعٍ مِنْهُ (٣) .
 قُلْتُ : الْمُضْمَرُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُفَسِّرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا ، وَالنَّدَاءُ لَيْسَ
 كَذَلِكَ . وَالغَرَضُ بِالِاتِّيَانِ بِالْمُضْمَرِ الْاِحْتِصَارُ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ
 أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " وَأَدُلُّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي
 قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " : أَبُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ (٤) لَجَوَزَ السَّمْعُ أَنَّهُ كُنْيَةٌ .
 وَالْبَصْرِيُّونَ يَسْمُونَهُ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْكَلِمِ مُضْمَرًا ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمُونَهُ

(١) في (ف) " بما بعده " .

(٢) في (ف) " فقولك " .

(٣) وهو إذا كان المنادى علمًا مفردًا نحو " يا زيد " ، أو نكرة مقصودة ، نحو " يا رجل أقبل " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحه ٩٩ " وقد يحتاج إليها [أي : الضمائر] لرفع اللبس ، فإنك

إذا قلت : " أبو زيد قائم " احتمل أن يكون كنية واحتمل أن يكون له ولد اسمه زيد ، فإذا قلت :

" زيدٌ أبوه قائمٌ " زال احتمال الكنية " .

الْكِنَايَةِ ، وَتَسْمِيَّتُهُ مُضْمَرًا أَخْصَّ بِهِ مِنَ الْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمُظْهَرِ نَحْوُ " فُلَانٍ ، وَفُلَانَةٌ " فِي الْإِنْسَانِيِّ ، وَ" الْفُلَانِ وَالْفُلَانَةِ " فِي غَيْرِهِمْ ، وَهَنْ ، وَهَنَةٌ ، وَهَنَاتٌ ، وَهَنَاتٌ " فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الشَّيْءِ الْمُحْتَقَرِ عَلَى مَا قِيلَ ، أَوْ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَأَلْكَنَايَاتٌ - كَمَا رَأَيْتَ - قَدْ تَكُونُ بِأَسْمَاءِ مُظْهَرَةٍ عَنِ مُظْهَرَاتٍ أُخْرَى هِيَ أَعْرَفُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِنَايَاتِ ، وَالْكَنَايَاتُ لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي التَّصْرِيحِ ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّى (١) قَالَ الشَّاعِرُ :

فَبِحْ بِاسْمٍ مَنْ تَهَوَّى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى

فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ (٢)

فَأَمَّا تَكْرِيرُ الظُّوَاهِرِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ فَلِأَعْرَاضٍ مِنْ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أُدْرَاكُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٣) فَهَذَا الْإِظْهَارُ تَعْظِيمٌ لِلْأَمْرِ ، وَلَوْ قَالَ : " الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ؟ لَمَا أُعْطِيَ الْإِضْمَارُ التَّفْخِيمَ الَّذِي مَعَ الْإِظْهَارِ ، وَقَدْ يُكْرَرُ الْمُضْمَرُ بِعَكْسِ الْمَعْنَى فِي تَكْرِيرِ الْمُظْهَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) راجع ذلك في ابن يعيش ٣ / ٨٤ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٦ .

(٢) البيت لأبي نؤاس الحسن بن هانئ ، وهو في ديوانه ٢٨ . وهو في التصريح ١ / ٩٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٦ ، وقد وهم محققه في قائل البيت حيث ظن أنه أبو الحسن بن هانئ الأزدي الأندلسي .

الكنى : جمع " كناية " وهي أن تتكلم بشيء ، وتريد به غيره .

(٣) سورة الحاقة الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ (١)
وَقَالَ الْآخَرُ :

وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلَمَةٍ (٢)

أَمَا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفْسِّرُهُ فَنَحْوُ زَيْدٍ جَاءَ عَمْرًا خَبْرَةً

لَمَّا بَيْنَ - فِيمَا تَقَدَّمَ - أَنَّ الْمُفْسِّرَ لِلْمُضْمَرِ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ
خَمْسَةَ أَقْسَامٍ أَخَذَ هَهُنَا بِيَبِينُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ ، فَبَدَأَ
بِالْمُضْمَرِ الَّذِي يُفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " يُفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ " أَيُّ :
يَعُودُ إِلَى ظَاهِرٍ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا
خَبْرَةً " ، فَالْهَاءُ فِي " خَبْرُهُ " ضَمِيرٌ " زَيْدٍ " ، وَهِيَ الَّتِي رَبَطَتْ الْجُمْلَةَ
الْفِعْلِيَّةَ - الَّتِي (٣) هِيَ خَبْرٌ - بِالْمُبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبْرًا
لِمُبْتَدَأٍ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ وَيَعْدُ دُخُولِهَا ، فَالضَّمِيرُ فِيهَا رَابِطٌ ،
وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ ، وَهُوَ - أَعْنَى الْمُضْمَرِ - عَائِدٌ عَلَى مُتَقَدِّمٍ
إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى كَمِثَالِهِ ، وَإِمَّا مَعْنَى لَا لَفْظًا ، نَحْوُ " قَامَ

(١) البيت لزياد الأعجم أحد شعراء الدولة الأموية ، وهو في ديوانه ٧٢ ، وحماسة أبي تمام
٢٣٦/٢ ، وشرحها للمرزوقي ١٥٣٩ ، والمحتسب ١/١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل
٢٧٠/١ ، والهمع ١/١٥٥ ، والدرر اللوامع ١/١٣٧ ، وحاشية العليمي على التصريح ١/٢٥٣
والبيت في ديوان الحطينة ١٠٩ يهجو قدامة العبسي .

الأعاصر : جمع الأعصار ، وهو الغبار الساطع المستدير ، وإنما خصها بالذكر ؛ لأنها تسوق
غيثاً ، ولا تدر سحاباً ، ولا تلقح شجراً .

(٢) هذا صدر بيت للكعب بن زيد الأسدي يصف رجلاً كما في ديوانه ٩/٢ ، وعجزه :

إِذَا دَعَتْ أَلَيْهَا الْكَاعِبُ الْفُضْلُ

وهو في غريب الحديث للهرودي ٢/٢٦٩ ، واللسان " أَلَّ " والمخصص ١٣/٨٩ ، والفاخر ٢٥٩ ،
والمقتصد ٧٢٦ .

أليها : رفع صوتها بالدعاء ، من أَلَّ يَلُّ أَلًا وَأَلَّ وَأَلَيْلًا ، وقد يريد بالأل المصدر ، ثُمَّ تَنَاهَا ، وهو
نادر كأنه يريد صوتاً بعد صوت . الكاعب : التي بدأ تَدْبِئُهَا . وجارية فضل : في ثوب واحد .

(٣) في (ف) " الذي " .

غُلَامُهُ زَيْدٌ" فَالْهَاءُ فِي " غُلَامِهِ " تَرْجِعُ إِلَى " زَيْدٍ " تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ: " زَيْدٌ قَامَ غُلَامَهُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا لِمَعْنَى ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
" فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا " ، فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ لَفْظًا
وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأخِيرُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ " صَاحِبُهَا فِي
الدَّارِ " وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِتَقَدُّمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَيِ : وَتَقْدِيرًا ،
فَإِنَّ الْهَاءَ فِي " صَاحِبِهَا " ضَمِيرٌ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ
مُقَدَّمٌ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّأخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ
بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّقْدِيمُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا
وَتَقْدِيرًا فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ،
وَأَجَازَهُ قَوْمٌ (١) ، وَأَنْشَدُوا :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ (٢)
وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " أَصْحَابِهِ " ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ
الْفِعْلُ وَهُوَ " عَصَى " ، وَالتَّقْدِيرُ " لَمَّا عَصَى أَصْحَابُ الْعِصْيَانِ " ، أَيِ : لَمَّا
عَصَى (الْعِصْيَانِ) (٣) أَصْحَابُهُ ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ " الْعِصْيَانِ " الَّذِي أَعْنَى
الْفِعْلُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنْشِدُهُ :

- (١) نسب في شرح ابن القواس ٦٤٧ ، والهمع ١ / ٦٦ للأخفش والكوفيين .
(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى بن شداد ، وقال أبو عبيدة : هي لرجل
من بني قُرَيْبٍ يَرِثِي يحيى بن مَيْسَرَةَ صَاحِبِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، ورواية البيت في المفضليات :
لَمَّا جَلَا الْخُلَانُ عَنْ مُصْعَبٍ أَدَّى إِلَيْهِ الْقَرْضَ صَاعًا بِصَاعٍ
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو في المفضليات ٣٢٣ ، والخزانة ١ / ١٤٠ بولاق .
الضمير في "أدى" راجع إلى يحيى وضمير "إليه" راجع إلى "مصعب" .
(٣) سقط من (ف) .

لَمَّا عَصَى الْمُصْعَبُ أَصْحَابَهُ (١)

فِرَاراً مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذُّكْرِ .

فَنَحَوْ : نِعْمَ رَجُلًا جَرِيرٌ

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ

وَرَبُّهُ عَبْدًا أَرَدْتُ عِتْقَهُ

وَبَيْسَ عَبْدًا قَدْ مَلَكَتْ رِقَّةُ

هَذَا (هُوَ) (٢) الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى مَا قَسَمَ ، وَهُوَ الَّذِي

يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ .

فَأَقُولُ : الَّذِي يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ضَرْبَانٍ : مُفْرَدٌ ، وَجُمْلَةٌ ،

وَيَدَأُ بِالْمُفْرَدِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِلَيْهِ يَقَعُ التَّحْلِيلُ فِي الْمُرَكَّبَاتِ ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ

عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ وَيُنْتَى مُفْسِرُهُ وَيُجْمَعُ .

وَالثَّانِي : يَجِبُ إِبْرَازُهُ ، وَفِي تَنْبِيْهِهِ وَجْمَعِهِ - أَعْنِي الضَّمِيرَ - خِلَافٌ .

فَالأَوَّلُ الْمُضْمَرُ فِي " نِعْمَ ، وَبَيْسَ " وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِ : " نِعْمَ

رَجُلًا ، وَبَيْسَ عَبْدًا " فَهَذَا الْمُضْمَرُ مُسْتَتِرٌ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ

" نِعْمَ الرَّجُلُ " ، فَأَضْمَرَتِ الْفَاعِلَ وَفَسَّرَتْهُ بِنِكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ،

وَيَجُوزُ " نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزُّيْدَانِ ، وَنِعْمَ رَجَالًا الزُّيْدُونَ " ، أَيْ : نِعْمَ هَذَا الْجِنْسُ

إِذَا مِيزَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً جَمَاعَةً .

وَالثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ إِظْهَارُهُ إِلَى اللَّفْظِ - هُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ

بِـ " رَبِّ " ، فَأَبْصَرِيُونَ يُفْرِنُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ " رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ نِسَاءً " ،

(١) جاء في حاشية الخزانة ١/ ٢٩٠ هارون "رواية الموقفيات : (لَمَّا جفا المصعب خلأته " . فلا

شاهد أيضاً " نقلا عن الميمني ، وانظر كذلك الأخبار الموقفيات ٥٣٦ .

(٢) سقط من (ف) .

وَالْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ : " رَبُّهُنَّ نِسَاءٌ " فَيُطَابِقُونَ الْمُفَسِّرَ الْمَنْصُوبَ
بِالضَّمِيرِ تَنْبِيْهُ وَجَمْعًا ، وَتَذَكِيرًا وَتَأْنِيْثًا ، فَمَنْ وَحَدَّ فَلَأِنَّهُ ضَمِيرٌ مَجْهُولٌ (١)
وَمَنْ لَمْ يُوَحِّدْ فَلَأِنَّهُ جَوَابُ كَلَامٍ سَابِقٍ ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ (لَهُ) (٢) : " مَا لَكَ ١/٩٢
جَوَارٍ " ؟ فَيَقُولُ : " رَبُّهُنَّ جَوَارٍ قَدْ مَلَكَتُ " ، وَلِكُوْنِ هَذَا الضَّمِيرِ
مَجْهُولًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ جَازَ دُخُولُ " رَبُّ " عَلَيْهِ ، وَمَا بَعْدَ الْمُضْمَرِ مِنَ
النُّكْرَاتِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ " رَبُّ " ، وَقِيلَ : الْمُضْمَرُ (٣) ،
وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ ، وَكَذَا " نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ " الْعَامِلُ فِيهِ " نِعْمَ "

-
- (١) وقيل : لأنه قد استغنى بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه . انظر الجنى الدانى ٤٤٩ حيث نص على رأى الكوفيين .
- (٢) سقط من (ف) .
- (٣) قال بذلك ابن الخباز ، وهو فى شرحه ٣١٨ ، وقال ابن القواس فى لوجه ١٠٣ " وقيل المضمرة ، لأنه لإبهامه جرى مجرى العدد ففسر بالنكرة ، وهو ضعيف ؛ لبعده عن العمل ، ونقل عن الأخفش أنه منصوب على الحال ، والمعنى " أقلل به فى الرجال " وهو غريب . "

[ضمير الشأن]

وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْلَةٍ وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهُ
 مَوْقِعُهُ فِي الْأَبْتَدَاءِ ، وَإِنَّمَا وَيَأْبِ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنًّا
 كَقَوْلِهِ جَلَّ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيُّ : وَمِنْ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ ضَمِيرُ
 " الشَّأْنِ " ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَنْ مَفْسَرَهُمَا مَا بَعْدَهُمَا
 أَنَّ الْأَوَّلَ مَفْسَرُهُ مُفْرَدٌ ، وَهَذَا مَفْسَرُهُ جُمْلَةٌ ، إِمَّا اسْمِيَّةٌ ، وَإِمَّا فِعْلِيَّةٌ .
 وَالْكَوْفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّمِيرَ " الْمَجْهُولَ " (١) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَائِدٍ عَلَى
 شَيْءٍ [مَذْكُورٍ] . وَإِمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيُسَمُّونَهُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَالْقِصَّةِ ،
 وَالْحَدِيثِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّأْنَ ، وَالْقِصَّةَ ، وَالْحَدِيثَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ
 الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ - مَفْسَرَةٌ لَهُ - شَأْنٌ ، وَحَدِيثٌ ، وَقِصَّةٌ ،
 فَالضَّمِيرُ - فِي التَّحْقِيقِ - هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ شَأْنٌ وَحَدِيثٌ .
 قَوْلُهُ : " وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهُ " " أَلْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " يَرْجِعُ إِلَى
 الشَّأْنِ " أَيُّ : حَلَّ الضَّمِيرُ قَبْلَ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ ، وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ يَكُونَ " أَلْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " رَاجِعَةً إِلَى " تَفْسِيرِهِ " أَيُّ : حَلَّ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ ،
 وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ وَالْحَدِيثُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِمَخَاطَبِكَ :
 مَا الْحَدِيثُ " ؟ ، أَوْ مَا الشَّأْنُ ؟ فَيَقُولُ لَكَ (فِي الْجَوَابِ) (٢) : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ،

(١) انظر ابن يعيش ٣ / ١١٤ ، وشرح ابن الخباز ١ / ٢١٨ .

(٢) في الأصل : في هذا ، وما في (ف) أوضح .

أَيُّ : الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يُرَادُ بِهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ
يَصِحُّ إِظْهَارُ الْحَدِيثِ وَالشَّانِ وَإِحْلَالُهُ مَحَلَّهُ ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى ، إِذَا قَالَ
لَكَ قَائِلٌ : مَا الْحَدِيثُ ؟ بَيِّنْ أَنْ تَقُولَ : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَبَيِّنَ (أَنْ تَقُولَ) (١) :

" الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْمُضْمَرُ يُرَادُ بِهِ الْمَظْهَرُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَهُ .
وَقَوْلُهُ : " هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " اللَّهُ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " أَحَدٌ "

خَبْرٌ عَنِ الثَّانِي ، وَهُمَا جَمِيعًا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمُبْتَدَأُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ
يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ .

قُلْتَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلَا ،
وَهَهُنَا " هُوَ " وَ " اللَّهُ " [وَ] " أَحَدٌ " ثَلَاثَةٌ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، فَلِذَلِكَ
اسْتَعْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَتَوَثَّقُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقِصَّةِ .
قَوْلُهُ : " مَوْقِعُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ " قَدْ مَثَّلَ بِهِ ، وَأَمَّا مَوْقِعُهُ فِي " إِنَّ " فَنَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢)
فَأَنَّ الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْقِصَّةَ ، وَالْقِصَّةَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَ " تَعْمَى الْأَبْصَارُ " (٣)
جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبْرٌ " إِنَّ " وَمَعْنَى (قَوْلِهِ
تَعَالَى إِنَّهَا) (٤) لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ " أَيُّ : أَنْ عَمَى الْأَبْصَارَ لَا يَعْدُ عَمَى ،
وَإِنَّمَا الْعَمَى الْمُعْتَدُّ بِهِ هُوَ عَمَى الْبَصَائِرِ وَالْقُلُوبِ .

(١) فى (ف) " أن هو الله " .

(٢) سورة الحج : ٤٦ .

(٣) فى الأصل " وتعمى " .

(٤) سقط من (ف) .

وَمَوْقِعُهُ فِي بَابِ "كَانَ" نَحْوُ "كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَيَجِبُ اسْتِتَارُهُ فِي "كَانَ" ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ (١) ، وَ "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، وَ "قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، ٩٢/ب
وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ "كَانَ" ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ الشَّانُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَيَجُوزُ : كَانَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ عَلَى تَقْدِيرِ "كَانَتْ الْقِصَّةُ" . وَمِثَالُهُ فِي بَابِ "ظَنَّتُ" نَحْوُ قَوْلِكَ : "ظَنَّتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، فَأَلْهَاءُ ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَ "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، وَ "قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ ثَانِيًا لـ "ظَنَّتُ" .

فَإِنْ قِيلَ : فَالضَّمِيرُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْغَايَةِ الْقُصْوَى مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَتَأْخِيرُ مَفْسَّرِهِ يَفْتَضِي إِبْهَامَهُ عِنْدَ السَّمْعِ ، وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِمَعْنَاهُ حِسًّا وَشَخْصًا .

قِيلَ : الْجَهْلُ لَا يَسْتَمِرُّ هَهُنَا إِلَّا بِقَدْرٍ مَا يَبْلُغُ الْمُتَكَلِّمُ آخِرَ كَلَامِهِ ، وَالْجَهْلُ الْمَحْنُورُ هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ : "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا" فَإِنَّ السَّمْعَ لَا يَجْزِمُ بِعُمُومِ الْقِيَامِ مِنْهُمْ لِجَوَازِ الاستِثْنَاءِ حَتَّى يَنْقُضِيَ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِهِ .

وَكَذَا الْمُضَافُ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ الثَّانِي ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْإِضْمَارِ ؟ وَهَلَا أَظْهَرُوا ، فَقَالُوا :
" الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ؟

(١) انظر ابن عييش ١١٦/٣ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحه ٦٨ : " وإنما يجب استتاره ؛ لأنه ضمير مرفوع غائب في فعل ولا يكون ذلك إلا مستتراً " .

قُلْتُ : الْفَائِدَةُ فِيهِ الْأَخْتِصَارُ وَتَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ ، وَالْمُبَالَغَةُ

[فِيهِ] (١) .

أَمَّا الْأَخْتِصَارُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا التَّفْخِيمُ وَالْمُبَالَغَةُ فَذَلِكَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ

أَرْيَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ ، وَفِي بَيَانِهِ هَهُنَا خُرُوجُ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ .

[التنازع]

وَمِنْهُ مَا فُسِّرَ بِاسْمِ أَنْفَرَدُ

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى

كَمَثَلِ زَارَنِي وَزَرْتُ عَمْرًا

فَسَيِّبِيهِ يُعْمَلُ الْأَخْيَرًا

فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى

وَعَكْسَ الْكُوفِيِّ هَذَا الْقَوْلَا

يَشْهَدُ " هَاؤُمُ اقْرَعُوا كِتَابِيهِ " لِسَيِّبِيهِ ، وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَةَ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَي : وَمِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " بِاسْمِ أَنْفَرَدُ " أَي : أَنْفَرَدَ فِي الْحُكْمِ وَالْوَصْفِ ، أَي : امْتَاَزَ عَمَّا

قَبْلَهُ ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الْمُفَسَّرَ لِلْمُضْمَرِ فِي " نَعَمْ ، وَيَسَّ " ، وَ " رَبُّ " مَنْصُوبٌ ،

وَأَمَّا الْمُفَسَّرُ لِضَمِيرِ الشَّانِ فَجُمْلَةٌ ، فَحِينَئِذٍ قَدْ امْتَاَزَ هَذَا الضَّرْبُ وَأَنْفَرَدَ

عَمَّا قَبْلَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ

وَمِيْرُهُ عَمَّا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ " وَذَاكَ " ، أَي : وَذَاكَ الْاسْمُ الْمُنْفَرِدُ (١) بِالْحُكْمِ عَمَّا

قَبْلَهُ يَكُونُ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَجُوزُ إِلَّا يَكُونُ بَعْضُ

الْعَوَامِلِ مَعْطُوفًا عَلَى بَعْضِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢) : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ

(١) فِي (ف) " الْمَفْرَدُ " .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ : ١٧٦ .

فِي الْكَلَالَةِ ﴿ [فِي الْكَلَالَةِ] ^(١) يَتَعَلَّقُ بِـ " يُفْتِيكُمْ " ^(٢) .

وَقَوْلُهُ " فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ " أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا " ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ أَعْمُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ بَكْرًا " وَلَيْسَ الْعَامِلُ (هُنَا) فِعْلًا ^(٣) .

وَقَوْلُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ : [عَوَامِلُ] ^(٤) : أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَامِلَانِ " ١/٩٣ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَقَتَلْتُ عَمْرًا " ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ (كَمَا صَلَّيْتَ وَتَرَحَّمْتَ) ^(٥) " وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ " ^(٦) فَإِنَّ " عَلَى " يَتَعَلَّقُ بِالْأَخِيرِ .

قَوْلُهُ : " تَنَازَعَ " أَيُّ : تَجَادَبَ ، وَمِنْهُ (تَنَازَعُ الْخَصْمَيْنِ) ^(٧) عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَيُّ : كُلُّ مِنْهُمُ يَجْذِبُ الْحَقَّ بِدَعْوَاهُ إِلَى نَفْسِهِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) وقال الكوفيون : يتعلق بـ " يستفتونك " ، قال العكبري في إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٥ " وهذا ضعيف ؛ لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في الكلاله كما لو تقدمت " .

والكلاله : من مات ليس له ولد ولا والد يرثه ، وقيل : هم بنو العم الأباعد وانظر هذه

المسألة في الإنصاف ١ / ٨٣ المسألة ١٢ .

(٣) في الأصل " فعل " ، وهنا « سقط من (ف) .

(٤) تكلمة يقتضبهما السياق .

(٥) في الأصل " كأفضل ما صليت " .

(٦) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٦ / ٢٧ بلفظ : " اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد " ، ولم أجده بلفظ المؤلف فيما بين يدي من كتب الحديث ، وقد ذكره الزبيدي في الواضح في علم العربية ١٩٢ ، والرُّعَيْنِيُّ في شرحه لوحة ١٨٥ .

(٧) في (ف) " تنازع الخصمان " .

قَوْلُهُ : " اَنْجَلَى " أَي : ظَهَرَ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ ، نَحْوُ " قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلَانِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ بَعْدَهُمَا ، وَفِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَقَعَدْتُ " كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ قَدْ أَخَذَ مَعْمُولَهُ ، وَاحْتِرَازَنَا بِقَوْلِنَا " مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ " فَإِنَّ الْفِعْلَيْنِ قَدْ تَوَجَّهَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا فِي الْمُنْتَصِبِ الْمُنْفَصِلِ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ نَحْوُ " مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلَّا أَنَا " فَفِيهِ خِلَافٌ (١) .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " هَذَا تَمَثِيلٌ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَصْرِيِّينَ (٢) ، وَفِي " زَارَنِي " ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : فَسَيَبُوِيهِ يَعْمَلُ الْأَخِيرُ فِي ظَاهِرِهِ ، وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقَهُمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُفَسَّرٌ لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَبَدَأَ بِهَذَا الْمِثَالِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ فِيهِ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالْبَابُ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتُونِي " ، أَي : وَمِنْ (٣) بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ لَا مِنْ بَابِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَلَا .

(١) حصر المؤلف الخلاف في الضمير المرفوع المنفصل وليس كذلك بل الخلاف أعم من ذلك ، فمنهم من منع تنازع العوامل في المضمرة البتة لاستواء كل واحد من المضمرات في صحة الإضمار وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال في ضمير المتكلم والمخاطب إذا كانا منفصلين منصوبين أو متصلين مجرورين ، وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال في كل ضمير .

(٢) هذه المسألة خلافية ، انظرها في الإنصاف ١ / ٨٣ المسألة ١٣ . وسيأتي لها مزيد من التفصيل .

(٣) في الأصل " ومنه " .

قَوْلُهُ : " وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ " يُرِيدُ إِذَا كَانَ (فَاعِلًا) (١) وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَمَثُّلُهُ .

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتُونِي أَفْرَغُ قِطْرًا " (٢) أَيْ : وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : " أَتُونِي أَفْرَغُهُ قِطْرًا " (٣) بِإِثْبَاتِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ فِي (" أَفْرَغُهُ ") (٤) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الثَّانِي .
قُلْتُ : لَكِنَّ الْأَوَّلَى إِثْبَاتُهُ وَلَا يَلِيقُ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ تَرْكُ الْأَوَّلَى ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ (٥) .

وَيُرِيدُ بِاللُّغَاتِ الْعَالِيَةِ : الْفَصِيحَةِ ، مَضَى تَفْسِيرِ كَلَامِهِ .
وَأَقُولُ : اتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ (الْعَامِلِينَ إِذَا تَوَجَّهًا) (٦) إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ - إِمَّا فِي جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " ، أَوْ الْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا " ، أَوْ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ كَتَمَثُّلِهِ بِقَوْلِهِ : " زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " ، أَوْ الْأَوَّلُ بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَقَامَ زَيْدٌ " ، فَالْعَوَامِلُ [أَوْ] الْعَامِلَانِ لَا يَعْمَلَانِ مَعًا فِي ذَلِكَ الْاسْمِ ، بَلْ يَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي مُضْمَرِهِ وَالْآخَرُ فِي ظَاهِرِهِ مَا خَلَا الْفُرَاءَ (٧) فَإِنَّهُ تَارَهُ يُجِيزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلَانِ إِلَى الظَّاهِرِ الْوَاحِدِ إِذَا اتَّفَقَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : " أتوني أفرغ عليه قطراً " سورة الكهف ٩٦ .

(٣) في (ف) " أفرغته عليه قطراً " .

(٤) في (ف) " إضماره " .

(٥) سورة الحاقة : ١٩ .

(٦) في (ف) " العامل اذا توجهت " .

(٧) ينظر رأيه في ابن يعيش ٧٧ / ١ ، وشرح الألفية للمراذى ٦٢ / ٢ ، والهمع ٢ / ١٠٩ .

فِي الْعَمَلِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " [فَيَرْفَعُ زَيْدًا بِهِمَا] (١) ، وَتَارَةً يُبْرَزُ
الضَّمِيرَ بَعْدَ الْمُظْهِرِ ، فَيَقُولُ : " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ هُوَ " فَ " هُوَ " (٢) فَاعِلُ
الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، وَذَكَرَ بَعْدَ " زَيْدٍ " لَا قَبْلَهُ ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ لَفْظًا .
فَعَلَى الْقَوْلِ (الْأَوَّلِ) (٢) لَا يُجِيزُ " ضَرَبَنِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّ
الْفِعْلَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا فِي الْعَمَلِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يُجِيزُهُ نَحْوُ " ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ " وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَّوَجَّهَ الْعَامِلَانِ مَعًا إِلَى الظَّاهِرِ فَوَجَبَ ٩٣/ب
أَنْ يَتَّوَجَّهَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا ، وَاحْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلَى :

أَمَّا سِبْوَِيهِ (٣) وَأَصْحَابُهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيُعْمِلُونَ الْآخِرَ ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ
الظَّاهِرِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ (٤) :

وَكُمْتُ مَدْمَاءً كَأَنَّ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ (٥)
فَنَصَبَ " لَوْنٌ مَذْهَبٌ " بِـ " اسْتَشَعَرَتْ " مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مَعَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ
بِـ " جَرَى " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَفْصَحُ فَاخْتَارَ الْأَفْصَحَ ، وَاحْتَجُّوا
أَيْضًا بِأَنَّ الْمُقْتَضِيَيْنِ إِذَا وَرَدَا عَلَى شَيْءٍ فَالْغَلْبَةُ لِأَخْرِهِمَا وَجُودًا بِدَلِيلِ إِبْطَالِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٧٤ هارون ، والإنصاف ٨٣ المسألة ١٣ .

(٤) هو طفيل بن عوف من قبيلة غني ، وهو شاعر جاهلي لقبه النقاد القدماء بالمحبر لحسن شعره
ووصفه ، كما لقبوه بطفيل الخيل لكثرة وصفه لها . ترجمته في المؤلف والمختلف ٢١٧ ، والشعر
والشعراء ١ / ٤٦٠ ، ومقدمة الديوان .

(٥) البيت في ديوان طفيل ٢٣ ، والكتاب ١ / ٧٧ هارون ، والمقتضب ٤ / ٧٥ والإنصاف ٨٨ ، وابن
يعيش ١ / ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ١٨٣ ، والإيضاح العضدي ٦٨ .
الخيال الكمت : المشربة حُمرة ، وهي جمع أكمت . والمدمأة : الشديدة الحمرة . متونها :
ظهورها . استشعرت : كأنها ليست منه شعرا ، والشعار : ما يلي الجسد من الشيا
والمذهب هاهنا من أسماء الذهب .

لَا مَّ الْإِبْتِدَاءِ لِعَمَلٍ " ظَنَنْتُ " فِي قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ " ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " لَا أَبَا لَزِيدٍ ، وَلَا غُلَامِي لِعَمْرٍو " فَإِنَّ الْجَرَ بِاللَّامِ لَا بِالِإِضَافَةِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِتَغْلِيْبِ جَانِبِ الْأَخْرِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِقُرْبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَسَيَبُوءُهُ يُعْمَلُ الْأَخِيرًا " ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ سَيَبُوءِهِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ إِمَّا لِشُهْرَتِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَذَهَبَهُ مَذَهَبُ الْخَلِيلِ (وَمَنْ) (١) جَاءَ مِنْهُمْ بَعْدَهُ فَهُوَ يُتَابِعُهُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ ، وَاحْتَجُّوا بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ ، وَأَمَّا النَّقْلُ فَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تَنْخُلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلٍ
فَرَفَعَ " عُوداً " بِ " تَنْخُلَ " ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : " فَاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْحَلٍ " ؛ لِأَنَّ " اسْتَاكَتْ " لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ (٣) ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى زِيَادَةِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ فَسَاكَتَهُ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ (٤) ، وَالضَّرُورَةُ تُسَوِّغُ مَا لَا يَجُوزُ فَكَيْفَ مَا هُوَ جَائِزٌ ! وَأَمَّا بَيْنَتْ طَفِيلٍ فَأَعْمَلَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ ضَّرُورَةٍ فَكَانَ حُجَّةً .

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَقَالُوا : إِذَا أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ أَوْقَعْنَا الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي

(١) فِي الْأَصْلِ " وَمَا " .

(٢) نَسَبَهُ الْمُؤَلَّفُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ تَبَعاً لِصَاحِبِ الْكِتَابِ ٧٨ / ١ هَارُونَ ، وَأَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ فِي الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ ٦٨ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ٢٠ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ ١٧٧ ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى الْمُتَعَبِّ الْكِنْدِيِّ ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَطْفِيلُ الْغَنَوِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ شَبَّ بِهَا بِامْرَأَةٍ تُسَمَّى سَعْدَى ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٦٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٩ / ١ ، وَالْعَيْنِيُّ ٣ / ٢٢ ، وَفَرِحَةُ الْأَدِيبِ ١٦٥ . تَنْخُلُ : اخْتِيرَ . وَالِإِسْحَلُ : شَجَرٌ دَقِيقُ الْأَغْصَانِ يَشْبَهُ الْأَثْلَ تَنْخُذُ مِنْهُ الْمَسَاوِيكُ .

(٣) جَاءَ فِي اللِّسَانِ " سَوَّكَ " وَإِذَا قُلْتَ : اسْتَاكَتْ أَوْتَسَوَّكَ فَلَا تَذَكَرُ الْفِعْلَ .

(٤) انظُرْ حَاشِيَةَ الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ ٦٨ .

فِي مَوْعِدِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِضْمَارٌ ^(١) قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَبِإِعْمَالِ الثَّانِي يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ
قَبْلَ الذِّكْرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ (إِنَّمَا) ^(٢) يَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَلَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِهِ فِي ضَمِيرِ
الشَّانِ ، وَ " نِعَم ، وَيَسَّ " ، وَ " رَبُّهُ رَجُلًا " لَمَّا كَانَ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ .
وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ تَقْدِيمَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْاهْتِمَامِ بِهِ ، فَتَرَكَ إِعْمَالَهُ فِي
الظَّاهِرِ مُصَادِمٌ لَذَلِكَ الْاهْتِمَامِ .

وَأَجَابُوا بِأَنَّ الْاهْتِمَامَ قَدْ عُوِضَ بِالْقُرْبِ ، وَأَيْضًا لَوْ اِهْتَمَّوْا بِهِ لِأَوَّلِهِ
مَعْمُولِهِ وَلَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ : " وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ
هَذَا الْقَوْلَ " ، فَإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَوْضَمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ ، وَحَذَفْتَ
الْمَفْعُولَ ، تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ، فَفِي " قَامَ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ يَبْرُزُ
فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، نَحْوُ " قَامَا وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَقَامُوا وَضَرَبْتُ الرَّجَالَ " ،
وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ تَقُولُ : " قَامَا وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ " ، فَتَرْفَعُ " الزَّيْدَانِ "
بِـ " قَامَ " ، وَ " قَامَ وَضَرَبْتُهُمُ الرَّجَالَ " .

وَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ " ^(٣) ، وَقَامَ وَضَرَبْتُ
الرَّجَالَ " فَلَا ضَمِيرَ فِي " قَامَ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ
الْفَاعِلَ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ ؛ فِرَارًا مِنْ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ .

(١) فِي (ف) " إِعْمَالٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي الْأَصْلِ " الزَّيْدَانِ " بِالرَّفْعِ ، وَهُوَ سَهْوٌ ، وَانظُرْ رَأْيَ الْكِسَائِيِّ فِي أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ ٢٩ / ٢ .

وَنَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ : " ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَيْنِ ،
 وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمُ الرُّجَالَ " ، فَالِاخْتِيَارُ إِضْمَارُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي مَا لَمْ
 يَمْنَعْ مِنَ الْإِضْمَارِ / مَانِعٌ (١) فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ ، وَذَلِكَ فِي : " ظَنَنْتُ " إِذَا كَانَ ١ / ٩٤
 الْمَفْعُولُ فِي أَحَدِهِمَا مُفْرَدًا وَفِي الْأَخْرَ مثنًى ، نَحْوُ " ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُهُمَا عَالِمَيْنِ
 الزَّيْدَانِ عَالِمًا " ، فَ " الزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ " ظَنَنْتِي " ، وَ " الْيَاءُ " مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ،
 وَ " عَالِمًا " مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضْمِرُ " عَالِمَيْنِ " ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ
 الثَّانِي لِـ " ظَنَنْتُهُمَا " ؛ لِأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُضْمِرَهُ مُفْرَدًا أَوْ مثنًى وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ
 مُمْتَنِعٌ ، أَمَا أَمْتِنَاعُهُ مُفْرَدًا ؛ فَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مِنْ " ظَنَنْتُهُمَا " (٢) مثنًى
 فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُطَابِقًا لَهُ ، وَأَمَا أَمْتِنَاعُهُ مثنًى ؛ فَلِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى
 مُفْرَدٍ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " عَالِمٍ " -
 أَعْنِي الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ، وَمِنْ " عَالِمَيْنِ " - وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي
 لِلْفِعْلِ الثَّانِي - مُورِدُ الظَّنِّ ، فَلَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاهُمَا " لَعَادَ الضَّمِيرُ
 الْمثنى عَلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ " عَالِمٌ " ، وَالوَاحِدُ لَا يَكُونُ اثْنَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ
 مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مثنًى ، وَالْأَثْنَانِ لَا يَكُونَانِ وَاحِدًا .

أَمَا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهُوَ مِثْلُ « بَلْ هُوَ شَرٌّ » وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى فِي الْمُضْمَرِ - أَعْنِي الَّذِي
 أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ (٣) ، وَمُرَادُهُ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَنْ يُذْكَرَ فِعْلٌ
 وَيَعْدَهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ وَلَيْسَ قَبْلَهُ اسْمٌ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا

(١) فِي (ف) " مَانِعٌ لَهُ " .

(٢) فِي (ف) " مِنْ ظَنَنْتُ " .

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴿١﴾ ، فَ " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " شَرٌّ " خَبْرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ - أَعْنِي " هُوَ " يَعُودُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ : " يَبْخُلُونَ " مِنْ الْبُخْلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِعْلُهُ وَهُوَ " يَبْخُلُونَ " ، وَفِي سِيَاقِهِ أَيُّ : بَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : " هُوَ شَرٌّ " (٢) وَلَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ مَا يَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَيْهِ ، أَمَا " هُوَ " الْأُولَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " هُوَ خَيْرًا " فَإِنَّهُ فَصْلٌ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ (٣) ، إِذْ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

إِعْرَابُ الْآيَةِ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ أَعْلَى بِنُقْطَتَيْنِ (٤)
 فَ " الَّذِينَ " مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ " خَيْرًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " خَيْرًا " عِبَارَةً عَنِ " الَّذِينَ " (٥) إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُمْ أَنْفُسُهُمْ خَيْرٌ لَّهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَيْرٌ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَكَانَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ « هُمْ خَيْرًا لَّهُمْ » بِجَمْعِ الضَّمِيرِ ، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ « خَيْرًا » عِبَارَةً عَنِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " وَلَا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا " فَ " هُوَ " فَصْلٌ .

(١) سورة آل عمران : ١٨٠ .

(٢) في (ف) "بل هو شر" .

(٣) أي : ليس فيه دليل على عودِهِ على المصدر كما سيذكره بعد قليل .

(٤) وهى قراءة حمزة الزيات كما فى كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات لأبى زرع

١٨٤ ، والبحر المحيط ٣ / ١٢٨ .

(٥) قال ابن القواس فى لوحة ١٠٥ "والذين على حذف مضاف ، أى بخل الذين يبخلون ، لامتناع أن يكون "خير" خيرا عن "الذين" ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وليس المراد أن أنفسهم خير لهم من غيرهم لأن العلم يكون كل أحد خيراً لنفسه من غيره ضرورى فلا يحصل للمخاطب بالاختبار فائدة لم تكن" . وانظر المطبوع ٦٥٩ .

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ (١) ، فَـ "الَّذِينَ" فَاعِلٌ ، وَ
 "خَيْرًا" مَفْعُولٌ ثَانٍ ، (وَالأَوَّلُ مَحذُوفٌ) (٢) لِـدِلَالَةِ "يَبْخُلُونَ" عَلَيْهِ ،
 وَالتَّقْدِيرُ "وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بَخْلَهُمْ هُوَ
 خَيْرًا لَهُمْ" فَأَضْمَرَ الْبُخْلَ لِـدِلَالَةِ "يَبْخُلُونَ" عَلَيْهِ ، وَ "هُوَ" فَصْلٌ أَيْضًا ،
 هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (٣) .

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ "هُوَ" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ خَيْرٌ ﴾ (٤) لَا دَلِيلَ لَهُمْ
 فِيهِ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا إِذَا قُرِيءَ "هُوَ خَيْرٌ" بِرَفْعٍ "خَيْرٌ" (٥)
 أَمَّا بِالنَّصْبِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ ، بَلِ الْعَائِدُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُضْمَرِ الَّذِي
 بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : "بَلْ هُوَ شَرٌّ" وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ ، يُرِيدُ أَنَّ "هُوَ" الَّذِي
 بَعْدَ "بَلْ" هُوَ الرَّاجِعُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
 "قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ" ، فَقَدْ ذَكَرْتَ فِعْلًا وَيَعْدُهُ ضَمِيرٌ وَلَا ظَاهِرَ قَبْلَهُ يَعُودُ
 عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَعُودَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ "قَدِمْتَ" ، أَيُّ : سُرِرْتُ ٩٤/ب
 بِقُدُومِكَ (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

- (١) وهى قراءة الباقيين من السبعة كما فى السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات ١٨٤ .
- (٢) فى (ف) "والأول ببخلون محذوف" ، وجملة "ببخلون" مقحمة من الناسخ .
- (٣) انظر ذلك فى الكتاب ٢/٢٩١ هارون ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٠ ، ومعاني القرآن
 للفراء ١/١٠٤ ، ٢٤٩ ، وابن الشجرى ٢/١٣٢ ، وحجة القراءات ١٨٤ .
- (٤) سورة آل عمران ١٨٠ .
- (٥) قال أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ١/٣٨١ "ويجوز فى العربية وهو خير لهم"
 ابتداء وخير" ، وجاء فى حاشية الأصل "وهو مذهب قوم من بنى تميم فإنهم يجعلون
 ضمير الفصل مبتدأ وما بعده مبنيًا عليه ، أى : خبره ، وانظر ابن يعيش ٣/١١٠ .
- (٦) يقول الفراء فى معاني القرآن ١/٢٤٩ : "كما تقول فى الكلام : قَدِمَ فَلَانَ فَسُرِرْتُ بِهِ ،
 وَأَنْتَ تَرِيدُ : سُرِرْتُ بِقُدُومِهِ .

إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ فَهَوَّ وَاجِبٌ (١) .

أَيُّ : فَقَوْلُهُ وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَا دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَا لَفْظًا فَلِأَنَّ (٢) حُرُوفَ الْفِعْلِ هِيَ حُرُوفُ الْمَصْدَرِ ، وَإِمَّا مَعْنَى فَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ أَحَدُ مَدْلُولِي الْفِعْلِ ، أَيُّ : أَحَدُ الْمَعْنِيِّينَ (الَّذِينَ) (٣) يُفِيدُهُمَا الْفِعْلُ ، وَإِذَا جَازَ تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ بِـ « أَنْ » وَالْفِعْلِ نَحْوُ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا " ، (أَيُّ (٤) : مِنْ " أَنْ ضَرْبَيْتَ زَيْدًا ") (٤) جَازَ أَنْ يُقَامَ مَقَامَهُ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلِذَلِكَ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ " سَقِيًّا لَكَ " فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَقَاكَ اللَّهُ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا نُهِيَ السَّقِيَّةُ جَرَى إِلَيْهِ (٥)

(١) هذا عجز بيت للأخنس بن شهاب التُّغَلْبِيِّ أحد شعراء وفرسان تغلب المعدودين ، وهو جاهلي قديم . ترجمته في (المؤلف ٣٠ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٧٥٠ ، والاشتقاق ٣٣٦) ، و صدر البيت :

وَأَحْمُ مَلُوكُ النَّاسِ يُجَنِّبُ إِلَيْهِمْ

وهو في المفضليات ٢٠٦ ، وشرحها للتبريزي ٧٦٠ ، والاختيار ١٤٣ . لخم : جد المناذرة .

(٢) في (ف) " فان " .

(٣) في النسختين " الذي " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) هذا صدر بيت عجزه :

وخالف ، والسفيه إلى خلاف

والبيت غير منسوب على الرغم من كثرة المصادر التي استشهدت به .

انظر : معاني القرآن للفراء / ١ / ١٠٤ ، ٢٤٩ ، ومجالس ثعلب / ١ / ٧٥ ، وتوويل مشكل القرآن ١٧٦ ، والخصائص / ٣ / ٤٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، والمحتسب / ١ / ١٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس / ١ / ٣٠١ ، ٢٨١ ، وأمالى المرتضى / ١ / ٢٠٣ ، وابن الشجري / ١ / ٦٨ ، ٣٠٥ ، ١٣٢ / ٢ / ٢٠٩ ، والهمع / ١ / ٦٥ والدرر اللوامع / ١ / ٤٤ ، وحجة القراءات ١٨٤ ، والعمدة / ٢ / ٢٧٨ ، والخزانة / ٢ / ٣٨٣ بولاق .

أَيُّ : إِلَى " السَّفَهِ " ، أَوْ إِلَى " النَّهْيِ " ؛ لِذِلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (١) عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) ، أَيُّ : يَوْمَ نَفَعِ (٣) الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ، وَصَغُرَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ : مَا أَحْيَسَنَ زَيْدًا ! ، وَكَذَا وَقَعَ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

وَقَالُوا : مَا تَشَاءُ ؟ فَقُلْتُ : اللَّهُ .

أَيُّ : " أَنْ أَلَهُو " ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ لِلْمَصْدَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِقُدُومِكَ " ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " .

أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ فَنَحْوُ أَنْتَ ، وَ أَنَا الضَّمِيرُ

أَمَّا " أَنْتَ " فَمِنْ ضَمَائِرِ الْمُخَاطَبِ ، وَأَمَّا " أَنَا " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكِلَاهُمَا حَاضِرٌ مُشَاهَدٌ ، فَأَعْنَى حُضُورَهُ وَمَشَاهَدَتَهُ عَنْ ذِكْرِ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ،

(١) يقصد الفعل والوصف .

(٢) سورة المائدة ١١٩ .

(٣) في (ف) " يَنْفَعُ " .

(٤) هو عروة بن الورد العبسي أحد شعراء الجاهلية الصعاليك . ترجمته في الأغاني ٣ / ٧٣ ، وعجز البيت :

(إِلَيَّ الْإِصْبَاحُ أَثَرُ ذِي أَثِيرِ)

وهو في ديوانه ١١ ، والصحاح ، والتهذيب ، والتكملة والذيل والصلة ، ومعجم مقاييس اللغة واللسان ، والتاج في مادة " أثر " ، والهمع ١ / ٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٣ ، والأغاني ٣ / ٧٧ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ ، والخصائص ٢ / ٤٣٢ ، أثر ذى أثير : أول كل شيء مؤثراً له .

فَكَانَتْ قَرِينَةُ الْحُضُورِ وَالْمُشَاهِدَةِ قَائِمَةً مَقَامَ [الْاسْمِ] (١) الظَّاهِرِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ (بِالِاسْمِ) (٢) الظَّاهِرِ أَنْ يُعْلَمَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْمُضْمَرُ ، وَبِالْمُشَاهِدَةِ قَدْ عُلِمَ ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " أَوْ حُضُورٍ " (٣) .

أَمَّا الَّتِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ نِكْرُ الشَّمْسِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى ، وَهُوَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلَا تَفْسِيرٍ " (٣) .

قَوْلُهُ : " تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " أَي : هُوَ مَعْلُومٌ قَدْ اسْتَقَرَّتْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ .

قَوْلُهُ : حَتَّى تَوَارَتْ " يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٤) ،

الْمُرَادُ " الشَّمْسُ " فَأُضْمِرَهَا لِذِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا بِذِكْرِ " الْعَشِيِّ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْغِيَادُ ﴾ (٥) ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ " الْعَشِيِّ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَارِيَةَ هِيَ الشَّمْسُ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " الْآخِرُ " .

(٢) فِي (ف) « مِنْ اسْمٍ » .

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

(٤) سُورَةُ ص : ٣٢ .

(٥) سُورَةُ ص : ٣١ .

(٦) وَنَقَلَ ابْنُ الْقَوَّاسِ عَنِ الْمَجَاشِعِيِّ قَوْلَهُ : « يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى الْخَيْلِ » يَنْظُرُ شَرْحَهُ ٦٦٠ .

[الضمير المرفوع المنفصل]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحْكُمُهُ الْبِنَاءُ مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ "نَحْنُ، وَأَنَا"
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمْ أَنْتُنَّ أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَّ (١)

إِنَّمَا بُنِيَ الْمُضْمَرُّ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ ؛ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ كَإِفْتِقَارِ الْحَرْفِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ مِنْهُ (٢) مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَا يُعْرَبُ كَالْحَرْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَالْفَرَسُ رَكِبْتُهُ" لَمْ يَبَيِّنْ مَعْنَى هَذِهِ "أَلِهَاءِ" الَّتِي هِيَ ١/٩٥ ضَمِيرٌ إِلَّا بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ .

وَقِيلَ : لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ (بِتَغْيِيرِ) (٣) صِيغَتِهِ ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْفَصِلًا - صِيغَةً تَخْصُهُ فَأَعْنَى تَغْيِيرُ صِيغَتِهِ [عَنِ الْإِعْرَابِ] (٤) .

قَوْلُهُ : "مَفْصُولُهُ" يُرِيدُ : مَفْصُولَ الضَّمِيرِ .
وَالْمُضْمَرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .
فَالْمُنْفَصِلُ : هُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ "مَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ" ، وَ"إِيَّاكَ ضَرَبْتُ" . وَبِالْجُمْلَةِ

(١) في النسختين "أنتم هو هيه ... " والمثبت عن بعض نسخ الدرّة وبعض شروحيها ، يقول صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٢ : "والهاء التي ألحق بهما - أي : بـ "هو" ، وـ "هي" في النظم هي هاء السكت ، ويروي "وهو وهي" بزيادة واو بدل هاء السكت ."

(٢) في (ف) "منهم" .

(٣) في الأصل "بتغيير" .

(٤) في الأصل : "عن الأول" .

فَالْمُنْفَصِلُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ إِحْدَى (١) الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ ،
وَالْمُنْفَصِلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَبَدَأَ بِالْمُنْفَصِلِ قَبْلَ الْمُتَّصِلِ ؛
لَأَنَّهُ يَجْرِي (٢) مَجْرَى الظَّاهِرِ ؛ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ [غَيْرِ] (٣) حَاجَةٍ إِلَى
اتِّصَالِهِ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَبَدَأَ بِالْمَرْفُوعِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ مِنَ الْمَنْصُوبِ ؛
لِأَنَّ وُجُودَ الْمَنْصُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَكْسِ .

قَوْلُهُ : " نَحْنُ وَأَنَا " هَذَا نِ ضَمِيرَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ .

أَمَّا " نَحْنُ " فَلِلْمُتَكَلِّمِ وَاحِدًا كَانُ ، أَوْ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ (٤) ، فَهُوَ لِلوَاحِدِ الْمُعْظَمِ فِي نَفْسِهِ وَلَا
شَيْءَ أَعْظَمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقُولُ الْإِثْنَانِ : نَحْنُ قَائِمَانِ ، وَالْجَمَاعَةُ " نَحْنُ قَائِمُونَ "

وَبِنِي " نَحْنُ " لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ ، وَبِنِي عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِامْتِنَاعِ التَّقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً لَمَّا كَانَ لِلوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَثْنًا ، وَمَجْمُوعِهِ
وَمَذْكُورِهِ ، وَمَوْثِقَةً فَخُصَّ بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ ؛ لِقُوَّةِ الْاسْمِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ
عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْوَاحِدِ (٥) .

وَأَمَّا " أَنَا " فَالْاسْمُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، وَالْأَلِفُ فِيهِ لِبَيَانِ حَرَكَةِ
النُّونِ ، [وَهِيَ] (٦) زَائِدَةٌ بِدَلِيلِ عَدَمِهَا فِي " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " وَحِدٌ " وَالْأَظْهَرُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَالْمَقْصُودُ بِالْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .

(٢) فِي (ف) " جَرَى " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْحَجْرِ : ٩ .

(٥) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٩٢/٣ حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الْمُخَاطَبِينَ ، وَهَذِهِ تَبَيَّنَتْ فِي الْوَقْفِ ، وَقِيلَ : تَبَيَّنَتْ فِي الْوَصْلِ وَحِكْيَ الْفِرَاءِ :
 " أَنْ فَعَلْتُ " فَقَالَ : قُدِّمَ الْأَلْفُ عَلَى النُّونِ ^(١) ، وَقِيلَ : بَلْ أَشْبَعُ فَتَحَسَّ الْهَمْزَةُ
 فَتَشَّاتُ مِنْهَا أَلْفٌ ، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالُوا فِي " صَهٍ " ^(٢) .

وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ الْمَرْفُوعَةُ اثْنَا عَشَرَ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهَمَا
 "أَنَا ، وَنَحْنُ" ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ : أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، ^(٣) أَنْتُمْ ،
 أَنْتُنَّ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ : هُوَ - هِيَ - هُمَا - هُمْ - هُنَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ
 لِلْمُخَاطَبِينَ خَمْسَةٌ وَالْغَائِبِينَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ مُذَكَّرًا
 وَمُؤَنَّثًا فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ انْقَسَمَ إِلَى مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ
 فَكَانَ أَرْبَعَةً ، وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُ فَلَمْ يَنْقَسِمِ لَفْظُهُ وَإِنْ انْقَسَمَ مَعْنَاهُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ
 خَمْسَةً ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ يَقَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاقِعَ ، مُبْتَدَأً ،
 نَحْوُ " أَنَا الْقَائِمُ " ، (وَخَبَرٌ نَحْوُ " الْقَائِمُ ") ^(٤) " أَنَا " ، وَقَاعِلٌ إِذَا اقْتَرَنَ بِـ
 "إِلَّا" وَمَعَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلَّا أَنَا " ، وَزَيْدٌ

(١) انظر ابن يعيش ٩٤/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٨/١ والهمع ٦٠/١ نقلا عنه .

(٢) وخالف في ذلك ابن مالك فقال في شرح التسهيل ١٦٥/١ : " لا ينبغي أن يكون " أن " بالمد من الإشباع ، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا في الضرورة " .

وقال في التحفة الشافية " وأما أنت فهو اسم وحرف فالاسم الهمزة والنون والحرف هو التاء زيدت للخطاب ... وأما هو فلغائب المذكر وهو بكماله اسم " .

(٣) في الأصل " وأنت " بزيادة الواو .

(٤) سقط من (ف) .

هِنْدُ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَيُؤَكِّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ، نَحْوُ " أَضْرِبُ أَنَا " (١) ،
وَيَقَعُ فَصْلاً ، وَيَأْتِي نِكْرَهُ عَقِيبَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَخَبَرُ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ
الْكَرِيمَ أَنْتَ " ، وَاسْمُ " مَا " نَحْوُ " مَا أَنْتَ قَائِماً " (٢) .

(١) هذا المثال لا يتفق مع ما قبله ، لأن الضمير فيه مستترٌ وجوباً ، والصواب أن يقول " نَحْوُ " ضَرَبْتُ
أَنَا " ليتسق مع قوله : " ويؤكد به الضمير المتصل " ، وقد يكون المؤلف نهج الجمهور في
تقسيم الضمير المتصل إلى بارزٍ ومستترٍ ، فيكون ذلك شافِعاً له . انظر شرح الألفية للمرادي
١٢١/٨ ، أما ابن القواس فقد مثل له بقوله : " إِضْرِبْ أَنْتَ " وهذا لا غبار عليه . شرحه لوحة
١٠٧ ، والمطبوع ٦٦٦ .

(٢) قول المؤلف : إنه يقع خبر " إن " ، واسم " ما " لا يخرجُه عن كونه مبتدأً أو خبراً ، فلهذا تبقى
مواقعه خمسة لا غير .

[ضمير الفصل]

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِنَّ عُرْفًا اخْتَصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ
يَجِيءُ فِي " كَانْ " ، وَيَبِ " إِنَّا " وَيَبِ " مَا " أَيْضًا ، وَيَبِ " ظَنَّا " ^{ب/٩٥}
كَمَثَلِ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ فَ " هُوَ " فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرٌ

يُرِيدُ بِالْفَصْلِ : أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ (١) ، وَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يَقَعُ فَاصِلًا بَيْنَ الْخَبَرِ
وَالْوَصْفِ ، أَيْ : فَارِقًا بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : " إِنَّ عُرْفًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوَ قَوْلِكَ :
" زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ " ، جَازَ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى وَهْمِ
السَّامِعِ أَنَّهُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَأِ لَا خَبَرٌ (٢) عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ
فَيَتَرَقَّبُ خَبْرًا ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ عَالِمٌ " وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ
جَعَلَهُ الْمُتَكَلِّمُ (٣) خَبْرًا يَكُونُ الْكَلَامُ تَامًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ غَيْرِ تَامٍ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الْمُخَاطَبِ ، فَإِذَا أُدْخِلْتَ " هُوَ " بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَعَيَّنَ (٤) أَنْ يَكُونَ "

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون له موضعاً من الإعراب . انظر ذلك في الإنصاف ٧٠٦

المسألة ١٠٠ .

(٢) في الأصل " ولا خبر " ، وفي (ف) " الأخير " والصواب ما أثبتته .

(٣) في (ف) " المتعلم " .

(٤) في (ف) " يعني " .

الْقَائِمُ " خَبْرًا لَا وَصْفًا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ نَكْرَةً مُضَارِعَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، أَيُّ : قَرِيبَةً مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ] (١) عَلَيْهَا نَحْوُ " زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ؛ فَإِنَّ " أَفْعَلُ " التَّفْضِيلِ مَا دَامَ مَوْصُولًا بِـ " مِنْ " يَمْتَنِعُ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ] (٢) عَلَيْهِ ؛ لِمُقَارَبَتِهِ الْمَعْرِفَةَ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ النُّكْرَةَ الْمُضَافَةَ إِلَى نَكْرَةٍ لَا يَصِحُّ دُخُولُ " اللَّامِ " عَلَيْهَا !

قُلْتَ : لَكِنْ يَقْبَلُ التَّعْرِيفُ بِتَّعْرِيفِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، أَمَا " أَفْعَلُ " التَّفْضِيلِ فَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ (٣) .

قَوْلُهُ : " اخْتُصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ " هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ (وَخَبْرِهِ - إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ الْخَبْرِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - ضَمِيرُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ وَأَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ) (٤) وَالْخَبْرِ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ ، إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَتَأْنِيثًا ، وَغَيْبَةً ، وَخِطَابًا (٥) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ بِهَذَا الْمُضْمَرِ يَأْتِي فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ " عَلَى الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ .

وَالثَّانِي : فِي بَابِ " كَانَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) نحو " زيد هو يقول " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) راجع ذلك في ابن يعيش ١١١/٣ ، والإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٥) سورة المائدة : ١١٧ .

الثَّالِثُ : فِي بَابِ "إِنَّ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ ﴾ (١) .
الرَّابِعُ : فِي بَابِ "مَا" نَحْوُ "مَا زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ" لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ
بِـ "لَيْسَ" .

الخَامِسُ : فِي بَابِ ["ظَنَنْتُ" نَحْوُ "ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ"] (٢)
قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَاثِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا (٣)

فَـ "هُوَ" فَصْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : [يَرَى مُصَابِي] (٤) هُوَ
الْمُصَابُ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَوْلَى الْفِعْلَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ .
وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْتَدَأٍ وَلَا خَبَرٍ فَلَا
يَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّرْكِيبِ وَلَا تَرْكِيبَ
هُنَا فَلَا إِعْرَابَ (٥) .

(١) سورة يوسف : ٩٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا "ظَنَنْتُ وَزَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ" .

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧ (ط . الصَّوَابِي) بِرَوَايَةِ " مِنْ صَدِيقٍ " وَهُوَ فِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ
١٠٦/٨ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ٤٨٩/١ ، وَالْمَقْرَبِ ١١٩/١ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١١٠/٣ ،
١٣٥/٤ ، وَالْإِيضَاحَ الْعَضْدِيَّ ٢٣٥ ، وَمَعْنَى اللَّبِيبِ ٦٤٢ ، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ٨٧٥ ، وَشَرْحَ
الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤/٢ ، وَالْهَمْعَ ٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢ ، وَالذَّرَرَ لِلْوَامِعِ ٤٦/١ ، ٢١٣ ، ٩٢/٢ ،
وَالخَزَانَةَ ٤٥٤/٢ بُولَاق .

وَفِي مَعْنَى اللَّبِيبِ ٦٤٤ " وَيُرْوَى " يَرَاهُ " أَي : يَرَى نَفْسَهُ ، وَتَرَاهُ " بِالْخَطَابِ .. وَالْمُصَابُ حِينَئِذٍ
مَفْعُولٌ لَا مَصْدَرٌ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " يَرَانِي مُصَابَا " تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مِنْ (ف) ، وَمِنْ بَعْضِ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ كَمَعْنَى اللَّبِيبِ
٦٤٣ ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٠٨/١ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١١١/٣ ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٨٧/١
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " هُوَ " تَوْكِيدًا لِضَمِيرِ الْفَاعِلِ " .

(٥) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، انظُرْ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٧/٢ ، وَإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةِ (١٠٠) حَيْثُ
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ، وَحُجَّجُ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ
عَمَّا [قَبْلَهُ] (١) ؟ .

قُلْتُ : لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ رَفْعُ الْخَبَرِ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَالْمَفْعُولُ
الثَّانِي فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " لِكُونِهِ جُمْلَةً وَلَمْ يُرْفَعَا فَلَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً فِي
غَيْرِهِمَا كَمَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً فِيهِمَا (٢) .

(١) في النسختين « بعده » ، والصواب ما أثبت .

(٢) قول المؤلف " لم يرفعا " فيه نظر ، لأن سيبويه قد ذكر في كتابه ٢/٣٩٢ (هارون) أن أناساً كثيراً
من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر عنه ، ونقل عن رؤبة أنه كان يقول : " أظن زيدا
هو خير منك " برفع " خير " ، وهو مذهب قوم من بني تميم ، كما أشرت إلى ذلك فيما مضى .

[الضمير المرفوع المتصل]

وَأِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُلْنَا قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتُ قَوْمِي قُمْنَا
وَقُمْنَا وَقُمْتُمْ قُمْنَا قَامَا وَقَامَتَا وَقَامُوا قُمْنَا

قَوْلُهُ: " وَأِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ " يَعْنِي الضَّمِيرَ المَرْفُوعَ المَوْضِعِ المْتَصِلِ ، وَهُوَ (١) ثَلَاثَةٌ عَشَرَ ضَمِيرًا ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ المُوَثَّقِ فِي هَذَا يُخَالَفُ ١/٩٦ ضَمِيرَ المَذْكَرِ فِي التَّنْبِيَةِ ، فَانْتَانَ مِنْهَا لِلمْتَكَلِّمِ ، وَهُمَا " قُمْتُ ، وَقُمْنَا " فَالتَّاءُ المَضْمُومَةُ لِلمْتَكَلِّمِ ، وَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَخَمْسَةٌ لِلمُخَاطَبِ ، وَهِيَ " قُمْتُ ، قُمْتُ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، قُمْتُنَّ " ، وَسِتَّةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ " قَامَ ، وَقَامَتَ ، وَقَامَا " (٢) وَقَامَتَا ، وَقَامُوا ، وَقُمْنَ لِلنِّسَاءِ " .

أَمَّا " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " فَضَمِيرُ المْتَكَلِّمِ ، وَإِنَّمَا حُرِّكَتْ لِكونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَقَوِي بِالْحَرْكَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الحَرْكَةُ ضَمَّةً ؛ لِقَوِيَّتِهَا وَقُوَّةِ " التَّاءِ " لِوُقُوعِهَا فَاعِلًا وَأَوَّلًا (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ حَرْفًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَوُ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ فِي نَحْوِ " أَقُومُ " وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَفْظٌ لَهُ مَوْجُودٌ فِي الكَلَامِ ، فَلَمَّا أَظْهَرَ لِلمْتَكَلِّمِ لَفْظًا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْوَى مِمَّا لِالْفِظِ لَهُ الأَبْتَةُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ " التَّاءُ " دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الحُرُوفِ لِضَرْبِ مِنَ التَّنَاسُبِ ؛ إِذْ كَانَتْ " التَّاءُ " حَرْفًا مَهْمُوسًا ، وَالأَهِمْسُ : الصَّوْتُ

(١) فِي الأَصْلِ " وَهِيَ " .

(٢) قَوْلُهُ " وَقَامَا لِحَقِّ فِي حَاشِيَةِ الأَصْلِ ، وَلَمْ يَظْهَرِ فِي الصُّورَةِ وَفِيهِ مَا يَشِيرُ إِلَيْهِ .

(٣) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٨٦/٣ .

الْخَفِيُّ فَنَاسَبَ الْهَمْسُ الْإِضْمَارَ؛ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ
[الْخَفِيُّ] (١).

الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ "النُّونُ، وَالْأَلِفُ" (٢) فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ "نَحْنُ" لَكِنَّهُ مُتَّصِلٌ، فَكَانَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنْ "نَحْنُ"، أَوْ لِأَنَّ مُفْرَدَ
"نَحْنُ" "أَنَا" وَهُوَ حَرْفَانِ: الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ، فَكَانَتْ حُرُوفُ جَمْعِهِ - أَعْنَى
جَمْعِ الْمُنْفَصِلِ - أَكْثَرَ مِنْ حُرُوفِ مُفْرَدِهِ.

وَأَمَّا [مُفْرَدٌ] قُمْنَا فَهُوَ "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" لِأَنَّهَا لِلْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ
مُتَّصِلَةٌ مِثْلُ النُّونِ وَالْأَلِفِ فِي "قُمْنَا"، وَالضَّمِيرُ فِي "قُمْنَا" حَرْفَانِ فَكَانَ
أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" فَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ،
وَكَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً: إِمَّا حَمَلًا عَلَى فَتْحَةِ "التَّاءِ" فِي "أَنْتَ"، وَإِمَّا لِأَنَّ
الْمُخَاطَبَ مُتْرَاحٍ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَ لَهُ الْفَتْحُ الَّذِي هُوَ مِنْ مَخْرَجِ الْأَلِفِ
الْمُتْرَاحِيَّةِ عَنِ مَخْرَجِ الضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ (٣).

وَأَمَّا "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" فَكُسْرَةٌ "التَّاءِ" لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ
وَالْمُخَاطَبَةِ لَمَّا اشْتَرَكَا فِي اللَّفْظِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْكُسْرَ يُشْبِهُ "الْيَاءَ" وَهِيَ -
أَعْنَى "الْيَاءَ" - مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ "اضْرِبِي، وَتَضْرِبِينَ" وَالْمِيمُ فِي
"قُمْنَا" لِمَجَاوِزَةِ الْوَاحِدِ، وَلَمَّا كَانَتْ مُجَاوِزَةً الْوَاحِدِ مُشْتَرِكَةً بَيْنَ التَّنْثِيَةِ

(١) سقط من الأصل.

(٢) في "قُمْنَا".

(٣) وقيل: أرادوا الفرق بين ضمير المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة
المفعول.. فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون
حركتها من جنس حركة المفعول. عن ابن يعيش ٢ / ٨٦.

وَأَجْمَعُ أَتَوْا بِمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ " الْأَلِفُ " ، وَ " التَّاءُ " هِيَ الْاسْمُ
 [هنا] (١) ، وَقِيلَ : " تَمَّا " (٢) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ ، وَالتَّاءُ هِيَ عُمْدَةُ الْاسْمِ ،
 وَإِنَّمَا ضُمَّتْ هَذِهِ " التَّاءُ " وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحَةً حَمَلًا عَلَى " التَّاءِ "
 فِي " قُمَّتُمْ " لِمُشَارَكَةِ بَيْنَهُمَا فِي مُجَاوِزَةِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّا " قُمَّتُمْ " فَالْأَصْلُ فِيهِ " قُمَّتُمُو " بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِمَعْنَى الْجَمْعِ ؛
 لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْأَلِفِ فِي " قُمَّتُمَا " ، وَتُحْذَفُ الْوَاوُ هُنَا لِدَلَالَةِ ضَمِّهِ الْمِيمِ
 عَلَيْهَا ، وَالْاسْمُ هُوَ " التَّاءُ " ، وَقِيلَ : الْمَجْمُوعُ [وَ] عُمْدَةُ الْاسْمِ " التَّاءُ " .

وَأَمَّا " قُمَّتُنَّ " فَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي " قُمَّتُمُو "
 لِأَنَّهَا - أَعْنَى النُّونِ الْمُشَدَّدَةِ - بِحَرْفَيْنِ ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَنَّ
 الْمِيمَ وَالْوَاوَ فِي " قُمَّتُمُو " أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الثَّانِي .

وَأَمَّا " النُّونُ " فِي " قُمَّنَ " فَهِيَ اسْمٌ ، وَهِيَ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

وَبَاقِي الضَّمَائِرِ مَعْرُوفٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِيهِ إِشْكَالٌ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله " تما " غير واضح في الأصل ، وقال ابن القَوَّاسِ فِي شرحه لوجه ١٠٨ " وَأَمَّا الْمِيمُ وَالْأَلِفُ فِي
 « قُمَّتُمَا » فمجموعهما عبارة عن ضمير المخاطبين مُطْلَقاً ، لِأَنَّهُ لَمَّا فَارَقَ الْمَظْهَرَ فِي الْمَعْنَى - لَامْتِنَاعِ
 تَنْكِيرِهِ - فَارَقَهُ فِي الْفِظِ وَكَانَ مَا قَبْلَ الْمِيمِ مَضْمُوماً حَمَلًا لَهَا عَلَى الْوَاوِ ، وَقَالَ الشَّرِيْشِي فِي
 شرحه ٨/٢ « وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ الْمُثَنَّى فَهُوَ التَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : « قُمَّتُمَا » .

[الضمير المنصوب المنفصل]

وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
 إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَقُلْ : إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْو إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمَا
 إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَا جَمْعُ الْإِنْسَانِ مِثْلُ إِيَّاكُنَا

/لَمَّا ذَكَرَ الْمَرْفُوعَ الْمَوْضِعِ مُنْفَصِلَةً قَبْلَ مُتَّصِلَةٍ أَخَذَ يَذَكِّرُ ٩٦/ ب

الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ وَيَدَأُ بِمُنْفَصِلَةٍ قَبْلَ مُتَّصِلَةٍ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ
 فِي الْمَرْفُوعِ وَقَدْ بَيَّنَّا عَلَّةَ بَدَايَتِهِ بِالْمُنْفَصِلِ مِنَ الْمَرْفُوعِ فَاجْعَلْهُ عَلَّةً
 لِبَدَايَتِهِ بِالْمَنْصُوبِ (١) ، وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعاً أَيْضاً ، اثْنَانِ
 لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " إِيَّايَ ، وَإِيَّانَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " إِيَّاكَ "
 لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاكَ " لِلْمُؤَنَّثِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاكُمْ " لِلْإِثْنَيْنِ مِنْهُ
 مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ ، وَ " إِيَّاكُمْ " لِلْجَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، وَ " إِيَّاكُنَّ "
 لِلْمُخَاطَبَاتِ وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ وَهِيَ " إِيَّاهُ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاهَا "
 لِلْغَائِبَةِ ، وَ " إِيَّاهُمَا " لِلْغَائِبَيْنِ وَالْغَائِبَتَيْنِ ، وَ " إِيَّاهُمْ " لِلْغَائِبِينَ ، وَ
 « إِيَّاهُنَّ » لِلْغَائِبَاتِ : فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا مَنْصُوبَةً مُنْفَصِلَةً ،
 أَمَّا نَصْبُهَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْفَصِلَةً : فَلْتَقَدِّمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ،
 نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (٢) ، وَيُفْصَلُ

(١) قال المؤلف في ص ٦١٢ فيما تقدم : " يبدأ بالمنفصل قبل المتصل ، لأنه يجري مجرى

الظاهر : لقيامه بنفسه من غير حاجة إلى اتصاله بكلمة أخرى .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ (١) ، وَقَدْ جَاءَ
مَفْعُولًا بِهِ مُقَدِّمًا وَمَفْعُولًا كَمَا فِي الْأَيْتَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرًا نَحْوُ " قِيَامُ زَيْدٍ
إِيَّاهُ قُمْتُ " ، فَ " إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ ، وَمَفْعُولًا فِيهِ
عَلَى السَّعَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِيَّاهُ سِرْتُ " ، فَ " إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْيَوْمِ
، وَمَفْعُولًا مَعَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (٢)

وَيَقَعُ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ « إِنَّ » ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وَخَبَرَ " كَانَ " ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا (٤)

وَ " خَبَرَ " مَا " نَحْوُ : « مَا هُوَ إِيَّاكَ » ، وَيَقَعُ مُسْتَنْثَى نَحْوُ " ضَرَبَ الْقَوْمُ
زَيْدًا ، وَأَنْطَلَقُوا إِلَّا إِيَّاهُ " .

(١) سورة التوبة : ١١٤ ، والضمير في قوله " إياه " راجع إلى إبراهيم ، والوعد : أبوه ، وقيل : الواعد إبراهيم ، أي : وعد إبراهيم أباه بالاستغفار له ، فلما مات مشركاً تبرأ منه .

(٢) البيت لأبي نؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١٥٩/٨ برواية (فاقسمت .. أدعك وإياها ..) .
أحذو : بالذال المعجمة يعني " أقول " ، ويروى " أحذو " بالذال المهملة والمعنى أغنى بها .. والضمير في " تكون " يعود إلى خالد ابن أخته وكان يبعثه إلى معشوقة له تدعى أم عمرو ، فأفسدها عليه .
وهو في العينى ٢٩٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، ٢٢٠ ، والدرر اللوامع ٤٠/١ ، ١٨٩ ، وحاشية الصبان ١٢٨/١ .

(٣) سورة سبأ ١١٤ .

(٤) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وروايته في الديوان ٦٤ .
لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير
وهو في ابن يعيش ١٠٧/٣ وشرح الكافية للرضى ١٩/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، والعينى ٣١٤/١ ،
والتصريح ١٠٨/١ ، والخزانة ٤٢٠/٢ بولاق .

وَقَدْ اِخْتَلَفَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْقَوْلُ الْمَنْصُورُ أَنَّ
 " إِيًّا " اسْمٌ مُضْمَرٌ (١) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ
 وَالْمُخَاطَبَةِ ، وَالْغَائِبِ ، وَالْغَائِبَةِ ، وَتَشْبِيهِمَا ، وَجَمْعَهُمَا حُرُوفٌ مُخْلِصَةٌ
 لِلْخِطَابِ ، وَغَيْرِهِ ، مُجَرَّدَةٌ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ ، فَالْكَافُ فِي " إِيَّاكَ " كَالْكَافِ فِي
 " ذَاكَ " وَ " أَوْلَيْكَ " حَرْفٌ خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَالْكَافُ فِي "
 إِيَّاكَ " وَأَخْوَاتِهِ كَالْتَاءِ فِي " أَنْتَ " وَأَخْوَاتِهِ ، لَكِنَّ قَوْلَهُمْ : " إِيَّايَ ، وَإِيَّاهُ " وَمَا
 زَادَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ " إِيَّانَا ، وَإِيَّاهُمَا " فَإِنَّ هَذِهِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءِ [إِلَّا اسْمًا] (٢) - أَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَاءَ الْغَائِبِ ، " وَ " نَا " فِي
 " إِيَّانَا " - بِخِلَافِ الْكَافِ الَّتِي وَجِدْتَ حَرْفًا فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَمَّا
 يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا اسْمًا ، وَلَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ
 وَعَلَامَةُ الْغَيْبَةِ جُرِدَتْ مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ لَتَدُلَّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَامَاتُ الْخِطَابِ (٣) ،
 أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا بَعْضَ الضَّمَائِرِ - فِي بَابِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ
 وَالْخَبَرِ - إِلَى بَابِ الْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ حَتَّى إِنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ،
 نَحْوُ " كُنْتُ أَنَا الْقَائِمُ ، وَكُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمُ ، وَكُنَّا نَحْنُ الْقَائِمِينَ " ، حَتَّى إِنَّ
 الْخَلِيلَ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ عَلَى مَا حَكَاهُ عَنْهُ سَيَبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ (٤) .

(١) هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين كما في الكتاب ٣٥٥/٢ هارون ، والإنصاف مسألة ٩٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع سر صناعة الإعراب ٣١٥/٨ ، فقد أفاده منه المؤلف .

(٤) انظر الكتاب ٣٩٧/٢ هارون ، وفيه " وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم " هو " فصلاً في

المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة " ما " إذا كانت ما لغواً " .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هَذِهِ الْكَلِمُ بَعْدَ "إِيَاءٍ" هِيَ الْأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَّةُ ،
وَ "إِيَاءٍ" عِمَادٌ (١) عَمِدَتْ بِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (٢) .

وَقِيلَ : "إِيَاكَ" بِكَمَالِهَا اسْمٌ مُضْمَرٌ (٣) .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ "إِيَاءًا" اسْمٌ ظَاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى هَذِهِ
الضَّمَائِرِ ، وَهِيَ الْغَالِبَةُ عَلَى إِضَافَتِهِ (٤) ، وَحَكَى الْخَلِيلُ إِضَافَتَهُ إِلَى
الظَّاهِرِ (٥) فِي قَوْلِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَاِيَاءَهُ وَإِيَاءَ الشَّوَابِ » ١/٩٧
بِجَرِّ "الشَّوَابِ" ، وَهِيَ جَمْعُ "شَابَةٌ" ، وَقَدْ صَحَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ :
(إِيَاءَهُ وَإِيَاءَ السَّوَاتِ جَمْعُ "سَوَاءَةٍ" ، وَالسَّوَاءَةُ ") (٦) يَنْبَغِي أَنْ
يَتَّقِيَهَا ابْنُ السِّتِينَ وَمَنْ نُونُهُ [وَ] مَنْ فَوْقَهُ فِي السَّنِّ ، فَلَا
اخْتِصَاصَ لِمَنْ بَلَغَ السِّتِينَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَوْقَعُوا "إِيَاءًا" مَوْقِعَ الظَّاهِرِ ،
أَنْشُدُهُ سَبِيئِيهِ :

(١) قوله " عماد " أي : زيادة يعتمد عليها لواحقها ليطمئن الضمير المنفصل من المتصل . انظر
التصريح ١٠٢/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٩٥ المسألة ٩٨ ، ووصف المباني ١٣٩ .

(٣) نسبة ابن الأنباري في الإنصاف ٦٩٥ لبعض الكوفيين .

(٤) هذا هو مذهب أبي سحاق الزُّجَاجِ ، راجع كتابه معاني القرآن وإعرابه ١١/١ ، والإنصاف
٦٩٥ ، والجنى الداني ٥٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ٢٧٩/١ هارون ، ومعاني القرآن وإعرابه للزُّجَاجِ ١١/١ ، والإنصاف ٦٩٥ ،
٦٩٧ والمرتجل ٢٢٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط معظمه من الأصل ، وما في الأصل هو " جمع شابة ، والشوَابِ
ينبغي ... " والمثبت من (ف) ، ولعنى هذا القول انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ ،
وفيه أن الرواية الثانية صحيحة المعنى .

كَأَنَّ يَوْمَ قَرَىٰ إِمَامًا نَمَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا (١)

فَاسْتَعْمَلَ " إِيَّانَا " فِي هَذَا الْبَيْتِ اسْتِعْمَالَ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ « النَّفْسُ »
 كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى إِقَامَةِ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ مَقَامُ
 الْمُتَّصِلِ ضَرُورَةً (٢) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ كَذَاتٍ وَاحِدَةً إِلَّا فِي
 أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .

(١) البيت لذي الأصبغ العدواني ، وهو شاعر معمرٌ من شعراء الجاهلية ، واسمه حرثان بن محرث ، وقيل غير ذلك . انظر الخزانة ٤٠٨/٢ بولاق . وقيل : هو لأبي بجيلة ، ونسبه سييويه لبعض اللصوص يوماً تعيين ، وهو في الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٧٩/٢ ، وللأعلم ٢٧١/١ وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وابن الشجري ٣٩/١ ، والخزانة ٤٠٦/٢ بولاق . قرى : بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .
 (٢) انظر المفصل ١٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ حيث نسب ذلك إلى الزمخشري .

[الضمير المنصوب المتصل]

وَأَنْ تَصِلَ بِالْفِعْلِ قُلْتَ : صَدْنِي وَالنُّونُ وَاقِرْ وَكَذَلِكَ إِخْنِي

وَصَدْنَا وَصَدَّهُ وَصَدَّكَ وَكُنْ وَاجْمَعْ وَكَذَلِكَ إِنَّكَ

وَقَسْ فِكُلُّ مَا بَقِيَ مَفْهُومٌ وَهَكَذَا مَفْيِئَةٌ مَعْلُومٌ

قَوْلُهُ : " وَأَنْ تَصِلَ بِالْفِعْلِ " أَيُّ : وَأَنْ تَصِلَ الْمُضْمَرُ الْمُنْصُوبُ الْمَوْضِعَ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الْمُضْمَرَاتُ اثْنَا عَشَرَ [مَوْضِعًا] ^(١) أَيْضًا عَلَى مَا مَضَى تَفْصِيلُهُ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ .

[نون الوقاية]

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ وَاقِرْ " الْوَاقِي مَا بَقِيَ الشَّيْءَ ، أَيُّ : يَحْفَظُهُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ يَلْزَمُهَا كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ فِيهِمَا ، أَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْكَسْرَ فِيهِ ؛ إِذْ كَانَ بِمَعزِلٍ عَنِ كَسْرِ آخِرِهِ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً ، فَزَادُوا نُونًا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَقَعِ الْكَسْرَةُ عَلَى النُّونِ صِيَانَةً لِلْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يُشْبِهُ الْجَرَ ، فَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا نُونِ الْوَقَايَةِ ^(١) ؛ لِأَنَّهَا وَقَتْ آخِرَ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، أَيُّ : حَفِظَتْهُ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، فَإِنْ فَاتَتْ لِمَانِعٍ مَا فَأَوْلَى مَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) ويسميه الكوفيون نون العباد ؛ لأن معتمد الكسرة التي قبل الياء يصير عليها .

خَلَفَهَا مِنَ الزِّيَادَةِ مَا أَشْبَهَهَا فِي زِيَادَةِ الصَّوْتِ وَهُوَ النُّونُ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ
أَغْنَى ، وَالغُنَّةُ زِيَادَةٌ فِي الصَّوْتِ كَمَا أَنَّ الْمَدَّ كَذَلِكَ ، وَلِهَذِهِ الْمُشَابَهَةَ جَعَلُوا
النُّونَ عَلَامَةَ الرَّفْعِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا كَانَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ
فِي الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ ، وَالتَّنْيَةِ ، وَجَمَعَ الْمُذَكَّرِ السَّلَامِ .

وَهَذِهِ النُّونُ تَلْزِمُ الْمَاضِيَّ مَعَ " أَلْيَاءِ " لِتَصَوْنَهُ عَنِ الْكُسْرِ ، إِمَّا لَفْظًا
كَصَدِّي ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَعْطَانِي ، وَرَمَانِي " ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ كَاللَّفْظِ .

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَلْزِمُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُهُ بِثُبُوتِ النُّونِ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ " يُكْرِمُونِي ، وَيُكْرِمُونِي " ، فَالْحَذْفُ ؛ لِثِقَلِ
اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَالْإِثْبَاتِ عَلَى الْأَصْلِ .

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَاقَّ (١) نُونِ الْوَقَايَةِ لِلْفِعْلِ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْمَاضِي [وَفِي] (٢) الْأَمْرِ ، وَفِي
الْمُضَارِعِ مَاعِدَا الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَفِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ .

قَوْلُهُ : " وَكَذَلِكَ إِنِّي " لَمَّا أَشْبَهَتْ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا الْفِعْلَ فِي الْعَمَلِ
وَفِي بِنَاءِ أَوَاخِرِهَا عَلَى الْفَتْحِ أَدْخَلُوهَا نُونِ الْوَقَايَةِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَلَا
تَلْزِمُ النُّونُ فِي " إِنَّ ، وَأَنَّ " ، وَلَكِنْ " كَرَاهِيَّةَ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ كَمَا لَمْ يَلْزِمُ
فِي " يَضْرِبُونَ " ، وَيُخْتَارُ إِثْبَاتُ النُّونِ فِي " لَيْتَ " نَحْوُ " لَيْتَنِي قَائِمٌ " ، لِعَدَمِ
اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ؛ إِذْ لَا نُونَ فِي آخِرِهَا .

(١) فِي (ف) " إِثْبَاتِ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَقَدْ تَدَخَّلُ هَذِهِ النُّونُ الْأَسْمَاءَ وَالْحُرُوفَ ، أَمَا دُخُولُهَا فِي
 الْأَسْمَاءِ فَشَاذٌ ، وَمَطَّرِدٌ ، فَالشَّاذُّ دُخُولُهَا عَلَى الْمُعْرَبِ ، وَذَلِكَ فِي
 اسْمِ الْفَاعِلِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفِعْلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ (١)
 حَمَلَهُ عَلَى " يَحْمِلُنِي " .

ب / ٩٧

وَأَمَا الْمَطَّرِدُ فَالْمَبْنِيُّ نَحْوُ " لَدُنْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ
 لَدُنِّي عُدْرًا ﴾ (٢) وَكَذَلِكَ " قَدْنِي " ، وَ " قَطْنِي " بِمَعْنَى " حَسْبِي "
 دَخَلَتِ النُّونُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَّمِّ لِتَحْفَظَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ سُكُونَهَا
 الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ .

وَأَمَا الْحُرُوفُ فَمِثْلُ " مِنْ " ، وَ " عَنْ " ، نَقُولُ : " مِنِّي ، وَعَنِّي "
 لِتَحْفَظَ السُّكُونَ عَلَى الْحَرْفِ .

(١) هذا عجز بيت لم أعر على قائله ، وصدره :

أَلَا قَتَى مِنْ بَنِي ذِيانِ يَحْمِلُنِي

قال البغدادي في الخزانة ١٨٥/٢ بولاق : " وهو من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد ،

قال فيه أنشدنا أبو محلم السعدي " .

انظر : الكامل ٣٦٣/١ ، والإنصاف ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢/٢ ، وابن يعيش

١٤٣/٧ .

قيل : إن النون في « حاملني » ليست للوقاية وإنما هي نون التثنية . وقيل : الرواية :

(وليس يحملني) ، ولا شاهد على هذه الرواية .

وفي الخزانة ١٨٧/٢ بولاق " ويحملني : من حمله إذا أعطاه دابة تحمله وحمال هنا

مبالغة حامل بالمعنى المذكور ، و (حاملني) فيمن رواه خير " ليس " مقدم وما بعد " إلا "

اسمها ، وعلى رواية (ليس يحملني) اسمها ضمير الشأن .

(٢) سورة الكهف : ٧٦ .

وَقَوْلُهُ: " وَقِسْ فُكُلٌ مَا بَقِيَ مَفْهُومٌ " أَي: مَا بَقِيَ [مِنْ] (١) تَمَامِ الْإِنْتِي عَشْرَ مُضْمَرًا [قِسْهُ] (٢) عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ فَهُوَ مِثْلُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَثَّلْ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ ضَمَائِرٍ ، وَهِيَ " صَدْنِي ، وَصَدْنَا ، وَصَدَّهُ ، وَصَدَّكَ " ، وَذَكَرَ التَّنْبِيْهُ وَالْجَمْعَ بِغَيْرِ مِثَالٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ " قِسْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ " ، أَي: اجْعَلِ اثْنَيْنِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " صَدْنِي ، وَصَدْنَا " ، وَخَمْسَةَ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " صَدَّكَ ، [صَدَّكَ] (٣) ، صَدَّكُمَا ، صَدَّكُمْ ، صَدَّكُنَّ .

وَقَوْلُهُ: " وَهَكَذَا مَغْيِبُهُ مَعْلُومٌ " أَي: كَمَا عَلِمَ غَائِبُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ خَمْسَةٌ كَذَلِكَ ، هَذَا وَهِيَ " صَدَّهُ ، صَدَّهَا ، صَدَّهُمَا ، صَدَّهُمْ ، صَدَّهِنَّ " .

قَوْلُهُ: " وَكَذَاكَ إِنَّكَ " يَعْنِي فِي اخْتِلَافِ صِيَغِ الْمُضْمَرِينَ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ مُضْمَرًا (٣) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فسته " .

(٣) وهي " إِنْتِي - إِنْنَا - أَنْكُ - أَنْكُ - إِنْكَمَا - إِنْكُمْ - إِنْكُنَّ - إِنْهَ - إِنْهَا - إِنْهُمَا - إِنْهُمْ - إِنْهِنَّ " .

[المضمَرُ المَجْرُور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتَّمَا يَتَّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلُ
نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قَدَّمَا وَأَشْرَعُ الْآنَ أَيْبُنَ الْمُبَهَّمَا

قَوْلُهُ : " الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ " [أَي : الْمَجْرُورُ] (١) الْمَوْضِعِ ، قَوْلُهُ :
" حَتَّمَا يَتَّصِلُ " أَي : يَتَّصِلُ بِعَامِلِهِ وَجُوبِيًّا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ اتِّصَالُهُ بِعَامِلِهِ ؛ لِأَنَّ
الْمُضْمَرَ خَلْفَ عَنِ الْمُظْهِرِ وَنَائِبٌ عَنْهُ ، وَالْمُظْهِرُ (٢) الْمَجْرُورُ لَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَمُضْمَرُهُ كَذَلِكَ ، وَلَمَّا كَانَ
الْمُظْهِرُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ يَصِحُّ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَعَمْرًا
أَكْرَمْتُ " جَازَ فِي ضَمِيرَيْهِمَا مَا جَازَ فِيهِمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ،
لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ " زَيْدٍ " عَلَى " أَلْبَاءِ " ، وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَعَ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ
فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
" لَيْسَ يَنْفَصِلُ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ : حَتَّمَا يَتَّصِلُ " يَغْنِي عَنْهُ .
قُلْتَ : لَا ، لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ قَدْ يَتَّصِلَانِ حَتَّمَا فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ
" وَلَا يَجُوزُ " ضَرَبَ أَنَا " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُكَ " ، وَلَا يَجُوزُ " ضَرَبْتُ إِيَّاكَ "
وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَنْفَصِلَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ غُلَامِي لِي " ، يَبِينُ بِهَذَا الْمِثَالِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ إِنَّمَا
يَتَّصِلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ بِالاسْمِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا وَفَّقَ الْحُكْمَ السَّابِقَ مِنْ قَوْلِهِ :
" يَتَّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ " ، أَمَّا التَّمَثِيلُ بِالاسْمِ فَقَوْلُهُ : " غُلَامِي " .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " والمضمَر " .

قَوْلُهُ : " عَلَى مَا قُدِّمًا " أَي : عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي سَبَقَ فِي (الْأَثْنَى عَشَرَ) (١) ضَمِيرًا ، مِنْهَا اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ ، وَ " الْيَاءُ " فِي غَلَامِي " ، وَ " لِي " ضَمِيرًا الْمُتَكَلِّمِ ، أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ بِالْحَرْفِ ، وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِالْإِسْمِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، وَكَذَلِكَ الْجَارُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمَجْرُورِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : " هَذَا حَبُّ رُمَانِي " (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ : " هَذَا حَبِّي " ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَكَ هُوَ الْحَبُّ لَا الرُّمَانُ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ لَمَا جَازَ إِضَافَةُ الْحَبِّ إِلَى الرُّمَانِ ، لَكِنْ لَمَّا أُضِيفَ الرُّمَانُ إِلَى " الْيَاءِ " صَارَا ١/٩٨ جَمِيعًا كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ ، وَهَذِهِ " الْيَاءُ " تُسَكَّنُ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا مُتَّصِلَةً بِجَارِهَا ، وَالْأَصْلُ السُّكُونُ ، وَقَدْ تَحَرَّكَ بِالْفَتْحِ دُونَ غَيْرِهِ لِثِقَلِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ عَلَى " الْيَاءِ " ، وَإِنْ وَقَعَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ الْأَلْفِ حُرَّكَتِ الْبِتَّةُ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، نَحْوُ " عَصَايَ " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا مَهْمُوسَةً كَالْهَاءِ فِي " غَلَامِهِ " ، وَ " الْكَافِ " فِي " غَلَامِكَ " ، وَ " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ أَوْ شِبْهُ حَرْفِ الْمَدِّ ، لَا تَجِدُ مُضْمَرًا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ ، وَالْهَمْسُ وَالْمَدُّ قَرِيبَانِ مِنْ مَعْنَى الْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ الْهَمْسَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِخْفَاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ [ف] لَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (٣) أَي : صَوْتًا خَفِيًّا ،

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْإِحْدَى عَشَرَ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ ١/ ٤٣٦ هَارُونَ ، وَمِبَادِيُ اللُّغَةِ لِلْإِسْكَافِيِّ ٧٣ .

(٣) سُورَةُ طه ١٠٨ .

وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ اللَّيِّنُ ضَعِيفٌ خَفِيٌّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْحَرْفِ الشَّدِيدِ (فَانظُرْ) (١)
كَيْفَ وَأَفَقَتْ حُرُوفُ الْمُضْمَرَاتِ أَسْمَاعَهَا فِي الْمَعْنَى .

وَعَدَدُ هَذِهِ الْمُضْمَرَاتِ سِتُّونَ مُضْمَرًا ، وَمَنْ جَعَلَ " الْيَاءَ " فِي " تَضْرِيحَيْنِ
" اسْمًا قَالَ : إِنَّهَا أَحَدٌ وَسِتُّونَ مُضْمَرًا (٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ
كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ ، وَالْمُنْفَصِلُ قِسْمَانِ مَرْفُوعٌ
وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، وَالْخَمْسَةُ إِذَا ضُرِبَتْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ كَانَتْ سِتِّينَ
مُضْمَرًا ، الْبَارِزُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْمُسْتَتِرُ مِنْهَا اثْنَانِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْوَاحِدِ الْغَائِبِ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " ، وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ " هِنْدٌ قَامَتْ " .

(١) بياض في الأصل .

(٢) انظر شرح اللحة البدرية ٢٩٨ / ١ فما بعدها حيث جاء فيه : " وزاد سيويوه في ضمائر الرفع
المتصلة ياء الخطاب في " تقومين ، وقومي " ، وخالفة الأخفش والملازني ، ذاهبين إلى أنهما علامة
تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في المذكر ، نحو : " يقوم ، وقم " ، وانظر أيضا
الكتاب ١/٥ بولاق .

[القسم الثالث من المعارف]

" المبهم "

فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالْإِشَارَةُ شَرَطَتْ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهُ
قَوْلُهُ " الْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالْإِشَارَةُ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ الْأِسْمُ
الْمَوْصُولُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، أَيُّ : الْمُبْهَمُ هُوَ هَذَا الصَّنْفَانِ مِنَ الْكَلَامِ .
وَقَوْلُهُ : " شَرَطَتْ فِي كِلَيْهِمَا (انْحِصَارَهُ " أَيُّ : شَرَطَتْ انْحِصَارَ
الْمُبْهَمِ (١) فِي كِلَا هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْإِبْهَامُ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً ؟
قُلْتُ : الْإِبْهَامُ لَيْسَ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ ، بَلْ ضِدُّ التَّعْرِيفِ التَّنْكِيرُ ، بَلْ
الْإِبْهَامُ يُخَالِفُ التَّعْرِيفَ لَا يُضَادُّهُ ، وَمُخَالَفُ الشَّيْءِ يُجَامِعُهُ بِخِلَافِ
ضِدِّهِ ، لَكِنَّ ضِدَّ الْإِبْهَامِ الْإِبَانَةُ وَالْإِيضَاحُ .

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُبْهَمَةً كَوْنُهَا لَا تَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًى ، وَلَا تَلْزَمُهُ ،
وَتَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا فَهِيَ كَالْمُضْمَرِ فِي كَوْنِهِ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًى بَلْ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُ : " أَنَا فَعَلْتُ " ، وَكَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ
الْأَسْمَاءُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لَا يَخْتَصُّ بِهَا شَيْءٌ بَلْ يَصِحُّ
إِطْلَاقُهَا عَلَى الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ كَانَتْ مُبْهَمَةً بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَمَا حِينَ
الْإِشَارَةِ بِهَا [ف] لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مُعَيَّنٍ (٢) ، فَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ

(١) في الأصل " انحصار المبهم " ، وما في (ف) أوضح .

(٢) في النسختين " معنى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي حَدِّ اسْمِ الْإِشَارَةِ : " مَا وَضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ " .
وَهَذَا الرَّسْمُ لِمَنْ يَعْرِفُ الْإِشَارَةَ لُغَةً وَلَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا ، وَكَذَلِكَ
الْمَوْصُولُ : هُوَ مَبْهُمٌ مَعْرِفَةً ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصَّلَةِ ،
كَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصِّفَةِ (١) .

(١) في (ف) "بالصلة" .

[الأسماء الموصولة]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صَلَةً بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادِلُهُ
وَهِيَ تَكُونُ خَبْرِيَّةً يَصِحُّ الصَّدَقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّصِحٌ
قَوْلُهُ : " وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ " أَيُّ : وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ الَّذِي هُوَ أَحَدٌ ٩٨/ب
قَسَمِي الْمُبْتَهَمِ .

قَوْلُهُ : " يَحْتَاجُ صَلَةً " أَيُّ : يَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ .
قَوْلُهُ : " بِجُمْلَةٍ احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ صَلَةً [إِلَّا]
لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " أَيُّ : فِي الْجُمْلَةِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ :
" مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ عَمْرُو " فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، لِخُلُوعِ الْجُمْلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ
الرَّابِطِ لَهَا بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " عَادِلُهُ " أَيُّ : يَكُونُ مُعَادِلًا لِلْمَوْصُولِ (١) ، أَيُّ : مُطَابِقًا
لَهُ إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يُعَادِلَ
الضَّمِيرُ الْمَوْصُولَ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : " خَبْرِيَّةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ وَالنَّهْيِيَّةِ
وَالْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ صَلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ
وَالتَّكْذِيبُ .

قَوْلُهُ : " الصَّدَقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّصِحٌ " هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ :
" خَبْرِيَّةٌ " ، وَتَعْرِيفٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ الْجُمْلَةَ الْخَبْرِيَّةَ بِأَنَّهَا الَّتِي :
" يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ " ، أَيُّ : هِيَ قَابِلَةٌ لَهُمَا عَلَى سَبِيلِ
الْبَدَلِ .

(١) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ٧٥ " قوله " : " عادله " اللام فيه بمعنى : إلي " تقديره " عاد إليه " ، وليس رأيه - في نظري - بعيداً من الصواب .

وَ "الصَّدَقُ" فَاعِلٌ "يَصِحُّ" ، وَ "التَّكْذِيبُ" مُبْتَدَأٌ ، وَ "مُتَّضِحٌ" خَبَرُهُ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَصِحُّ الصَّدَقُ فِيهَا إِذِ التَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحٌ ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِ الصَّلَةِ : " هِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُوَضَّحَةٍ غَيْرِ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلَامٍ ، وَفِيهَا عَائِدٌ " ، وَقَدْ شَرَحْنَا الْقِيُودَ فِيمَا تَقَدَّمَ .

بَقِيَ قَوْلُهُمْ " مُوَضَّحَةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْجُمْلَةِ التَّعْجِيبِيَّةِ فَلَا تَقَعُ (١) صَلَةً ؛ لِإِبْهَامِهَا ، إِذِ الْمُبْهَمُ لَا يُوضِّحُ الْمُبْهَمَ (٢) ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلَامٍ فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الِاسْتِدْرَاقِيَّةِ نَحْوُ " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو مِنْطَلِقٌ " .

وَقَالُوا فِي حَدِّ الْمَوْصُولِ : " هُوَ مَا احتَاجَ إِلَى صَلَةٍ لِيَكُونَ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ " وَهَذَا التَّعْرِيفُ اصْطِلَاحِيٌّ ، لِمَنْ يَعْرِفُ وَضْعَ الْمَوْصُولِ لُغَةً . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : " مَا وُصِلَ بِجُمْلَةٍ " ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ [وَاللَّامَ] مِنَ الْمَوْصُولَاتِ وَلَا تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ بَلْ بِمُفْرَدٍ (٣) .

نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي وَمَنْ وَمَا وَالْجَمْعُ وَالشَّيْبَةُ
نَحْوُ الَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلْسِي وَالْأَلَاءُ وَاللَّائِي ، وَذُو قَدْ نَقَلًا
عَنْ طَبِيِّ فِي " ذُو حَفْرَتٍ " شَاهِدُ كَذَا الْأَوْلَى فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ

(١) فِي (ف) " فَلَا يَصِحُّ " .

(٢) قَالَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣٧ / ٢ : " وَقَدْ أَجَازَ ابْنُ خُرُوفٍ وَقُرُوعُ التَّعْجِيبِيَّةِ صَلَةً مِنْ دُونَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ نَحْوُ " جَاعَى الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ ، وَمَنْعَهُ ابْنُ بَابِشَادٍ وَسَائِرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ؛ لِكُونِهَا إِشْشَائِيَّةً ، وَانظُرِ الْهَمْعَ ٨٦ / ١ .

(٣) وَذَلِكَ الْمَفْرَدُ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ " أَيُّ : هَذَا الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا ، وَهُوَ الَّذِي ضُرِبَ .

و"ذَا" الَّذِي مَعَ "مَا" فَقُلْ: مَاذَا تَرَى مَعَهَا مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرًا
وَأَيُّ الْمَوْصُولِ وَاللَّامِ الَّتِي تُوصَلُ كَالْمَعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ
أَخَذَ يَذْكَرُ عِدَدَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ تِسْعَةٌ غَيْرُ فُرُوعِ "الَّذِي" وَالَّتِي
وَتَنبِيئِهِمَا وَجَمْعَهُمَا ، وَلَا خِلَافَ فِي اسْمِيَّةِ هَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ إِلَّا الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؛
فَإِنَّ فِي اسْمِيَّتِهِمَا خِلَافًا (١) .

قَوْلُهُ: " نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي " أَي: " الَّتِي مِثْلُ " الَّذِي " فِي
الْإِنْفِرَادِ ، وَفِي كَوْنِهِ مَوْصُولًا ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي التَّذْكَيرِ ، وَ" الَّذِي " وَمِثْلَاهُ
وَمَجْمُوعُهُ ثَلَاثَةٌ ، وَ" الَّتِي " وَمِثْلَاهَا وَمَجْمُوعُهُمَا ثَلَاثَةٌ أَيْضًا .
وَ" أَيُّ " وَمَوْئِنْتُهُ " آيَةٌ " ، وَ" مَنْ " وَ" مَا " فَهَذِهِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يَكْتُرُ
اسْتِعْمَالُهَا فِي الْكَلَامِ .

وَأَمَّا " نُو " فِي لُغَةِ طَبِيعِيٍّ ، وَ" ذَا " مَعَ " مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ" الْأُولَى " ١/٩٩
فَقَلِيلَةُ الِاسْتِعْمَالِ ، وَهِيَ بِهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ اسْمًا .
وَأَمَّا اللَّامُ فَفَرَعُ عَلَيَّ " الَّذِي " إِذَا كَانَتْ لِمِذْكَرٍ ، وَعَلَى " الَّتِي إِذَا كَانَتْ
لِمَوْثُثٍ .

وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ ، لِأَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى الصَّلَةِ
كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِمَّا لِتَمَكُّنِهَا بِالِإِضَافَةِ ،
وَإِمَّا حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهَا وَهُوَ "بَعْضٌ" (٢) ، وَإِمَّا حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ
"كُلُّ" (٣) وَإِمَّا لِأَنَّهَا خَرَجَتْ مُنْبَهَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ

(١) مذهب الجمهور أنها اسم موصول ، وذهب الملازني ومن معه إلى أنها للتعريف ، وأن الضمائر
عائدة على موصوفات محذوفة ، وضعفه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٤ ، وينظر أيضا
شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والهمع ١/ ٨٤ .
(٢) إن أضيفت إلى معرفة .
(٣) إذا أضيفت إلى نكرة .

يَكُونُ مُعْرَبًا (١) .

وَأَيْمًا أَتَوْا " بِالَّذِي ، وَالَّتِي " تَوْصُلًا إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ
لِيَحْصَلَ لِلْمَعْرِفَةِ نَصِيبٌ مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، لَكِنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةً ، وَالنَّكْرَةَ لَا
تُوصَفُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ ، فَاتَّوَا بِ " الَّذِي " وَصَلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا أَتَوْا
بِ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى "صَاحِبٍ" تَوْصُلًا إِلَى الْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ ، وَبِ « أَيُّ »
تَوْصُلًا إِلَى نِدَاءِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَبِ " الْفَاءِ " تَوْصُلًا إِلَى الْمَجَازَةِ بِالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ ، وَلَمْ يَصِفُوا بِ " مَنْ " ، وَ " مَا " ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى لَفْظِ الْحُرُوفِ ؛ لِكُونِهِمَا
عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ مَا هُوَ كَذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ " مَنْ " مُخْتَصَّةٌ
بِالْعُقْلَاءِ ، وَ " مَا " مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِهِمْ ، وَ " الَّذِي " غَيْرُ مُخْتَصِّ .

فَإِنَّ قِيلَ : فَ " أَيُّ " غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؟

قُلْتُ : " أَيُّ " تَفِيدُ الْبَعْضَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ " وَتَلَزَمُهَا
الِإِضَافَةُ فَتَمْنَعُهَا مِنْ دُخُولِ " اللَّامِ " ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ " الَّتِي ، وَالَّتِي " أَحَقُّ بِأَنَّ
يَتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، وَلِأَنَّهُمَا أُدْخِلُ فِي حَيْزِ الْأَسْمَاءِ مِنْ بَاقِي
الْمَوْصُولَاتِ بِدَلِيلِ تَنْنِيَّتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ " أَيُّ " فَإِنَّهَا لَا تُنْتَنِي وَلَا
تُجْمَعُ إِلَّا فِي (الْوَقْفِ) (٢) إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ ، وَلِصِحَّةِ تَقْدِيرِهِمَا
بِالْمُفْرَدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي ضَرَبَ " ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ " الَّذِي ضَرَبَ "
بِ " الضَّارِبِ " كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ " وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ يَاقِي

(١) سيأتي موضع بنائها وعلّة ذلك في ص ٦٤٤ .

(٢) في النسختين " الوقت " تحريف ، وانظر هذا في المقتضب ٢ / ٣٠١ فما بعدها .

المَوْصُولَاتِ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لِخُلُوهَا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُخْلِصَةِ لِقُظِّ
 الصِّفَةِ ، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي " الَّذِي " ، وَ " الَّتِي " زَائِدَتَانِ ، وَأَصْلُهُ " لَذٍ مِثْلُ
 " شَجٍ ، وَعَمَّ " (١) فَرَزَادُوا اللَّامَ لِيَقْوَى شَبَهُهُ بِالْفَاطِ الصِّفَاتِ .
 فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتِ اللَّامُ زَائِدَةً لَجَازَ حَذْفُهَا !
 قُلْتُ : لَيْسَ كُلُّ زَائِدٍ يَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي " الْآنَ " زَائِدَةٌ ،
 وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَلَيْسَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ [فِيهِمَا] (٢) لِلتَّعْرِيفِ بَلْ هُمَا يَتَعَرَّفَانِ
 بِصِلَتَيْهِمَا (٣) ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنَّهُمَا زَائِدَتَانِ بِدَلِيلِ أَنَّ " مَنْ ، وَمَا " مَعَارِفُ وَلَا
 لَامَ فِيهِمَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالصَّلَةُ جُمْلَةٌ وَالْجُمْلُ عِنْدَهُمْ نَكَرَاتٌ فَهِيَ نَكْرَةٌ وَالْمَوْصُولُ
 نَكْرَةٌ فَمِنْ أَيْنُ جَاءَ التَّعْرِيفُ ؟ وَكَيْفَ يَتَعَرَّفُ النُّكْرَةُ بِالنُّكْرَةِ ؟ أَمْ كَيْفَ يُعْطَى
 غَيْرَهُ التَّعْرِيفَ [مَا لَا تَعْرِيفَ] (٤) فِيهِ ؟

قِيلَ : لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ صِلَةً حَتَّى تَكُونَ مَعْلُومَةً عِنْدَ
 الْمُخَاطَبِ ، مَشْهُورَةٌ عِنْدَهُ غَايَةَ الْأَشْتِهَارِ ، كَرَجُلٍ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ
 وَاشْتَهَرَ قُدُومَهُ وَلَمْ تَرَهُ ثُمَّ تَرَى شَخْصًا فَتَقُولُ : مَنْ هَذَا ؟ فَيُقَالُ لَكَ : " هَذَا
 الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ " ، أَيْ : هَذَا الَّذِي عَلِمْتَ الْقُدُومَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا
 كَانَتْ مَعْلُومَةً وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَالْمَوْصُولُ جُزْءٌ مِنْهَا فَجُزْءُ الْمَعْلُومِ
 مَعْلُومٌ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَعَرَّفَتْ بِصِلَاتِهَا .

(١) قال ابن الأباري في الإنصاف ٦٧٠ : " وأما " الذي فاجمعوا على أن الأصل فيه " لذي " نحو :

عمى وشجى " ، وانظر الأزهية ٣٠١ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٤ .

(٢) في الأصل " فيها " وهو تحريف ؛ لأن الضمير يعود على " الذي ، والتي " .

(٣) وقيل : هما للتعريف ، انظر ابن الشجري ٢ / ٣٠٤ ، والأزهية ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل ، سبق نظر .

وَفِي "الَّذِي" وَجَمْعَهَا لُغَاتٌ (١) :

أَحَدَهَا "الَّذِي" بِتَشْدِيدِ "الْيَاءِ" بِوِزْنِ "فَعِيلٍ" ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَلَيْسَ الْمَالُ - فَاعِلُهُ - بِمَالٍ مِنْ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي (٢) ٩٩/ب

ثُمَّ الَّذِي "بِتَخْفِيفِ" "الْيَاءِ" وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ (فِيهَا) (٣) .

ثُمَّ "الَّذِي" بِحَذْفِ "الْيَاءِ" وَكَسْرِ الذَّالِ ، ثُمَّ "الَّذِي" بِسُكُونِ

الذَّالِ مُبَالَغَةً فِي التَّخْفِيفِ ، وَقَدْ تَحَذَفُ بِأَسْرَها وَيُكْتَفَى بِاللَّامِ الدَّاخِلَةِ
عَلَيْهَا (٤) [وَلِذَلِكَ] حَكَّمَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَصْلَهَا "الذَّالُ" وَحَدَّهَا (٥) لِمَا
لَحِقَهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ الَّذِينَ وَالَّذِينَ " مِثَالُ لِلتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَرَفَعُ التَّنْبِيَةَ

بِالْأَلْفِ وَنَصَبُهَا وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ (بِالْيَاءِ)
تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ فِي التَّنْبِيَةِ مَبْنِيٌّ كَمَا فِي الْجَمْعِ ، وَقَدْ جَعَلُوا رَفَعَ الْجَمْعِ
بِالْوَاوِ ، فَقَالُوا فِي جَمْعِهِ "الذُّونَ" بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، (وَهُوَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ
(بَلْ هُوَ) (٦) لُغَةٌ تَقَالُ بِالْوَاوِ ، كَمَا قَالَ :

(١) انظر الأزهية ٣٠٢ ، والإنصاف ٦٧٥ المسألة ٩٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٥ .

(٢) لم أهدت إلى قائل هذا البيت .

وهو في الإنصاف ٦٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ،
والتوطئة ١٦٤ ، والأزهية ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ذلك في الجنى الدانى ٢٠١ ، والإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ ، والأصول في النحو ٢ / ٢٧٣ .

(٦) في (ف) " بل هي " ، وهذه اللُّغَةُ لُغَةٌ غَقِيلٌ كما في شرح اللَّمَّةِ الْبَدْرِيَّةِ ١ / ٣١٨ .

وَلَهَا بِالْمَاطَرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا (١)
 وَقَدْ يُحَدَفُ النُّونُ فِي الْجَمْعِ وَالتَّنْنِيَةِ تَخْفِيفاً لِطُولِ الْاسْمِ بِالصَّلَةِ مَعَ
 الْعِلْمِ بِهَا .

وَأَمَّا لُغَاتُ " الَّتِي " (٢) فِي جَمْعِهَا فَلُغَاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى
 الْوَاحِدِ (٣) ، وَالْأَصْلُ مِنْهَا اثْنَانِ " اللَّائِي " ، وَ " اللَّاتِي " وَهَمَّا اللَّتَانِ
 ذَكَرَهُمَا فِي قَوْلِهِ : " وَاللَّائِي وَاللَّاتِي " ثُمَّ تُحَدَفُ " الْيَاءُ " مِنْهَا وَتَلَيُّنُ الْهَمْزَةِ .
 وَأَمَّا " اللَّوَاتِي " فَجَمْعُ " اللَّاتِي " وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَحَدَفُوا أَيْضاً "
 التَّاءِ " بَعْدَ حَذْفِ " الْيَاءِ " فَقَالُوا : " اللَّوَا " فِي " اللَّوَاتِي " (٤) .
 وَأَمَّا " ذُو " فِي لُغَةٍ طَبِيعِيٍّ فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْوَاوِ (تَقُولُ) :
 " مَرَرْتُ بِذُو قَامَ " ، أَيْ : بِالَّذِي قَامَ ، وَهِيَ (٥) فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالتَّنْنِيَةِ
 وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) البيت ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وهو في شعره المجموع ١١ .
 الماطرون : بستان بظاهر دمشق ، ونسب أيضاً للأحوص وليس في شعره المجموع ، ونسبه
 الجاحظ في الحيوان ٤ / ١٠ لأبي دهب الجمحي وهو في ديوانه ٨٥ ، والصحيح أنه ليزيد كما في
 الكامل ١ / ٣٨٤ ، ومعجم البلدان مادة " الماطرون " ٥ / ٤٢ .
 ويرى " بالماطرين " ولا حجة فيه .
 وهو في معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢١١ ، والمخصص ١٧ / ١٠٤ ، واللسان " مطر " والخزانة ٣ /
 ٢٧٨ بولاق .

(٢) في النسختين " الذي " وهو تحريف بدليل ما بعده .
 (٣) ذكر صاحب الأزهية ٣١٣ لجمع " التي " تسع لغات فارجد إليها إن شئت .
 (٤) انظر شرح التسهيل لان مالك ١ / ٢١٨ .
 (٥) في (ف) " وهو " .

وَبِئْسَ رِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيِ : الَّتِي حَفَرَتْ ، وَالَّتِي طَوَيْتُ " وَلَمْ يُؤْنِثْ " نُو " وَإِنْ كَانَ نَعْتًا لِلْبِئْرِ
وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَا تُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : كَذَا لِأَيِ (٢) فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَارِدٌ " فَأَلَا لِي اسْمٌ مُرْتَجِلٌ
يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ " الَّذِينَ " قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِنَّ بَنِي عَمِّي الْأَيِّ يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ (٣)
أَيِ : الَّذِينَ يَخْذُلُونَنِي .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَذَا الَّذِي مَعَ مَا » « ذَا » إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ " مَا "
الاسْتِفْهَامِيَّةِ تَكُونُ مُوَصُولَةً كَ « الَّذِي » ، تَقُولُ : " مَاذَا صَنَعْتَ ؟ " أَيِ : مَا
الَّذِي صَنَعْتَ ؟ وَصِلَةٌ " ذَا " صَنَعْتَ " ، أَيِ (٤) : مَا الَّذِي صَنَعْتَ " ، وَالْعَائِدُ

(١) هذا عجز بيت لسان بن الفطال الطائي من شعراء الدولة الأموية وصدده :

(فإن الماء ماء أبي وجدى) ، ويروي (فإن البئر بئر أبي وجدى) ، وهو في حماسة أبي
تمام ٢٠٢/١ ، وشرحها للمرزوقي ٥٩٠ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وابن الشجري
٢٠٦/٢ ، وابن يعيش ٣/١٤٧ ، ٨/٤٥ والمسلسل في غريب لغة العرب ١٠٩ .

(٢) في الأصل " الأولى " .

(٣) البيت لبعض بني فقعس ، وقيل : لعمر بن أسد الفقعسي ، وقيل : لمرة بن عداء الفقعسي .

وهو في حماسة أبي تمام ١٢٤/١ ، وشرحها للمرزوقي ٢١٣ ، وللتبريزي ٦٩/١ ، وشرح
التسهيل لابن عقيل ١٤٣/١ ، وشرح اللوحة البدرية ٣١٩/١ ، والهمع ٨٣/١ ، والدرر اللوامع
٥٧/١ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والخزانة ٤٤٩/١ بولاق ، والحماسة البصرية ٢٤٤/١ ، ويروي
صدر البيت في بعض المصادر : (رأيت مَسْأَلِي الْأَيِّ يَخْذُلُونَنِي) والموالي هنا : أبناء العم
، وحوادث الدهر : مصائبه ونوازله .

(٤) في (ف) « في » .

مَحْنُوفٌ ، أَيُّ : صَنَعْتَهُ ، وَ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ذَا " خَبَرُهَا (١) ، وَيَكُونُ
جَوَابُهَا عَلَى هَذَا مَرْفُوعاً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ
قُلِ الْعَفْوَ ﴾ (٢) بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ " ذَا " وَ " مَا " بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - أَيُّ :
الْغَيْتِ " ذَا " أَوْ جَعَلْتَهَا زَائِدَةً - أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى « مَا » كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ
شَيْءٍ صَنَعْتَ ؟ (فَالْجَوَابُ مَنْصُوبٌ) (٣) ، وَقُرِئَ : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ بِالنِّصْبِ (٤)
عَلَى تَقْدِيرِ الْغَاءِ (ذَا ") فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيُّ شَيْءٍ يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ
الْعَفْوَ أَيُّ : يُنْفِقُونَ الْعَفْوَ .

قَوْلُهُ : " وَأَيُّ الْمَوْصُولِ " ، أَمَا " أَيُّ " فَإِذَا وَصَلْتَهَا بِمُفْرَدٍ بَنِيَّتَهَا عَلَى
الضَّمِّ ؛ لِنُقْصَانِهَا بِحَذْفِ جُزْءِ صِلَتِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (٥)

(١) قال ابن القَّوَّاسِ في شرحه لوجه ١١٣ : " ويجوز أن يكون الموصول هو المبتدأ ، و " ما " هي
الخبر على العكس " .

(٢) سورة البقرة ٢١٩ .

(٣) في (ف) " فالجواب صنعت منصوب " ، وجملة " صنعت " مقحمة ، وقوله : " منصوب " سقط من
الأصل .

(٤) قرأ أبو عمرو برفع " العفو " ، وقرأها الباقون بالنصب كما في كتاب السبعة في القراءات ١٨٢ ،
والبحر المحيط ٢ / ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١ / ٢٩٢ وقول النيلي " قرئ " -
غير مستحسن ، إذ يشعر بالتضعيف .

(٥) نسب هذا البيت إلى غسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين .

انظر : شرح شواهد المغنى ١ / ١٣٦ ، والخزانة ٢ / ٥٢٢ بولاق ، والإنصاف ٧١٥ والتصريح
١ / ١٣٥ ، ووصف المباني ١٩٧ ، والعينى ١ / ٤٣٦ ، والهمع ١ / ٨٤ ، والدر اللوامع ١ / ٦٠ -
وأوضح المسالك ١ / ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢ /
١٥٢ ، وفي البيت روايتان " على أيهم " بالبناء على الضم ، و : " على أيهم " بإعرابه بالجَرِّ .

وَالْتَقْدِيرُ " عَلَى أَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ " ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَبَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ " فَتَبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ " ، جَرَرْتَهَا وَأَعْرَبْتَهَا ، لِتَمَامِهَا بِتَمَامِ صِلَتِهَا (١) .

قَوْلُهُ " وَاللَّامُ الَّتِي تُوصَلُ " الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " الْمُعْطَى " اسْمٌ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، مُفْرَدًا وَمُتْنًى وَمَجْمُوعًا ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْعَائِدِ كَالْحُرُوفِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ " مَا " ، وَ " أَنْ " الثَّقِيلَةُ ، وَ « أَنْ » ١٨٠٠ الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " سَرَرَنِي مَا فَعَلَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَرَنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَرَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَلَا عَائِدَ يَرْجِعُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ " اللَّامَ " اسْمٌ .

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ اسْمًا لَمَا أَفَادَتْ التَّعْرِيفَ فِي الصَّلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا!

قُلْتَ : التَّحْقِيقُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ أَنَّهَا مُعَارِفٌ ، وَتَعْرِيفُهَا بِالْوَضْعِ لَا بِصِلَاتِهَا ، وَأَنَّ صِلَاتِهَا لَيْسَتْ مُعْرِفَةً لَهَا بَلْ هِيَ مُبَيِّنَةٌ لِإِبْهَامِهَا وَمَوْضِحَةٌ لَهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: " الَّذِي " وَضَعَتْ وَصَلَّةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمَلِ ، وَالصَّلَةُ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ؛ وَلَهُ شَبَهٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْجَمَلَةُ مِنْهُمَا ، وَالْجَمَلَةُ نَكْرَةٌ فَاشْبَهَتْهَا بِالْإِبْهَامِ ، وَالْمَوْصُوفُ بِـ " الَّذِي " مُعْرِفَةٌ فَاشْبَهَتْهُ بِالتَّعْرِيفِ ، فَـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتُهَا لِإِبْهَامِهَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا نَكَرَاتٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِبْهَامَ لَا يُضَادُّ التَّعْرِيفَ (٢) ، فَوِزَانُ " الَّذِي " وَزَانُ

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيعربونها مطلقاً ، انظر الإنصاف ٧٠٩ المسألة ١٠٢ .

(٢) انظر ص ٦٣٤ فيما تقدم .

أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فِي الْإِبْهَامِ ، وَكَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ إِلَى صِفَةٍ تُزِيلُ
 إِبْهَامَهَا ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مَعَارِفٌ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُزِيلُ
 إِبْهَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسْمًى كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ
 مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى ظَاهِرٍ يُفَسِّرُهُ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ
 تَوْضِّحُهُ ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^(١) ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

وَلَا تُوصَلُ اللَّامُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الْأَسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ
 الْفِعْلِيَّةَ يُسَبِّكُ مِنْهَا اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ
 الْأَسْمِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا سَبَّكُوا مِنَ الْفِعْلِ اسْمٌ فَاعِلٍ مُرَاعَاةً
 لِلْفِظِ اللَّامِ ، إِذْ كَانَتْ فِي الْفِظِ وَالصُّورَةِ كَلَامِ التَّعْرِيفِ ، وَاللَّامُ التَّعْرِيفِ لَا يَدْخُلُ
 إِلَّا عَلَى الْمُفْرَدِ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ،
 الْأَتْرَى أَنْ مَعْنَى قَوْلِكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا " ، وَ" الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا " وَاحِدٌ ،
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَنَّهُمْ يُعْمَلُونَهُ إِذَا كَانَ لِمَا
 مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نَحْوُ " الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا
 أَمْسٍ " بِنَصْبِ " زَيْدٍ " لَمْ يَجْزُ ، وَتَقُولُ : « الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ ، وَالضَّارِبُ غَدًا ،
 وَالضَّارِبُ الْآنَ » فَتَقْرِنُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ .

(١) مذهب الجمهور أن الأسماء الموصولة معارف وتعريفها بصلاتها ، انظر أسرار العربية ٢٨٠ .

[باب الإخبار بالذی وبالآلف واللام]

وَمِنْهُ بَابُ اسْمِهِ الْإِخْبَارُ بِأَلٍ ، وَبِالذِّى كَمَا تَخْتَارُ
وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ ذَا بِأَلٍ أَوْ بِالذِّى فَتَنْظُرُ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنْ الْمَوْصُولِ بَابٍ يُسَمَّى "بَابَ الْإِخْبَارِ" ،
وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " الْإِخْبَارُ " هُوَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " زَيْدٍ "
مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَ " الَّذِي "
مُبْتَدَأٌ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَتُهُ وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدًا :
فَحَذَفَ الْعَائِدُ ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ [وَ " زَيْدٌ خَبْرٌ عَنِ " الَّذِي "] (١) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ لَمْ تُخْبِرْ عَنْ " زَيْدٍ " بَلْ عَنِ " الَّذِي " فَكَيْفَ
يَقُولُونَ : أَخْبِرْ عَنْ " زَيْدٍ " وَيَجْعَلُونَهُ خَبْرًا لَا مُخْبِرًا [عَنْهُ] (٢) ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا كَانَ الْمُبْتَدَأُ فِي
الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنْ لَفْظَ الْخَبْرِ صَادِقٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا كَانَ الْخَبْرُ ٨٠٠ب
فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ " الَّذِي " فِي الْمَعْنَى وَ " الَّذِي " مُخْبِرٌ عَنْهُ بِ « زَيْدٍ » ،
وَ « زَيْدٌ » هُوَ « الَّذِي » فَ « زَيْدٌ » مُخْبِرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ فِي
الْمَعْنَى مُخْبِرٌ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَبْرًا ، فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " أَخْبِرْ
عَنْهُ " أَيْ : أَخْبِرْ عَنْ مَعْنَاهُ لَا عَنْ لَفْظِهِ .

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهي مستفادة من كتابه التحفة الشافية لوحة ١١٥ .

(٢) سقط من الأصل .

قَوْلُهُ : " بِأَلٍ " أَي : بِأَلْفٍ وَأَلَلِمِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بِالَّذِي " فَظَاهِرٌ
 الْمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ : " كَمَا (١) تَخْتَارُ " أَي : بِأَيِّهِمَا شِئْتَ إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ
 فِعْلاً مُتَصَرِّفًا ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الْأَخْتِيَارَ بِالشَّرْطِ فَقَالَ : " إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ
 تَصَرُّفًا " (٢) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْإِخْبَارُ بِأَلٍ وَبِالَّذِي " ، وَالْأَلْفُ وَالْأَلَمُ
 مُخْبِرٌ عَنْهُمَا لَا بِهَمَا ؟

قُلْتُ : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ " أَخْبِرْ عَنْ
 " زَيْدٍ " ، وَإِنْ كَانَ مُخْبِرًا بِهِ ، يُرِيدُ : فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ ، وَيَجُوزُ أَنْ
 تَكُونَ " الْبَاءُ " بِمَعْنَى " عَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ [تَكُونَ] " الْبَاءُ لِلِاسْتِعَانَةِ ، (أَي :
 أَخْبِرْتُ) (٣) مُسْتَعِينًا عَلَى الْإِخْبَارِ بِالَّذِي ، أَوْ مُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِالَّذِي .

إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعْرَفَ
 " عَامِلٌ " اسْمٌ " كَانَ " وَ " لَهُ " نَعْتٌ لـ " عَامِلٍ " ، وَ " تَصَرُّفًا " خَبْرٌ
 كَانَ " عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أَي " ذَا تَصَرُّفٍ " (٤) ، وَالضَّمِيرُ فِي
 قَوْلِهِ : " لَهُ " ضَمِيرُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى " عَامِلٍ " .

(١) فِي (ف) " بِمَا " .

(٢) سَيَأْتِي هَذَا قَرِيبًا .

(٣) فِي (ف) " بِمَعْنَى أَخْبِرْتُ " .

(٤) وَاقِفْ ابْنَ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ (لَوْحَةُ ١١٦) الْمَوْلَفِ ، وَقَالَ أَيْضًا : " وَقِيلَ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " إِنْ كَانَ
 عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا " أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ " وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةُ ٧٨ " فِعَالٌ
 مَرْفُوعٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ " وَكَانَ تَامَةً ، وَتَصَرُّفًا " فِعْلٌ مَاضٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ
 " تَصَرُّفًا " بِضَمِّ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مَنْصُوبٌ خَبْرٌ " كَانَ " وَالْمُضَافُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " ذَا
 تَصَرُّفٍ " كَمَا فَسَّرَهُ النَّيْلِيُّ ، لِأَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ مِنْ غَيْرِ قَرِيبَةٍ لَا يَجُوزُ " .

وَقَوْلُهُ : " لَهُ تَصَرُّفًا " احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ
 الْإِخْبَارُ فِيهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، بَلْ « الَّذِي » وَحْدَهُ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ أَيْضًا مِنَ الْأَفْعَالِ
 الَّتِي لَا تَصَرَّفُ لَهَا " كَنَعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا ، وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وَعَسَى ،
 وَكَيْسَ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ الْاِخْتِيَارُ فِي هَذِهِ بِأَنْ تُخْبِرَ فِيهَا كَمَا تَخْتَارُ : إِنْ (١)
 شِئْتَ بِالَّذِي ، وَإِنْ شِئْتَ بِاللَّامِ ، بَلْ يَتَّعَيْنُ الْإِخْبَارُ فِي هَذِهِ بِـ « الَّذِي » فَقَطُّ ؛
 لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ لَمْ يُبْنِ مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ ، وَإِذَا لَمْ يُبْنِ مِنْهُ اسْمٌ
 فَاعِلٍ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا تَعَذَّرَ دُخُولُهُمَا عَلَيْهِ تَعَذَّرَ
 الْإِخْبَارُ فِيهِ بِهِمَا ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُتَصَرَّفُ فَتُخْبِرُ عَنِ الْاسْمِ فِيهِ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ ،
 نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ " زَيْدٍ " بِالَّذِي : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ
 زَيْدٌ " ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (الْمَارُ بِهِ) (٢) " أَنَا زَيْدٌ " .

فَمَجَالُ " الَّذِي " فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ " اللَّامِ " ، فَكُلُّ مَا
 يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِـ " الَّذِي " إِلَّا مَا قَلَّ وَلَا يَنْعَكِسُ (٣) .
 وَقَوْلُنَا : " إِلَّا مَا قَلَّ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالْقَائِمِ
 أَخَوَاهُ لَا الْقَاعِدَيْنِ " [بَجْرًا] (٤) " الْقَاعِدَيْنِ " عَطْفًا عَلَى " الْقَائِمِ " ، قَالَ
 الْأَخْفَشُ : وَلَوْ قُلْتُ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ أَخَوَاهُ لَا الَّذِي قَعَدَا " لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ
 الضَّمِيرَ فِي " قَعَدَا " عَائِدٌ عَلَى الْأَخْوَيْنِ لَا عَلَى " الَّذِي " فَلَمْ يَجُزْ ؛ لِبَقَاءِ
 الْمَوْصُولِ الثَّانِي بِإِلَاءِ عَائِدِ (٥) .

(١) في النسختين " وإن " .

(٢) في الأصل بياض ، وفي (ف) " المشار به " .

(٣) انظر المفصل ١٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ١٥٧ .

(٤) في النسختين « فجر » .

(٥) انظر رأي الأخفش في الأصول في النحو ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٩ ، وشرح الألفية للرمادي ٤ / ٣٠٠ .

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعْرَفَا " اِحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْحَالِ ، وَالْتَمِيزِ ،
وَالْمَصْدَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْحَالِ ، وَمَعْمُولِ " لَا " ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ لَا
يَصِحُّ إِضْمَارُهُ (وَمَا لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ) (٢) لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ .

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ وَأَنْ تُعِيدَ لِلذِّي مُضْمِرَهُ

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ " اِحْتَرَزَ بِهِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ
الْعَامِلِ ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ الْعَامِلِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَفْعَلِ
التَّفْضِيلِ ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ اسْمِ [الْفَاعِلِ] (٣)

تَجْعَلُ مَوْضِعَهُ ضَمِيرًا وَتُوَخَّرُهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، فَتَقُولُ مَثَلًا فِي مِثْلِ " زَيْدٌ ١/١٠١
ضَارِبٌ عَمْرًا " : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ عَمْرًا [ضَارِبٌ] (٤) " فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ
عَامِلًا فِي " عَمْرٍو " وَالْمُضْمِرَ لَا يَعْمَلُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ . ، نَحْوُ
ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ " لَا يَجُوزُ الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ الظَّرِيفُ " ؛ لِأَنَّ
الْمُضْمِرَ لَا يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ عَلَى أَنْفِرَادِهِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ ؛
لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُوصَفُ كَمَا لَا يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ عَلَى
أَنْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمِرَ لَا يُضَافُ ، فَإِنْ أَخْرَتَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ
إِلَيْهِ جَمِيعًا جَازَ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ غُلَامَ زَيْدٍ " : " الَّذِي
ضَرَبْتُهُ غُلَامَ زَيْدٍ " ، وَكَذَا إِذَا أَخْرَتَ الْمَوْصُوفَ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ
الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ " فَتَقُولُ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في النسختين « العامل » .

(٣) تكملة يوجبها المقام ،

الكَرِيمُ " ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ جَرٌّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ كـ « رُبُّ » ، وَ « مُذُّ »
 وَ « مُنْذُ » ، وَ « كَافٍ » التَّشْبِيهِ ، وَ « حَتَّى » ، وَ « تَاءٌ » الْقِسْمِ ، وَ « وَآوٍ » الْقِسْمِ .
 قَوْلُهُ : " وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرُهُ " أَي : وَجَازَ أَنْ يَعُودَ الْمُضْمَرُ عَلَى
 " الَّذِي " وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مَرَّرْتُ بِهِ " فَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّمِيرِ
 الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِكَ : " بِهِ " ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى " زَيْدٍ " ، فَإِذَا أَعَدَّتْهُ عَلَى الْمَوْصُولِ
 بَقِيَّ الْمُبْتَدَأِ بِإِلَاءِ عَائِدٍ [(١) مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ مَثَلًا : " الَّذِي زَيْدٌ مَرَّرْتُ بِهِ
 هُوَ " ، فَإِنْ أَعَدَّتْ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " عَلَى " الَّذِي " بَقِيَ " زَيْدٌ " بِإِلَاءِ عَائِدٍ [(١) ،
 فَإِنْ أَعَدَّتْهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " زَيْدٌ " بَقِيَ " الَّذِي " بِإِلَاءِ عَائِدٍ ، وَ " هُوَ " لَا
 يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى " الَّذِي " ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ ، وَالْعَائِدُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ
 الصَّلَةِ ، وَالْخَبَرُ لَيْسَ بِصَلَةٍ ، وَلَا مِنْهَا ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " مُنْطَلِقٌ " مِنْ
 قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي " مُنْطَلِقٌ " ،
 لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِرَيْدٍ ، فَإِنْ عَادَ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِإِلَاءِ عَائِدٍ ، وَكَذَلِكَ
 قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرِبْتُ غُلَامَهُ ، لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ « غُلَامِهِ » فَتَقُولُ : " الَّذِي زَيْدٌ
 ضَرِبْتُهُ غُلَامَهُ " ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " مُسْتَحَقَّةٌ لِرَيْدٍ ، فَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِإِلَاءِ عَائِدٍ .

فَانْقَلُ لآخر الكلام الاسمَا	وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا
وَأَنْتِ بِأَلٍ وَبِالَّذِي (٢) أَبْتَدَاءًا	خَبْرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَا
نَحْوُ " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمَرُو "	وَ " الضَّارِبُ الْغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ "
فَفِي " يَقُومُ " مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَرَّ	كَذَلِكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرَ
وَكُنَّ وَاجْمَعُ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرًا	بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبْرًا

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " أو بالذي " ، والمثبت من (ف) ، وبقية الشروح .

قَوْلُهُ : " فَانْقُلْ لِأَخْرِ الْكَلَامِ الْأَسْمَا " خَرَجَ بِهِ ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَلَا
يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ صَدْرَ الْكَلَامِ ، فَتَأَخِيرُهُ يُخْرِجُهُ عَنْ
مَوْضِعِهِ ، أَيِ : عَنْ كَوْنِهِ وَضِعَ مُصَدَّرًا لِيُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَهُ ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ
ضَمِيرِ الشَّانِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا " : لِأَنَّ ضَمِيرَ
الشَّانِ لَا ضَمِيرَ لَهُ فَيُجْعَلُ مَكَانَهُ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَ الْأِسْمَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ إِلَى
أَخْرِ الْكَلَامِ لِيَحْصَلَ بِهِ بَيَانُ الْمُبْهَمِ ، أَعْنَى : " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا " إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ مَكَانَ
الاسْمِ الَّذِي يُؤَخَّرُ وَيُخْبَرُ بِهِ عَنْ " الَّذِي " ضَمِيرًا لِيَرْتَبِطَ الصَّلَةُ بِالْمَوْصُولِ .
قَوْلُهُ : " وَائْتِ بِأَلٍ وَبِالَّذِي أَبْتَدَاءً " ، إِنَّمَا صَدَرَ الْمَوْصُولُ ، لِأَنَّهُ هُوَ

الَّذِي يُقْصَدُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَلَا يُدْرِكُ مِنْ تَصْدِيرِ " الَّذِي : أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ١٠١/ب
فَتَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً ، وَخَبَرَهُ الْأِسْمَ الْمَنْقُولُ إِلَى أَخْرِ الْكَلَامِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ :
" خَبَرَهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءً " أَيِ : خَبَرَ " الَّذِي " الْأِسْمَ الَّذِي وَقَعَ أَخِيرًا ،
ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّمْثِيلِ فَقَالَ : " نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " وَمَعْنَاهُ إِذَا قِيلَ
لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " عَمْرُو " مِنْ قَوْلِكَ : " يَقُومُ عَمْرُو " ؟ ، فَتَقُولُ :
" الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " ، فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَمْرُو " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا
مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ صِلَةٌ " الَّذِي " وَعَائِدُهُ ، وَالْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي "
هُوَ الضَّمِيرُ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِكَ " الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ :
" فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرَ " ، أَيِ : فِي " يَقُومُ " ضَمِيرُ هُوَ
فَاعِلُهُ مُسْتَتَرٌ يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " وَيَبْرُزُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ

فَتَقُولُ : " اللَّذَانِ يَقُومَانِ العَمْرَانِ " وَ " اللَّذِينَ يَقُومُونَ الرِّجَالُ " ، وَ
الَّتِي قَامَتْ هُنْدُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
" وَتَنُّ وَاجْمَعُ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرًا " .

قَوْلُهُ : " وَالضَّارِبُ العُغْلَامَ مِنَّا بَكَرٌ " تَمَثِيلٌ بِالألفِ وَاللَّامِ ففِي " ضَارِبٍ "
الَّذِي هُوَ صِلَةُ الألفِ وَاللَّامِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيهِمَا ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
« كَذَاكَ فِي « الضَّارِبِ » ذَكَرُ مَا ظَهَرَ » أَي : فِي اسْمِ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ
مُفْرَدٌ يَرْجِعُ إِلَى " اللَّامِ " ، وَهُوَ الذَّكْرُ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " ذَكَرُ مَا ظَهَرَ " أَي :
ضَمِيرٌ مَا ظَهَرَ ، وَالَّذِي ظَهَرَ هُوَ " زَيْدٌ " أَي : فِي " الضَّارِبِ " ضَمِيرٌ " زَيْدٌ "
يَعُودُ إِلَى اللَّامِ كَمَا كَانَ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِهِ : " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " ،
وَضَمِيرٌ " عَمْرُو " يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " .

وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ إِلَّا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِفِعْلِهَا تَصَرَّفٌ ؛ لِصِغَةِ مِنْهَا
اسْمُ الفَاعِلِ ، فَهِيَ - أَعْنَى الألفِ وَاللَّامِ - فَرَعٌ عَلَى " الَّذِي " فَهِيَ مُنْحَطَّةٌ عَنْهَا ،
وَلَزِمَتْ الإِخْبَارَ فِي الفِعْلِ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الفَاعِلِ أَوْ اسْمُ المَفْعُولِ ،
وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ (١) يَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، أَنشَدُوا :
مِنَ النَّفْرِ ، الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ (٢) .

(١) انظر الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والجنى الداني ٢٠٣ .

(٢) هذا صدر بيت لشاعر مجهول فيما أعلم ، وعجزه مختلف فيه فبعضهم يرويه (هم أهل الحكومة
من قصي) كما في الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والخزانة ١ / ١٥ بولاق ، وأكثرهم يرويه :
(لهم دانت رقاب بني معد) .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١ / ١٥٠ ، ووصف المباني
٧٥ ، ومعنى اللبيب ٧٢ ، والجنى الداني ٢٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٩١ والهمع ١ / ٨٦ .

فَرَسُوهُ لِلَّهِ مُبْتَدَأٌ ، وَ " مِنْهُمْ " خَبَرُهُ ، فَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

قَوْلُهُ : " بِشَرَطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرًا " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ ،
وَمَعْمُولِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْأَسْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ،
لَا مَتْنَاعَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صَلَةً .

فَإِذَا قُلْتَ : " لِيَقُمْ زَيْدٌ " فَلَا يَجُوزُ " الَّذِي لِيَقُمْ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ
لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ فَلَا يَكُونُ صَلَةً .

وَلَنذَكُرُ الْآنَ مَسَائِلَ يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الشَّانِ ، وَلِنُبْدَأُ بِالْإِخْبَارِ
فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ " نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ فِيهِ إِلَّا بِالَّذِي
فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ (الْمُبْتَدَأِ قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ ") (١) فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ
زَيْدٍ " ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا - لِعَدَمِ مَا (يَتَّصِلُ) (٢) بِهِ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ
حَرْفٍ - مُعْرَبًا بِأَعْرَابِ " زَيْدٌ " أَيُّ: مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَ " الَّذِي " (٣) مُبْتَدَأٌ ،
وَ " زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صَلَةٌ " الَّذِي " (٣) فَإِذَا
أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قُلْتَ : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ " فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ
قَائِمٌ خَبَرُهُ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ ، وَهَذَا صَلَةٌ " الَّذِي " ،
وَتَقُولُ : " أَنْتَ قَائِمٌ " فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " أَنْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ أَنْتَ " ، فَ
الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ضَمِيرَ غَائِبٍ ،

(١) في (ف) " المبتدأ والخبر نحو زيد قائم " .

(٢) في الأصل " يصل " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ "قَائِمٍ" قُلْتَ : "الَّذِي أَنْتَ هُوَ قَائِمٌ" فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ
الْخَبَرِ ضَمِيرًا (١) .

وَالثَّانِي : الْإِخْبَارُ عَنْ اسْمٍ "إِنْ" نَحْوُ "إِنْ زَيْدًا قَائِمًا" ، تَقُولُ :
الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ" ، وَعَنْ "قَائِمٍ : الَّذِي إِنْ زَيْدًا هُوَ قَائِمٌ" ، وَعَنْ "إِنِّي
قَائِمٌ" إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ "الْيَاءِ" قُلْتَ : "الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ أَنَا" فَتَجْعَلُ مَوْضِعَ ١/٨٠٢
ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ غَائِبًا ، وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْمُولٍ "لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنْ"
"أَمَا" « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَلَا يَحْتَمِلُ مَا بَعْدَهُمَا التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، فَلَا
يَكُونُ صِلَةً ، وَأَمَّا " لَكِنْ " فَلَا تَكُونُ صِلَةً ؛ لِأَفْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى .
الثَّالِثُ : بَابُ "كَانَ" نَحْوُ "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا" تَقُولُ : "الَّذِي كَانَ
قَائِمًا زَيْدٌ" ، فَ"الَّذِي" مُبْتَدَأٌ ، وَ"زَيْدٌ خَبْرُهُ" ، وَفِي "كَانَ" ضَمِيرٌ
مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ اسْمُهَا عَائِدٌ إِلَى "الَّذِي" ، وَ"قَائِمًا" خَبْرُهَا ، وَهِيَ
مَعَ اسْمِهَا وَخَبْرِهَا صِلَةٌ "الَّذِي" ، وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْ خَبَرٍ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ
يُجِيزُهُ فِي نَحْوِ "كَانَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ" "الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ" ، فَ"الَّذِي"
مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَبْدَ اللَّهِ" خَبْرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ "الَّذِي" ، وَيَأْتِي
وَاللَّامُ عَنْ اسْمِهَا قُلْتَ : "الْكَائِنُ قَائِمًا زَيْدٌ" (٢) ، وَعَنْ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ
يُجِيزُ ذَلِكَ : "الْكَائِنُ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ" ، فَ"الْكَائِنُ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَبْدَ اللَّهِ"
خَبْرُهُ ، وَ"زَيْدٌ" اسْمٌ "كَانَ" ، وَ"الْهَاءُ" فِي "الْكَائِنُ" خَبْرُهَا مُقَدَّمًا
عَلَى اسْمِهَا ؛ لِصِحِّحِ اتِّصَالِهِ بِهَا ، وَتَقُولُ أَيْضًا : "الْكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ
عَبْدَ اللَّهِ" فَتُوَخَّرُ الْخَبَرُ إِذَا فَصَلْتَهُ .

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢١٣ .

(٢) قولك : "كان زيد قائمًا" قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٠١ : لا خلاف في الإخبار عن

اسم "كان" فأمأ خبرها ففيه اختلاف ، وانظر أيضا المختضب ٣/ ٩٧ ، والهمع ٢/ ١٤٧ .

الرَّابِعُ : بَابُ " ظَنَنْتُ " إِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ " ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ
 " زَيْدٍ " قُلْتَ " الَّذِي ظَنَنْتَهُ أَخَاكَ زَيْدٌ " ، وَعَنْ الْأَخِ " الَّذِي ظَنَنْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ
 أَخُوكَ " (١) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " التَّاءِ " - أَعْنِي الْفَاعِلِ - قُلْتَ : " الَّذِي ظَنَّ
 زَيْدًا أَخَاكَ أَنَا " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنَا " خَبَرُهُ ، وَكَانَ الضَّمِيرُ قَبْلَ
 الْإِخْبَارِ فِي : ظَنَنْتُ " بَارِزًا وَهُوَ " التَّاءُ " فَصَارَ بِهِ مُسْتَتْرًا ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَائِدٌ
 عَلَى " الَّذِي " وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .
 الْخَامِسُ : الْإِخْبَارُ عَنْ " الْفَاعِلِ " وَقَدْ مَضَى فِي قَوْلِهِ :
 " نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " .

السادسُ : الْإِخْبَارُ عَنْ " الْمَفْعُولِ بِهِ " نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " تَقُولُ :
 " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ " فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَ" ضَرَبْتُ "
 صِلَةٌ ، وَ" الْهَاءُ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مَحذُوفَةٌ ؛ لِكَوْنِهَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَإِنْ
 شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " فَتُنْبِتُ " الْهَاءَ " ، وَبِالْأَلِفِ وَالْأَلَامِ
 " الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ " ، فَ" الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ وَ" الْهَاءُ " عَائِدَةٌ إِلَى الْأَلِفِ
 وَالْأَلَامِ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُ " الضَّارِبِهِ " ، وَلَا يَحْسُنُ حَذْفُ " الْهَاءِ " هُنَا ، لِأَنَّهَا
 مُجْرُورَةٌ عِنْدَ سَيِّبِيئِهِ (٢) .

السابعُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ (مُغَايِرَيْنِ) (٣) ، نَحْوُ " كَسَوْتُ
 عَبْدَ اللَّهِ ثَوْبًا " [تَقُولُ : " الَّذِي كَسَوْتُ ثَوْبًا عَبْدَ اللَّهِ "] (٤) ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ

(١) فِي (ف) " أَبُوكَ " .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ١٨٧ / ١ هَارُونَ ، وَالْهَاءُ عِنْدَ الْمَجْرُودِ ، وَالصِّمْرِيُّ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ ، انْظُرْ
 الْمُقْتَضِبَ ٣ / ٩١ ، وَالتَّبَصُّرَةَ ١ / ٥٦٦ .

(٣) مَعْنَى " مُغَايِرَيْنِ " لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَفِي (ف) « غَايِرَيْنِ وَمُغَايِرَيْنِ » .

(٤) تَكْمَلَةٌ يَوْجِبُهَا الْمَقَامُ ، وَمَوْضِعُهَا بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ . انْظُرْ التَّبَصُّرَةَ ١ / ٢٧ وَالْأَصُولَ ٢ / ٢٩٤ .

" الْهَاءَ " فَقُلْتَ : " الَّذِي كَسَوْتُهُ ثَوْبًا عَبْدُ اللَّهِ " ، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَـ "عَبْدُ اللَّهِ " خَبْرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " ثَوْبٍ " قُلْتَ : " الَّذِي كَسَوْتُ عَبْدُ اللَّهِ إِيَّاهُ ثَوْبٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِي كَسَوْتُهُ عَبْدُ اللَّهِ ثَوْبٌ " فَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ (١) اللَّبْسِ ، وَيَأْتِيهِ وَاللَّامُ قُلْتَ : الْكَاسِيَةُ أَنَا ثَوْبًا عَبْدُ اللَّهِ " ، فَـ " الْكَاسِيَةُ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ " عَبْدُ اللَّهِ " ، وَعَنِ الثَّوْبِ " : " الْكَاسِيُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ إِيَّاهُ ثَوْبٌ " فَـ " الْكَاسِيُ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " ثَوْبٌ " خَبْرُهُ ، وَإِنَّمَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ وَهُوَ (أَنَا) لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، لِأَنَّ " الْأَلْفَ وَاللَّامَ " لِلْمَفْعُولِ ، وَالْفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ جَرَى فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهُمَا لِأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

الثَّامِنُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ نَحْوُ " أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ " ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ بِـ " الَّذِي " قُلْتَ : " الَّذِي أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللَّهُ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَـ "اللَّهُ" خَبْرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا ١٠٢/ب

مِنَ الْمَفَاعِيلِ وَالْمُضْمَرِ الْمُسْتَرِ الْمَرْفُوعِ صِلَةٌ "الَّذِي" ، وَلَا يَجُوزُ التَّنْبِيَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَعَلَا وَاحِدٌ ، وَيَأْتِيهِ وَاللَّامُ "الْمُعَلِّمُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللَّهُ" ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِـ "الَّذِي" قُلْتَ : "الَّذِي أَعْلَمَهُ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ زَيْدًا" ، وَإِثْبَاتُ " الْهَاءِ " هُنَا هُوَ الْوَجْهُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِالصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ (٧) ،

(١) فِي (ف) " لِأَجْلِ " .

(٢) رَاجِعِ الْأَصُولِ فِي النُّحُو ٢ / ٢٨٦ .

وَالْمَفَاعِيلِ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّانِي قُلْتَ : « الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا ^(١) »
 إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُو ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّلَاثِ قُلْتَ : « الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا
 عَمْرًا إِيَّاهُ خَيْرُ النَّاسِ » ، فَـ " الَّذِي " ^(١) مُبْتَدَأٌ ، وَ " خَيْرُ النَّاسِ " خَبْرُهُ ،
 وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ " الَّذِي " ، وَيَأْلَافُ وَاللَّامُ عَنِ الْأَوَّلِ " الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ
 النَّاسِ زَيْدٌ " ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ ^(٢) .

التَّاسِعُ : " الظَّرْفُ " وَلَا يُخْبَرُ عَنِ " الظَّرْفِ " إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا ،
 وَأَمَّا مَا لَا يَتَصَرَّفُ فَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ " سَحَرَ ، وَ " ذَاتَ مَرَّةٍ " [وَ " بُعِيدَاتِ
 بَيْنَ "] ^(٣) فَلَا تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرَ " إِذَا أَرَدْتَ سَحْرًا بِعَيْنِهِ ، وَكَذَلِكَ
 عِنْدَ " ، وَكَذَلِكَ " ضَحَى وَعَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ " إِذَا أَرَدْتَهَا مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ ^(٤) ،
 وَتَقُولُ فِي الْمُتَصَرِّفِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
 " جَلَسْتُ مَكَانَكَ : الَّذِي جَلَسْتُ فِيهِ مَكَانَكَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانَكَ "
 خَبْرُهُ ^(٥) ، وَيَأْلَافُ وَاللَّامُ : " الْجَالِسُ فِيهِ أَنَا مَكَانَكَ " ، فَـ " الْجَالِسُ "
 مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانَكَ " خَبْرُهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ قُلْتَ : " الْجَالِسَةُ أَنَا
 مَكَانَكَ " .

العَاشِرُ : " الْمَصْدَرُ " ، وَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ إِلَّا عَلَى قُبْحِ ^(٦) .
 وَيَأْلَجُمَلَةٌ فَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ جَازَ الْإِخْبَارُ
 عَنْهُ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَعِيَاذَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ

(١) في (ف) هكذا " خير الناس " ، وفيه سقط .

(٢) في شرح ابن القواس لوحة ١١٧ " وعن الثاني : المعلمُ اللهُ زَيْدًا إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُو ، وعن الثالث : المعلمه [اللهُ] زَيْدًا عَمْرًا خَيْرُ النَّاسِ " .

(٣) بياض في الأصل .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ : " لِأَنَّ عَدَمَ تَصَرُّفِهِ يَنْعُقُ رَفْعَهُ إِذَا جُعِلَ خَبْرًا " .

(٥) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٤ .

(٦) انظر الأصول في النحو ٢ / ٢٩٧ ، وشرح ابن الخباز ٢٤٤ / ١ .

اللَّهُ" ، تَقُولُ فِي " سِرْتُ بَزِيدٍ سَيْرًا شَدِيدًا " : " الَّذِي سِرْتُهُ بَزِيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ " [فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ وَ " سَيْرٌ "] (١) خَبْرُهُ ، وَ " شَدِيدٌ " صِفَةُ الْخَبَرِ ، وَ " أَلْهَاءُ " عَائِدَةٌ عَلَى " الَّذِي " وَهِيَ (٢) ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ .

الْحَادِي عَشَرَ (٣) : " الْمُضَافُ إِلَيْهِ " لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُفِيدُ الْمَعْنَى عَلَى انْفِرَادِهِ (٤) . فَـ " عَبْدُ اللَّهِ " عَلَمًا لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ، لِأَنَّ الْمُضَمَّرَ لَا يُضَافُ .

وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ " الْكُنَى " ، وَكَذَلِكَ " ابْنُ أَوْى " (٥) ، وَابْنُ عَرَسٍ (٦) وَسَامُ أَبْرَصٍ (٧) ، وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) في الأصل " الحادية عشر " .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٣ حيث قسم ابن السراج المضاف إليه قسمين : قسم يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبدالله ، فهذا لا يجوز أن تخبر فية عن المضاف إليه ، لأنه كحروف الاسم . وقسم ثان من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو : دار عبدالله ، و غلام زيد ، فهذا هو الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه « .

(٥) هو اسم حيوان يجمع على (بنات أوى) ، وأوى لا ينصرف ، لأنه أفعل وهو معرفة انظر : الصحاح (أوى) .

(٦) هو بويبة يجمع على (بنات عرس) ، وحكى الأخفش فيه بنات عرس ، وبنو عرس . الصحاح (عرس) .

(٧) وهو من كبار الوزغ ، وهو معرفة تعريف جنس ، وهما اسمان جعلاً واحداً ، وإن شئت أعربت الأول وأضفته إلي الثاني ، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف ، وتثنيته (ساما أبرص) ، وجمعه (سوام أبرص) أو (سوام) ولا تقل (أبرص) الصحاح (برص) .

الثَّانِي لَيْسَ بِإِزَاءِ شَيْءٍ يُقْصَدُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ " حِمَارُ قَبَانَ " (١)

الثَّانِي عَشَرَ : " الْبَدَلُ " إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخَاكَ " ، فَالِاخْتِيَارُ

أَنْ تَحْبِرَ عَنِ الْمُبْدَلِ [مِنْهُ] (٢) (إِنْ) (٣) كَانَ الْبَدَلُ بَعْدَهُ ، فَتَقُولُ : " الَّذِي

ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخُوكَ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" رَجُلٌ " خَبْرُهُ ، وَ" أَخُوكَ " بَدَلٌ

مِنَ الْخَبَرِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ " الَّذِي " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ

[مِنْهُ] (٤) عَلَى أَنْفِرَادِهِ ، يَقُولُ فِي " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخِيكَ " : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ

أَخِيكَ رَجُلٌ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" رَجُلٌ " خَبْرُهُ ، وَ" الْأَخِ " بَدَلٌ مِنَ " الْهَاءِ

" فِي " بِهِ " ، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى إِسْقَاطَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَإِقَامَةَ الْبَدَلِ مَقَامَهُ ،

فَأَمَّا [عِنْدَ] مَنْ يَرَى ذَلِكَ فَلَا يَبْقَى فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُولِ (٥) .

الثَّالِثَ عَشَرَ : " الْعَطْفُ " نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ

قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ هُوَ وَعَمْرُو زَيْدٌ " فَتَوَكَّدُ الضَّمِيرَ فِي " قَامَ " بِـ " هُوَ " ، لِيَصِحَّ

عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " عَمْرُو " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَهُوَ

عَمْرُو " (٦) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهُمَا جَمِيعًا قُلْتَ : " اللَّذَانِ قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو " ١/٨٠٣

فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو " لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ

(١) هو ضرب من الخنافس يكون بين مكة والمدينة ، قاله الميداني في الأمثال ١٧ / ٢ عند قولهم : " أذل

من حمار قبان " وأنظر الأصول في النحر ٢ / ٣٠٤ فالشارح أفاد منه .

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) في النسختين " إذا " والصواب ما أثبتته .

(٤) في النسختين " عنه " والصواب ما أثبتته .

(٥) انظر : الأصول في النحو ٢ / ٣٠٠ ، والمقتضب ٣ / ١١١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٦ .

(٦) وجاء في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٦ " الذي قام زيد وهو عمرو زيد " وتكرار زيد خطأ .

جُمَلَتَيْنِ ، وَالْعَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ ، فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " لَقُلْتَ : " الَّذِي قَامَ وَقَعَدَ عَمْرُو زَيْدٌ " (١) لَمْ يَجْزُ ، لِأَنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى الصَّلَةِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَةً ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " وَقَعَدَ عَمْرُو " ؛ لَخُلُوهُ مِنَ الْعَائِدِ .
فَإِنْ قُلْتَ : " وَقَامَ عَمْرُو إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَهُ " جَازَ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَوْصُولِ .

الرَّابِعُ عَشَرَ : " الْمُضْمَرُ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي نَحْوِ " قُمْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ أَنْتَ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَلَا يَحْسُنُ الَّذِي قُمْتَ أَنْتَ " ؛ لِأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ ، فَلَا يَعُودُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يُطَابِقُهُ فِي الْغَيْبَةِ ، وَقَدْ جَاءَ الْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " مُخَاطَبًا وَمُتَكَلِّمًا بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ نَحْوُ " أَنَا الَّذِي قُمْتَ " ، وَ" أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ " وَالْأَجُودُ : أَنَا الَّذِي قَامَ .

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ " الْكَافِ " فِي " مَرَرْتُ بِكَ " (٢) قُلْتَ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَنْتَ " (٣) وَلَا يَجُوزُ " الَّذِي مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " (٣) لِأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ فَلَا يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٤) .

الخَامِسُ عَشَرَ : قَوْلُكَ : " ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ " (٥) فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ : " الضَّارِبُ أَنَا ، وَالضَّارِبِي زَيْدٌ " ، فَ" الضَّارِبُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنَا " خَبَرُهُ ، وَ" الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ

(١) في النسختين " الذي قام وقعد عمرو وزيد " بزيادة واو العطف " وهو سهو صوابه كما أثبتناه ، وانظر كذلك الأصول في النحو ٢/ ٣٠٦ ، والتصريح ٢/ ٢٦٧ .

(٢) في (ف) " به " خطأ .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٢ ، فالملوف أفاد منه كثيراً .

(٥) وهو المعروف بالتنازع .

الْمَازِنِي^(١) ، وَهُوَ أَقْيَسُ مَا قِيلَ فِيهِ .

فَإِذَا قُلْتُ : " ضَرَبَنِي وَضَرَيْتُ زَيْدًا " فَأَخْبَرْتَ عَنِ " زَيْدٍ " قُلْتُ :
" الضَّارِبِي هُوَ ، وَالضَّارِبِي أَنَا زَيْدٌ " فَـ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " هُوَ " خَبَرُهُ
كَمَا كَانَ فَاعِلًا فِي " ضَرَبَنِي " لِيَكُونَ " الضَّارِبُ " مُسْتَعْفِنًا وَيَكُونَ " هُوَ "
مُحْتَاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ ، كَمَا كَانَ مُحْتَاجًا فِي " ضَرَبَنِي " ، وَهُوَ مُسْتَعْرَفِي
" ضَرَبَنِي " ، وَلِيَكُونَ جُمْلَةً مَعْطُوفَةً (عَلَى) (٢) جُمْلَةٍ (٣) .

وَتَقُولُ فِي " ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ " الْيَاءِ " :
" الظَّانُّ وَالظَّانَّةُ زَيْدٌ قَائِمًا أَنَا " ، فَـ " الظَّانُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " أَنَا " خَبَرُهُ ،
وَـ " زَيْدٌ " فَاعِلٌ " الظَّانَّةِ " ، وَـ " الهَاءُ " (٤) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَـ " قَائِمًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ،
وَحَذَفْتَ مَفْعُولِي الْأَوَّلِ جَمِيعًا وَذَلِكَ جَائِزٌ (دُونَ) (٥) أَحَدِهِمَا .

وَالْمَسَائِلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يُضْبَطُهَا هَذَا الْكِتَابُ ، لَكِنْ قَدْ ذَكَرْنَا
(مِنْهَا) (٦) نُبْدَةً يَسْتَعْنِي (٥) بِهَا الْمُبْتَدِئُ .

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ٣١٥ / ٢ ، والتبصرة ١ / ٥٢٢ حيث ذكر فيهما أن قياس المازني في هذه المسألة هو " الضارب أنا والضاربي زيد " ، أما ما ذكره المؤلف فهو قول الأخفش في هذه المسألة ، وقد استجاده المازني ؛ لإثباته المفعول في " الضاربه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) هذا مذهب المازني في هذه المسألة ، انظر الأصول في النحو ٢ / ٣١٧ .

(٤) في (ف) " والظان " .

(٥) في الأصل " يستعين " .

[دخول الفاء في الخبر]

وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلَتْهَا بِالفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَنْخَلْتَهَا
فِي خَبَرِ الْمُوصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا إِذْ شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ: الَّذِي يُعْطَى فَجَاوِزَ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

" الهاء " في " وصلتها، ضمير « الموصولات »، أي: إذا
وصلت هذه الموصولات بفعلٍ أو ظرفٍ جاز دخول " الفاء " في خبر
الاسم الموصول، كما جاز دخولها في خبر النكرة الموصوفة بهما،
أي: بالفعل أو بالظرف.

وقوله: " بهما " يريد بأحدهما، ثم علل دخول " الفاء " في خبر
الاسم الموصول بالفعل أو بالظرف والنكرة الموصوفة بأحدهما بقوله:
" إذا شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا " فقال: " شَبَّهَا ^(١) بِالشَّرْطِ مِنْ جِهَةِ
الإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مُبْهِمٌ، وَ(قَدْ) ^(٢) شَارَكَاهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ
الإِبْهَامُ، وَمَعْنَى الإِبْهَامِ أَنْ لَا يَكُونَ "الَّذِي" لشيءٍ مُعَيَّنٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ^(٣) بـ
النكرة غير عامة، فلا تقول في الموصول المعين: الَّذِي بَعْتُهُ الثَّوبَ فَلَهُ
دِرْهَمٌ؛ لِغَوَاةِ الإِبْهَامِ، وَلَا تَقُولُ فِي النُّكْرَةِ [الخاصة]: " رَجُلٌ كَرِيمٌ يَأْتِينِي
فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ لِغَوَاةِ الْعُمُومِ، وَالْإِبْهَامُ فِي الْمَوْصُولِ وَالْعُمُومُ فِي النُّكْرَةِ
(يَحْصُلُ) ^(٣) بِهِمَا مُشَابَهَةٌ الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ "الفاء" فِي خَبَرِ كُلِّ

(١) في الأصل " شبيها " .

(٢) في (ف) " في " .

(٣) في النسختين " حصل " .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَامُطْلَقًا ، بَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا ، كَقَوْلِهِ : " إِذَا وَصَلْتَهَا بِالْفِعْلِ " ، فَإِنْ وَصَلْتَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ دُخُولُ " الْفَاءِ " ، لَوْ قُلْتَ : " الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَجْزُ دُخُولُ [الْفَاءِ] بِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ بَلْ بِمَعْنَى آخَرَ وَتَأْوِيلِ آخَرَ ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ دُخُولُ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ " الَّذِي " ، وَ النَّكْرَةِ الْعَامَّةِ عَلَى وَصْلِهِ وَصِفَتِهَا بِفِعْلِ أَوْ بِظَرْفٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا أَشْبَهَا الشَّرْطَ فِي الْإِبْهَامِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ أَوْ صِفَةُ (١) النَّكْرَةِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ الظَّرْفُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ إِذَا أُرِدَتْ الصَّلَاةُ سَبَبًا (٢) فِيمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، وَتَمَثِيلُهُ فِي الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي يُعْطَى فَجَاوِزَ عَنْهُ " ، فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " يُعْطَى " صَلَاتُهُ وَهُوَ فِعْلٌ ، وَ " الْفَاءُ " دَاخِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ " الَّذِي " تَقْدِيرُهُ " الَّذِي (٣) يُعْطَى فَأَنْتَ جَاوِزٌ عَنْهُ " ، فَ " الْهَاءُ " فِي " عَنْهُ " رَاجِعَةٌ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَتَمَثِيلُهُ فِي الظَّرْفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٤) أَي : الَّذِي اسْتَقْرَبَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ ، فَ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، (وَ " بِكُمْ " ظَرْفٌ) (٥) هُوَ صِلَةٌ " مَا " ، وَ " الْفَاءُ " فِي قَوْلِهِ (٦) : " فَمِنْهُ " دَاخِلَةٌ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ « فَهُوَ مِنْهُ » ، (وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ " مَا ") (٧) ، وَالْعَائِدُ مِنَ

(١) فِي الْأَصْلِ " أَوْ صِفَتُهُ " ، وَفِي (ف) " أَوْ صِلَةٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي النُّسَخَتَيْنِ " سَبَبٌ " بِالرَّفْعِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ ٥٢ .

(٥) فِي (ف) " بِكُمْ صِلَةٌ ظَرْفٌ " .

(٦) أَي : قَوْلُ النَّظَامِ .

(٧) فِي النُّسَخَتَيْنِ " وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ مَا " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ خَبْرٌ " هُوَ " الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَتِرُ فِي " مِنْهُ " لِقِيَامِهِ
مَقَامَ " اسْتَقَرَّ ، أَوْ مُسْتَقَرٌّ " ، أَي : فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ مِنْهُ ، أَوْ اسْتَقَرَّ مِنْهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَكُونُ مَا قَبْلَ " الْفَاءِ " سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا فِي هَذِهِ
الْآيَةِ ؟ ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ سَبَبٌ فِي
كَوْنِهَا مِنَ اللَّهِ ؟ ، بَلِ الْعَكْسُ أَوْلَى ؛ فَإِنْ كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي
اسْتِقْرَارِهَا بِهِمْ ! .

قُلْتَ : اسْتِقْرَارُ النُّعْمَةِ بِهِمْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي
إِعْلَامِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ .

وَمِثَالُ النُّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِالْفِعْلِ " كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " فَ " كُلُّ " مُبْتَدَأٌ ،
وَ " يَأْتِينِي " صِفَتُهُ ، وَ " دِرْهَمٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَهُ " خَبْرُهُ ، قُدِّمَ عَلَيْهِ
لِيَصِحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ " كُلُّ " .

وَمِثَالُ الْمُوصُوفَةِ بِالظَّرْفِ " كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ،
فَالظَّرْفُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ " كُلُّ " .

وَالْقَصْدُ بِدُخُولِ هَذِهِ " الْفَاءِ " أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا ، فَإِذَا
قُلْتَ : " الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَأَلِيتِيَانُ سَبَبٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الدِّرْهَمِ ، فَإِذَا
أَنْتَفَى الْإِيتِيَانُ أَنْتَفَى اسْتِحْقَاقُ الدِّرْهَمِ ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى هَذَا الْمُبْتَدَأِ الَّذِي
الْكَلَامُ فِيهِ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ : أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ ، وَمَنْعَهُ
سَبَبِيَّوِيهِ ، أَعْنَى دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي الْخَبْرِ (١) .

(١) وقيل : العكس هو الصحيح فقد ذكر ابن يعيش ١/ ١٠١ ، والرَضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١/ ١٠٣ أَنْ

سَبَبِيَّوِيهِ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبْرِ " إِنَّ " خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَهَذَا حَقٌّ .

وَانظُرِ الْكِتَابَ ١/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٢ هَارُونَ ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/ ٢٠٥ ، وَشَرْحُ ابْنِ

الْقَوَاسِ ١/ ٧١٤ .

وَأَمَّا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَاتَّفَقَا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ هَذَا الْمُوصُولِ بِهَذِهِ الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَكَذَلِكَ النِّكَرَةُ الْمُوصُوفَةُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ خَبَرَ " لَيْتَ وَلَعَلَّ " (١) لَا يَحْتَمِلُ التَّكْذِيبَ وَالتَّصْديقَ ، وَمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " خَبَرٌ مَحْضٌ يَحْتَمِلُ (٢) كُلَّ ١/١٠٤ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَنَافَيَْا ، أَعْنَى " لَيْتَ وَلَعَلَّ " ، وَ " الْفَاءِ " .
وَأَمَّا " إِنْ " : فَمَنَعَ سَيِّبُوهُ (٣) ؛ لِكُونِهَا عَامِلَةً لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ فِي الْمُوصُولِ بِهَذِهِ الصَّلَةِ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلَامِ فَتَدَاوَعَا .

حُجَّةُ الْأَخْفَشِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) ، فَدُخُولُ " الْفَاءِ " مُشْعِرٌ بِالسَّبَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى قَوْلُهُمْ : " إِنْ رَبُّنَا اللَّهُ " وَانْتَفَتْ اسْتِقَامَتُهُمْ لَانْتَفَى عَدَمُ الْخَوْفِ ، وَاسَيِّبُوهُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ خَبَرَ " إِنْ " مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا أَمِنُونَ مُسْتَبْشِرُونَ ، لِأَنَّ مَنْ لَا خَوْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ أَمِنٌ ، وَمَنْ لَا يَحْزَنُ فَهُوَ مُسْتَبْشِرٌ ، فَتَكُونُ " الْفَاءُ " عَاطِفَةً جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ (٥)

(١) جاء بعده في (ف) " فاتتقا على عدم جواز دخول الفاء وفي هذا الموصول " ، وهو سبق نظر من الناسخ .

(٢) في (ف) " محتمل " .

(٣) أى : منع دخول الفاء في خبرها إذا كان اسمها موصولاً أو نكرة موصوفة ، وأكد ذلك في التحفة الشافية لوحة ٣٢ .

(٤) سورة الأحقاف ١٣ .

(٥) سورة الجمعة ٨ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ" هُوَ الْخَبْرُ ، أَوْ يَكُونَ مُحْنُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ
 قَوْلُهُ "مَلَاقِيكُمْ" . أَيِ : إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُدْرِكُكُمْ ، وَ "الْفَاءُ"
 عَاطِفَةٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ (١) ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ "الْفَاءُ" زَائِدَةً بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ
 سَبَبِيَّوَيْهِ لَا يَرَى زِيَادَةَ "الْفَاءِ" (٢) فَكَيْفَ يَحْتَجُّ لَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ (٣) .

" أسماء الإشارة "

أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبٌ	فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ كَمَا تَرْتَبُ
هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَ	هَاتَا تَلِيهَا تَيْكَ ثُمَّ تَالِكََا
هَذَا ثُمَّ ذَانُ ثُمَّ ذَانِكََا	هَاتَانِ ثُمَّ تَانُ ثُمَّ تَانِكََا
وهؤلاءِ وأولى أولئكَا	وفي المخطبة قل من ذلكَا

قَوْلُهُ : " أَمَّا الْإِشَارَاتُ " يُرِيدُ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ
 الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا يُبَيِّنُ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا نَفْسَ
 الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ مُبَيِّنَةٌ ؛ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ مِنْ جِهَةِ افْتِقَارِهَا إِلَى مَا
 يُوَضِّحُهَا مِنَ الصِّفَاتِ كَافْتِقَارِ الْمَوْصُولِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِنَ الصَّلَاتِ ، وَلِذَلِكَ
 سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ " مَبْهُمًا " أَيِ : غَيْرَ مُوَضَّحٍ (٤) ، وَالْإِشَارَةُ تَفْتَقِرُ

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٢٨ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٦ .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ١/ ٣٤٧ : " فإن دخلت " إن " فسيبويه يجيز دخول
 الفاء وأبو الحسن لا يجيزه ، وما جاء في التنزيل كقوله : " ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم
 يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق " محمول عنده على الزيادة " .

(٤) انظر تفسيراً لطيفاً لمعنى إبهام أسماء الإشارة مع كونها معارف في المرجل ٢٠٤ .

إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَهُوَ الْمَشِيرُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ ، وَالْمُشَارُ
إِلَيْهِ ، وَهُوَ الْعَمْدَةُ أَيْضاً فِي الْإِشَارَةِ ، وَالْمُشَارُ لَهُ ، وَهُوَ تَالِ لَهَا .
قَوْلُهُ : " فِيهَا رُتَبٌ " أَي : مَنَازِلُ ، وَهِيَ وَضَعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي
مَوْضِعِهِ فَلَا يُوَضَعُ الْقَرِيبُ مَوْضِعَ الْبَعِيدِ ، وَلَا الْبَعِيدُ مَوْضِعَ الْقَرِيبِ ،
وَالرُّتْبَةُ : الْمَنْزِلَةُ .

قَوْلُهُ : " فِي الْقُرْبِ " أَي : فِي الْحُضُورِ ، قَوْلُهُ : " وَالْبُعْدِ " أَي : ضِدُّ
الْقُرْبِ ، قَوْلُهُ : " كَمَا تَرْتَبُ " أَي : تُبَيِّنُ مَرْتَبَةً .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى
بِذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ فِي ذِكْرِ الْوَسْطِ : لِأَنَّهُ لَا يَنْصُورُ الطَّرْفَانِ بِدُونِ الْوَسْطِ ،
وَلِأَنَّهُ قَدْ مَثَّلَ بِهَا مَرْتَبَةً بِحَرْفِ « ثُمَّ » الْمَفِيدِ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَمَّا كَانَ « الْمَشِيرُ
« لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْبِيهِ نَفْسِهِ بِإِشَارَتِهِ ، وَكَذَلِكَ " الْمُشَارُ إِلَيْهِ " لَا يَفْتَقِرُ
أَيْضاً إِلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، لِأَنَّكَ قَدْ تُشِيرُ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ (قَاعِدٌ) (١) تَارَةً ، ٨٠٤ ب /
وَمَقْبَلُ إِلَيْكَ تَارَةً ، وَإِلَى الْجَمَادِ ، فَالْمُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ هُوَ " الْمُشَارُ
لَهُ " (٢) .

قَوْلُهُ : " هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ " أَي : " هَذَا " لِلْحَاضِرِ ، وَ" ذَاكَ يَلِيهِ " أَي :
يَلِي رُتْبَةً " هَذَا " يُرِيدُ : أَنَّهُ يَلِي رُتْبَةَ الْحُضُورِ ، وَهِيَ الرُّتْبَةُ الْوَسْطَى .
قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَاكَ " أَي : [ذَاكَ] يَلِي " ذَاكَ " ، أَي : يَلِي رُتْبَةَ " ذَاكَ "
فَكَانَتْ رُتْبَةُ " ذَاكَ " هِيَ الرُّتْبَةُ الْقُصْوَى .

وَأَصْلُ هَذَا " ذَا " ، فَ" هَا " حَرْفُ تَنْبِيهِ لِلْمُشَارِ لَهُ (٣) ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " فَاعِلٌ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

(٢) فِي (ف) " الْمَشَارُ إِلَيْهِ " .

(٣) فِي النِّسَخَتَيْنِ " لِلْمَشَارِ إِلَيْهِ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ " فَالْمُحْتَاجُ إِلَى
التَّنْبِيهِ هُوَ الْمَشَارُ لَهُ " .

مِنْ حَرْفٍ مَهْمُوسٍ وَهُوَ " الْهَاءُ " ، وَمِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ وَهُوَ " الْأَلْفُ " ، وَمَا أَقْرَبَ
الْلَّيْنِ مِنَ الْهَمْسِ فِي الْمَعْنَى ! وَمَا أَقْرَبَ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ !
لِأَنَّهَا أَلْطَفٌ مِنَ الْعِبَارَةِ .

وَأَصْلُ " ذَا " ذِيٌّ فَعَيْنُهُ وَوَلَامُهُ يَاءٌ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ " حَيِّتُ " ، وَعَيِّتُ
" لِسْمَاعِهِمُ الْإِمَالَةَ فِي " ذَا " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامُهُ " وَأَوْ " وَعَيْنُهُ « يَاءٌ » ؛
إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ " حَيَوْتُ " ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ لَقِيلَ " ذِيٌّ "
بِالْتَشْدِيدِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ " الْيَاءُ " الْأَخِيرَةُ فَصَارَ " ذِيٌّ " بِوَزْنِ " كِيٌّ " فَصَارَتْ
" الْيَاءُ " أَلْفًا ؛ لِيَخْرُجَ عَنِ مِثَالِ الْحَرْفِ (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عَيْنُهُ وَأَوْ ، وَوَلَامُهُ يَاءٌ ، لِأَنَّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ "
أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيِّتُ " (٢) ، فَلَامُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَحْذُوفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَضَوْا
بِحَذْفِ لَامِهِ لِقُوَّةِ شَبْهِهَا بِالْمُظْهَرِ ؛ لِوَصْفِهِ ، وَالْوَصْفُ بِهِ ، وَتَصْغِيرِهِ ، وَتَنْبِيئِهِ
عَلَى [صُورَةٍ] (٣) تَنْبِيئَةِ الْمُظْهَرِ ، لِذَلِكَ لَمْ يَقْضُوا فِيهَا كَانَ مِنْ
الْمُضْمَرِ عَلَى حَرْفَيْنِ بِأَنَّ لَامَهُ مَحْذُوفٌ ؛ لِبُعْدِ الْمُضْمَرِ [عَنِ] الْمُظْهَرِ ،
وَرَوَى أَنَّهُ جَاءَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى عَلِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الَّتِي
أَمْلَاهَا عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (٤) : " الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ

(١) انظر شرح الكافية للرُّضِيِّ ٣٠ / ٢ فقد ذكر أن اللامَ حذفت فيه اعتباراً كما حذفت في " دم ، ويد
" ، وللمزيد انظر ابن يعيش ١٢٦ / ٣ وإلنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ .

(٢) قال ابن يعيش ١٢٦ / ٣ " والأول أقيس ، لمجى الإمامة فيها " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) أبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي نسبة إلى الدئل بن بكر ابن كنانة ، أخذ عن علي
بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأخذ عنه عنيسة القيل ، وميمون الأقرن ، وغيرهما ، مات رحمه الله
سنة تسع وستين . انظر نزهة الألباء ٤ ، ٦ ، وفيه مصادر ترجمته .

مُظَهَّرٌ ، وَمُضَمَّرٌ ، وَمَا بَيْنَهُمَا " قَالُوا : وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ " الْمُبْهَمُ " (١) .
 قَوْلُهُ : " هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ " هَاتَا " فِي مُقَابَلَةِ " هَذَا " ، وَالْأَصْلُ أَنْ " ذِي " فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " كَمَا أَنَّ " هِي " فِي مُقَابَلَةِ " هُوَ " ، فَـ " هَاتَا " فِي الْمُؤَنَّثِ فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " فِي الْمَذْكَرِ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ " تَا " ، وَ" تِي " وَ" تَه " وَ" ذَه " بِسُكُونِ الْهَاءِ فِيهِمَا ، وَ" تَهِي " ، وَ" ذَهِي " بِأَلْيَاءٍ فِيهِمَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ (٢) وَ" تِيكَ " لِلْوَسْطَى ، وَ" تَالِكَا " لِلْبَعِيدَةِ ، وَقَدْ مَضَى تَرْتِيبُهُمَا فِي الْمَذْكَرِ ، فَفَسَّهَا عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ لِلْبَعِيدَةِ " تَالِك " ، وَ" تَلِك " فَـ " تَلِك " فِي مُقَابَلَةِ " ذَلِكَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ مِنْ " ذَلِكَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ مِنْ " ذَا " (٣) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ سَاكِنَةٌ مَجِيئُهُمْ بِهَا فِي " تَلِك " عَلَى أَصْلِهَا سَاكِنَةٌ ، وَحَذَفُوا " الْيَاءَ " مِنْ " تِي " لَمَّا زَانُوا اللَّامَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا " الْيَاءَ " فِي الْمُؤَنَّثِ وَلَمْ يَحْذَفُوا الْأَلْفَ فِي " ذَلِكَ " لِأَنَّهُمْ لَوِ أَبْقَوْا " الْيَاءَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ كَمَا فَعَلُوا فِي " ذَلِكَ " لاجْتِمَاعِ كَسْرِ " الْيَاءِ " ، وَكَسْرِ اللَّامِ . وَ" الْيَاءُ " بَيْنَهُمَا فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَيَجْتَمِعُ ثَقَلُ الْكَسْرَاتِ وَثَقَلُ التَّأْنِيثِ فَحَذَفُوا فِي " تَلِك " ، وَلِذَلِكَ أَبْقَوْا الْأَلْفَ وَكَسَرُوا اللَّامَ فِي " تَالِك " لِفَتْحَةِ " التَّاءِ " فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " ذَا " فَقَالُوا : " تَالِك " كَمَا قَالُوا " ذَلِكَ " وَ" الْكَافُ " حَرْفُ الْخِطَابِ ، وَيُشْعَرُ بِالتَّرَاخِي عَنِ الْحُضُورِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبِدْخُولِ " الْكَافِ " صَارَ " ذَا " لِلْغَائِبِ ، لِأَنَّ " ذَا " لِلْمُشَارِ

(١) انظر نزهة الألباء ٥ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ١٦٩ ، وضحي الإسلام ٢/٢٨٥ ، فقد ذكر الخبر هناك .

(٢) سورة يوسف ١٠٨ .

(٣) ولئلا تلتبس بلام الملك في قولهم : ذلك . انظر أسرار العربية ٣٩٧ ، والتصريح ١٢٨/٨ .

إِلَيْهِ ، وَ " الْكَافَ " لِـمُخَاطَبِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ بَقِيَ " ذَا " حَاضِرًا لَمَا احتَجِبَ فِيهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الَّذِي يَأْخُذُ فِي حَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَى مَعَ الْمُتَكَلِّمِ فَأَلْقُرْبُ وَالْبَعْدُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُشَارِ إِلَى لَأ فِي الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّامُ لَمَا غَابَ عَنْكَ .
وَبَعْدُ ، فَكَلَّمَا زَيْدَ فِي الْمَسَافَةِ زَيْدَ فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ بِإِزَاءِ مَا زَيْدَ مِنَ الْمَسَافَةِ .

قَوْلُهُ : " هَذَا نِ تَمَّ ذَانِ تَمَّ ذَانِكَا " ، " هَذَا نِ لِمَتْنَى الْمُبْهَمِ الْحَاضِرِ ، قَوْلُهُ : " تَمَّ ذَانِ " يُرِيدُ : تَمَّ يُقَالُ فِيهِ : " ذَانِ " بَغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، ١/٨٠٥ .
فَكِلَاهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الْحَاضِرِ [إِنْ] (١) ، قَوْلُهُ : " تَمَّ ذَانِكَا " إِشَارَةٌ إِلَى (الغَائِبِينَ) (٢) وَ [لَيْسَ] (٣) فِي التَّنْبِيَةِ مُرْتَبَةً وَسَطَى ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : « ذَانِ » : يُقَالُ لِلتَّنْبِيَةِ الْبَعِيدِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " ذَانِكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ تَنْبِيَةً لِلْبَعِيدِ وَهُوَ " ذَلِكَ " فَالنُّونُ عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيدِ ، فَيَكُونُ " ذَانِكَ " بِتَخْفِيفِ النُّونِ لِلْمُتَوَسِّطِينَ ، وَ " ذَانِكَ " بِتَشْدِيدِهَا لِلْبَعِيدِينَ (٥) .

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في الأصل « غائبتين » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال المرادي في شرح الألفية ١/ ١٧٩ " للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان : أحدهما : أن لها مرتبتين : قريبة وبعيدة ، والآخر أن لها ثلاث مراتب : قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور " ، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/ ١٨٥ : " المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب ... ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان .. وصححه المصنف في الشرح قال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصغار إلى سيبويه " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ .

(٥) نسب هذا الرأي للمبرّد في ابن يعيش ٣/ ١٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣ ، وفيهما قول آخر وهو أن التشديد عوض من ألف " ذلك " ، وهو الأولى في نظر الرضي .

فَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : " هَذَاكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ فَتَجْمَعُ
 بَيْنَ التَّنْيِيبِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ ، وَلَا تَقُولُ : " هَذَاكَ " فَتَجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِ
 التَّنْيِيبِ وَاللَّامِ ، فِدَلْ هَذَا عَلَى أَنَّ [النُّونَ] (١) الْمُشَدَّدَةَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي
 الدَّلَالَةِ عَلَى البُعْدِ لِاسْتِحَالَةِ تَنْبِيهِ البَعِيدِ الغَائِبِ عَنِ الحَضْرَةِ إِنْ قُلْنَا :
 إِنْ اللَّامُ فِي "ذَلِكَ" لِبُعْدِ المُشَارِ لَهُ لَا لِبُعْدِ المُشَارِ إِلَيْهِ عَلَى زَعْمِ قَوْمٍ (٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّنْيِيبَ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ كَتَّنْيِيبِ الأَسْمَاءِ المُضْمَرَةِ أَعْنَى :
 أَنَّهَا صِيغٌ مُرْتَجَلَةٌ لِلتَّنْيِيبِ ، وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى سَنَنِ التَّنْيِيبِ فِي الأَسْمَاءِ
 المُعْرَبَةِ لَتَنَكَّرَتْ بِالتَّنْيِيبِ وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا عَلَى سَنَنِ التَّنْيِيبِ لَمَا حُدِفَتْ أَلِفَاتُهَا
 عِنْدَ دُخُولِ أَلِفِ التَّنْيِيبِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، بَلْ كَانَ الوَاجِبُ أَنْ تُقْلَبَ الأَلِفُ
 يَاءً فَيُقَالُ : " ذِيَانٍ " كَمَا يُقَالُ : " فَتِيَانٍ " ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ فِي التَّنْيِيبِ كَمَا كَانَتْ
 مَبْنِيَةً فِي الإِفْرَادِ ، وَأَمَّا الإِنْفِلَابُ الَّذِي فِيهَا فَلِشَبْهِهَا بِالمُتْنَى الحَقِيقِيِّ
 لَفْظًا ، وَالنُّونُ عَوْضٌ مِنَ الأَلِفِ المَحْذُوفَةِ .

وَقِيلَ : هِيَ مُعْرَبَةٌ فِي التَّنْيِيبِ ، وَتَنْبِيئُهَا حَقِيقَةٌ ، لِاخْتِلَافِ أُخْرَاهَا
 بِاخْتِلَافِ العَامِلِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُعْرَبِ .

قَالَ الرَّجَاجُ : لَمْ يُبَيِّنْ مِنَ المُتْنَى شَيْءٌ ، لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ تَجْرِيَ
 أَصْنَافُ المُتْنَى عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ إِذَا (٣) كَانَتْ التَّنْيِيبُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا مُذَكَّرٌ
 وَلَا مُؤنَّثٌ وَلَا عَاقِلٌ ، وَلَا غَيْرُ عَاقِلٍ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ إِعْرَابًا (٤) .

(١) فِي الأَصْلِ (اللام)

(٢) نَسَبٌ فِي الهِمَمِ ٧٦ / ٨ لِلسَّيْلِيِّ .

(٣) فِي (ف) " إِذ " .

(٤) انظُرْ شَرْحَ الكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣١ / ٢ فَقَدْ نَصَّ عَلَى رَأْيِ الرَّجَاجِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا" فَقَالَ "تَانِكَ" بِتَخْفِيفِ

السُّونِ، وَ"تَانِكَ" بِتَشْدِيدِهَا، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْمَذْكَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَهَوْلَاءِ، وَأَوْلَى، وَأَوْلَيْكََا"، "هَوْلَاءِ" بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ

[وَ"أَوْلَى" بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ] ^(١) لِلْحَاضِرِ، "أَوْلَيْكََا" لِلْبَعِيدِ، وَ"هَوْلَاءِ"

(مَمْدُودٌ، وَأَوْلَى) ^(٢) مَقْصُورٌ، وَقَوْلُهُمْ: "مَقْصُورٌ" وَذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي

الْمُعْرَبِ، وَإِنَّمَا قَالُوا [ه] ^(١) هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى: "هَوْلَاءِ" لِأَنَّهُ - أَعْنِي "أَوْلَى" -

أَقْصَرَ لَفْظًا مِنْهُ ^(٢)، وَهَمَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَمْعِ أَيِّ جَمْعٍ كَانَ مُذْكَرًا أَوْ مُؤَنَّثًا

عَاقِلًا، أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ "أَوْلَى" الْمَقْصُورَةُ لِلْعَاقِلِينَ وَ

"أَوْلَى" لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ مُفْرَدِهِ ^(٤) فَهِيَ مِنْ قَوْلِكَ "ذَا" بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ "قَوْمٌ" مِنْ

رَجُلٍ، وَوَزْنُهُ "فَعْلٌ"، وَوَزْنُ "هَوْلَاءِ" الْمَمْدُودِ «فَعَالٍ»، وَالْمَقْصُورَةُ هِيَ

الْأَصْلُ، وَالْأَلِكُ ^(٥) " [لُعَّةٌ فِي "أَوْلَيْكََا"] ^(١) وَأَنْشَدُوا فِيهِ:

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال المؤلف في التحفة الشافية (لوحة ١١٠) : "وإنما قالوا "أولى" مقصوراً و (أولاء) ممدوداً - وإن كانت المبنيات لا توصف بالمد والقصر - بالنظر إلى "أولى" أقصر من لفظ "أولاء" الممدود" ، ونقل ذلك العليمي في هامش التصريح ١٢٧/١ .

(٤) في الأصل "لفظة مفردة" ، وفي المرتجل ٣٠١ "وهو لفظ موضوع للجمع من غير لفظ الواحد فهو في الميهم كقوم في جمع امرئ في الأسماء غير الميهمة" .

(٥) في النسختين "أولئك" وهو تحريف ، صوابه كما أثبتته .

أُولَيْكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا الْأَلِيكَ (١)
 فَـ " أُولَيْكَ " الْأَوَّلُ " ، وَ " الْأَلِيكَ " الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنْ وَاحِدٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ
 وَهُوَ الْقَوْمُ ، وَفِي الثَّانِي لَمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ لُغَةً ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ اللَّامَ
 لُغَةٌ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ " أُولَيْكَ " بِالْهَمْزِ أَكْثَرُ مِنْ " الْأَلِيكَ " بِاللَّامِ ،
 فَأَلْشَبَهُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ زَائِدَةً عَلَى " أُولَى " الْمَقْصُورِ كَمَا قَالَ رُوَيْبَةُ (٢) :

أُولَالَ حَبَّشْتُ لَهُمْ تَحْبِيشِي

فَزَادَ لَمَّا عَلَى " أُولَى " ، وَلَيْسَتْ " اللَّامُ " فِي " الْأَلِيكَ " لِلْبُعْدِ كَمَا ظَنَّ
 مَنْ لَا خُبَرَ [لَهُ] (٣) ؛ لِمَا (٤) بَيَّنَّا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ .

(١) قائله أخو الكلبة كما في النوادر لأبي زيد ٤٣٨ ، بالخزاعة ١ / ١٩٠ بولاق ، ونسب للأعشى وليس
 في ديوانه ، غير أن رواية الصدر في الشاهد مختلفة ، ففي نوادر أبي زيد ، والخزاعة :
 ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى ؟

والعجز في النوادر والخزاعة " ولا " بدل " وهل " ، وفي بعض المصادر " أولاك قومي " بزيادة اللام
 في الأولى والثانية . انظر المنصف ١ / ١٦٦ ، ٣ / ٢٦ ، وابن يعيش ١٠ / ٦ ، وإصلاح المنطق
 ٢٨٢ ، والصاحبي ٢٨ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٢٩ الأشابة -
 بضم الهمزة - الأخلاط من الناس .

(٢) الديوان ٧٨ برواية " ألاك حفشت لهم تحفيشي " ،
 وعليه فلا شاهد في البيت ، وقد ذكره المؤلف في التحفة الشافية لوحة ١١١ شاهداً على زيادة
 اللام .

وهو في تهذيب اللغة ، واللسان " حبش " برواية " أولاك .. " .

والتحبيش والتحفيش بمعنى التجميع .

والشاهد في قوله " أولال " حيث زاد اللام على " أولى " المقصور في نظر المؤلف ، ولم أجده عند
 غيره من النحاة .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " كما " .

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ وَكَيْفَ ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ ١٠٥/ب

وَكَيفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَا فَيْتَى وَكَيفَ ذَاكُنُ الْفَتَى يَا نِسْوَتَى

فَ " ذَا " ، و " تَا " اسْمٌ مِنْ لَهُ أَشْرَتَا وَالْكَافُ حَرْفٌ مِنْ لَهُ خَاطَبَا

قَوْلُهُ : " وَفِي الْمُخَاطَبَةِ " (١) الْمُخَاطَبَةُ مَصْدَرٌ خَاطَبَ خِطَابًا

وَمُخَاطَبَةٌ قَوْلُهُ : [" قُلْ] (٢) مِنْ ذَلِكِ ، أَي : مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ .

قَوْلُهُ : [" ذَاكَ "] (٣) الْفَتَى يَا سَعْدُ " فَتَحَ الْكَافُ مِنْ " ذَاكَ " ؛ لِأَنَّ

الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ ، وَكَسَرَ الْكَافُ مِنْ قَوْلِهِ : " ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ " ؛ لِأَنَّ

الْخِطَابَ لِمُؤَنَّثٍ ، فَكَافُ الْمُؤَنَّثِ مَكْسُورٌ (٤) كَمَا أَنَّ تَاءَهَا فِي الْخِطَابِ
مَكْسُورَةٌ .

قَوْلُهُ : " وَكَيفَ ذَاكُمُ (الْفَتَى) (٥) يَا فَيْتَى " زَادَ الْمِيمَ وَالْوَاوَ

عَلَى " الْكَافِ " لَمَّا خَاطَبَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ .

قَوْلُهُ : " وَكَيفَ ذَاكُنُ الْفَتَى يَا نِسْوَتَى " زَادَ عَلَى " الْكَافِ " نُونًا

مُشَدَّدَةً ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي « ذَاكُمُ » فَزَادَ فِي الْمُؤَنَّثِ

حَرْفَيْنِ كَمَا زَادَ فِي خِطَابِ الْمَذَكَّرِ حَرْفَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي " إِيَّاكُنْ " لِمَ

كَانَتْ النُّونُ لِلْمُؤَنَّثِ (٦) .

(١) راجع ص ٦٦٧ .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر ص ٦٦٧ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " ذاك " .

(٤) في (ف) " مكسورة " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم يذكر في " إياكُنْ " شيئا ، وإنما ذكره في (قمتن) انظر ص ٦٢١ فيما تقدم .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُخَاطَبَةُ مَفَاعَلَةٌ وَلَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ لِأَجْلِ ثَالِثٍ ، وَذَلِكَ سَائِلٌ [وَمَسْئُولٌ] (١) ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُ ، فَالسَّائِلُ لَا تُعْتَبَرُ كَمِيَّتُهُ فِيمَا (٢) زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ ، فَبَقِيَ اعْتِبَارُ الْمَسْئُولِ وَالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَسْأَلُ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، إِمَّا مُذَكِّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ (٣) عَنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ إِمَّا مُذَكِّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ (٣) ، فَلِلْمَسْئُولِ عَنْهُ سِتُّ صُورٍ ، مُفْرَدٌ ، أَوْ مُنْثَى ، أَوْ مَجْمُوعٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فَتِلْكَ سِتَّةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : ثَلَاثَةٌ " مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فِي اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّثْنِيَةِ بِاعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي الْمُخَاطَبِ لِاسْتِوَاءِ لَفْظِيهِمَا فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ كَذَلِكَ مُفْرَدٌ وَمُنْثَى ، وَمَجْمُوعٌ فَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّأْنِيثِ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ " هُوَ لِأَنَّ " يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، [خَمْسَةٌ] (٤) إِذَا ضَرَبْتَهَا فِي خَمْسَةٍ فَالْمُرْتَفِعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيُمَثَّلُ مِنْهَا مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا سَأَلْتَ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ " بَفَتْحِ الْكَافِ " ، وَعَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : " كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا رَجُلُ ؟ " بَفَتْحِ الْكَافِ " أَيْضًا ، وَعَنْ اثْنَيْنِ مُذَكِّرِينَ قُلْتَ : " كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلُ " وَعَنْ مُؤَنَّثَتَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ تَانِكَ الْمَرْأَتَانِ يَا رَجُلُ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مُذَكِّرِينَ قُلْتَ : " كَيْفَ أَوْلَئِكَ الرَّجَالُ يَا رَجُلُ ؟ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ الْمُؤَنَّثِ " كَيْفَ أَوْلَئِكَ النِّسَاءُ يَا رَجُلُ ؟ " ، فَالْكَافُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فما " .

(٣) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٤) مكانها في الأصل بياض .

مَفْتُوحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَلَوْ سَأَلْتَ [وَاحِدَةً] (١) عَنْ هَذِهِ
الْخَمْسَةِ الْمَذْكُوزَةِ لِكَسَرَتِ " الْكَافِ " فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُؤَنَّثٌ ،
وَكَذَلِكَ إِذَا سَأَلْتَ اثْنَيْنِ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " (٢) مِيمًا ،
وَأَلِفًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " (٣)
" مِيمًا وَ" وَاوًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُؤَنَّثَاتٍ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " نُونًا
مُشَدَّدَةً ، فَاعْرِفُهُ ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِاللُّغَةِ الْأُخْرَى الَّتِي نَقَلَهَا ١/١٠٦
التَّلَقَاتُ وَهِيَ فَتْحُ " الْكَافِ " عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ الْحَاقِ عَلَامَةِ التَّنْبِيَةِ وَلَا
الْجَمْعِ وَلَا غَيْرِهِ ، بَلْ تُفْرِدُهُ وَتُذَكِّرُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (٤) ، فَخَاطَبَ جَمَاعَةً وَلَمْ يَلْحِقِ " الْكَافِ "
فِي " ذَلِكَ " وَاوًا ، وَمِيمًا ، بَلْ قَالَ : (وَكَذَلِكَ) بِفَتْحِ " الْكَافِ " مُجْرَدًا مِنْ
عَلَامَةِ الْجَمْعِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : (وَكَذَلِكَ) عَلَى اللُّغَةِ (الْأُولَى) (٥) ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " فَذَا وَتَا اسْمٌ مِنْ لَهُ أَشْرَتَا " أَي : الْأِسْمُ مِنْ " ذَاكَ " (٥)
هُوَ " ذَا " فِي الْمَذَكَّرِ ، وَالْاسْمُ مِنْ " تَاكَ " هُوَ " تَا " فِي الْمؤَنَّثِ ، وَ" الْكَافُ "
حَرْفٌ خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ كَالْكَافِ فِي " إِيَّاكَ " وَ" التَّاءِ "
فِي " أَنْتَ " ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ فِي " ذَاكَ " وَأَخَوَاتِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) " واحدا " .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) سورة البقرة ١٤٣ .

(٤) سورة الفتح ١٥ .

(٥) في الأصل " ذلك " .

أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ
مَجْرُورًا ، أَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ فَبَاطِلٌ ؛ لِعَدَمِ الرَّافِعِ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ ، وَأَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ فَبَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ
النَّاصِبِ ، وَأَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْجَرَ (إِمَّا) (١)
بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، وَكِلَاهُمَا مَنْفِيٌّ هَهُنَا ، أَمَا انْتِفَاءُ حَرْفِ الْجَرِّ فَظَاهِرٌ ،
وَأَمَا انْتِفَاءُ الْإِضَافَةِ فَظَاهِرٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ مَعْرِفَةٌ ، فَلَا تَصِحُّ
إِضَافَتُهُ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ (٢) الْكَافَ تَثَبَّتْ مَعَهَا النُّونُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِذَا تَثَبَّتْ ،
نَحْوُ " ذَانِكَ " وَلِأَنَّ هَذِهِ (٢) " الْكَافَ " - أَعْنَى كَافَ الْخِطَابِ - تَثَبَّتْ مَعَ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ الْمَانِعِينَ مِنَ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ " النَّجَاءُكَ " فَبَطَلَ الْجَرُّ بِبُطْلَانِ الْإِضَافَةِ ،
فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَبَطَلَ (٣) أَنْ يَكُونَ اسْمًا ؛
لِبُطْلَانِ ذَلِكَ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا حَرْفٌ .

وَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمَا تَثَبَّتْ ، إِذْ لَا يَصِحُّ تَثْنِيَةُ الْحَرْفِ وَلَا
جَمْعُهُ ، وَقَدْ قَالُوا : " ذَاكُمَا " ، وَ " ذَاكُمُ " ؟

قِيلَ : التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ هُنَا صَيَغُ مَرْتَجِلَةٌ كَمَا فِي الضَّمَائِرِ ، وَقِيلَ : هَذِهِ
" الْكَافُ " فِي الْأَصْلِ ضَمِيرٌ ، فَلَمَّا نُقِلَتْ إِلَى الْحَرْفِ أَبَقُوا عَلَيْهَا بَعْضَ
أَحْكَامِهَا وَهِيَ ارْتِجَالُ صَيَغِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهَا ، فَهَذِهِ عَلَامَاتُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ
لِأَنَّهَا مُثْنَاةٌ وَمَجْمُوعَةٌ ، فَهِيَ كَالْتَاءِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَتْ هِنْدُ " هِيَ عَلَامَةُ
التَّثْنِيَةِ ، وَكَأَلْفِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَا الرَّيْدَانِ " هِيَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَأَوَا فِي
قَوْلِهِمْ : أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ " هِيَ عَلَامَةُ الْجَمْعِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " هذا " .

(٣) في (ف) " فيبطل " .

[المعرف بلام التعريف]

ثُمَّ الْمَعْرَفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِحَسْبِ وَصْفِهِ
 وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْنَاهُ وَدِ سَبَقَ فَهُوَ بِدَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقَّ
 نَحْوُ آتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبِإِنِ الْعَهْدِ
 وَتَلَزَمُ اللَّامُ كَلَامِ الْآنَا وَاللَّهِ ، وَالَّذِينَ ، وَالزَّبَانَا
 وَقَدْ تَزَادَ ، مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلُهُ : بَاعَدَ أُمَّ الْعَامِرِ
 هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْمَعَارِفِ ، قَوْلُهُ " ثُمَّ الْمَعْرَفُ بِلَامِ
 الْمَعْرِفَةِ " الْمَعْرِفَةُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ .

وَالْخَلِيلُ (١) يَرَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ [جَمِيعًا] (٢) لِلتَّعْرِيفِ ، فَحَرْفُ
 التَّعْرِيفِ عِنْدَهُ " أَل " " مِثْل " قَدْ ، وَهَل " ، وَاحْتِجَّ بِجَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا ،
 وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا خَلِيلِي أَرْبِعًا وَأَسْتَخْبِرُ أَلْ مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَلِ الْحَلَالِ
 مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرٌ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ (٣)

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ ، ووصف المباني ٧٠ ، والجنى الدانى ١٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيتان لعبيد بن الأبرص الأسدي ، وهما في ديوانه ١١٥ برواية :

(يا خليلي قفا من أهل الحلال) ، ويروى عجزه " عن حي حلال " . قال محقق الديوان :
 " شك في صحة نسبتها إلى عبيد المستشرق تولدكه ، ولكن نسبها إليه أبو بكر محمد بن علي عن
 أبي إسحاق " .

وهما في المنصف ١ / ٦٦ ، والخصائص ٢ / ٢٥٥ ، ومختارات ابن الشجري ٢٢٢ ، ووصف
 المباني ٧١ ، وابن يعيش ٩ / ١٧ ، والعيني ١ / ٥١١ ، والخزانة ٣ / ٢٣٦ بولاق ، وشرح الكافية
 للرضي ٢ / ١٣١ ، والثاني في الفائق ٢ / ١٣٢ .

الحلال : جمع الحلة - بكسر الحاء - وهي جماعة البيوت ، أو مائة بيت . سحق البرد : الثوب
 البالى . القطر : المطر . المغنى : المكان الذى كانوا يقيمون فيه . عفى : طمس ومحا . وتأويب
 الشمال : رجوعها وتردد هبوبها .

فَوَقَّفَ عَلَى " الْأَافِ وَاللَّامِ " فِي الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِمَا بَعْدَهُمَا فِي الْمِصْرَاعِ الثَّانِي ، وَبَدَّلِيلَ فَتَحَ الْهَمْزَةَ مَعَهَا ، وَالْهَمْزَةَ مَعَ الْأَافِ وَاللَّامِ كَالْقَافِ مَعَ الدَّالِ مِنْ " قَدْ " .

وَسَيَبِيهِ (١) يَرَى أَنَّ اللَّامَ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْهَمْزَةَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ مُجْتَلِبَةٌ [تَوْصُلًا] (٢) إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، وَلَوْ كَانَتْ مَعَ اللَّامِ بِمَنْزِلَةِ " الْقَافِ مِنْ " قَدْ " لَمَا سَقَطَتْ فِي الدَّرَجِ ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ الْهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ اللَّامِ ، وَالْكَثْرَةُ تَقْتَضِي أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ، وَقِيلَ : تَشْبِيهَا لَهَا بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ حَيْثُ تَثْبُتُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " ءَ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ " (٣) ، (وَاحْتَجَّ أَيْضًا بِامْتِزَاجِهَا) (٤) بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ حَتَّى تَصِيرَ [كَجُزءٍ] (٥) مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَتَخَطَّأُهَا عَمَلُ الْعَامِلِ إِلَى الْاسْمِ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا ، [وَلَا يُعَدُّ] (٦) وَجُودَهَا فِيهَا دَخَلَتْ فَصْلًا بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ مِنْ الْعَوَامِلِ الَّتِي لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَالْمُضَافِ ، وَلِأَنَّ " الرَّجُلَ " الْمُعَرَّفَ مُغَايِرٌ لِقَوْلِكَ : " رَجُلٌ " مِنْ الْمُنْكَرِ حَتَّى جَازَ تَوَالِيهِمَا فِي بَيْتَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِبْطَاءً (٥) .

وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لَهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُهُ كَذَلِكَ ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْفَرْعِ

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٤٧ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والهمع ٨/ ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة يونس ٥٩ .

(٤) في الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) .

(٥) الإبطاء من عيوب القافية ، وهو أن تجمع في شعر واحد بين قافيتين بلفظ واحد ومعنى واحد ،

واختار بعضهم أنه إذا كان بين القافيتين المكررتين سبعة أبيات فليس بإبطاء . ينظر مختصر

القوافي لابن جني ٣٢ ، والكافي في العروض والقوافي ١٦٢ .

وَأَصْلُهُ (١)

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جَعَلُوا اللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ؟
قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّامَ تُدْغَمُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ (٢) وَذَلِكَ
يَدُلُّ عَلَى مَقَارِبَتِهَا لِأَكْثَرِ الْحُرُوفِ وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ
سَاكِنَةً لِیَسْتَحْكِمَ امْتِزَاجُهَا بِمَا تُعْرَفُ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَكَّ يَقْوَى بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَمْتَزِجُ
بِغَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ یَصِحَّ إِدْغَامُ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ إِلَّا بَعْدَ تَسْكِينِهِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ
الْحَرَكَةَ تَمْنَعُ مِنَ الْاِمْتِزَاجِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جُعِلَتْ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ ؟
قُلْتُ : مُحَافِظَةً عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ مَحَلُّ تَغْيِيرٍ مِنْ حَذْفٍ وَغَيْرِهِ
فِي الْمُعْتَلَاتِ وَفِي الصَّحِيحِ بِالتَّرْخِيمِ .

قَوْلُهُ : " فَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ [وَصِفَةٌ] (٣) " (٤) أَيُّ : فَمِنْ تَعْرِيفِ
الْمُعْرِفِ بِاللَّامِ الْمَعْرِفَةَ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ (٤) وَتَعْرِيفٌ لِصِفَةٍ ، أَمَا تَعْرِيفٌ

(١) ذكر المؤلف رأى الخليل وحجته ، ورأى سيبويه وحجته ، ولم يرجح أحدهما على الآخر صراحة إلا أنه يستنتج من إسهابه في إيراد حجج سيبويه أنه يختار رأيه ، وهو أن أداة التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل .

وانظر ذلك في المنصف ٦٨ / ١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٧ / ٩ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١٣١ / ٢ ، وفيه " ذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لثلاثي يشبهه التعريف بالاستفهام " ، وهذا مذهب ثالث في المسألة . انظر جواهر الأدب ٣٨٠ .

(٢) انظر رصف المياني ٧٣ ، والتبصرة ٩٥٧ / ٢ ، والكتاب ٤٥٧ / ٤ ، والمقتضب ٣٤٨ / ١ ، وفيها أن لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً .

(٣) تكلمة يوجبها السياق ، وهي من قول الناظم ، انظر ص ٦٧٩ .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

الْجِنْسِ فَأَمْرٌ يَفْهَمُ مِنْ قَبْلِ (١) مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ "الَّلَامُ" لَا مِنْ "الَّلَامِ" نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ "الَّلَامِ" وَضَعْتَ لِتَفْيِيدِ التَّعْرِيفِ كَمَا وَضَعْتَ "هَلْ" لِتَفْيِيدِ الاسْتِفْهَامِ، وَ"إِنْ" لِتَفْيِيدِ الشَّرْطِ، فَالْمُعْرِفُ بِاللَّلَامِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُشْتَرِكًا بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ وَذَلِكَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ: "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ"، وَسَوَاءٌ كَانَ مُشْتَرِكًا بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ أَوْ بِالْعَدَدِ فَإِنَّا نُسَمِّيهِ جِنْسًا، وَلَا مُشَاحَةً فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَقَدْ يَكُونُ لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، قَالُوا: وَهِيَ الَّتِي يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعَهَا "كُلُّ"، نَحْوُ قَوْلِكَ: "الْإِنْسَانُ قَابِلٌ لِصِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ" أَيْ: كُلُّ إِنْسَانٍ، وَقَدْ يَكُونُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ، كَقَوْلِكَ: "اسْقِنِي الْمَاءَ، وَاشْتَرِ اللَّحْمَ" فَإِنَّكَ لَمْ تُرِدِ الْعُمُومَ وَالْإِسْتِغْرَاقَ، وَلَمْ تُرِدِ مَاءً وَلَا لَحْمًا مَخْصُوصًا مَعْهُودًا، فَلِهَذَا يُسَمَّى تَعْرِيفَ الْحَقِيقَةِ، وَتَعْرِيفَ الطَّبِيعَةِ (٢) وَأَمَّا تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فَكَقَوْلِكَ: "مَرَرْتُ بِالْفَارِسِ، وَرَأَيْتُ الْحَسَنَ الْوَجْهَ"، وَكَقَوْلِهِمْ: "الْفَقِيرُ فِي بَلَدِهِ كَالْغَرِيبِ، وَالْقَلِيلُ مِنْكَ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِكَ".

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْهُودٍ سَبَقَ" أَيْ: وَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعْرِفِ بِاللَّلَامِ [تَعْرِيفٌ] (٣) لِمَعْهُودٍ سَبَقَ، يُرِيدُ بِالسَّبْقِ (التَّقَدُّمُ) (٤) إِمَّا بِالذِّكْرِ ١/١٠٧ وَإِمَّا بِالْعِلْمِ، فَمِثَالُ التَّقَدُّمِ بِالذِّكْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا

(١) كتب تحتها في الأصل "أي: من جهة".

(٢) انظر الجنى الداني ١٩٥.

(٣) سقط من الأصل

(٤) في الأصل غير واضح، علما بأن لوحة ١٠٧ في الأصل غير واضحة، وكذلك ١/١٠٨ وذلك

بسبب الطمس الناجم عن الرطوبة.

فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴿١﴾ فَأَتَى (بِالرَّسُولِ الْمُعْرِفِ) (٢) بِالْأَلَامِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مُنْكَرًا ، فَعَلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ الْمَذْكُورَ ثَانِيًا هُوَ الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنَ الْأَلَامِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : " فَهُوَ بِذَا مِثْلِ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقُّ " يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ مُظْهِرٍ كَانَ هُوَ ذَلِكَ الْمُظْهِرُ ، الْأَتْرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : " كَانَ عِنْدِي ثَوْبٌ فَبِعْتُهُ " وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " فَبِعْتُ الثَّوْبَ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " فَهُوَ بِذَا - أَيِ : بِالْعَهْدِ - مِثْلُ الضَّمِيرِ " .

وقَوْلُهُ : " بَلْ أَحَقُّ " أَيِ : أَثْبَتُ وَأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَتَّبِعُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَهَذَا يَتَّبِعُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُ الضَّمِيرِ " أَنَّهُ - أَعْنَى الْمَعْهُودِ - لَا يُذَكَّرُ ابْتِدَاءً كَمَا لَا يُذَكَّرُ الْمُضْمَرُ ابْتِدَاءً ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ ذِكْرِهِ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، وَإِمَّا فِي الْعِلْمِ ، أَمَا سَبْقُهُ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَا سَبْقُهُ فِي الْعِلْمِ فَكَقَوْلِكَ : " رَكِبَ السُّلْطَانُ لِلصَّيْدِ " ، وَ " جَلَسَ الْقَاضِي " فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا سُلْطَانٌ وَاحِدٌ وَقَاضٍ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا مِثْلَ الضَّمِيرِ ؟

قُلْتُ : إِنَّهُ يُفِيدُ فَائِدَةَ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ قُلْتَ : " قَعَدَ لِلْحُكْمِ " وَأَضْمَرْتَ " الْقَاضِي " لَعَلِمَ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : " رَكِبَ لِلصَّيْدِ " وَأَضْمَرْتَ " السُّلْطَانُ " لَعُرِفَ مَنْ تَعْنِي بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ .

(١) سورة المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٢) في الأصل غير واضح ، .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " نَحْوُ آتَى عَبْدٌ إِلَى آخِرِهِ ، فَهُوَ تَمَثُّيلٌ بِالْمَعْهُودِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَتَلَزَمَ اللَّامُ كَلَامَ الْأَنَا " الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْآنَ " لِأَزْمَةِ لَا
تُفَارِقُ ، وَهَمَّا فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ (١) ، وَ " الْآنَ " هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ
أَوَّلُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى ، وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَزْمِنَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ
فَصْلٌ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ كَالْخَطِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ ، وَهِيَ
عِنْدَ الرَّجَّاجِ (٢) مُبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ كَمَا بُنِيَ " ذَا " ، فَإِنَّ
" الْآنَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ كَمَا أَنَّ " ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى الشَّيْءِ
الْحَاضِرِ ، وَ " هُنَا " إِشَارَةٌ (إِلَى الْمَكَانِ) (٣) الْحَاضِرِ وَ (وَهِيَ اسْمٌ ؛
لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَلِدُخُولِ " مِنْ " وَ " إِلَى " نَحْوُ " مِنْ الْآنَ إِلَى
الْآنَ ") (٤) وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ مُبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ (٥) فَهُوَ
مُعَرَّفٌ بِلَامٍ أُخْرَى مَحْنُوفَةٌ غَيْرِ هَذِهِ اللَّامِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ ، فَالَّلَامُ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ،
وَكَذَا عِنْدَ الرَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ .
وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ فِعْلٌ مِنْ " أَنْ يَنْبِيَنَّ " ، وَدَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا دَخَلَتْ
عَلَى " الْقَيْلِ ، وَالْقَالَ " ، وَهَمَّا فِعْلَانِ (٦) .

(١) انظر الإنصاف ٥٢٣ المسألة ٧١ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والهمع ٨ / ٢٠٨ منسوبا إليه .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨ / ١٢٦ .

(٣) في (ف) " إلى الوقت " .

(٤) سقط من (ف) . وقد ذكر ابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ١٢٦ رأي
الرجَّاج ، ورغبا عنه فانظره هناك .

(٥) انظر المصدرين السابقين ، والإنصاف ٥٢٣ منسوبا إلى أبي علي .

(٦) انظر معاني القرآن ٨ / ٤٦٨ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والهمع ٨ / ٢٠٨ .

حُجَّةُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا ، كَمَا
يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْ قَوْلِكَ : " الرَّجُلُ " .

وَقِيلَ : " الْأَنَّ " عِلْمٌ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ
، اللَّامُ ، فَلِذَلِكَ لُرِمَتْ (١) ، فَإِنَّ أُضْيِفَ أُعْرِبَ لِزَوَالِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ
لِتَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " فَأَلِيفٌ وَاللَّامُ فِيهِ لِأَزِمَةٍ لَا تُفَارِقُ ، إِمَّا لِأَنَّ هَذَا
الاسْمَ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ فَهِيَ كَجُزءٍ مِنْهُ لَا تُفَارِقُ فَصَادَفَتْهُ
الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ ، فَصَارَتْ كَجُزءٍ مِنْهُ كَالزَّاءِ مِنْ " زَيْدٌ " فَلَوْ
سَقَطَتْ لَأَخْتَلَّتِ الْعِلْمِيَّةُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا فِيهِ عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةِ " إِلِهِ " ، فَعَلَى
كُلِّ تَقْدِيرٍ هُمَا لِأَزِمَتَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالَّذِينَ " ، فَالَّذِينَ وَأَخْوَاتُهُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ لَمْ تَلْزَمَهُ
الْأَلِيفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالصَّلَةِ عَلَى مَا قَالُوا (٣) بِلِ هِيَ ١٠٧/ب
لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالرِّبَّانَا " فَعَلِمٌ عَلَى مَنْزِلٍ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ غَلَبَتْ عَلَيْهِ
الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَصَارَتْ كَجُزءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ حُدِفَتْ لَأَخْتَلَّتِ

(١) نسب في ابن يعيش ١٠٣/٤ للمبرد والزمخشري .

(٢) يرى ابن يعيش ١٠٤/٣ أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما علة بناؤه فلا يهاهما
ووقعه على كل حاضر من الأزمنة ، أما السيوطي فيقول في الهمع ١/٢٠٨ " والمختار
عندى القول بإعرايه ، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية " .

(٣) ذكر المؤلف فيما سبق أن تعريف الأسماء الموصولة بالوضع لا بصلاتها خلافاً للجمهور
(انظر مبحث الأسماء الموصولة) . ص ٦٤٥

الْعَلَمِيَّةُ^(١) ، وَلَيْسَ هَذَا الْكِتَابُ مَوْضِعَ اشْتِقَاقِ " الزَّيَانَا " ، وَكَيْفَ كَانَتْ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَقَدْ تَزَادُ " مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ إِلَى آخِرِهِ ، فَالَّلَامُ فِي " النَّسْرِ " زَائِدَةٌ ، وَهُوَ اسْمٌ صَنَمٌ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢) فَاسْقَاطُ اللَّامِ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا أُسْقِطَتِ اللَّامُ مِنْهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَّا وَدِمَاءٍ مَا تَزَالُ تَخَالُهَا عَلَى قَنَةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا (٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٤)

(١) في سرور النفس ٢٠٣ : " هما كوكبان مفترقان بينهما أكثر من قدر قامة الرجل في المنظر ويقال لهما زيانا الصيف ؛ لأن سقوطهما في زمان تحرك الحر " ، وانظر اللسان (زين) .

(٢) سورة نوح : ٢٣ .

(٣) البيت لعمر بن عبد الجن التنوخي وهو جاهلي قديم كما في الخزانة ٢٤١ / ٣ بولاق وهو في المنصف ١٣٤ / ٣ ، وابن الشجري ١ / ١٥٤ ، ٢ / ٢٤١ ، والإنصاف ٣١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٦ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٦٦ ، واللسان " عندم " .

مار الدم : جرى . على قنة العرى : قنة كل شيء أعلاه ، العرى : صنم لقريش ، أو لذي الكراع بحمير . العندم : دم الأخوين .

(٤) الرجز لأبي النجم العلي (الفضل بن قدامة) كما في ديوانه ١١٠ وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ ، ووصف الجباني ٧٧ ، ومغنى اللبيب ٧٥ ، وشرح شواهد ١٦٣ ، وشرح للمحة البديرة ١ / ٣١٣ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ .

وَيُرْوَى "بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ" (١) ، وَالْأَصْلُ "بَاعَدَ أُمَّ
عَمْرٍو" فَرَادُوا "الَّلَامَ" .

[وَادْخَالَ اللَّامِ] (٢) عَلَى الْعَمْرِ إِمَّا لِشَرَكَةِ اتِّفَاقِيَّةٍ تَعْرِضُ (٣) فِيهِ فُتْرَالُ
كَمَا يُزَالُ بِالْوَصْفِ ، وَإِمَّا بِأَنَّ يُرَادَ بِهِ مُسَمًى (بِزَيْدٍ) (٤) أَوْ مُسَمًى بِعَمْرٍو ،
وَإِمَّا لِشُهْرَتِهِ كَقَوْلِهِمْ : "لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى" (٥) .
وَأَقُولُ : إِنَّ اللَّامَ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ ، نَحْوُ "اشْتَرَى اللَّحْمَ" .

الثَّانِي : مَعَ صَدَقِ اللَّفْظِ عَلَى كَثِيرِينَ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ .

الثَّلَاثُ : مَعَ التَّخْصِيصِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ .

الرَّابِعُ : الْحُضُورُ ، نَحْوُ : هَذَا الرَّجُلُ (٦) .

الخَامِسُ : أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بِالْغَلْبَةِ ، نَحْوُ "الثَّرِيًّا" فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ

الاسْمَ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لَا بِالْوَضْعِ (٧) .

(١) انظر رواية الغين المعجمة في اللسان "وير" .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) "تعترض" .

(٤) في الأصل "زيد" .

(٥) سبق تخريج هذا المثل ، انظر ص ٥٦٧ .

(٦) وهي الداخلة على اسم الجنس الذي يكون صفة لاسم الإشارة ، ذكره الشريشي في شرحه ٢٤/٢

(٧) الثريا تصغير الثروي من الثروة ، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها ، وهي اسم جنس - عند صدر

الافاضل - بالنظر إلى الدليل والأمانة لا بالنظر إلى استعمال العرب . انظر التخمير ١/١٨٨ -

١٨٩ ، وابن يعيش ٤١/١ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

السَّادِسُ : أَنْ تُفِيدَ لَمَحَ الصُّفَّةِ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ
فِي مِثْلِ هَذَا تُفِيدُ التَّعْظِيمَ (١) .

السَّابِعُ : أَنْ تَزَادَ لِلتَّحْسِينِ كَمَا فِي " الَّذِي " لِتَعْرِفِ الْمَوْصُولَ
بِالصَّلَةِ (٢) .

الثَّامِنُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا كَ " الَّذِي " ، نَحْوُ الضَّارِبِ زَيْدًا .
التَّاسِعُ : أَنْ تَزَادَ لِإِزَالَةِ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ " أُمَّ الْعَمْرُو " .
العَاشِرُ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا عَنْ (جُزْءِ الْكَلِمَةِ) (٣) كَاللَّامِ فِي اسْمِ
" اللَّهُ " تَعَالَى .

الحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْمَأْوَىٰ ﴾ (٤) أَيِ : (هِيَ) (٥) مَاوَاهُ ، وَكَقَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ
الْوَجْهَ " بِرَفْعِ " الْوَجْهِ " ، فَإِنَّ الْأَصْلَ " بِالْحَسَنِ وَجْهَهُ " ، وَاللَّامُ عِوَضٌ مِنَ
الضَّمَائِرِ (٦) .

(١) قال الرضى في شرح الكافية ٢ / ١٣١ : " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في " الله " ،

وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون " .

(٢) التحقيق عند المصنف أن تعريف الموصول بالوضع لا بالصلة . انظر ، ص ٦٤٥ ،

(٣) في (ف) " شبه الكلمة " تحريف ، وانظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) سورة النازعات ٤٠ ، ٤١ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٨ / ٢٠٠ " وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومن

منعه جعل الضمير محنوقاً ، أي : حسن الوجه منه " ، وانظر كذلك في شرح التسهيل لابن مالك

٨ / ٢٩٤ . وجاء في حاشية الأصل " وقيل هي في نحو " اليهود ، والمجوس " عوض من ياء

النسب ، إذ الأصل : يهودي ومجوسي ، فحذفت الياء وعوض منها اللام " شرح آخر ، ولم أعرش

على هذا الشرح غير أن المؤلف ذكره أو نحواً منه في ص ٣٧٨ .

[باب الإضافة]
[الإضافة المحضة]

ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعْرَفُ الْأِسْمُ فَالْمَحْضَةُ ، وَهِيَ تُعْرَفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِإِلَامٍ تَخْصِيصٍ كَعَبْدٍ حِينَ دَرَّةٌ
وَتَارَةً قُدْرًا « مِنْ » ، فِي الْمَحْضَةِ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَى : مِنْ فِضَّةِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنْ قَوْلِهِ : " الْمَعَارِفُ فَخَمْسُ تُذَكَّرُ " (١)
أَصْلُ الْإِضَافَةِ فِي اللُّغَةِ الْإِسْنَادُ ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهَا أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ (٢) مُشْطَبٍ (٣) ١٠٨/ب
أَى : أَسَدْنَا ظُهُورَنَا ، وَهُوَ فِي الصَّنَاعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّ
الْأِسْمَ الْأَوَّلَ مُلْصَقٌ بِالثَّانِي وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ ، كَمَا يَعْتَمِدُ الْمُسْتَنْدُ عَلَى مَا
يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ .

وَالْإِضَافَةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ، مَحْضَةٌ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ كَمَا ذُكِرَ .

فَالْمَحْضَةُ هِيَ الَّتِي يَتَعْرَفُ فِيهَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي إِذَا كَانَ الثَّانِي
مَعْرِفَةً ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً أَفَادَتِ الْإِضَافَةُ تَخْصِيصَ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي لِأَنَّ
تَعْرِيفَهُ نَحْوُ " غُلَامٌ رَجُلٍ " فَالْتَّخْصِيصُ لَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَا يَنْفَكُ
عَنْهَا ، فَالْتَّعْرِيفُ لَا يَنْفَكُ عَنِ التَّخْصِيصِ ، وَالتَّخْصِيصُ يَنْفَكُ عَنِ التَّعْرِيفِ ،
فَالْتَّخْصِيصُ هُوَ الْعَامُّ .

(١) انظر ص ٥٦٩ .

(٢) فى (ف) " قنبت " وهو تصحيف " قشيب " وبه يروى البيت .

(٣) الديوان ٥٣ برواية " فلما دخلناه " .

ويروى " قشيب مشطب " وهو فى شرح شنور الذهب ٣٢٥ ، والتصريح ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن

الخباز ١ / ٣٥٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٧٢٩ ، واللسان (حير) .

قَوْلُهُ : " الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعْرَفُ الْأَسْمَ فَاَلْمَحْضَةُ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ
 بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ : "
 كَعَبْدِ حَيْدَرَةَ " ، فَإِنَّ الثَّانِي عِلْمٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ
 مَحْضَةٍ (١) تُعْرَفُ ، بَلْ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ هِيَ الْمَحْضَةُ لِأَنَّ كُلَّ
 إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ (١) تُفِيدُ التَّعْرِيفَ ، وَتُعْرَفُ الْإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ بِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ
 بِاللَّامِ إِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ كَمِثَالِهِ ، وَنَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " ، وَ" بٌ مِنْ "
 إِنْ كَانَ الثَّانِي (جُزْءٌ) (٢) الْأَوَّلِ ، وَالْمَحْضَةُ : الْخَالِصَةُ أَيُّ : الْإِضَافَةُ
 الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْصِصُ أَوْ التَّعْرِيفُ لِأَنَّ اللَّفْظِيَّةَ الْمُجَازِيَّةَ الَّتِي
 يُرَادُ بِهَا التَّخْفِيفُ .

وَالْإِضَافَةُ الصَّنَاعِيَّةُ هِيَ : اتَّصَالُ آخِرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الْأَسْمِ الثَّانِي
 مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي الْأَعْلَبِ اتِّصَالًا يَقْتَضِي جَرَّ الثَّانِي إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا (٣) .
 قَوْلُنَا : " اتَّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الثَّانِي " فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى حَذْفِ
 التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ
 أَكْرَمْتُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُشْعِرُ بِتَمَامِ الْأَسْمِ
 وَأَنْفِصَالِهِ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي تُشْعِرُ بِاتِّصَالِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ
 لِتَخْصِصِهِ ، فَتَنَاقِيًا .

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في الأصل " غير " تحريف صوابه من (ف) ، ومثاله نحو " خاتم الفضة " .

(٣) وعرفها ابن الخباز في شرحه ٣٥٥/١ بقوله : " ضم اسم إلى اسم ليس بخبر عنه ، ولا مركب معه ، ولا تابع له من غير فاصلٍ ، سوى الألف واللام ، ضمًّا معنويًّا " ، ونقل ابن القواس تعريف المؤلف وتعريف ابن الخباز في شرحه ٧٣٠ ، ولم يرض بتعريف ابن الخباز فعقب عليه بقوله : " وقد أخل فيه بالاحتراز عن الظرف " .

وَقَوْلُنَا : " مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي الْأَغْلَبِ " اخْتِرَانُ عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ
الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الشُّعْرِ .

وَقَوْلُنَا : اتِّصَالًا يَفْتَضِي جَرَّ الثَّانِي ، اخْتِرَانُ مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الصَّبِيحُ (١)

وَالْتَقْدِيرُ : " وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الصَّبِيحُ " ، فَ " بِشَاشَةُ " مَنْصُوبٌ عَلَى

التَّمْيِيزِ ، وَ " الْوَجْهُ " الْفَاعِلُ ، وَحَذْفِ التَّنْوِينِ ، لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ اللَّامِ مِنْ

" الْوَجْهِ " لِأَنَّ الْوَجْهَ مُضَافًا ، وَمِنْ حَذْفِهِ فِي الْأَسْمِ الْعَلَمِ إِذَا وَصِفَ بِأَبْنٍ

مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ نَحْوُ " جَاعِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو " ، فَلَمْ يُحْذَفِ التَّنْوِينُ مِنْ

" زَيْدٍ " ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ لَا يَقْبَلُ الْإِضَافَةَ مَا لَمْ تُزَلَّ عِلْمِيَّتُهُ (٢) ، وَاخْتِرَانُ مِنْ

حَذْفِهِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ ، نَحْوُ : عُمَرُ قَائِمٌ (٣) .

وَقَوْلُنَا : " لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ ، نَحْوُ غَلَامٌ

زَيْدٌ ، وَغَلَامُكَ (٤) .

(١) جاء في حاشية (ف) " هذا البيت ينسب أرياب التاريخ إلى آدم أبي البشر (عليه السلام) يرثي
به ولده هابيل .

وهو في الإنصاف ٦٦٣ المسألة ٩٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٤ مع بيت آخر برواية :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مَغْبِرَ قَبِيحِ

تغير كل ذي طعم ولون وقل بشاشة الوجه المليح

وقيل : إنهما من الموضوعات ، انظر الهمع ٢ / ١٥٦ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٩ .

(٢) انظر ابن الشجري ١ / ٢٨١ ، وفيه أن التنوين حذف من " زيد بن عمرو " لكثرة الاستعمال .

(٣) في النسختين " عمرو " .

(٤) في (ف) " غلامي " .

قَوْلُهُ : " مُقَدَّرَةٌ بِلَامٍ تَخْصِيصٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَامِلِ فِي الْمُضَافِ
إِلَيْهِ (١) ، فَقِيلَ : الْخَافِضُ هُوَ : اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَجَازَ حَذْفُ حَرْفِ
الْجَرِّ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ (٢) ؛ لِنِيَابَةِ الْإِتِّصَالِ اللَّفْظِيِّ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ
بِالإِضَافَةِ (٣) ، وَقِيلَ : عَمِلَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْحَرْفِ ، فَالْعَامِلُ
هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الْاسْمُ ، وَهُوَ الْمَوْجِبُ لِمُطْلَقِ الإِعْرَابِ ،
الْمُقْتَضَى لِخُصُوصِيهِ ، وَهُوَ الْجَرُّ لِلإِضَافَةِ ، هَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَامِلَ ١٠٨/ب
غَيْرُ الْمُقْتَضَى ، وَإِنَّمَا قَالَ : " إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِلَامٍ تَخْصِيصٍ " لِئَلَّا
يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّ الْاسْمَ الْأَوَّلَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ (٤)
لِمُقَدَّرِ هُنَا مُرَادٍ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، أَعْنِي (٥) إِظْهَارُهُ مَعَ بَقَاءِ
الْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْصِيصٍ (٦) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَتَارَةٌ قُدْرٌ " مِنْ " فِي الْمَحْضَةِ كَخَاتِمِ الْفِضَّةِ أَيِّ مِنْ فِضَّةٍ

شَرْطُ الإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى " مِنْ " أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ نَوْعًا
لِلثَّانِي ، وَالثَّانِي جِنْسًا لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَثُوبٌ خَزٌّ ، فَالْثُوبُ نَوْعٌ
مِنَ الْخَزِّ ، وَالْخَاتَمُ نَوْعٌ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ وَصْفُ الثُّوبِ بِأَنَّهُ خَزٌّ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٢ .

(٢) في (ف) " علمه " .

(٣) أي : لنيابة الإضافة عنه ، قال ابن الخباز معللاً جر المضاف إليه ١ / ٣٥٥ : " إن المضاف
فهم منه معنى الحرف الجار ، فقام مقامه في العمل " ، وفي الشرح المجهول لوحة ٨٢ :
" لما فهم منها [أي الإضافة] معنى الحرف فكأنه ثابت في التقدير .

(٤) في النسختين " بناؤها " .

(٥) في (ف) " يعني " .

(٦) انظر الهمع ٢ / ٤٧ حيث مثل له بقوله تعالى : " فمنهم ظالم لنفسه " .

فَيُقَالُ : " هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ " أَي : نَاعِمٌ ، وَأَمَّا " يَدٌ زَيْدٌ " فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى " مِنْ بَلٍ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَصْفُ الْيَدِ بِزَيْدٍ (١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " فَأِلْضَافَةٌ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ عَدَدٌ ، وَالرِّجَالُ مَعْدُودٌ ، وَالْعَدَدُ غَيْرُ الْمَعْدُودِ ، هَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ثَلَاثُمِائَةَ رَجُلٍ " فَأِلْضَافَةٌ الْمِائَةِ إِلَى الرَّجُلِ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ الْعَدَدِ إِلَى الْمَعْدُودِ ، وَإِضَافَةٌ الثَّلَاثِ إِلَى " مِائَةٍ " بِمَعْنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ عَدَدٌ وَالثَّلَاثَةُ عَدَدٌ مِثْلُهُ ، فَافْهَمَهُ (٣) .

وَقَدْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ (٤) " فِي " (٥) " نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " ضَرَبُ الْيَوْمِ " قَالَ الشَّاعِرُ (٦) :

أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ
يُرِيدُ قَتْلَى فِي الطَّفِّ .

(١) انظر المرتجل ٢٦٢ ، وابن يعيش ١١٩ / ٢ ، والتصريح ٢٥ / ٢ .

(٢) وهي عند ابن الخشاب في المرتجل ٢٦٣ بمعنى " من " ، وانظر أيضا حاشية العليمي على التصريح ٢٥ / ٢ .

(٣) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٤) في (ف) " بمعنى " .

(٥) وذلك إذا كان الثاني فيها ظرفاً للأول زمانياً أو مكانياً .

(٦) في (ف) " قال المبرد " :

وهذا البيت ضمن قصيدة مختلف في نسبتها فمنهم من نسبها لسليمان بن قنقذ العدوي الأوسى ، ومنهم من نسبها إلى أبي دهب الجمحي كما في ديوانه ٦٠ - ٦٢ ، وذهب بعضهم إلى أنها لابن أبي الرمح الخزاعي ، وقيل إنها لتيب بن مرة ، والمشهور أنها لسليمان بن قنقذ يرثي بها الحسين بن علي (رضي الله عنهما) كما ذكر ذلك في هامش (ف) .

انظر الكامل ١ / ٢٢٣ ، والتعازي والمراثي ٧٩ ، وحماسة أبي تمام ٤٧٦ ، وشرحها للمرزوقي ٩٦١ ، ومعجم البلدان ٤ / ٣٦ ، وانظر مزيداً من التخريج في ديوان أبي دهب ١٢١ .

الطف : أرض من ضاحية الكوفة ، وفيها كان مقتل الحسين بن علي (معجم البلدان ٤ / ٩٦) .

[الإضافة غير المحضة]

وغيرُ محضةٍ لِنونٍ قُدْرًا فلم تُعرَفهُ كما لو ظَهَرَ
 مِنْهُ اسمُ فاعِلٍ أريدَ الحالُ فِيهِ مُضَافًا أوِ الاستِقبالُ
 كضاربِ العبدِ وكاسِي زَيْدٍ دَلِيلُهُ غيرُ مُحَلِّي الصيْدِ
 ومثلُ ذاكِ كاشِفَاتِ ضُرِّهِ وَقَدْ رُوِيَ كَذَا «مَتِّمٌ نُورِهِ»

قَوْلُهُ : " غيرُ محضةٍ " هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ ضَرْبِي الإِضَافَةِ ، وَغَيْرُ
 مَحْضَةٍ [أَي] (١) غيرُ خَالِصَةٍ ، أَي : لَا تُفِيدُ الأَوَّلُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا .
 فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : " ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ " إِنْ لَمْ تُفِدِ الإِضَافَةَ تَعْرِيفًا
 الأَوَّلِ فَقَدْ أَفَادَتْ تَخْصِيصَهُ ؟

قُلْتُ : التَّخْصِيصُ لَمْ تُفِدْهُ الإِضَافَةُ ، فَإِنَّ اسمَ الفاعِلِ كَانَ قَدْ تَخْصَصَ
 بِعَمَلِهِ فِي " زَيْدٍ " النِّصْبِ (٢) فَلَمْ يَحْصُلِ التَّخْصِيصُ بِالإِضَافَةِ بَلْ بِعَمَلِ اسمِ
 الفاعِلِ فِي المَفْعُولِ ، وَالإِضَافَةُ إِنَّمَا أَفَادَتْ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ لَا غَيْرُ بِحَذْفِ
 التَّنْوِينِ .

قَوْلُهُ : لِنونٍ قُدْرًا " هَذَا تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فِي غَيْرِ
 المَحْضَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النُّونَ إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا فَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ المُضَافِ
 وَالمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَيَتَقَدَّرُ الأَنْفِصَالُ لَا يَحْصُلُ التَّخْصِيصُ بِالإِضَافَةِ فَكَيْفَ
 يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ ! ، وَيُرِيدُ بِالنُّونِ هُنَا التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصباً ، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة لا بها " عن شرح

ابن القواس ١ / ٧٣٣ .

نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ ، وَلَكِنْ (أْتَى) (١) بِلَفْظِ النُّونِ دُونَ التَّنْوِينِ ؛ لِشُمُولِ لَفْظِ
النُّونِ [الْمُفْرَدَ] (٢) نَحْوُ قَوْلِهِ : " ضَارِبُ الْعَبْدِ " ، وَالتَّنْبِيْهُ [نَحْوُ : ضَارِبًا
الْعَبْدِ] (٣) (وَالْجَمْعَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ » (٣) ، أَرَادَ
" مُحَلِّينَ " فَحُذِفَ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ، فَلَوْ قَالَ : " لِتَنْوِينِ قَدْرًا " لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ
الْجَمْعُ وَلَا التَّنْبِيْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ مِنْهُمَا نُونٌ مُتَحَرِّكَةٌ ، وَالإِضَافَةُ غَيْرُ
الْمَحْضَةِ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَعْمُولِهَا ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا : " مَعْمُولُهَا "
الإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " حَسَنُ الْوَجْهِ " فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
وَكذَلِكَ " جَائِلَةُ الْوِشَاحِ " (٤) فَالْوِشَاحُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَسَنُ
وَجْهُهُ وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا " ، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَقْطُوعِ الْيَدِ .
قَوْلُهُ : " فَلَمْ تُعْرَفْهُ " أَي : فَلَمْ تُعْرَفِ الإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ - وَهِيَ
غَيْرُ الْحَقِيقِيَّةِ - الْاسْمَ الْأَوَّلَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَلَمْ تُخَصِّصْهُ [(٥) أَيْضًا ،
أَوْ يَقُولَ : فَلَمْ تُخَصِّصْهُ] (٥) وَيَكْتَفِي بِهِ عَنْ ذِكْرِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى
التَّخْصِيصُ انْتَفَى التَّعْرِيفُ وَلَا يَنْعَكِسُ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ لَازِمٌ لِلتَّعْرِيفِ ، لَكِنَّهُ
حَصَّ التَّعْرِيفَ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ كَانَ حَاصِلًا بِالْعَمَلِ قَبْلَ الإِضَافَةِ .
قَوْلُهُ : " كَمَا لَوْ ظَهَرَ " أَي : كَمَا لَوْ ظَهَرَ التَّنْوِينُ ، يُرِيدُ أَنْ حَالَ اسْمُ
الْفَاعِلِ إِذَا نَوِّنْتَهُ وَنَصَبْتَهُ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ إِذَا أَضْفَقْتَهُ وَجَرَرْتَهُ مَا بَعْدَهُ بِالإِضَافَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكلمة يوجبها المقام ، انظر المرجع السابق .

(٣) سورة المائدة : ١ .

(٤) قال الزمخشري في أساس البلاغة (ج ١٤٢) : " وامرأة جائلة الوشاحين : هيفاء " .

(٥) سقط من الأصل .

فِي كَوْنِهِ لَا يَتَعَرَّفُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ لِشَبَهٍ خَاصٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَى عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ ، فَـ " ضَارِبٌ " كـ " يَضْرِبُ " ، وَيُرَادُ بِهِ الْحَالُ وَالْأَسْتِقْبَالُ كَالْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ (١) ، وَلِذَلِكَ إِذَا وُصِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ شَبَهِ الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي (٢)

فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ بَعْدَ إِعْمَالِهِمْ ، فَـ " مِنْ وَرَقِ الْحَمِي " صِفَةٌ لـ " قَوَاطِنَ " .
قَوْلُهُ : " كَضَارِبِ الْعَبْدِ " مِثَالٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الثَّلَاثِيِّ .

قَوْلُهُ : " وَكَاسِي زَيْدٍ " مِثَالٌ بِالْمُعْتَلِّ مِنْهُ ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ (٣) مِثَالٌ لِجَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مَجْمُوعًا كَمَا يَعْمَلُ مُفْرَدًا (٤) ، وَفِي إِعْمَالِهِ إِذَا جُمِعَ جَمَعَ التَّكْسِيرِ خِلَافًا ؛ لِبُعْدِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنِ جَرِيهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَتَمَثُّلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَتِّمُ نُورِهِ ﴾ (٥) تَمَثُّلٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، يُرِيدُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عَلَى اخْتِلَافِ أَبْنِيَّتِهِ إِذَا كَانَ

(١) قال ابن القواس في شرحه ١ / ٧٣٥ " فإن أريد به - أي : اسم الفاعل - المضي نحو " ضارب زيد أمس " تعرف بما يضاف إليه عند البصريين ، لأن إضافته محضة لازمة ، لأنه لما لم يشبه الفعل تنزل منزلة الجوامد " ، وانظر الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٧٩ .

(٢) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٢٩٥ برواية « أو ألقا » بدون فعل بين حروف الكلمة " بدل " قواطنا " وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٦ بولاق ، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١ / ٨ ، ٥٦ ، وشرحها للتحاسن ٢٩ ، ٨٨ ، واللسان " حم " .

(٣) سورة الزمر : ٢٨ ، على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو فإنه نون ونصب . ينظر : التيسير في القراءات ١٩٠ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٥٦ بولاق .

(٥) سورة الصف : ٨ .

لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ هَذَا شَأْنُهُ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " مَعْمُورُ الدَّارِ ،
وَمُؤَدَّبُ الخُدَّامِ " .

وَالْحَقُّوَا بِذَلِكَ عَنْ تَشْبِيهِهِ مُشَبَّهَهُ كَحَسَنِ الْوَجْهِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ

قَوْلُهُ: " بِذَلِكَ " أَيُّ: بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَـ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ .
قَوْلُهُ: " مُشَبَّهَهُ " أَيُّ: مُشَبَّهَ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُشَبَّهَةٌ
فِي الْعَمَلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَإِنَّمَا شُبِّهَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ) (١) ؛ لِأَنَّ اسْمَ
الْفَاعِلِ أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْهَا بِجَرِيهِ عَلَى " يَفْعُلُ " فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ
حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَلَيْسَ قَوْلُكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " بِجَارٍ عَلَى " يَحْسُنُ " (٢)
فَلَمْ يُشَبَّهْهُ لَكِنَّهُ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي يُشَبَّهُ الْفِعْلَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُنْتَى (٣) ،
وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ بِوِاسِطَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَمْ تُفَدَّ
إِضَافَتُهُ التَّعْرِيفَ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ " (٤) ، فَلَوْ
كَانَتْ الصِّفَةُ مُعْرَفَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْوَجْهِ " لَمْ تُوصَفْ بِهَا النِّكَرَةُ وَقَدْ
وُصِفَتْ بِهَا النِّكَرَةُ وَأَمْتَنَعَ وَصِفُ الْمَعْرَفَةِ بِهَا ، فَهِيَ نِكْرَةٌ لِتَقْدِيرِ
الْأَنْفِصَالِ أَيْضًا لِأَنَّ قَوْلَكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " التَّقْدِيرُ " حَسَنُ وَجْهُهُ "
فَأُضَافَ ، وَحَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا ، وَفِي " حَسَنٍ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ (٥) .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في الأصل " لِحَسَنِ " .

(٣) في (ف) " شَيْ " .

(٤) في الأصل " الوجوه " .

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٥٦ فما بعدها .

قَوْلُهُ : " كَحَسَنِي الْوَجُوهِ " أَرَادَ كَحَسَنَيْنِ فَحَذَفَ نُونَ الْجَمْعِ وَأَضَافَ ١٠٩/ب
 كَمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْوَاحِدِ .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَّعَرَفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لِأَنَّ " مِنْ " مُقَدَّرَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ أَفْضَلُ مِنْهُمْ " .
 وَأَقُولُ : إِنْ تَقْدِيرُ " مِنْ " لَوْ كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " (١) ، وَلَمَنَعَتِ اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ فِي قَوْلِكَ : " غَلَامُ زَيْدٍ " مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَمَّ فَكَذَا هُنَا .

وَأَقُولُ : إِنَّمَا لَمْ يَتَّعَرَفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ - أَعْنَى فِعْلَ التَّعَجُّبِ - ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَوَجْهُ شَبْهِهِ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ أَنَّهُ لَا يُبْنَى [مِمَّا لَا يُبْنَى] (٢) مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّعَرَفْ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِتَقْدِيرِ " مِنْ " ، وَلِذَلِكَ يَتَّعَدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَيُوصَلُ بِهِ كَالْفِعْلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ (٣) : هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ ، قَالَ : وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " ثَوْبِ خَزِّ " وَهُوَ خِلَافَ مَقْصِدِ الْمُؤَلِّفِ الَّذِي أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا تَقِيدُ التَّعْرِيفَ قَطْعًا ، فَالصَّوَابُ إِذَنْ " ثَوْبِ الْخَزِّ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَعْقِيبُ ابْنِ الْقَوَاسِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ ٧٣٧ حَيْثُ قَالَ " وَلَا يُقَالُ : لَوْ كَانَ تَقْدِيرُ " مِنْ " مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ اللَّامِ فِي نَحْوِ " غَلَامُ زَيْدٍ " ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّمَا يَمْنَعُ أَنْ لَوْ كَانَتْ مَعِ تَقْدِيرُهَا مَرَادَةً كَمَا فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ " ، وَهَكَذَا أَكْبَرُ دَلِيلٌ عَلَى تَأَثُّرِ ابْنِ الْقَوَاسِ بِالنِّبْلِيِّ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) الْأَصُولُ فِي النُّحُو ٨/٢ ، وَنَصَهُ " فَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى " مِنْ " نَكْرَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَإِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى " اللَّامِ " مَعْرِفَةً ، وَفِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ " .

مَعْنَى " مِنْ " نَكْرَةً ، وَهُوَ مُذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (١) ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ فَهُوَ
مَعْرِفَةً نَحْوَ قَوْلِ عُمَرَ (٢) - (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٣) - : " لَنْصِيبُ " (٤) أَشْعَرُ أَهْلِ
جِلْدَتِهِ " أَي : شَاعِرُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ شَاعِرٌ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ (٥)
وَأَبْنُ جَنِّي (٦) ، وَالْجُرْجَانِيُّ (٧) فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ نَكْرَةٌ وَلَمْ تُقَدْ (٨)
إِضَافَتُهُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ حَذْفُ « مِنْ »
وَيَحْدَفُهَا حَصَلَ التَّخْفِيفُ ، وَلِذَلِكَ وَصِفَ بِهِ النُّكْرَةُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ
النَّاسِ " مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّحِيحُ .
وَلَا يُضَافُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ فَلَا تَقُولُ " زَيْدٌ
أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ ، وَتَقُولُ : الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ حِجَارَةٌ .

(١) وانظر كذلك ابن يعيش ٩٧ / ٦ .

(٢) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان ، الخليفة الصالح ، خامس الخلفاء الراشدين .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو نصيب بن رباح ، مولى عبدالعزيز بن مروان ، وكان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القرى

فباعه لعبدالعزيز بن مروان ، وهو من الشعراء الإسلاميين المعاصرين للفرزدق وجريير ، ولهذا

اختلف فيمن قال له : " أنت أشعر أهل جلدتك " ، فبعضهم ينسبها للفرزدق ، والآخر لجريير ،

وقيل : أيمن بن خريم الأسدي ، أما نسبته لعمر دون تقييد كما نكر المؤلف وتبعه ابن القواس فلم

أجدها عند غيرهما ، والأقرب أنه عمر بن عبدالعزيز الأموي ، لأنه هو الذي اتصل به ، وقد نسبه

صاحب الشرح المجهول لعمر بن الخطاب وهو وهم ، إذ ابن الخطاب متقدم عليه .

أما ابن الخبز والشريشي فقد نسباه للفرزدق ، والله أعلم . انظر ترجمته نصيب في الأغاني

٢٣٥ / ١ - ٢٨٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٧٥ .

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٦٩ ، والهمع ٤٨ / ٢ .

(٦) لم أعثر عليه في كتبه التي بين يدي ، وهو في الشرح المجهول لوحة ٨٢ منسوبا إليه .

(٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٤ / ٢ .

(٨) في (ف) " تضاف " .

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ : صَلَاةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَلَمَّا لَمْ) (١) تَجْزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ - فَلَمْ يَقُولُوا : زَيْدُ الشَّابِّ ، وَعَمْرُو الْفَاضِلِ ، بِتَنْكِيرِ الْعَلَمِ يُرِيدُونَ أَنَّ " زَيْدًا " هُوَ الشَّابُّ ، وَعَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ - فَكَذَلِكَ لَمْ تَجْزُ إِضَافَةُ " الْمَسْجِدِ " إِلَى " الْجَامِعِ " ؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ صِفَةُ الْمَسْجِدِ فَتَأَوَّلُوا وَقَالُوا : الْجَامِعُ صِفَةُ الْمَوْصُوفِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، " أَوْ " الْمَكَانِ الْجَامِعِ " ، وَكَذَلِكَ " صَلَاةُ الْأُولَى " تَقْدِيرُهُ " صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ هَرَبًا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : " دَارُ الْأَخْرَةِ " أَيُّ : دَارُ السَّاعَةِ الْأَخْرَةِ ، أَوْ النَّشْأَةِ الْأَخْرَةِ (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا قَالُوا : " دَارُ الْأَخْرِ " بِحَذْفِ " الْهَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ " دَارُ الْيَوْمِ الْأَخْرِ " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَخْرَةَ صِفَةٌ لِلدَّارِ لَا لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ؟ . قُلْتُ : لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ لَجَازَ ، وَلَكِنَّهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَى تَقْدِيرِ " السَّاعَةِ " ؛ لِأَنَّهَا أَوْلُ الْأَوْقَاتِ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ حَذْفَ [الْمَوْصُوفِ] (٣) وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ لَا تَأْتِيرُ لَهُ فِي عَدَمِ [تَعْرِيفِ] (٤) الْأَوَّلِ بِالثَّانِي ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " غُلَامٌ

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " وَمَا لَمْ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ

الْفِعْلَانِ ، وَزَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى مَنَعِهِ . انظُرِ الْإِنْصَافَ ٤٣٦ الْمَسْأَلَةَ ٦١ حَيْثُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ،

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَاحْتِجَاجُ كُلِّ مِنْهُمُ .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْمَوْصُولِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الْفَارِسِ " فَإِنَّ الْمُرَادَ : غُلَامُ الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ بِالِاتِّفَاقِ .
 وَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْأَوَّلِ قَبْلَ ١/١١٠
 الْإِضَافَةِ فَهُوَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ يُشْبِهُ لَفْظُهُ لَفْظَ صِفَةِ الْأَوَّلِ ، فَمَنَعُوا
 مِنْ تَعْرِيفِهِ كَيْلًا يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ تَعَرَّفَ بِصِفَتِهِ (١) .

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمًا
 وَجَرَّمَا تُصَيِّفُهُ إِلَيْهِ وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلَهُ عَلَيْهِ

لَمَّا ذَكَرَ الْإِضَافَةَ وَهِيَ يَتَوَقَّفُ وَجُودَهَا عَلَى طَرَفَيْنِ ، مُضَافٍ
 وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَخَذَ يَذْكَرُ (حُكْمَ) (٢) كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ اللَّذَيْنِ
 تَتَوَقَّفُ الْإِضَافَةُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : « وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ إِلَى آخِرِهِ » ، إِنَّمَا بَدَأَ
 بِالْمُضَافِ ، لِتَقَدُّمِهِ وَسَبْقِهِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، لِأَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخَصَّصٌ لِلْمُضَافِ وَمُبَيَّنٌ لَهُ ، وَالْمُخَصَّصُ لِلشَّيْءِ يَجِبُ
 تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَالْأَوَّلُ
 عَامِلٌ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ عَامِلٌ غَيْرٌ مُتَّصِرَفٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ،
 أَوْ الْأِسْمُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا سَبَقَ (٣) ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ (الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ) (٤) فَلَا يَجُوزُ " جَاعِنِي زَيْدًا غُلَامًا ضَارِبًا " أَيُّ :
 غُلَامًا ضَارِبًا زَيْدًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) نقل ابن القواس ص ٧٢٨ هذا التعليل دون عزو ثم قال : « وفيه نظر » ، رحم الله الجميع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ص ٦٩٢ فيما مضى .

(٤) في النسختين " المضاف على المضاف إليه " والصواب ما أثبتته بدليل ما بعده وانظر ذلك

في الهمع ٤٩ / ٢ .

قوله : " وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرَبُهُ إِلَى آخِرِهِ " يُرِيدُ : تَرَفَعُهُ إِذَا كَانَ
فَاعِلًا نَحْوُ " قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ " ، وَتَنْصِبُهُ إِنْ (١) كَانَ مَفْعُولًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ غُلَامَ
زَيْدٍ " ، وَتَجْرَهُ إِنْ (١) كَانَ (مَجْرُورًا) (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ ، فَهَذَا مَعْنَى
قَوْلِهِ " أَعْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ " أَيُّ : أَعْرَبُهُ بِالْإِعْرَابِ الَّذِي يُوجِبُهُ لَهُ
الْعَامِلُ . ثُمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ يُؤَثِّرُ فِي الْآخِرِ ، أَمَّا
تَأْتِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُضَافِ فَهُوَ إِمَّا التَّعْرِيفُ ، وَإِمَّا التَّخْصِيسُ ، أَوْ
الْعُمُومُ ، أَوْ الشَّرْطُ ، أَوْ الِاسْتِفْهَامُ ، أَوْ التَّائِيثُ ، أَوْ الْبِنَاءُ .
أَمَّا (٣) تَأْتِيرُ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيسِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا تَأْتِيرُ الْعُمُومِ فَنَحْوُ
" أَكْرَمَ غُلَامَ كُلِّ رَجُلٍ " ، وَنَحْوُ يَدِ الْأَسَدِ أَشَدُّ مِنْ يَدِ الذَّنْبِ .
وَأَمَّا تَأْتِيرُ الشَّرْطِ فَنَحْوُ " غُلَامٌ مَنْ تَجِدَ فَأَكْرَمَهُ ، وَأَمَّا تَأْتِيرُ
الِاسْتِفْهَامِ فَنَحْوُ : غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، وَأَمَّا التَّائِيثُ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي إِنْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٤)
فَأَنْتَ الْفِعْلُ فَقَالَ " شَرِقَتْ " وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ، وَهُوَ " الصَّدْرُ " لَكِنْ
لَمَّا أُضَافَهُ إِلَى " الْقَنَاةِ " ، وَصَدْرُ " الْقَنَاةِ " جُزءٌ مِنْهَا، أَثَّرَتْ الْإِضَافَةُ تَأْتِيثَ
الأَوَّلِ ، وَلَا يَكْتَسِي (الأَوَّلُ) (٥) مِنَ الثَّانِي تَأْتِيثًا إِلَّا إِذَا كَانَ الأَوَّلُ جُزءَ الثَّانِي ،

(١) فِي (ف) " إِذَا " .

(٢) فِي النُّسخَاتِ " مُضَافًا " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الأَصْلِ " وَأَمَّا " بِزِيَادَةِ الواوِ .

(٤) البَيْتُ لِلأَعْمَشِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو بِهَا عَمِيرَ بْنِ عَبْدِاللهِ ، وَهُوَ فِي دِيوانِهِ ١٢٣ ، وَهُوَ مِنْ شِوَاهِدِ

سَبِيئِيهِ ٨١ / ٥٣ ، وَالْمُقْتَضَبِ ٤ / ١٩٧ ، وَالْكَامِلِ ٢ / ١٤١ ، وَالْمَذْكُورِ وَالْمَوْثِقَ لِلأَنْبَارِيِّ ٥٩٣ ، وَالْمَذْكُورِ

وَالْمَوْثِقَ لِلْفَرَّاءِ ١١٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢ / ٢٧ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٦٦٧ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧ / ١٥١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَيَصِحُّ فِيهِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الثَّانِي ، فَلَا يُقَالُ : قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدٌ ،
فَتَوَدَّتْ ؛ لِإِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَى هِنْدٍ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الثَّانِي .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الْبِنَاءِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
تَنْطِقُونَ ﴾ (١) فَـ " مِثْلُ " صِفَةٌ لـ " حَقٌّ " لَكِنَّ لَمَّا أُضَافَ " مِثْلًا " إِلَى
" أَنَّكُمْ " وَهِيَ (٢) حَرْفٌ مَبْنِيٌّ بِنَى " مِثْلًا ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ، وَ " مَا "
زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي فَهُوَ الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقَّ الْإِضَافَةِ
الْجَرُّ لِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَمُحْمَوْلَةٌ عَلَى
الْمَحْضَةِ فِي الْجَرِّ .

قَوْلُهُ : " وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلَهُ عَلَيْهِ " يُرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ يَطْرَأُ عَلَى
الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) أَيِ : أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَكَذَلِكَ
يَطْرَأُ الْحَذْفُ عَلَى الثَّانِي مِثْلَ طَرِيَانِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكُلِّ
قَائِمًا " أَيِ : بِكُلِّهِمْ قَائِمًا ، وَمِنْهُ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِنِيءِ ١١٠/ب
الْمُضَافِ ، كَالظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَ " الْهَاءُ " فِي " مِثْلِهِ " ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الطَّرِيَانُ الَّذِي
دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (يَطْرَأُ) ، وَ " الْهَاءُ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ (٤) فَتَعَوَّدَ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " مَا تُضَيِّفُهُ " ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا
أَيِ : الْمُضَافُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ غَيْثًا :

(١) سورة الذاريات : ٢٣ ، وفي الأصل " وانه " بزيادة الواو خطأ .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

أَسَالَ الْبِحَارَ وَأَنْتَحَى لِلْعَقِيقِ (١)

يُرِيدُ : أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ الْبِحَارَ ، فَحَذَفُهَا جَمِيعاً .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُلْكَاً لِلثَّانِي نَحْوُ " غُلَامٌ زَيْدٌ " وَقَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُلْكَاً لِلأَوَّلِ نَحْوُ " صَاحِبُ الدَّارِ " ، وَقَدْ لَا تُفِيدُ الْمَلِكَ لَكِنْ تُفِيدُ الْمُقَارَبَةَ نَحْوُ " أَخُو زَيْدٍ " أَيُّ : قَرِيبُهُ .

" التوابع "

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

" الْكَلِمِ " بِالْكَسْرِ هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ خَفَّفَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ جَازَ إِسْكَانُهُ ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْكَلِمِ قَدْ [تُطْلَقُ] (٢) وَيُرَادُ بِهَا النِّكَرَاتُ مِنَ الْأَجْنَاسِ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الْاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ عَلَى هَذَا أَوَّلٌ ، وَالْخَبَرُ ثَانٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْأَوَّلِ مَا يَبْأَشِرُهُ الْعَامِلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ : مَا لَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا بِالْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ " الْبَدَلَ " تَابِعٌ فَلَا يَبْأَشِرُهُ الْعَامِلُ .

(١) هذا عجز بيت لأبي دؤاد الإيادي ، ورواية المؤلف له "وانتحي العقيقا " تحريف صوابه من الديوان ٣٢٧ ، والبيت بتمامه :

أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرَقَ شَرِيقِ أَسَالَ الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ
رَأَى الْبَرَقَ : ضَوْؤُهُ وَبَلَعَانُهُ . شَرِيقٌ : مَشْرِيقٌ . الْبِحَارُ : الْوُدْيَانُ .

العقيق : اسم موضع ، وهو في المفصل ١٠٧ ، وابن يعيش ٣١ / ٣ .

(٢) في النسختين " نطق " ولعل الصواب ما أثبتناه .

وَالتَّابِعُ : هُوَ كُلُّ تَابٍ مُشَارِكٍ لِلأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ مِنْ الوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ

بِالأَوَّلِ .

فَقَوْلُنَا : " مُشَارِكٌ " يُرَادُ فِي إِعْرَابِهِ ، فَخَرَجَ عَنْهُ خَبَرٌ " إِنْ " ، وَخَبَرٌ
" كَانِ " ، لِأَنَّهَا تَوَانٍ لِأَسْمَائِهَا وَلَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ التَّابِ وَالأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ الْخَاصِّ
بِهِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا : " مِنْ الوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " [خَبَرٌ] (١) الْمُبْتَدَأُ ،
وَالتَّابِ مِنْ مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " وَمَا أَشْبَهُهُ ، لِأَنَّ رَفَعَ الخَبَرَ لَيْسَ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي
ارْتَفَعَ بِهِ مِنْ وَجْهِ يَخْصُهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الخَبَرُ وَلَمْ يَرْتَفِعِ الخَبَرُ مِنْ
ذَلِكَ الوَجْهِ (بَلْ) (٢) مِنْ وَجْهِ يَخْصُهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ وَكَذَلِكَ (الْمَفْعُولُ) (٣)
التَّابِ مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " فَإِنَّ اتِّصَابَهُ لَيْسَ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي اتَّصَبَ بِهِ الأَوَّلُ
(فَإِنَّ نَصَبَ الأَوَّلِ) (٤) لَيْسَ مِنْ (وَجْهِ) (٥) كَوْنِهِ مَظْنُونًا بَلْ مِنْ وَجْهِ كَوْنِهِ
مُبَيَّنًا لِمَوْرِدِ الظَّنِّ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَمْ يَصِحَّ قِيَامُ الخَبَرِ
مَقَامَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّ الخَبَرَ يَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، وَلَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَقَامَتْ صِفَتُهُ
مَقَامَهُ فَيَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الخَبَرُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ مِنْ بَابِ "
ظَنَنْتُ " لَمْ يَقُمْ التَّابِ مَقَامَهُ ، وَتَقْوِمُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ
قَائِمًا " فَلَوْ حُذِفَتْ " زَيْدًا " لَقَلَّتْ : ظَنَنْتُ الْكَرِيمَ قَائِمًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا : " مِنْ
الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " أَعْنَى الْمَتَّبِعِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

وَالْتَّبَاعُ خُمْسَةٌ ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِمَا
نُسِبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا (١) ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا فَإِمَّا أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَتَّبِعِ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ أَوْ لَا ، وَالْأَوَّلُ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ ، وَالثَّانِي الْبَدَلُ ،
وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْصُودًا (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ (أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ) (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ لَا ، وَالْأَوَّلُ النَّعْتُ ، وَالثَّانِي
التَّوَكِيدُ .

وَأَخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَنْسَحِبُ حُكْمُ الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى الْمَتَّبِعِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي (التَّابِعِ) (٢) [مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ] .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ دُونَ الْبَاقِي (٣) .

١/١١١

" النَّعْتُ "

فَالنُّعْتُ مُشْتَقٌّ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اسْتِغْنَاكِ حُكْمًا

النُّعْتُ وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ الْفَاطُ مْتَرَادِفَةٌ (٤) ، وَقِيلَ : الْوَصْفُ أَعَمُّ

لِقَوْلِهِمْ : صِفَاتُ اللَّهِ وَلَمْ يَقُولُوا : نَعُوتُ اللَّهِ ، وَأِنَّمَا كَانَ النَّعْتُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " المتبوع " ولعل الصواب ما أثبتته ، وما بعده تكملة مني .

(٣) انظر ذلك في الهمع ٢ / ١١٥ حيث قال السيوطي " لوقيل : العامل في الكل المتبوع لكان له من شواهد تؤيده منها قولهم أن المبتدأ عامل في الخبر ، والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا " ، وكذا في شرح الكافية ١ / ٢٩٩ ، والتصريح ٢ / ١٠٨ .

(٤) قال أبو حيان عن النعت : " التعبير به اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة " (عن الهمع ٢ / ١١٦) .

مُشْتَقًّا ؛ لِأَنَّ (الْأَنْعَتَ) (١) لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيَّ ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى ، مُطَابِقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا . ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْوَضْعِ كَقَوْلِكَ : الْعَالَمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيَّ ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ وَضْعِ لَفْظِ الصِّفَةِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا " الْأَدَالُ عَلَى ذَاتٍ " مِثْلُ الْحَالِ ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ ، وَقَوْلِنَا : « مُطَابِقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا » لِيَخْرُجَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ .

قَوْلُهُ : " يَبِينُ الْأِسْمَ " أَيُّ : يُمَيِّزُهُ إِمَّا بِتَوْضِيحٍ أَوْ بِتَخْصِيصٍ ، وَمَعْنَى (التَّوْضِيحِ) (٣) هُنَا أَنْ يَعْتَرِضَ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْأِسْمِ مِثْلُ أَنْ يَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ اسْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ " زَيْدٌ " ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَلَمْ يَدِرِ السَّمَاعُ أَيُّهُمْ يَعْنِي ، فَإِذَا قَالَ (الْقَائِلُ) (٤) : الطَّوِيلُ ، أَوْ الْعَالِمُ " تَبَيَّنَ بِالصِّفَةِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ ، هَذَا فِي الْمَعَارِفِ ، وَأَمَّا فِي النِّكَرَاتِ فَتُفِيدُ التَّخْصِيصَ .

قَوْلُهُ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمًا » يُرِيدُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَيْسَ مُشْتَقًّا نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَيُّ : مُتَمَوِّلٍ (٥) ، أَوْ صَاحِبِ مَالٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " أَيُّ : مَعْدُودَةٍ ، وَ" بِرِجَالٍ أَلْفٍ " أَيُّ : كَثِيرِينَ ، وَ" بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ " أَيُّ : كَامِلٍ ، وَ" بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " أَيُّ : كَامِلٍ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " الْفِظْ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " مُطَابِقًا " ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " التَّبْيِينُ " .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ف) .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " مَمَوَّلٌ " وَالْمَثْبُتُ مِنَ التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةٌ ٨٧ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٣ / ٤٨ .

لَيْسَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى إِلَّا الْفَتَى فِيهِ أَدَبٌ (١)

فَ " كُلُّ " صِفَةٌ لِلْفَتَى أَي : لَيْسَ الْفَتَى الْكَامِلُ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقِ حُكْمًا » مَا دَلَّ

عَلَى مَعْنَى فِي الْمُتَّبِعِ ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ بِـ " أَوْ " ، أَي : فَالْنَعْتُ أَحَدُ قِسْمَيْنِ ، إِمَّا

مُشْتَقٌّ ، أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى كَالْمُشْتَقِّ ، فَإِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ فَهُوَ فِي حُكْمِ

الْمُشْتَقِّ .

وَالصِّفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْيِينِ كَمَا ذَكَرَ ، وَتُسَمَّى صِفَةً فَرْقٍ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ لِلْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِذْ لَا مَشَارِكَ لَهُ

فِي اسْمِهِ ، قَالَ تَعَالَى : « هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا » (٢) أَي : مُسَمًى بِاسْمِهِ .

الثَّلَاثُ : صِفَةٌ نَمَّ كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ، وَكَنَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْفَاسِقِ

الْخَبِيثِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُسَمًى بِرَيْدٍ غَيْرُهُ (٣) .

الرَّابِعُ : صِفَةٌ تَوْكِيدٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً

وَاحِدَةً » (٤) ، وَقِيلَ : "وَاحِدَةً" لِإِزَالَةِ الْفَرْقِ ؛ فَإِنَّ " النَّفْحَةَ " يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ

(١) البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي كان من الشعراء المحدثين

الجديدين ، وإنما قيل له اليزيدي ، لأنه صحب يزيد ابن منصور - خال المهدي - يؤدب ولده فنسب

إليه ، ومات رحمه الله في سنة ٢٠٢ هـ انظر ترجمته ومصادرهما في نزهة الألباء ٨١ .

والبيت في الموشى ١٧ منسوباً إليه .

(٢) سورة مريم : ٦٥ .

(٣) وقال ابن يعيش ٤٨ / ٣ : " لأنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه

الأوصاف " .

(٤) سورة الحاقة : ١٣ .

بِهَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (١) فَالْنِعْمَةُ مُفْرَدَةٌ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ غَيْرُ مُحْصَاةٍ بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (٢) أَي : أَطْفَالاً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً بِالنُّوعِ ، أَي : حَقِيقَتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ النَّفْخَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى " الْوَاحِدَةِ " بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَهُوَ تَاءُ التَّائِيثِ وَلَيْسَتْ النَّفْخَةُ مَوْضُوعَةً لِلْوَحْدَةِ بَلْ لِإِفَادَةِ مَعْنَى النَّفْخِ وَدَلَّتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ ضِمْنًا وَتَبَعًا ، فَلِذَلِكَ وَصَفَهَا بِلَفْظٍ مَوْضُوعٍ لِلْوَحْدَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا كُلُّ مَا أَتَى مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ لِلتَّوَكُّيدِ فَإِنَّ لَهُ مَعَانِي أَبْلَغَ مِنَ التَّوَكُّيدِ الَّذِي ذَكَرُوهُ .

وَالنَّعْتُ كَالنَّعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ كَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ ١١١ ب

لَمَّا لَمْ يَبْقَ لِلْعَامِلِ (إِلَّا) (٣) الْعَمَلُ فِي الْمَتَّبُوعِ أُجْرِيَ عَلَى التَّابِعِ
 إِعْرَابُ الْمَتَّبُوعِ ، وَيُرِيدُ بِالْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ التَّوَكُّيدَ ، وَالْبَدَلَ ، وَعَطْفَ الْبَيَانِ ،
 وَعَطْفَ النَّسْقِ ، فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي التَّبَعِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَيُخَالَفُ بَعْضُهَا
 بَعْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَالتَّوَكُّيدُ يُشَارِكُ الْوَصْفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ
 وَالْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ ، وَيُخَالَفُهُ فِي التَّنْكِيرِ وَالِاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ
 الَّلَفْظِيُّ فَيُؤَافِقُ الْوَصْفَ (٤) فِي التَّنْكِيرِ وَيُخَالَفُهُ فِي الْإِشْتِقَاقِ فَقَطُّ .
 وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيُؤَافِقُ الْوَصْفَ (٤) فِي كَوْنِهِ مُبَيِّنًا لِمَتَّبُوعِهِ (٥) .

(١) سورة ابراهيم : ٣٤ .

(٢) سورة الحج : ٥ .

(٣) في النسختين " إلى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في (ف) " للمتبوع " .

وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ عَلَى قَوْلٍ ، وَفِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلَا يَلْزَمُ مُوَافَقَةُ الْبَدَلِ
لِمَتَّبِعِهِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ بِوَكْذَلِكَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مَعْلُومٌ يُدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ (١) ، فَقَوْلُنَا : " تَابِعٌ "
يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ وَغَيْرُهُ ، وَقَوْلُنَا : " مَعْلُومٌ " خَرَجَ الْخَبْرُ الْمُشْتَقُّ الْمَعْرَفُ
وَمَا ضَاهَاهُ ، وَقَوْلُنَا : " يُدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ " يَخْرُجُ بِهِ بَاقِي التَّوَابِعِ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَضِدُّهُ كَذَلِكَ فِي التَّنْكِيرِ

وَضِدُّهُ وَالْجَمْعُ وَالْأَفْرَادُ وَالضَّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ

قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّعْتَ كَالْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْإِعْرَابُ ثَلَاثَةٌ ، رَفْعٌ ،
وَنَصْبٌ ، وَجَرٌ ، وَالتَّذْكِيرُ وَضِدُّهُ وَهُوَ التَّنْيَةُ ، وَالتَّنْكِيرُ وَضِدُّهُ وَهُوَ التَّعْرِيفُ ،
وَالْإِفْرَادُ وَالتَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَفَهِمْتَ التَّنْيَةَ مِنْ قَوْلِهِ " وَالْجَمْعُ " إِذْ لَا يُتَّصَرُّ
وَجُودُ الْجَمْعِ بِدُونِ التَّنْيَةِ .

فَتِلْكَ عَشْرَةُ أَشْيَاءٍ تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ فِيهَا إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَهُ -
أَعْنَى الْمَوْصُوفِ - ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ لِلْمَوْصُوفِ ، بَلْ كَانَتْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ
وَمَتَّعَلِقِهِ تَتَّبِعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءٍ .

وَقَوْلُنَا : " تَتَّبِعُهُ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءٍ " يَعْنِي عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ، أَمَا
عَلَى [سَبِيلِ] (٢) التَّفْصِيلِ فَفِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ كَرِيمٍ " ، فَقَوْلُكَ : " كَرِيمٌ " قَدْ تَبِعَ " رَجُلًا " فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ فِي
جَرِّهِ وَتَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ ، وَإِفْرَادِهِ ، وَكَذَا لَوْ عَرَفْتَ " رَجُلًا " لَتَبِعَتْهُ الصِّفَةُ
فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ .

(١) هذا التعريف لابن الحاجب في الكافية ، انظر شرحها للرضي ١ / ٣٠١ .

(٢) تكملة مستفادة من سياق الكلام ومن أسلوبه .

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ " تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءٍ " يَرِيدُونَ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي تَنْثِينِهِ إِنْ كَانَ مَثْنَى ، وَفِي جَمْعِهِ إِنْ كَانَ مَجْمُوعًا ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ تَأْوِيلُ الْبَاقِي .

وَإِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، - أَيْ : لَيْسَتْ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الصِّفَةِ هِيَ (١) الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ الْمَوْصُوفَةُ - بَلْ هِيَ لِشَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِهِ ، تَتَّبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ، وَهِيَ الْإِعْرَابُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّنْكِيرُ فَقَطْ ، وَسَقَطَتِ التَّبَعِيَّةُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَوَاقِي ، وَتَتَّبَعُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فِي شَيْئَيْنِ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرِيمٍ أَبُوهُمْ " فَقَوْلُكَ " كَرِيمٌ " لَمْ يَتَّبِعْ " قَوْمًا " إِلَّا فِي التَّنْكِيرِ ، وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتَّبَعُهُ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (٢) فَلَمْ يَتَّبِعِ " الظَّالِمِ " لِلْقَرْيَةِ فِي شَيْءٍ سِوَى ١/١١٢ التَّعْرِيفِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّأْنِيثِ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَلَمَّا كَانَ تَبَعُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ فِي نِصْفِ الْعَشْرَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ تَبَعْتُهُ أَيْضًا فِي نِصْفِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ ، الْأَلْتَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ أَبُوهُمَا " فَلَمْ يَتَّبِعْ " كَرِيمٍ " لِلرَّجُلَيْنِ فِي شَيْءٍ سِوَى الْجَرِّ وَالتَّنْكِيرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ عَلَامَةٌ ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ ضَيْفٍ " (٣) يُشْكَلُ (٤) ؟

(١) في الأصل " وهي " بزيادة الواو .

(٢) سورة النساء : ٧٥ .

(٣) في الأصل " صنف " ، والضيف : يكون للواحد والجمع كعدل وخصم .

انظر العباب الزاخر (حرف الفاء ضيف ٣٧٤) .

(٤) الإشكال في بطلان اشتراط مطابقة الصفة لموصوفها في التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع والتثنية .

قِيلَ : أَمَا "عَلَامَةٌ" فَلَمَّا كَثُرَ عِلْمُهُ تَأَوَّلُوهُ بِجَمَاعَةٍ عَلَامَةٌ (١) ، وَأَمَا
"ضَيْفٌ" فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَصِفٌ كَقَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ عَدْلٌ ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ .

قَوْلُهُ : "وَالضَّدُّ أَعْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ" يُرِيدُ : أَنْ لَفْظَ "الضَّدُّ" أَعْنَانِي عَنِ
عَدَدِ الْعَشْرَةِ الَّتِي تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفِ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا
قَالَ : "التَّنْكِيرُ وَضِدُّهُ" عَلِمَ أَنَّ ضِدَّ التَّنْكِيرِ هُوَ التَّعْرِيفُ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَلَمَّا
كَانَتِ الصِّفَةُ هَذَا شَأْنَهَا فِي التَّبَعِيَّةِ قَالَ السِّيْرَافِيُّ (٢) : إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ
الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى (أَنَّ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ
عَالِمٍ ، وَكَرِيمٍ ، وَنَحْوِهِمَا) (٣) مِنَ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا قُلْنَا : "زَيْدُ الْعَالِمِ" فَذَاتُ
زَيْدٍ هِيَ (الذَّاتُ) (٣) الْمَفْهُومَةُ مِنَ "الْعَالِمِ" ، وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ
الْوَاحِدُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، مُفْرَدًا وَمُتْنًى ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا قَالَ :
"جَاعَنِي رَجُلٌ" طَلَبَ فِي الرِّجَالِ ، فَإِذَا قَالَ : "جَاعَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ" طَلَبَ فِي
الرِّجَالِ الْكِرَامِ ، وَإِذَا قَالَ : "جَاعَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ عَالِمٌ" طَلَبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ
الْعُلَمَاءِ ، فَقَدْ نَقَّصَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عُمُومَ « رَجُلٍ » وَخَصَّصَتْهُ بِأَلْبَعْضِ .

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حَلِيَّةٌ وَنَسَبٌ	وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يَنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ	غَيْرُ الْعِلَاجِ رَافِعٌ لِلْبَسِ
كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَالْمُصَلِّي	وَهِنْدِ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرُو الْعَلَامَةِ الْمَكِّيِّ	وَرَجُلِ أَخْرَقَ أَسْوَدِيَّ

قَدْ قَسَمَ الصِّفَةَ أَقْسَامًا :

(١) وقيل : إن التاء في "علامة" ليست للتانيث وإنما هي للمبالغة في الوصف .

(٢) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١ / ٤٢٢ هارون .

(٣) سقط من (ف) .

أَحَدَهَا : غَرِيْزَةٌ ، أَي : فِعْلُ النَّفْسِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعَالِمُ ،
 وَهِنْدُ الْفَارِكُ " أَي : الْمُبْغِضَةُ ، وَكَذَلِكَ " ذَاتُ الدَّالِّ " ، وَكَذَلِكَ " الْعَلَامَةُ " ،
 (فَكُلُّ) (١) هَذِهِ الصِّفَاتُ يُعْبَرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَرِيْزَةٌ أَي : مِنْ أَفْعَالِ
 النَّفْسِ ، (وَكَذَا " أَخْرَقُ ") (١) ، وَلَمَّا كَانَتْ أَفْعَالُ النَّفْسِ مَحْمُودَةً
 وَمَذْمُومَةً مِثْلَ بِالْأَمْرَيْنِ ، بِالْمَحْمُودَةِ (٢) " الْعَالِمُ ، وَالْعَلَامَةُ " ،
 وَالْمَذْمُومَةِ " الْفَارِكُ وَالْأَخْرَقُ " .

وَالثَّانِي : الْعِلَاجُ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْمُصَلِّيُّ " ، وَالْعِلَاجُ هُوَ مَا يُفْعَلُ
 بِأَجْوَارِحِ كَالْقَائِمِ وَالضَّارِبِ وَالذَّاهِبِ وَلِذَلِكَ قَالَ : " يُنْصَبُ "
 أَي يُتَعَبُّ ، وَالنَّصَبُ : التَّعَبُّ .

الثَّلَاثُ : النَّسْبَةُ إِمَّا إِلَى أَبِي ، (أَوْ إِلَى بَلَدٍ) (١) ، أَوْ إِلَى صِنَاعَةٍ
 نَحْوُ " أَسَدِيَّ ، وَبَصْرِيَّ ، وَبِرِّيَّ ، وَنَجَارِيَّ " ، وَالْوَصْفُ بِالْأَسْمَاءِ
 الْمَنْسُوبَةِ قِيَاسُ كَالْوَصْفِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ .

الرَّابِعُ : الْحَلِيَّةُ ، وَهِيَ صِفَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَوَّلٍ أَوْ
 قِصَرٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَأَسْوَدِيَّ " .

الخَامِسُ (٢) : الْوَصْفُ بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ (نَحْوُ) (١)

" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " أَي : صَاحِبِ مَالٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " ذَاتِ الدَّلِّ " ؛ ١١٢/ب
 فَإِنَّ " ذَاتَ " تَأْنِيثُ " ذُو " ، وَأَمَّا " ذُو " الْمَوْصُولَةُ فَيُوصَفُ بِهَا أَيْضًا
 الْمَعَارِفُ خَاصَّةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " بالمحمود " .

(٣) هذا تقسيم أبي على الفارسي كما في الإيضاح ٢٧٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٩٠١ .

وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيُّ : بِئْرِي الَّتِي حَفْرَتُ وَالَّتِي طَوَيْتُ ، وَأَصْلُ "ذُو" ذَوَى فَقَلْبَتِ "الْيَاءُ"
"أَلِفًا" ، لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ "نَوَا" ، وَحُذِفَ الْأَلِفُ اعْتِبَاطًا ،
وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ "الْيَاءِ" ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ يَقْبَحُ حَذْفُهَا ؛ لِخِفَتِهَا ، وَوَزْنُهَا
« فَعَلٌ » - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - بِدَلِيلِ جَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى "أَفْعَالٍ" فَقَالُوا : "أَذْوَاءُ"
وَلَامُهُ يَاءٌ وَعَيْنُهُ وَآوٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ، لِعَدَمِ بَابِ "حَيَوْتُ" وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ لَامُهُ وَآوًا ؛ لِقَلَّةِ بَابِ "حُوَّةٍ" ، وَقُوَّةِ "وَكَثْرَةِ بَابِ" طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ .

وَأَمَّا "ذَاتُ" فَتَكْتَبُهَا بِتَاءٍ مَمْدُودَةٍ فِي الْخَطِّ لِلزُّومِ الْوَصْلِ لِزُّومِهَا
لِلإِضَافَةِ ، وَتَجُوزُ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فِي فَصِيحِ
اللُّغَةِ (٢) ، وَالْخَطُّ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ ، وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ : "مَرَرْتُ بِأَمْرَاتَيْنِ
ذَوَاتِي مَالٍ" ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٣) ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي
"ذَوَاتَا" هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ قَدْ رُدَّتْ فِي التَّنْثِيَةِ ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ "التَّاءِ" فِي
الرَّفْعِ عَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ ، وَكَذَلِكَ "الْيَاءُ" فِي الْجَرِّ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي
قَوْلِكَ : "ذَاتُ مَالٍ" فِي الْوَاحِدِ "ذَوِيَّةٌ مَالٍ" فَقَلْبَتِ "الْيَاءُ" أَلِفًا فَصَارَ "ذَوَاتُ
مَالٍ" (فَحَذَفَتِ الْأَلِفُ) (٤) وَأَبْدَلَتِ الْوَاوُ أَلِفًا فَصَارَ "ذَاتُ مَالٍ" ، وَالْأَلِفُ الَّتِي
بَعْدَ الْوَاوِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ "الْيَاءِ" الْمَحْذُوفَةِ مِنْ "ذُو" ، وَ"ذَوَاتُ" ، وَالْأَلِفُ فِي
"ذَاتُ" بَدَلٌ مِنْ الْوَاوِ الَّتِي فِي "ذُو" ، وَالْأَصْلُ فِي "ذَاتُ" "ذَوِيَّةٌ" كَمَا أَنَّ

(١) قد سبق تخريجه انظر ص ٦٤٣ .

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٥ / ٤١ - ٤٥ (ذو ، ذوات) .

(٣) سورة الرحمن : ٤٨ .

(٤) سقط من (ف) .

أَصْلَ "نَوَاةٍ" "نَوِيَّةٍ"، وَرَدُّوا اللَّامَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَقَالُوا: "ذَوَاتَا مَالٍ" (بِالْفِ) (١)
 تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَقَلَّبُوا الْوَاوِ أَلْفًا فِي "ذَاتٍ" دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا "نَوِيَّةٌ"
 بَفَتْحِ الْعَيْنِ (٢) ، إِذْ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَقَالُوا : "ذِيَّةٌ" مِثْلُ "طِيَّةٍ ، وَلِيَّةٍ" .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمُ

بِكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ أَمَا الْإِشَارَاتُ فَتَنْعَتُهَا خَفِي

لِأَنَّهَا (٣) اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ مُعْرَفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

إِنَّمَا لَمْ يُنْعَتِ "الْمُضْمَرُ" لِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْإِنْكَشَافِ ؛ لِأَنَّ
 مِنْهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ ، وَهَذَا أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عِنْدَ قَوْمٍ (٤) ، (وَلَا
 لَبَسَ فِيهِمَا) (١) ، لَتَعْنِيهِمَا بِالْحُضُورِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ إِنَّمَا هُوَ لِلنِّكَرَاتِ ،
 وَالْأَعْلَامِ إِنَّمَا وَصِفَتْ لِشِرْكَةِ اتِّفَاقِيَّةٍ عَرَضَتْ لَهَا ، ، [وَأَمَّا] (٥) ضَمِيرُ الْغَائِبِ
 فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ظَاهِرٍ ، فَإِنْ وَقَعَ لَبَسٌ فَهُوَ (فِي) (١) الْاسْمِ الظَّاهِرِ فَيَتَبَيَّنُ
 بِالصِّفَةِ وَلَا لَبَسَ فِي "الْمُضْمَرِ" فَهَذَا تَعْلِيلُ قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ " أَيْ : لَمْ يُنْعَتْ بِالْمُضْمَرِ شَيْءٌ ، إِمَّا
 لِعَدَمِ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ ؛ لِأَنَّ
 "الْمُضْمَرَ" وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْحَاصِلِ
 لِلذَّاتِ ، وَإِمَّا لِشَبْهِهِ (بِالْحَرْفِ) (١) ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ لَا يُوصَفُ وَلَا
 يُوصَفُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ "الْمُضْمَرُ" .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤١٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٣ في " ذا " .

(٣) في (ف) " لأنه " وهي رواية .

(٤) نسب في الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ لسبويه .

(٥) سقط من الأصل .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَيُنْعَتُ الْعَلَمُ بِكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْبَاقِي / ١٣٣ / ١

مِنَ الْمَعَارِفِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ وَهِيَ : الْمُبْهَمُ ، وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ ، وَالْمُضَافُ ،
وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ خَرَجَ بِدَلِيلٍ ، وَالْعَلَمُ
لَا يُنْعَتُ بِهِ شَيْءٌ لَمَّا بَيَّنَّ الْعَلَمِيَّةَ وَالْوَصْفِيَّةَ مِنَ التَّضَادِّ ، وَقَدْ ذُكِرَ
فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ (١) ، وَإِذَا أُخْرِجَ اثْنَانِ مِنَ الْمَعَارِفِ - وَهِيَ خَمْسَةٌ -
فَيَبْقَى (٢) ثَلَاثَةٌ .

أَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَخَرَجَ خُرُوجًا عَامًا لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ ،
وَأَمَّا " الْعَلَمُ " فَخَرَجَ خُرُوجًا خَاصًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ لَكِنْ يُوصَفُ
هُوَ بِغَيْرِهِ ، وَالَّذِي يُوصَفُ بِهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ (٣) أَشْيَاءَ ، الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ ،
نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ " ، وَالْمُبْهَمُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا " ؛ لِأَنَّ لَفْظَ
" هَذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ الذَّاتُ وَمَعْنَى زَائِدٌ ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ (٥) كَأَنَّكَ قُلْتَ :
" مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ " (٥) ، وَالْمُضَافُ (٦) إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُطْلَقًا
نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " وَ" بِزَيْدِ صَدِيقِكَ " ، وَ
" بِزَيْدٍ رَاكِبِ الْأُدْهَمِ " ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ
الْعَلَمُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدِ الْكَرِيمِ ، وَبِغُلَامِ زَيْدٍ هَذَا ، وَبِغُلَامِ

(١) انظر مبحث " المنوع من الصرف " .

(٢) في (ف) " بقى " .

(٣) في الأصل " أحدهن " تحريف ، وانظر هذه الثلاثة في التبصرة / ١ / ١٧٠ .

(٤) في الأصل " بالمبهم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في الأصل " بالضاف " .

زَيْدٍ " (١) صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَبِعْلَامِ زَيْدٍ (١) صَاحِبِكَ .

قَوْلُهُ : " أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَنَعْتَهَا حَفِي " ثُمَّ عَلَّلَ حَفَاءَ نَعْتِهَا فَقَالَ : " إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ " وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاعَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، فَتَصِفُ هَذَا " بـ " الرَّجُلِ " وَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « هَذَا » مَجْهُولُ الْجِنْسِ فَتُبَيِّنُ جِنْسَهُ بِاسْمِ الرَّجُلِ ، وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ ، فَقَدْ حَصَلَ بِقَوْلِكَ " الرَّجُلِ " بَيَانُ ذَاتِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا " لَيْسَ مُسْتَقَرًّا لِمُسَمًى بَلْ يُشَارِكُهُ الْجَمَادُ وَالنَّبَاتُ وَالْحَيَوَانَ فَهُوَ مَجْهُولُ الذَّاتِ ، وَبَيَانُ ذَاتِ الشَّيْءِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْأَنْوَاعِ ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْكَاتِبِ " لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْإِنْسَانِ ، وَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْقَائِمِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُ الْإِنْسَانَ ، لِقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالْفَرَسِ الْقَائِمِ " ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْمُتَكَلِّمِ " ، لِأَخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِالْإِنْسَانِ ، وَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَعِلَامِ الرَّجُلِ " فَهُوَ بَدَلٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا زَيْدٍ " جَازَ جَعْلُهُ بَدَلًا ، وَجَازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ .

ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِالْإِلَامِ وَصِفُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ مَالَهُ تُضِيفُهُ

ثُمَّ الْمُضَافُ صِفَ بِهِ وَصِفُهُ فَالْنَعْتُ قَدْ أَبْتَنَاهُ فَأَعْرِفُهُ

الْمَعْرِفُ بِالْإِلَامِ لَا يُوصَفُ الْإِبْشَائِيَيْنِ إِمَّا بِمِثْلِهِ ، أَيْ : بِمَعْرِفِ بِالْإِلَامِ نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ " ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَوْ مَالَهُ تُضِيفُهُ " (٢) ، أَيْ : إِلَى مَا فِيهِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو ما تضيف إليه " ، وفي (ف) " أو ماله تضيفه إليه " ، ولقطة " إليه ليست من قول الناظم .

الَلَامُ ، فَالَلَامُ فِي " لَهُ " بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى " مِثْلِهِ " كَمَا قَالَ :
 الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالذِّي تُصَيِّفُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَعُودَ
 " الْهَاءُ " إِلَى الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَوْ بِالذِّي تُصَيِّفُهُ إِلَى الْمَعْرَفِ ، وَإِنَّمَا
 وَجِبَ أَنْ لَا يُوصَفَ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ
 الْمَوْصُوفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى مِنَ الصِّفَةِ ، أَيُّ أَعْرَفَ مِنْهَا ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا
 فِي رُتْبَةِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ / ١١٣ / ب
 إِلَيْهِ ، أَوْ فِي وَقُوعِهِ بِهِ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لَا صِفَتُهُ ، فَالصِّفَةُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ؛ لِمَا
 ذَكَرْنَا ، فَلَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ الْمُقِيدَةَ أَحْصَى رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي
 الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي أَرَادُوا وَصَفَهَا .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ الْمُضَافُ صِفٌ بِهِ وَصِفُهُ " الْمُضَافُ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى
 " مُضْمَرٍ " ، أَوْ إِلَى " مُظْهِرٍ " فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى " مُضْمَرٍ " جَازَ وَصَفُهُ بِمَا أُضِيفَ
 إِلَى مُضْمَرٍ مِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ دُونَهُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ أَمْسَ بِأَخِيكَ
 مُكْرَمِكَ ، وَمَرَرْتُ بِصَاحِبِنَا أَخِيكَ " ، وَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلَامِي " ؛ لِأَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
 أَجَازَهُ ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ " فَتَصِفُهُ بِالْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَيَجُوزُ
 وَصْفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ هَذَا ، أَوْ
 بِالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلَامِ زَيْدٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمِ
 الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَصِفَهُ بِالْمُضَافِ إِلَى
 الْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِغُلَامِ هَذَا صَاحِبِ ذَاكَ " فَتَصِفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى
 مِثْلِهِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ،

وَيَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَلَمَ أَعْرَفُ مِنَ
الْمُضْمَرِ (١) ، أَوْ أَظْهَرَ فِي التَّعْرِيفِ .

وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ أَنْ تَصِفَ الشَّيْءَ إِمَّا بِمِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ بِمَا
هُوَ دُونُهُ فِيهِ ، أَمَا بِمَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ فَلَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ تَسْتَوْعِبُ
وَصْفَ الْمُضَافِ ، وَالْوَصْفَ بِهِ .

” التوكيد ”

وَهَاكَ فِي التَّأَكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهُ تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ
لِلتَّوْكِيدِ (٢) تَفْسِيرَانِ لُغَوِيٌّ ، وَصِنَاعِيٌّ ، فَاللُّغَوِيُّ مَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ وَالْإِحْكَامُ ،
يُقَالُ : أَكَّدْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَوَّيْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا
الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (٣) أَي : بَعْدَ تَقْوِيَتِهَا وَإِحْكَامِهَا .

وَأَمَّا الصِّنَاعِيُّ : فَهُوَ كَقَوْلِهِ : ” تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ ” أَي :
يَسْمَعُ التَّوْكِيدَ ، أَمَا تَحْقِيقُ الْمَعْنَى فَهُوَ تَثْبِيْتُهِ (٤) وَتَمَكِينُهُ فِي نَفْسِ
السَّمْعِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لِفِظِيٍّ ، وَمَعْنَوِيٍّ ، فَالْفِظِيُّ نَحْوُ (٤) :
جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَبِالْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالْغَرَضُ مِنَ التَّوْكِيدِ نَفْيُ تَوْهَمِ السَّمْعِ غَلَطِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ تَمَكِينِ الْمَعْنَى
وَتَثْبِيْتُهِ فِي النَّفْسِ ، أَمَا نَفْيُ الْغَلَطِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ” جَاءَ زَيْدٌ ” اِحْتَمَلَ عِنْدَ
السَّمْعِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ سَاهِبًا ، فَإِذَا كَرَّرَ الْفَلْظَ وَقَالَ : ” جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ” فَقَدْ

(١) وهو رأى أبي سعيد السيرافي ، انظر الإنصاف ٧٠٨ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللحة البيرية ٢ / ٢٢٢ : ” التأكيد ، والتوكيد لغتان ، والواو أفصح وبها
جاء القرآن ” .

(٣) سورة النحل : ٩١ .

(٤) سقط من (ف) .

نَفَى بِالتَّكْرَارِ تَوْهْمَ الْغَلَطِ ، وَيَحْصُلُ أَيْضاً مَعَ نَفْيِ تَوْهْمِ الْغَلَطِ تَمْكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ كَمَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَحْفَظَ شَيْئاً كَرَّرْنَاهُ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَعَ تَمْكِينِ الْمَعْنَى تَعْظِيمُ شَأْنِهِ كَمَا فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ .

فَقَوْلُهُ : " تَحْقِيقُ مَعْنَى " يَشْمَلُ نَوْعِي التَّوَكِيدِ : اللَّفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ ، أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَكَمَا بَيَّنَّا ، وَاللَّفْظِيُّ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ وَالْجُمَلِ ، أَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْأِسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا لَبْكَرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيًّا يَا لَبْكَرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْفِعْلِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ (٢)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْحَرْفِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ

خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣) فَكَرَّرَ لَفْظَ " فِي " لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ (٤)

(١) قائله مهلهل بن ربيعة ، وهو في الكتاب ٢ / ٢١٥ هارون ، وشرح أبيات الكتاب للشنتمري ٣١٨ / ١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٦٦ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٢ ، والخصائص ٣ / ٢٢٩ ، والعقد الفريد ٥ / ٤٧٨ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو عجز بيت صدره :

" قايين إلى أين النجاء بيغلتى " .

وهو في الخصائص ٣ / ١٠٣ ، وابن الشجري ٨ / ٢٤٣ ، والعيني والهمع ٢ / ١٢٥ والخزانة ٢ / ٣٥٣ بولاق .

(٣) سورة هود : ١٠٨ .

(٤) النوادر في اللغة ٣٤٤ .

أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ (١) :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَأَعْمَلَ " كَأَنَّ " الْأُولَى وَلَمْ يُعْمَلِ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، بَلْ هِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلأُولَى .

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْجُمْلَةِ فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ قَوْلُكَ : " جَاعَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ مِنْ بَابِ الْبَدَلِ .

قُلْتُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَدَلِ إِعْلَامُ السَّامِعِ مَجْمُوعَ الْأَسْمِينَ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُغَايِرَةِ اللَّفْظِ الثَّانِي لِلأُولَى لِيَصْدُقَ قَوْلُكَ مَجْمُوعَ الْأَسْمِينَ ، فَإِنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ اسْمًا وَاحِدًا لَمْ تَزِدْ عَلَى ذِكْرِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ دَفْعَتَيْنِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ مَجْمُوعُ اسْمِينَ ، لَكِنْ هُوَ وَاحِدٌ مُكْرَرٌ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنِّسْبَةِ فَبَدَلٌ وَإِلَّا فَتَأَكِيدٌ .

(١) ذكر صاحب التصريح ٢١٧/١ نقلا عن الشاطبي أن الفارسي "أجاز في" التذكرة" - وهو من مؤلفات أبي علي المخطوطة - التنازع في قوله : (حتى تراها ..) البيت ، ومنع التوكيد للعطف بالواو " ، وهو خلاف ما نقله المؤلف عن أبي علي الذي أجاز في " كأن " الثانية التوكيد لأنها غير مقصودة .

(٢) ينسب هذا الرجز لخطام المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجلي ، وهو في نوادر اللغة ٣٤٤ برواية " مسريات في قرن " ، و " مشريات " قال : " المشريات : المدخلات .. ، ومن روى " مسريات " فإنه يذهب إلى أنها تسرب في القرن وهو الحبل أي : تذهب وتجي " ، ويرى " مشددات بقرن " ، ورواية المؤلف " مشرفات " ، وهي من الإشراف وهو سرعة العدو ، وهو في العيني ١٠٠/٤ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٣ والتصريح ٢١٧/١ ، ١٢٠/٢ ، والهمع ١٢٥/٢ .

(٣) وهو مذهب ابن جني في الخصائص ١٠٢/٣ ، وابن السراج في الأصول ٢٠/٢ ، ويرى ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٩٢ أن الجملة الثانية في الأذان لإنشاء تكبير ثانٍ ، وليست من توكيد الجملة .

(٤) في (ف) " كلمات " .

وَأَمَّا التَّكْيِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ تَكَرُّرُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ آخَرَ مُغَايِرٍ لِلأَوَّلِ
وَالغَرَضُ بِهِ تَقْرِيرُ شَأْنِ الْمَتَّبُوعِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي الشُّمُولِ ، أَوْ فِيهِمَا ،
فَمِثَالُ تَحْقِيقِ الْمَتَّبُوعِ فِي النِّسْبَةِ قَوْلُكَ " وَقَعَ الْأَمِيرُ لِزَيْدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْأَمِيرُ أَمْرًا بِالتَّوْقِيعِ لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " وَقَعَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ " فَقَدْ حَقَّقْتَ بَيَانَ
نِسْبَةِ التَّوْقِيعِ إِلَى الْأَمِيرِ ، وَمِثَالُ التَّانِي وَهُوَ الشُّمُولُ وَهُوَ قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ ،
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ الْبَعْضُ فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " زَالَ ذَلِكَ
الْإِحْتِمَالُ مِنَ الْأَتْسَاعِ وَالتَّجَوُّزِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَنادتُ الْمَلَائِكَةَ وَهُوَ قائِمٌ
يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ (١) وَلَمْ يَكُنِ الْمُنَادِي إِلَّا جِبْرِيلَ وَحدهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَهْلُ
التَّفْسِيرِ (٢) ، وَلَمَّا (٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٤)
زَالَ وَهُمْ إِرَادَةَ الْبَعْضِ وَتَحَقَّقَتْ نِسْبَةُ السُّجُودِ إِلَى الْمَجْمُوعِ .

وَأَمَّا مِثَالُهُ فِيهِمَا - أَيُ : فِي الْإِحْاطَةِ وَالشُّمُولِ - (٥) [ف] قَوْلُكَ : جَاءَ
الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، فَقَوْلُكَ : " جَاءَ الْقَوْمُ " يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ
الْمَجِيئِ إِلَيْهِمْ مَجَازًا وَالنِّسْبَةُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِمْ ، أَيُ : جَاءَ كِتَابُهُمْ أَوْ
جَاءَ وَقْتُ مَجِيئِهِمْ ، فَزَالَ ذَلِكَ بِقَوْلِكَ : " أَنْفُسُهُمْ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ
أَنْفُسُهُمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْفُسُهُمْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كُلُّهُمْ "
زَالَ تَوْهَمُ احْتِمَالِ الْبَعْضِ .

(١) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤/ ٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٨ ، وأسرار العربية ٢٨٣ .

(٣) في (ف) " وكما " .

(٤) سورة الحجر : ٢٠ .

(٥) الإحاطة والشمول بمعنى واحد ، وقصده بقوله " فيهما " أي : في تقرير النسبة والشمول ، كما يفهم من الشرح .

وَالْفَاطُ التَّوَكِيدِ تَسْعَةً " نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ يُوَكَّلُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَجْمَعُونَ ،
 وَجَمَعَاءُ ، وَجَمَعُ ، وَكَلَا ، وَكَلْنَا " .
 وَيَأْتِي هَذَا مَفْصَلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

كَجَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ كَرَّرَ مَعْنَى لِيُزُولَ لِنَفْسِهِ
 وَتَنُّ وَاجْمَعُ ثُمَّ فِي الْإِحَاطَةِ قُلْ " كُلُّهُ " وَأَعْرِفْ لَذَا اشْتِرَاطَهُ
 وَهُوَ التَّجْزِي بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَجَاءَ بَعْدَ " كُلُّهُ " الْمُمَثِّلُ
 قَوْلُهُ : " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) تَمَثِيلٌ لِتَاكِيدِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ
 بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ .

قَوْلُهُ " عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) أَتَى بِكَلِمَةِ «أَوْ» الْمَوْضُوعَةَ لِأَحَدِ
 الشَّيْئَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ : تَاكِيدُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، أَيِ : إِنْ شِئْتَ
 قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ " ، وَإِنْ بَالِغَتْ فِي التَّكِيدِ
 قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ " (٢) فَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ عِبَارَتَانِ

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " جاء زيد عينه " ، وفي (ف) " جاء زيد عينه أو نفسه " ، و " أو " مقحمة ، والصواب ما
 أثبتته كما في شرح ابن القواس لوحة ١٣١ ، ولعله من المفيد أن نذكر مأخذ ابن الخباز على الناظم
 في تقديمه العين على النفس حيث قال في لوحة ٦١ : " أساء الترتيب لأنهم يمثلون بالنفس قبل
 العين .. وللنفس الرتبة على العين ، لأنها عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن
 الجملة " ، وما أجمل تعقيب صاحب الشرح المجهول على الناظم حيث قال في لوحة ٨٧ " لو أنه
 قدم النفس على العين لكان أجود ؛ لأن النفس والعين إذا اجتمعا تعين تقديم النفس ؛ لأنها تدل
 على ذات الشيء بالوضع ، والعين لا تدل عليها إلا بطريق الاستعارة ، لكنه خالف هذا الترتيب
 لأجل تأتي البيت " .

عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ (١) .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " لِيَزُولَ لِبَسُهُ " أَنْ حَقَّ قَوْلِكَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أَنْ يَتَكَلَّمَ
بِهِ الْمُتَكَلِّمُ عَقِيبَ شَكِّ مَنْهُ أَوْ مِنْ مُخَاطَبِهِ فَقَوْلُكَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ " كَقَوْلِكَ : ١١٤ / ب
" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَقًّا ، لِتَزِيلَ الشَّكِّ .

وَقَوْلُهُ : " كُرِّرَ [مَعْنَى] (٢) احْتِرَزَ بِهِ عَنِ التَّأَكُّيدِ اللَّفْظِيِّ ، فَإِنَّهُ يَكْرُرُ
لَفْظًا .

وَالتَّأَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ ضَرْبَانِ :

مَحْصُورٌ ، وَهُوَ (٣) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ التَّسْعَةُ .

وغيرُ محصورٍ ، وهو كثيرٌ ، نحو قولهِ تعالى ﴿ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٤) فيمن
جعلهُ توكيداً يومئذٍ من قال : كما يجوزُ الاستثناءُ من العشرةِ يجوزُ وصفُها
بالكمالِ ؛ لأنَّ قولكَ : " لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا دِرْهَمًا " فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ
نَاقِصَةٌ وَاحِدًا " ، فَإِذَا جَازَ وَصْفُهَا بِالنَّقْصَانِ جَازَ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ، وَالْجَامِعُ
بَيْنَ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْوَصْفِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي التَّخْصِيسِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ " عَشْرَةً "
مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ لِلكَمَالِ ، لَكِنْ فَهْمُ الْأَصْلُ ضِمْنًا ، وَأَمَّا " كَامِلٌ " فَلَفْظٌ
مَوْضُوعٌ لِلْكَمَالِ .

وَمِنَ التَّأَكُّيدِ الْمَعْنَوِيِّ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَ " إِنَّ " وَالْمَصَادِرُ النَّائِبَةُ عَنْ تَكْرِيرِ
الْفِعْلِ ، وَالْقَسَمُ ، وَنَوْنَا التَّوَكُّيدِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَامُ الْقَسَمِ .

(١) ولهذا لم ينتقد الناظم كما فعل ابن الخباز وصاحب الشرح المجهول كما مر قبل قليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " وهي " .

(٤) سورة البقرة : ١٩٦ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَثَنٌ وَاجْمَعٌ " يُرِيدُ إِذَا أَكَدْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَثْنَى فَتَنْهَمَا
 إِنَّ شِئْتَ ، [وَإِنْ شِئْتَ] (١) فَاجْمَعَهُمَا ، نَحْوُ " قَامَ الرَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا
 [عَيْنَاهُمَا] (٢) ، وَإِنْ شِئْتَ " أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " ، فَالْتَّثْنِيَّةُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا
 الْجَمْعُ فَلِعَدَمِ اللَّبْسِ وَالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ إِضَافَةَ
 الْأَنْفُسِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَثْنَى تُشْعِرُ بِالْتَّثْنِيَّةِ فِيهِمَا .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ جَمْعًا جَمَعْتَ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ عَلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : " قَامَ
 الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ " ، وَ " قَامَ النِّسَاءُ أَنْفُسَهُنَّ " ، فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَ جَمْعِي الْمَذْكَرِ
 وَالْمُؤنَّثِ تَقَعُ بِمُخَالَفَةِ صِيغَةِ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مُفْرَدِي الْمَذْكَرِ
 وَالْمُؤنَّثِ بِنَفْسِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ " ، وَ " جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسَهَا " .
 وَأَمَّا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَلَيْسَ إِلَّا بِالضَّمِيرِ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ
 الرَّجُلَانِ أَنْفُسُهُمَا " ، فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ الرَّجُلَانِ نَفْسَاهُمَا " فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا
 بِهِمَا جَمِيعًا ، أَعْنِي بِالصِّيغَةِ وَبِالضَّمِيرِ . قَوْلُهُ:

ثُمَّ . فِي الْإِحَاطَةِ قُلْ كَلُّهُ وَأَعْرِفْ (لِذَا) (٣) اشْتِرَاطُهُ .

" يُرِيدُ أَعْرِفْ لـ " كَلُّ " شَرْطُهُ (٤) ، شَرْطُهُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهِ مَا يَتَجَزَّى إِمَّا
 حِسًّا ، وَإِمَّا حُكْمًا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " بَعْتُ
 الْعَبْدَ كُلَّهُ " لِأَنَّ " كَلًّا " مَوْضُوعُهُ لِحَصْرِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ ، وَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّى ، أَي : لَا يَتَفَرَّقُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ " فَهُوَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يتطلبها السياق .

(٣) في (ف) " كذا " .

(٤) في الأصل « شرط » .

صِفَةً أَي : الْكَامِلُ ، فَالْتَّجَزِي (١) يَرْجِعُ إِلَى الْاِفْتِرَاقِ ، وَالْكَلْبِيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى
الْاجْتِمَاعِ ، إِذِ الْاجْتِمَاعُ لَا يَتَّصِرُ إِلَّا حَيْثُ يَتَّصِرُ الْاِفْتِرَاقُ ، وَ "ذَا" مِنْ
قَوْلِهِ : "لِذَا" إِشَارَةٌ إِلَى "كُلُّ" ، وَالضَّمِيرُ فِي "اشْتِرَاطِهِ" يَرْجِعُ إِلَى "ذَا" ،
وَالْتَّجَزِي عَلَى ضَرِيئِينَ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُؤَكَّدِ بِأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ يُفْهَمُ مِنْهُ تَعَدُّدٌ
وَاجْتِمَاعٌ كَالْقَوْمِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّجَزِي بِاعْتِبَارِ الْعَامِلِ ، بِأَنْ يَكُونَ وَقُوعُهُ عَلَى
بَعْضِ الشَّيْءِ الْمُؤَكَّدِ دُونَ بَعْضٍ ، نَحْوُ "بَعْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ" ، وَ "أَبْصَرْتُ زَيْدًا
كُلَّهُ" ، فَإِنَّ الْإِبْصَارَ قَدْ يَقَعُ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ "ضَرَبْتُ زَيْدًا كُلَّهُ" ، فَإِنَّ
الضَّرْبَ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ زَيْدٍ ، وَلَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ لَا يَتَّحَقُّ
بِبَعْضِ زَيْدٍ .

قَوْلُهُ : "بِخِلَافِ الْأَوَّلِ" أَيُ بِخِلَافِ النَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : "قَامَ زَيْدٌ
نَفْسُهُ" ، وَ "جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ" ، وَلَا يُقَالُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ، لِإِنْتِفَاءِ التَّجَزِي فِي
الْمُؤَكَّدِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا ، فَاعْرِفْهُ .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ إِلَيْهِ أَبْصَعُ أَتْبَعُ وَالْكُلُّ لِـ "كُلُّ" يَتَّبِعُ

كَمَثَلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدِّمَانِ

كَذَلِكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا وَمَا لِمَا تَنَبَّأَتْ سَوَى كَلْبِيَّتَيْهِمَا

(١) قال ابن الخيزان في شرحه ٢٧١/١ : "قول يحيى" التجزى "فيه نظر ، لأن هذا من بنات الهمز
فكان حقه أن يقال : التجزؤ كالتبرؤ " ، وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٨٧ .
وتقول : سهلت الهمزة في الفعل وجاء المصدر على المعتل ، وهو بكسر ما قبل آخره للثقل ، كما
هي القاعدة في مصدر "تَفَعَّلَ" .

قَوْلُهُ: " أَجْمَعُ " فَاعِلٌ " جَاءَ " أَي: جَاءَ بَعْدُ كَلِّهِ الْمُمَثِّلُ بِهِ أَجْمَعُ أَكْتَعُ .

قَوْلُهُ: " يَلِيهِ أَبْصَعُ " [أَي] (١) يَلِي " أَكْتَعُ " ، وَ " أَكْتَعُ " يَلِي " أَجْمَعُ " وَ " أَبْتَعُ " يَلِي " أَبْصَعُ " فَيجِبُ تَقْدِيمُ " أَجْمَعُ " عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، فَقَدَّمَ عَلَيْهَا لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَالْكَُلُّ لـ " كُلُّ " يَتَّبِعُ " يُرِيدُ أَنَّ " أَجْمَعُ " وَمَا بَعْدَهَا لَا يَأْتِي إِلَّا تَابِعًا لـ " كُلُّ " فَلَا يَجُوزُ " جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ " بِاسْقَاطِ " كُلُّ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَارَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) فَكَادَ الضَّمِيرُ بِـ " أَجْمَعِينَ " يَدُونُ " كُلُّ " (٣) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُورَبِكْ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٤) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ : " وَالْكَُلُّ لـ " كُلُّ " يَتَّبِعُ " إِذَا وَجِدْتَ " كُلُّ " قَدَّمْتَ عَلَى " أَجْمَعُ " ؛ لِقُوَّةِ " كُلُّ " ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ - أَعْنَى " كَلًّا " - دَخَلَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ دُونَ اللَّفْظِيِّ ، فَلَا يُقَالُ " جَاءَ كَلُّهُ " ، وَلَا " رَأَيْتُ كَلَّهُ " ، وَلَا " مَرَرْتُ بِكَلِّهِ " ، وَقُرِي: ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٥) بِرَفْعِ " كُلُّ " (٦) بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَقَدْ وَلَّيْتَ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى " أَجْمَعِينَ " ، فَتَبَّتْ قُوَّةُ " كُلُّ " بِهَذَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحجر : ٤٣ .

(٣) انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ٣ / ٤٦ .

(٤) سورة الحجر : ٩٢ .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٦) الرفع قراءة أبي عمرو ، وقرأ الباقر بالنصب ، انظر السبعة في القراءات ٢١٧ ، والحجة لابن

خالوية ٩٠ ، والتيسير ٩١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٤٨٤ ، ومعاني القرآن الفراء ١ / ٢٤٣

فَوَجِبَ تَقْدِيمُهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ « أَجْمَعِينَ » فِي الْآيَتَيْنِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ (١) وَلَيْسَتْ تَأْكِيدًا ، فَعَلَى هَذَا لَا يَقَعُ « أَجْمَعُ » إِلَّا بَعْدَ « كُلِّ » .

قَوْلُهُ : « كَمَثَلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ » إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٢) فَقَدَّمَ « كَلًّا » عَلَى « أَجْمَعِينَ » ؛ لِأَنَّ « كَلًّا » تُفِيدُ الْإِحَاطَةَ (٣) بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ ، وَ « أَجْمَعُونَ » يُفِيدُ أَنَّ السُّجُودَ وَقَعَ مِنْهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَأَقَادَتْ اجْتِمَاعَهُمْ فِيهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى بِ « كَلًّا » فِي التَّنْبِيهِ لِمَا كَانَتْ فِي مَعْنَى « كُلِّ » عَنْ « أَجْمَعِينَ » دُونَ الْعَكْسِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ « كَلَّا » ، وَ « كُلِّ » يُفِيدُ الْإِحَاطَةَ (٤) بِخِلَافِ « أَجْمَعِينَ » (٥) فَإِنَّهَا تُفِيدُ الْجَمَاعَةَ لَا الْإِحَاطَةَ ، وَكُلُّ مَا تَصَرَّفَ مِنْ (ك / ل / ل) فَمَعْنَاهُ الْإِحَاطَةُ (٥) ، فَمِنْ ذَلِكَ « الْإِكْلِيلُ » : لِإِحَاطَتِهِ بِالرَّأْسِ (٦) ، وَمِنْهُ « الْكَلَّةُ » وَهِيَ السُّتْرُ (٧) ، لِإِحَاطَتِهَا بِمَنْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ ، وَمِنْهُ « الْكَلَالَةُ » ؛ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِالْوَالِدِ [وَالْوَالِدِ] (٨) وَمِنْهُ « الْكَلَالُ » وَهُوَ إِحَاطَةُ النَّعْبِ بِالْبَدَنِ .

لَا يَنْصَرِفُ « أَجْمَعُ » وَأَخَوَاتُهُ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَتَعْرِيفُهُ بِالْإِضَافَةِ الْمُنَوِيَّةِ الْمَقْدَرَةِ حَمَلًا لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ مِنَ « النَّفْسِ

(١) انظر املاء ما من به الرحمن ٢ / ٧٤ .

(٢) سورة الحجر : ٢٠ ، وسورة ص : ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في الأصل « أجمعون » .

(٥) انظر الصحاح « كل » .

(٦) في الصحاح « كل » : « الْإِكْلِيلُ : شِبْهُ عَصَابَةِ تَزِينُ بِالْجَوْهَرِ وَيُسَمَّى التَّاجُ إِكْلِيلًا » .

(٧) في الصحاح « كل » وَ « الْكَلَّةُ » : السُّتْرُ الرَّقِيقُ يَخَاطُ كَالْبَيْتِ ، يَتَوَقَّى فِيهِ مِنَ الْبِقِ » .

(٨) سقط من الأصل .

وَالْعَيْنِ ، (وَكَلٌّ) (١) ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا " فَإِنَّهَا (كَلُّهَا) (١) مُعْرَفَةٌ بِالإِضَافَةِ ، هَذَا مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٢) ، وَلَيْسَتْ أَعْلَامًا مُرْتَجَلَةً كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ (٣) ؛ لِأَنَّ " الْعِلْمَ " يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، وَ" أَجْمَعُ " وَأَخَوَاتُهُ لَا يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ مَعْدُولًا عَنِ الأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا قِيلَ (٤) ، لِعَدَمِ دُخُولِ اللّامِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ ، فَتَعَيَّنَ تَعْرِيفُهُ بِالإِضَافَةِ الْمُقَدَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ " أَي : مُقَدَّمَانِ عَلَى جَمِيعِ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ إِذَا وَجِدَا ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ عَيْنُهُ نَفْسُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ (أَبْتَعُ) (١) ؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ " : عَلَى " كُلِّ " ؛ لِقَوْتِهِمَا بِأَنَّهُمَا يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ طَابَتْ نَفْسُهُ " ، وَ" طَابَ زَيْدٌ فِي نَفْسِهِ " ، وَ" كُلُّ " لَا تَلِي الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا " يَعْنِي إِذَا أَكْدَتَ الْمُتَنَّى بِالنَّفْسِ ١١٥ / ب
وَالْعَيْنِ قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كِلَا " ، وَ" كِلْتَا " كَمَا قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كُلِّ " ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْتِهِمَا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الكتاب ٢٠٣ / ٣ " وأجمع وأكتع وإنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة ، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم " ، ويريد سبيويه بقوله : " وصف بها معرفة " التوكيد وكثيراً ما يطلق الصفة على التوكيد ، انظر الهمع ١٢٤ / ٢ ، والمقتضب ٣٤٢ / ٢ مع الهامش ، لأن الأصل في " أجمع " .
أجمعهم " فقطع عن الإضافة .

(٣) نسب في ابن يعيش ٤٦ / ٣ لبعض المحققين بون تعيين .

(٤) نسبه ابن يعيش ٤٦ / ٣ للزمخشري .

قَوْلُهُ : " وَمَا لِمَا تُنْتِي سِوَى كِلَيْهِمَا " يُرِيدُ : أَنَّ الْمُنْتَى لَا يُؤَكَّدُ بَعْدَ
"النَّفْسِ وَالْعَيْنِ" بِشَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ سِوَى " كِلَا ، وَكِلْتَا " وَإِنَّمَا كَانَ
كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُنْتَى مَعْلُومٌ الْكُمِّيَّةُ فَلَمْ يَحْتِجْ إِلَّا إِلَى الْحَقِيقَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ،
فَتَأْكِيدُهُ بِـ " كِلَا " مَقُولٌ لِمَعْنَاهُ فِي الْكُمِّيَّةِ (١) الْمَعْلُومَةِ ؛ لِأَنَّ " كِلَا " فِيهِ مَعْنَى
التَّنْبِيَةِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : " جَاعَنِي الرَّجُلَانِ أَجْمَعَانِ " (٢) ؛ لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ
ضَمِّ مُفْرَدٍ إِلَى مُفْرَدٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْوَاحِدِ :
" جَاءَ زَيْدٌ أَجْمَعٌ فَلَمْ يَقُولُوا فِي التَّنْبِيَةِ : " جَاعَنِي الرَّجُلَانِ أَجْمَعَانِ "
وَأَصْلُ " كِلَا " " كَلَوُ " فَابْدَلُوا الْوَاوَ أَلْفًا ؛ لِتَحْرِكِهَا وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ،
وَأَصْلُ " كِلْتَا " " كِلَوَا " فَابْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ، وَلَيْسَتْ " التَّاءُ " لِلتَّنْبِيَةِ (٣) ؛
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْأَلْفُ فِي " كِلْتَا " لِلتَّنْبِيَةِ ، وَقِيلَ : (أَلِفُ " كِلَا ") (٤) بَدَلُ
مِنْ " يَاءٍ ؛ لِسَمَاعِهِمْ الْإِمَالَةَ فِيهَا .

وَيَعَدُّ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا
وَقُلْ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ كَتَعَاءَ بَصْعَاءَ وَقُلْ بَتَعَاءَ
وَقُلْ لَأُنْتِي جَمْعٌ إِذْ تُجْمَعُ وَالنَّكَرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جَمْعٌ

قَوْلُهُ : " وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " أَيُّ : وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ
" وَ " الْجَمْعُ " مَجْرُورٌ بِالْعَطْفِ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ " لِمَا تُنْتِي " أَيُّ : وَمَا لِلْجَمْعِ

(١) في الأصل " الكلمة " .

(٢) وقد أجازته الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ ، انظر شرح الكافية للرضي ٨ / ٣٣٤ .

(٣) القائل بأنها للتَّنْبِيَةِ الْكَوْفِيُّونَ ، انظر الإنصاف ٤٣٩ المسألة ٦٢ .

(٤) في (ف) " الألف في كلا " .

سَوِيٍّ : " أَجْمَعُونَ " وَتَوَابِعِهِ (لِأَنَّهَا تُطَابِقُهُ) (١) فِي الْجَمْعِيَّةِ أَيْ : وَمَا لِلْجَمْعِ مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا تَلِي الْعَوَامِلَ وَتُطَابِقُهُ فِي جَمْعِهِ إِلَّا " أَجْمَعُونَ " وَتَوَابِعُهُ .
وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " لَا تَلِي الْعَوَامِلَ " عَنْ " أَنْفُسِهِمْ ، وَأَعْيُنِهِمْ " فَإِنَّهَا تُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ فِي الْجَمْعِ : لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّكْيِيدِ ، وَتَلِي الْعَوَامِلَ .
وَ « أَجْمَعُونَ » جَمْعُ « أَجْمَعُ » (٢) ، وَكَذَا بَقِيَّةُ تَوَابِعِهِ .
وَمَعْنَى تَوَابِعِ " أَجْمَعِينَ " شِدَّةُ التَّوَكُّيدِ ، أَيْ : الزِّيَادَةُ فِيهِ .
وَقِيلَ : هِيَ إِتِّبَاعَاتُ (٣) مِثْلُ قَوْلِكَ : " عَطَشَانُ نَطَشَانُ " (٤) وَجَائِعُ نَائِعُ (٥) .
وَالْفَرْقُ بَيْنَ " كُلِّ " ، وَ " أَجْمَعِينَ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " اِحْتَمَلَ مَجِيئَهُمْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، أَوْ فِي أَمَكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : « أَجْمَعُونَ » ، زَالَ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ ، أَيْ : حَصَلَ الْمَجِيءُ لِمَجْمُوعِهِمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ فِي الْمَكَانِ .

- (١) في (ف) " لأنه تتابعه " .
(٢) قال المؤلف في التحفة الشافية : " أجمعون يختص بالمذكرين العقلاء وليس بجمع " أجمع " وإلا لوجب تنكيهه بالجمع ، لأن كل معرفة معرب بغير لام ولا إضافة يتكرر في الجمع " ، وسيذكر المؤلف هذا الرأي فيما بعد .
(٣) ذكر ابن فارس في الإتياع والمزاوجة ٢٩ " أن بعض العرب سئل عن هذا الإتياع ، فقال : هو شيء نَدَبِهِ كَلَامَنَا " ، وَتَدَبِيهِ كَلَامُنَا أَيْ : تَوَكَّدَهُ بِهِ ، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمِزْهَرِ ١ / ٤١٤ فِي النُّوعِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ (مَعْرِفَةُ الْإِتِّبَاعِ) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي فَحْهِ اللُّغَةِ : لِلْعَرَبِ الْإِتِّبَاعُ وَهُوَ أَنْ تَتَّبِعَ الْكَلِمَةَ عَلَى وَزْنِهَا أَوْ رُوبِهَا إِشْبَاعًا وَتَكْيِيدًا « .
(٤) نطشان : مأخوذ من قولهم : ما به نطيش ، أَيْ : مَا بِهِ حَرَكَةٌ وَقُوَّةٌ ، انظر الأصول في النحو ٢ / ٢٢ ، وَالْإِتِّبَاعُ وَالْمِزَاوِجَةُ ٧١ .
(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ وَجَائِعُ وَنَائِعُ " تَحْرِيفٌ حَيْثُ ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمِزْهَرِ ١ / ٤٢٥ أَنَّ قَوْمًا زَعَمُوا : أَنَّ التَّكْيِيدَ غَيْرَ الْإِتِّبَاعِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : " الْإِتِّبَاعُ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ وَאו ، نَحْوُ " حَسَنٌ بِسَنٍ " ... ، وَالتَّكْيِيدُ يَحْسُنُ فِيهِ الْوَاوُ نَحْوُ " حَلٌّ وَحِلٌّ " ، وَالنَّائِعُ : التَّمَاثُلُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْعَطَشَانُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْجَائِعُ ، انظر شرح أدب الكاتب ١٥٥ ، وَاللِّسَانُ (نوع) .

وَأَمَّا " أَكْتَعُونَ " فَفِيهَا مَبَالِغَةٌ لَيْسَتْ لـ " أَجْمَعِينَ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " تَكْتَعُ
الْجِلْدُ " إِذَا تَقَبَّضَ (١) وَأَنْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا " أَبْصَعُونَ " فَمِنْ قَوْلِهِمْ : " إِلَيَّ مَتَى (تَكْرَعُ) (٢) وَلَا تَبْصَعُ " (٣) ،
أَيُّ : تَشْرَبُ وَلَا تَرَوَى مِنْ الْمَاءِ ، أَيُّ : لَا يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِكَ مِنَ الْمَاءِ مَا
يُرْوِيكَ ، وَقِيلَ : " أَبْصَعُونَ " مِنْ الْبَصْعِ ، وَهُوَ الْعَرْقُ السَّائِلُ وَلَا يَسِيلُ إِلَّا
بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ وَتَدَاخُلِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ فَقَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ شِدَّةِ التَّوَكُّيدِ مَا
لَيْسَ فِي " أَكْتَعِينَ " .

وَأَمَّا " أَبْتَعُونَ " فَهُوَ مِنْ " الْبَتْعِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ (٤) ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ
إِلَّا مِنْ تَكَرُّرِهَا وَتَدَاخُلِهَا .

(١) فِي (ف) " انقبض " ، وَفِي الْإِتْبَاعِ وَالْمَزَاوِجَةِ ٨٥ " قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَرِيدٍ : " كَتَعَ الرَّجُلُ : إِذَا
تَقَبَّضَ وَأَنْضَمَّ ، قَالَ : وَيُقَالُ : كَتَعَ كَتْنًا إِذَا شَمَّرَ فِي أَمْرِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : جَاءُوا أَجْمَعِينَ
مَنْضَمِينَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ " وَقِيلَ " أَكْتَعُونَ " مِنْ قَوْلِهِمْ " أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَبِعٌ " ، أَيُّ : تَامَ
اللسان (كتع) .

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ تَكْتَعُ " صَوَابُهُ مِنَ التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٩٤ .

(٣) ذَكَرَ فِي الصَّحَاحِ ، وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ مَادَّةَ " بضع " بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةَ بِرَوَايَةِ " حَتَّى مَتَى تَكْرَعُ
وَلَا تَبْصَعُ " ، وَفِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١ / ٢٧١ رَوَى " حَتَّامُ تَكْرَعُ " وَلَا تَنْقَعُ " يَضْرِبُ لِلْحَرِيصِ فِي جَمْعِ
الشَّيْءِ .

وَقَالَ فِي الصَّحَاحِ (بضع) بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ : (وَأَبْصَعُ : كَلِمَةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ بِالضَّادِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَلَيْسَ بِالْعَالِي " وَانظُرِ الْهَمْعَ ٢ / ١٢٤ .

(٤) فِي (ف) " الْفَتْحُ " تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ الشَّارِحُ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٩٤ : " وَأَمَّا " أَبْتَعُ " فَهُوَ مِنْ
الْبَتْعِ ، وَهُوَ طَوْلُ الْعُنُقِ مَعَ شِدَّتِهَا ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ وَالْوَكَادَةُ ، لِأَنَّ الْعُنُقَ بِطَوْلِهَا
تَظْهَرُ وَتَبِينُ وَيَشْدَتُهَا تَظْهَرُ قُوَّتُهَا ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكُّيدِ تَقْوَى الْمَعْنَى وَتَبِينُهُ لِذَلِكَ سُمِّيَ تَوَكُّيدًا " وَفِي
اللسان " بتع " : " البتع : طول العنق مع شدة مغزره .. ويقال : البتع في العنق : شدته " .

وَأَمَّا " جَمْعَاءُ ، كَتَعَاءُ ، بَصْعَاءُ " فَتَأْنِيثٌ " أَجْمَعُ ، أَكْتَعُ ، أَبْصَعُ " (١) .
 وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعَاءُ " وَتَوَابِعُهَا جَمْعٌ " أَجْمَعُ " ؛ لِأَنَّ " أَفْعَلَ فَعْلَاءً " لَا يُجْمَعُ
 بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلَا يُقَالُ فِي " أَحْمَرَ " : " أَحْمُرُونَ " ، وَقَدْ قِيلَ فِي " أَجْمَعُ :
 " أَجْمَعُونَ " لَكِنْ أَخْرَوْا هَمْزَةً " أَجْمَعُ " إِلَى مَا بَعْدَ الْعَيْنِ وَزَادُوا (قَبْلَهَا) (٢) ١/١١٦ أ
 أَلْفَ الْمَدِّ فَصَارَ " جَمْعَاءُ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " أَفْعَلَ فَعْلَاءً " لَمْ يُجْمَعْ مُصَحِّحًا ، إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَ " أَجْمَعُ "
 لَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَكْسِيرِ مُؤْتَيْهِ : " جَمْعٌ " بِتَحْرِيكِ عَيْنِهِ ، وَلَوْ كَانَ
 صِفَةً لَقَالُوا : " جَمْعَاءُ " ، وَ " جَمْعٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَحَمْرَاءَ ، وَحُمُرٍ .
 قَوْلُهُ : " وَقُلْ لِأُنثَى جَمْعٌ إِذْ تَجْمَعُ " ، أَيُّ : تَقُولُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ إِذَا
 أَكْدَتْهُ : جَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جَمْعٌ كَتَعُ بَصْعُ (بَتَعُ) (٣) ، وَيُؤَكَّدُ بِـ " جَمْعٌ "
 وَتَوَابِعُهُ مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِنَاثِ .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعٌ " جَمْعٌ " جَمْعَاءُ " ، وَلَا " أَجْمَعُونَ " جَمْعٌ " أَجْمَعُ " بَلْ
 هِيَ صِيغٌ مُرْتَجَلَةٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَتَعْرِيفُهَا (٤) كُلُّهَا بِالْإِضَافَةِ
 الْمُنَوِّيَّةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنِّكَرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جَمْعٌ " يُرِيدُ لَمْ تُؤَكَّدِ التَّأَكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ بِهَذِهِ
 الْأَلْفَافِ الْمَحْصُورَةِ ، فَأَمَّا التَّأَكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَتُؤَكَّدُ ، نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ رَجُلٌ ،

(١) جاء في التحفة الشافية لوحة ٩٤ " وليس جمعاء " بتأنيث " أجمع " كأحمر حمراء بل هما اسمان
 مرتجلان ، اتفق لفظاهما ، كما اتفق لفظ سلمان وسلمي اتفاق سكران و سكرى وليس مثلهما ؛
 لأنهما علمان " .

(٢) في (ف) " بعدها " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " وتعرفها " .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " فَهُوَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمَدْحِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ " (١) ، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَكِّدِ أَلْفَاظَ النَّكِرَاتِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ (التَّوَكُّيدِ) مَعَارِفُ تُفِيدُ الْخُصُوصَ ، وَالنَّكِرَاتُ تُفِيدُ الشِّيَاعَ ، فَبَيَّنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَبَيَّنَّ النَّكِرَاتُ تَنَافٍ ، وَقَالُوا : الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً نَكِرَةً فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ وَكَلَامٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) فِيمَا عَلِمَ مِقْدَارُهُ [وَ] أَنْشَدُوا (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٤)

لَمَّا كَانَ مِقْدَارُ الْيَوْمِ مَعْلُومًا فَالتَّأَكِيدُ لِلْمِقْدَارِ لَا لِنَفْسِ الْيَوْمِ .

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإنصاف ٤٥١ المسألة ٦٣ حيث ذهب الكوفيون إلى جواز

توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة نحو قعدت يوماً كلُّه ، ومنعه البصريون .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١ ، وابن يعيش ٣/ ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع ، وقبله في العيني :

إِنَّا إِذَا حُطُّافْنَا تَقَعَعَا

وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٤ ، وابن يعيش ٨/ ٣ ، ٤٥ ، والمقرب ١/ ٢٤٠ ، وشرح الكافية

للرضي ١/ ٣٣٥ ، والعيني ٤/ ٩٥ ، والخزانة ١/ ٨٧ ، ٢/ ٢٥٧ بولاق ، والهمع ٢/ ١٥٤ ، قال

البغدادي في الخزانة ١/ ٨٧ : " إن كانت البكرة التي يستقى عليها من البئر فصرت بمعنى

صوتت .. ، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر ، وهو الفتى منها .. فصُرَّتْ بالبناء للمفعول

يقال : صررت الناقة شددت عليها الصرارَ وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية ، لئلا يرضعها

ولدها .. ، والتودية .. هي خشبة تشد على خلف الناقة .

وَالصَّحِيحُ أَنْ " أَجْمَعَ " هُنَا بِمَعْنَى " جَمِيعٍ " وَهُوَ نَكْرَةٌ وَصِفٌ بِهِ
الْيَوْمُ (١) .

وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكْبَدْنَا امْتِنَعَا وَانْتَعَتْ إِنْ كَرَرْنَا
أَجَزَتْ فِي الَّذِي جَعَلَتْ وَصْفًا اتِّبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفَا

يُرِيدُ : أَنْ قَطَعَ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ (وَعَطْفَ) (٢) بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ
مُمْتَنِعَانِ ، أَمَا امْتِنَاعُ الْقَطْعِ فِي الْفَاطِ التَّوَكِيدِ ، فَلِأَنَّ قَطْعَهَا يُخْرِجُهَا عَنْ
وَضْعِهَا (٣) ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِتَقْوِيَةِ مَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ فِي النَّفْسِ
(وَتَحْقِيقِهِ) (٤) ، فَقَطْعُهَا يُخْرِجُهَا عَنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الْأَوَّلِ وَتَمَكِينِهِ فِي نَفْسِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ تَقْطَعَهَا عَنْ إِعْرَابِ الْمُؤَكَّدِ وَتَصْرِفَهَا عَنْهُ ، فَلَمْ
تَبْقَ تَابِعَةً لَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَلَا فِي الْمَعْنَى ، بَلْ تَصِيرُ مُسْتَقِلَّةً بِعَامِلٍ يَخْصُهَا
عَلَى انْفِرَادِهَا ، هَذَا وَجْهٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِهَا، وَلَهُمْ تَعْلِيلٌ لَيْسَ بِعَامٍ بَلْ يَصِحُّ فِي
بَعْضِهَا ، قَالُوا : لِأَنَّ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ مِنْهَا مَا لَا يَلِي الْعَامِلَ (٥) ، كـ
" أَجْمَعُونَ " وَتَوَابِعِهِ إِلَى " أَتَّبِعُونَ " فَتَعَدَّرَ قَطْعُهَا ، وَأَمَّا " كُلُّ " فَإِذَا أُضِيفَ
إِلَى [الضَّمِيرِ] (٦) لَا يَلِي مِنَ الْعَوَامِلِ إِلَّا الْمَعْنَوِي (٧) ، وَأَمَّا " كِلَا ، وَكِلْتَا "

(١) جاء في الخزانة ٣٥٨/٢ بولاق عن ابن جنى أن (أجمع) هنا ليست للتأكيد ولكنها مثل قولك :

"أخذت المال بأجمعه" فحذف حرف الجر ، ثم أبدل الهاء ألفاً فصارت أجمعاً ، وكل ذلك - في نظري - تكلف لا داعي له والصواب أن تؤكد النكرة المحدودة جائز لصحة السماع بذلك .

(٢) في النسختين " وعطفها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٣) في الأصل " موضعها " .

(٤) في النسختين " وتحقيقها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٥) في (ف) " العوامل " .

(٦) في النسختين " العامل " ، والصواب ما أثبتته .

(٧) انظر ص ٧٢٧ فيما مضى .

فَهِيَ مِثْلُ "كُلُّ" فِي دُخُولِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَيَقِلُّ دُخُولُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ
عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ : الرَّجُلَانِ جَاءَ كِلَاهُمَا ، وَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، فَأَلْحَقَ مَا قُلَّ أَنْ
يَلِيَّ الْعَامِلَ بِمَا امْتَنَعَ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ .

وَالْتَعْلِيلُ الْأَوَّلُ أَشْمَلُ لِجَمِيعِهَا .

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَازِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ
عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لِاتِّفَاقِ مَعْنَاهَا ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ ،
وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِينَ الْعَامِلَ فَكَذَلِكَ لَا يَلِينَ مَا نَابَ مَنَابَهُ .

ب / ١١٦

وَالْعَطْفُ لَا يَمْتَنِعُ فِي التَّأَكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ نَكَلِّمِي (١)

فَعَطَفَ الْفِعْلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّلَاثَ عَلَى الثَّانِي (٢) .

قَوْلُهُ : [" وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا " يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ] (٣) إِذَا كُرِّرَتْ وَجْهَانِ :

إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي من الشعراء المخضرمين ، وهو في ديوانه ١٢٣ برواية : " بلى فاسلمي " .

وهو من شواهد الأصول في النحو ٢ / ١٩ ، وابن يعيش ٣ / ٢٩ ، ٤١ ، وشرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٢٥ ، والتبصرة ١ / ١٦٣ ، والشرح المجهول لوحة ٨٩ وفيه " ثلاث مرات " ، وهو في معجم هارون ٣٦٢ غير منسوب .

(٢) رفض ابن هشام في شرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٢٥ كون هذا البيت من التوكيد اللفظي خلافاً
لأكثرهم ، لأنه " لو كان ذلك على التأكيد لكانت " تحية واحدة " مؤكدة كما في " جاء زيد زيد " .

(٣) في الأصل " والوصف إن كررتا يجوز في الوصف " ، وما في (ف) أدق .

أَحَدُهُمَا : بَقْيَرِ حَرْفِ الْعَطْفِ (وَهُوَ الْأَصْلُ) (١) ، نَحْوُ (٢) مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ .

وَالثَّانِي : بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ (٢) " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَعَاقِلٍ وَعَالِمٍ ،
وَلَا تُعْطَفُ الصِّفَةُ الْأُولَى عَلَى الْمُوصُوفِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ
(٢) فَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى إِلَّا إِتْبَاعُهَا ، أَوْ قَطْعُهَا (٣) دُونَ عَطْفِهَا ؛ لِمَا
فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ (٢) ، فَقَوْلُهُ :

" أَجَزَتْ فِي الْأَدْيِ جَعَلَتْ وَصَفَا إِتْبَاعُهُ وَقَطْعُهُ وَالْعَطْفَا "

(يُرِيدُ الْوَصْفَ) (١) الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا وَجْهَانِ :
الِإِتْبَاعُ ، وَالْقَطْعُ ، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ إِتْبَاعُهَا ، وَقَطْعُهَا ، وَعَطْفُهَا ،
وَلَيْسَ عَطْفُهَا عَلَى الْمُوصُوفِ بَلْ تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا
جَازَ عَطْفُ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى بَعْضٍ ، لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
مُغَايِرٍ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّفَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ فِي تَبَايُنِ مَدْلُوكَاتِهَا ،
فَجَازَ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا يَدُّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى إِضْمَارٍ " مُبْتَدَأٌ " .
وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى إِضْمَارٍ " أَعْنِي " (٤) ، وَيَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَرْبَعَةً
أَوْجُهُ إِتْبَاعُهُمَا مَعًا ، وَقَطْعُهُمَا مَعًا ، وَإِتْبَاعُ الْأَوَّلِ وَقَطْعُ الثَّانِي ، وَالْعَكْسُ .

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) وهو أن تعرب التابع غير إعراب المتبوع ، وهي الوجه الثاني في الصفة إذا كررت .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٦ « وكلاهما لا يجوز إظهاره » ، أي : لا يجوز إظهار المبتدأ والفعل

" أعني " .

[العطف]

" عطف البيان "

وَالْعَطْفُ عَطْفَانٍ : بَيَانٌ وَنَسَقٌ عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدَلِ
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ وَبِالْكُنَى كَرَامَةً الْإِبْهَامِ
شَاهِدَةٌ " يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا " وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ " جَرًّا
هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ " الْعَطْفُ " ، وَقَدْ قَسَّمَهُ
قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يُسَمَّى " عَطْفَ الْبَيَانِ " وَهُوَ مَا لَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ
حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالثَّانِي فِيهِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ (١) إِلَى حَرْفٍ
يَتَوَسَّطُ (١) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ ، وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ النَّسَقِ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ
اِحْتِاجَ إِلَى حَرْفٍ يَدْخُلُهُ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ (٢) وَإِعْرَابِهِ ، أَوْ فِي إِعْرَابِهِ لَا فِي
حُكْمِهِ .

وَالْعَطْفُ فِي اللَّفْظِ هُوَ الرَّجُوعُ ، فَكَأَنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الْأَوَّلِ فَجَعَلُوا
الثَّانِي (شَرِيكًا لَهُ فِي الْحُكْمِ) (٢) وَإِعْرَابِ (٣) ، هَذَا فِي النَّسَقِ .
وَأَمَّا الْبَيَانُ فَإِنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الْأَوَّلِ فَأَوْضَحُوهُ بِالثَّانِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) انظر الصحاح " عطف " .

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرٌ (١)

أَيُّ: أَرْجِعُهَا ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ : " هُوَ الْأِسْمُ الْجَارِي عَلَى (الْأَوَّلِ
أَخَصٌ) (٢) مِنْهُ ، لِيُوضَّحَهُ كَمَا يُوَضَّحُهُ " النَّعْتُ " (٣) .

١/١١٧

فَبِقَوْلِهِمْ " الْأِسْمُ " خَرَجَتْ " الصِّفَةُ " ، وَالْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ : " الْجَارِي عَلَى
الْأَوَّلِ " التَّابِعُ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَقَوْلُهُمْ " أَخَصُّ مِنْهُ " يَخْرُجُ مِنْهُ " الْبَدَلُ " فَإِنَّهُ
لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَخَصَّ مِنَ الْأَوَّلِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَقَوْلُهُمْ :
" يُوَضَّحُهُ كَمَا يُوَضَّحُهُ النَّعْتُ " يَخْرُجُ مِنْهُ التَّوَكُّيدُ ، وَ عَطْفُ النَّسَقِ .

قَوْلُهُ : " عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ " أَيُّ : قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ - يَعْنِي
ذِكْرُ النَّعْتِ (٤) .

وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ النَّعْتِ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ أَنَّ الثَّانِي يُوضِّحُ الْأَوَّلَ
كَمَا فِي الصِّفَةِ (٥) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى

(١) قائله عمرو بن معد يكرب كما في حاشية (ف) وهو في شعره المجموع ١٠٢ ، والحماصة ١/١٠٦ ،
وشرحها للمرزوقي ١٨٢ ، وشرح ابن القواس ٧٦٨ ، وفصل المقال ٣١٤ ، وفيه " حين للقوم "
والتحفة الشافية لوحة ٨٩ ، يقول المرزوقي في شرحه ١٨٢ " أي: أعطف الفرس وهي كارهة في
الوقت الذي تهر النفس وتضج من شدة البلوى " .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٩ " قال الجزولي : هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة ،
يبينه كما يبينه النعت " ، وعرفه ابن جني في اللع ١٧٧ فقال " ومعنى عطف البيان أن تقيم
الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل " ، وقال ابن الأنباري
في أسرار العربية ٢٩٧ : " وهذا - أي عطف البيان - باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون
، فاعرفه تصب إن شاء الله " .

(٤) انظر ص ٧٠٦ فيما مضى .

(٥) انظر ابن يعيش ٣/٧١ .

الذَّاتِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الَّذِي وَضِعَتْ لَهُ الصِّفَةُ ، وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيَدُلُّ عَلَى
الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَى مَفْهُومِ الذَّاتِ ، نَحْوُ " جَاعِي زَيْدٌ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّ الذَّاتِ (الَّتِي أَفَادَهَا " زَيْدٌ " هِيَ الذَّاتُ) (١) الَّتِي أَفَادَهَا " أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْحَالُ هَذِهِ ؟

قُلْتُ : إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ ، أَوْ اسْمٌ وَلَقَبٌ ثُمَّ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي
أَحَدِهِمَا بَيَّنَّتْهُ بِالْآخِرِ ، فَإِنْ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي الْكُنْيَةِ بَيَّنَّتْهَا بِالْأَسْمِ نَحْوُ :
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ (٢)

وَأِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي الْأَسْمِ بَيَّنَّتْهُ بِالْكُنْيَةِ كَمَا مَثَّلْنَا (٣) ، فَقَدْ شَارَكَ عَطْفُ
الْبَيَانِ الصِّفَةَ فِي إِضَاحِ الْأَوَّلِ وَبَيَانِهِ وَامْتِازَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
" لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " أَيِ : لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ
كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدُ الْعَالِمِ " أَفَادَ قَوْلُكَ " الْعَالِمِ " مَجْمُوعَ أَمْرَيْنِ ،
وَهُوَ الذَّاتُ وَالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ .

قَوْلُهُ : " وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " يُرِيدُ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب هذا الرجز في الخزامة ٢ / ٣٥٢ بولاق إلى عبدالله ابن كيسبة النهدي ، وكيسبة اسم أمه
ويقال أن اسمه عمرو من الشعراء المخضرمين ، وقيل : لأعرابي ، ونسبه ابن يعيش ٣ / ٧١ لرؤية
وهو بعيد جداً حيث توجه الشاعر بكلامه هذا إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في
قصة مشهورة ، وليس رؤية من هذه الطبقة وقد مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، وهو في
أوضح المسالك ٢ / ٣٢ ، وشرح اللحة البدرية ٢ / ٢٤١ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٨ ، والعيني
١ / ٢٩٣ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ .

(٣) إشارة إلى تمثيله السابق " جاعى زيد أبو عبدالله " .

فَلَا يَتَأَوَّلُ بِالْمُشْتَقِّ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ الرَّجُلُ نُوَ الْمَالِ " أَيِ : الْمَتَمَوْلُ (١) .
 قَوْلُهُ : " فَضَاهَى الْبَدَلَا " أَيِ : أَشْبَهَهُ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مُشْتَقِّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ : « أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ » إِلَى آخِرِهِ ،
 وَذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَا الْمَسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا ،
 وَالْبَدَلُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي [فِيهِ] غَيْرَ الْأَوَّلِ كَبَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الْاِشْتِمَالِ ،
 وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ مَضْمُورًا مِنْ مُظْهِرٍ وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ
 كَذَلِكَ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ .
 وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ " عَنْ مَثَلِ قَوْلِهِمْ : " هَذَا خَاتَمٌ
 حَدِيدٌ " ، قَالُوا " حَدِيدُهُ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَكَذَلِكَ " هَذِهِ جَبَّةٌ صُوفٌ " .
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ صِفَاتِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ اِشْتِقَاقِهَا ،
 وَكَوْنِهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا فِي النَّدَاءِ ، وَالثَّانِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ إِذَا
 أُضِيفَ إِلَى مُعْرَفٍ بِاللَّامِ ثُمَّ عَطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ
 فِي قَوْلِهِ :

" يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ جَرًا " (٢)

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ " فَضَاهَى الْبَدَلَا " أَخَذَ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ ، أَمَّا
 " نَصْرٌ " الْأَوَّلُ فَلَا مَنَادِي (٣) مَضْمُومٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَعَطْفُ بَيَانٍ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهِ

(١) في النسختين " الممول " ، انظر ابن يعيش ٧١ / ٣ .

(٢) هذا النظم يتضمن شطرين من الشعر سيأتي بيانهما قريباً .

(٣) سقط من (ف) .

وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَوَجِبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ مُرَادٌ ، وَأَمَّا ١١٧ ب
 "نَصْرٌ" الثَّالِثُ فَمَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ : انصُرْ نَصْرًا ، وَإِمَّا عَطْفٌ
 بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَتَقُولُ : " يَا أَخَانَا زَيْدٌ بِضَمِّ زَيْدٍ " لَا غَيْرُ إِذَا
 جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ " أَخَانَا " ؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مُرَادٌ مَعَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « زَيْدًا »
 عَطْفَ بَيَانٍ وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ مَتَّبِعَهُ مُضَافٌ (١) ، وَالْحَقُّ فِي قَوْلِ
 الشَّاعِرِ :

إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا - : لِقَائِلٌ " يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا " (٢)

أَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ لَفْظًا وَمَعْنَى (٣) .

وَإِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ الْأَوَّلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَيْسَ فِيهِ

اشْتِرَاكٌ ، أَمَّا أَنْ يُبَيِّنَ بِالْأَوَّلِ بَعِيْنِهِ الْمَشْتَرَكِ فِيهِ فَمَحَالٌ .

(١) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٤ هارون .

(٢) نسب هذا الرجز لرؤية ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وقد نسبه ابن هشام في شرح شنور

الذهب ٤٣٧ لذي الرمة وليس في ديوانه

وينشد هذا البيت على ضروب ، انظرها في المقتضب ٤ / ٢٠٩ مع حاشيته للعلامة عبدالخالق

عضيمة ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٠٢ .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٨٥ هارون ، وشرح شواهده للأعلم ١ / ٣٠٤ ، وشرح أبياته

للنحاس ١٧٦ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣ ، وأسرار العربية ٢٩٧

والمعينة ٤ / ١١٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٥ بولاق ، والإيضاح العضدي ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٦٩ .

سطنون : كتبت . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم ، ونصر هذا هو نصر بن سيار أمير

خراسان ، وقال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه

ونصبه على الأعراء ، يريد : يا نصر عليك نصراً ، وقال الزُّجَّاجُ : نصر الذي هو الحاجب بالضاد

المعجمة .

(٣) نسب ابن هشام في شرح شنور الذهب ٤٣٨ هذا الرأي لابن الطراوة ثم قال : "وتابعه على ذلك

المحمدان : ابنا مالك ومعنى " ، وتبعهم المؤلف أيضاً .

الْفَرْقُ الثَّانِي قَوْلُهُ: "وَالتَّارِكُ الْبِكْرِيُّ بِشَرِّ جَرٍّ" احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: "جَرًّا
 " عَنْ نَصْبِ "بِشَرِّ" فَإِنَّهُ إِذَا نُصِبَ جَزَأً أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "الْبِكْرِيِّ": لِأَنَّ
 مَوْضِعَهُ نَصْبٌ، وَلِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، وَإِذَا كَرَّرْتَ الْعَامِلَ لَمْ يَكُنْ
 فِي "بِشَرِّ" إِلَّا نَصْبُهُ، نَحْوُ "التَّارِكِ بِشَرًّا"، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُعْرَفَ
 بِاللَّامِ لَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ، إِلَّا عِنْدَ الْفَرَاءِ عَلَى مَا قِيلَ (١)،
 قَالَ الْمَرَارُ (٢):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيُّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا (٣)
 فَـ "بِشَرِّ" بِالْجَرِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَطْفَ بَيَانٍ مِنْ "الْبِكْرِيِّ"، فَإِنْ
 نَصَبْتَهُ - أَعْنَى بِشَرًّا - جَزَأً أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنْ "الْبِكْرِيِّ"
 (وَجَزَأً أَنْ يَكُونَ) (٤) بَدَلًا، وَ (النَّاصِبُ لَهُ إِذَا كَانَ "بِشَرًّا" بَدَلًا) (٥) مَقْدَرٌ
 قَبْلَهُ مُكْرَرٌ، لَا (٦) "التَّارِكُ" الْأَوَّلُ.

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٧: "وتجوز البدلية في هذا عند الفراء، لإجازته: الضارب زيد وليس بمرضي"، وقال المرادي في شرح الألفية ٣/ ١٨٩ بعد أن نسب ذلك للفراء: "وقد نقل جواز البدل في "بشر" عن الفارسي أيضا".

(٢) هو المرار بن سعيد الفقعسي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٣، والمؤلف والمختلف ٢٦٨، والخزانة ٢/ ١٩٣ بولاق.

(٣) وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٢ هارون، وشرح أبياته لابن السيرافي ٨/ ١٠٦، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٩٣، وابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٤، والمقرب ١/ ٢٤٨، والتبصرة ١/ ١٨٤، والخزانة ١٩٣/٢ بولاق.

(٤) في الأصل وجزأ أن لا يكون "بزيادة" لا.

(٥) سقط من (ف)، وفي الأصل "إذا كان التارك بدلا"، والصواب ما أثبتته.

(٦) في النسختين "إلا" تحريف، قال الشريشي في شرحه ج٢ لوحة ٣٥ "وأنشده المبرد بالنصب على أنه بدل، فيكون في تقدير تكرير العامل كأنه قال: "أنا ابن البكري التارك بشرا"، ولم يتابع عليه "وجاء في التحفة الشافية لوحة ٩٨ "فمتى جررت بشراً تعين أن يكون عطف بيان للبكري ولا يجوز أن يكون بدلاً لامتناع جواز الضارب زيد، لأنه يصير التقدير أنا ابن التارك البكري بشراً فإن نصبت بشراً على محل البكري، أو نصبت البكري بالتارك وجب نصب بشر".

" عطف النسق وذكر حروفه "

وَالنَّسْقُ الحَمَلُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا بِذِي الحُرُوفِ
النَّسْقُ : التَّابِعُ ، يُقَالُ : " جَاءَ القَوْمُ عَلَى نَسْقٍ " إِذَا جَاءُوا وَ يَتَلَوُ
بَعْضُهُم بَعْضًا ، وَمِنْهُ " نَسَقَتُ الدُّرَّ " إِذَا نَظَّمْتُهُ ، وَالنَّسْقُ هُنَا بِمَعْنَى
المَنْسُوقِ كَالخَلْقِ بِمَعْنَى المَخْلُوقِ ، لِأَنَّ الاسْمَ الثَّانِي مَنْسُوقٌ عَلَى الأوَّلِ ،
أَيُّ : تَالٍ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى التَّوَابِعُ كُلُّهَا نَسْقًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي
مِنْهَا مَنْسُوقٌ عَلَى الأوَّلِ ؟

قُلْتُ : التَّوَابِعُ - غَيْرُ النَّسْقِ - الثَّانِي فِيهَا هُوَ الأوَّلُ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَلَوُ
نَفْسَهُ ، أَيُّ : لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا حَتَّى يَتَلَوْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي فِي هَذَا البَابِ
غَيْرَ الأوَّلِ سُمِّيَ نَسْقًا (١) ، أَيُّ : الثَّانِي يَتَلَوُ الأوَّلَ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ .
وَ " المَعْطُوفُ عَلَيْهِ " هُوَ الأوَّلُ ، وَ " مَعْطُوفًا " هُوَ الثَّانِي ، وَنَصَبَهُ ؛
لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ المَصْدَرُ - أَعْنَى " الحَمَلِ " - تَقْدِيرُهُ :
" وَالنَّسْقُ : أَنْ تَحْمَلَ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا " ، وَ " عَلَيْهِ " فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِ " المَعْطُوفِ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفَاعِلِ .

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ ، غَيْرُ الأوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ لَفْظًا لَا مَعْنَى ،
يَتَّبِعُ الأوَّلَ (إِعْرَابًا وَحُكْمًا ، أَوْ) (٢) إِعْرَابًا لَا حُكْمًا ، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا ،

(١) وقد أجاب ابن يعيش ٨ / ٨٨ عن التساؤل المذكور بقوله : قيل : لعمرى لقد كان يلزم ذلك إلا أنهم
خصوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق ، كما قالوا : " خابئة " ، لأنه يخبأ فيها ، ولم يقل ذلك لغيرها
وكما قالوا لإناء الرُّجَاجِ : " قارورة " ؛ لأنَّ الشَّيْءَ يَقْرَأُ فِيهَا وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ شَيْءٌ
قَارورَةً .

(٢) سقط من (ف) .

بِتَوْسُطِ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ (١) .

فَقَوْلُنَا " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " غَيْرُ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى " لِيَخْرُجَ مِنْهُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " لَفْظًا لَا مَعْنَى " لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا (٢) .

فَإِنَّ الْكُذِبَ هُوَ الْمَيْنُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ لَكِنْ غَايِرُهُ فِي

الْلَفْظِ .

وَقَوْلُنَا : " يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ إِعْرَابًا وَحُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ " ، وَقَوْلُنَا " أَوْ إِعْرَابًا لَا حُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌ " وَ " قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُوٌ " .

وَقَوْلُنَا " لَفْظًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُوٌ " .

وَقَوْلُنَا " أَوْ مَحَلًّا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُوًا " تَعَطُّفٌ ١/١١٨

"عَمْرُوًا" بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ " (وَكَذَلِكَ "عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌ" ، تَرْفَعُ "عَمْرُوًا" عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ ") (٣) ، لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ .

(١) حصرها بالعشرة فيه خلاف ، انظر ابن يعيش ٨ / ٨٩ .

(٢) هذا عجز بيت لعدي بن زيد العبادي كما في شعره ١٢١ ، وصدده :

" وَقَدَّمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ "

والراهِشان : العرقان الظاهران في باطن الذراعين ، والمعنى أَنَّ الرِّبَاءَ أَتَتْ بِالنَّطْعِ إِلَى رَاهِشِي جَذِيمَةَ الرِّبَاءِ لِمَا فَصَدَّتْهُمَا وَيُرْوَى " وَقَدَّدْتُ الْأَدِيمَ " .. قَدَّدْتُ قَطَعْتُ . وَأَلْفَى : وَجَدَ .

والمين : الكذب ، وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٦٧ " وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الرِّبَاءَ " كَذِبًا مَبِينًا " فَلَا عَطْفَ وَلَا تَأَكِيدَ وَهُوَ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ١ / ٣٧ ، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَلَامٍ ٧٦ / ١ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّبْعَ الطُّوَالَ ٢٢٩ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِيبِ ٤٦٧ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ٧٧٦ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٩٧ / ٦ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٢٥٨ / ٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى ٢٤٣ / ٢ .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلا تَرْتِيبِ وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

إِنَّمَا بَدَأَ بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ حُرُوفِ الْعَطْفِ (١) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمَطْلُوقَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَغَيْرَهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنَى ، كَالْفَاءِ ، وَ " ثُمَّ " ، فَإِنَّ " الْفَاءَ " تُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمُتَّصِلَ الْمُتَرْتَّبَ (٣) ، وَذَلِكَ إِشْتِرَاكٌ خَاصٌّ .

وَأَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمُنْفَصِلَ الْمُتَرَاخِي عَنِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَطْلُوقِ الْإِشْتِرَاكِ ، فَحِينَئِذٍ مَدْلُولُ " الْوَاوِ " كَالْمُفْرَدِ ، وَمَدْلُولُ غَيْرِهَا كَالْمُرَكَّبِ ، وَالْمُفْرَدُ سَابِقٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ ؛ لِتَوْقُفِ الْمُرَكَّبِ عَلَى مُفْرَدِيهِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمَطْلُوقَ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَجُوبٍ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، وَامْتِنَاعُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يُفِيدُ التَّرْتِيبَ (٤) أَمَّا وَجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجْزُ ؛ لِاقْتِضَاءِ كَلِمَةِ " بَيْنَ " أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ : سَوَاءُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ لَا تَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَمِنْهُ " الْإِفْتِعَالُ " نَحْوُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو .

(١) يقول ابن يعيش ٨ / ٨٨ : " يقال : حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين .. ، والنسق من عبارات الكوفيين " .

(٢) قال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٦٤ " وقول بعضهم " إن معناها الجمع المطلق " غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " .

(٣) في (ف) " المرتب " .

(٤) قال ابن القواس لوحة ١٣٥ " ولأنها لو كانت للترتيب مع كون الفاء وثم يدلان عليه ، لأدى إلى بطلان ما يدل على الجمع من غير ترتيب مطلقاً ، ولأنه يلزم منه القول بالإشتراك ، والأصل

عدمه " .

لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا " الْوَاوُ " ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَ (مِنْهُ) (١)
 " التَّفَاعُلُ " نَحْوُ " تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمَرُو " ؛ لِأَنَّ التَّفَاعُلَ لَا يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ،
 وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " جَمَعْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا " وَلَا يَصِحُّ [دُخُولُ] (٢) " الْفَاءُ " هُنَا
 لِتَعَدُّرِ الْجَمْعِ بِدُونِ شَيْئَيْنِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَتَرَكَّنَاهُ ؛ لِشُهْرَتِهِ فِي الْقُرْآنِ (٣) ، وَالشَّعْرِ (٤) .
 وَلِذَلِكَ (٥) لَا يَصِحُّ دُخُولُ " الْوَاوِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِوُقُوعِ الْجَوَابِ
 عَقِبَ الشَّرْطِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلَا تَرْتِيبٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " لَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ قَدْ يَكُونُ
 مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا ، وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " يُرِيدُ بِالتَّعْقِيبِ أَنَّ التَّانِي
 يَعْقِبُ الْأَوَّلَ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ
 فِي جَوَابِهِ وَالْمُسَبَّبُ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْ سَبَبِهِ ، وَتَقَعُ مَعَ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ
 نَحْوُ " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ عَدَمُ التَّرَاخِي بِوَقِيلِ :

(١) فِي (ف) " كَذَلِكَ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ
 الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٩٠ : " وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ ، فَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ
 التَّرْتِيبِ وَالْأَصْلِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ " .

(٤) نَحْوُ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

تَعَلَّه مِنْ جَانِبٍ وَتَنَهَلَهُ .

قَالَ ابْنُ عِيْشٍ ٨ / ٩٢ " وَالْعِلَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّهْلِ .. ، فَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ كَالْفَاءِ
 لَكَانَ الْعَطْفُ بَاطِلًا .

(٥) (ف) « وَكَذَلِكَ » ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْطِنُ الَّذِي يَمْتَنِعُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ .

"الْفَاءُ" فِي قَوْلِكَ : " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ زَائِدَةٌ ^(١) ؛ لِإِفَادَتِهِمَا جَمِيعًا مَعْنَى وَاحِدًا وَهُوَ التَّعْقِيبُ ، لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ عَقِيبَ الْخُرُوجِ بِلا فِصْلٍ ، وَكَذَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَقِيلَ : " الْفَاءُ " زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : " الْفَاءُ " هِيَ الْجَوَابُ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، فَالتَّعْقِيبُ لَازِمٌ لِلْفَاءِ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا وَإِنْ تَخَلَّفَتْ عَنِ الْعُطْفِ ، قَالَ الزُّجَاجُ ^(٢) : مَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ ، يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَّ عَقِيبَ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحٍ .

و «ثُمَّ» لِلْمُهَلَّةِ ، أَمَا «حَتَّى» فَمِثْلُ : صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتِ

الْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى " مُشْتَرِكَاتٌ فِي اقْتِضَاءِ التَّرْتِيبِ ، فَالثَّانِي بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرُفِ بَعْدَ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَالْأَوَّلُ فِيهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي لَكِنَّ تَرْتِيبَ الْفَاءِ مُتَّصِلٌ ، أَيْ : أَنَّ الثَّانِيَّ عَقِيبَ الْأَوَّلِ بِلا مُهَلَّةٍ ^(٣) ، وَأَمَا تَرْتِيبُ " ثُمَّ " فَفِيهِ مُهَلَّةٌ وَتَرَاحٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، قَالَ سَيْبَوَيْهِ : " إِذَا قُلْتَ : ب / ١١٨
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو ^(٤) فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورَانٍ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُرُورَ بِعَمْرٍو لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ (انْقِضَاءِ) ^(٥) الْمُرُورِ بِالْأَوَّلِ وَانْقِطَاعِهِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ : ^(٦)

(١) نسب هذا الرأي للمازني والفراسي وجماعة ، كما في مغنى اللبيب ٢٢١ .

(٢) ذكره ابن القوأس في شرحه لوحة ١٣٦ منسوبا إليه ، بوذكر معنى (الفاء) هذا في اللمع لأبن جني ١٧٨ من غير عزو .

(٣) انظر ذلك في الكتاب ٤٢ / ٣ ، ٢١٦ / ٤ ، والمقتضب ١ / ١٣٨ ، بوغنى اللبيب ٢١٤ .

(٤) في النسختين " مررت بزید وعمرو " تحريف صوابه من الكتاب ١ / ٤٢٨ هارون ، ونص الكتاب هو " ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران ، وجعلت ثم " الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) راجع مغنى اللبيب ١٥٨ ، فهو منسوب إليه وإلى الكوفيين

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَىٍّ فَنُتِمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (١)
فَادْخَلَ " الْفَاءَ " عَلَى " نُتِمُّ " مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي التَّعْقِيبِ وَالْمُهَلَّةِ
وَالتَّرَاخِيهِ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى بَابِهِ ، أَمَا " نُتِمُّ "
فَتَفِيدُ التَّرَاخِيَّ ، وَأَمَا " الْفَاءَ " فَتَفِيدُ التَّعْقِيبَ (٢) لَكِنَّ : " نُتِمُّ " تَفِيدُ التَّرَاخِيَّ
فِي الْمَعْنَى ، وَأَمَا " الْفَاءَ " فَتَفِيدُ التَّعْقِيبَ (٢) فِي لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ وَحُكْمِهِ ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ إِصْبَاحَهُ غَادِيَا مُتَرَاخٍ عَنْ مَبِيئَتِهِ ، وَأَمَا إِخْبَارُهُ بِالْأَمْرَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ
أَحَدَهُمَا مُتَرَاخِيًّا عَنِ الْآخَرِ ، لَكِنَّهُ عَقِيبُهُ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِّنْ
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٣) .
فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْإِهْلَاكَ يَكُونُ بَعْدَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَمَجِيءُ الْبَأْسِ يَكُونُ
مُنْقَدِّمًا عَلَى الْإِهْلَاكِ وَذَلِكَ يَنَافِي التَّرْتِيبَ الْمُدَّعَى فِي " الْفَاءِ " .
قُلْتُ : لَمَّا أَهْلَكَهَا أَخْبَرَ عَقِيبَ ذَلِكَ بِلَا مُهَلَّةَ ، بِمَجِيءِ الْبَأْسِ وَالْحُكْمِ بِهِ ،
وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَهْلَاكِهَا إِرَادَةُ ذَلِكَ ، أَيُّ : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا فَجَاءَهَا
بِأَسْنَا عَقِيبَ الْإِرَادَةِ .

(١) هذا البيت ضمن قصيدة في شرح ديوان زهير ٢٨٥ ، وقال ثعلب في شرحه للديوان ٢٨٤ : " فقال
زهير في ذلك - وزعم بعض الناس أنها لصرمة ابن أبي أنس الأنصاري " ، وفي الهامش " قال
الأصمعي : وليست زهير " وروى بعضهم البيت :

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَىٍّ فَنُتِمُّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا "

وهو في ابن الشجري ٣٢٦ / ٢ ، وابن يعيش ٩٦ / ٨ ، ومغنى اللبيب ١٥٩ ، وشرح شواهد ٢٨٤
وشرح أبياته للبغدادي ٣٦ / ٣ ، وفيه قال : " قال النيلي : جمع في هذا البيت بين الفاء وثم
وبينهما تناف ما تقتضيه الفاء من الاتصال وثم من الانفصال ، فقد قيل : إن الفاء زائدة ، والذي
أراه أنها للترتيب المتصل في الحكم ، كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول
بلا مهلة ، وإن كان بين الحكيم في الوجود مهلة وتراخ " ، وهذا النقل من التحفة الشافية
لوحة ٢٠٠ .

(٢) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٣) سورة الأعراف : ٤ .

فَقَدْ حَصَلَ أَنْ تَرْتِيبَ الْفَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ ، وَإِمَّا فِي الْحُكْمِ ، أَيِ : فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ .

وَأَمَّا " حَتَّى " فَتَرْتِيبُهَا بِلَا مُهَلَّةٍ كَالْفَاءِ ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتْ التَّرْتِيبَ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا فِي الْعَطْفِ أَنْ مَا بَعْدَهَا جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، وَجُزْءُ الشَّيْءِ مُتَّصِلٌ بِهِ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، فَالْتَّرَاحِي مُصَادِمٌ لِمَعْنَاهَا ، إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْغَايَةَ ، وَغَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، وَطَرَفُ الشَّيْءِ غَيْرُ مُتَّفَصِّلٍ عَنْهُ ، وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى " التَّعْظِيمِ " (أَوْ التَّحْقِيرِ) (١) ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَبْتَدَى مِنْ طَرَفِهِ الْأَعْلَى فَطَرَفُهُ الْأَدْنَى غَايَتُهُ وَبِالْعَكْسِ ، فَإِذَا قُلْتُ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ " فَالْأَنْبِيَاءُ غَايَةُ النَّاسِ ، إِذَا أَبْتَدَأْتَ مِنَ الطَّرَفِ الْأَدْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءُ " فَالْمَشَاءُ غَايَةُ الْحَاجِّ إِذَا أَبْتَدَأْتَ بِالطَّرَفِ الْأَعْلَى ، وَالطَّرَفُ الْأَخِيرُ - الَّذِي هُوَ النَّهَايَةُ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُزْءًا يَنْتَهِي بِهِ الشَّيْءُ كَالرَّاسِ فِي قَوْلِهِمْ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْعَطْفُ وَالْجَرُّ وَالرَّفْعُ (٢) ، وَكَقَوْلِهِ : " حَتَّى السَّبْتَا " ؛ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدَّهْرِ أَنْتَهَى كَمَالُ الصَّوْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمْ : نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَهَذَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بَلْ هُوَ مُلَاقٍ لِأَخْرَجِ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بِغَيْرِ فَصْلِ ، وَالْمُلَاقِي لِلْجُزْءِ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " أَوْ التَّحْصِينِ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِاشْكَ فِيهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ مِنَ التَّمْثِيلِ ، قَالَ الرَّمَانِيُّ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ ١١٩ : " لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ ، تَقُولُ فِي التَّعْظِيمِ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلُوكِ " ، وَتَقُولُ فِي التَّحْقِيرِ : " وَصَلَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ " ، وَاشْتَرَطَ ابْنُ يَعِيشَ ٨ / ٩٦ لِلْعَطْفِ بِهَا أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَعْدَهَا تَحْقِيرٌ أَوْ تَعْظِيمٌ ، وَقَالَ " لَوْ قُلْتَ " رَأَيْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا " ، وَكَانَ زَيْدٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٌ بِحَقَارَةِ أَوْ عَظَمِ لَمْ يَجِزْ .

(٢) انظُرْ ذَلِكَ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٦٨ .

الْأَخِيرَ غَيْرُهُ ، فَلِهَذَا أُمَّتَعِ الْعَطْفُ فِي الْمَلَأَقَى وَلِمَ يَمْتَنِعْ فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ .
وَأَمَّا شَرْطُ فِيهَا عَطْفُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى وَالْعَكْسُ لِتَحْصُلِ الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ
الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَالْجُزْءُ غَيْرُ الْكُلِّ .

قُلْتُ : الْكُلُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ كَلًّا بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهِ ، فَعَطْفُ جُزْءٍ الشَّيْءِ
عَلَى كُلِّهِ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْمُعْطُوفُ دَاخِلًا فِي الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ
هُوَ كَلُّهُ ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي عَطْفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْكُلَّ وَالْجُزْءَ أَمْرٌ
إِضَافِيٌّ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْجُزْءُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْكُلِّ .

وَإِذَا عَطْفَتْ بِ " حَتَّى " عَلَى مَجْرُورٍ أَعَدَّتْ حَرْفَ الْجَرِّ [فِي] (١)
الْمُعْطُوفِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَتَّى بَعَمُرٍ ، لِيَحْصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَارَةِ
وَالْعَاطِفَةِ .

وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلَيْنِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى ١/١١٩
الْمَجْرُورِ إِذْ لَا مُنْفَصِلَ لَهُ ، تَقُولُ : " قَامَ النَّاسُ حَتَّى نَحْنُ " ، وَ" أَكْرَمَ الْأَمِيرُ
النَّاسَ حَتَّى إِيَّانَا " .

وَأَوْ " وَ " إِمَّا " فِيهِمَا مَشْهُورٌ الشُّكُّ وَالْإِبْهَامُ وَالْتَّخْيِيرُ

" إِمَّا " ، وَ " أَوْ " يُفِيدَانِ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ ، وَهِيَ الشُّكُّ ، وَالْإِبْهَامُ فِي الْخَبَرِ ،
وَالْتَّخْيِيرُ فِي الطَّلَبِ ، أَيُّ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ .

وَلِـ " أَوْ " (٢) مَعَانٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (لَكِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَشْهُرُ
مَعَانِيهَا) (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِيهِمَا مَشْهُورٌ (٤) "

(١) فِي الْأَصْلِ " عَلَى " .

(٢) فِي (ف) " وَلِهَا " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) انظُرْ مَعْنَى السَّبَبِ ٨٧ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٢ / ٥٤ .

أَمَّا " الشكُّ " فهو أَسْتَوَاءُ الْمُجَوِّزِينَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى
 الْآخَرِ، فَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا فَالْراجِحُ ظَنُّهُ ، وَالْمَرْجُوحُ وَهْمٌ ، فَالْوَهْمُ أَضْعَفُ مِنَ
 الشَّكِّ (١) وَالظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الشَّكِّ (١) .

و " أو " ، و "إما " لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لَا بَعَيْنَهُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " زِيدُ أَوْ عَمْرُو
 قَامَ ، وَلَا يَجُوزُ " قَامَا "

وَالشَّكُّ تَارَةً يَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فَيَشْكُ الْمُخَاطَبُ بِشَكِّهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ
 الْمُخَاطَبِ وَحْدَهُ وَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرَ شَاكٍ ، بَلْ يُرِيدُ أَنْ يَبْهِمَ عَلَى الْمُخَاطَبِ
 لِمَصْلَحَةٍ يَرَاهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢)
 فَالشَّكُّ فِي حَقِّ الْبَارِيءِ مُحَالٌ ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِبْهَامُ ، وَقِيلَ : " أَوْ " فِي الْآيَةِ لِلشَّكِّ
 وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقَلْتُمْ : إِنَّهُمْ مِائَةٌ أَلْفٍ أَوْ
 يَزِيدُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " أَوْ " فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى " أَلْوَاوِ " (٣) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛
 لِحُصُولِ الْإِبْهَامِ فِي قَوْلِهِ : " وَيَزِيدُونَ " ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرَ مَبِينَةٍ كَمَبِينَتِهَا .

وَههنا سؤالٌ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : " يَزِيدُونَ " عَلَى أَى شَيْءٍ هُوَ مَعْطُوفٌ ؟
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى " أَرْسَلْنَاهُ " : لِأَنَّهُ مَاضٍ ، وَالْمُضَارِعُ لَا يُعْطَفُ عَلَى
 الْمَاضِي ، وَلَا عَلَى " مِائَةٍ " : لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَقْدَرُ دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " يَزِيدُونَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ تَقْدِيرُهُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٣) ذهب إلى هذا بعض الكوفيِّين وجماعة من البصريِّين منهم الجرميُّ كما في الهمع ٢ / ١٣٤ ،
 ومغنى اللبيب ٨٨ ، وأبو عمَرَ الجرميُّ ٢١٤ .

"أَوْ هُمْ يَزِيدُونَ" (١) ، وَ "أَوْ" هُنَا قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ
وَذَلِكَ جَائِزٌ ، لِاتِّفَاقِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مُطْلَقِ اسْمِ الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ يَبْهَمُ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ :
لِقَلَّةِ الْفَائِدَةِ وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِمَا يَقُولُ ، كَقَوْلِ لَبِيدٍ (٢) :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

وَقَدْ يَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْصِيلِ ، كَقَوْلِكَ : كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ أَكُلُ السَّمَكِ أَوْ التَّمْرَ ،
وَلَمْ يَكُنِ الْقَائِلُ شَاكًا فِي أَحَدِهِمَا لَكِنْ أَرَادَ بِهِ : كَانَ يَأْكُلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي
وَقْتٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ لِأَبَدٍ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلٌ (٣)

فَقَالَ : " لِأَبَدٍ مِنْهُمَا " ثُمَّ أَتَى بِـ " أَوْ " الْمُفِيدَةَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ

فِي الظَّاهِرِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ أَرَادَ : لِأَبَدٍ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا ، يُرِيدُ : الْقَتْلَ وَالْأَسْرَ ، ثُمَّ إِنَّهُ
فَصَلَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْتُولًا مَأْسُورًا
حِينَ كَوْنِهِ مَقْتُولًا ، بَلْ لَا يَقَعُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ إِلَّا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ،
إِمَّا الْقَتْلَ وَهُوَ الَّذِي كَتَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " صُدُورُ رِمَاحٍ " أَوْ الْأَسْرَ وَهُوَ الَّذِي كَتَبَ
عَنْهُ بِقَوْلِهِ " أَوْ سَلَسِلٌ " .

(١) انظر المحتسب ٢/٢٢٦ فما بعدها .

(٢) الديوان ٢١٣ ، وصدرة :

تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما

وهو في ابن يعيش ٨/٩٩ ، ومغنى اللبيب ٧٤١ ، وابن الشجري ٢/٣١٧ والمرتضى ٢/٥٥

وشذور الذهب ١٧٠ ، والخزانة ٤/٤٢٤ ، ٢/٢١٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠ .

(٣) البيت لجعفر بن علي الحارثي .

وهو من شواهد مغنى اللبيب ٩٢ ، والهمع ٢/١٣٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥ . أشرعت :

هيئت للطعن .

وَأَمَّا مَجِبُهَا لِلتَّخْيِيرِ فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ " اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا " ، وَ " خُذْ
 دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا " ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُمَا جَمِيعًا .
 وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبَاحَةِ فِيهَا (كَانَ) ^(١) أَصْلُهُ مُبَاحًا ، كَقَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فَقِهَا أَوْ نَحْوًا " ،
 فَإِنَّهُ إِنْ تَعَلَّمَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ أَمْتَثَلَ ، وَإِنْ تَعَلَّمَهُمَا كَانَ أَبْلَغَ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ
 الضَّرْبَ إِيلَامٌ وَذَلِكَ مَحْظُورٌ فِي الْأَصْلِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَلِكَ مَالُ الْغَيْرِ
 مَحْظُورٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَافِرًا ﴾ ^(٢) ١١٩ / ب
 فَمَعْنَاهُ : لَا تُطِعْ أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ ، وَإِذَا مُنِعَ مِنْ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَ الْمُنْعُ
 مِنْ طَاعَتِهِمَا مَعًا [إِذْ طَاعَتُهُمَا مَعًا] ^(٣) تَتَوَقَّفُ عَلَى طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
 وَمَتَى وَقَعَتْ " أَوْ " عَقِيبَ النَّهْيِ وَجَبَ اجْتِنَابُ الْأَمْرَيْنِ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ
 اجْتِنَابُ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ إِلَّا بِاجْتِنَابِهِمَا مَعًا .

وَأَمَّا " إِمَّا " فَهُوَ مِثْلُ " أَوْ " وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ فِي " أَوْ "
 يَسْرِي مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ " كَانَ عَلَى لَفْظِ
 الْيَقِينِ فَإِذَا أَتَيْتَ بِـ " أَوْ " سَرَى شَكُّكَ مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَأَمَّا " إِمَّا "
 فَإِنَّكَ تَبْتَدِي بِهَا شَاكًّا مِنْ أَوَّلِ كَلَامِكَ وَلَا بَدُّ مِنْ تَكَرُّرِهَا أَوْ وَقُوعِ " أَوْ " بَعْدَهَا .
 وَقِيلَ : إِنَّ " إِمَّا " لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ ^(٤) ؛ لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ
 عَلَيْهِ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " إِمَّا "

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) تكلمة يوجبها المقام .

(٤) القائل هو أبو علي الفارسي كما في الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والرماني في معاني الحروف ١٣١

والمثال له قولك : " ضربت إما زيداً وإما عمراً " .

الأولى حَرْفَ عَطْفٍ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ حَرْفَ عَطْفٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأُولَى بِالْأَوَّالِ وَالْعَاطِفُ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ غَيْرُهُ ، وَقَدْ حَقَّقْتُ الْكَلَامَ فِيهَا خُصُوصًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي " شَرْحِ الْكَافِيَةِ " (١) .
 وَيَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْسِيرِ كَقَوْلِكَ : " لَا يَخْلُو الشَّيْءُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا " (٢) .

و " أَمْ " كـ " أَلَمْ " ، أَمْ أَمَّا ، وَ " لَكِنْ " اسْتِثْنَاءٌ بِهَا الْكَلَامَ
 هَذَا نِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يَفْصَلَا
 وَيَلْ " لِإِضْرَابٍ عَنِ اسْمِ أَوْ لَا
 وَ " لَا " بِعَكْسِهَا ، فَهَذِهِ عَشْرَةٌ
 تُوْجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ
 عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا
 إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِنْهَا
 أَعْلَمُ أَنَّ " أَمْ " تُشَارِكُ " أَوْ " ، وَ " إِمَّا " فِي إِفَادَتِهَا أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مَبْهَمًا ،
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَمْ " وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِي الْأَسْتِفْهَامِ أَنَّ السَّائِلَ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ
 بِثُبُوتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا قَالَ : " أَرِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو ؟ فَجَوَابُهُ لَا ، أَوْ
 نَعَمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَعِنْدَكَ أَحَدُهُمَا " ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ : نَعَمْ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ عِنْدَهُ
 أَحَدَهُمَا لَكِنْ لَا بَعِيْنَهُ فَيَسْأَلُ عَنِ التَّعْيِينِ بِـ " أَمْ " فَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : أَرِيدُ عِنْدَكَ
 أَمْ عَمْرُو ؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ فَجَوَابُهُ " زَيْدٌ " ، أَوْ " عَمْرُو ، وَلَا يَجَابُ
 بِـ " لَا " ، وَلَا بِـ " نَعَمْ " ، فَالسَّائِلُ بِـ " أَمْ " عَالِمٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا عَلَى
 التَّعْيِينِ ، وَالسَّائِلُ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا .

(١) قال في التحفة الشافية لوجه ٢٠١ " وحال " إما " كحال " أو " فيما ذكرنا إلا " أنها أقعد في الشك
 من " أو " ، لأنك تتبدئ بها شاكاً ، وأما " أو " فيمضي صدر الكلام على لفظ اليقين ثم يدركه الشك بـ
 " أو " فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله " .

(٢) في (ف) " عرضاً أو جوهراً " ، وجوهر كل شيء : ما خلقت عليه جبلته .
 والعرض : ما يوجد في حامله ، ويزول عنه من غير فساد حامله ، ومنه ما لا يزول عنه ، فالزائل
 منه كصفرة اللون وحركة المتحرك ، وغير الزائل كسواد القار والغراب ، أفاد ذلك صاحب اللسان
 في مادتي " جهر " ، و " عرض " وللتفصيل في معنيهما فلسفياً ينظر في كتاب الحروف للفارابي
 . ٩٥ - ١٠٥ .

وَ" أَمْ " مُشَارِكَةٌ مَعَ " لَكِنْ " وَلِذَلِكَ قَالَ : " هَذَا نِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا "
 أَيُّ : مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا جَمْلَةٌ ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ لَا يَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهُ ،
 فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ لَا مُنْفَصِلَيْنِ ، وَمَعْنَى الْإِتِّصَالِ فِي " أَمْ "
 أَنْ يَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا عِنْدَ
 السَّائِلِ ، وَنَعْنَى بِالْمُسْتَوِيِّينَ أَنْ يَلِيَ " أَمْ " مِنْ نَوْعِ مَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ ، كَقَوْلِهِ :
 أَأَنْزَلَ أَمْ أَقَامَا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " فِعْلٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ " أَرْزَيْدًا
 ضَرَبْتَ أُمَّ عَمْرًا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " اسْمٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " اسْمٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ : ١/١٢٠
 أَرَأَيْتَ زَيْدًا أُمَّ عَمْرًا ؟ فَلَا يَدُّ فِي وَقُوعِهِمَا مُتَّصِلَةً مِنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا أَحَدُ
 الْأَمْرَيْنِ ، وَالْآخَرُ يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِلَا فَصْلِ ، وَقِيلَ : شَرْطُ كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً أَنْ
 تَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَكُونُ الْحُكْمَانِ فِيهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ :
 أَأَنْزَلَ أُمَّ أَقَامَا ؟ وَالْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ حُكْمَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، أَيُّ : فِعْلَانِ مُسْتَدَانِ
 إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونُ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، نَحْوُ : أَرْزَيْدٌ قَامَ أُمَّ عَمْرًا ؟ ،
 فَ" قَامَ " حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، وَهَمَّا " زَيْدٌ ، وَعَمْرًا " ، أَيُّ : فِعْلٌ (وَاحِدٌ)
 (١) قَدْ أُسْنِدَ إِلَى اسْمَيْنِ وَلَا يَدُّ مِنْ مَرَاعَاةِ التَّسْوِيَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَعَبْرَةٌ الْمُتَّصِلَةِ
 أَنَّكَ إِذَا أُسْقِطْتَهَا مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ وَالْمُعْطُوفَ مَعَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ
 حَسَنَ مَوْضِعِ الْجَمِيعِ " أَيُّ " إِذَا (٢) قُلْتَ : أَرْزَيْدٌ قَامَ أُمَّ عَمْرًا ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّ
 هَذَيْنِ قَامَ ؟ لِحَسَنِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " فإذا " .

وَمِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ "أَمْ" وَ"لَكِنْ" أَنَّ "لَكِنْ" إِذَا عَطَفَتْ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ لَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ حَرْفُ النَّفْيِ كَمَا أَنَّ "أَمْ" لَا يُعْطَفُ بِهَا مُتَّصِلَةً إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ هَمْزَةُ الْأَسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا "لَكِنْ" ، وَ"لَا" ، وَ"بَلْ" فَإِنَّهَا أَخَوَاتٌ فِي إِثْبَاتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُعَيَّنًا ، أَمَّا "لَكِنْ" ، وَ"بَلْ" فَإِنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْحُكْمَ لِلثَّانِي ، وَأَمَّا "لَا" [فَبِعَكْسِهِمَا] ^(١) أَي: بِعَكْسِ "بَلْ" ، وَ"لَكِنْ" .

وَقَوْلُهُ: "وَلَا" بِعَكْسِهَا أَي: بِعَكْسِ "بَلْ" ، وَإِذَا كَانَتْ "لَا" بِعَكْسِ "بَلْ" كَانَتْ بِعَكْسِ "لَكِنْ" لِمُوَافَقَةِ "بَلْ" لـ "لَكِنْ" ^(٢) فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلثَّانِي ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَكْسَ بِـ "بَلْ" دُونَ "لَكِنْ" ؛ لِأَنَّ "بَلْ" فِي الْعَطْفِ أَعْمٌ مِنْ [لَكِنْ] ^(٣) ، إِذِ الْعَطْفُ بِـ "بَلْ" يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ "لَكِنْ" وَ"بَلْ" أَنَّ "لَكِنْ" لَا تَعْطِفُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُوٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْطِفْ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا عَطْفُ الْمَفْرَدِ ، وَوَضْعُهَا عَلَى مَخَالَفَةِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا "إِلَّا" فِي الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِمَعْنَى "لَكِنْ" ، وَإِذَا كَانَتْ لِعَطْفِ الْمَفْرَدِ وَالْمَفْرَدُ لَا يَكُونُ نَفْيًا ، لِأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَكُونُ (لِلنَّسْبَةِ) ^(٤) ، وَهِيَ - أَعْنِي النَّسْبَةَ - لَا تَصِحُّ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ (و) ^(٥) خَبَرٌ ، وَإِمَّا فِعْلٌ وَقَاعِلٌ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ وَمَا

(١) فِي الْأَصْلِ "فَبِعَكْسِهَا" .

(٢) فِي (ف) "لِمُوَافَقَةِ بَلْ لَكِنْ" .

(٣) فِي الْأَصْلِ "ذَلِكَ" .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ "أَوْ" .

بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا فِي الْعَطْفِ - فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا مُثْبِتًا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَنفِيًّا ، ضَرُورَةٌ أَنْ الْاسْتِدْرَاكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ (١) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " بَلْ " وَ " لَكِنْ " أَنْ " بَلْ " يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفًا لِمَا قَبْلَهَا وَمُوَافِقًا لَهُ بِخِلَافِ " لَكِنْ " فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيمَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَاجِبَةٌ (٢) ، وَأَمَّا " بَلْ " فِيمَا أَنْ تَعْطِفَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، فَإِنَّ عَطْفَتَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُوجِبًا ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌّ " كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، أَيْ : أَنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ " قَامَا " ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفِيًّا " كَانَ الْكَلَامُ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرَيْنِ ، نَحْوُ " مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌّ " ، إِنَّ (٣) شِئْتَ قَدَّرْتَ نَفِيًّا ، أَيْ : (بَلْ) (٤) مَا جَاءَنِي عَمْرُوٌّ " ، وَإِنْ شِئْتَ إِبْتِئًا أَيْ : بَلْ جَاءَنِي عَمْرُوٌّ ، فَالْاسْتِدْرَاكُ [فِي] (٥) نَفْيِ الثَّانِي مِنْ حَرْفِ

(١) اختلف النحاة في العطف بـ " لكن " ، فإجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب ، نحو " أتاني زيدٌ لكن عمروٌ " ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، ولكل فريق حججه وشواهدُه ، انظر الإنصاف ٤٨٤ المسألة ٦٨ .

(٢) في الأصل " واجب " .

(٣) في النسختين " وإن " بالواو والصواب إسقاطها .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

النَّفْيِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تُضْرِبْ عَنِ الْأَوَّلِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، بَلْ مَعَ
انْضِمَامِ الثَّانِي إِلَيْهِ ، وَالْأَسْتِدْرَاكُ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَحْدَهُ ، فَكَأَنَّكَ
أَضْرَبْتَ عَنِ الْأَوَّلِ فَقَطُ (١) .

وَقِيلَ : إِنْ مَا بَعْدَ " بَلْ " مُتَحَقِّقٌ مُوجِبٌ ، سَوَاءً كَانَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ
الْإِثْبَاتِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِيمَا بَعْدَ " بَلْ " فِي الْعَطْفِ عَلَى خَيْرِ ١٢٠ / ب
" مَا " الْحِجَازِيَّةِ نَحْوُ " مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُ « قَاعِدِ »
خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ " مَا " فِيهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ بِـ " بَلْ " جُمْلَةً
فَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا تَرْكُ الْأَوَّلِ لِأَنَّ (نَفْيَهُ) (٢) ،
بَلْ تَرْكُهُ وَالْأَخْذُ فِيمَا هُوَ أَهَمُّ .
وَأَمَّا " لَا " فَهِيَ تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا ثَبَتَ لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ لَا
عَمْرُو .

" وَقَوْلُهُ : " فَهَذِي عَشْرَةٌ " أَي : هَذِهِ عَشْرَةٌ الْأَحْرَفِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ
الْعَطْفِ .

قَوْلُهُ : " تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ " أَي : الْكَلِمِ الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ
الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا قَبْلَهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا " أَي : عَلَى الْكَلِمِ الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلْ لَهَا " أَي : لِلْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " إِعْرَابَهَا " أَي : إِعْرَابَ الْكَلِمِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ
حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا ، يَعْنِي فِي الْإِعْرَابِ الْخَاصُّ لَا فِي مُطْلَقِ الْإِعْرَابِ .

(١) ما ذكره المؤلف هنا هو مذهب المبرد الذي يجيز في " بل " إذا وقعت بعد نفي أو نهي أن تنقل حكم
النفي والنهي لما بعدها مخالفاً للجمهور الذين يرون أن " بل " إذا وقعت بعد النفي أو النهي فهي
لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها ، قال ابن مالك : " وما جوزته مخالفاً لاستعمال العرب
" أفاده المرادي في الجني الدأني ٢٣٦ (بل) ، وانظر مغنى اللبيب ١٥٢ .

(٢) في (ف) " يفيد " تحريف .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " الْوَاوَ " ، وَ " الْفَاءَ " ، وَ " ثَمَّ " ، وَ " حَتَّى " هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ تَشْرِكُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَإِعْرَابِهِ ، وَأَمَّا " أَوْ " ، وَ " إِمَّا " ، وَ " أَمْ " فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (مُبْهَمًا ، وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " بَلَّ " وَ " لَا " ، فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ) (١) عَلَى التَّعْيِينِ ، فَمُشَارَكَةُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ [فِي الإِعْرَابِ] (٢) لَا فِي الْحُكْمِ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ " فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا " ، لِيَدْخُلَ فِيهِ جَمِيعُ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَقُلْ " حُكْمَهَا " ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنْ " بَلَّ " ، فَإِنَّ فِيهَا خِلَافًا هَلِ الْأَوَّلُ ثَابِتٌ مَعَ الثَّانِي أَمْ لَا ؟

[العامل في المعطوف]

وَاحْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِتَوْسِطِ حَرْفِ الْعَطْفِ (٣) ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ (٤) لَاحْتَلَّ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ الْحَرْفُ بِحَسَبِ النَّيَابَةِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ مَعَهُ (٥) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (٦) فَهُوَ عَطْفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ، لَا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ .

(١) سقط من (ف) زلة نظر .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) قال بذلك سيبويه وجماعة من البصريين ، انظر ابن يعيش ٨ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) في النسختين " الجر " .

(٥) قد أفسد ابن الخباز في شرحه لوحة ٦٤ هذا الرأي فقال :

«وهذا فاسد؛ لأنه قد نكر معه كثيراً ، كقوله تعالى : " قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ " .

وقد عقب عليه المؤلف - كما سترى - من أن العطف في الآية من باب عطف الفعل على الفعل ، لا

أنه جمع بين العامل وحرف العطف .

(٦) سورة النور : ٥٤ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ (١) ، وَقَدْ أَبْطَلُوهُ
بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمَرُو " .

و " أم " به استقنهم ، و " بل " معناه (٢) في « إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاهُ
" أم " على ضريبتين : مُتَّصِلَةٌ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ بِشُرُوطِهَا ، وَمُنْفَصِلَةٌ وَهِيَ
الَّتِي بِمَعْنَى " بَل " و " الهمزة " (أَيْ) (٣) أَنَّهَا تُقِيدُ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْحَرْفَيْنِ ، وَهُوَ الْإِضْرَابُ وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَنَقَعَ " أم " الْمُنْفَصِلَةَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ
وَبَعْدَ الْخَبَرِ ، أَمَا الْاسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمَرُو ؟ فَمَتَى وَقَعَ
بَعْدَ " أم " جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ (٤) ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ
مُنْفَصِلَةً إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ ، لِأَنَّ الْمُنْتَصِلَةَ فِي تَأْوِيلِ " أَيْ " وَهُوَ مُفْرَدٌ
فَيَكُونُ خَبَرُهُ مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " قَائِمَةٌ
بِنَفْسِهَا " [احْتِرَازًا] (٥) مِنْ قَوْلِكَ : " أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ " ؟ فَإِنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً
لَكِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا مُسْنَدٌ إِلَى مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، أَيْ : أَنْ فَاعِلَ الْفِعْلَيْنِ وَاحِدٌ .

(١) نسبه ابن يعيش ٩٨ / ٨ لأبي علي الفارسي وابن جنى ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٢٦١ / ١ .

(٢) في الشرح المجهول لوجه ٩٣ قوله : " ويل معناه " فيه نظر ، فإن " أم " هاهنا معناها معنى " بل "
والهمزة جميعاً ، لا معنى " بل " وحدها ، وقد ذكرنا تمثيله وتقديره ، وقد يقع في بعض النسخ بدل
هذا البيت :

وَأَمْ بِمَعْنَى بَلْ وَهَمْزٌ جَاوَا بِهِ كَمِثْلِ إِبِلٍ أَمْ شَاءُ

وهذه النسخة أقرب إلى الصواب ، وهي النسخة التي أعتمدها الشريشي في شرحه ٢ لوجه ٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وهي المنفصلة أيضاً .

(٥) في الأصل " احتراز " بالرفع .

وَمَتَى وَقَعَتْ "أَمْ" "بَعْدَ" "هَلْ" فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ ، نَحْوُ " هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ
عَمْرُو؟ " لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ " هَلْ " بِدَلِيلِ وَقُوعِهَا تَوْبِيخًا
وَتَسْوِيَةً^(١) ، وَ " هَلْ " لَا تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ^(٢)

فَأَتَى بِالْهَمْزَةِ لِلتَّوْبِيخِ ، وَلَوْ أَتَى بِـ " هَلْ " فَقَالَ : هَلْ تَطْرِبُ وَأَنْتَ ١/٢٢١
كَبِيرٌ؟ عَلَى إِرَادَةِ التَّوْبِيخِ لَمْ يَجُزْ .

وَأَمَّا وَقُوعُهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فَهُوَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ : " إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ " ^(٣)
تَقْدِيرُهُ " بَلْ أَهِيَ شَاءَ " ؟ فَمَا بَعْدَ " أَمْ " الْمُنْفَصِلَةِ كَلَامٌ تَامٌ ، وَإِلِذَلِكَ
قَدَرُوا أَنَّ قَوْلَهُمْ : " شَاءَ " خَيْرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .

فَمَا بَعْدَ " أَمْ " الْمُنْتَصِلَةِ ^(٤) مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ ، وَمَا بَعْدَ " أَمْ "
الْمُنْفَصِلَةِ مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلَامَانِ ، وَسُمِّيَتْ مُنْفَصِلَةً لِانْفِصَالِهَا مِمَّا قَبْلَهَا
خَبْرًا كَانَ أَوْ اسْتَفْهَامًا .

(١) قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد لمعان آخر بحسب المقام ، انظر ذلك في معنى اللبيب
٢٤ ، والجنى الدانى ٣١ ، وفيه " تقع همزة التسوية بعد " سواء " ، و " ليت شعري " ، و " ما
أبالي " ، و " ما أدري " .

(٢) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٨ ، ٢/ ١٧٦ هارون ، والأعلم عليه ١/ ١٧٠ ، وشرح أبيات الكتاب
لابن السيرافي ١/ ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٨ ، ٢٨٩ ، والإيضاح العضدي ٢٩٢ ، والفصول
الخمسون ١٩٧ ، والتبصرة ١/ ٤٧٣ ، والمقرب ٢/ ٤ .

(٣) في الشرح المجهول لوجه ٩٥ " كان هذا القائل لما رآها من بعيد اعتقد أنها إبل ، فأخبر بذلك ، ثم
عرض له الشك ، فقال : أَمْ شَاءَ ، أي : بل أهِيَ شَاءَ ، فأضرب عن إخباره الأول ، ثم شرع في
الاستفهام عن غيره " ، وانظر هذا القول في الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون ، والإيضاح العضدي ٢٩١ .

(٤) في (ف) « المنفصلة » .

قَوْلُهُ : " وَ بَلْ " مَعْنَاهُ " إِنَّمَا كَانَتْ بِمَعْنَى " بَلْ " ؛ لِأَنَّ فِي " أَم " رُجُوعاً عَنِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ ، كَمَا فِي " بَلْ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ " وَ " بَلْ " مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ مَا بَعْدَ " أَم " مُتَحَقِّقٌ كَتَحَقُّقِ (١) مَا بَعْدَ " بَلْ " لَكِنَّ مَا بَعْدَهَا مُنْقَطِعٌ [مَمَّا] (٢) قَبْلَهَا كَمَا فِي " بَلْ " ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا " الْمُنْقَطِعَةَ " كَمَا قَالُوا " الْمُنْفَصِلَةَ " فَقَدْ أَفَادَتْ " أَم " مَا تُفِيدُهُ " الْهَمْزَةُ " مِنَ الْاسْتِفْهَامِ وَمَا تُفِيدُهُ " بَلْ " مِنَ الْإِضْرَابِ ، فَهِيَ تُعْطَى مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ مَعاً ، فَمَا بَعْدَ (" أَم ") (٣) هَذِهِ سُؤَالٌ مُسْتَأْنَفٌ كَأَسْتَأْنَفِ الْكَلَامِ بَعْدَ " بَلْ " فِي الْجُمْلِ ، وَقَدْ تَقَعُ الْمُنْقَطِعَةُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِشَرْطِ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، نَحْوُ " أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو " ؟ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ ، أَيْ : فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَيْ : يَقَعُ بَعْدَهَا مِثْلُ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِنْ فِعْلٍ ، أَوْ اسْمٍ ، أَوْ ظَرْفٍ ، وَهِيَ مَعْنَى الْمُعَادِلَةِ ، وَالْمُعَادِلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَدِلُ الشَّيْءُ وَهُوَ نَظِيرُهُ ، فَمَعْنَى كَوْنِهَا مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَنَّهَا نَظِيرَتُهَا فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمَفَاعَلَةُ نَحْوُ الْمَضَارِبَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ

الْمَفَاعَلَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَارَبَ زَيْدٌ بَكْرًا " فَإِنْ قُلْتَ : لَا حَاجَةَ بِالْمَفَاعَلَةِ إِلَى الْوَاوِ .

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " لِتَحَقُّقِ " بِاللَّامِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ شَرْحِ السِّيْرَافِيِّ عَلَى الْكِتَابِ

انظُرْ حَاشِيَةَ الْكِتَابِ ١٧٢ / ٣ هَارُونَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " كَمَا " تَحْرِيفٌ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

قُلْتُ : لَأَبْدُ هُنَا مِنْ حَذْفٍ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " تَقْدِيرُهُ " وَضَارَبَ عَمْرٌ زَيْدًا " ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ فِي الْمَعْنَى (١) ، وَلِهَذَا أَنْشَدُوا :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (٢)

بِنَصْبِهِمَا ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " سَأَلِمَتِ الْقَدَمُ الْحَيَاتِ " ، وَسَأَلِمَتِ الْحَيَاتُ الْقَدَمَ ، وَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْبَيْتُ ، وَلَا يَصِحُّ هُنَا إِلَّا الْوَاوُ ؛ لِأَنَّ الْمُسَالَمَةَ لَا تَتَحَقَّقُ بِوَاحِدٍ .

فَقَوْلُهُ : " نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ " صَحِيحٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُفَاعَلَةِ " التَّفَاعُلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ " ؛ لِأَنَّ " التَّفَاعُلَ " يَلْزِمُهُ " الْمُفَاعَلَةُ " ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوجَدُ بِوُجُودِهَا وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ " ضَارَبَ " بِزِيَادَةِ " التَّاءِ " تَصِيرُ " تَفَاعَلَ " فَلَوْ فَرَضْنَا عَدَمَ " فَاعَلَ " لَمْ يُوجَدِ " التَّفَاعُلُ " ، وَكَذَلِكَ " افْتَعَلَ " تَخْتَصُّ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ " .

وَكَذَلِكَ " بَيْنَ " (٣) لِاقْتِضَائِهَا التَّفْرِيقَ حِسًّا ، وَالْوَاحِدِ لَا يَصِحُّ التَّفْرِيقُ فِيهِ حِسًّا ، فَتَقُولُ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍ .

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٢٨٩ : " وقوله : المفاعلة ليس بجيد ، لأنها تصح من

فاعل واحد ، كقولك : ضارب زيد عمراً ، والمذكور في هذا الباب التفاعل والافتعال ، كقولك :

تقاتل بكر وأخوك ، واصطلاح عبدالله ومحمد .

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) سقط من (ف) .

[العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة]

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلَتْهُ فَاعْطَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ
كَمَثَلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالغَلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمُضْمَرُ " عَنِ الْمُظْهَرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمَرْفُوعُ " عَنِ
الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِنْ وَصَلَتْهُ " عَنِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ .

فَبِهَذِهِ (١) الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمَعْطُوفُ (عَلَيْهِ) (٢) لَا
مُطْلَقًا ، بَلْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْمَرِ نَحْوُ " قُمْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ "
لِقِيَامِ الْفَصْلِ بِالْيَوْمِ مَقَامَ التَّوَكِيدِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " فَاعْطَفَ عَلَيْهِ
بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ " مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ وَجُوبًا ، وَمَعَ الْفَصْلِ جَوَازًا .

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّوَكِيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ إِمَّا
أَنْ يَكُونَ بَارِزًا ، أَوْ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ بَارِزًا فِي اللَّفْظِ فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْفِعْلِ أَيُّ : بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِشِدَّةِ امْتِرَاجِهِ
بِالْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ كُنْتَ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عَطَفَ اسْمًا عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْفِعْلِ ، وَعَطَفَ الْاسْمُ (عَلَى
جُمْلَةِ الْفِعْلِ) (٣) مُمْتَنِعٌ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ
بِوَأَن كَانَ الضَّمِيرُ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ حَظٌّ اِمْتَنَعَ الْعَطْفُ
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ عَطَفَ اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ (٤) فَوَجَبَ التَّأَكِيدُ بِالْمُضْمَرِ

(١) في الأصل " فهذه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " على الفعل " .

(٤) انظر المقتصد ٩٥٨ .

الْمُنْفَصِلِ وَإِنَّمَا كَانَ مُنْفَصِلًا لِتَعَذُّرِ اتِّصَالِهِ ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ فَعُلِمَ بِالتَّكْيِيدِ أَنَّ العَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّمِيرِ ضَرُورَةٌ أَنَّ الفِعْلَ لَا يُؤَكَّدُ بِالاسْمِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ التَّكْيِيدُ لِلِاسْمِ الْمُضْمَرِ ، وَلِأَنَّ التَّكْيِيدَ لُغَةً هُوَ : التَّقْوِيَةُ فَقَوِيَ الضَّمِيرُ بِالتَّكْيِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ ، فَصَحَّ العَطْفُ عَلَيْهِ كَالْمِثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مِثْلَ بِهِمَا ، وَإِنَّمَا مِثْلُ [ب] (١)

مِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ بِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ بَارِزٌ ، وَبِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ مُسْتَتَرٌ ، وَهُوَ الْأَخِيرُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .

فَقَوْلُهُ : " سِرْنَا " فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ " نَحْنُ " تَأْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ ، وَ " أَنْتَ " فِي قَوْلِهِ : " وَلَا تَسِرْ أَنْتَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ .

وَيَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٢) العَطْفُ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ ، وَاحْتِجُوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ ، أَمَّا الْقِيَّاسُ فَإِنَّهُ تَابِعٌ كَالتَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ .

وَالْجَوَابُ أَمَّا التَّوَكِيدُ فَإِنَّ مِنْهُ مَا لَا يُؤَكَّدُ فِيهِ الْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ ، وَهُوَ التَّكْيِيدُ بِالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَأَمَّا بَابُ الْبَدَلِ فَإِنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَالْأَوَّلُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، وَالْمَطَّرَحُ لَا يُؤَكَّدُ ، [وَأَيْضًا] (٣) فَإِنَّ التَّكْيِيدَ وَالْبَدَلِ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الْأَوَّلُ ، فَجَازَ بِخِلَافِ العَطْفِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا بَأُونًا ﴾ (٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثَالَيْنِ " ، وَلَمْ تَرِدْ فِي (ف) ، وَالتَّكْمِلَةُ لِاسْتِقَامَةِ النِّصِّ .

(٢) رَاجِعِ الْإِنْصَافَ ٤٧٤ الْمَسْأَلَةَ ٦٦ حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤٨ .

وَيَقُولُ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (١) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا (٢)
وَالْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ أَنَّ الْفَصْلَ بِـ "لَا" سَدًّا مَسَدًا التَّوَكِيدَ بِطُولِ
الْكَلَامِ بِهِ (٣) ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّهُ شَادُّ ، (هَذَا) (٤) مَعَ إِمْكَانِ أَنْ
تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَا لِلْعَطْفِ ، وَ " زُهْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " تَهَادَى " خَبْرُهُ ،
وَأَصْلُهُ " تَتَهَادَى " فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاعِينِ الَّتِي لِغَيْرِ الْمُضَارَعَةِ .

كَذَاكَ أَكَّدَ بَعْدَ تَأْكِيدِ ظَهَرَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَأَ أَوْ اسْتَرَّ
" ذَاكَ " إِشَارَةً إِلَى الْعَطْفِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ ، أَيُّ : كَمَا يُعْطَفُ عَلَى
الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُتَفَصِّلِ كَذَلِكَ أَكَّدَ بِالنَّفْسِ
وَالْعَيْنِ بَعْدَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ بِمُضْمَرٍ مُتَفَصِّلٍ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " ظَهَرَ "
التَّأْكِيدَ بِالْمُضْمَرِ .

-
- (١) ملحقات ديوانه ١٧٧ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٧٩ هارون ، والأعلم ١ / ٣٩٠ ، والخصائص
٢ / ٣٨٦ ، والإتصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣ / ٧٤ ، ٧٦ ، والعيني ٤ / ١٦١ وضرائر الشعر
١٨١ ، وشرح الشريشي لوحة ٢ / ٤١ وابن القواس لوحة ١٣٩ والمقتصد ٩٥٩ .
- (٢) زهر : جمع زهراء ، أي : بيضاء مشرقة . تهادى : تمشى المشى الساكن . النعاج : بقر الوحش .
تعسفن : سرن سيرا شديدا . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى : " كنعاج الفلا " .
- (٣) انظر الكامل ٣ / ٣٩ .
- (٤) سقط من (ف) .

وَأِنَّمَا خَصَّ "النَّفْسَ ، وَالْعَيْنَ" دُونَ أَخَوَاتِهِمَا (لِأَنَّهُمَا) (١) يَلِيَانِ ١/١٢٢
 الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ ، تَقُولُ : "نَفْسٌ زَيْدٌ طَيِّبَةٌ" ، وَ"طَابَتْ نَفْسُهُ"
 وَ"قَرَّتْ عَيْنُهُ" ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : "هِنْدٌ قَرَّتْ عَيْنُهَا" مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ لَجَازَ
 أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فَاعِلَةً وَيَكُونُ الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا : "هِنْدٌ قَرَّتْ عَيْنُهَا" : فَرِحَتْ
 وَسُرَّتْ ، فَإِذَا قُلْتَ : "قَرَّتْ هِيَ عَيْنُهَا" كَانَ بِمَعْنَى : اسْتَقَرَّتْ وَسَكَنَتْ هِيَ
 حَقِيقَتُهَا ، وَلَوْ قُلْتَ : "هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُهَا" اِحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ "نَفْسُهَا"
 فَاعِلَةً فَيَكُونُ بِمَعْنَى : "مَاتَتْ" فَإِذَا أَكَّدْتَ وَقُلْتَ : "هِنْدٌ خَرَجَتْ هِيَ
 نَفْسُهَا" كَانَ الْخُرُوجُ لِهِنْدٍ لَا لِنَفْسِهَا ، فَلَمَّا حَصَلَ هَذَا اللَّبْسُ فِي
 الْمُسْتَكْنِ مِنَ الضَّمَائِرِ حَمَلُوا بَاقِيَ الضَّمَائِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ لَبْسُ
 لِبُرُوزِهَا ، نَحْوُ "ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ" فَلِذَلِكَ قَالَ : "بَدَأَ أَوْ اسْتَتَرَ" ، أَيْ :
 بَرَزَ الضَّمِيرُ أَوْ اسْتَكْنَّ فِي الْفِعْلِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا أَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ
 بِنَفْسِهِ ، وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُسْتَقِلَّانِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا
 لَيْسَ مُسْتَقِلاً ، وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : "بَدَأَ أَوْ اسْتَتَرَ" أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعُ
 الْمُتَّصِلُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ مِنَ الضَّمَائِرِ لَا يَكُونَانِ مُسْتَتَرَيْنِ
 فَيُؤَكَّدَانِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ، فَتَقُولُ : "مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ" ، وَ
 "رَأَيْتُكَ عَيْنَكَ" (٢) .

(١) سقط من (ف)

(٢) في الشرح المجهول لوحة ٩٤ "وأما عدا" النفس والعين من ألفاظ التأكيد ، فإنه يؤكد بهما

من غير حاجة إلى التأكيد بالضمير المذكور ، كقولك : "الكتاب قرئ كله" .

[العطف على المضمرة المجرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطَفْنَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا
نَحْوُ : مَضَى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

قَوْلُهُ : " جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا " [أَيْ] (١) : جِيءَ بِالْحَرْفِ الَّذِي جَرَرْتَ بِهِ
الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْمَعْطُوفِ كَمَثَلِهِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِعَادَةُ الْجَارِ مَعَ الْمَعْطُوفِ
عَلَى الْمُضْمَرِ [الْمَجْرُورِ] (٢) ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِالْمَجْرُورِ مِنْ اتِّصَالِ الْمُتَّصِلِ
الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مَطْلَقًا كَذَلِكَ
الْمَجْرُورُ (٣) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنْ الْمَجْرُورُ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ
ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا ، وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِ وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ
ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكِّدُ بِهِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ بِالْمَرْفُوعِ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ
بِالْجَارِ صَارَ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، فَلَوْ عَطَفْتَ [عَلَيْهِ] (٣) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ لَكُنْتَ
عَاطِفًا عَلَى حَرْفٍ وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِمَا جَرَّهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ
بِمَا رَفَعَهُ أَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ مَعَ فِعْلِهِ كَلَامٌ تَامٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ مَعَ مَا
جَرَّهُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : " غَلَامِي " بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ،
بِدَلِيلِ حَذْفِهِ فِي النَّدَاءِ ، نَحْوُ " يَا غُلَامَ " بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ
وَاحِدٍ سَاكِنٍ كَالْتَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ مَعَ الْأَسْمِ لَا يَتَّصِلُ بِهِ الْكَلَامُ وَهَذَا
الضَّمِيرُ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَمْنَعُ الْإِضَافَةَ كَالْتَّنْوِينِ ، بَلْ هَذَا الضَّمِيرُ أَشَدُّ

(١) تكملة للتوضيح

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون العطف عليه ، انظر الإنصاف ٤٦٣ (مسألة ٦٥)

حيث مذهب البصريين والكوفيين واحتجاج كل منهم

(٣) سقط من الأصل .

اتِّصَالَاً مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُحَدَفُ وَقَفًا وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا يُحَدَفُ ، وَكَمَا لَا يَصِحُّ العَطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ العَطْفُ عَلَى مَا هُوَ حَالٌ مَحَلَّةٌ (١) ، فَوَجِبَ أَنْ يُعَادَ الحَرْفُ مَعَ المَعْطُوفِ لِيَكُونَ مُسْتَقِلًا بِنَفْسِهِ أَوْ لِيَكُونَ العَطْفُ / ١٣٢ ب / لِلحَرْفِ عَلَى الحَرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : الَّذِي ذَكَرْتُمْ إِنَّمَا يُوْجِبُ إِعَادَةَ الجَارِ فِيمَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ اسْمًا ، أَمَا فِي المَجْرُورِ بِحَرْفِ الجَرِّ فَلَا ، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ صَارَ كَجُزءٍ مِنَ الحَرْفِ ، كَالْمُضْمَرِ المَرْفُوعِ فِي كَوْنِهِ كَجُزءٍ مِنَ الفِعْلِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُوكَّدَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " (٢) إِذْ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

قُلْتُ : لَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُوكَّدُ بِهِ كَمَا لِلْمَرْفُوعِ المُنْتَصِلِ ، وَأَيْضًا فَالْمَجْرُورُ أَشَدُّ اتِّصَالَاً ، لِأَنَّهُ مَعَ جَارِهِ لَيْسَ كَلَامًا وَالْمَرْفُوعُ مَعَ رَافِعِهِ كَلَامٌ ، وَأَمَا تَأْكِيدُ المَجْرُورِ بِالمَرْفُوعِ (فَهُوَ) (٣) خِلَافُ الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا لَمْ يُعْطَفِ المُضْمَرُ عَلَى المُظْهِرِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الجَرِّ كَذَلِكَ العَكْسُ (٤) ، وَأَمَا اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ " بِكَ وَالْأَيَّامُ " فَأَوَّلُ البَيْتِ : فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٥)

(١) أنظر ذلك في الإنصاف ٤٦٦ فما بعدها المسألة ٦٥ ، والمقتصد ٩٥٩

(٢) هذا هو مذهب الجرمي ومن وافقه من البصريين ، انظر الهمع ١٣٩ / ٢ وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ٢١٨ .

(٣) في (ف) " فإنه " .

(٤) يعني : إذا عطف الظاهر على المضمرة لزم إعادة الجار ، نحو : مررت بك ويزيد ، وهذا الوجه نكره المازني حين قال : " فكما لا تقول " مررت بيزيد و ك " " فكذلك لا يجوز " مررت بك ويزيد " ، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢ .

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، انظر الكتاب ١ / ٢٩٢ بولاق ، والأعلم ١ / ٢٩٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٣٠٧ ، والكامل ٣ / ٢٩ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٣ / ٢ ، والإنصاف ٤٦٤ ، والتبصرة ١ / ١٤١ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، والمقرب ١ / ٢٢٤ ، والعيني ١٦٣ / ٤ ، والخزانة ٢ / ٣٢٨ بولاق .

فَهُوَ شَاذٌ كَمَا ذَكَرَ ، وَلَهُ تَأْوِيلٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَرٌّ " الْأَيَّامَ " بِإِعَادَةِ " الْبَاءِ " ثُمَّ حَذَفَهَا لِضَرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ لَا لِلعَطْفِ ، كَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالزَّمَانِ ، نَحْوُ : ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ (١) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِهِ مَحذُوفًا أَيُّ : رَبِّ الْأَيَّامِ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

" البدل "

وَأَبْدَلْ أَقْدِرَهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَعْرَبَهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

الْبَدَلُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِوَضِ ، يُقَالُ : " أَخَذْتُ هَذَا بَدَلًا مِنْ هَذَا " أَيُّ : عِوَضًا مِنْهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَ لَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ (٢) أَيُّ : يُعَوِّضُنَا .
وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فِي الصَّنَاعَةِ فَهُوَ: تَابِعٌ لَيْسَ مَتَّبِوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ .

[فَقَوْلُنَا] (٣)؛ (تَابِعٌ) (٤) يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا : " لَيْسَ مَتَّبِوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ " فَظَاهِرٌ (٥) مِنْهُ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لِأَنَّ مَتَّبِوعَاتِهَا مَقْصُودَةٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُ مَتَّبِوعِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ فَظَاهِرٌ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الْاِسْتِمَالِ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الرَّسْمِ جَمِيعُ أَصْنَافِ الْبَدَلِ مِنَ الْبَعْضِ ،

(١) سورة الضحى ١ ، ٢ .

(٢) سورة القلم ٣٢ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قوله " فظاهر " أيُّ : مطروح ، كما في حاشية الأصل ، واللسان " ظهر " .

وَالْأَشْتِمَالِ ، وَالْغَلَطِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « وَابْدَلْ أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ » ، وَيَحْتَمِلُ
أَمْرَيْنِ

أَحَدَهُمَا : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " اطَّرَاحَ (١) الْمُبْدَلِ
مِنْهُ ، لَوْجُوبِ ذَلِكَ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ .

الثَّانِي : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " مَا قَالَهُ السِّيرَافِيُّ : لَيْسَ
تَقْدِيرُهُمْ (٢) تَنْحِيَةَ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى اطَّرَاحِهِ وَالْغَائِثِ وَإِزَالَةَ الْفَائِدَةِ بِهِ ، وَلَكِنْ
عَلَى مَعْنَى أَنْ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ (٣) .

وقيل : المراد بتقدير البَدَلِ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ الإِعْلَامُ بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ فِي
الْمُبْدَلِ مِنْهُ مَعَهُ ، وَإِذَا قَدَّرَ الْعَامِلُ مَعَهُ فَقَدْ وَلِيَهُ كَمَا وَلِيَهُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، وَمَكَانُ
الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَنْ يَلِيَّ الْعَامِلِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ " .

قَوْلُهُ : " وَأَعْرَبَهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ " أَي : بِأَعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَهُوَ (الْأَوَّلُ) (٤) ،
وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يُمَكِّنُ اطَّرَاحَهُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : جَعَلْتُ
مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، (لَوْ حَذَفْتَ) (٥) الْمَتَاعَ لَقُلْتَ : جَعَلْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ
بَعْضٍ ، لَمْ تَحْصُلْ فَائِدَةٌ لِلْجَهْلِ بِمَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَ / ١٢٣ / ١
الشَّاعِرِ - أَنْشَدَهُ سَبِيوِيَّةً (٦) :

(١) فِي (" اطَّرَحَ ")

(٢) فِي الْأَصْلِ " تَقْدِرُهُمْ "

(٣) انظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ٧٥/١ بولاق

(٤) فِي (ف) " الْأَصْل "

(٥) فِي (ف) " لَوْ قُلْتَ حَذَفْتَ " ، وَ " قُلْتَ " مَقْحَمَةٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٦) الْكِتَابُ ٨٠ / ١ بولاق

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعِينٌ بِسَوَادٍ (١)
 فَ " حَاجِبِيهِ " بَدَلٌ مِنْ " الْهَاءِ " فِي " كَأَنَّهُ " ، فَلَوْ أَسْقَطَهَا وَصَارَ التَّقْدِيرُ
 " كَأَنَّ حَاجِبِيهِ " لَمْ يَجْزُ أَنْ يُخْبِرَ بِ " مُعِينٍ " وَهُوَ مُفْرَدٌ عَنِ الْمُسْتَنَى ، وَكَذَا
 قَوْلُهُمْ : الَّذِي ضَرَبْتُ أَخَاهُ عَمْرًا قَائِمٌ " ، فَ " عَمْرُو " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : " أَخَاهُ "
 فَلَوْ حَذَفْتَ لَقُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرًا قَائِمٌ " فَلَمْ يَجْزُ : لِبِقَاءِ الصَّلَةِ [بِلَاعَائِدٍ] (٢) .

مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا عَرَفْتُ أَوْ نَكَرْتَهُ أَوْ أَضْمَرًا

الْبَدَلُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :
 الْأُولَى وَ [الثَّانِيَةُ] (٢) بَدَلُ مَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا وَنَكَرَةٍ مِنْ نَكَرَةٍ ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ (٤) ، فَ " حَدَائِقُ " بَدَلٌ مِنْ " مَفَازٍ "
 .

الثَّالِثَةُ [والرَّابِعَةُ بَدَلٌ] (٢) مَعْرِفَةٍ مِنْ نِكَرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي
 إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطٍ لِلَّهِ ﴾ (٥) .

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ لِلأَعْمَشِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٨٠ / ٨ بُولَاقٍ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ وَجَاءَ فِي الْخَزَانَةِ ٢ / ٣٧٨
 بُولَاقٍ أَنَّهُ مِنْ الأَبْيَاتِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ . وَهُوَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ٣٤٢
 وَابْنُ يَعِيشَ ٣ / ٦٧ ، وَالهَمْعُ ٢ . ١٥٨ ، اللَّهْقُ : الأَبْيَضُ . وَالسَّرَاةُ : أَعْلَى الظُّهْرِ . وَالمُعِينُ :
 الثُّورُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سَوَادٌ .

(٢) إِضَافَةٌ يَوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ " جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا " .

(٤) سُورَةُ النَّبَأِ ٣١ ، ٣٢ .

(٥) سُورَةُ الشُّورَى ٥٢ ، ٥٣ .

وَبَدَلُ نَكْرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ إِمَّا بِلَفْظِهَا وَيَلْزِمُ وَصْفُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِالنَّاصِبَةِ
 نَاصِبَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) فَأَبْدَلُ " نَاصِبِيَّةٌ " وَهِيَ نَكْرَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ (٢) وَوَصَفُهَا ،
 لِكُونِهَا بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ (٣) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّكْرَةُ بِلَفْظِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَمْ يَلْزِمُ
 وَصْفُهَا (٤) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا وَأَيْكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحْمَمُ وَالصَّهِيلُ (٤)

فَ " خَيْرٍ " نَكْرَةٌ وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ " أَيْكَ " وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقِيلَ : أَعْنَى
 تَخْصِيصُهُ بِـ " مِنْكَ " عَنِ الصِّفَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَأَحِبُّ ذَا الْوَجْهَيْنِ وَجْهًا فِي النَّدَى نَدْبًا وَوَجْهًا فِي الْحُرُوبِ وَقَاحًا (٥)
 فَأَبْدَلُ " وَجْهًا " مِنْ " ذَا " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ :
 « نَدْبًا » وَقَدْ جَاءَ بَدَلُ النَّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سور العلق ١٥ ، ١٦ .

(٢) سقط من (ف) زلة نظر .

(٣) ما ذكره الشارح هاهنا هو مذهب الكوفيين والبغداديين كما في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١
 والهمع ١٢٧/٢ ، وأما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز ، نحو " مررت بزيد رجل " .

(٤) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، وقيل : اسمه سمير بالسین المهمله ، وهو شاعر جاهلي .
 ترجمته في الخزانة ٢/ ٣٦٤ بولاق .

وهو في النوادر لأبي زيد ٣٨١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٨ ، والخزانة ٢/ ٣٦٢ بولاق .
 يؤذيني أي : يغمي وليس هو لي في ملك . التحمم : صوت القرس إذا طلب العلف . والصهيل :
 الصوت مطلقاً .

(٥) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافية لوحة ٩٦ .

الندب : الخفيف السريع في قضاء الحوائج . الوقاح : القوى الصبور على الشدائد .
 قال في التحفة الشافية لوحة ٩٦ ، " فأبدل " وجهاً " من " ذَا الوجهين " ووصفه بقوله " ندباً "
 وكذلك وصف " وجهاً " الآخر بقوله " وقاحاً " وليس الثاني من لفظ الأول ؛ لأنه بدل من " ذَا " التي
 بمعنى صاحب ، وقيل : إن " ذَا " وصلة إلى الوصف بالوجهين ، فالقصود بالوصف ما بعدها لا
 هي ، والثاني من لفظ الأول ، ولذلك لزم الوصف " .

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلَانَ قَاطِبَةً كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ (١)
 فَ " طُولٌ " بَدَلٌ مِنْ " سَاعِدٍ " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَالْبَدَلُ نَكْرَةٌ وَلَمْ يَصِفْهُ ،
 وَقَالُوا : هَذَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ وَفِيهِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، أَمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي
 هُوَ الْأَوَّلُ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ فَيَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ وَصْفِهِ أَنْ
 يَكُونَ الْمَقْصُودُ أَتَقْصَرَ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ .

وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مُسَائِلٍ :
 الْأُولَى : بَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، نَحْوُ " رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ " ، فَ " إِيَّاكَ " بَدَلٌ
 مِنْ " الْكَافِ " ، وَ " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ " ، وَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِهِ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 فِي جَمِيعِ هَذَا تَأْكِيدًا .

الثَّانِيَّةُ : بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .
 وَالثَّلَاثَةُ : بَدَلُ [الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ] (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ " ، وَ
 " رَأَيْتُهُ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ (٣)
 فَجَرَّ حَاتِمًا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " جُودِهِ " .

- (١) لم أهدت إلى قائله ، ويروى " بنى جلان كلهم " .
 وهو في التحفة الشافية ٩٦ ، وشرح ابن القوأس لوحة ١٤٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠ / ٨
 والخزانة ٣٦٤ / ٢ بولاق ، والحيوان ١١٢ / ٦ ، وفيه " لا طول ولا عظم " .
 بنو خولان بن عمرو بن مالك ينتهي نسبهم إلى كهلان بن سبأ ، كما في جمهرة أنساب العرب ٤١٨
 وبنو جلان : قبيلة من عنزة ، المصدر السابق ٣٩٤ ، والخزانة ٣٦٥ / ٢ بولاق .
 (٢) في الأصل " المضمرة من المظهر " .
 (٣) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٩٧ / ٢ (بيروت) برواية :
 على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم
 وعليها فلا شاهد فيه ، وهو في الكامل ٢٣٣ / ٨ ، وابن يعيش ٦٩ / ٣ ، وشرح التسهيل لابن عقيل
 ٤٣٣ / ٤ ، واللمع ١٧٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، والعيني ١٨٦ / ٤ .

وَلَا يَجُوزُ بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا مِنْ ضَمِيرِ
 الْمُخَاطَبِ ، فَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِبِي زَيْدٍ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ
 (المُظْهِرَ) (١) يُفْهَمُ مِنْهُ الْغَيْبَةُ ، وَالْيَاءُ يُفْهَمُ مِنْهَا الْحُضُورُ ، وَذَلِكَ مُتَنَافٍ ،
 وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ " قُمْتَ زَيْدٌ " (٢) عَلَى إِبْدَالِ " زَيْدٍ " مِنْ تَاءِ
 الْمُخَاطَبِ ؛ لِتَنَافِي الْمُظْهِرِ وَالْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّ الْخِطَابَ لَا يَكُونُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ
 إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، فَيُؤَدَّى إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ إِلَى أَنْ
 يَكُونَ الْأَسْمُ الْوَاحِدُ حَاضِرًا غَائِبًا ، أَوْ مُخَاطَبًا غَيْرَ مُخَاطَبٍ وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، هَذَا
 إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ (٣)

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ
 كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ (٤) : إِنْ قَوْلُهُ : (لِمَنْ) بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ فِي (لَكُمْ) (٥)
 وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٦) ، وَ " مَنْ " الْغَائِبُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ (لَكُمْ)

(١) فِي النسختين " المضمَر " تحريف بدليل ما بعده ، ولقوله فِي التحفة الشافية لوحة ٩٧ : " وإنما لم

يجز ذلك لأن الاسم الظاهر يفيد الغيبة فلا مطابقة بينه وبين المتكلم ، لأنه باعتبار كونه مخاطباً
 ليس بغائب وباعتبار كونه ظاهراً ، ليس بمخاطب ولا متكلم فيبقى الاسم الواحد مخاطباً غائباً أو
 متكلماً غائباً .. ، وأما ضمير الغائب فمطابق للمظهر في إفادة الغيبة فاعرفه " .

(٢) فِي الْأَصْل " زَيْدًا " .

(٣) أَيْ : إِذَا كَانَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، أَمَّا بَقِيَّةُ أَقْسَامِ الْبَدَلِ فَجَائِزٌ ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٢١ .

(٥) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٩٢ ، وتفسير القرطبي ١٤ / ١٥٦ ، والآية عتاب للمتخلفين عن

القتال ويجوز في همزة " أسوة " الضم والكسر .

(٦) نسب هذا للأخفش فِي ابن يعيش ٣ / ٧٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٧ .

خَطَابًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ (١) أَشْبَهَ الْغَائِبَ ، وَلِأَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ .
فَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ وَالْإِشْتِمَالِ فَجَائِزَانِ تَقُولُ : " أَعْجَبْتُ (٢) زَيْدًا عِلْمِي "
فَ " عِلْمِي " بَدَلُ (مِنْ) (٣) " النَّاءِ " فِي " أَعْجَبْتُ " .
[وَتَقُولُ " عَجِبْتُ "] (٤) مِنْكَ وَجْهَكَ " بِجَرِّ " الْوَجْهِ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
" الْكَافِ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَ " عَجِبْتُ مِنْكَ عِلْمِكَ " (٥) .
الرَّابِعَةُ : بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهِرِ ، نَحْوُ " رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ بِهِ " ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ بَدَلُ الْبَعْضِ ، إِذْ لَا صِيغَةَ لِمُضْمَرٍ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ ،
وَكَذَلِكَ فِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ تَكَلَّفُوا لِذَلِكَ أَمثلةً نَحْوُ " يَدُ زَيْدٍ
ضَرَبَتْ زَيْدًا إِيَّاهُ " (٦) ، وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ " وَجْهٌ هُنْدٍ رَأَيْتُهَا
إِيَّاهُ " (٧) .

وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْبَدَلِ مُخَالَفَتُهُ لِلْمُبَدَلِ مِنْهُ إِظْهَارًا وَإِضْمَارًا ، وَتَعْرِيفًا
وَتَنْكِيرًا بِخِلَافِ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ الْأَعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ
الْمَقْصُودُ ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ مَعَهُ الْعَامِلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْلَالِهِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ لَهُ
حُكْمُ نَفْسِهِ لَا حُكْمَ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعْطُوفَ ، فَجَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ
يَكُونُ الْبَدَلُ غَيْرَ الْمُبَدَلِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَعْضُ ، وَالْإِشْتِمَالُ .

(١) في الأصل " الآية .

(٢) في الأصل " أعجب " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) جَرَّ الْعِلْمَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " الْكَافِ " لِأَنَّهُ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤١ .

(٧) قال في التحفة الشافية لوجه ٦ : " وتقول في بدل الاشتمال : " ثوب زيد سلبت زيدا إياه " ، وتقول

في بدل الغلط : " هند والرجل رأيت هندا إياه ... ، وفيها بعض التكلف ؛ إذ لا تدل صيغة المضممر

على التبعية ولا على الاشتمال » .

أقول : ولأجل هذا التكلف لم يمثل لهذين النوعين هنا ، وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور

١ / ٢٨٧ .

[أقسام البدل]

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمًا كُلُّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ
وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوُ "أَكَلَ" زَيْدٌ رَغِيْفًا ثُلْثِيهِ أَوْ أَقْلَ
وَنُوْ اِسْتِمَالِ ثَالِثُ مِثَالِهِ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالَهُ

قَوْلُهُ : « كُلُّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ يُرِيدُ : كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مِثَالِهِ "جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا" فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَهُوَ - أَيْضًا - كُلُّ مِنْ كُلِّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : " بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ " (١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ بَدَلَ الْمِثْلِ مِنَ الْمِثْلِ "وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِاسْتِبْشَاعِهِمْ إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَى "كُلِّ" فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ (٢) ؛ لِأَنَّ "كُلًّا" فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْمَعْرِفَةِ بِدَلِيلِ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ (مِنْ قَوْلِهِمْ) (٣) : " مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا " (٤) فَنَصَبَ الْحَالَ عَنْ "كُلِّ" فَجَعَلَهَا مَعْرِفَةً ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ النِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ "مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ قَائِمًا" (فَلَا يَصِحُّ) (٣) الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِبَعْضِ قَائِمًا " فَلَوْ (٤) (٣) أَنْ "بَعْضًا" ، وَ"كُلًّا" مَعْرِفَتَانِ لَمَا صَحَّ نَصَبُ الْحَالَ عَنْهُمَا .

(١) هكذا قال الصيمري في التبصرة ١/ ١٥٦ .

(٢) جاء في الصحاح " كل : وكل وبعض معرفتان ، ولم يجئ عن العرب بالالف واللام وهو جائز ،

لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضيف " . وعلل ذلك السيوطي في الهمع ٢/ ١٢٥ بقوله : "

وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه " كل " نحو " صراط العزيز الحميد الله " ،

وانظر أيضا إصلاح الخلل ٩٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٤ - ١١٥ هارون .

وَدَلِيلُ حَصْرِ الْبَدَلِ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ فَذَلِكَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ "بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ" ، أَوْ لَا يَكُونَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ (١) بَعْضُهُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ "بَدَلُ الْبَعْضِ" ، أَوْ لَا يَكُونَ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ (٢) بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الْمُبْدَلِ مِنْهُ) (٣) مُلَابَسَةً وَهُوَ "بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ" ، أَوْ لَا يَكُونَ (وَهُوَ) (٤) "بَدَلُ الْغَلَطِ" (٥) ، وَقَدْ مَثَّلَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

أَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ فَقَوْلُهُ: "جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَرًا" ، وَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ فَقَوْلُهُ: "أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيْفًا ثَلْثِيَّةً" ، قَوْلُهُ: "أَوْ أَقَلَّ" "مَعْطُوفٌ عَلَى" "ثَلْثِيَّةً" تَقْدِيرُهُ: "أَوْ أَقَلَّ مِنْ ثَلْثِيَّةً" ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "أَوْ أَقَلَّ" مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضٌ ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَوْ أَقَلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَمَثَالُ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَوْلُهُ: "أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ" .

وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْكُلِّ تَوْضِيحُ الْأَوَّلِ (٥) وَتَوْكِيدُهُ ، وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْبَعْضِ تَخْصِيصُ الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ "أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: "أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ" فَمَفْهُومُ الْجُمْلَةِ قَدْ اِشْتَمَلَ عَلَى نِسْبَةِ الْإِعْجَابِ إِلَى الْجَمَالِ؛ لِأَنَّ الْإِعْجَابَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَاتِ مُحَمَّدٍ بَلْ مِنْ جَمَالِهِ ، فَنِسْبَةُ الْفِعْلِ قَدْ اِشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في (ف) "الأول" .

(٣) في الأصل "وهذا" .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول / لوحة ٩٥ : "وكون الأقسام أربعة ليس على سبيل الحصر كما قد

توهمه بعضهم ، فإنَّ العقل يقتضي الزيادة على الأربعة المذكورة مثل بدل الكل من البعض ،

والبعض من البعض "

(٥) في (ف) "الأمر" .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْأَسْمُ الْأَوَّلُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ" ، فَـ "زَيْدٌ" مُشْتَمِلٌ عَلَى الْعَقْلِ ، أَيُّ : هُوَ قَائِمٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ "يُعْجِبُنِي زَيْدٌ أَخُوهُ" ؛ لِأَنَّ "زَيْدًا" لَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَخِ ، وَلَا الْأَخُ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : "سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ" ، فَالثَّوْبُ مُشْتَمِلٌ عَلَى "زَيْدٍ" (١) .

ثُمَّ يَقُولُ : إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَمَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكْرَةً ، أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ - أَعْنَى بَدَلَ النِّكْرَةِ مِنَ النِّكْرَةِ - فَأَلْوَلَى "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ" فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، وَفِي بَدَلِ الْبَعْضِ : "رَأَيْتُ رَجُلًا وَجْهًا لَهُ" ، وَفِي بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ "رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا لَهُ" وَ [فِي بَدَلِ] الْغَلَطِ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ" .

وَإِنْ (كَانَ) (٢) الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

- أَلْوَلَى : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ" (٣) .
- الثَّانِيَّةُ : "رَأَيْتُ زَيْدًا وَجْهًا لَهُ" (٤) .
- الثَّلَاثَةُ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حَسَنٌ لَهُ" (٥) .
- الرَّابِعَةُ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ فَرَسٌ" (٦) .

(١) انظر هذين القولين في الهمع ١٢٦/٢ ، وزاد السيوطي أن بعضهم يقول: إن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في بدل الكل .

(٤) في بدل البعض .

(٥) في بدل الاشتمال .

(٦) في بدل الغلط .

فَهَذِهِ ثَمَانٌ (١) مَسَائِلَ

فَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرِفَةً ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً أَوْ نِكْرَةً ، فَإِنْ
كَانَ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ " .

الثانية : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ " .

الثالثة : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ " .

الرابعة : " قَامَ زَيْدٌ فَرَسَهُ " (٢) .

فَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نِكْرَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " قَامَ رَجُلٌ (٣) زَيْدٌ " .

الثانية : " ضَرَبْتُ رَجُلًا رَأْسَهُ " .

الثالثة : " رَأَيْتُ رَجُلًا جَمَالَهُ " .

الرابعة : " رَأَيْتُ رَجُلًا الْفَرَسَ " .

فَهَذِهِ (سِتُّ عَشْرَةَ) (٤) مَسْأَلَةً .

فَمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ فِسِتُّ عَشْرَةَ (٤) مَسْأَلَةً ، فَالْمُظْهَرُ

مِنَ الْمُظْهَرِ (٥) أَرْبَعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الْأَمْثَلَةُ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)

(١) هكذا جاءت في النسختين "ثمان" بدون ياء هنا وفي الصفحة التالية ، والأصح إثبات الياء ، لأن
الكلمة مضافة .

(٢) في النسختين "نفسه" وهو تحريف صوابه كما أثبتته .

(٣) في النسختين "الرجل" بالتحريف ، وهو تحريف بدليل قوله : "فإن كان البدل منه نكرة" و
الرجل "مبدل منه ، وقد مثل له في التحفة الشافية لوحة ٩٧ بقوله "قام رجل زيد" كما أثبت .

(٤) في النسختين "سنة عشر" ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في النسختين "فالظاهر من المضمر" .

(٦) في النسختين "المضمر من المضمر" .

فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَيْضًا :

الأولى : " قَامَ زَيْدٌ هُوَ " .

الثانية : وَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مُضْمَرًا مِنْ مُظْهِرٍ « وَجْهٌ هِنْدٌ ضَرَبَتْ هِنْدًا إِيَّاهُ » .

الثالثة : بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ " ثَوْبٌ هِنْدٌ سَلَبَتْ هِنْدًا إِيَّاهُ " .

الرابعة : بَدَلُ الْغُلَطِّ كَقَوْلِكَ " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُ هِنْدًا إِيَّاهُ " .

فَهَذِهِ ثَمَانِ مَسَائِلَ :

وَأَمَّا بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ عَمْرُو " .

الثانية : " زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ يَدُهُ " (١) .

الثالثة : " زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ عَلَيْهِ " (٢) . الرابعة : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ الْحِمَارِ " (٣) .

وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " زَيْدٌ رَأَيْتَهُ إِيَّاهُ " الثانية : " وَجْهٌ هِنْدٌ رَأَيْتَهَا إِيَّاهُ " (٤)

الثالثة : " ثَوْبٌ هِنْدٌ سَلَبَتْهَا إِيَّاهُ " الرابعة : " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتَهَا إِيَّاهُ "

فَهَذِهِ ثِنْتَانِ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً بِأَمْثَلِهَا .

(١) مثل له في التحفة الشافية ٩٦ بقوله " زيد نظرت إليه وجهه " .

(٢) في الأصل " عمله " .

(٣) ومثل له في التحفة الشافية لوحة ٩٦ بقوله : " هند والرجل عجبت منها الرجل " .

(٤) في النسختين " وجه هند رأيت إياه " ، والمثبت من التحفة الشافية .

[بدل الفعل من الفعل]

وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَلِكَ مِثْلُ ذَا ٤/١٩٤

إِنْ عَلِيٌّ أَلِهَ أَنْ تَبَايَعَا تُوْخِذَ كَرِهًا أَوْ تَجِيَّ طَائِعًا (١)

إِذَا اتَّفَقَ فِعْلَانِ فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُبَدَلَ أَحَدُهُمَا [مِنَ الْأَخْرَجِ] (٢) كَقَوْلِكَ :
" إِنْ تُكْرِمَ زَيْدًا تُحْسِنُ إِلَيْهِ فَهُوَ أَهْلٌ " فَجَزَمَ " تُحْسِنُ إِلَيْهِ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ
" تُكْرِمُ " وَجَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، فَالْإِكْرَامُ بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ " عَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الثَّانِي لَيْسَ بِمَعْنَى
الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " إِنْ تَقَمَّ تَضَحَّكَ أَكْرَمَكَ " فَلَا يَجُوزُ جَزْمُ " تَضَحَّكَ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
" تَقَمَّ " ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ
الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ فَهُوَ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ (١) ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ نَصَبٌ « تُوْخِذُ » عَلَى
الْبَدَلِ مِنْ " تَبَايَعُ " لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ لَا يَنْفَكُ مِنْ (أَحَدٍ) (٣) الْأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا
أَنْ يُؤْخَذَ كَارِهًا أَوْ يَجِيَّ إِلَى الْمُبَايَعَةِ طَائِعًا ، وَمِثْلُهُ - أَيْضًا - مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ :

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٥٦ هارون التي لا يعرف لها قائل .
وانظر : المقتضب ٢/٦٣ ، والأصول في النحو ٢/٤٨ ، وشرح الجمل ١/١١٨ ، ١٩٢ ، والعيني
٤/١٩٩ ، والخزانة ٢/٢٧٣ بولاق .

علي الله : أى علي والله فلفظ الجلالة منصوب على نزع الخافض .

تبايع : من البيعة للسلطان وطاعته . يريد أن تبايع كرهاً أو طوعاً .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف)

مَتَى تَأْتِنَا تُتْلَمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا (١)
 فَجَزَمَ " تَلَمَّمَ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " تَأْتِنَا " إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ فِي الْفِعْلِ بَدَلُ
 الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّوْنَهُ " بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ " .
 إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَقَوْلِهِ : " تَأْتِنَا " (٢) تَلَمَّمَ بِنَا " إِنَّ الْإِتْيَانَ هُوَ
 الْإِلْتِمَامُ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَالْمُبَايَعَةِ قَدْ تَكُونُ بِالرَّغْبَةِ وَقَدْ تَكُونُ
 بِالرَّهْبَةِ ، فَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ ، فَيَكُونُ الْبَدَلُ فِيهِ بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ .

[بدل الغلط]

وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطًا كَمَثَلِ جِئْتُ دَعَدَ زَيْدًا غَلَطًا
 وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِسَبَلٍ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ
 هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ هَذَا لِیَعْلَمُوا النَّاسَ
 الْغَلَطَ (بَل) (٣) ذَكَرُوهُ لِیَعْلَمُوا النَّاسَ كَيْفَ يَتَدَارَكُونَ إِذَا غَلَطُوا ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ :
 بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ غَلَطًا بَلِ الْغَلَطُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ « الْغَلَطَ » هُنَا
 بِمَعْنَى الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : بَدَلُ الْمَغْلُوطِ
 بِذِكْرِهِ ، أَوْ بَدَلٌ لِأَجْلِ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الْأَوَّلِ ، فَالسَّبَبُ فِي ذِكْرِهِ الْغَلَطُ ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ
 سَبَبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ " .

(١) هذا البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحر الجعفي قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة

لرجل من أصحابه كان قد حبس معه .

انظر ترجمته في الخزانة ١ / ٢٩٦ بولاق .

وهو في الكتاب ٨٦ / ٣ هارون ، والمقتضب ٦١ / ٢ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ / ١

وابن يعيش ٥٣ / ٧ ، ٢٠ / ١٠ ، والخزانة ٦٦٠ / ٣ بولاق ، والهمع ١٢٨ / ٢ ، والدرر اللوامع

١٦٦ / ٢ ، وحاشية العليمي على التصريح ١٦٢ / ٢ ، والشرح المجهول لوحة ٩٨ .

الجزل : الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد . تأججا : الضمير للحطب

والنار ، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار ، أو لأن النار مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وإنما " .

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ الْغَلَطُ فِي الْكَلَامِ الصَّادِرِ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَفِكْرَةٍ ، أَوْ عَنْ عِيٍّ وَحَصْرٍ ، وَالْعِيُّ : هُوَ اسْتِحْضَارُ الْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ مَعَ انْتِفَاءِ ذِكْرِ مَا يُسَمَّى بِهِ (١) ، وَلَمْ يَقَعْ هَذَا الْبَدَلُ فِي الْقُرْآنِ (٢) ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ : " جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا " أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : " جِئْتُ زَيْدًا " فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِ " دَعْدٍ " ثُمَّ ظَهَرَ لَكَ الْغَلَطُ فَتَدَارَكْتَهُ بِذِكْرِ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : " وَالْأَجُودُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بَيْلٌ " أَيُّ : الْأَجُودُ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ الْغَلَطِ بِ " بِلٍ " فَتَقُولُ : جِئْتُ دَعْدًا بِلَ زَيْدًا (٣) ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَأَمَّنَ اللَّيْسُ كَمَثَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مِمَّا يَلْتَبَسُ تَعَيَّنَ الْإِتِّبَاتُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " : فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوَصْفَ بِأَبْلَادَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْصُدِ الْوَصْفَ وَجَبَ الْإِتِّبَانُ بِ " بِلٍ " لِرَفْعِ اللَّيْسِ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ لَيْسَ عَنْ غَلَطٍ بَلْ قَدْ يَذْكَرُ الْأَوَّلُ عَنْ قَصْدٍ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ عَنْهُ (٤) كَقَوْلِكَ : " هِنْدٌ قَمْرٌ " عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَكَ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ فَتَقُولُ « بِلٌ هِنْدٌ شَمْسٌ » ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ (٥) :

أَقَاضِينَا هَذَا الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ
غَلِطْتُ وَلَا الثَّلَثَانِ هَذَا وَلَا النُّصْفُ (٦)

(١) جاء في (التاج ٢٧ / ١١ حصر) " وفي شرح مفصل الزمخشري أن العي هو استحضار المعنى

ولا يحضر اللفظ الدال عليه ، والحصر مثله إلا أنه لا يكون إلا لسبب من خجل أو غيره . "

(٢) ولا في الشعر ولا في الكلام المستقيم كما في المقتضب ٢٩٧ / ٤ .

(٣) وحينئذ يعرب " زيد " معطوفا لا بدلا .

(٤) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير " فإنه يسمى بداء لا غلطا ، ومثل هذا يعتمد على الشعراء كثيرا

للمبالغة والتفنن في الفصاحة " ، والله أعلم . وهو من شرح ابن القواس ص ٨١٣ ،

(٥) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين قتل سنة ٣٥٤ ، وهو وإن كان من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج

بشعرهم في تثبيت القواعد إلا أنه لا بأس بالتمثيل والاستئناس بشعره ، لا سيما إذا كان الغرض

منه المعنى دون اللفظ ، لأن المعاني كما يقول ابن جنى في الخصائص ٢٤ / ١ : « يتناهى بها المولدون

كما يتناهى بها المتقدمون " .

(٦) اليازجي : شرح ديوان المتنبى ١ / ١٠٥ ، والبرقوقي ٣ / ٣٤ ، وإصلاح الخلل ١٠١ ، يقول لممدوحه

أبي الفرج القاضي : أنت أهل لما أثنيت به عليك ، ثم قال : غلطت : ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ،

ولا نصفه ، قوله : ولا الثلثان : عطف على محذوف دل عليه ما تقدم أي : لا الذي أنت أهله هذا ،

ولا الثلثان منه ، والهمزة للنداء .

[المبتدأ والخبر]

" المبتدأ "

القول في بيان الاسم المبتدأ المبتدأ يرفع إذ تجرداً
من كل عامل له لفظي فأرفع بأمر فيه معنوي
أعني ابتداءً وهو رافع الخبر مثاله : زيدٌ مصيخٌ للخبر

المبتدأ " مُفْتَعَلٌ " من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً لفظاً ، أو تقديراً ،
والابتداءً مجموع أمرين ، وهما تجريد ، وإسناد ، فمتى فات أحدهما فات
الابتداء .

وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ رَسَمَهُ وَعَرَفَهُ بِهِذِهِ الْقِيُودِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَقَوْلُهُ :
" الْأَسْمُ « احْتَرَزِيهِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (١) فَأَصْلُهُ " أَنْ تَسْمَعَ " فَحَذَفَ " أَنْ مِنْ "
تَسْمَعُ " لِذِلَالَةِ " أَنْ " الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ : " مِنْ أَنْ تَرَاهُ " ، وَ " أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ
بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ .

وقوله : " يُرْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ اسْمٌ " كَانَ
وَأَخْوَاتِهَا ، (وَاسْمٌ) (٢) " إِنْ " ، وَالْأَوَّلُ مِنْ مَفْعُولِي " ظَنَنْتَ " ، وَيَنْبَغِي أَنْ
يَقُولَ : " إِذْ تَجَرَّدَ لَفْظًا وَمَعْنَى " لِيَخْرُجَ مِنْهُ [نَحْوُ] (٣) « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » (٤) ، فَإِنَّهُ مُجَرَّدٌ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا (٥) .

(١) هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظر مجمع الأمثال ١ / ٢٢٧ والفاخر ٦٥ ، والوسيط
في الأمثال ٨٣ ، والمستقصى ١ / ٣٧١ ، وروى " أن تسمع " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة التوبة ٦ .

(٥) ويرفع " أحد " بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره " وإن استجارك أحد " .

قَوْلُهُ : " نَفْظِي " أَحْتَرَزُ مِنْ تَجْرِيدِهِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنْهُ ، إِذْ لَوْ تَجَرَّدَ مِنْهُ لَبَقِيَ بِبَلَا عَامِلٍ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : الْمُبْتَدَأُ " أَنَّهُ أَوْلُ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : " وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ " أَنَّهُ يَقْتَضِي تَانِيًا ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّجْرِيدُ لِأَجْلِ الْإِسْنَادِ ، فَمَتَى فَقَدَ التَّجْرِيدُ فَقَدَ الْإِبْتِدَاءَ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ كَوْنُ الْأِسْمِ أَوْلًا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " تَقْدِيرًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي قُدِّمَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوْلًا لَفْظًا بَلْ تَقْدِيرًا ، وَإِنْ فَقَدَ الْإِسْنَادُ فَقَدَ زَالَ كَوْنُ الْأِسْمِ مُبْتَدَأً ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي الْفَاعِلِ الْعَدَدِ ، وَحُرُوفِ التَّهْجَى ، وَالْأَصْوَاتِ : مُبْتَدَأٌ مَعَ تَجْرِيدِهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ : لِفَقْدِ الْإِسْنَادِ .

قَوْلُهُ : " فَارْفَعُ بِأَمْرِ فِيهِ مَعْنَوِيٌّ " ذَكَرَ أَنَّ لَهُ عَامِلًا مَعْنَوِيًّا ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ رَفْعَهُ بِبَلَا عَامِلٍ (١) .

وَإِنَّمَا رَفَعَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْلُ مَوْضُوعٌ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فِي الْأَصْلِ ، فَالْمَرْفُوعُ أَقْوَى مِنَ الْمَحْمُولِ ، وَالضَّمَّةُ أَوْلُ الْحَرَكَاتِ وَأَقْوَاهَا ، فَتُوسَبُ بِأَنَّ جِعَلَ الْأَوْلُ الْأَقْوَى لِلأَوْلِ الْأَقْوَى .

قَوْلُهُ : " وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ " يُرِيدُ أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الَّذِي رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَإِنَّمَا رَفَعَ الْخَبَرَ ؛ لِشِبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، لِكَوْنِهِ الْجُزْءَ الثَّانِيَّ مِنَ (٢) الْجُمْلَةِ ، وَأَخْتَارَ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْخَبَرِ قِيَاسًا عَلَى الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا عَمَلَتْ فِي الْأِسْمِ الْأَوَّلِ عَمَلَتْ فِي الثَّانِي ، فَكَذَلِكَ الْإِبْتِدَاءُ لَمَّا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ عَمِلَ فِي الثَّانِي ؛ لِاقْتِضَاءِ الْأَوَّلِ الثَّانِي .

(١) ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي^٤ ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ

يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . ينظر لذلك الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

(٢) بعد قوله " من " في الأصل بياض يوهم أن هناك سقطاً إلا أن الكلام مستقيم في نظري .

قَوْلُهُ : " زَيْدٌ مُصَيِّحٌ لِلْخَبْرِ " مِثَالٌ لِلتَّجْرِيدِ وَالْإِسْنَادِ ، وَمَعْنَى " مُصَيِّحٌ " : مُسْتَمِعٌ لِلْخَبْرِ أَيُّ : لِحَدِيثِهِ . وَارْتَسَمَ الْمُبْتَدَأُ بِأَنَّهُ اسْمٌ أَوَّلٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " اسْمٌ " عَنِ الْفِعْلِ ، فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " أَوَّلًا " التَّجْرِيدُ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " مُقْتَضِيًا ثَانِيًا " الْإِسْنَادُ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الْاسْتِنْفَاهِمِ رَافِعَةً لِلظَّاهِرِ ، نَحْوُ " أَقَانِمُ أَخَوَاكُ؟ فَلَوْ قُلْنَا : " مُسْنَدًا إِلَيْهِ " لَخَرَجَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَّ - (وَهُوَ الْأَوَّلُ) (١) - لَيْسَ مُسْنَدًا إِلَى الْأَوَّلِ ، بَلِ الْأَوَّلُ مُسْنَدٌ إِلَى الثَّانِيِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ مُقْتَضٍ لِلثَّانِيِ ؛ فَالِاقْتِضَاءُ أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُبْتَدَأِ (بِكَوْنِهِ) (٢) مُسْنَدًا إِلَيْهِ يُخْرِجُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأِ وَلَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْخَبْرِ وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ ، وَهَذَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِيمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ (وَالْخَبْرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ) (٣) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) ، فَلَا يَكُونُ خَبْرًا .

وَكُلُّ مَا ابْتَدَأَتْهُ عَرَفَهُ وَإِنْ تَنَكَّرَ صِفَةً أَوْ أَضِفَهُ

قَوْلُهُ : " عَرَفَهُ " أَيُّ : اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنَاهُ لِإِقَادَةِ السَّامِعِ (بِمَا) (١) فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا كَانَ الْمُخَبَّرُ عَنْهُ مُجْهُولًا عِنْدَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " بأن يكون " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

الْمُخَاطَبِ صَارَ (١) الْحُكْمُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ عَلَى مَجْهُولٍ ، وَالْحُكْمُ عَلَى
 الْمَجْهُولِ لَا يَصِحُّ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ
 لِلْمَتَكَلِّمِ ، أَمَّا الْخَبَرُ فَيَكُونُ مَعْلُومًا لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، لِيَحْصَلَ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ عِلْمٌ
 لَمْ يَكُنْ قَبْلَ [ذَلِكَ] (٢) ، فَإِذَا نَسَبَ الْمَتَكَلِّمُ الْخَبَرَ إِلَى ذَاتِ مُعَيَّنَةٍ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ
 أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَنْسُوبٌ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، وَلِهَذَا قَالُوا : الْمُبْتَدَأُ
 هُوَ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ ، وَالْخَبَرُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، أَيْ : يُعْتَمَدُ فِي بَيَانِ النَّسْبَةِ
 عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَيُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ
 عَلَى الْخَبَرِ ، وَفِي بَيَانِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَلَا يَبْتَدَأُ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خَلْفٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَمَا
 يَخْلِفُ الْمَعْرِفَةَ أُمُورٌ ، وَهِيَ (اثْنَا عَشَرَ) (٣) .

(١) في النسختين "فصار" والصواب ما أثبتته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " اثني عشر " خطأ نحوي ، والاثنا عشر التي أشار إليها المؤلف هي مسوغات الابتداء

بالنكرة وسيأتي بيانها .

[مواضع الابتداء بالنكرة]

- * أَوْ قَدِمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى * مَعْنَى تَعَجُّبٍ ، وَنَفْيٍ ، وَدَعَا *
- * أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَقْبَهُمَا * بِهِ أَوْ الْجَوَابُ أَوْ مَعْمَا *
- * أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرًا * تَقُولُ: فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرًا *
- * وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلِ * وَمِثْلُهُ أَمَقْصِرُ عَوَاذِلِي *
- * فَمَقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى * فَاعِلُهُ عَن خَبَرِهِ فِي الْمَعْنَى *

لَمَّا كَانَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، لِأَنَّ تَتَكْبِيرَهُ مُخَلٌّ بِالْفَرْضِ الْمَطْلُوبِ ، وَهُوَ إِفْهَامُ الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْإِفَادَةِ ، فَإِذَا فَاتَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخَاطُبِ فَائِدَةً ، فَإِذَا تَخَصَّصَتِ النَّكْرَةُ قَرَّبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَجَازَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا ، أَعْنَى الْإِخْبَارَ عَنْهَا بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ .

وَقَدْ ذَكَرَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : « صِفَهُ » وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (١) ، فَ« عَبْدٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« خَيْرٌ » خَبَرُهُ ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِتَخَصُّصِهَا بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : « عَبْدٌ مُؤْمِنٌ » أَخَصُّ مِنْ قَوْلِكَ : « عَبْدٌ » عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَلَآنَ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرُ الْمُوصُوفِ ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ وَهُوَ تِلْكَ النَّكْرَةُ الْمُوصُوفَةُ فِي الْمَعْنَى فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ إِمَّا لِتَخَصُّصِهَا ، وَإِمَّا لِإِضْمَارِهَا فِي الصِّفَةِ قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَنْهَا .

الثَّانِي : الْإِضَافَةُ نَحْوُ (غُلَامٌ) (٢) رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سقط من (ف) .

السَّلَامُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» (١) ، ف «خَمْسُ» ، مُبْتَدَأٌ ، وَكَتَبَهُنَّ (٢) (الْخَبْرُ ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى نَكْرَةِ ، لِتَحْصُصِهَا بِالِإِضَافَةِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَكَ : غُلَامٌ رَجُلٌ) (٣) بِالِإِضَافَةِ وَ «غُلَامٌ لِرَجُلٍ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ فِي قَوْلِكَ (٣) : « غُلَامٌ لِرَجُلٍ [عِنْدَكَ] (لِأَنَّ غُلَامًا - إِذَا مَا تَرَكْتَ الْإِضَافَةَ - مَوْصُوفٌ بِقَوْلِكَ : « لِرَجُلٍ » (٢)) أَي : غُلَامٌ كَأَنَّ لِرَجُلٍ عِنْدَكَ ، وَمَعْنَاهُ فِي الْإِضَافَةِ كَذَلِكَ .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا (٤) نَحْوُ «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ ظَرْفٌ مُتَعَيِّنٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : « فِي الدَّارِ » فَحَصَلَ لِلْمُبْتَدَأِ تَعْيِينٌ بِتَعْيِينِ ظَرْفِهِ ، فَقَدْ تَخَصَّصَ الْمَطْرُوفُ بِتَخْصِصِ ظَرْفِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَقْدَرُ بِ «اسْتَقَرَّ» (٥) فَهُوَ نَائِبٌ مَنَابِ الْفِعْلِ ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ بِتَأْخِيرِهِ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ يَكُونُ نَكْرَةً .

(١) فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٤٤٨/١ الْحَدِيثَ رَقْمَ ١٤٠١ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ ... » . وَانظُرْ أَيْضاً سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١١٥/١ ، وَكُنْزَ الْعَمَالِ بِحَاشِيَةِ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ١٢٩/٣ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) « بِقَوْلِكَ » .

(٤) كَتَبَ بِجَوَارِهِ بَخَطٍ مُغَايِرٍ « بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مَعْرِفَةً » ، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ تَامًا بِخِلَافِ النَاقِصِ ، وَهُوَ مَا لَا يَفْهَمُ بِمَجْرَدِ ذِكْرِهِ وَذَكَرَ مَعْمُولُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ أَوْ فَيْكَ » الْهَمْعُ ٩٨/١ .

(٥) يَقْدَرُ الظَّرْفُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَبِالْفِعْلِ ، فَالْتَقْدِيرُ فِي « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، أَوْ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، أَوْ كَأَنَّ أَوْ اسْتَقَرَّ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا فَرَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ تَقْدِيرَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبْرِ الْإِفْرَادَ وَالتَّصْرِيحَ بِهِ ... وَلِتَعْيِينِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَهُوَ مَا لَا يَصِلِحُ فِيهِ الْفِعْلُ نَحْوُ « أَمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ ، وَخَرَجْتَ فَإِذَا عِنْدَكَ زَيْدٌ وَرَجَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ تَبَعًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَالفَارِسِيِّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ وَلِتَعْيِينِهِ فِي الصَّلَاةِ ... » عَنْ الْهَمْعِ ٩٨/١ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٩٠/٨ .

وَقَوْلُهُ : « أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا » احْتِرَازٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، نَحْوُ « قَائِمٌ رَجُلٌ » فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُعْرَبٌ مَرْفُوعٌ فَيَصِحُّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً إِذَا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ (حَرْفٌ) (١) الْاسْتِفْهَامُ ، أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « أَوْ وَعَى » نَحْوُ « خَلَفَكَ رَجُلٌ » ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الظَّرْفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّرْفِ وَالْوِعَاءِ؟

قُلْتَ : سَبَبِيَّةٌ سَمِيَ حُرُوفَ الْجَرِّ ظُرُوفًا (٢) ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ كَتَعَلَّقُ الظَّرْفِ ؛ وَلِأَنَّ مِنْهَا «فِي» وَهِيَ الْأَصْلُ فِي اقْتِضَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّرْفِ أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَصَارَتْ هِيَ الْمُقْتَضِيَّةُ لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَأَمَّا الْوِعَاءُ فَهُوَ الْمَكَانُ أَوْ الْجِهَةُ أَوْ الْمَحَلُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَحْوِيهِ (٣) .

الخَامِسُ : قَوْلُهُ : « مَعْنَى تَعَجَّبٍ » نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! عِنْدَ سَبَبِيَّةِ (٤) وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى التَّعَجُّبِ عَلَى الْإِبْهَامِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٥) فَ«مَا» مَوْصُولَةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ .

السادسُ : قَوْلُهُ : « وَنَفْيٍ » نَحْوُ « مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ » ، فَإِنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا فَصَارَ كَقَوْلِكَ : « لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُوٌّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكَ » .

(١) سقط من (ف).

(٢) الكتاب ١/٤٢٠ ، ٣/٢٦٨ ، ٤/٢٢٨ هارون.

(٣) قال ابن القوَّاس في شرحه ص ٨٢١ « واعلم أن هذا التأويل إنما صير إليه ؛ لأنه [أي الناظم] ردد بين الظرف والوعاء ب « أو » .

(٤) الكتاب ١/٧٢ هارون ، و«ما» عنده مبتدأ نكرة لأنها بمعنى «شيء حسن زيدا» .

(٥) حاشية الكتاب ١/٧٢ هارون ، وتسهيل الفوائد ١٣٠ .

وَالأُولَى أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ : «وَنَفِي» : إِنَّهُ أَرَادَ اسْمًا فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ نَحْوُ «أَقْلٌ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» (١) فَابْتَدَأَ بِـ «أَقْلٌ» وَهُوَ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» (١) ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : «أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» (٢) ، وَلِذَلِكَ رُفِعَ الْمُسْتَتَنَّى عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «أَقْلٌ» ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ .

السَّابِعُ : الدُّعَاءُ نَحْوُ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ «سَلَامًا» مَصْدَرٌ ، وَالْمَصْدَرُ مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ مُتَخَصِّصٌ بِنِسْبَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ (٣) . وَالْمُؤَكَّدُ هُوَ نَفْسُ الْمُؤَكَّدِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ مُتَخَصِّصًا كَانَ الْمُؤَكَّدُ لَهُ كَذَلِكَ .
فَإِنْ قُلْتَ : الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ مَنْصُوبٌ ، وَ«سَلَامٌ» مَرْفُوعٌ .

قُلْتَ : مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَمَعْنَاهُ مَنْصُوبًا ، وَإِنَّمَا رَفَعُوا لِغَرَضِ التَّيْبُوتِ ، لِأَنَّهُمْ ١٢٦ / ب
لَوْ أَبَقَوْهُ مَنْصُوبًا لَكَانَ تَابِعًا لِفِعْلِهِ فِي التَّقْضِيِّ وَعَدَمِ الْبَقَاءِ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ «سَلَامٌ مِنِّي عَلَيْكَ» فَحَذَفَ (٤) لِلْعِلْمِ بِهِ ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّلَامَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) قال ابن القواس لوحة ١٤٥ «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ «نَفِي» أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مَعْتَمِدَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، نَحْوُ : مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ... ، لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا ، فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِعُمُومِهَا إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : «أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» يُغْنِي عَنْهُ .

(٣) فتقديره «سَلِّمْتُ سَلَامًا» ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ فِيهِ : سَلِّمَكَ اللَّهُ سَلَامًا» ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلُ ؛ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ،

فَرَفِعَ الْمَصْدَرُ ، يَنْظُرُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٩٠ / ١ .

(٤) أي : الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ .

الثامن : قَوْلُهُ : « أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ » نَحْوُ « مَنْ يَقْمُ أَقْمَ [مَعَهُ] ^(١) » وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِعُمُومِ الشَّرْطِ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي عُمُومِ النُّكْرَةِ بَعْدَ النِّقْيِ فَ « مَنْ » مُبْتَدَأٌ ، وَ « يَقْمُ » خَبْرُهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ خَبْرًا ؛ لِخُلُوهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ ^(٢) .

التاسع : قَوْلُهُ : « أَوْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ (وَذَلِكَ) ^(٣) » نَحْوُ « مَنْ عِنْدَكَ » ؟ ، وَإِنَّمَا جَازَ لِلْعُمُومِ الْحَاصِلِ فِي « مَنْ » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ النَّائِبَةِ عَنْ تَعْدَادِ الْمَعَارِفِ الَّتِي رُبَّمَا لَا تَقْتَضِي الْجَوَابَ .

وَقَوْلُهُ : مُسْتَفْهَمًا [بِهِ] ^(٤) أَيُّ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَلَّا يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ بَلْ بِحَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ .

العاشر : قَوْلُهُ : « أَوْ الْجَوَابُ » يَعْنِي : جَوَابَ سُؤَالِ الْمُسْتَفْهَمِ ^(٥) ، وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مِنْ شَأْنِهِ مُطَابَقَةُ السُّؤَالِ فَجَازَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ ، كَمَا جَازَ فِي السُّؤَالِ بَلْ أَوْلَى ؛ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ الْمَطْلُوبِ بِهِ .

(١) تكملة يستقيم بها النص وهي من كتابه الآخر التحفة الشافية لوجه ٣٠ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٩٠/١ : « اختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت .. » وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة ، وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لاخير له ... » .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) كقولك في جواب من قال : من عندك ؟ رجل ، أي : رجل عندي .

الْحَادِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ مُعَمَّمًا » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١) ، وَ « كُلُّ قَائِمٍ » (٢) ، وَإِنَّمَا جَانَ ، لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصِّ ، وَلِذَلِكَ يَنْتَفِي بِإِنْتِفَائِهِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ « كَلًّا » فِي الْآيَةِ مُضَافَةٌ ، وَفِي غَيْرِ الْآيَةِ تُنَوَّى إِضَافَتُهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ يُفِيدُ الْعُمُومَ ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ : « مُعَمَّمًا » ؟

قُلْتُ : الْعُمُومُ فِي « كَلِّ » عُمُومٌ سَادَجٌ (٣) غَيْرٌ مُقْتَرِنٌ بِمَعْنَى أَخْرَمِنُ شَرْطٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ .

الثَّانِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ » يُرِيدُ بـ « مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ » حَرْفَ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ زَيْدٌ » ، فَ « قَائِمٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « زَيْدًا » مُبْتَدَأً ، وَ « قَائِمٌ » خَبْرَهُ .

وَإِنَّمَا قُلْنَا : « إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ » احْتِرَازًا (٤) مِنْ مِثْلِ : قَوْلِكَ : « أَرْجُلٌ عِنْدَكَ أُمُّ امْرَأَةٍ ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُ الصِّفَّةُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ » .

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٨ : « وأكثر من شرح هذا الكتاب مثل قوله « أو معممًا » بمثل « كل نفس ذائقة الموت » وشبهه ، وفيه نظر ، لأن ذلك مضاف فيلزم تداخل الأقسام فلا يصح الحمل عليه مع إمكان غيره ، « علمًا بأنه مثل له بقوله : « عالمٌ خيرٌ من جاهلٍ ، وكاملٌ خيرٌ من ناقصٍ » .

(٣) قال الجواليقي في المعرب ٢٤٦ : « الساذج : فارسي معرب » ، وجاء في اللسان « سذج » حجة ساذجة وساذجة بالفتح غير بالغة ، قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع ، وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان وعسى أن يكون أصلها « سادة » فعربت .

(٤) في النسختين بالرفع ، والأولى ما أثبتت لأنه علة لما قبله .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَيَجِبُ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ «عَوَاذِلِي» فَاعِلاً
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَمَقْصِرُ «خَبْرُهُ» ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُفْرَدٌ فَلَا مُطَابَقَةَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ .

وَقَوْلُهُ : « تَقُولُ : فِي الدَّارِ غُلَامٌ » مِثَالُ لِلْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ ظَرْفًا لَا لِلْمُسْتَفْهِمِ
عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ «مُخْبِرًا» .

وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ » يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا
يُوجِبُ التَّصَدُّرًا » وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا وَالْمُبْتَدَأُ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا مِثْلُ :
« أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَمَا بَعْدَهُ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ :
فَمَقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَعْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ « وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ
كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي مِثْلُنَا بِهِ وَلَمْ يُمَثِّلْ هُوَ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَكَيْفَ يَكُونُ مِثْلُ
قَوْلِكَ : « أَقَاتِمُ زَيْدٌ » وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَهَذَا الْإِيجَازُ فِيهِ [إِلَّا] ^(١) أَنْ يَكُونَ
فَاعِلاً فَقَطُّ لِمَا عَلَّلْنَاهُ ؟ .

قُلْتَ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مِثْلُ « أَقَاتِمُ زَيْدٌ »
اسْمُ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً ، وَ« زَيْدٌ » فَاعِلٌ ، لَا فِي الْوَجْهِ الْأَخْرَ ^(٢) .

(١) سقط من الأصل.

(٢) الذي يكون فيه «زيد» مبتدأ ، و«قائم» خبره ، لعدم التطابق بينهما قال الشريشي في شرحه ج ٢
لوحه ٤٦ « وقوله : وان تشأ رفعت رفع الفاعل» يشير به إلى الخلاف الذي بين سيبويه والأخفش
في قولهم : « في الدار زيد أو رجل» فسيبويه يقول: زيد ، أو رجل مبتدأ ، وفي الدار خبره ، والأخفش
يقول هو فاعل وتقديره استقر في الدار زيد ، وقوله : ومثله أمقصر عواذلي» ، يشير به إلى مذهب
الأخفش في أن «عواذلي» مرفوع على أنه فاعل لامبتدأ كما كان زيد في قولك: « في الدار زيد» على
رأي الأخفش» . وانظر اختلافهما في حاشية الإيضاح العضدي ٤٨ .

وَقَوْلُهُ : « وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى » احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْمَعْنَى »
عَنِ الْخَبَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ لَيْسَ خَبَرًا وَإِنَّمَا
أَغْنَى الْفَاعِلُ / عَنْ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ تَائٍ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ كَذَلِكَ ، ١ / ١٢٧
وَلَوْجُودِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالصَّفَةِ الرَّافِعَةِ ، وَلَا بُدَّ فِي الْإِسْنَادِ مِنْ طَرَفَيْنِ :
مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَبِهَذَا الْإِسْنَادِ حَصَلَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْخَبَرِ .

[الخبر]

وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُفِيدُ * اشْتَقُّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودٌ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمُبْتَدَأَ وَبَيَّنَّ أَصْنَافَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَبَيَّنَّ شُرُوطَ الْإِبْتِدَاءِ فِي النُّكْرَةِ أَخَذَ يَبِينُ أَصْنَافَ (الْخَبَرِ) (١) مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا أَوْ جَامِدًا.

وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ، (وَلِذَلِكَ) (٢) آخَرُهُ.

وَقَوْلُهُ : « الْمُفِيدُ » إِنَّمَا وَصَفَ الْخَبَرَ بِكَوْنِهِ مُفِيدًا ، لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، وَوَصَفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بِكَوْنِهِ (مُشْتَقًّا) (٣) أَوْ جَامِدًا يَتَّضَمَّنُ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِ مُفْرَدًا ، فَاسْتَعْنَى بِذِكْرِهِ (٤) الْمَشْتَقَّ وَالْجَامِدَ عَنْ ذِكْرِ الْمُفْرَدِ ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ (مِنْ) (٥) خَصَائِصِ الْإِفْرَادِ.

وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّ الذَّاتَ الَّتِي يَتَّضَمَّنُهَا الْخَبَرُ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، أَي : الذَّاتُ الَّتِي هِيَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْخَبَرِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ ، فَقَدْ حَصَلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَغَايُرٌ.

(١) فِي النُّسَخَتَيْنِ « النُّكْرَةُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف).

(٣) فِي الْأَصْلِ « مُفْرَدًا ».

(٤) فِي (ف) « بِذِكْرِهِ ».

(٥) فِي الْأَصْلِ « فِي ».

وَالْمُشْتَقُّ : هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي يُشْبَهُ الْفِعْلَ ، وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالْفِعْلِ أَنَّهُ يَتَّضَمُّنُ الْمَصْدَرَ كَمَا يَتَّضَمُّنُهُ الْفِعْلُ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَإِنَّ « مُنْطَلِقًا » يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدَهُمَا « الذَّاتُ » ، وَالثَّانِي « الْإِنْطِلَاقُ » ، فَالْمَصْدَرُ جُزْءٌ مَفْهُومِ الْأَسْمِ الْمُشْتَقِّ .
وَأَمَّا الْجَامِدُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا زَيْدٌ » ، وَ« رَبُّنَا اللَّهُ » ، وَ« الْخَاتَمُ حَدِيدٌ » ، وَ« الْبَابُ سَاجٌ » .

وَبِالْجَمَلَةِ فَكُلُّ اسْمٍ لَا يَتَّضَمُّنُ الْمَصْدَرَ فَهُوَ جَامِدٌ ، وَمَعْنَى الْجُمُودِ أَنَّ حُرُوفَ الْأَسْمِ الْأَصُولِ لَا تَتَّصِرُفُ ، أَيُ : لَا يُصَاغُ مِنْهَا أُبْنِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ .

- * وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ * وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّ ضَمِيرٌ *
* تَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَحَدٌ * وَالنَّضْرُ جَوَابٌ^(١) وَخَالِدٌ أَسَدٌ *

قَوْلُهُ : « وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ » يَعْنِي فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ » إِذَا أَرَدْتَ الْأُخُوَّةَ مِنَ النَّسَبِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَهُ أَخٌ اسْمُهُ « زَيْدٌ » ، ثُمَّ فَارَقَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَأَى شَخْصًا اسْمُهُ « زَيْدٌ » وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي رَأَاهُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ هُوَ أَخُوهُ ، فَحِينَئِذٍ حَسُنَ أَنْ يُقَالَ (لَهُ)^(٢) : زَيْدٌ هَذَا الَّذِي عَرَفْتَهُ بِهَذَا الْاسْمِ هُوَ أَخُوكَ ، فَالْأُخُوَّةُ ثَابِتَةٌ لَهُ^(٣) وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : « رَبِّي اللَّهُ » فَفِيهِ فَائِدَةٌ ، أَيُ : رَبِّي الَّذِي أَتَّخِذُهُ رَبًّا هُوَ اللَّهُ لَا غَيْرُهُ ، فَفَائِدَتُهُ^(٤) نَفْيُ الْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

(١) رواها الشريشي ج ٢ لوحة ٤٦ : « خوف » ، والجواب : قطاع البلاد السيار فيها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال الشريشي ج ٢ لوحة ٤٦ « إن أردت أخوة النسب فهو جامد ولا ضمير فيه ، وإن أردت أخوة

الصدقة فهو مشتق وفيه ضمير » ، وانظر أيضا الأصول في النحو ١/٦٦ .

(٤) في الأصل « ففائدة » .

قَوْلُهُ : " وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرٌ " إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ؛ لِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ
وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ ، فَكَذَلِكَ اللَّفْظُ الْمَشْبُوهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَشْتِقَاقِ وَهُوَ اسْمٌ
الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُهُ] (١) " وَالنَّضْرُ جَوَابٌ " فَفِي " جَوَابٍ " ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ
مَرْفُوعٌ بِهِ وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ فَتَقُولُ : " النَّضْرُ جَوَابٌ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " فَاعِلٌ ١٢٧ / ب
مَرْفُوعٌ بِـ " جَوَابٍ " ارْتِقَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَالصَّفَةُ
الْمَشْبُوهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَكُلُّ هَذِهِ فِيهَا ضَمَائِرٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ
بِالْخَبَرِ الْمَعْرِفَةِ غَيْرِ الْمُسْتَقِّ بِقَوْلِهِ : " رَبِّي اللَّهُ " ؛ فَإِنَّ اسْمَ " اللَّهِ " [مُسْتَقٌّ] (٢)
عِنْدَ قَوْمٍ غَيْرِ مُسْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَثَّلَ بِالنُّكْرَةِ الْمُسْتَقَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : " اللَّهُ
أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " فِي الْإِثْبَاتِ مُسْتَقٌّ مِنَ الْوَحْدَةِ وَهِيَ الْإِفْرَادُ ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ
مِنْ وَاوٍ ، وَأَمَّا " أَحَدٌ " فِي سِيَاقِ النَّفْيِ نَحْوُ " مَا جَآعِي أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " هُنَا
غَيْرُ مُسْتَقٍّ وَالْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرُ بَدَلٍ مِنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْوَحْدَةُ وَالْإِفْرَادُ
بَلْ مَعْنَاهُ الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ ، فَمَعْنَاهُ مُغَايِرٌ لِمَعْنَى " أَحَدٍ " فِي (٣) قَوْلِهِ تَعَالَى :
« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » (٤) ، وَأَحَدٌ عَشْرَ ، وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ بَدَلٌ
مِنَ الْوَاوِ ، وَمَعْنَاهُ الْإِفْرَادُ وَالْإِنْقِبَاضُ (٥) عَنِ الْإِحَاطَةِ ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ
أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (٦) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكلمة يستقيم بها النص ، وانظر ص ٩ فيما سبق .

وانظر لذلك تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ يشرح أسماء الله الحسنى للرازي ١٠٨ ، وشرح

المفصل لابن يعين ٣/١ ، وراجع ص ٩ - ١١ فيما مضى .

(٣) بعده في (ف) " معنى " وهي مقحمة .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) وهو ضد الانبساط والشمول .

(٦) انظر التكملة ٢٤٨ .

وَمِثَالُ الْمَشْتَقِّ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبُكَ أَمْسٍ ، وَزَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " خَالِدٌ أَسَدٌ " فَمِثَالٌ لِلنِّكَرَةِ غَيْرِ الْمَشْتَقَّةِ ، وَهُوَ مِثَالٌ لِلْمَفْرَدِ
 الَّذِي يَتَنَزَّلُ مِنْزَلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَلَيْسَ هُوَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ (١) مِثْلُ
 الْأَسَدِ ، وَكَذَلِكَ : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَفَقَهَا ، أَيْ : أَبُو يُوسُفَ يَجْرِي مَجْرَى
 أَبِي حَنِيفَةَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفِقْهِ ، وَ " فَفَقَهَا " تَمْيِيزٌ ، وَكَذَلِكَ " زَيْدٌ " يَجْرِي
 مَجْرَى الْأَسَدِ فِي الْقُوَّةِ وَالشَّجَاعَةِ .

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ : مَعْرِفَتَانِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، [وَنَكَرَتَانِ] (٢) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي " ، وَأَنْ
 يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نِكَرَةً وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نِكَرَةً
 وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً فَهُوَ قَلِيلٌ ، لَمْ يَأْتِ إِلَّا مَعَ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ (٣)
 نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَايِكُ (٤) مَوْقِفٌ (٥) مِنْكَ الْوَدَاعَا (٦)

وَحَكَى ابْنُ جِنِّي فِي كِتَابِ " التَّنْبِيهِ عَلَى مُشْكِلِ الْحَمَاسَةِ " (٧) قَوْلَ

الشَّاعِرِ :

- (١) هكذا في النسختين ، والأولى " خالد " ليتفق مع مثال الناظم .
 (٢) في الأصل " وتؤكد بان " .
 (٣) انظر الأصول في النحو ٦٧ / ٨ حيث قيد ذلك بالضرورة .
 (٤) في الأصل " ولم يك " .
 (٥) في (ف) " ولايك موقفًا بالنصب ، وعلى الرغم من أنها رواية كما في الخزانة ٢٩١ / ٨ بولاق غير
 أنها على خلاف مقصد المؤلف ، فعلى النصب يصير خبراً ليكون واسمها مضمراً .
 (٦) هذا عجز بيت للقطامي من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث الكلابي التابعي وصدره :
 " ففى قبل التفريق يا ضباعاً " انظر ديوانه ٢١ ، والكتاب ٢٣١ / ٨ بولاق ، والمقتضب ٩٤ / ٤
 والخزانة ٢٩١ / ٨ ، ٦٤ / ٤ بولاق ، والإيضاح العسدى ٩٩ ، وابن يعيش ٧ / ٠١ ، وشواهد
 التوضيح والتصحيح ٣٦ ، واللمع ١٢٠ .
 (٧) كتاب التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لوحة ١٥٢ .

أَهَابِكِ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِثْلُ عَيْنِ حَبِيبِهَا (١)

فَقَالَ : " مِثْلُ عَيْنٍ " مُبْتَدَأٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَ " حَبِيبِهَا " الْخَبْرُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ .
وَأَقُولُ : هُوَ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الَّذِي يَهَابُ (مَعَ) (٢) عَجْزِهِ وَيَعْظُمُ
فِي الْعُيُونِ أَنَّهُ حَبِيبٌ لَهَا ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبَرَ بِأَنَّ حَبِيبَ الْعَيْنِ عَظِيمٌ فِيهَا ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ .

وتارة أخرى يكون الخبر ظرفًا وجملةً وفيها مضمرة

لَمَّا ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ أَخَذَ هُنَا يَبِينُ الْخَبْرَ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ

الْمَفْرَدِ دَلَالَةً (عَلَى أَنَّهُ) (٣) الْأَصْلُ ؛ لِتَوْقُفِ وُجُودِ الْمُرَكَّبِ عَلَى وُجُودِهِ .

وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ ، اسْمِيَّةٌ ، وَفِعْلِيَّةٌ ، وَظَرْفِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ (٤) ، دَلِيلُ
الْحَصْرِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا اسْمًا وَهِيَ الْاسْمِيَّةُ ، أَوْ لَا ،
وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يُصْرَحَ فِيهَا بِالْفِعْلِ أَوْ لَا يُصْرَحَ ، وَالثَّانِيَةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَالْأُولَى إِمَّا
أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ ، وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ ، أَوْ لَا ، وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ الصَّرِيحَةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ جُمْلَةً فَلِمَ عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ ؟

قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الَّلَفْظَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا جَازَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى ، وَإِنْ

اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى .

(١) نسب البيت لنصيب بن رباح في الحماسة ١١٢ / ٢ ، وشرح مشكلات أبياتها لابن جني لوحة ١٥٢
وشرحها للمرزوقي ١٣٦٣ ، وهو في ديوانه المجموع ٦٨ ، ونسب أيضا لمجنون ليلي كما في ديوانه
المجموع ٧١ .

(٢) في (ف) " عن " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٨٨ / ١ " وهذه قسمة أبي علي ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان فعلية
واسموية .. " ، وانظر الإيضاح العضدي ٤٣ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعْمُ مِنَ الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ / وَالْعَامُّ ١٢٨ / ١
 مُغَايِرٌ لِلْخَاصِّ ، وَأيضاً فَإِنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ خَبِراً فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُهُ
 بِالْمُفْرَدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُهُ بِالْجُمْلَةِ ، وَيَأْتِي بَيَانُ التَّرْجِيحِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، فَلِذَلِكَ
 أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ .

وَالْجُمْلَةُ (مَاخُوذَةٌ) (١) مِنْ قَوْلِكَ : " أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَمَعْتَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ
 جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ قَدْ انْضَمَّ إِلَى الْآخِرِ وَاجْتَمَعَ مَعَهُ .
 وَإِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِالْجُمْلَةِ (٢) لِأُمُورٍ :
 أَحَدُهَا : التَّوَسُّعُ فِي الْعِبَارَةِ (٣) .

الثَّانِي : رَفَعُ اللَّبْسِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ
 كُنْيَةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكُنْيَةٍ بَلْ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ زَيْدٌ .
 الثَّلَاثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ يَصِحُّ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ سُؤْلاً وَجَوَاباً بِإِدْخَالِ
 الَّذِي " عَلَيْهَا ، نَحْوُ " مَنْ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " ؟ (٤) فَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ : زَيْدٌ ،
 وَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ بِهَا : مَنْ زَيْدٌ " ؟ ، فَيُقَالُ : الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " (٤) ، فَلَمَّا صَحَّ
 إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِطْلَاقَ الْمُفْرَدِ صَحَّ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ .

قَوْلُهُ : " وَفِيهَا مُضْمَرٌ " إِنَّمَا لَزِمَتْ الْجُمْلَةُ الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ
 غَيْرٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالضَّمِيرُ يُخْرِجُهَا عَنِ الْأَسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهَا ، وَيَرْبِطُهَا بِمَا
 قَبْلَهَا وَيَجْعَلُهَا كَجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، كَمَا جَعَلَهَا الضَّمِيرُ جُزْءاً مِنَ الْمُفْرَدِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) كتب فوقها في الأصل بخط مغاير " عن المفرد " ولم يشر إلى أنها من النص ، وفي شرح ابن
 القواس ٨٢٩ " وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لأمر .. وابن القواس كثير التأثر بالنيلي .

(٣) قال في التحفة النشافية لوجه ٢٩ " ومنها الحاجة إلى التوسع في العبارة نظماً ونثراً .

(٤) سقط من (ف) .

فِي وَقُوعِهَا صِلَةً لـ "الذِي" وَأَخَوَاتِهِ ، وَلَا يُحذفُ الضَّمِيرُ مِنَ الجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ
 أَجْنَبِيَّةً عَنِ المُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا عُلِمَ مَوْضِعُهُ مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ ، كَقَوْلِهِمْ : "السَّمْنُ مَنَوَانٌ
 بِدِرْهِمٍ" (١) فَالسَّمْنُ مُبْتَدَأٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مَنَوَانٌ" خَبَرُهُ ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ
 المَفهُومَةَ مِنَ الخَبَرِ هِيَ الذَّاتُ المَفهُومَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ :
 "السَّمْنُ" أَنَّ مُنْتَهَى السَّمْنِ مَنَوَانٌ بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَضْعَافُ ذَلِكَ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ
 يَكُونَ "مَنَوَانٌ" خَبَرًا بَقِيَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَ"بِدِرْهِمٍ" خَبَرُهُ ، وَعُلِمَ أَنَّ
 «المَنَوَانِ» بَعْضُ السَّمْنِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ "مَنَوَانٌ مِنْهُ
 بِدِرْهِمٍ" فَحُذِفَ "مِنْهُ" لِلْعُلْمِ بِهِ ، وَمَوْضِعُ "مِنْهُ" رَفَعُ صِفَةً لـ "مَنَوَانٍ" (٢) ؛
 لِأَنَّهَا نِكْرَةٌ ، وَإِنْ كَانَ المُبْتَدَأُ الثَّانِي مَعْرِفَةً كَقَوْلِهِمْ : "البُرُّ الكَرْبُوسَتَيْنِ" (٣) ،
 فَمَوْضِعُ الجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ ، وَيَتَعَلَّقُ "مِنْهُ" المَحذُوفُ فِي
 المَسْأَلَتَيْنِ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ "كَائِنٌ" أَوْ "مُسْتَقَرٌّ" (٤) ، وَقَدْ يُحذفُ الضَّمِيرُ مِنَ
 الجُمْلَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا اسْمٌ أَعْمٌ مِنَ المُبْتَدَأِ المَخْبِرِ عَنْهُ بِهَا ؛ لِشُمُولِ العَامِّ
 الخَاصِّ نَحْوُ "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" .

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ "مَنَا" : "مَنَوَانٌ مَثْنَى "مَنَا" ، وَالمَنَا : المِكْيَالُ يُكَالُ بِهِ السَّمْنُ وَغَيْرُهُ" .

(٢) فِي النِّسَخَتَيْنِ "المَنَوَانِ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، انظُرْ لِبْنِ يَعِيشَ ٩١ / ١ .

(٣) فِي (ف) "الكَرْبُوسَتَيْنِ" بِاسْقَاطِ "البُرِّ" ، وَالكَر : مِكْيَالٌ لِأَهْلِ العِرَاقِ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ سِتُّونَ قَفِيضًا
 قَالَ الأَزْهَرِيُّ : "وَالكَرُّ مِنْ هَذَا الحِسَابِ اثْنَا عَشَرَ وَسَقًا كُلُّ وَسْقٍ سِتُّونَ صَاعًا ، تَهذِيبُ اللُّغَةِ (كُرر
 ٩ / ٤٤٣) ، وَانظُرِ اللِّسَانَ "كُرر" .

(٤) قَالَ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٣٠ "وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ المَضَافَ مَحذُوفًا ، وَقَدَرَهُ "سِعْرُ السَّمْنِ مَنَوَانٌ
 بِدِرْهِمٍ" فَعَلَى هَذَا "بِدِرْهِمٍ" هُوَ الخَبَرُ ، وَ"مَنَوَانٌ" بَدَلٌ مِنَ السَّمْنِ بَدَلِ البَعْضِ ، وَكَذَا قَدَرُوا فِي
 مَسْأَلَةِ البُرِّ" .

وَقَوْلُنَا : إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ [أَجْنَبِيَّةً] احْتِرَازٌ مِنْ كَوْنِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَ " هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ " ؛
 (فَاِنَّ " هَذَا " ،) (١) وَ " زَيْدٌ " ، وَ " أَخُوكَ " ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ،
 وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الشَّانِ نَحْوُ " هُوَ (٢) زَيْدٌ قَائِمٌ " .

ب/١٢٨

وَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " كَلَامِي زَيْدٌ قَائِمٌ " ،
 فَـ " كَلَامِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، (وَ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ) (١) ، وَالْجُمْلَةُ
 خَبْرٌ " كَلَامِي " ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَالْجُمْلَةَ مُتْرَادِفَانِ (٢) ، وَكَذَلِكَ
 " قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " فَـ " قَوْلِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ
 يَعْمُ الْمَفْرَدَ .

وَكَانَ (يَنْبَغِي أَنْ) (١) يَقُولَ : وَفِيهَا مُضْمَرٌ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ؛
 لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " هذا " تحريف ، والمثبت من شرح ابن القواس لوحة ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن
 عصفور ١ / ٣٤٥ حيث قال : " ومنه : " هو زيد قائم ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشان " .

(٣) في (ف) " مترادفتان " .

" تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف " (١)

وَأَحْرَفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ كَالظَّرْفِ فِي الْإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ

قَدْ يُشَبَّهُ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ مَجْرُورِهِ بِالظَّرْفِ فِي أَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : فِي الْإِخْبَارِ ، وَالتَّانِي : فِي التَّقْدِيرِ ، أَيْ : يُقَدَّرُ حَرْفُ الْجَرِّ
تَقْدِيرَ الظَّرْفِ .

قَوْلُهُ : " فِي الْإِخْبَارِ " يُرِيدُ فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهِ .
وَقَوْلُهُ : " فِي التَّقْدِيرِ " يُرِيدُ : أَنَّ الظَّرْفَ إِن (٢) عَلَّقْتَهُ بِالفِعْلِ فَهُوَ
(فِي) (٣) تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ عَلَّقْتَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، فَأَحْرَفُ
الْجَرِّ كَذَلِكَ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَعْلِيْقِ الظَّرْفِ بِالفِعْلِ إِذَا كَانَ صِلَةً لِـ " الَّذِي "
وَأَخَوَاتِهِ نَحْوُ " جَاعِنِي الَّذِي عِنْدَكَ " لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْلُقَهُ بِـ «مُسْتَقَرٌّ» ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ ،
وَالصِّلَةُ لَا تُكُونُ إِلَّا جُمْلَةً وَلِأَنَّ الفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
الظَّرْفُ فِي الْخَبَرِ مُتَعَلِّقًا بِالفِعْلِ ؛ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ .

وَقِيلَ : هُوَ فِي الصِّلَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ لِيُنَوِّبَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ ،
فَلَوْ عَلَّقْتَهُ فِي الصِّلَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَمْ يُمْكِنَ ، وَتَعْلِيْقُهُ فِي وَقْعِهِ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ
حَالًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَلِأَنَّ
فِي تَقْدِيرِهِ مُفْرَدًا (تَقْلِيلًا) (٤) لِلْحَذْفِ .

(١) هذا العنوان من هامش الأصل .

(٢) في (ف) " إذا " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في النسختين هكذا " تقبلا " .

فَعَلَى هَذَا تَنْقَسِمُ الْجُمْلَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ : اسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ ، وَالْفِعْلِيَّةُ لَا تَنْقَسِمُ
لِدُخُولِ الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا وَخُرُوجِ الظَّرْفِيَّةِ عَنْهَا بِدُخُولِهَا فِي حَيْزِ الْمَفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ
حُكْمُ حَرْفِ الْجَرِّ إِنْ وَقَعَ صِلَةً كَانَ جُمْلَةً لَتَعْلُقَهُ بِالْفِعْلِ ، وَإِنْ وَقَعَ خَبْرًا كَانَ
مُفْرَدًا لَتَعْلُقَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ خَلَفَكَ " فَالْتَقْدِيرُ " زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ
خَلَفَكَ " ، أَوْ " أَسْتَقَرَّ خَلْفَكَ " عَلَى الْخِلَافِ فِي التَّقْدِيرِ ، فَحَذَفَ اسْمُ الْفَاعِلِ
تَخْفِيفًا ، وَاللُّغْمُ بِهِ وَلِنِيَابَةِ الظَّرْفِ مَنَابَهُ ، وَأَنْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي اسْمِ
الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ ، فَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِهِ كَمَا كَانَ مَرْفُوعًا
بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ (بِالْفِعْلِ) (١) وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرُ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ
" فـ " أَبُوهُ " مَرْفُوعٌ بِقَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ " ؛ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ " أَسْتَقَرَّ " [فَارْتَفَعَ] (٢)
أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ بِالْفِعْلِ ، وَيَبْدَلُ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنُ فِي الظَّرْفِ ، قَالَ
الشَّاعِرُ :

وَإِنِّي لَرَأَجِيكُمْ عَلَى بَطْءِ سَعْيِكُمْ *** كَمَا فِي بَطُونِ الْحَامِلَاتِ رَجَاءٌ (٣)
فـ " رَجَاءٌ " (مَرْفُوعٌ بَدَلٌ) (٤) مِنْ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكْنِ فِي الظَّرْفِ
الَّذِي هُوَ صِلَةٌ " مَا " ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " فِي بَطُونِ الْحَامِلَاتِ " (٥) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " بِالْفَاعِلِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " ، وَفِي (ف) " أَرْتَفَعَ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) الْبَيْتُ لِحَرْزِ بْنِ الْمَكْبَرِ الضَّبِّيِّ قَالَهُ لِبْنِي عَدِيِّ بْنِ جَنْدَبٍ لَمَّا تَأَخَّرُوا فِي نَصْرَتِهِ وَرَدَّ إِلَيْهِ .

انظر : الحماسة ١٧٤ / ٢ ، وشرحها للمرزوقي ١٤٥٦ ، وللتبريزي ٢٩٢ / ٢ ، ومنتور الفوائد لابن

الأنباري ٣٥٧ (ضمن مجلة المورد العدد الأول المجلد العاشر) .

قال المرزوقي فِي معناه : " يريد : أَنَّهُمْ عَلَى تَبَاطُئِهِمْ وَتَأَخُّرِ فِعَالِهِمْ عَنْ مَقَالِهِمْ مَرْجُوعُونَ ، كَمَا أَنَّ

الحاملات على تأخر وضعهن مرجوات فإنا ناظر في أعقاب الأمل متى يتحقق " ، والحاملات :

الأمهات .

(٤) فِي (ف) " بَدَلُ مَرْفُوعٍ " .

(٥) انظر : منتور الفوائد ٣٥٧ .

يَكُونُ " رَجَاءٌ " مَرْفُوعًا بِالظَّرْفِ ؛ لِخُلُوقِ الصَّلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ الظَّاهِرَ فَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقِيَ الظَّرْفُ صَلَةً لـ " مَا " الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الظَّرْفُ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ " زَيْدٌ خَلْفَكَ " لَيْسَ " خَلْفَ " هُوَ الْخَبَرُ ، بَلِ الْخَبَرُ مُحذُوفٌ طَوَتْ اللَّغَةُ ذِكْرَهُ ، فَلَمْ يَجْزُ إِظْهَارُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِلنِّيَابَةِ عَنْهُ بِلَفْظِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْإخْبَارِ بِالظَّرْفِ الْإِعْلَامُ بِاسْتِقْرَارِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، لَا أَنَّ الظَّرْفَ نَفْسَهُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبَرِ ، وَحُكْمُ أَحْرَفِ الْجَرِّ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا حُكْمُ الظَّرْفِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ بِخَبَرٍ أَنَّ قَوْلَكَ : " خَلْفَكَ " عِبَارَةٌ عَنِ الْجِهَةِ لَا عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَلِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ ، وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَنَصْبُهُ يَقْتَضِي نَاصِبًا ، وَلَيْسَ النَّاصِبُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَاصِبَهُ مُحذُوفٌ مُقَدَّرٌ ، هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَالظَّرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبِرَ عَنْ حَدَثٍ بِهِ وَلَا تُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ

/ إِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِظَّرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الْأَحْدَاثِ - وَهِيَ الْمَصَادِرُ - ١/١٢٩
 لِإِخْتِصَاصِ الْأَحْدَاثِ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ - أَعْنَى الْأَعْيَانِ - لِأَنَّ الزَّمَانَ لَا إِخْتِصَاصَ بِهِ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ كَمَا يَخْتَصُّ كُلُّ شَخْصٍ بِمَكَانٍ يَشْغَلُهُ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَا دَامَ حَاصِلًا فِيهِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ جِسْمَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا الزَّمَانُ (فَجَمِيعٌ) ^(١) الْأَشْيَاءِ الزَّمَانِيَّةِ مِنَ الْأَشْخَاصِ مَوْجُودَةٌ فِي

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " فَجَمِيعٌ " .

زَمَانٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَلَهَا اخْتِصَاصٌ بِالْأَزْمِنَةِ ، فَتَقُولُ : " الصَّوْمُ غَدًا " وَلَا تَقُولُ " زَيْدٌ غَدًا " إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لَزَيْدٍ بِـ " غَدٍ " دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْخَاصِ ١٢٩ / ب
 فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " الْجِبَابُ ^(١) شَهْرَيْنِ " فَالتَّقْدِيرُ : " لِبَسِ الْجِبَابِ شَهْرَيْنِ ^(١) " وَكَذَلِكَ " الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ " ^(٢) ، أَي : الْيَوْمَ شَرِبُ خَمْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ " ، أَي : اللَّيْلَةُ حُدُوثُ الْهَلَالِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَهُوَ حَدِيثٌ - أَعْنِي الْمُضَافَ الْمَحذُوفَ - ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ فِي الشِّتَاءِ " فَمَعْنَاهُ " نَحْنُ فِي الْبُرْدِ " لَا يَعْمُ جَمِيعَ الْأَشْخَاصِ ، وَلَا جَمِيعَ الْأَمَكِنَةِ ، بَلْ قَدْ يُبْتَلَى بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ ، أَوْ كَانَهُمْ قَالُوا : " نَحْنُ فِي زَمَنِ يَارِدٍ " ؛ لِأَنَّ الشِّتَاءَ عِبَارَةٌ عَنِ ذَلِكَ .

وظَرَفَ الزَّمَانَ إِذَا وَصِفَ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجُنْثِ كَقَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ فِي زَمَنِ طَيِّبٍ " فَلَمَّا وَصَفَهُ بِالطَّيِّبَةِ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ ، لِأَجْلِ الصِّفَةِ فَإِنَّ الزَّمَانَ (وَإِنْ) ^(٣) لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ بَعْضُ الْأَشْخَاصِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ بَعْضٍ لَكِنَّ الطَّيِّبَةَ قَدْ يَخْتَصُّ بِهَا قَوْمٌ [دُونَ قَوْمٍ] ^(٤) ، فَالزَّمَانُ الطَّيِّبُ غَيْرُ مُطْلَقِ الزَّمَانِ .

وَرَبِّمَا سَدَّ مَسَدُ الْخَبْرِ الْمُبْتَدَأُ حَالٌ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ
 أُخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو قَائِمًا وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمًا

- (١) فى (ف) " الجباب " بالحاء المهملة تصحيف ، والجباب : جمع جبة .
 (٢) من كلام امرئ القيس حين أخبر بمقتل أبيه يوفى ابن القواس لوحة ١٤٩ " التقدير اليوم شربُ خمرٍ وغداً حدوثُ أمرٍ ، وليس الجباب شهرين " ، وانظر أيضاً جمهرة الأمثال ٢ / ٤٢٦ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٥٢٦ .
 (٣) سقط من (ف) .
 (٤) سقط من الأصل .

الْحَالُ قَدْ تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ كَمَا يَسُدُّ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَسَدَهُ ، وَقَدْ
 ذُكِرَ ، لَكِنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ الْجَرِّ يَسُدُّانِ مَسَدَ الْخَبَرِ مُطْلَقًا - أَعْنَى مِنْ غَيْرِ
 شَرْطٍ - . وَأَمَّا الْحَالُ فَلَا تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا
 كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " .

الثَّانِي : أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ بَلْ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالًا ؛
 لِتَغْيِيرِهَا وَعَدَمِ ثُبُوتِهَا ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ .

الثَّلَاثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ يَقْدَرُ الْوَاوُ فِيهَا بِـ " إِذِ " الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ لِمَا
 مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَتْ الْحَالَ ظَرْفَ الزَّمَانِ جَازَ أَنْ تَسُدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ
 إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ يُخْبِرُ عَنْهَا بِظُرُوفِ الزَّمَانِ ، فَلِذَلِكَ
 جَازَ أَنْ تَسُدَّ الْحَالَ مَسَدَ خَبَرِهَا .

قَوْلُهُ : " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُوقَانِمَا " أَخْطَبُ " مُبْتَدَأٌ وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ وَ
 " يَكُونُ " تَامَةٌ ، وَهِيَ صِلَتُهَا ، وَ " مَا " وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ
 أَخْطَبُ " ، وَ " أَخْطَبُ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهِيَ لَا تُضَافُ (إِلَّا) (١) إِلَى مَا
 هِيَ (٢) بَعْضٌ مِنْهُ ، وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَ " أَخْطَبُ " (بَعْضٌ) (٣) مَا أُضِيفَ
 إِلَيْهِ ، وَبَعْضُ الْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَخْطَبُ كَوْنِ عَمْرٍو " ، وَبَعْضُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (هو) والمثبت عن (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

الْكُونِ كَوْنٌ (١) فَ "أَخْطَبُ" هَذَا كَوْنٌ (١) فَ "أَخْطَبُ" عَلَيَّ / هَذَا ١٢٩ / ب
 مَصْدَرٌ ، وَإِنَّمَا (قَرَرْنَا هَذَا التَّقْرِيرَ) (٢) لِمَا نَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ لَا تَسُدُّ مَسَدَ
 الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ "أَخْطَبُ" هُنَا مَصْدَرٌ ، وَ
 قَائِمًا "حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْخَبَرِ ، أَيْ : هِيَ مَعْمُولَةُ الْخَبَرِ
 وَتَمَّتْ لَهُ وَالتَّقْدِيرُ "أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو كَائِنٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا " فَحُذِفَ "
 كَائِنٌ " الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ " إِذَا " ، وَهِيَ ظَرْفٌ لَهُ كَمَا يُحْذَفُ مُتَعَلِّقُ
 الظُّرُوفِ الْوَاقِعَةِ أَخْبَارًا لُزُومًا ، فَبَقِيَ " إِذَا كَانَ قَائِمًا " ثُمَّ حُذِفَتْ (" إِذَا ") (٣)
 كَمَا يُحْذَفُ الْمُضَافُ ، وَلِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا - أَعْنَى الْحَالِ - مُقَدَّرَةٌ بِـ "
 فِي " فَفِيهَا دِلَالَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ " كَانَ " وَهِيَ تَامَّةٌ ، بِمَعْنَى وَقَعَ ،
 وَحَدَّثَ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ " كَانَ " لِذِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ " قَائِمًا "
 مَنْصُوبٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ ، فَعُلِمَ أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ " كَانَ " وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيرُ
 (غَيْرِ) (٣) " كَانَ " لِعُمُومِ " كَانَ " وَخُصُوصِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ
 حَاصِلًا ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَامِّ أَسْبَقُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ .

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في (ف) " قَدَرْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ " .

(٣) سقط من (ف)

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا قَدَّرْتَ " حَصَلَ " أَوْ " وُجِدَ " مَعَ كَوْنِهِمَا عَامِّينِ !
 قُلْتَ " كَانَ " التَّامَّةُ هُنَا أَخْفُ ؛ لِسُكُونِ عَيْنِهَا بِالْأَعْتِلَالِ ، وَلِخَفَّتِهَا
 أَيْضًا بِالْحَذْفِ عِنْدَ اتِّصَالِ بَعْضِ الضَّمَائِرِ بِهَا وَعِنْدَ الْجَزْمِ فِي
 مُضَارِعِهَا ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ فَاعِلٌ " كَانَ " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ " كَانَ " .
 فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ " قَائِمًا " خَبَرَ " كَانَ " وَهِيَ النَّاكِصَةُ !
 قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ مَعْرِفَةٌ فَكُنْتَ تَقُولُ : " ضَرَبِي زَيْدًا أَخَاكَ ،
 وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا نَكْرَةً فَعَلِمَ أَنَّهَا حَالٌ ، وَأَنَّ " كَانَ " تَامَّةٌ ، وَمَوْضِعُ " كَانَ "
 جَرٌّ بِإِضَافَةٍ " إِذَا " إِلَيْهَا .

(١) فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا جَعَلْتَ " أَخْطَبَ " الْمُضَافَ إِلَى الْكُونِ كَوْنًا ضَرُورَةً
 أَنَّ " أَفْعَلَ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (١) ، فَكَيْفَ [تَصِفُ] (٢) الْكُونِ الَّذِي
 هُوَ مَصْدَرٌ بِقَوْلِكَ : " قَائِمًا " ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ هُوَ ذُو الْكُونِ وَصَاحِبُهُ لَا الْكُونُ نَفْسُهُ ؟
 قُلْتَ : لَمَا كَانَ كَوْنٌ عَمْرٍو هُوَ وَجُودُهُ وَوُجُودُ الشَّيْءِ لَازِمٌ لَهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مَا
 دَامَ مَوْجُودًا ، وَأَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ ، جَعَلُوا مُطْلَقَ كَوْنِهِ خَاطِبًا فَوَصَفُوا كَوْنَهُ
 بِالْخَطَابَةِ مُبَالَغَةً ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ وَجُودُهُ مَوْصُوفًا بِالْخَطَابَةِ مَعَ (كَوْنِ
 الْخَطَابَةِ لَا تَصِحُّ مِنْهُ فَمَا ظَنُّكَ بِعَمْرٍو وَالْخَطَابَةُ تَصِحُّ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "
 شِعْرٌ شَاعِرُهُ وَمَوْتُ مَائِتٌ" (٣) فَجَعَلُوا الْمَعْنَى كَالْعَيْنِ فِي الْإِخْبَارِ فِيهِ ، وَعَكَسُ ذَلِكَ
 قَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ (عَدْلٌ) (٤) : إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا ﴾ (٥) بِالْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " تضيف " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٨٥ ، والمسائل الطلبيات ١٩٧ .

(٤) في (ف) " عندك " تحريف .

(٥) سورة التوبة ٢٨ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِثْلُهُ ضَرَبِي زَيْدًا نَائِمًا " يُرِيدُ : أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِثْلُ
 الْأُولَى فِي الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ ، لِأَمْخَافَةِ بَيْنَهُمَا ، أَيُّ : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ
 قَائِمًا ، (أَوْ) (١) إِذْ كَانَ قَائِمًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لِلِاسْتِقْبَالِ قَدْرَتُهُ بِـ " إِذَا " ،
 وَإِذَا كَانَ لِلْمَاضِي قَدْرَتُهُ بِـ " إِذْ " ، فَـ " قَائِمًا " حَالٌ مَنْصُوبٌ مِنْ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ
 بِفِعْلِ مَجْرُورٍ (٢) بِإِضَافَةِ ظَرْفٍ مَنْصُوبٍ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ،
 فَالْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْمُضْمَرُّ فِي " كَانَ " الْمُقَدَّرَةُ ، وَالفِعْلُ الْمَجْرُورُ هُوَ " كَانَ " .
 الَّتِي هِيَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " ، أَوْ " إِذْ " إِلَيْهَا ، وَالظَّرْفُ الْمَنْصُوبُ
 هُوَ " إِذَا " أَوْ " إِذْ " . الْمُقَدَّرَةُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعُ هُوَ " كَائِنٌ " الْمُقَدَّرُ
 الْمَحذُوفُ قَبْلَ " إِذَا " [أَوْ " إِذْ "] (٣) .

١ / ١٣٠

وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِذَا غَائِبٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ الْمُخَاطَبُ

تَمثِيلُ ذَلِكَ فِي الْخِطَابِ بَيْنَا فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْمُضْمَرِ " لِلْعَهْدِ ، وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ : " ظَرْفٌ
 وَجُمْلَةٌ (٤) وَفِيهَا مُضْمَرٌ " أَيُّ : وَالْمُضْمَرُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَفْقِ الْمُبْتَدَأِ
 إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَائِبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ ،
 نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ
 فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ " أَنَا قُتِمْتُ " وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنَا " التَّاءُ " فِي " قُتِمْتُ " .
 وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُخَاطَبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " أَنْتَ قُتِمْتَ " .

(١) فِي (ف) وَ " .

(٢) قَوْلُهُ : " بِفِعْلِ مَجْرُورٍ " فِيهِ تَسَامُحٌ حَيْثُ إِنْ الْفِعْلُ لَا يَجْرُ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ .

(٣) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا الْمَقَامُ .

(٤) يَنْظُرُ ص ٨٠٢ ، وَقَوْلُهُ هُنَاكَ " ظَرْفًا وَجُمْلَةً " بِالنَّصْبِ فَكَانَ عَلَى الْمَوْلَفِ أَنْ يَحْكِيهَا بِالنَّصْبِ .

وَقَوْلُهُ : " فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا " هَذَا نِصْفُ بَيْتٍ قَدْ ذَكَرَهُ بَعْضُ
النُّحَاةِ (١) صَدْرُهُ :

كَيْفَ يَخْفَى عَنكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا (٢)

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُوَافَقَةُ الْمُضْمِرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي
كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا ، فَـ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مُبْتَدَأٌ ، وَ أَنْتَ
الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْقَاتِلِي " مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ
وَهِيَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَهِيَ لـ " أَنَا " ، أَي : الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالصَّلَةُ الَّتِي
هِيَ " قَاتِلِي " لـ " أَنْتَ " أَي : لِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ
الَّذِي هُوَ لِلْمُخَاطَبِ صِلَةٌ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ جَرَى [صِلَةٌ] (٣) لِمَنْ
لَيْسَ لَهُ فَوْجَبٌ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ ، فَأَبْرَزَهُ فَقَالَ : " الْقَاتِلِي أَنْتَ " ،
فـ " أَنْتَ " الَّذِي بَعْدَ " الْقَاتِلِي " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " قَاتِلِي " ، وَ " أَنَا " الْأَخِيرَةُ خَبَرٌ
عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الْقَاتِلِي " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الْأَوَّلُ ، وَالْأَلِفُ
وَاللَّامُ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ عَنِ " أَنْتَ " الْأَوَّلِ (٤) ، وَ " أَنْتَ " وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنِ " أَنَا "
الْأَوَّلِ ، فَهَاهُنَا ثَلَاثُ مُبْتَدَأَاتٍ كَمَنْهَا اثْنَانِ مُخْبِرٌ عَنْهُمَا (٥) بِجُمْلَةٍ ، وَالْمُبْتَدَأُ

(١) جاء في شرح ابن الخباز لوجه ٦٨ ، والشرح المجهول لوجه ١٠١ " أن البارقي - هكذا - ذكره في
شرح اللمع ، والبارقي المذكور هو تصحيف للبارقي أبي نصر الحسن بن أسد المتوفى ٤٨٧ هـ ،
وهو من شراح اللمع .

(انظر اللمع ٧١)

(٢) ذكره السخاوي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٢ / ٧٢٨ أن هذا البيت وضعه النحاة للتعليم وهو
في الخزانة ٢ / ٥٢٧ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " الأولة " .

(٥) في (ف) " عنها " بالإنفراد .

الثَّالِثُ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ، لَكِنَّهُ - أَعْنَى الثَّالِثِ - مَوْصُولٌ ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَائِدٍ
 أَيْضًا ، فَالْعَائِدُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ
 " أَنَا " الثَّانِي ، وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنْتَ " الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي " أَنْتَ ،
 الثَّانِي ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ صِلَةِ الْأَكْفِ وَاللَّامِ ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْ صِلَتِهِ
 وَهُوَ الْأَكْفُ وَاللَّامُ ، " الْيَاءُ " فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ " قَاتِلِي " (١) .

" أحوال المبتدأ بحسب التقديم والتأخير ، وغيرهما " (٢)

وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا	وَقَبْلَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ أُخْبِرَا
نَحْوُ : عَلَى الثَّمَرَةِ زَيْدٌ مِثْلَهَا	وَكَيْفَ زَيْدٌ ، وَإِخَالِدٌ لَهَا
وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّمَصُّدْرًا	إِنْ يَعْتَمِدَ أَوْ عُرْفًا ، أَوْ نُكْرًا
أَوْ مُخْبِرٌ (٣) عَنْهُ بِفِعْلِ أُخْرًا	وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخْبِرًا

الْمُبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ : ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ
 التَّقْدِيمُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّأخِيرُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ .
 وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ تَقْدِيمَ الْمُبْتَدَأِ هُوَ الْأَصْلُ لِأُمُورٍ مِنْهَا :

(١) ما ذكره النيلي أحد وجهين نقلهما السخاوي في سفر السعادة ٢ / ٦٢٨ عن الشيخ أبي محمد عبدالله
 بن برى ، وملخص الوجه الثاني أن الألف واللام والفعل لـ " أنت " فتكون (أنا) على هذا مبتدأ و (أنت)
 (مبتدأ ثانٍ ، و " الضاربي " خبر (أنت) ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ، ويكون
 الكلام قد تم عند قوله (الضاربي) .. " انتهى بتصريف ، وانظر الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٠ .

(٢) هذا العنوان في حاشية الأصل .

(٣) في (ف) " مخبرا " بالنصب .

[أَحَدُهَا] أَنَّ الْخَبَرَ كَالْوَصْفِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى .

الثَّانِي : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْضُوعٌ ، وَالْخَبَرَ مَحْمُولٌ (وَالْمَوْضُوعُ قَبْلُ

الْمَحْمُولِ) (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْخَبْرِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ مَعْنَى

فَكَانَ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ لَفْظًا ؛ لِطَبَاقِ اللَّفْظِ الْمَعْنَى .

الرَّابِعُ : إِنَّهُ بِالتَّقْدِيمِ يَمْتَّازُ مِنَ الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ " أَرِيدُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ

قَامَ " (٢) .

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

فَأَمَّا وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مُتَعَلِّقِ الْخَبْرِ، نَحْوُ " فِي

الدَّارِ صَاحِبُهَا " ، وَقَوْلُهُ : " عَلَى " التَّمْرَةِ زَيْدٌ مِثْلُهَا " ، فَ " عَلَى التَّمْرَةِ " خَبْرٌ

مُقَدَّمٌ ، وَ " زَيْدٌ " (مُبْتَدَأٌ) (١) ، وَ " مِثْلُهَا " صِفَتُهُ ، وَقَدْ أُضِيفَتْ صِفَةُ الْمُبْتَدَأِ إِلَى

ضَمِيرِ الْخَبْرِ (فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبْرِ) (١) ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ

التَّقْدِيمُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) فلو تأخر المبتدأ في هذين المثالين لصار فاعلاً .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ) (١) الْمُبْتَدَأُ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِـ
 "مِثْلٍ" ، فَيَصِحُّ الْأَبْتِدَاءُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَأْخِيرِ صِفَةِ الْمُبْتَدَأِ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ .
 قُلْتُ : التَّحْقِيقُ أَنْ يُجْعَلَ "مِثْلُهَا" بَدَلًا مِنْ "الزَّيْدِ" لَا صِفَةً لَهُ ، وَحِينَئِذٍ
 يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، فَيَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ "المِثْلُ" ، وَإِلَّا
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ "زَيْدٌ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا" ، لِأَجْلِ وَصْفِ النَّكْرَةِ بِـ "مِثْلٍ" فَلَا يَكُونُ
 مِنْ هَذَا الْبَابِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الثَّلَاثِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا :
 إِنَّ "مِثْلُهَا" بَدَلٌ لَا وَصْفٌ ، (فَاعْرِفْهُ) (٢) !

وَالأُولَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ مِنْ
 قَوْلِهِمْ "مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ" لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "عَلَى الْفَرَسِ الرَّابِحِهَا" فَإِنَّ
 "الرَّابِحَ" غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ ، لِأَجْلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، بَلِ الضَّمِيرُ فِي
 مَوْضِعِ نَصَبٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَلِكَ "عِنْدَ زَيْدٍ الضَّارِبُ" .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الاستِفْهَامِ ، نَحْوُ "كَيْفَ زَيْدٌ؟"
 لِأَنَّ الاستِفْهَامَ سُؤَالٌ وَالسُّؤَالُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَهُوَ
 مَعْنَى قَوْلِهِمْ : الاستِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّ "كَيْفَ" سُؤَالٌ ، وَ"زَيْدٌ" مَسْئُولٌ عَنْهُ ، وَالسُّؤَالُ غَيْرُ
 الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا يَكُونُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ؟
 قُلْتُ : مَعْنَى قَوْلِكَ : "كَيْفَ زَيْدٌ؟ عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ؟ فَهِيَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ (٣)
 بِمَحْدُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ ، أَيُّ : عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ كَائِنٌ؟

(١) فِي (ف) "يَجُوزُ تَقْدِيمُ" .

(٢) فِي (ف) "مِنْ هَذَا الْبَابِ" بَدَلُ « فَاعْرِفْهُ » .

(٣) فِي (ف) "مَتَعَلَّقٌ" .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ ظَرْفًا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ ؛
لِيَصِحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ كَقَوْلِهِ : " لِخَالِدٍ لَهَا " فَ " لَهَا " مُبْتَدَأٌ وَهِيَ نَكْرَةٌ ، وَإِنَّمَا
صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ (بِهِ) ^(١) لِتَقْدِيمِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ
ذَلِكَ ^(٢) ، وَ « اللّٰهَآ » : الْعَطَايَا ^(٣) .

[مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

قَوْلُهُ : " وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرًا " هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ
الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ :
أَحَدُهَا : أَنْ يَعْتَمِدَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ حَرْفِ
الاسْتِفْهَامِ ، وَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، نَحْوُ " أَقَانِمُ غَلَامَاكَ " ؟ وَ " مَا ذَاهِبٌ أَخْوَاكَ " .
الْمَوْضِعُ الثَّانِي : قَوْلُهُ : " أَوْ عُرْفًا " يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ جَمِيعًا
مَعْرِفَتَيْنِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ أَخُوكَ " فَإِنَّكَ تَجْعَلُ الْأَعْرَفَ مُبْتَدَأً ، وَلَا نَعْنِي بِالْأَعْرَفِ
عَلَى مَا فِي بَابِ الْمَعَارِفِ ، بَلْ (نَعْنِي) ^(١) الْأَعْرَفَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَذَلِكَ هُوَ
الْمُبْتَدَأُ ، فَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ سَابِقًا عِنْدَ الْمُخْبِرِ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَمَا
كَانَ تَعْرِيفُهُ طَارِئًا فَهُوَ الْخَبْرُ .
وَقَوْلُهُ : " أَوْ عُرْفًا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَالْمُبْتَدَأُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ٧٩١ فيما سبق .

(٣) في النسختين " العطاء " بالهمزة المدودة تحريف ، والصواب ما أثبتته ، قال صاحب نظام الغريب في
اللغة ٧٤ " اللها : العطايا ، واحدها : لُهيَّةٌ ولُهوَّةٌ ، ومنه قولهم : " اللها تفتح اللها " أي : العطايا
تفتح الأقواه بالشكر " ، وانظر الصحاح ومختارها في " لها " .

مُشَبَّه بِالْخَبَرِ (١) ، يَجُوزُ [فِيهِ] (٢) التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣١/أ

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (٣)

فَ " بَنُو أَبْنَانِنَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَنُونَا " خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، وَكِلَاهُمَا
مَعْرِفَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ بَنِي أَبْنَانِهِ أَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَانِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يُخْبَرَ أَنَّ
أَبْنَاءَهُ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَاءِ أَبْنَانِهِ (٤) .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ نُكْرًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ فَلَمْ يَتَرَجَّحْ
أَحَدُهُمَا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ مَعَ التَّسَاوِي فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّخْصِيصِ إِلَّا (٥) بِالتَّقْدِيمِ ، نَحْوُ
" أَفْضَلُ مِنِّي خَيْرٌ مِنْكَ " ، وَ " غُلَامٌ رَجُلٌ صَدِيقُ امْرَأَةٍ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الشَّانِ (٦) ، أَوْ فِيهِ
مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِنْفَاهِمْ نَحْوُ " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ :
" لَزَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَإِذَا حَذَفَتْ الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ " لَوْلَا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " ، أَوْ
كَانَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! " .

(١) فِي الْأَصْلِ " بِالْجَيْتَةِ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) يَتَسَبَّبُ لِلْفِرْزَدِقِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ شَرْحُ الصَّائِي ٢١٧ حَيْثُ وَرَدَ الْبَيْتُ مَفْرُودًا .

وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٦٦ ، وَدَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٢٤١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١ / ٩٩ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِيبِ ٥٨٩ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٨ / ٩٧ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٥٢٠ ، وَالْهَمْعُ ٨ / ١٠٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٢١٣ بُولَاق .

(٤) اعْتَرَضَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٨٤٠ عَلَى الْمَوْلَافِ بَوْنَ تَصْرِيحٍ ، فَقَالَ : " وَلَا يُقَالُ : " قَوْلُهُ " أَوْ
عَرَفَا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ وَالْمُبْتَدَأُ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْخَبَرِ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ
وَتَأْخِيرُهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ..) ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبَرَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ ، لِأَنَّ
التَّقْدِيمَ وَاجِبٌ كَمَا يَبِينُ بَعْدَ ، وَبِهَذَا الْبَيْتِ تَمَسَّكَ ابْنُ كَيْسَانَ فِي الْجَوَازِ " .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " لَا " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ص ٨٤١ .

(٦) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ص ٨٤٢ " لِأَنَّ وَضْعَهُ أَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ
بَعْدَهُ هِيَ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَوْلَى مَشْعُرًا بِالتَّعْظِيمِ ، فَلَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ عَلَيْهِ لَكَانَ مُنَاقِضًا لِلْغُرْضِ " .

الرابعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِفِعْلِ أُخْرَا " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ لَصَارَ فَاعِلًا وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا " ؛ (١) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " قَامُوا الزَّيْدُونَ " (١) فَذَلِكَ " الزَّيْدُونَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" قَامُوا " خَبْرُهُ (٢) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اشْتَغَلَ بِعَمَلِهِ فِي الْمُضْمَرِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ ، (وَقد) (١) حَكَى بَعْضُهُمْ " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ " أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ .

[ما يجوز فيه الأمران]

قَوْلُهُ : " وَقد تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبْرُ نَكْرَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَ" قَائِمٌ زَيْدٌ " (٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرُ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قِمَاحِ (٤)

أَرَادَ " ابْنُ الْأَعْرُ [فَتَى] (٥) " وَ" مَا " زَائِدَةٌ ، وَوَجْهَ التَّقْدِيمِ هُوَ الْاهْتِمَامُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس ص ٨٤١ " ومنهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز .. ، لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع " .

(٣) هذا مذهب البصريين ، أمَّا الكوفيون فقد منعوا تقديمه مطلقاً ، وسيذكر ذلك قريباً .

ثم انظر الإنصاف ٦٥ (المسألة التاسعة) .

(٤) البيت لمالك بن خالد الهذلي يمدح زهير بن الأعرج ، انظر ديوان الهذليين ٥/٣ ، وهو في الإنصاف ٦٦ ، وشرح ابن الخباز ١/٤٠٨ ، وابن القواس ص ٨٤٢ ، والشريشي ج ٢ لوحة ٥٠ ، واللسان ، وأساس البلاغة " قمح " شهراً قِمَاح ككتاب وغراب : من أشد أشهر الشتاء برداً ، يقال : قمح البعير عن الماء وقامح إذا رفع رأسه عنه لا يشرب لعيافه أو لبرد الماء أو للرئ .

(٥) سقط من الأصل .

بِذِكْرِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّكَ (إِذَا) (١) قُلْتَ : " تَمِيمِي أَنَا " فَإِنَّ الْاهْتِمَامَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ
الِانْتِسَابُ إِلَى تَمِيمٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ " (٢) فَإِنَّ الْأَهَمَّ عِنْدَ
السَّامِعِ ذِمُّ شَانِنِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ التَّقْدِيمِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ
ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ ، وَأَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ (٣) ؛ لِأَنَّ
النِّيَّةَ فِيهِ التَّأْخِيرُ ، كَقَوْلِهِمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمَ " (٤) .

[جواز حذف المبتدأ والخبر]

وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدًا
فِي قَوْلِهِ : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) قَدْرًا مَبْتَدَأٌ قَوْمٌ ، وَقَوْمٌ خَبَرًا

لَا يَجُوزُ حَذْفُ شَيْئٍ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ دَلِيلٌ مِنْ قَرِينَةٍ
لَفْظِيَّةٍ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، فَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ
جَمِيلٌ ﴾ (٥) أَيُّ : فَشَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أَوْ أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَهَاهُنَا قَرِينَةٌ
مَعْنَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَنَّ " صَبْرًا " مُفْرَدٌ ، وَ" جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ،
وَالصَّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ وَاحِدٍ لَا يَتِمُّ بِهِمَا (٦) الْكَلَامُ ، فَبِقِيَا يَحْتَاجُ (٧)
إِلَى جُزْءٍ آخَرَ لِيَتِمَّ بِهِ (٨) الْكَلَامُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِمَوْجُودٍ فِي اللَّفْظِ ، فَوَجَبَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر سيبويه ٢٧٨ / ١ بولاق ، والإنصاف ٦٦ .

(٣) انظر الإنصاف ٦٥ المسألة التاسعة حيث مذهب كل فريق وحجته .

(٤) هذا مثل : انظر معجم الأمثال ٤٤٢ / ٢ ، والمستقصى ١٨٣ / ٢ .

(٥) يوسف ١٨ ، ٨٣ .

(٦) في (ف) " بها " .

(٧) هكذا في النسختين ، والأنسب " يحتاجان " غير أنه أفرد " يحتاج " نظراً إلى قوله " جزء واحد " .

(٨) في (ف) " بهما " .

وَقَالَ قَوْمٌ : الْخَبْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَحذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " (١) فَـ " صَبْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وَإِذَا وُصِفَتْ النَّكْرَةُ جازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا يُفِيدُ الْجِنْسَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ ، وَقَالُوا حَذَفَ الْخَبْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْلَى ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَلَيْسَ حَذَفَ الْأَوَائِلِ بِقَوِيٍّ فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ ، وَكَلَّمَا بَعُدَ (٢) مِنَ الْأَوَائِلِ كَانَ أَلْيَقَ بِهِ ، وَكَلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَوَائِلِ كَانَ أَضْعَفَ ، فَاسْتَهْجَنُوا أَنْ يَفْتَحَ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ بِالْحَذْفِ وَالتَّغْيِيرِ مِنْ أَوَّلِ بَادِرَةٍ (٣) ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَقْوَى فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبْرِ شَيْئٌ ، فَإِذَا قَالَ : " أَمْرِي أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْهُ وَكَانَ فِيهِ مَدْحُ الصَّابِرِ ، وَعَلَى حَذْفِ الْخَبْرِ يَكُونُ الْمَدْحُ لِلصَّبْرِ ، وَمَثَلُ بِهِذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهَا قَدْ جَمَعَتْ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَحَذْفِ الْخَبْرِ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " قَدَرُ مُبْتَدَأٌ قَوْمٌ ، وَقَوْمٌ خَبْرًا " أَيُّ : قَوْمٌ قَدَرُوا أَنَّ " صَبْرًا " مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، وَقَوْمٌ قَدَرُوهُ خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .

وَأَمَّا الْحَذْفُ لِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ فَقَوْلُ الْقَائِلِ : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ " أَيُّ : زَيْدٌ عِنْدِي ، فَحَذَفْتَ الْخَبْرَ مِنَ الْجَوَابِ ؛ لِذِلَّةِ السُّؤَالِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : " كَيْفَ أَنْتَ ؟ " قُلْتَ : " صَالِحٌ " ، أَيُّ : أَنَا صَالِحٌ " فَحَذَفْتَ " أَنَا " وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِذِلَّةِ ذِكْرِهِ فِي السُّؤَالِ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، فَإِنَّكَ إِنْ

(١) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٥ ، وابن يعيش ١/ ٩٥ ، والهمع ١/ ١٠٣ .

(٢) في النسختين " قرب " وهو تحريف ، صوابه كما أثبتته .

(٣) في النسختين « باردة » .

شِئْتُ قُلْتُ : " أَنَا صَالِحٌ " ، وَ " زَيْدٌ عِنْدِي " وَإِنْ شِئْتُ حَذَفْتُ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي الْآيَةِ مِنَ الْجَائِزِ ، فَلَوْ قَالَ " أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " لَجَازَ ، وَلَوْ قَالَ : " صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " لَجَازَ أَيْضًا ، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ .

[وجوب حذف الخبر]

وَمِثْلُ « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ، تَحْذِفُ « مَقْرُونَانِ » لَسْتَ تُثَبِّتُهُ

هَذَا مِمَّا يَلْزَمُ (فِيهِ) (١) حَذْفُ الْخَبَرِ لِأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِهِ بِوَالثَّانِي سَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَالَّذِي سَدَّ هُنَا مَسَدُّ الْخَبَرِ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالَّذِي عِلْمٌ بِهِ الْخَبَرُ مَا فِي الْوَاوِ مِنْ مَعْنَى " مَعَ " ؛ لِأَنَّهَا تَفِيدُ الْمُقَارَنَةَ ، فَقَدْ عِلْمُ الْخَبَرِ لِخُصُوصِيَّتِهِ وَسَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وُجِدَ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَجَبَ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ ، فَ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ضِيعَتُهُ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالْتَّقْدِيرُ " كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ " (٢) فَحَذْفُ " مَقْرُونَانِ " لِدَلَالَةِ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى [" مَعَ "] (٣) عَلَى الْمُقَارَنَةِ ، فَقَدْ سَدَّتِ الْوَاوُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَسَدُّ الْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ " مَعَ " ، نَحْوُ " كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ " .
وَالْخَبَرُ [يَجِبُ] (٤) حَذْفُهُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) ما ذكره المؤلف هو قول البصريين ، وقال الكوفيون : " ليس في المسألة خبر محذوف بل الواو بمعنى " مع " ، وهي مع ما بعدها خبرٌ عن " كل " ، كما لو قلت " زيد مع عمرو " ، قال صاحب الشرح المجهول : " ولا بعد في كل واحد من المذهبين " عن الشرح المجهول لوحة ١٠٣ ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضي ١٠٧ / ١ .

(٣) في الأصل " عن " .

(٤) في الأصل " يجوز " .

أَحَدَهَا : قَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " فَإِنَّ التَّفْذِيرَ " مُسْتَقَرٌّ " فَحَذِفَ الْخَبْرُ
لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلَوْ قُوعِ الظَّرْفِ مَوْقِعَهُ .

الثَّانِي : بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوُ " لَوْلَا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " أَيُّ : لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ،
فَوَجِبَ حَذْفُ الْخَبْرِ لِلْعِلْمِ بِهِ (١) ، لِأَنَّ " لَوْلَا " تَقِيدُ أَمْتِنَاعَ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ ،
فَعِلْمُ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ " مَوْجُودٌ " مِنْ كَلِمَةِ " لَوْلَا " بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَسَدُّ لَفْظِ آخَرَ
مَسَدُهُ ، وَهُوَ جَوَابُ " لَوْلَا " فَوَجِبَ حَذْفُهُ (٢) .

الثَّلَاثُ : الْحَالُ ، نَحْوُ " ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا " ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٣) . ١/١٣٢

الرَّابِعُ : الْقَسَمُ ، نَحْوُ " لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ " ، فَ " لَعَمْرُكَ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ
مَحذُوفٌ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَهُ بِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَبَيَانُ الْعِلْمِ
أَنَّ قَوْلَكَ : " لَعَمْرُكَ " قَسَمٌ فَقَدْ عَلِمَ بِهِ أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ " قَسَمِي " أَوْ " يَمِينِي " .
لِأَنَّ الْقَسَمَ يَمِينٌ .

الخَامِسُ : مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ : " كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " (٤) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

(١) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : الاسم الواقع بعد " لولا " يرتفع بـ " لولا " نفسها ،

لثباتها عن الفعل ، والتقدير " لولا يمنع زيد " ، وقد ضعّفه البصريون كما في ابن يعيش ١ / ٩٦ ،

والإنصاف ٧١ المسألة العاشرة حيث رجح مذهب الكوفيين صاحب الإنصاف .

(٢) قال ابن القواس في ٨٤٤ " هذا إذا أردت وجوداً عاماً ، فإن أردت وجوداً خاصاً فلا يجوز

الإضمار فضلاً عن الوجوب ، وانظر ذلك في شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٢٥٠ .

(٣) انظر صـ ٨١٠ فيما مضى .

(٤) وهو أن يقع بعد المبتدأ أو هي نص في المعية ، وإن لم تكن نصاً في المعية لم يجب حذف الخبر ،

وذلك نَحْوُ " زيد وعمرو قائمان " ، بل إن دل عليه دليل جان حذفه وإلا يجب ذكره ، انظر ذلك في

شرح ابن عقيل للألفية ١ / ٢٥٣ مع الهامش .

أَحَدُهُمَا : مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي وُجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ (١) الْمَسَائِلِ الْخَمْسُ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُرِيدُ بِـ " مِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضَيَعَتْهُ " (قَوْلِكَ) (٢) : " زَيْدٌ
وَشَأْنُهُ " ، وَ " الرَّجَالُ وَأَعْضَادُهُما " ، وَ " النِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا " (٣) .

وَقِيلَ : الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى " الْبَاءِ " (٤) ، وَكَيْفَ مَا كَانَ فَإِنَّ الْمَعْنَى
وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ " الْبَاءَ " لِلِإِلْصَاقِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ وَهُمَا فِي الْمَعْنَى مُتَقَارِبَانِ ،
وَالضَّيْعَةُ هُنَا الْحَرْفَةُ ، وَسُمِّيَتْ ضَيْعَةً ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا [إِذَا تَرَكَهَا] (٥) ضَاعَ
بِتَرْكِهَا ، أَوْ [ضَاعَتْ] (٦) مِنْهُ ، وَالَّذِي دَلَّنَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ أَنَّ " كُلَّ رَجُلٍ "
مُبْتَدَأٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : " وَضَيَعَتْهُ " الْخَبَرُ ؛ لِأَنَّ " الْوَاوَ " عَاطِفَةٌ وَالْخَبَرُ
لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لِأَنَّ " وَآوَ " الْعَطْفِ تُوجِبُ مُشَارَكَةَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ مَعْنَى
وَإِعْرَابًا ، فَيَكُونُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأً ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً يَمْنَعُ
كَوْنَهُ خَبَرًا ؛ لِامْتِنَاعِ كَوْنِ الشَّيْءِ مُخْبَرًا عَنْهُ وَبِهِ مَعًا ، وَلِأَنَّ " ضَيَعَتْهُ " لَيْسَتْ
عِبَارَةً عَنْ " رَجُلٍ " [وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ] (٧) عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ

(١) جاء بعده في النسختين عبارة " وهي " ، والواجب في نظري إسقاطها لسلامة النص .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٥ بالحاشية ، والهمع ١ / ٢٢١ ، حيث لم يتقدم الواو إلا مفرداً .

(٤) قال بذلك الجرمي كما في الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ٦٧ فما بعدها .

(٥) تكلمة يستقيم بها النص ، وهي في كتابه الآخر التحفة لوحة ٣٤ .

(٦) بياض في الأصل .

(٧) في الأصل " والخبر حراً المفرد " بزيادة لفظة بين الصفة وموصوفها لم أتبينها ، والمثبت من (ف) ،

والتحفة الشافية لوحة ٣٤ ، ولعل تلك اللفظة زائدة من الناسخ .

الْخَبْرُ مَحذُوفًا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا "مَقْرُونَانِ"، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلِمَ مِنْ "الْوَاوِ"
الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ"، فَوَجِبَ الْحَذْفُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَوَّلُ (١)، وَلِوُجُوبِهِ قَالُ:
"تَحْذِيفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهُ".
وَيُقْفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: "لَسْتَ تُثْبِتُهُ" وَجُوبُ الْحَذْفِ.

(١) فِي (ف) "أَوَّلًا" بِالتَّنْوِينِ.

[الاشتغال]^(١)

وَأَنَّ أَتَى الْخَبْرَ وَهُوَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضَائِلَةٌ
يَعُودُ الْمُبْتَدَأُ الْمَقْدَمُ كَمِثْلِ : زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
فَأَنَّ لِنَصْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهِرِ
وَأَنَّ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ فَهُوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
يُنْصَبُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبْرٌ
قَوْلُهُ : " وَهُوَ جُمْلَةٌ " احْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِعْلِيَّةٌ " مِنَ
الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَوْ قَالَ : جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، أَوْ اسْمٌ يُشْبَهُ الْفِعْلَ لَدَخَلَ فِيهِ مِثْلُ
قَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبُهُ عَمْرُو " ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَابِ وَلَيْسَ الْخَبْرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، فَأَعْرِفْهُ!
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ " زَيْدًا ضَرَبْتُ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ
مِنْهُ إِذْ لَا يُنْصَبُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ ، بَلْ يُنْصَبُ هَذَا الظَّاهِرُ .
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فَضْلُهُ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَامَ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا " فَإِنَّ
الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ لَيْسَ فَضْلَةً ، أَيْ : لَيْسَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي إِفَادَةِ التَّرْكِيبِ ،
بَلْ هُوَ جُزْءُ الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَيَجِبُ رَفْعُ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ - الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ
الضَّمِيرُ (الْمَرْفُوعُ - بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَالْفَضْلَةُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ)^(٢) مَفْعُولًا .

(١) جاء في حاشية الأصل « ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وهو مستفاد من شرح ابن
القواس ص ٨٤٦ ، والمقصود به الاشتغال ، وانظر في هذا الباب شرح الكافية للرضي ١ / ١٦٢
فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

قَوْلُهُ : " يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمِ " أَيْ : يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ١٣٢/ب (الَّذِي) (١) الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ يَصِحُّ جَعْلُهَا خَبْرًا عَنْهُ إِذَا رَفَعْتَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَيْدٍ زُرْتَهُ لِلْكَرَمِ " هَذَا مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُكْمِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " كَمِثْلِ زَيْدٍ زُرْتَهُ " قَوْلُكَ : " زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَعَمَرُوهُ مَا أَكْرَمْتَهُ " ؛ فَإِنَّ الْأَسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَلَوْ حُذِفَتْ الضَّمِيرُ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ (٢) فِي الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِمِثَالِهِ .
وَضَابِطُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ ، أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ (عَنْهُ) (٣) بِضَمِيرِهِ ، أَوْ الْمَلْبَسِ لِضَمِيرِهِ ، لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ لِنَصْبِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " فَأَنْتَ لِنَصْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ " يُرِيدُ لِنَصْبِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، نَحْوُ " زَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ، وَإِنَّمَا وَجِبَ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ؛ لِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ لِاشْتِغَالِهِ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يَتَّعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَحَيْثُ نَصَبَ الضَّمِيرُ تَعَدَّرَ نَصْبُهُ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ عَمَلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَيْ : مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مَضْرُوبًا (٤) لَا غَيْرُ ، وَحُكِيَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ " زَيْدًا " مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالضَّمِيرُ بَدَلٌ (مِنْهُ) (٥) بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦) ، وَالْأَصْلُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " [إِيَّاهُ] (٧) ، لَكِنْ لَمَّا قُدِّمَ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ ، وَوَلِيَ

(١) فِي (ف) " أَيْ " .

(٢) أَيْ : بَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَمِثْلُهُ كَذَلِكَ " مَا " النَّافِيَةُ كَمَا مِثْلُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " مُضْمَرًا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) انظُرْ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/ ٩٢ ، ٣٧٨ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١/ ١٦٣ ،

وَإِبْنَ بَيْعِشٍ ٢/ ٣٠ ، وَالْهَمْعَ ٢/ ١١٤ .

(٧) أَضْفَتُ كَلِمَةَ " إِيَّاهُ " لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ .

الْمُنْفَصِلُ الْفِعْلُ صَارَ مُتَّصِلًا ، وَاحْتَجَّ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ (قَدْ) (١) وَجَبَ إِضْمَارُ
الْفِعْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ لَتَعَذَّرَ نَصْبِهِ بِ " مَرَرْتُ " الْمَتَعَدِّي
بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَوَجَبَ الْإِضْمَارُ فِي جَمِيعِ الْبَابِ .

قَوْلُهُ " مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهَرِ " أَيُّ : يُقَدَّرُ النَّاصِبُ لِلِاسْمِ
فِعْلًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمُتَأَخَّرِ عَنِ الْاسْمِ ، فَيُقَدَّرُ " زُرْتُ زَيْدًا زُرْتُهُ " ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
أَمَكَّنَ ذَلِكَ فَوَجَبَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ أَدْلُ عَلَى لَفْظِ [الْمُضْمَرِ] (٢) مِنْ عَيْنِ
لَفْظِهِ ، فَكَانَ فِيهِ تَوْفِيقٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمُتَأَخَّرُ إِذَا نُصِبَ الْاسْمُ لَا
مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فَعَلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ " يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ
(الْمُتَّصِلُ) (٣) بِهِ الضَّمِيرُ الْفَضْلَةَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَهُوَ مِثْلُ مَا يَتَعَدَّى
إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مَا
ظَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى ، فَلَا يَنْصَبُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ (٤) مِنْ مَعْنَاهُ
فَتَقَدَّرُ فِي قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ، إِذَا نَصَبْتَ " جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ؛ لِأَنَّ
الْمُرُورَ مُجَاوِزَةً [وَ] (٥) مُلَاقَاةً ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " يَنْصَبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ " أَيُّ :
بِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لَا بِلَفْظِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " قَالَ " تَحْرِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ١٠٤ " وَأَبْطَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " لَتَعَذَّرَ نَصْبِهِ بِمَرَرْتُ الْمَتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ فَوَجَبَ الْإِضْمَارُ " ، وَهُوَ كَثِيرُ النِّقْلِ عَنِ النَّبَلِيِّ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْمُظْهَرِ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الضَّمِيرِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٥) زِدْتَ الْوَاوَ هُنَا لِإِسْتِقْصَامِ الْكَلَامِ بِمِثْلِهِ فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٨٤٨ .

قَوْلُهُ : " وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرٌ " أَي : خَبَرَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ
بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ وَلَا إِلَى تَقْدِيرٍ
فِعْلِهِ ، لِأَنَّ الْإِضْمَارَ وَتَقْدِيرَ النَّاصِبِ كِلَاهُمَا (١) خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ
أَوْلَى لِذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ " فَتَضَمَّرُ " أَهَنْتُ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّ
ضَرَبَ غُلَامَ زَيْدٍ إِهَانَةٌ لَزَيْدٍ .

وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوْ التَّخْضِيزُ مِنْ قَبْلِ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
كَمَثَلِ هَلَّا خَالِدًا أُعْطِيَتْهُ وَإِنْ سَعِيدًا زَيْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

/ النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا ، وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، ١٣٣ /
وَمَمْتَنِعٌ ، فَالْمَمْتَنِعُ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ أَتَيْتَهُ ؟ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ
مَا بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ (لَوْ) (٢) حُذِفَ مِنْهُ الْمُضَمَّرُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ
لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَالْعَامِلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامِلٌ يَقْتَضِي التَّصْدِيرَ عَلَى مَعْمُولِهِ ،
وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ هُنَا عَامِلًا لَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ مَفْسَّرًا لِلْعَامِلِ .
وَأَمَّا النَّصْبُ الْجَائِزُ فَتَارَةٌ يَكُونُ الرَّفْعُ رَاجِحًا وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَهُوَ
مَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ (٣) قَبْلَ قَوْلِهِ : " وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ " إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلْتَهُ ،
وَتَارَةً يَكُونُ النَّصْبُ رَاجِحًا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَتَارَةٌ يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلرَّفْعِ ،
وَسَيَأْتِي أَيْضًا .

أَمَّا الْوَاجِبُ النَّصْبُ فَمَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحُرُوفِ التَّخْضِيزِ
وَلِذَلِكَ قَالَ " فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ " .

(١) هكذا في النسختين وهو خلاف الفصحى ، والأولى أن يقول : " كليهما " ، لأنه توكيد لمنصوب .

(٢) في النسختين " أو " ، وانظر شرح ابن القواس ٨٤٧ حيث قال : " لأنه لو حذف الضمير من الفعل

لما تسلط على المتقدم " .

(٣) في (ف) " أولا " بالنصب ، وهو جائز .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ قَبْلُ " يُرِيدُ مِنْ قَبْلِ الْاسْمِ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ قَبْلُ " عَنْ مَجِيءِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ بَعْدَ الْاسْمِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ هَلَّا ضَرَبْتَهُ " ، وَ " زَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبَهُ تَوَدَّ بَهُ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ (بَعَيْنِ) (١) مَا ذَكَرْنَا فِيمَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاستِفْهَامِ فِي كَوْنِهِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ عَامِلًا لَا يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْعَامِلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ حَادِثٌ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ حَادِثًا ، أَمَا كَوْنُ الشَّرْطِ سَبَبًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا كَوْنُهُ حَادِثًا ؛ فَلِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى وُجُودِ الْجَزَاءِ ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ " . (٢) أَيُ : مِنْ عَلَامَاتِهَا ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ؛ لِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ وَجِبَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ قَبْلَ الْاسْمِ وَبَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ؛ لِتَتَوَفَّرَ عَلَى الْجَزْمِ (٣) مُقْتَضَاهُ مِنْ طَلَبِ الْفِعْلِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَجُوبُ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَعِلًا بِضَمِيرِ الْاسْمِ (وَذَلِكَ) (٤) الضَّمِيرُ فَضْلَةٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَضْمَرَ فِعْلًا لِمَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، أَنْشَدَ سَبِيوِيَهُ :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفِسُ أَهْلِكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٥)

(١) فِي النسخَتَيْنِ "بغير"

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ ٣٢٢/٢ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ " . الْحَدِيثُ .

(٣) يَقْتَضِدُ حَرْفَ الشَّرْطِ ، وَفِي (ف) " الشَّرْطُ " بَدَلَ " الْحَرْفِ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) الْبَيْتُ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبٍ ، كَمَا فِي دِيوانِهِ ٧٢

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيَهُ ١/ ٦٧ بُولَاقَ ، وَالْأَعْلَمُ ١/ ٦٧ ، وَشَرَحَ أُبَيَاتِ سَبِيوِيَهُ لِابْنِ السَّيْرَافِيِّ ١/ ١٦٠ ، وَشَرَحَ أُبَيَاتِ سَبِيوِيَهُ لِلنَّحَّاسِ ٩٧ ، وَالْمَقْتَضَبِ ٢/ ٧٤ ، وَالتَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ١/ ٣٢٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ رَقْمَ ٣٢٢ ، ٨٣٦ ، وَابْنَ يَعِيشَ ١/ ٨٢ ، ٢/ ٢٨ ، وَشَفَاءَ الْعَلِيلِ فِي إِيْضَاحِ التَّسْهِيلِ ١/ ٤٣٤ ، وَالْعَيْنِي ٢/ ٥٣٥ ، وَالخُرَازَنِي ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٢/ ٦٤٢ بُولَاقَ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٧٢ .

بَرَفَعٍ " مَنْفَسٍ " عَلَى تَقْدِيرِ " أَهْلِكَ مَنْفَسٍ " عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ .
وَمِثَالُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ : « إِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ » .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ قَوْلُهُ (١) : " هَلَّا خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ
التَّحْضِيضُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ حَثٌّ [وَاسْتِبْطَاءٌ] (٢) وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ،
وَوَجِبَ التَّفْسِيرُ بِالْفِعْلِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ لِيَكُونَ مَفْسُورًا
لِلْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ وَقُوعُ الْأَسْمِ مَفْسُورًا فِيمَا هَذَا شَأْنُهُ ، فَلَمْ يَقُولُوا
: إِنْ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ .

وَأَنْتَ هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ	وَأَوْ حَرْفُ نَفْيِ أَوَّلِ الْكَلَامِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ	أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ
كَمِثْلِ « زَيْدًا أَضْرِبَنَّ عِبْدَهُ »	وَجَعْفَرًا لَا تَخْلِفَنَّ وَعْدَهُ (٣)
أَوْ قَبْلَ الْأِسْمِ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ	" كَعِبْتَهُ وَالنُّضْرَ عَيْتُ زَيْدٍ "
وَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ	وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ

ب/١٣٣

قَدْ ذَكَرَ هُنَا النَّصْبَ الرَّاجِحَ عَلَى الرَّفْعِ وَهُوَ عَكْسُ الْوَجْهِ [الْأَوَّلِ] (٤) وَقَدْ
عَدَّ لَهُ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ :

أَوَّلُهَا : هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ " عَنْ أَسْمَاءِ

(١) في الأصل " قولك " .

(٢) مكانه في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تذكر في (ف) فأضفتها من كتابه الثاني التحفة الشافية
لوحه ٥٤ .

(٣) جاء في حاشية الأصل حاشية تقول : " أو " حيث " نحو " حيث زيداً تجده فأكرمه " أي : حيث
تجد زيداً فأكرمه ، لأن " حيث " هنا شرط ، والشرط يطلب فعلاً ، فكان هذا من المنصوبات
الراجعة على الرفع أيضاً " .

(٤) سقط من الأصل .

الاسْتِفْهَامَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ ؟ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْقِسْمِ الَّذِي بَدَأَ بِذِكْرِهِ وَهُوَ مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الرَّفْعُ .

وَأَيْنَمَا كَانَ النُّصْبُ أَجُودَ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يَلِيَهُ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَالِبًا يَكُونُ عَنِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَرَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ " فَالاسْتِفْهَامُ عَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ لَا عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا وَلِيَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الْأَسْمُ فَقَدْ وَلِيَهُ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْلَى ، فَاحْتَارُوا تَقْدِيرَ الْفِعْلِ لِئَلَى الْحَرْفِ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى ، وَإِذَا كَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ أَوْلَى ، كَانَ النُّصْبُ أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ " أَرَيْدًا " (١) أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بِـ " مَحْبُوسٌ " ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَنْتَ تَنْتَظِرُ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لِأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ يَنْتَظِرُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ حُبْسٌ وَمَنْعٌ مِنَ السَّيْرِ ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : " لَا تَسِبْ زَيْدًا " .

الثَّانِي " حَرْفُ النَّفْيِ ، نَحْوُ " مَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ أَوْلَى بِالْفِعْلِ كَمَا مَضَى فِي حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ (٢) الْجُدُودُ (٣)

أَيُّ : فَلَا ذَكَرْتَ حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ ، لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " بِهِ " « ضَمِيرُ » حَسَبٍ " وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ " فَخَرْتُ " .

(١) فِي النسخَتَيْنِ " أَرَيْدًا " بِالرَّفْعِ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

(٢) فِي النسخَتَيْنِ " افْتَخَرَ " وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الدِّيْوَانِ ٣٢٢ ، وَسَيَذْكُرُهُ صَحِيحًا فِي صَد ٨٦١ .

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٣٢٢ بِرَوَايَةٍ :

" فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ كَرِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ " وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٧٣ / ١ بُولَاقَ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبُويَه لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٨٣ / ١ ، وَالْأَعْلَمُ ٧٣ / ١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٩ / ١ ، ٣٦ / ٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٨٥١ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ لَوْحَةَ ٧٠ ، وَالشَّرْحُ الْمَجْهُولُ لَوْحَةَ ١٠٥ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٤٧ / ١ بُولَاقَ .

وَقَوْلُهُ : " أَوَّلَ الْكَلَامِ " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ وَقُوعِ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ
 بَعْدَ الْاسْمِ وَقَبْلَ الْفِعْلِ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ " [وَزَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ؟] (١) ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ
 الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ " مَا " ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ (مَا بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا) (٢) ،
 وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (٣) .

فَإِنْ قُلْتَ : " زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَهُ " جَازَ ؛ لِأَنَّ " لَنْ " يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ مَا
 بَعْدَهَا نَحْوُ " زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ " فَجَازَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُّ النَّاصِبُ لِلِاسْمِ قَبْلَهَا ، وَ
 لَمْ " بِمَنْزِلَةِ " لَنْ " .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ " كَمَثَلِ : زَيْدًا
 اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ " ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ طَلَبُ الْإِيْقَاعِ ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ تَرْكِ الْإِيْقَاعِ
 وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ (٤) ، وَلِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ لَا يَكُونُ خَبْرًا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ ، فَلِذَلِكَ
 أُخْتِيرَ النَّصْبُ ، وَالنَّهْيُ كَالْأَمْرِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَجَعَفَرًا لَا تُخْلِفَنَّ
 وَعْدَهُ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً ﴾ (٥)
 بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " وَمِمَّا يَتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ " ، فَالسَّارِقُ ،
 وَالسَّارِقَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، فَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ خَبْرًا لَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ النَّصْبُ فِي
 الْأَظْهَرِ (٦) .

(١) إضاعة يوجبها المقام ، وهي في شرح ابن القواس ، ص ٨٥٢ .

(٢) في الأصل " ما بعدها فيما قبلها " .

(٣) انظر ص ٨٥٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ / ٦٩ ، ٧٢ بولاق .

(٥) سورة المائدة ٣٨ .

(٦) انظر سيبويه ١ / ٧٢ بولاق . وقد روى النصب عن بعض القراء .

وَالدُّعَاءُ كَالْأَمْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ (١)

أَيُّ : وَجَزَى اللَّهُ كُلًّا جَزَاهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ " يُرِيدُ أَوْ قَبْلَ الْاسْمِ الَّذِي

يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ [اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ] (٢) ، وَمِثَالُهُ

" زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ " فَيُخْتَارُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَحَمَ الْجُدُودُ (٣)

فَاخْتِيرَ النَّصْبُ فِي " جَدِّ " ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ : " وَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ " ، وَهُوَ

مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) .

الخَامِسُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَ الْاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ " وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ فِي

قَوْلِهِ : " كَعِبْتُهُ " فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : " وَالنُّضْرَ عِبْتُ زَيْهَ " فَيُخْتَارُ ١/١٣٤

النَّصْبُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ قَدَّرْتَ فِعْلًا فَتَكُونُ عَاطِفًا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً [عَلَى جُمْلَةٍ

فِعْلِيَّةٍ] (٤) فَاخْتِيرَ النَّصْبُ لِلتَّشَاكُلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ

(١) هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه ٧٨ يمدح عبدالله بن عباس وابن عامر لإحسانهما

إليه ، ورواية البيت من الديوان :

أميران كانا صاحبي كلاهما فكلاً جزاه الله عني بما عمل

وهو في الكتاب ١/ ٧١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٨٨/١ ، والأعلم ١/ ٧١ ، والأغاني

٣١٨/١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٢٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ١٠٥ حيث قال بعد التمثيل له :

والحق أن هذا داخل في القسم الذي بعده ، لأنه معطوف على جملة فعلية ، لكنه يخالف ما بعده في

أن ذلك لا يشترط أن يكون في الجملة الفعلية المعطوف عليها منصوب وهذا يشترط فيه ذلك .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٣٣ .

(٤) سقط من الأصل .

" جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ " عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " فَإِنَّهُ يُخْتَارُ الرَّفْعُ إِذَا عَطَفَتْ عَلَيْهَا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ وَيَكْرُ (١) أَكْرَمْتُهُ " لِلتَّشَاكُلِ أَيْضًا .

[قَوْلُهُ : " فَالْنَّصْبُ] (٢) فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ " (٣) أَي : فِي جَمِيعِ هَذَا الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ النَّصْبُ أَجْوَدُ (٣) مِنَ الرَّفْعِ ، ثُمَّ قَالَ : " وَالرَّفْعُ أَيْضًا " أَي : فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا جَيِّدٌ .
قَوْلُهُ : " عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ " أَي : قَوِيٌّ صَحِيحٌ فَصِيحٌ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَسَاوِيَيْنِ (٤) لَا رُجْحَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأَخَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا اخْبُرْتَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا بَعْدَهُ فَعَلٌ فِيهِ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ تَسَاوَى فِي الْمَعْطُوفِ الْأُمْرَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فَالْاِخْتِيَارُ الرَّفْعُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَالْاِخْتِيَارُ النَّصْبُ .
فَإِنْ قُلْتَ : الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِعَدَمِ الْإِضْمَارِ وَالْحَذْفِ .

قُلْتَ : النَّصْبُ أَوْلَى ؛ لِلْقُرْبِ ، فَحَيْثُ عَارَضَ الْقُرْبُ عَدَمَ الْإِضْمَارِ سَقَطَ التَّرْجِيحُ لِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ (٥) ، فَحَصَلَ التَّسَاوِيُّ (٦) .

(١) قوله " ويكر " في النسختين جاء بالنصب ، وهو مرجوح في نظر المؤلف ، فثبت المختار في نظره وهو الرفع .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في النسختين " متساويان " بالألف .

(٥) في (ف) " الطرفين " .

(٦) هذا نهاية الجزء الأول من (ف) وجاء فيه : " تمَّ الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية " بعون الله ومَنَه ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى : " القول فيما يرفع الأسماء : وينصب الأخبار أين جاء " ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم وكرّم وفضّل ومجدّ وأتمّ وأنعم ، إنّه على كلّ شئٍ قدير ، وبالإجابة جدير ، على يدي أقلّ عباد الله وأحوجهم إلى الله الفقير : نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى إتمام الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية " هي أوائل شهر شوال ، ختم بالخير والمال ، من شهر سنة .